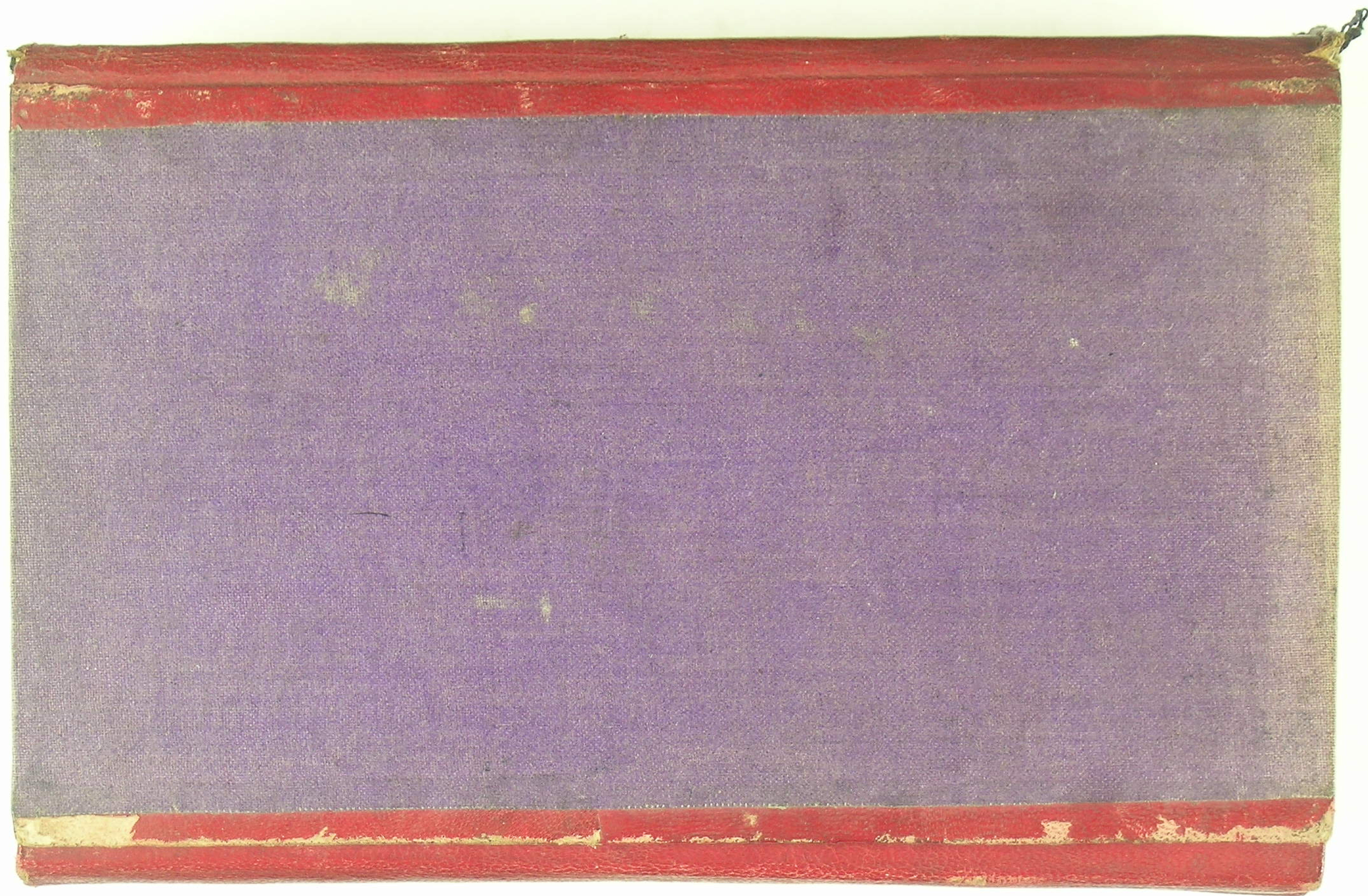


1

كتاب
في العلوم العقلية
تصنيف
ال...

المحقق المدقق رئيس الفضلاء وقدوة
المتقدمين برهان المتأخرين جمال
ابي منصور الحسن ... ال...
يوسف بن المطهر الحلي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين [illegible] الله

الحمد لله [illegible] ذى الازلية والابدية والعز والارتقاء والقدرة والعلاء المتطول بالاحسان

المتفضل [illegible] العالم بالسر والاعلان واجب الوجود وواهب وجود

كل موجود منه [illegible] الوجود واليه الوجود يعود الذى خلق الانسان وجعله

اشرف من كل [illegible] ابدع فى خلقه بالصنع اللطيف العجيب وميزه بالعقل

والعرفان وخص[illegible] البيان والصلوة على سيد المرسلين محمد المصطفى

وعلى اله الطاهر[illegible] الى يوم الدين اما بعد فان كمال

الانسان هو الاتص[illegible] العقلية الكلية والعقايد الصحيحة اليقينية

فانه باعتبار هذه ا[illegible] عن غيره من الحيوانات ويعلو عن المشابهة

للجمادات والعجماوات [illegible] ولاها هو العلم بمبدء الاشيا

ومنتهاها هو واجب ال[illegible] ذاته وما يتبع ذلك من معرفة صفاته

وكيفية اثاره [illegible] الذى لا يتناهى واما ثانيا

فالموقوف على ترتيب الوجو[illegible] حقايقها واعراضها التى لا تتناهى

واما ثالثا فلخلوصه عن الاعتقادات التقليدية بل انما حصلت اشباحا

من البراهين القطعية فكان من الواجب صرف العناية الى تحصيل هذا

المطلب وترجيح ال[illegible] هذا المارب ونحن نرجوا من عناية الله تعالى

وحسن توفيقه [illegible] الكتاب الذى قد اجمعنا على املائه يحتويا

[illegible] هذا المرام فانا لم نتبع فيه مذهب

[illegible] على قول من غير من الحكماء بل سلكنا فيه

[illegible] اليه دل على شئ عولنا عليه ولم نوقع من تقدمنا

ولم نترك معهم طريقة التخبط بل استعملنا فيه

البغى والاعتساف وكان هذا الكتاب اجود من

[illegible] لاشتماله على مالم يذكروه من التفريعات ومن تصانيف

بل لاحتمال الشركة الذهنية فيه وكذلك ليس الشئ كليا باعتبار نسبته الى

اجزائه بل الى جزئياته فالبيت كلى باعتبار صدقه على احاد البيوت لا الى السقف

والحايط وكون الشئ كليا وعاما امر مغاير له والا لما صدق على الجزئى وكذلك

الجزئى فالكلية والجزئية من المعقولات الثانية ويسمى الكلى العارض المنطقى

وهو من باب المضاف ولا يعطى المندرج تحت معروضه اسمه وحده والمعروض

هو الكلى الطبيعى والمجموع هو الكلى العقلى والكلى والجزئى يقالان

للمعانى بالذات وبالعرض للالفاظ الدالة عليها بحث العام ان

صدق على جميع جزئيات الخاص فهو مطلق والا فمن وجه والمتباينان هما اللذان

لا يصدق كل منهما على شئ من جزئيات الاخر والمتساويان هما اللذان يصدق كل واحد

منهما على جميع افراد الاخر واذا صدق نقيض العام على شئ صدق عليه نقيض

الخاص والا صدق عليه عينه ويلزم صدق عين الخاص المطلق بدون العام

هذا خلف ولا ينعكس فان • نقيض الخاص يصدق على عين الخاص الاخر مع صدق

عين العام عليه ولانه لو صدق نقيض العام على كل ما صدق عليه نقيض

الخاص لصدق عين الخاص على ما صدق عليه عين العام بعكس النقيض

هذا خلف ولا عموم بين نقيضى العام والخاص من وجه لان نقيض كل خاص

مع عين عامه بينهما هذا العموم مع المباينة الكلية بين نقيضيهما نعم بينهما مباينة

جزئية لان بينهما اما مباينة كلية كما فى هذا المثال واما جزئية كما فى مثال الحيوان

والابيض والا لكان بينهما اما المساواة واما العموم المطلق وهما محالان فالمباينة

الجزئية لازمة واذا صدق نقيض احد المتساويين على شئ صدق عليه نقيض

الاخر والا لصدق عينه ولزم صدق احد المتساويين دون الاخر واما

المتباينان فنقيضاهما متباينان تباينا جزئيا لان نقيضيهما ان لم يصدقا

كاللاموجود واللامعدوم فبينهما مباينة كلية وان صدقا كاللاانسان

واللافرس فلا بد من مباينة جزئية والا لثبت المساواة او العموم المطلق

وهما محالان فالمباينة الجزئية لازمة واعلم ان الكلي منه ما هو قبل الكثرة وهو
الصور المعقولة في المبدأ الفياض قبل وجود الجزئيات بالذات ومنه ما مع الكثرة
وفيها هو الذي ضمن الجزئيات حال وجودها في الخارج ومنه ما بعد الكثرة وهو
الذي يحصل في الذهن منتزعا من الجزئيات ولنا في الاوسط نظر وكل كلي محمول
بالطبع على جزئياته وكل جزئي اضافي فهو موضوع بالطبع قيل والجزئي الحقيقي
غير محمول وهو حق فان المحمول وصف للموضوع والشخص ليس بوصف واستدل
على هذا بان المحمول صادق على الموضوع وعلى عوارضه ولوازمه فلو كان
الجزئي الحقيقي محمولا لكان كليا وهذا الكلام ردي جدا **بحث**
اذا قلنا ج ب فلسنا نعني به ان حقيقة ج هي حقيقة ب وسيأتي تتمة كلام
في هذا بل نعني به ان الشيء الذي يقال له ج فهو بعينه الشيء الذي يقال له ب
فبين الموضوع والمحمول اتحاد من وجه وتغاير من وجه فجهة الاتحاد هي الشيء
ثم ان جهة الاتحاد قد يكون هي الموضوع وحده كما نقول الانسان ضاحك وقد
يكون هي المحمول كما في عكس المثال وقد يكون مغايرا لهما كما نقول الضاحك
كاتب وهذا النوع من الحمل يسمى حمل المواطاة وهو حمل هو هو وههنا نوع
آخر من الحمل وهو حمل الاشتقاق ويسمى حمل هو ذو وهو كحمل الضحك على
الانسان فان الضحك لا يحمل بالمواطاة على الانسان بل انما يحمل عليه بعد الاشتقاق
او بادخال حرف النسبة كذو واشباهها والمعتبر في حمل الكلي على جزئياته انما
هو الاول **البحث الخامس** في الذاتي والعرضي والذي
يقال في جواب ما هو والذي لا يقال كل كلي فهو بالنسبة الى جزئياته اما ذاتي
لها واما عرضي والذاتي له خواص ثلاثة احدها امتناع رفعه عما هو ذاتي له
في الوجودين وثانيها امتناع تصور ما هو ذاتي له الا اذا تصور هو اولا
وثالثها عدم احتياجه الى علة غاير لعلة ما هو ذاتي له فان الجاعل للسواد
هو الجاعل للون والخاصية الثانية مطلقة والباقيتان اضافيتان والذاتي

3

يقال له جزء الماهية بالمجاز وقد يطلق الذاتي ويراد به ما ليس بعرضي فيدخل فيه جزء
الماهية ونفسها كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو **سؤال** الذاتي
منسوب الى الذات وذات زيد وعمرو هو الانسان فان نسب الى زيد مع تشخصاته
كانت المشخصات اجزاء ولم يبق بين التعريفين فارق **جواب** هذا بحسب
القانون اللغوي لكنه قد نقل في العرف المنطقي الى ما ذكرناه والذاتيات
يعلم حال كون الماهية معلومة اما اجمالا او تفصيلا وقول بعضهم
انها لو كانت معلومة لكانت معلومة الامتياز عما يغايرها فتكون مفصلة ممنوع
فان العلم بالامتياز علم بعارض للماهية بالقياس الى غيرها واما العرضي فهو
الذي يلحق الماهية بعد تقومها وقيل في الفرق بين الذاتي والعرضي ان الذاتي مقوم
والعرضي ليس بمقوم وهذا غير تام فان المقوم قد يكون مقوما في الوجود
كالمحل وايضا المفهوم من المقوم انما يدل على الذاتي بالمعنى الاول اللهم الا ان
يغيروا الاصطلاح كما فعلوه في الذاتي وحينئذ يكونون قد اتوا بلفظين مترادفين
عرفوا احدهما بالآخر مع انهما منقولان وهو خطأ **بحث** الذاتي
يطلق في غير هذا الموضع على معان منها ما يتعلق بالحمل وهي ثمانية احدها
ان يكون الموضوع مستحقا للموضوعية كما نقول الانسان ابيض وثانيها ان
يكون الوصف حاصلا للشيء حقيقة سواء كان طبعيا او قسريا كقولنا الحجر
متحرك بالذات ويقابله العرضي كالمتحرك للساكن في السفينة وثالثها حمل
الاعم على الاخص وشرطه ان يكون هذا مأخوذا في الاول ورابعها على ما لا يكون
بينه وبين موضوعه واسطة كقولنا سطح ابيض ويقابله العرضي كقولنا جسم
ابيض وشرطه ان يكون هذا داخلا في الثاني وخامسها على ما اذا كان وجوده
للموضوع لمقتضى طبعه لا قسرا كقولنا الحجر يتحرك الى اسفل ويقابله العرضي
كالحجر متحرك الى فوق وسادسها على ما يلازم الموضوع كقولنا الحجر متحيز
من قبيل العرضي على هذا وسابعها على المقوم وثامنها على الوصف الذي يلحق

الماهية لا لامر اعم خارجي ولا اخص كقولنا الحيوان ضاحك ويسمى هذا في كتاب
البرهان عرضا ايضا وهو يشمل ما يلحق الماهية لذاتها او لامر مقوم سواء كان اعم
او مساويا او لامر عارض مساو ومنها ما لا يتعلق بالجمل فيقال للقايم بذاته انه
موجود بذاته وللقايم بغيره انه ليس بذاته ويقال للسبب الموجب انه بذاته كالذبح
للموت ولغير الموجب يكون عرضه بوق وعثر على كنز انها بالاتفاق
ش الذاتي بالمعنى الاول منحصر في الجنس والفصل قال لوا
انه ان لم يكن مشتركا فهو الفصل وان كان تمام الماهية من الماهية ومن نوع
ما كان جنسا والا كان مساويا التمام المشترك لانه لو كان اعم لكان مشتركا بين تمام
المشترك وبين احدهما فان كان تمام المشترك كان خلاف المقدر وان كان بعضه عاد
التقسيم فلا بد من الانتهاء الى ما يساوي تمام المشترك فيكون فصلا للجنس
ويكون فصلا واعترض على هذا بانه لا يلزم من كونه تمام المشترك بين هذه الماهية
ونوع ما ان يكون جنسا لهذه الماهية لكون الجنس مقوما للماهيتين فجاز ان
يكون هذا عارضا لذلك النوع اجاب عن هذا بعض المتاخرين بانه يكون
فصلا حينئذ لاختصاص بمقومية بهذه الماهية وهذا خطاء فان الفصل
لا يجوز ان يكون عارضا للنوع ومقوما للاخر لعدم افادته التميز ويلزم ان
يكون الفصل هو المقوم ش العرضي منه لازم ومنه مفارق
واللازم هو الذي يصحب الماهية صحبة واجبة ولا يكون جزءا منها والمفارق
هو الذي يمكن انفكاكه عنها واللازم منه لازم الماهية ومنه لازم الوجود
وكل لازم اما بوسط او بغير وسط والوسط ما يقترن بقولنا لانه حين
يقال لانه كذا ولا بد من وجود القسم الاول والا لكانت القضايا باسرها
بديهية ومن وجود القسم الثاني والا لزم التسلسل والا يكون وسط واللازم
ينقسم الى بين والى غير بين والبين له تفسيران احدهما انه الذي يلزم من
تصور ملزومه تصوره والثاني انه الذي يلزم من تصوره وتصور ملزومه ولازمه

4 تصور اللزوم والاول اخص واعلم ان اللزوم لما كان مفسرا بعدم
الانفكاك كان كل لازم سواء كان خارجيا او ذهنيا غير منفك عن الماهية
وهذا هو المعنى بكونه بينا واستدل بعضهم بانه لو لم يلزم من العلم
بالماهية العلم بلوازمها القريبة لامتنع العلم بالقضية المجهولة لان المجهول
لا بد وان يكون خارجا عن ماهية الموضوع وذلك يستلزم خروجه عن
الواسطة او خروج الواسطة عنها وهذا ضعيف لانه مقتضى ان يكون بعض
اللوازم القريبة بينة ولا يدل على العمومية واعلم ان لزوم الشيء
لغيره ليس امرا خارجيا بل هو امر اعتباري يلحظه العقل عند قياس الملزوم
الى اللازم والا لزم التسلسل ومن العرضي ما يختص بطبيعة واحدة ومنه
ما يشمل طبيعة وغيرها فيكون عرضا عاما فانحصر الكلي الى نفس الماهية وهو
النوع والى جزئها وهو الجنس والفصل والى الخارج وهو الخاصة والعرض
ش ان جماعة من المنطقيين لم يفرقوا بين الذاتي وبين
المقول في جواب ما هو لانهم سمعوا ان الجنس مقول في جواب ما هو فظنوا
ان المقول في جواب ما هو هو الجنس فلم يميزوا بين الجنس والفصل كما
نقل عنهم في كتاب الجدل فلزمهم ان الذاتيات هي اجزاء الماهية والجنس هو
جزء الماهية فلم يبق فرق بين الذاتي والمقول في جواب ما هو وتنبه بعضهم
للفصول واخرجها عن صلاحيتها للقول في جواب ما هو فجعل المقول في
جواب ما هو هو الذاتي الاعم وهو الجنس وهو لا يضطربون عند تحقيقهم
فصول الاجناس والحق في هذا الباب ان يتبع القانون اللغوي فان ما هو انما
وضع لطلب الحقيقة والجواب انما يكون بذكر جميع اجزائها التي هي المشترك
والمميز وانه فرق بين المقول في جواب ما هو الذي هو نفس الماهية وبين
الداخل في جواب ما هو الذي هو الذاتي مطلقا وفرق ايضا بين المقول في
جواب ما هو وبين الواقع في طريق ما هو اعني الذاتي الاعم والمتاخرون

زعموا ان الداخل هو المذكور بالتضمن من الاجزاء والواقع في الطريق هو المذكور
بالمطابقة وهو تعسف لا فائدة فيه على ان الداخل يشمل المذكور بالمطابقة او بالتضمن
والواقع في الطريق يختص بالذاتي الاعم فانه يذكر اولا ثم يقيد بالفصل **بحث**
المسؤول عنه اما ان يكون واحدا او كثيرا والواحد اما كلي واما جزئي والكثير اما متفق
الحقائق او مختلفها والجواب عن الاربعة ثلثة اصناف الاول الجواب عن الواحد الكلي
وهو لا يكون الا الحد ولا يقع الا في جواب السوال عن عينه ولا عنه وعن غيره
فهو جواب في حال الخصوصية المحضة الثاني الجواب عن الواحد الجزئي وعن
الكثير المتفقة الحقيقة وهو شيء واحد هو الماهية التي يصدق على تلك
الجزئيات صدق النوع على افراده وهو جواب في حالتي الشركة والخصوصية
الثالث الجواب عن كثيرة مختلفة الحقيقة وهو لا يكون الا تمام القدر المشترك
بينها وهو جواب في حال الشركة لا غير وبعض المتأخرين جعل الدال بحسب
الخصوصية هو ما كان يجاب عن ماهية شخص واحد كزيد وهو خطأ ايضا فانه
من الصنف الثاني واخرون قالوا الدال بحسب الخصوصية هو النوع
المنحصر في شخص واحد وهو خطأ ايضا فانه من قبيل القسم الثاني
سؤال منعتم ان يكون الذاتي مقولا في جواب ما هو وههنا
اجبتم عن الانسان والفرس بالحيوان وهو ذاتي **جواب** ما اجبنا
بالحيوان عن ما هو ذاتي بل عن السوال عن نفس الماهية لان السائل عن
هذه الانواع بما هو انما هو طالب للقدر المشترك فهو مقول في جواب ما هو
بالنسبة الى شيء وذاتي بالنسبة الى اخر ونحن انما منعنا حصول النسبتين
بالقياس الى شيء واحد واعلم ان الفصل لا يصلح ان يقال في جواب ما هو
لانه انما يدل على ماهية الجنس بالالتزام ودلالة الالتزام مهجورة ههنا
لعدم الضبط **البحث السادس** في الجنس
وهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو وقولنا بحال

الشركة من حيث هو كذلك والمقول على كثيرين جنس له وتقييد الكثيرين
بكونها مختلفة بالحقيقة لاخراج النوع وفصله وخاصته وقولنا في جواب
ما هو يخرج الفصل والخاصة والعرض وقولنا قولا بحال الشركة ذكر
لتتميم الحد لا للتمييز وكذلك قولنا من حيث هو كذلك والمتأخرون اهملوهما
ولا بد منهما ويورد ههنا سؤالات منها ان المقول على كثيرين جنس للجنس
فيكون اعم لكنه جنس خاص فيكون اخص ومنها ان الجنس جزء ولا شيء
من الجزء بمحمول ومنها ان الجنس ان كان خارجيا فلا اشتراك او ذهنيا فلا يكون
جزءا فلا يقال في جواب ما هو والجواب عن الاول ان المقول على كثيرين عرض للجنسية
فهو باعتبار ذاته اعم وباعتبار عارضه اخص وهذا غير منكر فانا نجد الحد باعتبار
عارض مساويا باعتبار ذاته والمضاف اعم من جنس الاجناس باعتبار ذاته واخص
باعتبار كونه جنس الاجناس وعن الثاني ان نقول الحيوان له اعتبارات منها
ان يؤخذ من حيث هو هو لا باعتبار حيثيته ولا باعتبار عدمها ولا باعتبار
محموليته على شيء ولا باعتبار عدم محموليته وبالجملة يؤخذ من حيث هو لا بشرط
شيء ومنها ان يؤخذ من حيث هو محمول على كثيرين ومنها ان يؤخذ بشرط انه
وحده ويكون كلما يقارنه زائدا عليه ولا يكون معناه الاول مقولا على ذلك
المجموع بل جزءا منه ومنها ان يؤخذ بشرط ان يقارنه الناطق والاول هو الحيوان
المحمول على الكثيرين ولا يكون جزءا من النوع بل لان الجزء لا يحمل على كله نعم
انه يكون جزءا من جهة ولا يوجد من حيث هو كذلك الا في العقل وتقدمه في
العقل بالطبع والثاني هو الجنس وليس بجزء للنوع ولا محمول عليه والثالث
هو المادة للانسان وهو الجزء والرابع هو الانسان بعينه والحاصل ان الحيوان
المحمول ليس بعام ولا خاص اذ يمكن حمله على زيد كما امكن حمله على الانسان
والذي هو جنس فهو من حيث هو جنس هو عام مركب من الاول ومن معنى
العموم العارض له فهو لا يحمل من حيث هو جنس على شيء مما هو تحته وفرق

بين ما يصلح لان يعرض له ما يجعله جنسا وبين ما قد عرض له ذلك واذا قلنا الجنس
مقول على النوع نعني به المعروض للجنس لا باعتبار عروض الجنس له وبهذا التحقيق
يظهر الجواب عن الثالث ستر الطبيعة الجنسية اذا اخذت بمعنى
المادة كانت سببا لوجود الطبيعة النوعية واذا اخذت بمعنى الجنسية لم يكن
علة لها والا لتقدمت عليها بالوجود فيلزم وجود ذاتها قبل النوع فيكون سابقة
على النوع ولا يصدق على النوع انه هو هذا خلف بل ذات تلك الحيوانية مثلا هي
ذات تلك الانسانية وهذا معنى قولهم الجنس والنوع متحدان في الوجود وان كان
باعتبار عروض الجنسية يخرج عن هذا الحكم وحمل الجنس القريب على النوع علة
لحمل الجنس البعيد عليه لان الجسم الذي ليس بحيوان يستحيل ان يحمل على الانسان
فحمل الجنس عليه يتوقف على حمل الحيوان عليه والجنس البعيد متقدم على النوع
المعين باعتبار كونه عاما يمكن ان يوجد ويعقل وان لم يوجد ويعقل النوع المعين
واما اذا اخذ باعتبار انه جنس لهذا النوع محمول عليه فليس بمتقدم في الوجود
بل هو متاخر عنه وعن الفصل الذي يقومه خاصا بهذا النوع اذ لولاه لما
كان الجنس المخصوص بهذا النوع ولذلك حكم بان الجنس القريب علة لاتصاف
النوع بالجنس البعيد فالتقدم للطبيعة من حيث هو عام والتاخر للحصة منه
التي تخصص بالفصل ستر مراتب الاجناس اربعة العالي
والسافل والمتوسط والمفرد قال بعضهم اذا جعلنا الجنس جنسا لهذه الاربعة
كان احد انواعها جنس الاجناس وهو عارض لطبائع عشرة فان تنوع بسبب
العروض فهو جنس والا كان نوعا اخيرا وفوقه الجنس المندرج تحت المقول على كثيرين
مختلفين بالحقائق المندرج تحت المقول على كثيرين بالفعل المندرج تحت الكلي
تحت المضاف فالمضاف جنس الاجناس وجنس الاجناس نوع الانواع واعلم انه
لا يلزم من عدم تنوعه بعروضه كونه نوعا اخيرا **البحث الرابع**
في النوع م وهو يقال بالاشتراك على الحقيقي والاضافي فالحقيقي هو المقول

على كثيرين متفقين بالعدد فقط في جواب ما هو من حيث هو كذلك وبالقيد
الاول خرج الجنس والعرض والفصول والخواص العوالي وبالاخير خرج الخاصة
والفصل الاخيران والاضافي هو اخص الكليين المقولين في جواب ما هو والفرق
بينهما ظاهر فان الاول لا يجب تركبه بخلاف الثاني وليس بينهما عموم مطلق فان
الاول يوجد بدون الثاني في الحقائق البسيطة وبالعكس في الاجناس المتوسطة
ويصدقان معا على النوع الاخير فبينهما عموم من وجه والذي هو احد الخمسة
انما هو الاول لانا نقول في تقسيم الكلي اما ان يكون ذاتيا واما ان يكون عرضيا
والذاتي اما ان يكون مقولا في جواب ما هو على مختلفات الحقيقة وهو الجنس او
على متفقها وهو النوع او لا يقال وهو الفصل والعرضي اما خاصة واما عرض
وهذه القسمة انما تشمل على الحقيقي ولو اردنا الاضافي قلنا الكليات تنقسم الى
ممكنة الوقوع في جواب ما هو والى ما لا يمكن وقوعها فيه وممكنة الوقوع اذا ترتبت
في العموم والخصوص فالعام جنس للخاص والخاص نوع له وما لا يمكن ان يقع في
جواب ما هو ينقسم الى ما هو الفصل والى عرضي هو اما الخاصة او العرض وهذه
القسمة تشمل على قسم اخر وهو ما يمكن وقوعه في جواب ما هو ولا يترتب ولا يعتبر
ترتيبه تحت عام وهو النوع الحقيقي فتكون الاقسام حينئذ ستة لا يقال
انه قد اهمل في القسمة الاولى النوع الاضافي فانه لا شك في ان كون الشيء جنسا
او نوعا حقيقيا مغاير لاعتبار كونه اضافيا لانا نقول موضوع النوع
الاضافي اما الجنس او النوع فاعتباره لا يقتضي زيادة الكليات واهماله
لا يوجب وجود معروض له خارج عن الخمسة بخلاف الحقيقي والشيخ يتكلف قسمة يدخل
فيه كلاهما فقال الذاتي الذي يصلح ان يقال في جواب ما هو فصل والصالح الاعم
منه جنس والاخص نوع ثم انه ان كان جنسا باعتبار اخر هو نوع اضافي والا فهو
حقيقي وفي هذا نظر فانه ان جعل كلا منهما داخلا في القسمة كانت الاقسام
ستة وان جعل احدهما النوع بمعنى ثالث كما قال لم يكن كل واحد منهما قسما

من اقسام الكلي ويخرج منه ايضا النوع الذي لا يندرج تحت الجنس ويلزم منه تخصيص
الاضافي بما يختلف افراده بالحقيقة **بحث** الاجناس العوالي والمتوسطة
اذا اخذت من حيث هي ونظر الى افرادها لا من حيث اقترانها بالفصول
كانت انواعا حقيقية واذا نظرت باعتبار الفصول كانت اجناسا ح
بحث الجنس المنطقي لا يقوم النوع الطبيعي لكونه نسبة
عارضة للجنس الطبيعي بالقياس اليه فيتأخر عنهما بل المقوم له هو الطبيعي
والجنس المنطقي لا يقوم النوع المنطقي اما الاضافي فلتقابلهما بالتضايف
واما الحقيقي فلانه كما في التصور **بحث** مراتب النوع
الاضافي اربع العالي والسافل والمتوسط والمفرد لكن السافل ههنا هو نوع
الانواع والعالي في الاجناس هو جنس الاجناس والجنس العالي والمفرد متباينان
مراتب النوع والنوع السافل والمفرد متباينان مراتب الجنس وبين كل واحد من
الجنس المتوسط والسافل وبين كل واحد من النوع المتوسط والعالي عموم من وجه
وللنوع الحقيقي بالنسبة الى الاضافي مرتبتان المفرد والسافل وبالنسبة الى
الحقيقي مرتبة وهي المفرد واعلم ان الاجناس في تصاعدها متناهية والا لكان
النوع متقوما من امور غير متناهية ولزم وجود علل ومعلولات غير متناهية
والانواع في تنازلها متناهية والا لما تحصلت الاشخاص وليس على المنطقي النظر
في جملة الاجناس العالية دون المتوسطة والسافلة **البحث الثامن**
في الفصل وهو على ثلثة اقسام عام وهو الذي يفصل الشيء عن غيره في الجملة
وقتا ما ويندرج فيه المفارق وخاص وهو الذي يفصله عن الغير ولا يفصل
الغير عنه اما دائما او وقتا ما وخاص الخاص وهو المميز الذاتي والاولان يحدثان
الغيرية والاخر يحدث الاخرية وهي الاختلاف بالماهية وهو الذي يقع فيه الكلام
وعرفوه بانه الكلي المقول على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره فبالقيد الاول
يخرج ما عدا الخاصة ويخرج الخاصة بالاخير وله نسبة الى الجنس بالتقسيم والى

النوع بالتقويم قيل والى الحصة بالتحليل لان احدهما ان لم يكن علة استغنى
كل منهما عن الاخر فلم يحصل منهما حقيقة واحدة وان كان احدهما علة فان كانت
هي الجنس لزم وجود الفصل مع الجنس دائما فالاول هو المطلوب وفيه نظر فانه لا يلزم
من ثبوت العلية للجنس وجود الفصل انما وجب ذلك لو اريد بالعلة العلة التامة
وحينئذ نقول ليس احدهما علة بهذا المعنى وقوله يلزم الاستغناء قلنا ممنوع والقائلون
بالعلية يعنون افراد فصل الجنس والا لزم تخلف المعلول عن علته وانقلاب
الجنس نوعا لامتناع انقلاب المعلول علة فلا يقوم الا نوعا واحدا ويمتنع تكثر
الفصل لامتناع توارد علتين على معلول واحد ولا يشكل بجواز تركب الفصل
لان الفصل هو المجموع وكل واحد من اجزائه فصل له ولا يلزم المحال الذي ذكرناه
اولا لانه ليس ثم طبيعة جنسية فعلى هذا يجوز تقوم الجنس العالي من فصلين
وهذا شيء ذكره الشيخ في الاجناس العالية وجعل تلك الفصول جنسين متشاركين
في الوجود كذلك لكن بل يحتاج اشياء هذه المركبات بانفسها وهذه المعاني التي يتركب
منها هذه الحقائق لا تعد بعضها شيء منهم كالجنس ولا يحصل وجودا غير محصل
كالموجود الجنسي فلا يكون فصولا بالمعنى المعتبر في سائر الفصول المنوعة
ولو احتاجت هذه الماهية في انفصالها عن غيرها مما شاركها في الوجود
الى امر غير انها لا تحتاج ذلك المميز في انفصاله عما شاركه في الوجود الى امر
اخر ولزم التسلسل فليس تميز المركب باجزائه اولى من العكس فان جعل
اسم الفصل على هذه وعلى غيرها كان بالاشتراك **بحث**
كل فصل يقوم الجنس العالي يقوم السافل لانه جزء الجزء ولا ينعكس لاحتمال
ان يكون مقوم السافل ما يضاف الى العالي بعد مقومه وكل فصل يقسم
السافل يقسم العالي لان وجود السافل في شيء يقتضي وجود العالي فيهما
وهو المعنى بالتقسيم ولا ينعكس لاحتمال ان يكون احد اقسام العالي هو
السافل بنفسه واعلم انه يمتنع تقوم الاجناس بالاعدام المطلقة اما تقومها



بالفصول العدمية عدم الملكة وفيه نظر ويجوز تركب الماهية لا من
الاجناس والفصول كالاعداد المركبة من الآحاد فتعم الاجزاء المحمولة يجب ان يكون
احدها والفصل انما هو الناطق لا النطق لان المحمول هو الاول لا الثاني وكذلك
الخاصة هي الضاحك لا الضحك وكذلك العرض

البحث التاسع

في الخاصة والعرض العام م الخاصة على قسمين مطلقة واضافية والمطلقة
هي التي تختص بشيء واحد فلا توجد لغيره والاضافية هي التي توجد في شيء مع وجودها
في غيره لكنها لا توجد في شيء ثالث فهي خاصة بالقياس اليه ورسموا المطلقة
بانها كلية تقال على ما تحت طبيعة واحدة قولا عرضيا وبالاول يخرج الجنس
والعرض وبالثاني يخرج البواقي وهذا التعريف اولى من تعريفها بانها كلية
تقال على ما تحت نوع واحد لانها اعم فان الخاصة كما تكون للنوع تكون
للجنس العالي ومن الخاصة المطلقة منها ما هو شامل ومنها ما هو قاصر
وايضا منها ما هو لازم ومنها ما هو مفارق وايضا منها ما هو بين ومنها
ما هو ليس ببين واجود الخواص في التعريف الشامل اللازم البين ومنها
بسيط ومركب واما العرض العام فهو المقول على حقيقة واحدة وغيرها — افراده
قولا عرضيا فبالاول خرج النوع والفصل والخاصة وبالثاني خرج البواقي
والعرض قد يكون للجنس العالي كالموجود وقد يكون للنوع كالماشي للانسان
ومنه لازم ومفارق ومتخلفوا المنطقيين حسبوا ان هذا العرض هو
القسيم للجوهر وهو خطأ فان هذا يقال بالمواطاة على الجوهر وذلك انما
يقال بالاشتقاق ولان هذا قد يكون جوهرا والقسيم للجوهر قد يكون عرضا
بهذا المعنى وقد لا يكون فلا عموم مطلقا بينهما بل من وجه ولعل سبب
خطائهم انهم وجدوا في كتبهم السالفة ان العرض العام هو ما يوجد للموضوع
وان العرض القسيم هو ما يوجد في الموضوع فلم يفرقوا بين ما يوجد للشيء
وما يوجد فيه مع الغفلة عن كون الموضوع في الاول غير الثاني

البحث العاشر

في المشاركات والمباينات والمناسبات
بين هذه الخمسة تقع المشاركة على عشرة اوجه الاول مشاركة الجنس مع
الفصل في كونهما جزئي النوع هذا على ما نقل عنهم والحق عنده ما سيأتي
ويتبعه خواص الجزء في كونه جزءا محمولا ويتبع خواص ذلك وفي انه وما يحمل
عليه في جواب ما هو او من طريق ما هو ويدخل في الجواب فانه يحمل على النوع
من طريق ما هو ويدخل فيه وفي كونه احد جزئي الحد التام ويشاركان النوع
في كونهما ذاتية ويتبع خواص ذلك من وجوب الدوام وكونه اقدم واستلزم
رفعها رفع ما هي ذاتية له ويشاركان الخاصة في كونهما احد جزئي المعرف
التام ويشاركان العرض في جواز كونهما اعم من النوع وهذا بناء على راي
من يجوز كون الفصل جنسا للجنس ويشاركان الخاصة والعرض معا في انها
قد يوجد فيها ما يكون جنسا عاليا وانها مقولة على كثيرين مختلفين بالحقيقة
كالامكان العام وتشترك الخمسة في انها وما يحمل عليها حملا كليا محمولة على ما
تحتها وانها تعطي ما تحتها الاسم والحد وامكان حملها لموضوعاتها امكانا
عاما وانها من باب المضاف وذكر آخرون اشتراكها في مقوليتها على ما تحتها
بالتواطؤ وهو خطأ فان بعض الاعراض يقال بالتشكيك كالابيض الثاني
مشاركة الجنس مع النوع في كونهما مقولين في جواب ما هو وفيما مضى الثالث
مشاركة الجنس مع الخاصة في كونهما احد جزئي الرسم التام وفيما مضى الرابع
مشاركة الجنس مع العرض في كونهما مقولين على مختلفات بالحقيقة بالوجوب
وفيما مضى الخامس مشاركة الفصل مع النوع في وجوب تعاكسهما على قول
وفي الجملة على راي وفيما مضى السادس مشاركة الفصل مع الخاصة في انه قد
يكون وحده معرفا ناقصا على راي وفي كونه اخص جزئي المعرف التام وفي
كونه مقولا في جواب اي ما هو ويشاركان العرض في كون كل واحد منها اكثر
من واحد في مرتبة واحدة على راي وفيما مضى السابع مشاركة الفصل

مع العرض وذلك فيما مضى وبقي المشاركة الثامنة بينهما لبعد ما بينهما فان الفصل
ذاتي خاص والعرض عرضي عام التاسع مشاركة النوع مع الخاصة في حمل كل واحد
منها على صاحبه حملاً كلياً مطرداً وفيما مضى التاسع مشاركة النوع مع العرضي
في الخمسات المذكورة والسادسة قليلة لما ذكرنا العاشر مشاركة الخاصة
مع العرض في كونهما عرضيين وما يتبع ذلك من المحمولية وجواز المفارقة وقبول
الاشتداد والضعف واذ قد عرفت المشاركات فاعرف المباينات منها فان كل
وصف بالّي يشارك به شيئاً فانهما يتباينان بالّي يوافق به ش
ليس الجنس جنساً لكل شيء بل لنوعه وكذلك الفصل وسايرها لانها من باب
الاضافات فلا استبعاد في اجتماعها في شيء واحد اذا اختلف المضاف اليه كما
يجوز اجتماع الابوة والاخوة لزيد بالقياس الى شخصين وكثيراً ما يمثلون
في هذا الموضع بالحساس ويجعلونه نوعاً من المدرك وجنساً للسامع والمبصر
وفصلاً للحيوان وهو تسامح فان الحس نوع من الادراك وجنس للسمع والبصر
وليس بفصل للحيوان بل الفصل هو الحساس والحس مبدأه والحساس الذي
هو فصل الحيوان معناه شيء ذو حس ومعنى المدرك شيء ذو ادراك والسامع
والمبصر كذلك والنسبة التي هي معنى لفظة ذو مشتركة في الجميع وما له الجنس
لا يجب ان يكون جنساً لما له النوع فان الجسم الذي له لون ليس جنساً للجسم الذي
له سواد فاذن الفصل ههنا ليس هو الجنس ولا النوع وما هو النوع او الجنس
ليس بفصل ولنطلب المثال من موضع اخر ش قالوا جنس
العرض يجب ان يكون عرضاً وفيه نظر فانه لا استبعاد في ان يكون جزء الشيء
العارض مقوماً وجنس الفصل فصل جنس وجنس الخاصة قد يكون خاصة
وقد يكون عرضاً وخاصة الفصل خاصة النوع على المذهب الحق انما اذا
جوز كون الفصل اعم فحينئذ قد يكون عرضاً وعرض النوع يجب ان يكون
عرضاً للفصل ولا ينعكس فان الجنس بالنسبة الى الفصل عرض وخاصة النوع

خاصة الجنس ولا ينعكس لان الفصل بالنسبة الى الجنس خاصة وعرض الجنس
عرض النوع ان كان شاملاً ولا ينعكس لجواز ان يكون خاصة له وعرضي العرض
قد يكون ذاتياً وقد لا يكون وعرضي الذاتي قد يكون ذاتياً وقد لا يكون وذاتي
العرض الذاتي ذاتي وفصل الجوهر وجنسه جوهر وفصل العرض وجنسه عرض
ونحن نستظل في هذا واعلم ان معرفة هذه الخمسة وتمييز بعضها عن بعض بالنسبة
الى بعض الامور ربما يصعب جداً فلاجل ذلك يصعب تركيب الحدود **المقالة الثانية**
في القول الشارح وفيه مباحث **البحث الاول** في تعديد اصنافه ش
القول المعرف اما ان يتركب من مقومات الشيء واما من عوارضه واما منهما معاً
والاول ان اشتمل على الجميع مع الترتيب الطبيعي فهو الحد التام وهو يكون
بالجنس القريب والفصل بذكر الجنس اولاً ثم يقيد بالفصل وان لم يشتمل على الجميع
فلا بد وان يذكر فيه المساوي كالفصل فان الاعم لا يفيد التمييز الذي هو اقل
مراتب التعريف فان ذكر وحده فهو الحد الناقص وكذلك ان ذكر الفصل مع
الجنس البعيد او ذكر الجنس القريب مع الفصل لكن غير الترتيب بتقديم الفصل
على الجنس والثاني لا بد وان يكون مساوياً لما ثبتنا ويسمى الرسم الناقص كتعريف
الانسان بالضاحك والثالث يسمى الرسم التام وهو ان يذكر الجنس ثم يقيد بالخواص
والقدماء يسمون ما يفيد التمييز الكلي رسماً تاماً وما يفيد بالنسبة الى شيء دون
اخر بالرسم الناقص ولا مشاحة في هذا ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء بنفسه وبمساويه
وبالاخفى وبما يتوقف عليه معرفته او بمراتب ويحترز عن استعمال الالفاظ الغريبة
الوحشية والمجازية وقول صاحب الاشارات الحد يتركب لا محالة من الجنس
والفصل انما يريد فيما له اجناس وفصول والماهيات البسيطة لا يمكن تحديدها
ويمكن تعريفها بالرسوم ومن عرف الحد بانه قول دال على ماهية الشيء اراد
بالقول ما يكون مركباً خرج عنه التحديد بالمفردات وحينئذ من الحد ما هو قول
ومنه ما هو مفرد وكذلك القول في الرسوم ومن عرف الحد بانه قول وجيز اخطأ

فان الوجه اضافي وتحديد عن الاضافات بها خطأ قيل هذا الحد حد مخصوص فما لم
يعرف الجنس لم يعرف حده فيدور والجواب ان الحدية من الامور العارضة فما لم يعرف
الجنس لم يعرف حد الجنس من حيث هو حد وما لم يعرف الموصوف لم يعرف الحد من حيث
هو حد متغاير الجهتان فلا دور والحد التام لا يمكن فيه الزيادة المعنوية ولا
النقصان ويمكن ادخالها في النواقص وفي الرسوم وقد اورد بعض القدماء
على التعريفات فقال المطلوب ان كان مشعورا به استحال طلبه لانه تحصيل
الحاصل وان كان مجهولا استحال طلبه لان ما لا يعلم كيف تطلبه النفس وكيف
تعرف النفس عند حصوله انه هو المطلوب لا يقال انه معلوم من وجه
دون آخر لانا نقول الوجهان متغايران فالمعلوم لا يطلب وكذلك
المجهول فيعود الالزام والجواب ان المطلوب ليس هو الوجه المعلوم
ولا الوجه المجهول بل الماهية الموصوفة بالوجهين ثم ان النفس تعرف آخر
الامر ان الحاصل هو مطلوبه لما حصل عنده اولا من التصور الناقص لها
قال بعض المتأخرين ههنا ان المقدمتان لا يجتمعان على الصدق لان
عكس نقيض كل واحد منها اذا ركب مع الاخرى انتج المحال واذا عكس بالاستقامة
ناقض الاخرى كما اجاب عنه بان عكس نقيض الاولى كلما لا يستحيل طلبه
فليس بمتصور مشعور به واذا ضم الى المقدمة الثانية اعني كل متصور غير مشعور به
استحال طلبه لم يكن الاوسط متحدا واذا عكس هذا العكس صار بعض ما ليس
بمتصور مشعور به لا يمتنع طلبه وهو لا يناقض الاخرى لان موضوعه اعم ولا
استبعاد في سلب شيء عن بعض العام مع ايجابه على كل الخاص قال
بعضهم الشبهة المذكورة عامة الورود على كل قياس مقسم اثبت فيه المحمول
الواحد لموضوعين متقابلين والجواب المذكور يختص بما اذا كان الموضوعان
ذاتا واحدة موصوفة بوصفين متقابلين والجواب العام ان نقول المقدمتان
ان كانتا حقيقيتين فان كانتا موجبتين بحسب الخارج لم يصدق الثانية وموضوعها

بحسب السلب في شيء من المواد لانه يصير معنى القياس كلما ثبت له آ في الخارج
ثبت له ب في الخارج وكل ما لم يثبت له آ في الخارج فهو ب في الخارج وهو
كذب فان الممتنعات والمعدومات لم يثبت لها آ وليست ب في الخارج فهي اذن
معدولة الموضوع ويكون معناها كل ما ثبت له اللاالف في الخارج فهو ب في
الخارج وعكس نقيض الاولى لا يحتاج ان يكون معدول المحمول لجواز كون المحمول
امرا شاملا للموجودات لازما لها فلا يكون شيء من افراد نقيضه من الموجودات
الخارجية فلا يثبت نقيض المحمول لها في الخارج وكذلك اذا كان الموضوع ما هذا
شانه فهو اذن سالب المحمول يعني ان كل ما ليس ب في الخارج ليس آ في الخارج
وحينئذ يكون اللازم من الاولى اعم موضوعا من عين الثانية فلا يتنافيان وفي
هذا رجوع منه الى ما يكون الموضوع في النقيضين شيئا واحدا او صفتان
متقابلان لان كونه في الخارج موضوع واحد متصف بثبوت آ تارة وسلبه
اخرى وتعرف من ذلك حل الشبهة والمقدمتان واحدها بحسب الحقيقة او كانتا
سالبتين او احديهما سالبة بان نقول لا شيء من المشعور به يمكن الطلب فلا شيء
من غير المشعور به يمكن الطلب وان كانتا متصلتين منعنا المنافاة بين اللازم
من الاولى وعين الثانية لجواز لزوم النقيضين شيئا واحدا لا يقال
يلزم منه كون الشعور ملزوما للاستحالة ونقيضها وذلك من عين الاولى وعكس
عكس النقيض للثانية وكون عدم الشعور ملزوما لهما ايضا لصدق الثانية
وعكس عكس النقيض للاولى فيكون كل واحد من الشعور ونقيضه ملزوما
لاجتماع النقيضين فيلزم الاجتماع لصدق احد الملزومين لانا نقول
كل واحد من الشعور وعدمه يستلزم الاستحالة ونقيضها استلزاما جزئيا
فيكون كل واحد منها يستلزم النقيضين استلزاما جزئيا ولا يلزم منه اجتماع
النقيضين لجواز ان يكون صدق كل واحد من الشعور وعدم الشعور في زمان
استلزام الاخر ولا يجتمع الاستلزام وصدق المقدم اصلا وبعض الناس يختل

في الجواب وقال اذا قلنا كل آ ت وكل ما ليس آ ت فههنا القضيتان تستلزمان للباء
ويستحيل انتفاء اللازم مع تحقق الملزوم وحينئذ لا نسلم انه يلزم من القضية الاولى
كل ما ليس ت ليس آ لان ليس آ ملزوم للباء فيستحيل انتفاء البائية مع تحقق انتفاء
الالفية الذي هو مستلزم للبائية في القضية الاخرى واقول انه قد حفظ في
هذا قاعدة اللزوم واهمل اخرى فان عدم الملزوم من لوازم عدم اللازم ويورد على
التعريفات سوال اخر وهو ان المعرف ليس الماهية لامتناع تعريف الشيء بنفسه ولا
مجموع الاجزاء لانها نفسه ولا بعض الاجزاء لانه ان عرف الماهية كان معرفا لنفسه
لاستلزام تعريف الكل تعريف الجزء وان عرف بعض الاجزاء كان التعريف الخارجي وهو محال
لان الخارجي لا يفيد التعريف الا مع تحقق المساواة التي لا تعلم الا بعد العلم بالماهية
وبما غايرها من الماهيات ويلزم من الاول الدور ومن الثاني التسلسل والتعريف
بالمركب من الداخل والخارج تعريف بالخارج والجواب ان بعض الاجزاء اعني
المادية والصورية معا ليست هي المركب بل علة والمركب معلولها قوله
تعريف المركب يستدعي تعريف الاجزاء قلنا ممنوع بل يتوقف على معرفة الاجزاء
لا على تعريفها لما عرف المركب قوله التعريف بالخارجي يتوقف على العلم بالمساواة
قلنا هذا غلط بل يتوقف على المساواة في نفس الامر لا على العلم بها فاذا اتفق للناظر
ان وقع نظره على الوصف المساوي وحصل له العلم بالماهية علم حينئذ المساواة
ثم اذا اراد تعريف الماهية لغيره عرفها بما يعرف مساواته لها ولو توقف على
العلم بالمساواة لكن العلم بالمساواة يتوقف على معرفة الماهية ببعض
عوارضها فلا يلزم الدور ولا التسلسل ش التعريف
بالمثال مندرج تحت التعريف الرسمي فان المثال تعريف الشيء بكونه مشابها
لآخر في بعض الاحوال وذلك لا يمكن الا اذا كانت تلك المشابهة خاصة
مساوية بينة له فكان رسما البحث الثاني في احكام
الحدود ش الحد لا يكتسب بالبرهان لان الحد الاوسط بين الحد والمحدود

يكون مساويا لهما والا لكان اعم من المحدود او اخص من الحد لامتناع العكس
اذ من المحال حمل الاخص على الاعم في القضية الكلية وعلى التقدير يكون
الحد اعم واذا ثبت المساواة فان حمل على الاصغر على انه حد له تام كان للشيء حدان
تامان هذا خلف او ناقص كان حمله على الاصغر مفتقرا الى وسط ويتسلسل او
يدور او ينتهي الى حد يكون حمله على الاصغر بينا وهو محال لامتناع التفاوت في
الذاتيات بالخفاء والظهور وفي هذا منع وان حمل على الاصغر على انه ثابت لما ثبت
له الاصغر فالحد ان حمل عليه على انه ثابت لكل ما ثبت له الاوسط لم يكن ذلك بحمل
الحدية وانما استفاد منه مطلق الحمل وان حمل عليه على انه حد لكل ما ثبت له الاوسط
كان ذلك مصادرة على المطلوب ويلزم منه ان يكون حدا لما صدق عليه الاوسط من
لوازم الاصغر وعوارضه ش الحد لا يكتسب بالقسمة لانها توجب
وضع اقسام من غير تعيين وضع قسم منها او استثناء نقيض بعض الاقسام لينتج
الباقي كما نقول مثلا حد الانسان اما الحيوان الناطق او الحيوان غير الناطق
والثاني محال والاول هو الحق كان للمانع ان يمنع الحصر ويمنع المقدمة الاستثنائية
ثم ان ثبوت الناطقية للانسان اوضح من امتناع سلبها عنه نعم للقسمة منفعة في
اكتساب الحدود فان فيها معونة في التركيب بان يحفظ بها الوسائط ويؤمن سقوط اجزاء
الحد في البداءة بالاعم والقصد بالاخص والتركيب هو المفيد للحد بان يوخذ
عدة من اشخاص الكلي المطلوب حده ويطلب جميع محمولاتها واسنادها كل واحد من تلك
المحمولات الى الامر العام الذي لا اعم منه ثم يميز الذاتيات والعرضيات بما مر ثم يجعل
الذاتي الاعم من الجميع اولا ويقيد بالفصل حتى يترتب الذاتيات اعمها متقدما
على الاخص حتى ينتهي الى الآخر فهذا القول المفصل هو الحد وان كان للذاتيات
العوالي اسم خاص بجميعها فلا باس بايراده بل هو اولى كالحيوان الشامل للجسم
ذي النفس الحساس المتحرك بالارادة ش لا يستفاد الحد من الاستقراء
لانه ان حمل على الاشخاص حمل الحدية لم يكن حدا للنوع فان للشخص امورا زايدة

على النوع وان حمل عليها مطلقا لم يلزم منه حمل الجديد على النوع ولا استبعاد الضد
من حمل ضده لان ضده ان استفيد من هذا دون كان حر غيره فلتستفد هذا من
ذلك الغير لانه لا اولويه في كون احد الضدين معرفا للاخر ولانه ليس لكل محدود ضد
سـ لا حد للجزئيات لانه ان اقتصر على المقومات لماهيته لم يكن حدا
لذلك الشخص بل للنوع فلان يكون مختصا فله بقيد التميز الذى هو اقل ما ينبغى للحد
وان ذكر معه العرضيات لم يجب دوام صدقه لامكان زوالها فلا يكون حدا وقد بقيت
مباحث اخرى للحدود كالمشاركة بينها وبين البراهين وغيرها نذكرها فى فن
البرهان **البحث الثالث** فى الخلل فى التعريفات وهى
قد تقع فى الحدود وقد تقع فى الرسوم والواقع فى الحدود قد تقع فى الجنس وقد
تقع فى الفصل اما الواقع فى الجنس فبان يجعل غير الجنس جنسا كجعل الفصل
جنسا مثاله العشق افراط المحبة وانما هو المحبة المفرطة فالمحبة جنس والافراط
فصل وكجعل المادة جنسا كمن يقول السيف حديد يقطع به وكجعل الجزء جنسا
مثل قولنا العشرة خمسة وخمسة ومنه اخذ النوع مكان الجنس كقولنا الشر
ظلم الناس والظلم نوع منه ومنه اخذ حصة الجنس الخاصة بالنوع مكان الجنس
كاخذ الحيوانية المختصة بحسبه الانسان فى حده كما يتوهم ان الانسان حيوان
مختص بالانسان ناطق وذلك لان العلم بحصته بالنوع يتوقف على معرفة
النوع ومنه جعل الملكة جنسا للفعل او الفعل جنسا للملكة كمن يقول الجرح ملكة
جسمانية والحركة فعل لا مبدا فعل وكمن يقول الذكر ملكة نفسانية والملكة
النفسانية ثابتة غير متحددة والذكر بالعكس ومنه جعل لازم الجنس جنسا
واما الواقع فى الفصل فبان يجعل الجنس مكان الفصل او اخذ الخاصة والعرض
مكانه او اخذ الجزء مكانه وما يتعلق بالرسوم فقد مضى وسياتى تمامه واعلم
انما يتعلق بالحدود التامة بغير الجزء الصورى وهذا مختص به ع
سـ من الاغلاط التعريف بالغاية كقولنا النكاح استيلاد

وبالسبب كقولنا الالم تفريق الاتصال وباخذهما العرض مكان ما بالذات
كقولنا السقمونيا دواء مبرد وباخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل ومنه تعريف الشى بالقول المقتسم
والعادى كقولهم الشكل هو الذى يكون اما مستديرا او ذا زوايا ومن
الاغلاط اخذ الاحاد فى حد المعنى المطلق كقول القايل فى حد الكعبة انها
كل هيئة قارة كذا وكذا ومن الاغلاط تعريف احد المتضايفين بصاحبه كمن
يقول الاب هو الذى له ابن فانهما يعلمان معا فتعريف احدهما بالاخر تعريف
بالمساوى بل الطريق فيه ان يوجد السبب الذى يقتضى تضايفهما المتحصلة منه
معانى العقل ويحصل البيان بالذى يراد تعريفه منهما وهذا استدعى تلطفا
مثلا ان يقول فى حد الابانة حيوان يولد اخر من نوعه من نطفة من حيث
هو كذلك فالحيوان هو الاب والاخر من نوعه هو الابن لكنهما اخذا مجردين
من الاضافة والتوليد من النطفة سبب تضايفهما ومن حيث هو كذلك
ما اريض ورى للماهية وهو الذى يضيف معنى الاضافة الى الحيوان
الذى هو الاب ويحصل البيان لان الاب انما يكون مضافا الى الابن
من هذه الحيثية سـ التكرار قد يقع للمحدود فى الحد كمن
يقول الانسان حيوان بشرى وقد يقع للحد نفسه كمن يقول العدد كثرة
يجتمع من الاحاد والمجتمع من الاحاد هى الكثرة وقد يقع لبعض اجزائه
كمن يقول الانسان حيوان جسمانى ناطق والقبيح منه ما يكون من غير
ضرورة ولا حاجة اما ما يكون فى محل الضرورة مثل ما يقع فى تحديد
الاضافات وقد يسبق فى تحديد المركبات اعنى التى تركبت عن الشى
وعن عرض ذاتى له ويقع الشى مرة فى حده ومرة فى حد عرضه الذاتى
الذى يشتمل حده على ذكره وضعا وضعا ويتمثلون ههنا بالانف
الافطس فان الافطس لا يمكن تعريفه الا مع ذكر الانف لان الفطوسة
تقعر مختص بالانف وتفسيره انه ذو تقعير لا يكون الا للانف ويكون

معنى قولنا انف افطس انف ذو تقعير لا يكون الا الانف واما ما يكون في محل
الحاجة فكما يكون في الجواب عن سوال يشتمل على مكرر كمن يسال عن حد الانسان
الحيوان ويحتاج المجيب في جوابه الى ايراد حديهما فيقع فيه تكرار بحسب
الحاجة وهذان الصنفان غير قبيحين **تنبيه** ومن الاغلاط
تعريف الشي المتحصل الذات المستقر الماهية بامر غير متحصل ولا محدود
ولا مستقر كمن يعرف الصحة بانها مقابل المرض فان الصحة متحدده والمرض
شي في التغير وعدمي الذات ومنها اخذ الامور المتساوية في الرتبة تحت
جنس واحد بعضها في حد بعض مثل الفرد هو الذي يزيد على الزوج
بواحد وهذا الغلط داخل في تعريف المساوى ومنها اهمال الجنس
وذكر الفصل كمن يقول الجسم ذو ابعاد ثلثة واهمل ذكر الجوهر الذى
هو ذو الابعاد ومنها اهمال بعض الفصول وذكر البعض ومنها زيادة
خاصة وجعلها فصلا **المقالة الثالثة** في القضايا
واحكامها **وفيها** مباحث **البحث الاول** في تعريفها وتقسيمها
القضية قول يقال لقائله انه صادق او كاذب وليس هذا من
التعريفات المفيدة لتصورها والا لزم الدور بل هو مخلص عن غيرها
فان المعلومات المشهورة جاز تمييزها بما يتوقف معرفته عليها وهي اما
حملية ان انحلت بحذف الادوات الى مفردين واما في قوتهما واما
شرطية ان انحلت بحذف الادوات الى قضيتين والشرطية اما متصلة
ان حكم فيها باستصحاب قضية لاخرى او بعدمه واما منفصلة ان حكم
فيها بالمعاندة او بعدمها وتسمية المتصلة بالشرطية موافق للوضع
اللغوى والمنفصلة على سبيل المجاز وتسمية الموجبة باللزومية حقيقة
والسالبة بالمجاز والسالبة اللزومية هي التي حكم فيها بسلب اللزوم لا بلزوم
السلب وكذلك في العناد **سؤال** عرفت القضية باحتمال

13

الصدق والكذب وهذا يقتضي احتمال جزئى الشرطية لهما وعرفت
الحملية بما ينحل الى قضيتين فيدخل فيه قولنا ان زيدا عالم يوجب ان
زيدا مكرم وعرفت المتصلة بما حكم فيها بالاستصحاب واللزوم فيدخل
فيه قولنا طلوع يستلزم وجود النهار وكذلك في العناد كقولنا زوجية
الاثنين تعاند فرديتها **جواب** الاول نريد بالقضية ههنا ما هو
قضية عند التحليل لا حالة التركيب **وجواب** الثاني ان حذف
الادوات وغيرها يقتضي التحليل الى قضيتين على ان هاتين القضيتين
في قوة المفردين **وعن الثالث** ان الذى ينحل اليه هذا القول ليس قضيتين
بل ينحل الى قولنا طلوع الشمس والى قولنا يستلزم وجود النهار ه
البحث الثاني في اجزاء الحملية كل قضية حملية فانها
تشتمل على اجزاء ثلثة محكوم عليه ويسمى الموضوع ومحكوم به ويسمى المحمول
ورابطة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع ولا بد منها فانا قد نتصور الطرفين
من دون الرابطة فلا يكون حكم ثم تلك الرابطة قد يدل عليها بلفظ مدلوله
وقد يسقط في كثير من اللغات وان كانت لا بد منها لكن لظهورها اسقطت
ثم ذلك اللفظ قد يرد في صورة اسم كقولنا زيد هو كاتب وقد يرد في صيغة
كلمة كقولنا زيد يكون او يوجد كاتبا وسواء كان المحمول اسما او كلمة
او مشتقا فانها تحتاج الى ذكر رابطة فان الكلمة انما يرتبط بذاتها بفاعلها
كما في صورة قام زيد واعلم ان الرابطة غير الضمير المستتر في الكلمة والاسم
المشتق فان ذلك الضمير اسم وهذه اداة فاذا قلنا زيد يكتب كان مرجعه
ان شان زيد هو يكتب هو او قولنا ان لفظ هو المستكن في قولنا
يكتب انما يعود الى شي مذكور معين فهي تقتضي الارتباط بزيد اذا اولا
فرق بين قولنا زيد كاتب وبين قولنا زيد يكون كاتبا الا ان لفظ يكون انما
يقتضي الارتباط للضمير المستكن فيها فاحتيج الى الارتباط بالموضوع

المعين لاجل الضمير المتاخر استغنى عن ذكر الرابطة مرة اخرى في الحمليات
والمستقات والرابطة الزمانية قد تستعمل في ما لا يكون زمانيا ايضا كان
الله غفورا رحيما ولا عبرة بتقديم الرابطة وتاخيرها وموضوعها الوسط
تنبيه للموضوع نسبة الى المحمول بالموضوعية وللمحمولية نسبة اليه
بالمحمولية وهما متغايرتان ومتلازمتان فان الالف اذا كان بحيث يثبت له
الباء بالضرورة كان الباء بحيث يثبت للالف بالضرورة وهذا ظاهر لكن
النسبة الاولى خارجة عن القضية والاخيرة داخلة واعلم ان نسبة الموضوع
الى المحمول بالمحمولية الى نسبته اليه بالموضوعية قيل والا لزم اتحاد مفهوم
القضية وعكسها وهو محال فان القضايا لا يلزمها العكس وكثيرا ما يلزمه
العكس لا بحفظ الجهة والكم واعترض على هذا بعض المتاخرين بان هذه
الشرطية ممنوعة اما في طرف الموضوع فلانها انما تصدق ان لو كان مفهوم
القضية التي هي الاصل عبارة عن نسبة موضوعها الى محمولها بالموضوعية
ومفهوم عكسها عبارة عن نسبته اليه بالمحمولية وليس كذلك بل النسبة
الاولى خارجة عن ماهية الاصل والثانية داخلة مقومة لماهية العكس
ولا يلزم من اتحاد امرين احدهما خارج عن ماهيته والاخر داخل مقوم
لماهية اخرى اتحاد تينك الماهيتين في مفهوم واما في طرف المحمول فلانها
انما تصدق ان لو كان مفهوم الاصل عبارة عن نسبة محموله الى موضوعه
بالمحمولية ومفهوم العكس عن نسبته اليه بالموضوعية وليس كذلك فان
النسبة الاولى داخلة في الاصل والثانية خارجة عن العكس ولا يلزم الاتحاد على
ما مر اقول والتحقيق هنا ان نقول اذا قلنا د ت فههنا نسبتان
احديهما نسبة د الى ت بالموضوعية والثانية نسبة ت الى د بالمحمولية واذا
قلنا ت د فههنا نسبتان احديهما نسبة ت الى د بالموضوعية والثانية
نسبة د الى ت بالمحمولية فلو اتحدت النسبة الاولى مع الرابعة والثالثة

مع التساوي كان مفهوما القضية وعكسها متلازمين هذا خلف
البحث الثالث في تحقيق المحصورات والمخصوصات
والمهملات م موضوع القضية الحملية ان كان شخصا معينا سميت مخصوصة
وشخصية موجبة ان كانت نسبة المحمول الى الموضوع نسبة ما هو هو او سالبة
ان كانت نسبته نسبة ما ليس هو هو وان كان موضوعها كليا فلا يخلو اما
ان ينظر الى تلك الطبيعة من حيث هي هي ويحكم عليها بالمحمول وتسمى القضية
الطبيعية واما ان ينظر اليها من حيث تقع على الكثرة وهي الماخوذة
بمعنى الكلي العقلي ونحن نسميها القضية العامة كقولنا الانسان نوع
والحيوان جنس واما ان ينظر الى الكثرة من حيث تلك الطبيعة مقولة
عليها فلا يخلو حينئذ اما ان يحكم على كل الافراد او على بعضها او لا يبين
كمية الافراد وان كانت الافراد ملحوظة والقسم الاول هي الكلية وهي اما
موجبة او سالبة والثانية هي الجزئية والثالثة هي المهملة وينقسمان الى الايجاب
والسلب وقد يجعل القضية العامة من قبيل المهملات وهو خطأ
فان المهملة موضوعها كلي اي لاحق به الكلية بالفعل ليس من حيث ان
الكلية ماخوذة فيها وقد يجعل الطبيعية مهملة وهو خطأ لان الصالح
للكلية غير ما صدق عليه الكلية بالفعل اعني المهملة فانهم في تقاسيم القضايا
يقسمون الكلي الى المحصور والمهمل تنبيه سور الموجبة الكلية
كل وسور السالبة الكلية لا شيء ولا واحد وسور الموجبة الجزئية بعض وواحد
وسور السالبة الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل والاول والاخير
قد يستعملان في الكلي والاوسط قد يستعمل في الايجاب ويمتاز الاول عن الاخير
بان الحكم فيه مسلوبا عن البعض بالمطابقة وعن الكل بالالتزام وفي الاخير على
العكس سؤال ليس كل اعم من السلب الكلي والجزئي وقد جعلتموه دالا
على الجزئي بالالتزام والعام لا دلالة له على الخاص باحدى الدلالات جواب

مسلم تام

العام اذا انقسم الى امرين احدهما لازم للاخر كان العام لازما للازم منهما وحينئذ يصح الدلالة الالتزامية وهذه الاسوار قد ترد لبيان كمية الاجزاء تارة ولبيان كمية الجزئيات اخرى والمقصود في المباحث المنطقية هو الثاني

بحث لما كان الموضوع قد يشك في صدق المحمول على جميع افراده او على بعضها بخلاف العكس كان من حق الاسوار ورودها على الموضوعات فان وردت على المحمول فهي المنحرفة واقسامها اربعة فان المحمول اما شخصي او كلي وعلى التقديرين فالموضوع احدهما الاول ان يكون الطرفان شخصيين فان قرن بالمحمول سور الايجاب الكلي او الجزئي كذبت القضية لعدم الافراد المتعددة ومع السالبين يصدق والا الصادقتان الموجبتان لكنهما توهم الكذب لايهام كون المحمول ذا افراد هذا اذا لم يقترن بالموضوع شيء او قرن به سور ايجابي واذا قرن به حرف السلب او سور سلبي فالامر بالعكس الثاني ان يكون المحمول بحاله والموضوع كليا وحكمه مثل هذا الثالث ان يكون الموضوع شخصيا والمحمول كليا فان كان الموضوع مسورا فحكمه مثل هذين والا كذب مع اقتران المحمول بالايجاب الكلي ويصدق مع سور السلب الجزئي ويصدق مع الايجاب الجزئي في مادتي الواجب والممكن الواقع ويكذب في الباقي ومع السلب الكلي بالعكس وان قرن بالموضوع حرف سلب رافع للحكم فالامر بالعكس الرابع ان يكون الطرفان كليين فان كان الموضوع مسورا فله اقسام اربعة الاول ان يكون الموضوع مسورا بالايجاب الكلي والمحمول على الاربعة احدها ان يكون مسورا بالايجاب الكلي وهو كاذب لامتناع ثبوت كل واحد لكل واحد الا اذا اريد ثبوت الكل للكل فيصدق في المساوي الثاني المحمول بعضه صادق والا الصدق الاول الثالث المحمول موجبة جزئية صادق في مادتي الواجب والممكن الواقع دون الباقي الرابع المحمول سالبة كلية صادق في الممتنع ويوافقه

دون الباقي الثاني ان يكون الموضوع موجبا جزئيا والمحمول على الاقسام الاربعة وحكمه حكم ما مضى الثالث ان يكون الموضوع سالبا كليا والمحمول على الاقسام الاربعة وحكمه عكس حكم الموضوع الموجب الجزئي الرابع ان يكون الموضوع سالبا جزئيا والمحمول على الاربعة وحكمه عكس حكم الموضوع الموجب الكلي وان كان الموضوع غير مسور كذب مع الموجب الكلي فيصدق مع السلب الجزئي دائما ويصدق مع الموجب الجزئي في الواجب والممكن الواقع ويكذب في الباقي وبالعكس مع السالب الكلي فان قرن بالموضوع حرف السلب فالامر بالعكس **بحث** اذا قلنا كل ج ب لا نعني به كلية ج ولا الجيم الكلي ولا الكل من حيث هو كل والا ما صفته جيمية ج والا لم يلزم التعدي من الاوسط الى الاكبر ولا ما يكون موصوفا بج حتى يكون ج صفة له قيل والا لزم التسلسل فان ج يمكن حمله على موصوفه واجيب عنه بان التسلسل انما يلزم لو اعتبر العقل في كل قضية حمل موضوعه في الذكر على ذات الموضوع وهو ممنوع قيل عليه يلزم امكان التسلسل وهو ايضا ممنوع فان امكان تعقل العقل لما لا يتناهى بالفعل غير حاصل وقال بعض المتاخرين قد يبحث في العلوم عن موضوعات يكون موضوعها في الذكر هو عين موضوعها في الحقيقة بل نعني به كل واحد واحد مما يصدق ج عليه صدقا بالفعل لا بالامكان كما ذهب اليه الفارابي فان الجسم الذي لم يوصف بالسواد اصلا لا يدخل تحت قولنا الاسود كذا والموضوع في الذكر يسمى عنوان الموضوع وفي الحقيقة ذات الموضوع وقد يتحدان ولا نعني بثبوت الباء للجيم ثبوته حال ثبوت وصف الجيم له بل ثبوته مطلقا سواء كان الجيم حاصلا او لم يكن ومسمى ج يدخل تحت قولنا كل ج فان اريد بقولنا كل ج ما يصدق عليه من الافراد الشخصية خرج وكذلك لو كان المسمى جنسا وعنينا كل ما يصدق عليه ج من الافراد الشخصية او النوعية والشيخ قد اصطلح على المعنى الثاني دون الاول **بحث** ان قوما من القدماء ذهبوا الى ان قولنا كل ج يراد به كل

واحد من الجهات الموجودة في الخارج في الحال أو في الماضي أو في المستقبل وصفه
الشيخ بالسخافة والاختلال فإنا إذا قلنا كل ج ب وعنينا به ما يكون موجودا في الخارج
من أفراد الجيم يكون أخص من المفهوم وههنا قضايا موضوعاتها أمور لا تلبث
الوجود لها ويحكم عليها بمحمولات لا تكون ضرورية ولا ممكنة بل يحكم عليها بأنها
توصف لا محالة وقتا ما كقولنا كل دائرة مرسومة يحكم كان دائما بالخلف على محور واحد
إلى بطنه فإنهما يتطابقان وينفصلان فإن هذه القضية ليست ضرورية فإن تحكمهما
يتطابقان ليس فيهما دائما ولا الصادق الممكنات التي يجوز أن تكون وأن لا تكون بل يجب أن
تكون بالفعل وقتا ما ومع ذلك فلا نعني أن ذلك فيما وجد وقتا ما من الدوائر بل لا
تلبث الوجود لها بل إلى ماهيتها فقط اللهم إلا أن يوضع مع كونه موجودا في
الخارج وحينئذ يصح ويكون غير ما نحن فيه فإن الوجود حينئذ يكون صفة
موضوع مع الموضوع خارجة عنه والمبحوث عنه إنما هو قولنا كل ج ب إذا أطلق والمتأخرون
يخرجون هذه القضية ويسمونها الخارجية وهو تكلف فإن المنطق إنما يبحث عن
ما ينتفع به في العلوم والاعتبار الخارجي غير منتفع به في أكثر المطالب لأنه يخرج
عنه الحكم على المعدومات الممكنة والممتنعة وللمتأخرين اعتبار آخر كقولنا كل ج
ويسمونها بالحقيقية وفسروه بأنا نعني به كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان
ب أي ملزوم ج ملزوم ب ويدخل فيه الممكنات المعدومة والموجودة بل والممتنعات
فإن الخلاء لو كان ممتنعا إلا أنه بحيث لو وجد لكان بعدا وهذا التفسير خطأ من وجوه
الأول أن المراد بالموضوع إما كل ما لو وجد وكان ج بالواو العاطفة من غير اشتراط
كونه ملزوما للجيمية أو بدونها حتى يصير المعنى كل مستلزم للجيم فهو ب كما أن
المحمول على التقديرين هو المستلزم للبائية يقال فهو لو وجد كان ب فإن كان
الأول لم ينعكس الموجبة إلى الجزئية التي هي قولنا بعض ما لو وجد كان ب مع وجوده ج
فهو مستلزم للجيم ولا يرد عليه اعتراض ولا خلف لجواز أن لا يوجد شيء يستلزم الجيم
وإن كان الثاني لم يبق فرق بين المطلقة العامة الكلية والدائمة لأنه يصير معنى

المطلقة كل ما وجوده الخارجي ملزوم ج فوجوده الخارجي ملزوم ب
فاللزوم إن لم يكن في وقت ثبت دائما ويكون المطلقة الكلية دائمة الثاني أنه يلزوم ج
لا يجب صدق ج عليه والمراد ههنا بقولنا كل ج كل ما صدق عليه ج لا كل ما لو وجد
لوجد ج فإن على كل ج الثابتة لو وجدت لوجدت ج والا الصدق عليها الثالث أن
المحصلين أنكروا على أبي نصر في تجويزه كون الموضوع ممكنا لم يدخل فيه بالفعل
فكيف يجوزون دخول الممتنع أن يكون أسود تحت قولنا أسود الرابع يلزم أن
لا يصدق قضية كلية لا موجبة ولا سالبة وهذا الخطأ إنما وقعوا فيه بسبب
تفسير الشيخ فإنه قال إذا قلنا كل ج ب لا نعني به ما هو ج في الخارج فقط بل ما لو
وجد لصدق عليه أنه ج ولم يعن الشيخ بإيراد الشرط ههنا الملازمة بين وجود
تلك الأشياء واتصافها بالجيمية بل قصد به دخول كل ما هو ج بالفعل عند العقل
أو بالفرض الذهني مما لا يمتنع أن يكون ج وإذ قد عرفت هذا فنقول الحق عندنا
ما ذكرناه وهو أن قولنا كل ج نعني به كل واحد مما يقال عليه ج سواء كانت الجيمية
ذاته أو صفته غير ذاته موضوع مع ذاته وسواء كانت القضية دائمة أو غير
دائمة وقتا معينا أو غير معين وسواء كان موجودا في الخارج أو في العقل أو في
الفرض الذهني مما لا يمتنع وجوده لذاته وحينئذ يخرج عنه الممتنعات والممكنات
التي ليست ج بالفعل وإذا حكم على الممتنع لذاته كالخلاء والجوهر الفرد فقد يعقل منه أنه
على رأي القائل به غير ممتنع وهو عند اتصافه بالوجود في الخارج يكون خلاء وجوهرا
بالفعل فيحكم عليه من حيث هو كذلك بما يحكم هكذا ذكره بعض المحققين ونحن
نقول الحكم على الممتنعات إنما يكون على ما فرضه العقل والالتفات فيه إلى الوجود
الخارجي فإنا نحكم على اجتماع النقيضين بالامتناع مثلا وإن لم يتصور قائل
يقول به كما ذكر في الخلاء والجوهر وإذ قد عرفت الموجبة الكلية فقس عليها البواقي
ش المتأخرون يذهبون على اصطلاحهم إلى أن الخارجية أخص
من الحقيقية فإن الأولى إنما يصح الحكم فيها على الموجودات في أحد الأزمنة

والثالثة يصح الحكم فيها على المعدومات في الجميع وعلى الممتنعات وبعض المتأخرين
اخرج الممتنعات من القضايا الحقيقية وجعل الحكم في ذلك على ما ذكر وسمى ما
موضوعها ممتنع بالقضية الذهنية وفيما ذهبنا اليه غنى عن امثال هذه التمحلات
بحث المهملة في قوة الجزئية على معنى انهما متلازمتان في الصدق
وذلك لان الحكم على بعض الانسان يستلزم الحكم على ما صدق عليه الانسان وكذلك
الحكم على ما صدق عليه الانسان من حيث هو يستلزم الحكم على بعض الانسان وايضا
المهملة ان صدقت كلية صدقت جزئية وكذلك ان صدقت جزئية ولا خروج لها عن هذين
واعلم ان الالف واللام قد ترد للاستغراق فلا اهمال وقد ترد متمحضة فلا اهمال
في امثال هذه لما سياه والسور يوجب تخصيصا فالمهملة نادرة في لغة العرب

البحث الرابع في الايجاب والسلب والعدول والتحصيل

نسبة المحمول الى الموضوع ان كانت نسبة ان المحمول هو الموضوع فهي نسبة الايجاب وان
كانت نسبة ان الموضوع ليس هو المحمول فهي نسبة السلب ولا اعتبار في ايجاب القضية
بايجاب طرفيها ولا في السلب بسلبهما فان قولنا اللاحي لا عالم موجبة مع سلب
طرفيها وقولنا الجماد ليس هو بعالم سالبة مع كون طرفيها ثبوتيين نعم اذا كان المحمول
او الموضوع او كلاهما قد دخل عليه حرف السلب وصير جزءا منه سميت القضية
معدولة والا فالقضية محصلة ان كانت موجبة وبسيطة ان كانت سالبة واذا
اطلقت المعدولة انما يراد بها ما يكون حرف السلب فيها جزءا من المحمول فليبحث
عنها ونقول الفرق بين هذه وبين السالبة البسيطة اما لفظا فبتقديم الرابطة
وتاخيرها ففي التقديم يكون موجبة معدولة وفي التاخير يكون سالبة بسيطة
هذا اذا ذكرت الرابطة والا فالتميز بالنية والاصطلاح واما معنى فلان
المعدولة لا يصح الا على موضوع موجود والسالبة قد يكون موضوعها معدوما
ونحن نقول ان هذا على الاطلاق غير صحيح فان الايجاب لا يشترط فيه الوجود
الا على ما نقلناه عن بعض القدماء وابطلناه بلى اذا كان الحكم بثبوت المحمول

في الخارج وسلبه فيه استدعى الاول الثبوت في جانب الايجاب دون السلب
فان الايجاب الخارجي فرع على الثبوت فيه والسلب يصح على المعدوم فان
زيدا المعدوم يصدق عليه انه ليس بعالم وكيف يتأتى الفرق من المتأخرين بهذا
مع اعترافهم بان موضوع الحقيقية يدخل فيه الممتنع **بحث**
الموجبة المحصلة والبسيطة تتناقضان مع الشرائط وكذلك المعدولتان ه
والموجبتان متعاندتان صدقا والا لصدق النقيضان على شيء واحد ويكذبان
لعدم الموضوع وتصدق السالبتان حينئذ ولا يكذب السالبتان والا
لصدقت الموجبتان والموجبة المعدولة اخص من البسيطة لما بينوا
والضابطات القضيتين اذا اختلفتا في الكيف وتوافقتا في العدول
والتحصيل تناقضتا وان كانتا بالعكس تعاندتا صدقا في الايجاب وكذبا
في السلب وان اختلفتا فيهما فالموجبة اخص **بحث** قد تفسر
المعدولة بعدم شيء عن شيء في وقت من شأن الموضوع الاتصاف بذلك
الشيء في ذلك الوقت وعدم اللحية على هذا عن الاشمط ايجابا وعن المرأة
والطفل سلبا ومنهم من فسرها باعم وهو سلب الشيء عما يكون ممكنا له في الجملة
او لنوعه او لجنسه القريب وعدم اللحية عن المرأة والحمار ايجابا وعن الجماد
سلبا ومنهم من فسره باعم وهو سلب الشيء عما يكون ممكنا له او للجنس الاقرب
او الابعد فعدم قبول الاشداد للزوجية والفردية ايجابا وللجوهر سلبا ومنهم
من جعله مقابل المحصل وساوى بينه وبين السلب واليه ذهب الشيخ
وابطل ما تقدم لصدق قولنا الجوهر ليس بعرض وكلما ليس بعرض فهو
غني عن الموضوع فينتج الجوهر غني عن الموضوع ولا ينتج الا والصغرى موجبة
مع عدم ما شرطوه فيه واعترض بعضهم على هذا بان هذا بعينه لا يوجب
وجود الموضوع في الموجبة فانا نقول الخلاء ليس بموجود وكلما ليس بموجود
ليس بمحسوس فينتج الخلاء ليس بمحسوس

البحث الخامس

في الجهات لا يخلو انتساب المحمول الى الموضوع عن احدى الكيفيات الثلث
في نفس الامر وهي اما الوجوب او الامتناع او الامكان ويسمى تلك الكيفية مادة
والمتعقلة لنا والمدلول عليه بالعبارات يسمى جهة وهذه الثلثة قد يلحقها
اعتبارات يكاد يحسبها لا تتناهى ولنذكر المحتاج اليه فنقول جهة القضية
اما بسيطة اي لم يذكر فيها الا كيفية احد الطرفين واما مركبة وهي التي ذكر فيها كيفية
الطرفين فالبسائط ست الاولى المطلقة العامة وادخالها في
الموجهات كادخال السالبة في الحمليات والمراد منها ما حكم فيها بثبوت المحمول
للموضوع بالفعل مطلقاً من غير التعرض لقيد آخر هذا على الاشهر وقد تفسر
بمعنى اخص من هذا وهي التي حكم فيها بالثبوت الفعل الخالي عن الضرورة الذاتية واصله
التعليم الاول واراده بها قبله والسبب في هذا الاختلاف ان في التعليم الاول
ذكر ان القضايا ثلث اما مطلقة واما ضرورية واما ممكنة وهذه النسبة يحتمل
وجهين الاول ان يقال القضية اما موجهة او غير موجهة والثانية هي المطلقة
والاولى اما ضرورية واما ممكنة ويكون المطلقة على هذه القسمة بالتفسير
الاعم الثاني ان يقال القضية اما ان يكون الحكم فيها بالقوة اي بالامكان او بالفعل
وما بالفعل اما ان يحكم فيه بالضرورة او بعدمها ويكون المطلقة على هذه القسمة
بالتفسير الاخص واقول هذه القسمة الاخيرة غير حاصرة وبعض القدماء
ذهبوا الى ان المطلقة هي التي يكون الموضوع فيها ثابتاً بالفعل اما في الحال
او في الماضي لا ما يكون بعد الفعل او ما سيكون بعد في المستقبل مما امكن ان
يكون بعد وادخلوا عليه بانه مطلقاً وقد اراد وانه موصوف به في وقت
وجود ذلك وهذا المذهب قد تقدم بيان سخافته وذهب آخرون الى ان
الحكم الكلي انما يكون ضرورياً فان الاتفاقيات انما يكون في الامور الجزئية
والشيخ رد عليهم لانه يحمل الشروق والغروب على الكواكب وحمل السالبة المطلقة
العامة حكم موجبتها بالعدم المعرض لقيد آخر وفي العرف العامي انما يحكمون

بالسلب المطلق في سلب المحمول عن الموضوع ما دام موصوفاً بالوصف
العنواني وبعضهم يجري هذا الحكم في الموجبات الثانية الممكنة
العامة وهي التي حكم فيها برفع الضرورة عن الجانب المخالف للحكم
سؤال المحمول اذا ثبت للموضوع فرفع الضرورة عن الجانب
المخالف اعني رفع امتناع ثبوته هدر جواب لم يحكم في الممكنة
بالثبوت بل برفع الامتناع او بما يلزمه وموجبة هذه القضية يشمل الضرورية
والامكان الخاص وسالبتها تشمل الممتنع والاخر وهذه القضية اعم القضايا
والاولى اعم المطلقات الثالثة الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها
بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه ما دامت ذات الموضوع والشيخ
جعل هذا من مثل الضروريات المشروطة ولم يجعل الضرورية المطلقة
الا التي يجب الحكم فيها ازلاً وابداً والقوم الذين سبق كلامهم في تفسير المطلقة
ذهبوا الى ان الضرورية ما حكم فيها بالثبوت او بالسلب في الازمنة الثلثة
الرابعة المشروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول
للموضوع او سلبه ما دام موصوفاً بالعنوان وهي اعم من الضرورية لاستلزام
وجوب الدوام الذاتي وجوب الدوام الوصفي وصدق الثاني في الوصف
المفارق المقترن بالحكم وجوداً وعدماً الخامسة الدائمة المطلقة
وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه ما دامت الذات
موجودة والشيخ يجري في هذه كما في الضرورية وهذه اعم من الضرورية
لاستلزام الضرورية الدوام بحسبها دون العكس فانه يجوز الدوام اتفاقاً
ككون زيد فقيراً طول عمره وهذا في الجزئيات وربما صير اليه واما في الكليات
فقد يمنع وقوعه فان الدوام لكل الافراد اتفاقاً ممتنع وهذا البحث ليس على
المنطقي وبينها وبين المشروطة عموم من وجه السادسة العرفية العامة
وهي التي حكم فيها بانتساب المحمول الى الموضوع ما دام موصوفاً بالعنوان

لدائم

وبسنتها الى الدايمة كنسبة المشروطة الى الضرورية وبسنتها الى المشروطة كنسبة الدايمة الى الضرورية ونسبتها الى الضرورية عكس نسبة المشروطة الى الدايمة

والمركبات سبع **الاولى** المشروطة الخاصة وهي التي حكم فيها بضرورة انتساب المحمول الى الموضوع مادام الوصف العنواني لا دايما بحسب الذات وهي مركبة من المشروطة العامة الموافقة والمطلقة العامة المخالفة وهي اخص من المشروطة العامة وبينها وبين العرفية العامة عموم من وجه **الثانية** العرفية الخاصة وهي التي حكم فيها بانتساب المحمول الى الموضوع من وجه مادام الوصف العنواني لا دايما بحسب الذات وهي مركبة من الوقتية المطلقة ومن المطلقة العامة وهي اعم من المشروطة الخاصة وبينها وبين العرفيتين والمشروطة العامة عموم من وجه **الرابعة** المنتشرة وهي التي حكم فيها بالانتساب بالضرورة في وقت ما لا دايما وهي مركبة من المنتشرة المطلقة ومن المطلقة العامة وهي اعم من الوقتية والمشروطة الخاصة وبينها وبين العرفيتين والمشروطة العامة عموم من وجه **الخامسة** الوجودية اللادايمة وهي التي حكم فيها بالانتساب لا دايما وهي مركبة من المطلقتين وهي اعم مما مضى من المركبات وبينها وبين المشروطة والعرفية العامتين عموم من وجه واعلم ان الضرورية والدايمة مباينتان لهذه المركبات والضرورية مباينة لما بعدها منها **السادسة** الوجودية اللاضرورية وهي التي حكم فيها بالانتساب لا بالضرورة وهي مركبة من المطلقة والممكنة المخالفة وهي اعم من اللادايمة لان الضرورة اخص من الدوام ونقيضها اعم فهي اعم من غيرها من المركبات وبينها وبين العامتين والدايمة عموم من وجه **السابعة** الممكنة الخاصة وهي مركبة من ممكنتين عامتين لانه حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرفين معا ويقال للممكن لهذا باعتبار على جهة الاشتراك وهذه الممكنة اعم من المركبات وبينها وبين العامتين والدايمة عموم من وجه وذهب القوم الذين خصوا المطلقة بايجاد الحكم فيها

وهي مركبة من العرفية العامة الموافقة والمطلقة العامة المخالفة وهي اخص من العرفية العامة واعم من المشروطة الخاصة وبينها وبين المشروطة العامة عموم من وجه **الثالثة** الوقتية وهي التي حكم فيها بانتساب المحمول الى الموضوع بالضرورة في وقت معين لا دايما وهي مركبة ...

19 في زمان الماضي والحال الى ان الممكنة ما يختص بالمستقبل وهو لاء قد جعلوا الجهات بحسب الاسوار لا بحسب انتساب المحمولات الى الموضوعات في انفسها معقولا عن فوايد كثيرة وبيان ذلك انا نفرض وقتا لا يوجد فيه انسان اسود ويصدق كل انسان موجود في هذا الوقت فهو ابيض بالاطلاق بالاعتبار الاول دون الاعتبار الثاني لان بعض ما هو انسان في العقل او في الوجود وقتا ما ليس بابيض دايما وقبل ذلك الوقت يصدق هذا الحكم بالاطلاق بالامكان فجعلوا الامكان والاطلاق عايدا الى الاسوار لا الى طبايع المحمولات **واعلم** انه قد يحكم في القضية بسلب الضرورات المشروطة والذاتية عن الطرفين جميعا ويسمى ذلك الامكان الاخص وهو اخص من الخاص ويقع عليه الامكان باعتبارات ثلث بالاشتراك وقد يلحظ في هذا النظر الى الاستقبال ويسمى الامكان الاستقبالي وكانه يختص بالامكان الاخص لان الموجود الذي في الحال او في الماضي لا بد من سبق ضرورة على وجوده اما المستقبل فلا واقرب الاشيا الى الحاق الوسط هو الامكان الاخص

سؤال قد اشترط قوم في الممكن الاستقبالي العدم في الحال قالوا لان الموجود واجب وهو ينافي الامكان وهذا خطا اما **اولا** فلان الوجود لا ينافي الامكان بجميع الاعتبارات فان الوجوب الحاصل بالنظر الى الوجود وجوب لاحق وهو لا ينافي الامكان الملحوظ بالنظر الى الماهية واما **ثانيا** فلان الوجود الحالي لا ينافي العدم الاستقبالي فلان لا ينافي امكانه اولى واما **ثالثا** فلان ممكن الوجود هو بعينه ممكن العدم فلو اخرجه الوجود الى الوجوب لاخرجه العدم الى الامتناع وقد تشكك قوم في الممكن الخاص فقالوا الشي اما ان يكون موجودا فهو واجب او معدوما فهو ممتنع ولانه اما مع علته فهو واجب او بدونها فهو ممتنع **والجواب** عن هذا ان الغلط نشا فيه من اخذ الشي مع شي آخر غير اضافه اذا عنه ذلك الغير **واعلم** ان ههنا ضروره اخرى تلحق القضية بالنظر الى المحمول فان المحمول حالة ثبوته بالنظر الى ثبوته يكون واجبا

لكن هذا الضروري لاحقة وتلك الضروريات سابقة وهي لا تخلو عنها قضية فعلية واسم الضروري واقع على السابقة واللاحقة بالاشتراك قال بعضهم القضية الممكنة ان كان المحمول فيها هو الامكان فالقضية مطلقة مادتها اما الضرورة او الامتناع وان كان هو الباقي كان حاصلاً بالفعل فلا يصدق العكس الى الطرف الآخر ولم يدر ان ثبوت المحمول اعم من الثبوت بالفعل او بالقوة **سؤال** حكمت بان المطلقة فعلية **جواب** يجوز تخصيص المطلق واطلاق لفظه على الخاص **واعلم** ان اللادوام المقيد به القضايا يراد به سلب الدوام عن الكل على ما ذكره الشيخ في الشفاء وعن كل واحد ويقع بحسب الغفلة عن تفصيلهما خلل كثير خصوصاً في باب العكوس ونحن نريد به الثاني **بحث** ضرورة الشيء يلزمها امتناع عدمه وسلب الامكان العام عن جانب العدم وهذه متعاكسة ونقيض ضرورة الشيء يلزم سلب امتناع العدم وامكان العدم وامتناع الشيء يلزمه وجوب العدم وسلب الامكان العام عن جانب الوجود وهذه متعاكسة ونقيض الامتناع يلزمه نقائض هذه المفهومات وامكان الشيء الخاص يلزمه امكان العام بذلك المعنى ولا يلزمه من باب الضرورة شيء وعين كل طبقة يلزمها نقيض البواقي **بحث** الضرورية الذهنية هي التي يكون تصور طرفيها كافياً في الجزم بالنسبة ويقابلها الممكنة الذهنية وهي المعنى بالمحتمل الوارد في كلام المعلم الاول **واعلم** انه مشهور عند العامة ان الامكان المقرون بالسلب يعنون به العام فانهم اذا قالوا الشيء الفلاني يمكن ان يكون لا يعنون به ما يصح على الواجب ومع استقرار هذا العرف يظن بعض المتعلمين شططاً وقال الواجب ان كان ممكناً فهو ممكن ان لا يكون وان لم يكن ممكناً فهو ممتنع وسبب الغلط اخذ الممكن بمعنيين لوقوع الاشتراك اللفظي **بحث** الحملية ان اتحد معنى محمولها ومعنى موضوعها

اتحدت سواء كانا مفردين او في قوتهما واذا تعدد كل واحد من الطرفين او احدهما تعددت القضية لان الحكم على احد المتعددين او باحدهما غير الحكم على الآخر ثم وقد قيل انه اذا كان احد الطرفين مركباً من اجزاء محمولة عليها تركيبه كانت القضية واحدة لكون المحمول او الموضوع مجموع تلك الامور لكن يستلزم تعدد القضية بحيث تتعدد ما في المحمول من الاجزاء المحمولة مع حفظ الكمية والجهة والخصوص والاهمال ومثالها من السور بحسب تعددها في جانب الموضوع من الاجزاء المحمولة مع حفظ الكمية والجهة والاهمال والسور الجزئي دون الكلي وقد نقض الاول بقولنا الاثنين من الانسان حيوان صاهل **بحث** قيل من الاشياء ما يصدق جملة وفرادى ومنها ما يصدق في احدهما دون الآخر كما اذا كان زيد طبيباً غير ماهر وخياطاً ماهراً صدق زيد طبيب وزيد ماهر فرداً ولا يصدق زيد طبيب ماهر جمعاً وبالعكس في قولنا الخنثى رجل ولا رجل جمعاً مع كذب الافراد والشيخ ابطل هذا بانه متى اخذ معنى اللفظ فيهما واحداً وكان نصاً دفعاً فلا احدى الحالتين صدق في الاخرى **البحث السادس** في التناقض وهو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته صدق احداهما وكذب الاخرى ويشترط فيه الاتحاد في الطرفين والزمان والمكان والقوة او الفعل والاضافة او الشرط والجزء او الكل قيل والاخير راجع الى الاتحاد في الطرفين فانه مع الاختلاف في الزمان والمكان والقوة او الفعل والقوة والاضافة يقع الاختلاف في المحمول ومع الاختلاف في البواقي يقع الاختلاف في الموضوع قال بعض المحققين هذه الامور قد يقع بحيث يتعلق بالمفردات وحينئذ يتعلق اما بالموضوع وحده او بالمحمول وحده لان المفردات التي تختلف باختلاف هذه الامور قد يصلح للموضوع وللمحمول فالتخصيص باحدهما دون الاخر لا وجه له وقد يتعلق بنفس الحكم من غير تخصيص باحد جزئيه كما اذا قلنا الشمس يجفف الثوب الذي اي ان

لم يكن الهوا باردًا شديدًا ولا يحقق ان كان باردًا لم يكن عدم برودة الهوا جزءًا من
الشمس التي هي الموضوع وليس قولنا يحقق الشوب الذي هو المحمول بل كان شرطًا في وجود
الحكم وعدمه فان قيل الشمس مع البرودة غيرها مع عدمها او الحصف بعضها غيره مع
عدمها حتى يصير الشرط جزءًا من احدهما كان تعسفًا والحاصل ان اعتبار هذه الامور من
حيث يتعلق الحكم غير اعتبارها من حيث تعلقها بالاجزا والمراد هيهنا اعتبار تعلقها
بالحكم حتى يكون اعتبارها مغايرًا لاعتبار اجزاء القضية وبالجملة لما لم يعتبر المتقدمون
على اتحاد الطرفين لم يتعرضوا لذكرها وان كان يشتمل على تكرار لانه يقع غلط ووقوع بسبب
الاغفال الموطوس تحت ما تقدم ولا يشترط تعيين الصادق والكاذب منهما هذا في
المخصوصات واما في المحصورات فلابد من مزيد شرط وهو الاختلاف بالكم لصدق
الجزئيين وكذب الكليتين فيما يكون الموضوع اعم واذا عرفت هذا فنقول لا شي من الموجهات
المعدودة يناقض نوعها لاجتماع ست على الكذب وهي الوقتيات الاربع والدايمة
والضرورية وقضيتين على الصدق وهي المطلقة والممكنة العامة في مادة اللادوام
والموافق على الصدق في هذه المادة وعلى الكذب في مادة الدوام فنقيض المطلقة
هو الدائمة لان الاشيا منحصرة في دوام الايجاب ودوام السلب والوجود الخالي
عنهما فالمطلقة العامة الايجابية تشمل الاول والثالث وتخلو عن الثاني والسلبية
عن الاخرين دون الاول فنقيض المطلقة انما تشتمل على الدوام المخالف لا غير ولا
بشرط الضرورة فانها قد تكون في الدوام الاتفاقي المخالف للاطلاق في الكيف
واعلم ان المطلقة في الاوقات بمنزلة الكلية في الافراد فلما كان نقيض الثاني هو
الجزئي المخالف لا غير المشتمل على المخالف بالكل والبعض كذلك نقيض الدائمة هو
المطلقة لا غير ونقيض الممكنة العامة هو الضرورية لان الاشيا منحصرة في
ضرورة الايجاب وضرورة السلب ولا ضرورتهما فالممكنة العامة الايجابية تشمل
على الاول والثالث والسلبية على الثاني والثالث وتخلو كل واحد منهما عن الضرورة
المخالفة لما تشتمل عليه فنقيض الممكنة انما تشتمل على ما تخلو عنه لا غير وهو الضرورة

المنافية ومعنى ان نعلم انه لا تساوي السالبة الضرورية ونقيض سالبة الضرورة
وكذلك في جميع الجهات واعلم انا قد شرطنا في التناقض الاتحاد في الشرط فاذا كان
الضرورة او الدوام مشروطين بامر كان ذلك الامر شرطًا في التناقض فنقيض المشروطة
العامة انما هو الحينية الممكنة ونقيض العرفية العامة انما هو الحينية المطلقة
ولا يشترط في النقيض دوام الوصف كما كان في الاصل لانا بينا ان نقيض الدائمة انما
هو المطلقة ونقائض المركبات المفهوم المتردد بين نقيضي جزئيها الذي يحتمل كل
واحد منها ونسميه اليها فنقيض المشروطة الخاصة اما الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة
الموافقة ونقيض العرفية الخاصة اما الحينية المطلقة المخالفة او الدائمة الموافقة
ونقيض الوقتية اما الوقتية الممكنة المخالفة او الدائمة الموافقة ونقيض المنتشرة
اما الممكنة الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة ونقيض الوجودية اللادائمة اما
الدائمة الموافقة او الدائمة المخالفة او الضرورية الموافقة ونقيض الممكنة الخاصة
احدى الضرورتين هذا اذا كانت هذه القضايا كلية اما في الجزئية فلا يكفي ما ذكرناه
لكذب بعض الحيوان انسان لا دائمًا مع كذب قولنا اما كل حيوان انسان دائمًا او لا
شي من الحيوان بانسان دائمًا بل يجعل الترديد عائدًا الى كل واحد واحد فنقول
كل واحد واحد من الحيوان اما انسان دائمًا او ليس بانسان دائمًا ويندرج فيه
المذكوران قبل وهو ان يكون الكل انسانًا وان لا يكون شي منه انسانًا والاقسام بان
يكون البعض كذلك والبعض ليس كذلك واذا اريد جعل الترديد بين القضيتين
الكليتين فقيد موضوع احدى الكليتين بنقيض المحمول فيكون اللازم المساوي
لنقيض قولنا بعض ج ب لا دائمًا كل ج ب فهو ب دائمًا او لا شي من ج ب
دائمًا لان صدق احدى هاتين لا يجامع صدق الاصل لانه لو صدق الاصل لصدق
بعض ج هو ب ليس ب لا دائمًا وذلك ينافي كل ج هو ب فهو ب دائمًا ولا شي
من ج ب دائمًا وكذلك يقع التنافي في الكذب لانه اذا كذب بعض ج ب لا دائمًا
فان لم يصدق الباء على شي من افراد ج دائمًا صدقت السالبة وان صدق الباء

على شيء من افراده مثل ما هو ت مثبت يجب ان تكون ت دائما لكذب الايجاب
اللادائم حينئذ ويلزم صدق الموجبة الكلية الدائمة وهذه الفائدة في نقائض
الجزئيات مما نبه عليها بعض المتاخرين **سر** اللازمة شبه الضرورية
والاتفاق بالامكان الخاص والاستصحاب بالامكان العام ونقيض اللزومية من
المتصلات انما هو ما يخالفها في الكيف ويوافقها في الجنس واعني بالمخالفة في الكيف
هو سلب اللزوم لا لزوم السلب وسلب اللزوم يعم الاتفاق ولزوم السلب
والشامل انما هو الاستصحاب بالامكان العام في استعماله على اخص نقيض
الضرورية وكذلك نقيض الاتفاقية ما حكم فيها بسلب الاتفاق لا باتفاق السلب
مع الموافقة في الجنس **تتمة** تشتمل على كلام القدماء في هذا الباب ع
مما ذهبوا اليه ان المطلقتين المتخالفتين في الكيف والكم متناقضتان فلم يراعوا
فيه الاختلاف فيما سواهما وهو سهو فان المطلقتين الكليتين المتضادتين الواردتين
في زمان اللادوام صادقتان فكيف المتخالفتان كما قال الشيخ اذا قيل كل ج ب
بالاطلاق وان كان الحكم بالسلب مطلقا اي في زمان ما جاز صدقهما باختلاف
الزمانين وان كان في الزمان الذي اعتبر الايجاب بعينه فاما ان يوجد من حيث انه
زمان ثبوت الب للجيم او من حيث انه ذلك الزمان المعين والاول يوجب ان
يكون السالبة نقيض الايجاب مثل قولنا بعض ج ليس ب في زمان انه ج ب والثاني
يتوقف على تعيين زمان ثبوت المحمول لكل واحد واحد وجاز ان يختلف الزمان
حينئذ يصعب الاشارة الى زمان كل واحد من الافراد بعينه كما يعسر علينا
تعيين زمان افراد قولنا كل انسان متنفس ولما ورد في التعليم الاول الاستعمال
في القياسات المطلقة نقائض بعض المطلقات على انها مطلقة وهو الباعث
لهؤلاء على الخطأ وتمسك الشيخ لحلها في تناقضها الاولى حمل المطلقة على
العرفية ويجب ان يكون بعضها ليس هو الاطلاق العام بل الحيني على ما بيناه ثم
قال الشيخ والقوم السابقون لا يمكنهم ان يصالحوا على هذا والسبب فيه ان امثلة

22 التعليم الاول للمطلقات قولنا كل قمر منخسف وكل نائم مستيقظ وغير
ذلك مما لا يصدق عرفيا الحيلة الثانية ان يراد بالموضوع ما يوجد منه في زمان بعينه
من الماضي والحال على ما سلف نقلنا عن بعضهم ثم يحكم بثبوت المحمول له في
ذلك الزمان فانه يناقض سلبه في ذلك الزمان ويجب ان يكون هذا الزمان
مطابقا للحكم غير محتمل لان ينقسم الى اجزاء يمكن ان يقع الحكم في بعضها
دون بعض ممتنع الوقوع الا وقوع في ذلك الزمان كما نقول كل
انسان موجود في نهار الجمعة فهو صائم ذلك النهار فانه يناقض قولنا
بعضهم ليس بصائم ذلك النهار اما اذا قلنا كل انسان موجود في نهار هذه
الجمعة فهو مصلي لا يناقض قولنا بعضهم ليس بمصلي فيه لاحتمال ان يكون
بعض الزمان يقع فيه صلاته وبعضه لا يقع وهؤلاء القوم لا يمكنهم ايضا
الاستقرار على هذا المذهب فانهم اذا ارادوا عكس السالبة الكلية المطلقة في
مادة قولنا لا واحد من الكتاب الموجودين في هذا الزمان مالك الف وقد
ذهب ينعكس عندهم الى قولنا لا واحد ممن يملك الف وقد ذهب ولا يبقى الموضوع
على شرطه فانه يمكن ان لا يكون في هذا الزمان من يملك الف وقد ذهب
اصلا مع ان هذه القضية يلزمهم ان يجعلوها مطلقة اذ ليست بضرورية
ولا ممكنة على تفسيرهم ولا خارج عن هذه الثلث عندهم ومع ذلك فانهم
يعرضون عن اهمالها شرائط كثيرة من الفوائد في العلوم وذلك كاعتبار
الجهات التي بحسب انتساب المحمولات الى الموضوعات في طبائعها وهم حين
يجعلون الجهات مطلقة بالاستواء يعرضون عنها على ما مر وهذا الفساد
انما عرض لتقييد الموضوع بالزمان المعين اما اذا قيد الحكم بزمان بعينه
وترك الموضوع مطلقا واقعا على كل ما يقال عليه كانت القضية مطلقة
وقتية وحينئذ يناقضها ما يوافقها في الجهة ولا شيء من القضايا يناقضه
ما يوافقه في الجهة سوى هذه **البحث السابع**

في العكس المستوي وهو عبارة عن جعل المحكوم عليه محكوما به والمحكوم به
محكوما عليه مع الموافقة في الكيف والصدق واشتراط الكيف حصل
بالاصطلاح واما الصدق فواجب لكون العكس لازما للاصل ووجوب
استلزام صدق الملزوم صدق اللازم ولا يشترط الموافقة في الكذب لجواز كون
اللازم اعم ولانه يكذب كل حيوان انسان مع صدق عكسه وبعض القدماء اشترط
وهو سهو والقضايا اما سوالب واما موجبات اما السوالب فان كانت
كلية فاعلم ان سبعا منها وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة
العامة لا تنعكس لكذب العكس في اخصها وهي الوقتية فانه لا يصدق لا شيء
من القمر بمنخسف وقت التربيع بين النيرين لا دائما ولا يصدق بعض المنخسف
ليس بقمر بالامكان العام واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم ضرورة لان
لازم الاعم لازم الاخص واما الضرورية والدائمة والعامتان فتنعكس كل
واحد منها كنفسها بالخلف مثلا لو لم يصدق لا شيء من ب ج بالضرورة في عكس
لا شيء من ج ب بالضرورة لصدق بعض ب ج بالامكان العام ونضمه الى
الاصل بعد فرض وقوعه فيصدق بعض ب ليس ب بالضرورة وهو محال
او نعكسه الى قولنا بعض ج ب بالفعل فيصدق النقيضان فامكان بعض
ج ب ليس بحاصل فيكون ممتنعا وهكذا البرهان في الثلث وهذا البرهان
قد يستفاد منه ان الدوام يستلزم الضرورة في الكليات لانه اذا صدق دائما كل
ج ب صدق ذلك بالضرورة والا لصدق نقيضه وهو بعض ج ليس ب بالامكان
فرض وقوعه بالفعل مع كل ج ب دائما فيصدق النقيضان وهو محال
وهكذا في جانب السلب اقول وهذا فيه نظر فانه لا يلزم من
امكان السلب في نفس الامر امكان اجتماعه مع غيره فانه يمكن وجود زيد
في حال عدمه ولا يستلزم ذلك جواز اجتماع وجوده مع عدمه لا يقال
هذا لازم فيما ذكرتموه في الضرورية لانا نقول صدق السلب فيما

23

ذكرتموه اذا فرض واقعا يلزم كذب الدائمة وهو ممكن بخلاف ما ذكرناه في
الضرورية فان كذبها ممتنع لذاته على هذا البرهان آت في الجزئيات فلا وجه
لتخصيصه بالكليات ويدل على انعكاس الضرورية كنفسها ان قولنا لا شيء من
ج ب بالضرورة يستلزم استحالة اجتماعهما في ذات واحدة وكذا في المشروطة
واما الخاصتان فتنعكسان الى ما تنعكس اليه العامتان ضرورة ان لازم
العام لازم للخاص لكن مع قيد اللادوام في البعض والا لصدق النقيض
في السلب عن الكل وينعكس الى ما يكذب الموجبة التي هي جزء الاصل وان كانت
السوالب جزئية فغير الخاصتين لا ينعكس اما السبع الاولى فلان المثال
فيها جزئيا واما الاربع الباقية فلصدق قولنا ليس بعض الحيوان بانسان
بالضرورة مع كذب العكس واذا لم ينعكس الضرورية لم ينعكس السلب لانها
اخصها والخاصتان تنعكسان كنفسيهما لان البعض من الجيم الذي ليس
ب اذا فرض د صدق عليه د وصفة ج ويعاندها فيه لانه لو صدق كذب
الاصل فاذن بعض ب وهو د ليس ج ما دام ب لا دائما وهو المطلوب واما
الموجبات فسواء كانت كلية او جزئية لا تنعكس الا جزئية لاحتمال كون المحمول
اعم وامتناع حمل الخاص على كل افراد العام وتنعكس الضرورية والدائمة
والعامتان حينية مطلقة والا لصدقت السالبة العرفية انعكست الى المضاد
او المناقض للاصل اذ يجعل كبرى للاصل القضية وينتج سلب الشيء عن نفسه
والخاصتان تنعكسان اليها لا مع قيد اللادوام والا لصدق كل ب ج
دائما وينضم الى الاصل فيحصل اختلاط من الصغرى الدائمة والكبرى
الخاصة في الاول وهو باطل لما ستعرف او نفرض الموضوع د فهو
ب بالفعل والا لكان ج دائما وب دائما فيصدق بعض ب اعني د ليس
ج بالاطلاق وتوافي المطلقات تنعكس مطلقة عامة والا لصدقت
السالبة الدائمة وانعكست الى المضاد او المناقض للاصل ولما كانت يصدق

ضرورية تارة ووجودية خالية عن قيدي الضرورة والدوام اخرى لم يلزمها شيء من
هذه القيود واما الممكنتان فتنعكسان ممكنة عامة والا لصدقت السالبة الضرورية
المنعكسة الى المضاد او المناقض للاصل **تذكير** ولا بد من ان نذكر ههنا بعض
المذاهب المخالفة لما اصلناه ونبين خطاها ونذكر شكوكا وحلا لها فنقول
افتى قوم من المتقدمين بانعكاس السالبة الكلية المطلقة كنفسها والا لصدقت الموجبة
الجزئية المطلقة وعكسها كنفسها ثم بانعكاس المطلقتين ونحن قد بينا كذب هذه
الاصول واحتج ابو نصر بان كذب قولنا بعض ج ب بعينه المطلقة مع المطلقة
وهو لا شيء من ب ج بالاطلاق لينتج بعض ج ليس ج وهو خلف فالعكس صحيح
واستحسنه الشيخ وهو ضعيف لان النتيجة انما تكون خلفا لو كانت حقيقية واستحسن
ابو نصر حجة مستحدثة لهم هي ان قولنا لا شيء من ج ب يعني ان ج مباين لب
ومباين المباين مباين وابطلها الشيخ في الشفا بانها مصادرة على المطلوب فان
المباينة تقع بالاشتراك على معان احدها السلب وهو المعنى ههنا فكانهم قالوا ب
مسلوب عن ج لانه مسلوب عن ب وهو عين المطلوب وافتى بعضهم بانعكاس
السالبة الجزئية الممكنة الخاصة لان السلب يلزم الايجاب والايجاب ينعكس الى
الجزئية ثم ينقلب الى السلب وهو خطا فان الايجاب الممكن ينعكس الى العام وهو لا
ينقلب الى السلب وذهب بعض المتاخرين الى ان السوالب السبع التي حكمنا
بعدم انعكاسها تنعكس الى السالبة الجزئية الدائمة ان كانت حقيقية ولا تنعكس
ان كانت خارجية اما الاول فلانه اذا صدق لا شيء من ج ب باحدى الجهات السبع
صدق بعض ب ليس ج دائما لانه حينئذ كلما هو ب دائما في الحكم ولا شيء من ب
دائما ج دائما فينتج من الثالث المطلوب والصغرى بينة واما الكبرى فلو لم
تصدق لصدق بعض ب ج دائما بالاطلاق فنجعلها صغرى للاصل القضية لينتج بعض
ب دائما ليس ب باحدى الجهات هذا خلف والمكتسب يجب ان يكون اوسط
القياس معتقدا بالفعل ومن ضرورة عدم اتمام الخلف لمجرد تعيينه بالدوام واما

الثاني فلما ذكروه في النقض لا يقال النقض وارد على الحقيقية والخارجية لانا
نقول نمنع كذب قولنا بعض المتحيز ليس بقي على تقدير الحقيقية لانا نأخذ في موضوع
الحقيقية ما يدخل فيه الممتنع والممكن فالمتحيز الذي ليس بقي وان كان ممتنعا لكنه بحيث
لو دخل في الوجود لكان متحيزا وليس بقي ولا تاتي البرهان المذكور والقضايا خارجية
لانا نمنع ان ينتج الصغرى فيه قال فلما انعكست السوالب السبع الى ما ذكرنا لزم
انعكاس الموجبات الفعليات الى الجزئية الضرورية والا لصدقت السالبة الممكنة
المنعكسة الى الجزئية السالبة الدائمة المضادة او المناقضة للاصل لا يقال
لو صدق ما ذكرتم لما صدقت السالبتان الكليتان الخاصتان لانه ينعكس الجزء
الاول الى الجزئية الضرورية والسلبي كنفسه فيصدق الشيء مع ما هو اخص من نقيضه
لانا نقول نسلم كذب السالبتين واعلم ان هذا الخطا انما نشا من اخذ الموضوع
في القضايا بحيث يدخل فيه الافراد الممتنعة على ما بينا اولا وهو دخول في الجهالات
فانه يلزم منه ان لا يصدق شيء من القضايا الكلية اصلا فانه لو قال قائل بالضرورة
لا شيء من ج ب لم يوجه المنع منه بان يقال الجيم المتصف بالباء وان كان ممتنعا
لكنه بحيث لو دخل في الوجود لكان ج وب فيصدق بعض ج ب فيكذب
بالضرورة لا شيء من ج ب والمنطق انما جعل آلة ليعصم الذهن عن الخطاء لا
ليستعان به ويحل فيه باب المغالطات **مسئلة** وقد شككوا في
انعكاس السالبة الضرورية كنفسها وقالوا انها تنعكس دائمة بالخلف ودليل انعكاسها
كنفسها يتوقف على انتاج الممكنة الصغرى وسياتي تحقيق البحث فيه او على
انعكاس السالبة الموجبة الممكنة وهو ممنوع لتوقفه على انعكاس السالبة الضرورية
كنفسها فيلزم منه الدور وهذا خطا فان الممكنة يجوز فرضها مطلقة وعلى تقدير
ينعكس مطلقة فيلزم الامكان في العكس وهو المدعى من غير دور قالوا يمكن وجود
وصف يكون ممكنا للنوعين ويكون ثابتا لاحدهما بالفعل دون الثاني فيصدق
كل ما له النوع الثاني فله تلك الصفة بالامكان ولا يصدق بعض ما له تلك

الصفة بالفعل على النوع الثاني لان كل ما له تلك الصفة بالفعل انما هو النوع الاول
وليس هو النوع الثاني بالضرورة اقول كذب هذا العكس انما لزم من حيث
تخصيص الحكم على ما وجد في الخارج وهي التي يسمونها الخارجية ونحن قد ذكرنا
فيما سلف تحقيق هذا الموضع وهذا النقض الذي ذكروه في الممكنة اوردوه هاهنا
ايضا في الضرورية فانه يصدق لا شيء مما له تلك الصفة له النوع الثاني بالضرورة
ولا يصدق العكس والجواب المذكور آت هاهنا والحاصل ان السالبة الضرورية
والموجبة الممكنة متلازمتان في العكس فان باحدهما تم البرهان على الآخر واعترضوا ايضا
فقالوا لا نسلم لزوم اجتماع النقيضين لان صدق الباء والجيم على دال واحد على
ذلك التقدير اعني على تقدير وقوع الممكن يستلزم صدق قولنا بعض ج ب على ذلك
التقدير فهو حق وهو لا يناقض قولنا بالضرورة لا شيء من ج ب في نفس الامر والجواب
ان المتناقضين يمتنع اجتماعهما لذاتيهما في نفس الامر فاذا كان احدهما ثابتا في نفس الامر امتنع
ثبوت الآخر فيه بلى في التقدير وما لم يثبت الآخر لم يتصور التناقض لكونه امرا اضافيا
غير معقول الا عند ثبوت المتضايفين فاذن لو صح ان المقدر لا يناقض الثابت في
نفس الامر لما امكن تصور التناقض ويجب ان يعلم ان احتمال كون الصادق في
نفس الامر غير صادق على تقدير لا يقتضي زوال طبيعة المناقضة عن النقيضين
غاية ما في الباب انه يقتضي اجتماع النقيضين على الصدق او على الكذب على ذلك
التقدير وباستحالة ذلك يستدل على استحالة ذلك التقدير المستلزم لها فلو كانت
طبيعة المناقضة زايلة لما كان اجتماعهما على الصدق وعلى الكذب مستحيلا ولما امكن
الاستدلال به على استحالة لازمه المقدم فالحاصل ان المفهوم من المناقضة
باق على طبيعته المقتضية للمنافاة في كل حال سواء ثبت طرفاه على تقدير او على
تقديرين او على احدهما على تقدير والآخر في نفس الامر ولو لم يكن باقيا على التقدير
متناقضا لما في نفس الامر مع حصول شرائط التناقض لكان من الواجب ان يزاد
في التناقض شرط زائد على ما ذكر وهو ان لا يكون احدى القضيتين مقدرة والاخرى

في نفس الامر هكذا ذكره بعض المحققين ونحن نقول المناقضة لا تستدعي الا
الثبوت في الذهن فان عني هذا الفاضل بالثبوت التقديري الثبوت في الذهن
فهو مسلم ولكن قوله اجتماع النقيضين على التقدير يستلزم استحالة ذلك التقدير
مع هذا المعنى وان عني بالثبوت التقديري ما هو ثابت على تقدير فرض وقوع شيء
او عدمه وهو المراد في المشهور من الثبوت التقديري لم يتم كلامه وقوله
لو كان الاتحاد في الثبوت شرطا في التناقض لكان معدودا من الشروط ليس بشيء
فان هذا داخل في الاتحاد في الشرائط فان احد النقيضين اذا اخذ بشرط ثبوته
الخارجي والآخر بشرط ثبوته التقديري جاز صدقهما ولم يقع بينهما تناقض والحق
في الجواب ان يقال اجتماع الاصل مع قولنا بعض ج ب بالفعل محال في نفس
الامر والاصل صادق بالضرورة فيكون المحال ناشيا من قولنا بعض ج ب بالفعل
فلا يكون ممكنا وهو المطلوب ومن اعتراضاتهم ان قالوا لا نسلم بقاء صدق الكبرى
الضرورية على تقدير وقوع بعض ج ب بالامكان وقوعا فعليا ولا ينتظم القياس
المنتج كقولنا بعض ج ليس ب بالضرورة اجاب عن هذا بعض المحققين بان شرط
القياس كون المقدمتين بحيث لو سلمتا لزم عنه نتيجة ولا يشترط صدقهما ولا كونهما
مسلمتين والمنطقيون اتفقوا على صحة القياس من مقدمات متقابلة ينتج سلب
الشيء عن نفسه ولا شك في ان المتقابلين لا يصدقان معا لا في نفس الامر ولا
على تقدير ممكن فليس كون مقدمتي القياس صادقتين معا اما في نفس الامر
او على تقدير ممكن واحد شرطا في الانتاج فانه قد ظهر في كتاب البرهان ان متعلمي
العلوم يؤلفون اكثر الاقيسة من اصول موضوعة ومصادرات حتى لو كانت
مكون بعض مقدماتهم صادقة على تقدير صدق الموضوعات والمصادرات التي
سلموها بالتقليد وبعضها صادقة في نفس الامر ويسمون المسائل منها مستنبطة
ومغلوطتين من غير شك في لزوم النتائج عنها واقول في هذا الجواب
نظر فان المعترض لم يمنع قياسية بعض ج ب ولا شيء من ج ب لكنه منع صدق

الكبرى محالا مع الصغرى وهذا الفاضل احدهما في صورة القياس وايضا على المعترض
منع النتيجة عن قياس صحيح الصورة وليس الا من هذا لكن فان المعترض لما نظر الى المآل
ومنع احدى المقدمتين وعلى تقدير المنع لا يكون النتيجة صحيحة نعم لو سلمت المقدمتان
لزمت النتيجة الكاذبة لكن المعترض يقول لعل كذب اللازم بكذب الكبرى وهذا المحقق يقول
ان سببه كذب الصغرى والحق في الجواب ان نقول لو صدقت الصغرى الفعلية لزم
كذب السالبة الضرورية وهو محال لذاته فيكون صدق الصغرى محالا ومن اعتراضاتهم
ان كل واحد من المقدمتين صادق لكن مع الاجتماع يحصل المحال والجواب ان
المحال اذا كان لازما لمجموع مقدمتين علم ان ذلك المجموع كاذب ولما كان احد اجزاء
ذلك المجموع معلوم الصدق وجب ان يكون الجزء الاخر كاذبا ومن اعتراضاتهم انهم
قالوا لا نسلم ان امكان صدق قولنا بعض ج ب غير ثابت وصدق الضرورية لا
ينافي امكان صدقه لان امكان صدق قولنا بعض ج ب بالفعل معناه امكان
صدق القضية والذي ينافي اصل القضية هو قولنا بعض ج ب بالفعل هو ب
بالامكان العام ولا يلزم من امكان صدق القضية صدق قولنا بعض ج ب بالفعل
هو ب بالامكان لان امكان صدق القضية لا يتوقف على صدق الجيم بالفعل
على شيء من الذوات لان امكان صدقها يحصل بان يكون الجيم والباء بالقوة لشيء
من الذوات اجاب عن هذا بعض المحققين بان هذا تجويز لوقوع ما يقابل القضية
الضرورية فان قولنا بعض ج ب يقابلها لكونه ملزوما لنقيضها الذي هو بعض
ج ب بالفعل وامكان صدقه هو تجويز وقوعه وامتناع وقوع مقابل القضية
الصادقة معلوم بالضرورة اما قوله ان امكان صدقها بان يكون الباء والجيم
بالقوة لشيء من الذوات فباطل لان الحكم ههنا صدق فعليتها لا امكان صدقها
وانما قلنا انه فرق بين صدق امكانها ولم يقل هو صدقها وامكانها لان صدق امكانها
يكون بان يكون الجيم لذلك البعض من الذوات بالفعل والباء بالقوة وامكان الصدق
غير صدق الامكان يجاب الاول دون الثاني ويناقض القضية غير الممكنة كما عرض

ههنا القضية فعلية هي قولنا بعض ج ب بالفعل وهذه القضية من حيث امكان
صدقها تقابل وجوب صدق قولنا لا شيء من ج ب بالضرورة من حيث هي صادقة
ومن حيث اخذها بالفعل تقابل نفس تلك القضية ولا يناقضها انما يناقضها لو كانت
ممكنة بالامكان العام بل لكونها نقيض ضروريته ومن اعتراضاتهم على البرهان الكلي انهم قالوا
لا نسلم انه يستحيل اجتماعهما في ذات واحدة بل يستحيل اجتماع ذات الجيم مع الباء فلم
قلتم بانه يلزم حينئذ استحالة اجتماع ذات الباء مع الجيم والجواب ان استحالة اجتماع ذات
الجيم مع الباء توجب استحالة كون ذات الباء هي ذات الجيم الموجبة لاستحالة اتصاف
ذات الباء بالجيم فان ما ليس بذات الجيم يستحيل اتصافه بالجيم قال بعض المحققين لو
كان ذات ب لا يمتنع ان يتصف بـ ج وفرضت متصفة به لكانت من جملة ما يقال عليه
ج فيمتنع ان يتصف بـ ب وكانت ذات ب ههنا خلف ثم اعترض بانه لو قيل الفرض
ممتنع لانه يدخل في جملة ما يقال عليه ج ما لم يكن داخلا فيها اجاب بانه لو ادخل
شيئا مما يمتنع ان يتصف بـ ج لكان قد دخل فيها ما لم يكن داخلا فيها لكن الحصر الكلي قد
يتناول مع عدم الفرض لكل ما عدا الممتنع وانما احتيج الى الفرض لتصير الموضوع
به صالحا لان يحكم عليه فان العرف يقتضي ان يحكم على ما يفرض بالفعل من جملة ما
يمكن ان يحكم عليه وهذه دقيقة اكثر ما يقع من الخطاء في هذه المواضع انما
يكون بسبب الغفلة عنها مسئلة وقد شك فيه بعض المتاخرين
انعكاس السالبة الدائمة الحقيقية كنفسها لانه يصدق قولنا لا شيء من الانسان
بكاتب دائما ولو انعكست السالبة الدائمة كنفسها يلزم من فرض وقوع الممكن محال
وهو قولنا لا شيء من الكاتب بانسان اجاب بعضهم بان المحال لازم من فرض
وقوع الممكن مع انعكاس السالبة الدائمة وجاز ان يكون المجموع ملزوما
للمحال ولا يكون شيء من اجزائه ملزوما قال بعض المحققين هذا لا يدفع
الاعتراض لان فرض وقوع الممكن في هذه الصورة هو صدق السالبة الدائمة
ومجموع صدق السالبة الدائمة مع انعكاسها ان كان ملزوما للمحال كانت محالة

بكاتب

وكان اجتماع الاصل والعكس محالاً وهو مراد المعترض ثم اجاب بان المراد من انعكاس
السالبة الدائمة هو ان يستلزم صدقها صدق عكسها لا ان امكان صدقها يستلزم صدق
عكسها لان امكان الصدق كما يصدق مع الصدق فقد يصدق مع الكذب اقول
وفي هذا نظر فان امكان الملزوم ملزوم لامكان اللازم واجاب بعض المتاخرين
بان السلب عن كل واحد دائما وان كان ممكنا لكن صدق السلب عن الكل ممنوع وايضا
فان هذا انما يأتي في الخارجية كما يأتي في الحقيقية اقول وهذا ضعيف فان السلب
عن الكل لازم للسلب عن كل واحد دائما والجواب الثاني هو زيادة في الاشكال على
ان المنع يأتي في الخارجية دون الحقيقية **بحث** ذهب صاحب
البصائر الى ان السالبة العرفية الخاصة ينعكس كنفسها قال لانها لو صدقت دائمة
او ضرورية انعكست الى ما ينافي الاصل ورد عليه المتاخرون بانه يصدق قولنا
لا شيء من الكاتب بساكن ما دام كاتبا لا دائما ولا يصدق لا شيء من الساكن بكاتب ما
دام ساكنا لا دائما لان بعض ما هو ساكن سلب الكتابة عنه كالارض مثلا ونحن
نقول هذه العرفية مركبة من عرفية عامة ينعكس كنفسها ومن مطلقة عامة تعكس
جزئية مخالفة لتلك فيجب تقييد العكس باللادوام في البعض على ما سلف ولعل صاحب
البصائر ذهب الى ما ذهب اليه بناء على الاصطلاح الذي نقلناه عن الشيخ في ان
اللادوام المقيدة به القضية الكلية عائد الى كل الافراد لا الى كل واحد ه

بحث ذهب قوم من القدماء الى ان الضرورية الموجبة ينعكس
ضرورية لانها لو انعكست غير ضرورية لانعكس العكس الى غير الضروري لان الضروري
لما انعكس الى غير الضروري وانعكاس غير الضروري اليه اولى لكن عكس العكس هو الاصل
وهذا سهو فان الضروري وغير الضروري ينعكس كل واحد منهما الى صاحبه انظر الى
صدق قولنا كل ضاحك انسان بالضرورة وكذب العكس ضروريا وذهب قوم من
المتاخرين الى انها تنعكس ممكنة لانه لا مدخل في الوجود كما لو فرض انسان لا يصير كاتبا
[illegible] وجوده ورد عليه بعض المحققين بان ذلك ينافي الاصل فان الاصل يقتضي

ثبوت الكاتب الذي شمله الانسانية بالضرورة فان الكاتب ما لم يكن انسانا لم يكن
انسانا ولما ثبت ان شانه انسان ثبت انه حاصل لما هو الانسان اقول
هذا كلام صحيح لكنه يناقض ما ذكره اولا من ان الحصر الكلي يتناول مع عدم
الفرض كل ما عدا الممتنع والحاجة الى الفرض ليصير الموضوع صالحا لان يحكم عليه
فان العرف يقتضي ان يحكم على ما يفرض بالفعل وذكر ان هذه دقيقة يقع الغلط
بسبب الغفلة عنها **بحث** ذهب قوم من القدماء الى ان الممكنة
الخاصة الموجبة ينعكس كنفسها وقالوا لانا نقول كل حيوان يمكن ان يكون نائما
من جهة ما هو نائم ويصدق بعض ما هو نائم فهو من جهة ما هو نائم يمكن ان
يكون حيوانا لان حيوانيته لا يستلزم من جهة ما هو نائم حتى يكون له ضروريا
من تلك الجهة ثم ان الشيخ رد على هؤلاء بانه مغالطة اما اولا فلان قوله
من جهة ما هو نائم اخذ جزءا من المحمول في الاصل والعكس وكان من الواجب ان يجعل
جزءا من الموضوع في العكس حتى يصير بعض ما هو نائم من جهة ما هو نائم يمكن ان
يكون حيوانا وحينئذ يكون كذبه ظاهرا لان النائم من جهة ما هو نائم لا يكون حيوانا
ولا شيئا اخر غير النائم واما ثانيا فلان هذا المثال وان كان حقا لكنه لا
يفيد المطلوب فان انعكاس القضية في مادة لا يقتضي انعكاسها مطلقا وايضا
فانا نقول كل انسان ضاحك بالامكان الخاص ولا ينعكس كنفسه **بحث**
حكم المتصلات في العكس حكم الحمليات واما المنفصلات فلا يتصور فيها
العكس لعدم تميز احد جزئيها عن الاخر بالطبع وبعض المتاخرين شك
في هذا الشك في انتاج المتصلات وسيأتي تحقيق البحث فيه ه

البحث الثامن في عكس النقيض ه قد وقع بين
القوم تشاجر في تفسيره والذي استقر عليه راي الشيخ انه عبارة عن جعل
نقيض المحكوم عليه محكوما به ونقيض المحكوم به محكوما عليه مع الموافقة
في الكيف والصدق وبعض المتاخرين فسره بانه جعل نقيض المحكوم به محكوما

عليه وعين المحكوم عليه محكوما به مع المخالفة في الكيف وهو لا اخذ والازم الذي
مكانه ولنبحث على راي الشيخ ونقول حكم الموجبات في هذا العكس حكم السوالب
في المستوي والسوالب فيه كالموجبات ثم فالموجبات الكلية سبع منها وهي الغير
المنعكسة سلباً لا تنعكس هنا لصدق قولنا كل قمر منخسف بالضرورة الوقتية ولا
يصدق بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام والضرورية والدائمة والعامتان
تنعكس كلية واحدة كنفسها لانه اذا صدق كل ج ب بالضرورة مثلا صدق كل ما ليس
ب ليس ج بالضرورة والا فليس بعض ما ليس ب ليس ج بالامكان ويستلزم بعض
ما ليس ب ج بالامكان وضم الى الاصل بعد فرض الوقوع وانتج المحال
او نعكسه الى نقيض الاصل وهذا انما يتمشى على الواقي وللمتاخرين على
هذا ما ذكروه في العكس المستوي من الحق عدم اتمام الخلف وعدم العكس في
مهذا ايرادهم ان السالبة المعدولة المحمول اعم من الموجبة المحصلة المحمول
ضرورة ان الايجاب لا يصدق الا على موضوع ثابت دون السلب اجاب
عن هذا بعض المحققين بان السالبة والموجبة يتلازمان عند ثبوت الموضوع
والموضوع ههنا وهو ما ليس ب اخذوه على انه ثابت ولهذا يحكمون عليه بالايجاب
وهو انه ليس ج والمتاخرون يعكسون هذه القضايا على اصطلاحهم
الى قولنا لا شيء مما ليس ب ج دائما في عكس الضرورية والدائمة والا لصدق
بعض ما ليس ب ج بالاطلاق وينضم الى الاصل وينتج المحال او يعكسونه
الى ما يناقض الاصل ويقيدون بالوصف في العامتين والخاصتان ينعكسان
الى العامتين مع قيد اللادوام في البعض اما الاول فلمفهوم العامتين واما
الثاني فلانه لولاه لصدق السلب الكلي الدائم المنعكس الى سلب نقيض المحمول
عن عين الموضوع دائما والاصل يقتضي سلب المحمول عن الموضوع بالاطلاق
فيصدق السالبتان عند وجود الموضوع هذا خلف ونقول لو لم يصدق ليس
كل ما ليس ج ليس ب بالاطلاق لصدق كل ما ليس ب ليس ج دائما وانعكس بهذا

العكس الى ما يناقض الجزء السلبي من الاصل وعند المتاخرين عكسها لا شيء
مما ليس ج ما دام ليس ب لا دائما في البعض والاول ظاهر واما قيد اللادوام
فلو كذب لصدق لا شيء مما ليس ج ب دائما واصل القضية يستلزم لا شيء من ج ب
المستلزم لقولنا كل ج هو لا ب لوجود الموضوع وينتجان لا شيء من ج ج دائما
والموجبات الجزئية لا ينعكس منها شيء غير الخاصتين اما السبع فلما ذكرنا في النقض
جزئيا واما الاربع فلصدق قولنا بعض الحيوان غير انسان بالضرورة ولا يصدق
بعض الانسان غير حيوان ولا بعض الانسان ليس هو بحيوان على الاصطلاحين
واذا لم ينعكس الضرورية الاخص لم ينعكس البواقي واما الخاصتان فينعكسان
كنفسيهما لان الاصل يدل على حصول كل واحد من المحمول والموضوع لذات في وقت
ولا حصولهما في وقت اخر فتلك الذات يصدق عليها نقيض الموضوع ما دامت متصفة
بنقيض المحمول لاستلزام الموضوع المحمول صدقا مطلقا لان عين الموضوع صادق
على تلك الذات واما السوالب فلا ينعكس كلية وان كان الاصل كليا لجواز ان يكون
نقيض المحمول اعم من نقيض الموضوع فلا يصدق سلب نقيض الموضوع عن
كل افراد نقيض المحمول واعتبر لقولنا لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل مع
امتناع قولنا لا شيء مما ليس بضاحك ليس بانسان لان بعض ما ليس بضاحك بالفعل ليس
بانسان وينعكس جزئية اما الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة فينعكس مطلقة
لانه اذا صدق لا شيء من ج ب باحدى الجهات صدق ليس بعض ما ليس ب ليس ج بالاطلاق
والا فكل ما ليس ب ليس ج دائما وينعكس بهذا العكس الى الموجبة العرفية المحصلة
الطرفين وهو يناقض الاصل وهذه الجهة لازمة للخاصتين مع قيد اللادوام
وبيانه الافتراض وهو ان موضوع الاصل وليكن د بعض ج د فيصدق عليه سلب
ب لا د في بعض اوقات سلبيته والا لصدق سلبيته في جميع اوقات سلبيته
فيصدق ايجابه في جميع اوقات د وهو محال ويصدق عليه سلبية ولا لكان
د دائما ولا ب دائما وهو محال فاذن صدق ليس بعض ما ليس ب ليس ج حين هو

ليس ج لا دائما وهو المطلوب والممكنتان تنعكسان ممكنة عامة لانه لو لا صدق ليس
بعض ما ليس ب ليس ج بالامكان في عكس لا شيء من ج ب باحدى الامكانين لصدق كل
ما ليس ب ليس ج بالضرورة وينعكس الى قولنا كل ج ب بالضرورة هذا خلف وهذه
البراهين بعينها دالة على انعكاس السوالب الجزئية والمتاخرون شكوا في عكس
السوالب مطلقا سوى الخاصتين والوقتيتين والوجوديتين وقالوا في عكس
بعض لا شيء من ج ب مادام ج لا دائما بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب لا
دائما لانا فرضنا الموضوع د فهو ليس ب بالفعل و ج في بعض اوقات ليس ب والا لكان
في جميع اوقات ليس ب فلم يكن ب في جميع اوقاته وكان لا ب في جميع اوقات ج ولا ج
بالفعل والا لكان ج دائما فلا ب دائما واذا صدق عليه ج في بعض اوقات لا ب
وليس ج بالفعل ثبت المطلوب وهكذا في المشروطة الخاصة وتنعكس الاربع الباقية
مطلقة لانه اذا صدق لا شيء من ج ب باحدى الجهات صدق بعض ما ليس ب ج
بالاطلاق لانهم فرضوا الموضوع د فهو ليس ب بالفعل وهو ظاهر و ج بالفعل
لوجود الموضوع فيصدق بعض ما ليس ب ج بالفعل وهو المطلوب
متن وتنعكس المتصلة الموجبة الكلية كنفسها سواء كانت
لزومية او اتفاقية لانه اذا صدق كلما كان ا ب فج د صدق كلما لم يكن ج د لم يكن
ا ب والا فقد يكون اذا لم يكن ج د فا ب وتنعكس الى قولنا قد يكون اذا كان
ا ب لم يكن ج د او تضم الى الاصل وينتج قد يكون اذا لم يكن ج د فج د
والمتاخرون شكوا في عكس بعض اللزوميات وجوزوا استلزام الشيء لنقيضه
مستدلا اما جزئيا بالبرهان من الثالث والاوسط فيه مجموع المتناقضين كما نقول
كلما صدق ا صدق احدهما وكلما صدق ا صدق الاخر وينتج قد يكون اذا صدق احدهما
صدق الاخر والكلام على هذا سياتي ان شاء الله وقد يدل على انعكاس بعض
اللزوميات انه من قواعد اللزوم انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم وهذا
هو المعنى ههنا بعكس النقيض اعترضوا على هذا بان انتفاء اللازم انما يدل على

انتفاء الملزوم لو ثبت الملازمة على تقدير انتفاء اللازم وهو ممنوع واجاب
بعض المحققين بان الملزوم واللازم ان كانا على طبعهما المقتضي للزوم
وفرض انتفاء اللازم من حيث هو لازم لزم انتفاء الملزوم في ذلك الفرض وحيث
كان وان لم يكونا في الفرض على طبيعتهما لم يكن الانتفاء انتفاء اللازم وكون الفرض
منافيا للزوم من جهة اخرى لا ينافي ذلك بل يوجب مع ذلك اللزوم لا لزوما
اولا يوجب شيئا اخر ثم ان المتاخرين اعترفوا بانعكاس الاتفاقيات لان
موافقة الشيء لعدمه جزئيا محال وكان العكس عندهم ليس البتة اذا لم يكن
ج د وا ب وان كانت المتصلات جزئية لم تنعكس لانه يصدق قولنا قد يكون
اذا كان هذا حيوانا فليس هو انسان ويكذب قد يكون اذا كان هذا انسانا
فليس هو بحيوان واما السوالب فتنعكس جزئية وان كان الاصل جزئيا لانه
اذا صدق ليس البتة او قد لا يكون اذا كان ا ب فج د فقد لا يكون اذا لم
يكن ج د لم يكن ا ب والا فكلما لم يكن ج د لم يكن ا ب وتنعكس كلما كان ا ب
فج د وهو يناقض الاصل او يضاده والمتاخرون ايضا شكوا في عكس
هذه السوالب لتوقفه على عكس الموجبة الكلية **البحث التاسع**
في القضايا الشرطية وهي اما متصلة واما منفصلة على ما مر فكل واحد منهما
انما يتركب من قضيتين يسمى الاول منهما مقدما والثاني تاليا والمتصلة اما لزومية
ان كان بين الجزئين علاقة تقتضي استلزام احدهما الاخر كالعلية والتضايف واما
اتفاقية ان لم يكن كذلك وتعتبر باعتبارين احدهما هي التي يحكم فيها بصدق التالي
في نفس الامر سواء كان المقدم صادقا او لم يكن والثاني هي التي يحكم فيها
بمجامعة التالي للمقدم في الصدق وهذا اخص والمنفصلة اما عنادية ان
كان التنافي بين القضيتين لنسبة بينهما تقتضي المنافاة كالمناقضة والمضادة
واما اتفاقية ان خلت عن النسبة والادوات الدالة على اللزوم هي ان واذا
وعلى الاستصحاب هي اذا ومتى وكلما ولو ولما وفي لما في بابه فاين هي لا لكلها

على تسليم وجود المقدم ستر المنفصلة اما ان يحكم فيها بالتنافي بين
طرفيها صدقا وكذبا وتسمى الحقيقية واما ان يحكم فيها بالتنافي بينهما صدقا مع عدم
التنافي كذبا وتسمى مانعة الجمع واما ان يحكم فيها بالتنافي بينهما كذبا مع عدم التنافي
صدقا وتسمى مانعة الخلو ويحدث الاولى من تركيب النقيضة ومع نقيضها او المساوي
له فان وجود احدهما يستلزم وجود الآخر وعدمه عدمه فلو جاز الجمع بين
النقيضة ومساوي نقيضها جاز الجمع بين النقيضين وكذلك لو ارتفع الامر عن
النقيضة والمساوي لارتفع النقيضان ويحدث الثانية من تركيب النقيضة مع
ما هو اخص من نقيضها فان وجود الاخص لما استلزم وجود الاعم فلو جاز الجمع
بين الاخص من النقيض مع النقيضة لجاز الجمع بين الاعم الذي هو النقيض معها
ولما كان عدم الاخص لا يستلزم عدم الاعم جاز ارتفاعهما معا ويحدث الثالثة
من تركيب النقيضة مع ما هو اعم من نقيضها فانه لما كان ارتفاع الاعم يستلزم
ارتفاع الاخص فلو ارتفعت النقيضة والاعم لارتفع النقيضان وهو محال
ولما كان وجود الاعم لا يستلزم وجود الاخص جاز الجمع بين النقيضة والاعم
ولا يستلزم ذلك الجمع بين النقيضين هذا في العناديات وقد يحدث من
اقسام اخر في الاتفاقية وقد ياخذون الاخيرين على وجه اعم فيجعلون مانعة
الجمع هي الحاكمة بالتنافي صدقا من غير التعرض للطرف الآخر فتكون اعم من تلك
ومن الحقيقية واعلم ان الحقيقية قد تنقلب الى غيرها في مثل قولك
كل عدد اما زوج واما فرد اذا قدمت حرف الانفصال على الحصر وقلت
اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فردا وحينئذ تصير
مانعة جمع ستر المقدم والتالي قد يتشاركان طرفيهما
كقولنا كلما كان كل آ ت فبعض آ ت واما ان يكون كل آ ت واما ان لا يكون
كل آ ت او بالموضوع كقولنا كلما كان الانسان حيوانا فالانسان جسم
واما ان يكون الانسان حيوانا واما ان لا يكون جسما او بالمحمول كقولنا كلما

كان كل حيوان حساسا وقد يتشاركان في موضوع المقدم بمحمول التالي ومحمول المقدم
موضوع التالي كقولنا كلما كان آ ت فبعض ت آ واما ان يكون كل آ ت واما
ان لا يكون بعض ت آ او موضوع المقدم محمول التالي فقط كقولنا كلما كان
كل انسان حيوانا فبعض الجسم انسان واما ان يكون كل انسان حيوانا واما
ان لا يكون بعض الجسم انسانا او محمول المقدم موضوع التالي فقط كقولنا
كلما كان كل انسان حيوانا فكل حيوان حساس واما ان يكون كل انسان حيوانا
واما ان لا يكون كل حيوان حساسا او لا يتشاركان اصلا كما نقول كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار
موجودا ستر الشرطية اما ان تركبت من حمليتين او متصلتين او
منفصلتين او حملية ومتصلة او حملية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة ولما
تم تقدم المتصلة على التالي بالطبع انقسمت المختلطات الثلث الى قسمين فصارت
اقسامها تسعة الثلثة البسيطة وحملية المقدم متصلة التالي وبالعكس وحملية
المقدم منفصلة التالي وبالعكس ومتصلة المقدم منفصلة التالي وبالعكس
واما المنفصلات فلما تميز اجزاؤها بالوضع فلا يتعدد اقسام المختلطات
فيها باختلاف الاوضاع فان معاندة احد الجزئين هي معاندة الآخر له
ستر ايجاب الشرطية وسلبها عبارة عن ايجاب الاتصال
والانفصال ورفعهما لا ايجاب الاجزاء وسلبها وكذلك صدقها وكذبها وكليتها
وجزئيتها وشخصيتها واهمالها والموجبة والسالبة قد تركب كل واحدة منها عن
موجبتين وعن سالبتين وعن خلط ستر المتصلة الموجبة اللزومية
الصادقة تتركب من صادقين وكاذبين ومقدم كاذب وتال صادق ولا عكس
والا لزم صدق الكاذب وكذب الصادق ويجوز في الجزئية والكاذبة تركب
عن الجميع والاتفاقية الصادقة تتركب من صادقين لا غير وبالمعنى الاعم منهما
وعن مقدم كاذب وتال صادق والكاذبة فيهما على عكس الصادقة

منها والمنفصلة الحقيقية الصادقة تركب عن صادق وكاذب لا غير ومانعة الجمع
عنهما ومن كاذبين ومانعة الخلو عنهما وعن صادقين والحقيقة الكاذبة تركب عن
جزئين صادقين وكاذبين مطلقا وعن مختلفين في العنادية ومانعة الجمع عن صادقين
مطلقا وعن المتنافيين في العنادية ومانعة الخلو عن كاذبين مطلقا وعن المتنافيين في
العنادية والسوالب الكواذب تركب من اجزاء الموجبات الصوادق والصوادق
من اجزاء الكواذب والمنفصلات الملث قد تتناهى اجزاؤها وقد لا تتناهى وربما
اخر حرف الاتصال والانفصال عن موضوع المقدم وكما مر في الحمليات
تبصر كلية الشرطية ليس لتعميم المراد في المقدم لجواز ثباته ولا
لوجوده في الازمنة المتغايرة فانه قد لا يكون زمانيا بل معنى الكلية هو الحكم بلزوم
التالي للمقدم او معاندته اياه او سلبهما على جميع الفروض والاحوال التي يمكن
اجتماعها مع المقدم من غير ان يكون لتلك الفروض والاحوال مدخل في الاستلزام
والتعاند وعدمهما ولنرد هذا تحقيقا فنقول اللازم لا يتعلق بشيء غير
طبيعتي المقدم والتالي فان كان المقدم بنفسه من غير اقتران امر اخر به مقتضيا
لوجود التالي معه كالعلة التامة لمعلولها والكل لجزئه واحد المعلولين للآخر
والمعلول المساوي لعلته لا يعتبر غير طبيعته الموجبة لوجود التالي بحسب
اقتران الامور والمقدرات والاوقات بشرط ان لا يكون لتلك المقترنات تأثير في
الاستلزام ومشاركة وممانعة سواء كانت تلك الامور موافقة له في طبيعته او
مضادة او مخالفة او مناقضة كان الاستلزام كليا ولم يكن لتعميم الامور اثر في نفس
الاستلزام سوى التنبيه على حصوله في جميع الصور كما ان التعميم في الحمليات
غير دال على نفس الحكم بل انما يدل على حصول الحكم الذي تقتضيه طبيعة
الطرفين في جميع الاشخاص واما ان كان المقدم غير تام في ايجاب ان يوجد
التالي معه وانما تم باقتران شيء مما يمكن ان يقترن به وهو قبل الاقتران يمكن ان
يكون بحال لا يقترن به ذلك الشيء وان لا يقترن كان استلزامه وجوديا وبعيد

مع ذلك المقترن كليا كما نقول لقد يكون ههنا حيوانا فهو انسان فان الحيوانية انما
تستلزم الانسانية عند اقتران الناطقية واشترطنا في مقدم الجزئي صلاحية الاقتران
لما نعرض اقترانه به وفي المقترن ان يكون مما يمكن ان يقترن به لئلا يتوهم ان قولنا
ان كان هذا انسانا فهو حيوان جزئي اذا فرض اقتران اللاحيوانية به لم يكن حيوانا
وذلك يقتضي ان يكون استلزام الانسانية للحيوانية في بعض الاحوال وهي حال
عدم اقتران اللاحيوانية به دون اقترانها به فان الانسانية غير صالحة لهذا الاقتران
ولا هذا المقترن مما يمكن ان يقترن به فالقيد المذكور يسقط هذا الشك **سؤال**
ذكرت اولا ان تلك الاحوال والفروض ينبغي ان يكون ممكنة الاقتران بالمقدم ثم ذكرت
ان تلك الامور سواء كانت موافقة للمقدم في طبيعته او مضادة او مخالفة او مناقضة
فان المقدم يستلزم التالي عليها وهذا ظاهر المناقضة **جواب**
اشتراط الامكان في تلك الاحوال انما هو لامر اصطلاحي وليس هو شرطا في الاستلزام
كما ان الموضوع في الحمليات انما هو ما صدق بالفعل دون ما كان ممتنعا او بالقوة
وليس هذا شرطا في الحمل والوضع بل انما هو شيء لمتعارف عند الناس واعلم ان
المحال من حيث كونه محالا والمعدوم من حيث كونه معدوما لا يمكن ان يحكم عليه
بانه يستلزم شيئا بل يمكن ان يحكم عليه بانه لا يستلزم شيئا كما ان الموضوع من حيث
يكون معدوما لا يمكن ان يحكم عليه بالايجاب ويمكن الحكم بالسلب وكما انما يقع عليه
الحكم الايجابي يجب ان يكون موجودا او ما خوذا من حيث هو شيء ما ثابت في
الذهن بالفعل من غير ملاحظة وجوده او عدمه كذلك المقدم يجب ان يوجد
اما موجودا او من حيث هو ثابت بالفعل في الذهن من غير ان يلاحظه
كون ذلك الثبوت في الخارج على سبيل الامكان والامتناع وهذا هو المراد
من الفرض والتقدير واذا فرضنا شيئا فينبغي ان نحكم عليه باستلزام لما يستلزمه
ولا تقدح في نفس الاستلزام بسبب استلزامه للنقيضين فانه يكون اللازم محالا
لا يدل على الاستلزام بل انما يدل على عدم الملزوم او كونه محالا فقط واذا عرفت

هذا تحقيق سقوط كلام المتأخرين بالكلية حيث يشكون في كلية المتصل لتجويزهم
ان المقدم محالا وكون المحال يستلزم المحال وقس على هذا كلية الانفصال واما
الشخصية فهي التي حكم فيها بلزوم التالي للمقدم او معاندته اياه على وضع معين
في زمان معين او سلبهما والاهمال هو ترك السور وقس الاتفاقية عليهما وسور الكلية
المتصلة في الايجاب كلما ومهما ومتى وفي السلب ليس البتة وفي المنفصلة الموجبة دائما
والسالبة ليس البتة والجزئي قد يكون فيهما والسلب الجزئي ليس كلما للمتصلة وليس دائما
للمنفصلة وقد لا يكون فيهما واعلم ان هيئة الاتفاقية انما يحكم بصدقها لو اخذ طرفاها
بحسب الحقيقة فانه لو اخذ بحسب الوجود الخارجي جاز كذبها لكذب موضوع احد
الطرفين مسئلة مقدم المتصلة الموجبة الكلية قد يكون مركبا فيكون كل
واحد من جزئيه مستلزما التالي جزئيا بالشكل الثالث ولا يجب في السالبة سلب اللزوم عن
كل واحد من الجزئين بل يجب عن احدهما وتالي المتصلة الموجبة قد يكون مركبا فيكون المقدم
مستلزما لكل جزء من التالي موافقا للاصل بالشكل الاول وفي السالبة يجب سلب اللزوم
الا عن احد الجزئين ومانعة الخلو يستلزم امتناع الخلو عن كل جزء من المركب وعن الاخر والا
لجاز الخلو عن الكل وفي السالبة لا يجب سلب الخلو الا عن الجزء وعن اجزاء الاخر ومانعة
الجمع لا يستلزم امتناع الاجتماع احد طرفيها واجزاء الطرف الاخر بل بعضها والسالبة
يستلزم سلب الاجتماع من الطرف الاخر واجزاء الاخر والحقيقية الموجبة يستلزم امتناع
الخلو عن الطرف واجزاء الاخر وامتناع الاجتماع لا في الكل والسالبة ان كان
صدقها لجواز الجمع بين الطرف وكل واحد من اجزاء الاخر وان كان لجواز الخلو لم
يستلزم جواز الخلو عن الطرف وكل اجزاء الاخر بل عن البعض مسئلة
قد تحرف الشرطية عن وجهها كما اذا انسب قضية وعقبتها بالحاق اخرى مثل قولك
لا يكون ا ب و ج د وهي في قوة مانعة جمع او مانعة خلو فلو حذفت من الواو والا
كانت في قوة متصلة هي قولك كلما كان ا ب كان ج د وقد تلحق القضايا ادوات
تنقضها بان هيئات كلحوق انما الموضوع فانه تدل على مساواة المحمول له وكلحوق

حرف النفي وبعقبه بالنقض الاستثنائي فانه يدل على مساواة المحمول للموضوع
في العموم او نفي المفهوم وكدخول الالف واللام على الموضوع فانه يدل على الاستغراق
اذا لم يسرها الى معنى [illegible] عليها بعضهم ولا [illegible] فيكون سفيه المساواة
ايضا والسر [illegible] ما اشبه الادوات والمرجع في امثال هذه الى اللغة مسئلة
المتقدمون على ان كل متصلتين توافقتا في المقدم والكم وتناقضتا في التالي
واختلفتا في الكيف متلازمتان قالوا ولو لم يلزم من صدق قولنا كلما كان ا ب فج د
صدق قولنا ليس البتة اذا كان ا ب لم يكن ج د تصدق نقيضه وينتج من الثالث قد يكون
اذا لم يكن ج د فج د وهو لم يلزم من صدق السالبة صدق الموجبة لصدق نقيضها
ويكون ا ب غير مستلزم للنقيضين وادعوا المحال في ذلك ونحن نتوقف في ذلك لانه
لم نطلع لهم دليل على استحالة لزوم الشي لنقيضه جزما فربما يكون الملزوم محالا وكثيرا ما استدل
على استحالة الملزومات بكونها ملزومة لنقائضها مع ان اللزوم ثابت ولولا ذلك لبطل
القياس الخلفي ويجوز ايضا عدم استلزام الشي للنقيضين فانا قد وجدنا امورا
يكذب هذه القاعدة فان ناطقية الانسان لا يستلزم ماهيته لحمار ولا عدمها ع
مسئلة كل المتصلتين يوافقا في المقدم والكم والكيف وتلازمتا في
التالي تلازما متعاكسا تلازمتا وتعاكستا بالشكل الاول والاوسط هو التالي وكذلك
اذا اتحدتا في التالي والباقية تلازمتا في المقدم متعاكسا بالشكل الاول والاوسط
هو المقدم وكذلك اذا اتحدتا في الكم والكيف وتلازم المقدمان والتاليان تلازما
متعاكسا لوجوب استلزام المقدم من احدهما مقدم الاخرى المستلزم لتالي الاخرى
المستلزم لتالي الاولى واذا توافقت المتصلتان في الكيف والكم وناقض عين مقدم الاولى
عين تالي الثانية ولازم نقيض مقدم الثانية عين تالي الاولى كانت الثانية لازمة للاولى
عند الايجاب وبالعكس عند السلب اما الاول فلان نقيض مقدم الثانية لما كان
لازما لعين تالي الاولى لازم من ذلك ان يكون عين مقدم الثانية ملزوما لنقيض
تالي الاولى بعكس النقيض ونقيض تالي الاولى ملزوم لنقيض مقدمها بعكس

النقيض ويكون عين مقدم الثانية ملزوماً لنقيض مقدم الاولى الذي هو تالي
الثانية واما في جانب السلب فلانه لو كذبت السالبة الاولى عند صدق السالبة
الثانية صدق نقيضها وهو الموجبة الاولى المخالفة في الكم واستلزمت الموجبة
الثانية المخالفة للسالبة بالكم فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال واذا اتفقت
المتصلتان في الكم والكيف وناقض عين التالي الاولى عين المقدم الثانية ولازم
عين مقدمها نقيض تاليها كانت الثانية لازمة عند الايجاب وبالعكس عند السلب
اما الاول فلانه كلما تحقق مقدم الثانية تحقق نقيض مقدم الاولى لكونه نقيض
مقدم الاولى لكونه نقيض تاليها المستلزم لنقيض مقدمها وكلما تحقق نقيض مقدم
الاولى تحقق تالي الثانية لكون مقدمها لازماً لنقيض تالي الثانية وينتج كلما تحقق
مقدم الثانية تحقق تاليها واما الثاني فلان الموجبة الثانية لما كانت لازمة للموجبة
الاولى كانت السالبة الاولى لازمة للسالبة الثانية بعكس النقيض او نقول لو كذبت السالبة
الاولى عند صدق السالبة الثانية صدق نقيضها المستلزم للموجبة الثانية لما مر
فيجتمع النقيضان متن كل منفصلتين توافقتا في الكم والكيف وتناقضتا
في طرفيهما متلازمتان ومتعاكستان لانه لما امتنع الجمع بين جزئي احدهما امتنع الخلو عن جزئي
الاخرى ولما امتنع الخلو عن جزئي الاولى امتنع الجمع بين جزئي الاخرى وكذلك
الحال اذا توافقتا في احد الجهتين والكم والكيف وتلازمتا في الاخرى لزوماً متعاكساً
لاستلزام امتناع الخلو عن الشيء وعين امتناع الخلو عن لازمه وذلك الغير
ولذلك اذا امتنع الجمع بين الشيء وعين امتنع الجمع بينه وبين لازمه المساوي
ولذلك اذا توافقتا في الكم والكيف وتلازمتا في جزئيهما لزوماً متعاكساً
لاستلزام التعاند بين الملزومات تعاند اللوازم واستلزام التعاند
بين مصادقات التعاند في اللوازم المساوية وهكذا الحال في السوالب
فلان التلازم بين السالبتين الكليتين عكس نقيض التلازم بين الموجبتين
الجزئيتين عكس نقيض التلازم بين الموجبتين الكليتين متن

كلياً نعني جمع اذا توافقتا في الكم والكيف ولازم كل واحد من جزئي الثانية
كل واحد من جزئي الاولى كانت الاولى لازمة للثانية عند الايجاب وبالعكس عند
السلب اما الاول فلاستلزام التعاند جمعاً بين اللوازم والتعاند بين
الملزومات واما الثاني فلاستلزام جواز الجمع بين الملزومات جوازه بين
اللوازم فان كان اللزوم متعاكساً تعاكستا ايجاباً وسلباً وكذلك اذا
اتفقتا في الكم والكيف واحد الجزئين ولازم احد جزئي الثانية احد جزئي
الاولى لاستلزام التعاند الحقيقي بين الشيء واللازم التعاند فيه بينه وبين
الملزوم واستلزام جواز الجمع بين الشيء والملزوم الجواز بينه وبين اللازم
واذا وافقت احدى المنفصلتين للاخرى في الكم وخالفتها في الكيف وناقضتها
في طرفيها كانت السالبة لازمة من غير عكس لانه لو لا صدق السالبة على تقدير
الموجبة صدق نقيضها المخالفة لها في الكم وذلك مستلزم امتناع الارتفاع
بين جزئي الموجبة المفروضة الصدق لان امتناع الاجتماع بين امرين دائماً
او في الجملة ملزوم لامتناع الخلو عن نقيضيهما فيقلب المنفصلة حقيقية
ان كانت جزئية وغير مانعة الجمع ان كانت كلية ضرورة امتناع الخلو عن جزئيها
في الجملة وهو خلف واما عدم العكس عند السلب فلانه يجوز صدق امرين
لوجود زيد ووجود فرس بعينه مع جواز صدق نقيضيهما فيصدق
سلب الانفصال المانع من الجمع بين ذينك الامرين مع عدم وجوب صدق
الانفصال المانع الجمع بين نقيضيهما متن مانعتا الخلو
اذا توافقتا في الكم والكيف ولازم كل واحد من جزئي احديهما كل واحد
من جزئي الاخرى كانت الاولى لازمة للثانية عند الايجاب وبالعكس عند
السلب ضرورة استلزام امتناع الخلو عن الملزومات امتناع الخلو عن
اللوازم وجواز الخلو عن اللوازم جوازه عن الملزومات واذا كان
اللزوم متعاكساً تعاكستا ايجاباً وسلباً فان اتفقت المنفصلتان

في الكم ونحالفتا في الكيف وتناقضا في جزئيهما كانت السالبة لازمة للموجبة والا

لامتنع اجتماع جزئي الموجبة لان امتناع الخلو عن امرين يستلزم امتناع الجمع

من نقيضيهما مستقلا الى الحقيقة هذا خلف ولا ينعكس لجواز اجتماع شيئين

على الكذب مع امكان اجتماع نقيضيهما عليه كالانسان مع الناطق فانهما يجتمعان

على الكذب على ما يكون الصادق عليه الفرس ويكذب نقيضاهما على ما يكون

الصادق عليه الانسان شر اذا وافقت الحقيقة مانعة الجمع في

الكم والكيف في احد الجزئين وكان الجزء الاخر من الحقيقة لازما للاخر من الاخرى

كانت الاخرى لازمة للحقيقة في الايجاب وبالعكس في السلب لان امتناع

الجمع بين الشيء واللازم يستلزم امتناع الجمع بينه وبين الملزوم وجواز الجمع

بين الشيء والملزوم يستلزم جواز الجمع بينه وبين اللازم ولما جاز كون

اللازم اعم من الملزوم لم يلزم الانعكاس فيهما واذا كانت الاخرى مانعة

الخلو وتوافقتا في الكم والكيف واحد الطرفين وكان الجزء المغاير من الحقيقة

ملزوما للاخر من الاخرى كانت مانعة الخلو لازمة في الايجاب وبالعكس

في السلب لانه لما امتنع الخلو عن الشيء وملزوم آخر امتنع الخلو عنه

وعن الاخر ولما جاز الخلو عنه وعن اللازم خارجية وعن الملزوم ولا ينعكس

لجواز كون اللازم اعم شر كل مانعة جمع وافقت مانعة الخلو

في الكم والكيف وناقضتها في جزئيها لازمة لاستلزام امتناع الجمع بين

امرين امتناع الخلو عن نقيضيهما وبالعكس واستلزام جواز الجمع بين الامرين

جواز الخلو عن نقيضيهما وبالعكس فان توافقتا في الجزئين وتخالفتا في

الكم والكيف كانت السالبة لازمة ولنفرض مانعة الجمع موجبة كلية ومانعة

الخلو سالبة جزئية فلو لم يلزم من صدق الموجبة صدق هذه السالبة صدق

نقيضها وانعكست مانعة الجمع حقيقة وكذلك البحث في باقي المحصورات

ونازع بعض المتاخرين في استلزام الموجبة الجزئية السالبة الكلية فانه

34

لا يلزم من صدق نقيض السالبة انقلاب الجزئية لجواز تغاير زمان امتناع الجمع

والخلو على ان تسليم السالبة الجزئية الاخرى والا لزم الانقلاب وهذا

حسن ولا ينعكس اللازم لجواز اجتماع شيئين كالانسان والحيوان ويجوز

ارتفاعهما شر كل متصلة وافقت حقيقة في الكم والكيف

واحد الطرفين وناقضتها في الاخر كانت المتصلة لازمة للمنفصلة ايجابا

وبالعكس سلبا لاستلزام كل واحد من جزئي المنفصلة نقيض الاخر وبالعكس

واما في السلب فلانه اذا صدق ليس اذا كان آ ب فج د ولم يصدق ليس البتة

اما ان لا يكون آ ب او ج د حقيقة صدق قد يكون اما ان لا يكون آ ب

او ج د حقيقة وذلك يستلزم قد يكون اذا كان آ ب فج د وهو يناقض

السالبة الكلية ولا ينعكسان لما في الايجاب فلجواز كون اللازم اعم

وامتناع تحقق المعاندة من نقيض الخاص وعين العام لثبوت العموم

بينهما من وجه واما في السلب فلصدق قولنا ليس البتة اما ان يكون هذا

انسانا واما ان يكون حيوانا مع كذب ليس البتة اذا كان انسانا فهو حيوان

وكذلك اذا لازمتا في احد الجزئين لزوما منعكسا وناقضتا في الاخر وتوافقتا

في الكم والكيف اما في الايجاب فلان الناقض اذا كان في مقدم المتصلة

كان ملزوما لعين الاخر من الحقيقة لكون المقدم هو نقيض احد جزئي

الحقيقة لكن الجزء الاخر من الحقيقة ملزوم للتالي فيلزم المطلوب وان

كان في التالي فلاستلزام مقدم المتصلة الجزء اللازم له من المنفصلة المستلزم

لنقيض الاخر منها الذي هو عين التالي وهما ينتجان المطلوب من الاول وفي

الجزئين بقولنا في الاخير احد جزئي المنفصلة يستلزم مقدم المتصلة استلزاما

كليا ونقيض الاخر جزئيا وهما ينتجان من الثالث المتصلة المطلوبة واما في

السالب فلانه اذا صدق ليس البتة اذا كان آ ب فج د ولم يصدق ليس البتة

اما ان ليس آ ب او ج د الملزوم لج د لصدق قد يكون اما ان ليس آ ب او ج د

ويلزمه قد يكون اذا كان آ ب ف ج د وكلما كان ه ز فح د فقد يكون اذا كان آ ب فح د
هذا خلف ولا ينعكسان اما في الايجاب فلانه يصدق كلما كان هذا انسانا فهو
حيوان ولا يصدق قولنا اما ان لا يكون انسانا واما ان يكون حيوانا حقيقة لجواز
الجمع بينهما في الفرس وكذلك يصدق والسالب في التالي قولنا كلما كان هذا انسانا
فهو حيوان ولا يصدق قولنا اما ان يكون ناطقا او لا يكون حيوانا لجواز الخلو عنهما
في الفرس واعلم انه لما كان هذا السلب صادقا مع ايجاب الاتصال كان سلب الاتصال
معه كاذبا فعلم من ذلك ان العكس غير لازم في السلب **مسئلة** كل متصلة
وافقت مانعة جمع في الكيف والكم ومقدمها احد جزئي المنفصلة وناقض تاليها الجزء
الاخر منها متلازمتان وتعاكستا لان مقدم المتصلة الذي هو احد جزئي المنفصلة يستلزم
نقيض الاخر الذي هو تالي المتصلة لامتناع الجمع ولو لم يصدق امتناع الجمع بين
عين المقدم ونقيض التالي كذب المتصلة وتلازم الموجبتين يستلزم تلازم السالبتين
واذا وافق مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة ووافقها في الكم والكيف ولزم
تاليها نقيض الاخر منها كانت المتصلة لازمة في الايجاب لاستلزام المنفصلة متصلة
من مقدم المتصلة ونقيض الاخر منضم الى استلزام النقيض المذكور للتالي فلا ينعكس
لانه يصدق كلما كان هذا انسانا فهو حيوان ولا يصدق اما ان يكون انسانا واما ان
لا يكون جسما الملزوم نقيضه للتالي وفي السلب يكون المنفصلة لازمة لانه لو لا صدق
السالبة المنفصلة عند صدق المتصلة السالبة لصدق نقيضها المستلزم لنقيض
المتصلة السالبة ولا ينعكس لانه لما كذب الانفصال في الموجبتين وصدق الاتصال
على عدم العكس واذا صدقت المتصلة الكلية الموجبة صدقت السالبة المنفصلة كلية
وجزئية من عين جزئيها لامتناع اللزوم والعناد بين شيئين وكذلك اذا كانت المتصلة
الموجبة جزئية فانها تصدق السالبة المنفصلة جزئية والا لزم ما ذكرناه ولا يلزم
صدقها كلية حينئذ لجواز المعاندة والملازمة بين شيئين جزئيا وكذلك اذا كانت الموجبة
هي المنفصلة صدقت السالبة على هذا القانون وكذلك اذا صدقت المتصلة الموجبة

الكلية استلزمت السلب العناد الحقيقي بين تاليها او ملزوم المقدم لانه كلما صدق ملزوم
المقدم صدق المقدم وكلما صدق المقدم صدق التالي وكلما صدق يلزم ومن المقدم
صدق التالي وذلك يستلزم سلب العناد لامتناع تحقق العناد واللزوم ولا يلزم
في الموجبة الجزئية المتصلة السلب الكلي لجواز [illegible] اعم كما تقول قد يكون اذا كان
هذا حيوانا فهو انسان ولا يصدق [illegible] بين الفرس الملزوم للحيوان وبين
الانسان وكذلك سلب الاتصال مع ايجابه [illegible] او سلبه لصدق سلب الاتصال
اللزومي عن المتوافقين مع كذب العناد بين ملزوم المقدم وعين التالي كما تقول
ليس البتة اذا كان الانسان موجودا فالحمار ناهق ولا يصدق اما ان يكون الناطق موجودا
واما ان يكون الحمار ناهقا وكذلك يصدق سلب الاتصال مع سلب العناد كما تقول
ليس البتة اذا كان هذا انسانا فهو فرس مع صدق قولنا اما ان يكون هذا ناطقا
واما ان يكون فرسا **مسئلة** كل متصلة فانها تستلزم منفصلة مانعة الخلو
موافقة لها في الكم والكيف من نقيض المقدم وعين التالي وبالعكس لانه لو جاز
الخلو عن نقيض المقدم وعين التالي لزم كذب التالي عند صدق المقدم فكذب
المتصلة واذا امتنع الخلو عن امرين ثبت الاتصال بين نقيض المقدم وعين التالي
لان ارتفاع كل جزء من المنفصلة يستلزم الاخر واذا توافقت المتصلة والمنفصلة
في الكم والكيف وناقض مقدمها [illegible] جزئي المنفصلة ولزم تاليها الجزء الاخر
منها كانت المتصلة لازمة في الا[illegible] في العكس في السلب لان مقدم المتصلة
الذي هو نقيض احد جزئي المنفصلة يستلزم عين الاخر من المنفصلة المستلزم للتالي
المتصلة واما السلب فلانه لو كذبت المنفصلة عند صدق المتصلة الكاذبة لصدق
العناد كذبا بين نقيض المقدم والملزوم المستلزم لثبوت الاتصال بين مقدم
المتصلة والملزوم للتالي المستلزم لثبوت الاتصال بين المقدم والتالي وذلك
يكذب السالبة فان كان التالي ملزوما للجزء من المنفصلة المذكورة تعاكس اللزوم
المذكور ويكون المنفصلة لازمة في الايجاب والمتصلة في السلب لان تالي المتصلة

يكون مستلزماً للجزء الآخر من المنفصلة ويكون لازماً للمقدم وذلك يقتضي امتناع
الخلو بين نقيض المقدم والجزء الآخر من المنفصلة وهو المطلوب واما في السلب فلانه
لو كذبت المتصلة عند صدق المنفصلة لصدقه ثبوت الاتصال بين المقدم والجزء الآخر اللازم
للتالي وذلك يقتضي صدق العناد [illegible] ابين نقيض المقدم والجزء الآخر وكذب المنفصلة
السالبة فاذن لا يخفى ان اللزوم [illegible] في هذه الاقسام اذا كان منعكساً كان اللزوم
من الطرفين انعكاسياً واعلم ان كل قضيتين متلازمتين متعاكستين فان نقيض كل واحد
منهما تعاند عين الاخرى صدقاً وكذباً وان كان اللازم منهما غير متعاكس عاند عين
الملزوم نقيض اللازم صدقاً ونقيض الملزوم عين اللازم كذباً **المقالة الرابعة**
في القياس **وفيها** مباحث **الاول** القياس قول مؤلف من قضايا متى سلمت
لزم عنها لذاتها قول آخر فالقول جنس والتأليف من قضايا يحترز له عن القضية المستلزمة
لما يلزمها من العكس وغيرها وقلنا من قضايا ولم نقل من مقدمات لئلا يلزم
الدور فان المقدمة هي قضية جعلت جزء قياس ولا نشترط في القضايا ان يكون
مسلمة بل يكون بحيث متى سلمت لزم عنها قول واللزوم يشمل البين كالشكل الاول وغيره
كالبواقي وقولنا لذاتها احتراز عن لزوم لاحديها ما صدق فيه بعض القضايا كقياس
المساواة مثل قولنا آ مساو لـ ب و ب مساو لـ ج فانه ينتج آ مساو لـ ج بواسطة
مقدمة محذوفة هي ان مساوي المساوي [illegible] الى القياسية بان نقول آ
مساو لـ ب المساوي لـ ج وكل ما هو مساو لـ ب المساوي لـ ج فهو مساو لـ ج فآ
مساو لـ ج والكبرى نبه بالمقدمة المحذوفة وما اخذنا في هذا القياس مجموع الصغرى
ومحمول الكبرى واضفنا اليه المقدمة المحذوفة مخصصة وكقولك فلان يطوف بالليل
فهو متلصص فان الكبرى محذوفة للعلم وهي وكل من يطوف بالليل فهو متلصص
الثاني ما ذكره فيه بدل بعض القضايا عكس نقيضها كقولنا جزء الجوهر يوجب رفعه
رفع الجوهر وما ليس بجوهر لا يرتفع بارتفاعه الجوهر ينتج جزء الجوهر جوهر بواسطة
عكس نقيض الكبرى وقولنا قول آخر احتراز عن استلزام مجموع كل قضيتين لاحدهما

والقول منه مسموع ومنه معقول وكذلك القياس منه معقول هو الافكار
المؤلفة في النفس من الاقوال العقلية بالتأدي في النفس الى التصديق بشيء آخر
ومنه مسموع وهو القول الملفوظ المؤلف من القضايا المذكورة وهو قياس لا
من حيث كونه مسموعاً فان اللفظ بالقياس لا يوجب اللفظ بالنتيجة بل انما هو قياس
من حيث دلالته على القياس المعقول المستلزم للمطلوب فالقول المسموع جنس للقياس
المسموع والمعقول للمعقول **بحث** من خاصته صحة الصورة ان يلزم
منها شيء على تقدير التسليم وان كانت المادة في نفسها كاذبة كقولك كل سواد بياض
وكل بياض جوهر فان من سلم هذه لزمه كل سواد جوهر اما مع فساد الصورة
فلا يلزم شيء وان صدقت المادة كقولك كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس فان
المقدمتين صحيحتان ولا يلزم منها شيء وان جعلنا المثال الاول واشباهه من القياس
ان كان القائل له عالماً بكذبه ولذلك لم يورد له هذا القول لكنه بحيث لو سلم لزم عنه قول
آخر لم يكن هذا القول حجة ويكون قياساً فلا يكون الحجة جنساً للقياس فان الحجة ما
يقصد به ايقاع التصديق بما يعتقد المحتج انه الحق والحجة قد تصدق على
غير القياس فان من يستعمل الاستقراءات والتمثيلات يعتقد بكونها حججاً غير
قياسين **بحث** القياس ان اشتمل على نوع المطلوب او نقيضه يسمى
استثنائياً كقولنا ان كان آ ب فـ ج د لكن آ ب فـ ج د او ليس ج د فليس آ ب
وان لم يكن مشتملاً يسمى اقترانياً كقولنا كل ج ب وكل ب آ وكلما كان آ ب فـ ج د
وكلما كان ج د فـ هـ ز والمتقدمون يجعلون الاقتران للحملي والاستثنائي للشرطي
فلم يتفطنوا للقياسات الاقترانية الشرطية لكن الشيخ اظهرها واورد ما حصلها
في حلقة متطاولة **بحث** الاقتراني مركب من مقدمتين احديهما تشتمل
على موضوع المطلوب وشبهه وتسمى الصغرى والثانية تشتمل على محمول المطلوب
او شبهه وتسمى الكبرى كما نقول كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فالانسان اصغر
لخصوصه والجسم اكبر لعمومه والحيوان اوسط ثم استعمل هذا مطرداً في الايجاب

والسلب مع العموم والمساواة على سبيل المجاز ويطلق على كل واحد من هذه الثلثة
اسم الحد فالمطلوب يسمى نتيجة وباليتا المقدمتين اقترانا وهيئة التأليف شكلا والمنتج قياسا
والاشكال اربعة لان الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى
فهو الاول وهو اشرف الاشكال واشرفها لانتاجه الموجب الكلي والمحصورات الاربع
وان كان بالعكس فهو الرابع واسقطه الاوايل لبعده عن الطبع وان كان محمولا
فيهما فهو الثاني وهو تلو الاول لانتاجه الكلي المستعمل في العلوم وان كان
موضوعا فيهما فهو الثالث ولكل شكل شرايط في الانتاج وعدا انتفاء سبب للعقم
ويشترك الكل في عدم الانتاج من سالبتين بسيطتين وصغرى سالبة بسيطة كبراها
جزئية ومن جزئيتين **بيان** شرايط الاول بحسب الكم والكيف
امران احدهما ايجاب الصغرى ولولم يلاق الاوسط والاصغر فلا يتعدى الحكم منه
اليه ولان الساقط المنفي عن احد المتباينين قد يكون ثابتا او منتفيا عن الاخر فلا
جهة لكمية النتيجة الثاني كلية الكبرى لجواز كون الاصغر والاكبر اخصين للاوسط
متباينين او متلازمين وباعتبارهما صارت القراين اربعا بعد ستة عشر حاصلة
من ضرب المحصورات صغرى في مثلها كبرى الاول من موجبتين كليتين والنتيجة
كذلك كقولنا كل ج ب وكل ب ا ينتج كل ج ا الثاني من موجبتين والصغرى
جزئية ينتج كالصغرى بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الثالث من كليتين
والكبرى سالبة والنتيجة كالكبرى كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا الرابع
من مختلفي الكمية والكيفية والنتيجة في الكم كالصغرى وفي الكيف كالكبرى
بعض ج ب ولا شيء من ب ا فليس بعض ج ا واجتمعت الحسان منها لاجتماعها
في مقدمتي القياس ضروب بعينها النتيجة الاخص ونتايج هذا الشكل بينة
سؤال يصدق قولنا الانسان حيوان والحيوان جنس وقولنا
الانسان وحده ضاحك وكل ضاحك حيوان مع كذب النتيجة فيهما **جواب**
اما الاول فقد بينا فيما سلف ان المقول على الانسان غير المقول عليه الجنس

37

واما الثاني فلان الصغرى فيه اشتملت على عقدي حمل احدهما ايجاب والاخر سلب
والسلب عقيم فيصدق نتيجة الجزء الايجابي مع الكبرى **سؤال** يصدق
لا شيء من ج ب وبعض ب ا ويستحيل بعض ا ليس ج من الاول والا لصدق كل
ا ج وانتج مع الصغرى لا شيء من ا ب والعكس الى ما يناقض الكبرى هذا خلف
فلا اشتراط لايجاب الصغرى ولا كلية الكبرى **جواب** المطلوب نسبة
الالف الى الجيم وهو غير لازم من المقدمتين ولو جعلنا المطلوب نسبة الجيم الى
الالف كان ما ذكر نتيجة منتجا وقد ظهر من هذا ان القول يسمى قياسا اذا استلزم
قولا معينا وضعا اولا حتى يتعين الاصغر والاكبر والاوسط والصغرى والكبرى
فان هذه الامور لا يتعين الا بعد تعين المطلوب ولا استبعاد في ان يكون هذا
القول قياسا بالنسبة الى قول وغير قياس بالنسبة الى اخر فان القياسية من الامور
الاضافية وعلى هذا التقدير يحصل ان يدخل الجدد فيه المعتبر **الشكل**
الثاني شرط انتاجه قرينة امران احدهما الاختلاف كيفا لصدق الجنس على النوعين
وعلى النوع وفصله وسلب الجنس عن نوعي جنس اخر وعن نوعه وفصله الثاني
كلية الكبرى لصدق الجنس على النوع وسلبه عن بعض جنسه وسلب احد النوعين
عن الاخر واثباته لبعض جنسه وقرائنه المنتجة باعتبارهما اربع الاول من كليتين
صغراهما موجبة والنتيجة كالكبرى كقولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا
الثاني عكسه والنتيجة كذلك الثالث مختلفا الكمية والكيفية والصغرى
موجبة بعض ج ب ولا شيء من ا ب والنتيجة سالبة جزئية بعض ج ليس ا الرابع
كذلك والصغرى سالبة ليس بعض ج ب وكل ا ب والنتيجة سالبة جزئية
ليس بعض ج ا وبيان هذه الضروب بالعكس في كبرى الاول والثالث ليرتد
الى الاول وصغرى الثاني ثم جعلها كبرى وعكس النتيجة وبالخلف وهو طريق
عام في الكل بان يضم نقيض المطلوب الى احدى المقدمتين لينتج نقيض الاخرى
فيقول الا لصدق لا شيء من ج ا الذي هو نتيجة الاول يصدق بعض ج ا ولا شيء

من آ ت وينتج بعض ج ليس ت وكذا بنت الصغرى وبالافتراض في جزئي احدى المقدمتين
كالرابع بان نفرض الجيم د فيصدق لا شيء من د ت وكل آ ت فلا شيء من د آ ثم بعض ج د
ولا شيء من د آ فليس بعض ج آ والافتراض لا يتم الا فيما بين احدهما من الشكل الاول
والاخر من ذلك الشكل بعينه والعرض منه جعل الجزئي كليا فلا يصدق في مقدمتين كليتين
واستنحوا في الثالث لانه اذا فرض الجيم بين بالعكس او الخلف وهما جاريان في الثالث
مكون استعمال القياسين فيهما تعا بخلاف الرابع الذي لا يجري فيه العكس والمتاخرون
لما ظنوا ان الموجبات يستدعي وجود الموضوع وان السلب قد يصدق على موضوع
معدوم توقفوا في هذه الافتراض فالاصح كونه كذلك ونحن لما بينا فساد تلك
الاصول تم عندنا هذا الافتراض مطلقا وقد ظهر ان هذا الشكل لا ينتج الا السلب
الشكل الثالث شرطه ايجاب الصغرى لصدق الجنس على النوع وسلب
نوع من انواعه او من غير انواعه عنه فلا ايجاب متعين ولا سلب الثاني كلية
احدهما فان مع جزئيتها لا يحصل الالتقاء لصدق النوعين او احدهما وفصله على الجنس تصدق
جزئيا وقرائنه الناتجة ستة الاول موجبتان كليتان ينتج جزئية كل د ت وكل د آ
فبعض ت آ ولا ينتج كليا لجواز ان يكون آ ت جنسا لد والحاصل الثاني من كليتين
كبراهما سالبة ينتج سالبة جزئية كل د ت ولا شيء من د آ فليس بعض ت آ ولا ينتج كليا
لجواز ان يكون ت جنسا لد والثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج كالاول
بعض د ت وكل د آ فبعض ت آ الرابع عكسه كل د ت وبعض د آ فبعض ت آ
الخامس يخالفا الكمية والكيفية والصغرى موجبة جزئية ينتج كالثاني بعض د
ت ولا شيء من د آ فليس بعض ت آ السادس كذلك والصغرى كلية كل د ت
وليس بعض د آ فليس بعض ت آ والبيان بالخلف والعكس والافتراض وقد
ظهر ان هذا الشكل لا ينتج الا الجزئي الشكل الرابع وشرط انتاجه
امران احدهما عدم اجتماع الخستين في المقدمتين او في واحدة الا اذا كانت الصغرى
موجبة جزئية الثاني عدم اجتماع الصغرى الموجبة الجزئية مع غير السالبة الكلية

38

اما الاول فاسقط من الستة عشر ضربا هي السالبة الجزئية صغرى
او كبرى مع المحصورات الاواقي لصدق سلب النوع عن بعض الجنس وثبوت
الجنس لكل نوع اخر او بعضه او لكل فصل النوع الاول او لبعضه وصدق
سلب الجنس عن مباينه وسلب مباينه عن فصل الجنس كليا وجزئيا وسلبه عن
نوع الجنس وسلب النوع عن نوع آخر كليا وجزئيا وكذا في جانب الكبرى لصدق
ايجاب الجنس على كل النوع او بعضه وسلب النوع عن بعض فصل الجنس او
بعض مباينه وصدق سلب النوع عن اخر كليا وجزئيا وسلب الاخر عن بعض
جنسهما او عن بعض مباينهما والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة
الجزئية لصدق سلب النوع عن اخر وايجاب الاخر على بعض جنسهما او على فصله
والسالبتان الكليتان لصدق سلب النوع عن آخر وسلب الاخر عن ثالث او
عن فصل الاول والموجبتان الجزئيتان لصدق ايجاب النوع على بعض الجنس
وايجاب الجنس على بعض نوع اخر او على بعض فصل الاول واما الثاني فاسقط
منها ضربا واحدا هو الموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى
لصدق ايجاب النوع على بعض الجنس وايجاب الجنس على كل نوع اخر او على
فصل الاول فبقي المنتج خمسة اضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج جزئية
موجبة كل د ت وكل آ د فبعض ت آ ولا ينتج كليا لصدق الجنس على كل النوع
وصدق النوع على فصله الثاني من موجبتين والكبرى جزئية والنتيجة
كالكبرى كل د ت وبعض آ د فبعض ت آ الثالث من كليتين والصغرى
سالبة ينتج كالصغرى لا شيء من د ت وكل آ د فلا شيء من ت آ الرابع عكسه
والنتيجة سالبة جزئية كل د ت ولا شيء من آ د فليس بعض ت آ ولا ينتج كليا
لصدق الجنس على النوع وسلب النوع عن آخر الخامس يخالفا الكمية
والكيفية والصغرى موجبة جزئية والنتيجة سالبة جزئية بعض ت د
ولا شيء من آ ت فبعض د ليس آ بيانه بالرد الى الاول بان يجعل الصغرى كبرى

والكبرى كصغرى ثم عكس النتيجة او بعكسها وبالرد الى الثاني بعكس الصغرى
او الى الثالث بعكس الكبرى وهذه الطرق لا تاتي في الجميع بل فيما يحفظ شرايط
ما يرجع اليه والافتراض وقد مرّ وهو غير عام ايضا والخلف واعلم انا حيث
اشترطنا ايجاب الصغرى او الاختلاف في الكيف انما هو اذا كانت السوالب
بسيطة ومع تركبها يزداد الضروب على عددنا هنا وبعض المتاخرين استنتج
في هذا الشكل ثلثة اضرب اخرى الاول من الصغرى السالبة الجزئية الموجهة باحدى
الخاصتين والكبرى الموجبة الكلية الموجهة بالضرورة والدوام المطلقين او بحسب
الوصف كقولنا بعض ج ليس ب ما دام ج لا دائما وكل أ ب دائما ينتج بعض ج
ليس أ دائما بعكس الصغرى ليرتد الى الثاني من صغرى موجبة كلية اذا كانت
احدى الفعليات وكبرى سالبة جزئية جهتها المشروطة الخاصة او العرفية الخاصة
كقولنا كل ج ب بالفعل وبعض أ ليس ب ما دام أ لا دائما ينتج بعض ج ليس أ
بالفعل بعكس الكبرى ليرتد الى الثالث من صغرى سالبة كلية وجهتها احدى
الخاصتين وكبرى موجبة جزئية جهتها الضرورية او الدوام بحسب الذات او الوصف
كقولنا لا شيء من ب ج ما دام ب لا دائما وبعض أ ب ما دام أ ينتج بعض ج
ليس أ ما دام ج لا دائما يبدل احدى المقدمتين بالاخرى ليصير من الشكل الاول
ثم عكس النتيجة وقد ظهر ان هذا الشكل ينتج ما عدا الموجب الكلي

البحث الثاني

في المختلطات ح وللشكل شرايط زايدة على ما ذكرنا باعتبار الجهات لا يحصل
الانتاج بدونها والقضايا الموجهة ثلثة عشر اذا ضربت في نفسها حصل منها مائة
وتسعة وستون ضربا يسقط منها في كل شكل ما يخرج عن الشرايط المذكورة
اما الاول فقد اشترط المتاخرون فيه فعلية الصغرى قالوا والا لم يندرج
الاصغر تحت الاوسط فلا يلقاه الحكم بالاكبر وحينئذ يسقط منه ستة وعشرون
ضربا واجاب عن هذا بعض المحققين بان الاندراج بالفعل لا نسلم انه شرط في
الانتاج واما الشيخ فقد استنتج من هذا الشكل على تقدير امكان صغراه لان

39 الكبرى اما ان تكون ضرورية او لا تكون والاول يكون النتيجة فيه ضرورية
لان الاوسط لو صار اصغر بالفعل لكانت النتيجة ضرورية فالضرورية ثابتة على
تقدير ممكن فيكون ثابتة في نفس الامر لامتناع انقلاب ما ليس بضروري ضروريا
على تقدير ممكن والثاني ممكنة عامة ان كانت الكبرى بسيطة لان على تقدير
وقوع الاصغر يكون النتيجة اما ممكنة عامة ان كانت الكبرى ممكنة عامة
او فعلية ان كانت فعلية وعلى التقديرين يكون ممكنة عامة والا فما ليس
بممكن عام في نفس الامر يكون ممكنا على تقدير وقوع الممكن هذا خلف
وممكنة خاصة ان كانت الكبرى مركبة لاستلزام الصغرى مع جزئيها ما ينتج
الطرفين وحينئذ يصدق الممكنة الخاصة وادعى ان ما ذكره ممكنة فهو يحتاج
الى بيان وما ذكره فعلية يحتاج الى بيان بما ذكرناه وجوز ان يكون الصغرى سالبة
لانها تنقلب الى الموجبة فينتج الايجاب ثم ينقلب الى السلب وان تكونا سالبتين
قال المتاخرون على تقدير وقوع الممكن يزداد افراد موضوع الكبرى فلا
يلزم بقاؤها حينئذ وهؤلاء قد وقعوا فيما فروا منه فانهم انما التجاوا
الى هذا التمحل حذارا من استلزام وقوع الممكن المحال لذاته ومن بعض المحققين
ضرورية النتيجة بان عكس قولنا كل ا ليس بضروري بحسب الذات فهو ممتنع ان يكون
ضروريا بحسبه وادعى ضرورة هذا القول بعكس النقيض الى قولنا كل ما
يمتنع ان يكون ضروريا فهو ضروري وقال ان ذات الاصغر هي ذات الاوسط
والا لامتنع امكان اتصافه به والحكم على ذات الاوسط هو حكم على ذات الاصغر
والتنافي الاخر توقف فان ذات الاصغر ليست ذات الاوسط بالفعل بل بالامكان
والحكم بالاوسط لا يستلزم اتحاد الذاتين بالفعل الا اذا كان الحكم فعليا واعلم
ان على قانون ابي نصر يكون هذه النتايج بينة وبزول الشبهات واستدل بعض
الاوايل على انتاج الممكنتين بان الاكبر ممكن للاوسط الممكن للاصغر والممكن للممكن
ممكن قال الشيخ ليس هذا بيانا بل هو نفس الدعوى اخذ مسلما بل الحق ان هذا انتاجه

واضح لا يحتاج الى هذا البيان والمتاخرون قالوا الاكبر ممكن لذات الاوسط ووصف
الاوسط ممكن للاصغر فلا اتحاد وهو لا يغني عن التحقيق بعد ولو بعض المتاخرين جعل ما
كبراه دايمه وصغراه ممكنه منتجا للدايم بناء على ما ذكرناه في الضروري وهو غير
مساعد فان ما ليس بضروري يستحيل ان يكون ضروريا على التقدير ممكن اما الدايم
محتمل ان لا يكون دايما على تقدير ممكن اللهم الا ان يجعل الدوام ملازما للضروري
كما ذهب اليه جماعة ش النتيجة ضروريه ان كانت الكبرى ضروريه مع
انه مقدمة اعتقد ممكنة ان كانت الصغرى ممكنه كبراها غير ضروريه وبيان
هذين ما ان كانت الصغرى فعليه والكبرى ان كانت غير الوصفيات بعضها
النتيجة الاولى لان الاكبر حمل على جملة افراد الاوسط ايجابا او سلبا بجهة ما والصغرى
من جملة افراده داخل في ذلك الحمل بتلك الجهة واما اذا كانت احدى الوصفيات
فانها تتبع الصغرى الا في عدم الدوام فانها تتبع الكبرى والضرورة فانها تتبع
المشترك في الصغرى المطلقة او الوجوديتان مع العامتين النتيجة كالصغرى لان ثبوت
الملزوم للشي يقتضي ثبوت اللازم له ولا يتعدى اللادوام من الصغرى لان اللازم جاز
دوامه لما يخلو عن الملزوم والدايم يستلزم صدق الضرورة تارة في قولك كل انسان كاتب
لا دائما وكل كاتب بالضرورة الوصفية ناطق مع صدق الضرورة وصدق الوجودي
اخرى في قولك والصغرى بحالها وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة الوصفية ومع
الخاصتين يضم الى النتيجة قيد اللادوام لا ساح الصغرى مع السالبة المتضمنة في
الكبرى بايان وبعض المتاخرين استنتج مع العامتين وقتية مطلقة او مطلقة وقتية
ومع الخاصتين وقتية او وقتية خالية عن الضرورة بحملها لها وهو حق في الصغرى
الدايمة مع العامتين النتيجة دايمة لان المستلزم للمستلزم مستلزم ومع الخاصتين
النتيجة دايمة ولا دايمة لا سطام الصغرى مع جزء الكبرى فلا ينعقد فيهما قياس
صادق المقدمات والصغرى الضرورية مع العرفية العامة النتيجة دايمة لانه اخص
من الدايمة معها ولا يحصل الضرورة لاحتمال دوام الاكبر لوصف الاوسط دواما

غير ضروري ومع الخاصة دايمة ولا دايمة لما مر فلا ينعقد صادق المقدمات ومع
المشروطة العامة ضرورية لان الضروري للضروري ضروري ومع الخاصة
ضرورية وغير دايمة فلا ينعقد صادقا والصغرى الوقتية مع المشروطة العامة
النتيجة وقتية مطلقة وهي عبارة عن الوقتية المعدودة لكن حذف عنها قيد
اللادوام لثبوت الاكبر للاوسط ما دام اوسط فيثبت الاصغر في الوقت المعين
بالضرورة لانه اوسط في ذلك الوقت ولا يتعدى اللادوام لما مر وكذلك مع الخاصة
لكن مع قيد اللادوام لا سطام الصغرى للسالبة التي هي جزء الكبرى ومع العرفية
العامة مطلقة وقتية وهي المطلقة العامة لكن مع تخصيصها بوقت معين
من غير التعرض للضرورة والدوام وسلبهما لان الاكبر دايم لوصف الاوسط
الثابتة في وقت معين للاصغر فيثبت في ذلك الوقت ولذلك مع الخاصة لكن
مع التقييد باللادوام للاسطام والصغرى المنتشرة مع المشروطة العامة النتيجة
منتشرة مطلقة وهي المنتشرة محذوفا عنها قيد اللادوام لان الاكبر ضروري
لوصف الاوسط الضروري للاصغر في وقت ما فيكون ضروريا له ومع الخاصة
كذلك مقترنا باللادوام ومع العرفية العامة مطلقة عامة لان دوام الاكبر
لوصف الاوسط الضروري للاصغر في وقت ما يقتضي ثبوت الاكبر له ولا يحدث
الضرورة ومع الخاصة كذلك مقترنا باللادوام والصغرى المشروطة العامة مع
مثلها او مع الخاصة النتيجة كالكبرى لان الضروري للضروري ضروري وقيد
اللادوام يظهر في الخاصة بالاسطام ومع العرفيتين كالكبرى لان الدايم
للضروري دايم والصغرى المشروطة الخاصة مع احدى الوصفيات النتيجة
كالكبرى والصغرى العرفية العامة الخاصة مع احدى الوصفيات النتيجة
عرفية وقيد اللادوام يتبع الكبرى ش ذكر الاوايل ان الدايمة
الصغرى مع المقدمات باللادوام من الوصفيات لا يكون قياسا صادق
المقدمات فتوهم بعضهم هي القياس مطلقا وشك في كل مختلط لما يكون

صغراه دائمة وكبراه احدى الخاصتين كالمطلقتين ونفي القياس المقدمات ليس بنفسها
للقياس فان المستلزم لو لزم صدقهما للزمت النتيجة وهذا معنى القياس ولا يلزم من كذب
اجتماع الشيء مع الخاص كذب اجتماعه مع العام وعلل الشيخ في موضع كذب
القياس بكذب الكبرى بناء على ان الصغرى قد وضعت صادقة اولا فالكبرى
لما نافاها حكم بكذبها قال صاحب النصاب ينبغي ان يكون التعليل اما بكذب
الكبرى او عدم اتحاد الوسط فان اللادوام لو كان جزءا من الموضوع لم يتحد الوسط
وهو سهو فانه حينئذ لا يبقى الكبرى عرفية بل ولا يبقى كبرى فانها انما هي كبرى
باعتبار القياس وهٰهنا لا قياس حينئذ الشكل الثاني وشرطه بحسب الجهة
امران احدهما دوام احدى المقدمتين او كون الكبرى من المنعكسة السوالب الثاني ان لا
تستعمل الممكنة الا مع ضرورية اما الاول فلان اختلاط الست الغير المنعكسة
او الذي كبراه منها مع كون صغراه احدى الاربع الوصفيات عقيم لاختلاف
الموافقات والمتنافيات في العوارض المفارقة واخص هذه الاختلاطات الوصفيات
او الصغرى المشروطة الخاصة مع الكبرى الوقتية وهما عقيمان لصدق قولنا
كل قمر منخسف بالخسوف القمري وقت حيلولة الارض بالضرورة لا دائما ولا شيء
من القمر بمنخسف كذلك بالضرورة وقت التربيع لا دائما وكذب النتيجة السالبة وصدق
قولنا كل قمر منخسف بالضرورة الوقتية ولا شيء من الشمس بمنخسف بالضرورة الوقتية
ايضا وكذب النتيجة الموجبة وهذه اخص الاختلاطات الاول ويصدق قولنا
لا شيء من المنخسف بالخسوف القمري بقمر مضيء مشروطا خاصا وبالضرورة الوقتية
كل قمر فهو قمر مضيء مع كذب السلب ويصدق لا شيء من المنخسف بنير مشروطا
خاصيا وكل شمس فهو نير بالضرورة الوقتية مع كذب الايجاب وهذه اخص
الواقع واما الثاني فلجواز ثبوت الشيء لعينه بالامكان وسلبه عنه دائما مع استحالة
سلب الشيء عن نفسه فالاول اسقط سبعة وسبعين والثاني اثني عشر فالمنتج
ثمانون والنتيجة ضرورية او دائمة ان كانت احدى المقدمتين كذلك سواء اختصت

او اشتركت والضرورة الغير الدائمة مع المشترك فيها والا فتبعت الصغرى الا في
قيد اللادوام وفي الضرورة المقيدة اذا لم يكن في الكبرى فالضرورية صغرى
او كبرى مع انه مقدم الفعلية النتيجة ضرورية لان الاخرى ان كانت ضرورية
كان الاوسط ثابتا لاحد الطرفين بالضرورة ومسلوبا عن الاخر كذلك فيكون
بينهما مباينة ضرورية وان كانت غير ضرورية فسلب الضرورة عنها ضروري
فيرجع الى الاول وان كانت محتملة لها فكذلك لامتناع خلوها عن احديهما والدائمة
صغرى او كبرى مع غير الضرورية من الفعليات النتيجة دائمة وبيانه بالعكس
كما اذا صدق لا شيء من ج ب دائما وكل ا ب بالاطلاق فيعكس الصغرى كنفسها
ونجعلها كبرى ينتج من الاول دائما وينعكس كنفسها وبالخلف كما اذا صدق ليس كل
ج ب بالاطلاق وكل ا ب دائما لو لم يصدق ليس كل ج ا دائما لصدق كل ج ا
بالاطلاق وكل ا ب دائما وكل ج ب دائما وكان ليس كل ج ب بالاطلاق وهذا خلف
وبالافتراض والصغرى المشروطة العامة او الخاصة مع احديهما النتيجة مشروطة عامة
لان الاوسط اذا كان ضروري الثبوت لاحد الطرفين وضروري السلب عن احدهما
لزمت المباينة الضرورية والعكس للسالبة ان كانت تنعكس وبالخلف ولا يتعدى
اللادوام وان اشترك لصدق قولنا كل انسان نائم فهو نائم بالضرورة ما دام
انسانا لا دائما ولا شيء من الحمار اليقظان بنائم ما دام حمارا يقظان بالضرورة
لا دائما مع سلب الحمار اليقظان عن الانسان النائم دائما ومع العرفيتين عرفية عامة
وكذلك العرفية مع العرفيتين ومع المشروطتين ولا يتعدى اللادوام لما مر بيانه من
المثال والصغرى المطلقة العامة او اللادائمة او اللاضرورية مع الوصفيات
الاربع النتيجة مطلقة عامة بالخلف والعكس ولا يلزم الزائد في اللادائمة مع
المشروطة الخاصة الذي هو اخص هذه الاختلاطات لصدق قولنا كل انسان
نائم لا دائما ولا شيء من الحمار اليقظان بنائم بالضرورة ما دام حمارا يقظان لا دائما
مع صدق لا شيء من الانسان بيقظان بالاطلاق الخالي عن الدوام او الضرورة والصغرى

الوقتية مع المشروطتين النتيجة وقتية مطلقة ومع الوقتيتين النتيجة مطلقة وقتية
وبيان هذه النتايج تارة بالعكس وتارة بالخلف وتارة بالافتراض وقد تحققت
ذلك فلا حاجة الى الاعادة ش قد نازع المتأخرون في انتاج
الضرورية مع الضرورية وغيرها ضرورية واعترضوا على البرهان بان
المنافاة من الذاتي لا بين ذات الاصغر ووصف الاكبر وهو ضعيف واوردوا
نقضا فيما اذا صدقت مقدمتين ضروريتين بان النوعين يجوز اتصافهما بصفة وهي
حاصلة لاحدهما بالفعل فيصدق سلب احد النوعين عن الآخر والحاصلة على ما له
تلك الصفة بالفعل ولا يصدق سلب ما له تلك الصفة عن الآخر بالضرورة وهذا
ردي جدا فان هذا البعض لما تم على اصطلاحهم المذكور في الخارجيات وزعموا
ان العكس والخلف لا يساعدان الا على الدائمة والاوايل لم يعتبروا الا الاختلاف
بالكيف فاستنتجوا من المطلقتين مطلقة ويكذبهم قولنا لا شي من الانسان بضاحك
وكل ناطق ضاحك اللهم الا ان يجروا على الاصطلاح العام في المطلقات
وذهبوا الى ان العبرة في الجهة للسالبة التي تصير كبرى الاول فاستنتجوا من
المطلقة الضرورية مطلقة بعد عكس المطلقة السالبة عندهم مطلقة وهذه
اصول فاسد مبناها ش زاد بعض المتأخرين ضروبا اربعة
على ما ذكرنا وهي الصغرى الممكنة العامة او الخاصة مع المشروطتين وزعم
ان النتيجة ممكنة عامة بالخلف وعكس الكبرى ان كانت سالبة وهو حسن وذهب
بعض المحققين الى ان الكبرى اذا كانت احدى الخاصتين مع اي صغرى كانت
كانت النتيجة مطلقة عامة والا صدق نقيضها ولا يمكن مجامعته مع الكبرى
وهو حق وقد طعن عليه بعضهم بان النتيجة حصلت من الكبرى لا من مجموع
المقدمتين فلم يكن للمجموع قياسا وهو خطأ لان بيان نتايج الضروب لا
يحتاج الى قياس بل قد يكون بغيره ش ربما قال قايل
ان الوقتية التي هي اخص السبع مع الضرورية والدائمة لا ينتج فلا ينتج ما

هو اعم منها معهما بيان ذلك انه يجوز ان يكون الاوسط والاكبر دائمين او
ضروريين لذات الاصغر ما دامت ذاته موجودة لكن ليس الاصغر مما يجب
وجوده دائما بل قد يتقدم في بعض الاوقات فحينئذ لا يثبت له الاوسط
بالضرورة في ذلك الوقت لعدم الموضوع مع ان بعض الاصغر ليس بالاكبر
بالامكان او بالاطلاق لثبوته دائما او ما دامت ذاته موجودة ويكون
الامكان والاطلاق نقيضا للضرورة والدوام بهذين المعنيين ومثاله كل
لون كسوف سواد بالضرورة او دائما ولا شي من الوان الاجرام بسواد
بالضرورة وقتا معينا وهو التربيع مع صدق كل لون كسوف لون جرم
سماوي بالضرورة اجاب بعض المتأخرين بان الضرورة والدوام اذا اخذا
بمعنى وجوب ثبوت المحمول للموضوع ازلا وابدا كانت الصغرى كاذبة فيما ذكرتم
من المثال ويكون القرينة منتجة نتيجة دائمة للمنافاة بين الثبوت دائما والسلب في
وقت معين وان اخذ بالمعنى الاعم وهو الثبوت ما دام ذات الموضوع موجودة
وان جاز عدم ثبوته له في بعض الاوقات لعدم الذات فلا يخلو الوقتية اما ان
يكون سالبة او موجبة فان كانت سالبة لم ينتج الاختلاط دائمة ولا ضرورية
لانه لم يشترط في الوقتية الا السلب عن الموضوع في وقت معين سواء كان ذلك
الوقت من اوقات الذات او لم يكن وحينئذ فلا منافاة بين دوام الاوسط بحسب
دوام وجود الذات وبين سلبه في وقت معين لكن ينتج وقتية لان الاصغر ان
وجد في ذلك الوقت لم يثبت الاكبر له والا لثبت له الاوسط في ذلك الوقت لثبوته
لكل ما يثبت له الاكبر دائما وان لم يوجد الاصغر صدق سلب الاكبر في ذلك الوقت
عنه لتوقف الايجاب على وجود الموضوع ولا يتوجه النقض فان النتيجة يصدق
وقتية وهي قولنا لا شي من الكسوف بلون جرم سماوي في وقت التربيع لعدم
الموضوع ولا ينتج مطلقة ولا ممكنة عامتين لانهما اخذا بان الضرورة
والدوام وعلى هذا التفسير المطلقة اعم من الوقتية لانه يجوز سلب المحمول

في وقت معين حتى يصدق الوقتية ولم يسلب في شيء من اوقات الذات بل
نقيسه ما دامت الذات موجودة بالضرورة حتى يكذب الممكنة والمطلقة العامتان
كما في المثال واما اذا كانت الوقتية موجبة فالنتيجة دائمة لان الثبوت في وقت
معين مطلق يستلزم الثبوت في وقت معين من اوقات وجود الذات وذلك
ينافي السلب الدائم بحسب الذات فيتحقق المنافاة من ثبوت الاصغر واصل
ثبوت الاكبر فيلزم دوام السلب هذا اذا اخذت الوقتية على ان الوقت
المعين مطلق على ما هو المتعارف بينهم اما اذا شرط فيها كون ذلك الوقت
من اوقات وجود الذات كانت النتيجة دائمة او ضرورية معها سواء كانت موجبة
او سالبة الشكل الثالث والخلف فيه كما في الاول وذهب القدماء الى انه قد ينتج
من ممكنات الصغرى والمتاخرون شرطوا بعلقتها الامكان وجود نوعين
متباينين ج و د و ه خاصة يمكن حصولها لج ولد خاصية اخرى يمكن حصولها
لج فيصدق كل ما صدق عليه خاصة ج صدق عليه خاصة د بالامكان وكل ما
صدق عليه خاصة ج فهو ج بالضرورة مع امتناع صدق بعض ما صدق
عليه خاصة د ج لجهة من الجهات الا ان لا يشترط في الموضوع الاتصاف
الفعلي وعلى هذا النقد يسقط عندهم منه ستة وعشرون ضربا والجواب
عن هذا كالجواب السالف وجه النتيجة في ممكنات الصغرى كما كانت في
الاول بعكس الصغرى الممكنة وبعكس الكبرى الجزئية وبالخلف في السادس
منه وفي العقليات يتبع الكبرى ان كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع
والا فهي كعكس الصغرى الا في قيد اللادوام الا اذا كانت الكبرى احدى
الخاصتين وبيان هذه النتائج بالعكس والخلف والافتراض الشكل
الرابع وشروطه ثلثة الاول عدم استعمال الممكنة فيه على قول المتاخرين
قالوا الاستعمال ان كانت سالبة فلا يجوز لما مر وان كانت موجبة فلا يتبع لكبرى
لانا في الفرض المذكور في الشكل الثالث نقول يصدق قولنا كل ما صدق عليه

خاصة د فهو ج بالضرورة وكل د فله خاصة ج بالامكان مع امتناع
صدق بعض د ج ولا صغرى فانه يصدق كل ما صدق عليه فصل د صدق
عليه خاصة ج بالامكان وكل ما صدق عليه ج صدق عليه فصل د بالضرورة
مع امتناع الايجاب ولو قلنا في الكبرى لا شيء مما صدق عليه ج يصدق
عليه ج امتنع السلب ونحن نقول هذا النقض قد سبق الجواب عنه الثاني
انعكاس السالبة المستعملة فيه لعقم الوقتية مع الضرورية فانه يصدق
قولنا لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع بالضرورة الوقتية وكل كوكب ذي محو
فهو قمر بالضرورة مع كذب السلب ومع المشروطة الخاصة والا لانتجت
الوقتية مع المشروطة العامة فان قيد اللادوام لا اعتداد به لامتناع
انتاج السالبتين ولو انتجت مع العامة لانتجت مع الضرورية لاستلزام
الخاص ما يستلزم العام سواء كانت السالبة الوقتية صغرى مطلقة
موجبة فيجعل كبرى للكبرى لينتج من الاول موجبة مطلقة وينعكس الى الموجبة
الجزئية ولا استبعاد في كون السوالب نتائج للموجبات فانه ليس تلك السوالب
سوالب بالحقيقة او نقول انه ينتج سالبة مطلقة والا لصدقت الدائمة
ولا يمكن صدقها مع الكبرى الخاصة لا يقال هذه النتيجة انما لزمت من
المطلقة التي هي جزء الصغرى لانا نقول قد وضعت هذا وايضا فالصغريات
في الاولى اذا كانت وجوديات انتجت وقتية لما كانت الثالث كون
الصغرى سالبة دائمة او كبرى مما ينعكس والا كانت الصغرى احدى الاربع
والكبرى احدى السبع واخصها المشروطة الخاصة مع الوقتية وهو
عقيم فانه لا شيء من الضاحك بباك بالضرورة ما دام ضاحكا لا دائما وكل
انسان ضاحك بالضرورة الوقتية مع امتناع السلب وجه النتيجة في اول
هذا الشكل عكس الصغرى ان كانت ضرورية او دائمة او كانت الاختلاط
من المنعكسة وهي الحينية المطلقة او الحينية اللادائمة والا فالنتيجة مطلقة

عامة وفي الثالثة دائمة ان كانت صغراه دائمة وان كانت ضرورية فضرورية على قول وكلا
دائمة ومشروطة ان كانت المقدمتان مشروطتين وان كانتا عرفيتين او احديهما فعرفية وان
كانت الصغرى احدى الاربع والكبرى ضرورية او دائمة فالنتيجة دائمة ان كانت الصغرى عامة
ودائمة ولا دائمة ان كانت خاصة وفي اخريه دائمة مهما كانت الصغرى من الفعليات ان
كانت الكبرى ضرورية او دائمة وان كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع فالصغرى
ان كانت احدى المنعكسة فالنتيجة حينية مطلقة وان كانت الصغرى احدى الخمس الباقية من
الفعليات فالنتيجة مطلقة عامة وبيان هذه النتائج بعكس الصغرى او عكس الكبرى
او عكسهما او تبديل الترتيب ثم عكس النتيجة والخلف هكذا قال المتاخرون ونحن نقول
النتيجة في الضربين الاولين عكس النتيجة في الاول فان كانت المقدمتان ممكنتين او احديهما
كانت النتيجة ممكنة عامة ومعها عكس نتيجة الاول واما الضرب الثالث فان كانت الكبرى
ممكنة والصغرى غير ضرورية فهو عقيم وان كانت الصغرى ضرورية والكبرى
ممكنة فالنتيجة ضرورية بعكس الصغرى او بالتبديل وان كانت الصغرى ممكنة والكبرى
احدى الخاصتين فالنتيجة مطلقة عامة والا لصدق نقيضها وهو الايجاب الدائم وهو لا
يجامع الكبرى في الصدق وان كانت الكبرى احدى الاحد عشر فالقرينة عقيمة وان كانت
السالبة ممكنة والكبرى [illegible] كانت النتيجة مطلقة عامة جزئية موجبة او ممكنة
عامة جزئية موجبة لانتظام الحجة الثانية مع الكبرى المنتج لما ذكرنا والعكاسه الى المدعى
واعلم انه اذا كانت الكبرى ضرورية او دائمة والصغرى احدى الخاصتين لزم المحال
المذكور في الاول فلا يسقط قياس صادق المقدمتين لنا **البحث الثالث**
في الاقيسة الشرطية الاقترانية وهي تتركب من متصلات ومن منفصلات
ومن خلطيهما او من احدهما مع الحمليات فالاقسام خمسة الاول ما تركب من المتصلات
وهو على اقسام ثلثة الاول ان يكون الشركة في جزء تام منهما وينعقد فيه الاشكال
الاربعة على قياس الحمليات واعلم ان المقدمتين ان كانتا موجبتين كانت النتيجة كلية ويورد
ههنا سوال وهو ان يقال لا نسلم القياس لو كانت الكبرى صادقة على تقدير صدق

مقدم الصغرى فانا اذا قلنا كلما كان ا ب فج د وكلما كان ج د فه ز كان ج د
مستلزما له في بعض الامور على تقدير مقدم الصغرى والنتيجة انما تحصل من الثاني
وهو ممنوع فانه يصدق كلما كان هذا اللون سوادا وبياضا فهو سواد وكلما كان
سوادا لم يكن بياضا والجواب ان الاوسط ان وقع من المقدمتين بمعنى واحد لزم
الانتاج بالضرورة والا فلا يكون مشتركا كما في مثالكم فان السواد اخذ
في الكبرى على انه بالمعنى المضاد للابيض وفي الصغرى على انه بالمعنى الجامع لهما فلهذا
لم يتم ملازمة الكبرى على تقدير الاصغر اما اذا اتحد الاوسط من كل وجه لزمت
النتيجة قطعا **سوال** يصدق كلما كان الاثنان فردا فهو عدد وكلما
كان الاثنان عددا فهو زوج مع كذب النتيجة **جواب** الطعن في الكبرى
ان اخذت لزومية فان من جملة الفروض كون العدد فردا ولزوم الزوجية حينئذ
ممنوع وان اخذت اتفاقية لم ينتج على ما ياتي وعلى الشكل الثالث سوال وهو ان يقال
لو انتج الثالث من لزوميتين لزمت الملازمة بين اي شيئين كانا حتى النقيضين
فانه يصدق كلما صدق النقيضان صدق احدهما وكلما صدقا صدق الاخر مع كذب قولنا
قد يكون اذا صدق احدهما صدق الاخر والتزم بعض المتاخرين هذا واورد على
نفسه بانا نفرض احد النقيضين صادقا دائما والاخر كاذبا دائما ثم نستثني عين
الصادق المقدم دائما لينتج عين التالي في الجملة ثم نستثني نقيض التالي دائما لينتج
نقيض المقدم في الجملة وذلك يستلزم ارتفاع النقيضين معا واجتماعهما معا
وهو محال واجاب بان المتصلة الجزئية لا تصلح مقدمة للقياس الاستثنائي
فان التالي يكون لازما للمقدم في بعض الازمنة والاوضاع وحينئذ لا يلزم من
صدق المقدم دائما في بعض الامور وعلى الاوضاع الثابتة في ثبوت التالي فيه لاحتمال
ان يكون التالي لازما للمقدم بشرط غير واقع وان امكن اجتماع المقدم مع
الشرط الغير الواقع فلا يمتنع صدق الملازمة وصدق المقدم فلا ينتج نعم اذا
كانت مقدمة الاستثنائي كلية لزم ما ذكرنا ويكون جزئية لكن المقدم يكون معلوم

البثوت على جميع التقادير والاوضاع واقعه كانت اوغير واقعه وكذلك نفي التالي
وهذا انما يعسر اثباته واعلم ان هذا الكلام في غاية السقوط فانه لا يلزم من تقدير المحال
عدم جواز صدق اجتماع النقيضين وارتفاعهما على انا نقول هذه الملازمة قد
تتحقق بين صادقين دائما وعلى جميع الاوضاع الثابتة والممكنة الاقتران معه من المعدومات
وبين كاذبين كذلك كما تقول كلما كان امكان ممكن الثبوت على جميع التقادير والاوضاع
الثابتة والمعدومة مع اقتران الممتنع على هذا التقدير صادقا فنفس صدق امكان ممكن
الثبوت دائما وكلما صدق فاصدق ممتنع الثبوت وينتج قد يكون اذا صدق امكان ممكن
الثبوت صدق ممتنع الثبوت لكن امكان ممكن الثبوت صادق دائما فيكون الممتنع
صادقا في الجملة وذلك يستلزم النقيض ويلزم المحذور واجاب بعض المحققين
بان هذا ليس بقياس في الحقيقة بل كل واحد من هذين القولين ليس بعينه لان المستلزم في
الصغرى لاحد النقيضين ليس هو النقيض الاخر ولا المجموع منهما لان احدهما لا تاثير
له في الاستلزام بل وقوعه في المقدم وقوع اجنبي يجري مجرى الحشو واما المستلزم
له هو بعينه والمستلزم في الكبرى للنقيض الاخر ليس هو المجموع ايضا بل بعينه واذا كان
كذلك فالوسط ليس متحدا فيهما ولا يعتد في صناعة البرهان بامثال هذا بل ربما يستعمل في
الجدل والمغالطة وليس هذا مختصا بالمتصلات فان الحمليات قد يتاتى فيها هذا
القياس ولا يلزم من ذلك صدق احد المتعاندين على الاخر كما تقول كل سواد وبياض
فهو سواد وكل سواد وبياض فهو بياض ولا ينتج بعض السواد بياض كذلك
ههنا وفي هذا نظر واما القياس المركب من الاتفاقات الصرفة فالحق انه غير قياس
في الحقيقة فانه لا يفيد شيئا من وبه توقف العلم بالمقدمتين على العلم بوجود الاكبر
الذي يدعى انه يستفاد منه وان كان مختلطا بعد قوم ابحث كلية اللزومية
لان حاصل هذه الاقيسة الاستدلال بوجود الملزوم مع الشيء على وجود اللازم معه
وبعدم اللازم معه على عدم الملزوم فهو بالحقيقة استثنائي وعندهم ان متصلة
الاستثنائي يجب كليتها واما يجب تفصيل هذا فنقول اما الشكل الاول فالكبرى

فيه ان كانت موجبة لزومية كانت النتيجة اتفاقية لان صدق الملزوم مع امر
مستلزم لصدق اللازم معه وان كانت اتفاقية كان عقيما لصدق قولنا كلما كان
الانسان حجرا كان حساسا لزوميا وكلما كان حساسا كان حيوانا اتفاقيا مع كذب
النتيجة فان اخذت الاتفاقية بالمعنى الاعم لم يكن هذا القول قياسا لان النتيجة تلزم
من الكبرى فانها لما كانت اتفاقية فان تاليها صادق على جميع التقادير المحالة او
الممكنة وان كانت الكبرى سالبة فان كانت لزومية كان عقيما لصدق قولنا كلما كان
الانسان حيوانا كان البياض لونا اتفاقيا وليس البتة اذا كان البياض لونا كان
الانسان حساسا لزوميا مع كذب النتيجة وان كانت اتفاقية كانت النتيجة اتفاقية
لان الاوسط ان صدق كذب الاكبر وان كذب يكذب الاصغر واما الشكل الثاني
فاللزومية ان كانت موجبة كانت النتيجة اتفاقية فان اللازم اذا لم يجامع شيئا في
الصدق لم يجامع الملزوم وان كانت سالبة كان عقيما لجواز موافقة احد النوعين
الاخر في الصدق وسلب الملازمة بينه وبين مقابل ذلك الاخر مع كذب النتيجة واما
الشكل الثالث فالموجبات فيه ينتج اتفاقية لان الاوسط لما استلزم شيئا واستصحب
اخر كان اللازم مجامعا للاخر والا لكذبت الملازمة والذي كبراه سالبة عقيم فانها
اذا كانت لزومية صدق كلما كان البياض لونا كان الفرس حيوانا وليس البتة
اذا كان البياض لونا كان الفرس حساسا لزوميا مع كذب النتيجة واذا كانت
اتفاقية صدق كلما كان الحمار فرسا كان حيوانا وليس البتة كلما كان الحمار فرسا
كان حساسا مع كذب النتيجة واما الشكل الرابع فالمنتج الايجاب ان كانت صغراه
لزومية يجب كان منتجا اتفاقية لان الاوسط لما استلزم شيئا وجامع اخر
كان اللازم مجامعا للاخر وان كانت اتفاقية يعقم لصدق قولنا كلما كان الانسان
حساسا كان ناطقا وكلما كان حجرا كان حساسا لزوميا مع كذب النتيجة والثالث منه ان
كانت صغراه اتفاقية كانت النتيجة اتفاقية فان اللازم لما لم يجامع شيئا في الصدق
لم يجامع الملزوم وان كانت لزومية كان عقيما لصدق قولنا ليس البتة اذا كان السواد

لونًا كان الفرس حساسًا ان ومتى ما وكلما كان الفرس حيوانًا كان السواد لونًا مع كذب
النتيجة والاجزاء عقيمان لتنافي الصغرى الا تنافيه فلصدق قولنا كلما كان السواد
لونًا كان الفرس حيوانًا وليس البتة اذا كان الفرس حساسًا كان السواد لونًا مع كذب
النتيجة واما في اللزومية فلصدق قولنا كلما كان الفرس حارًا كان حيوانًا وليس
البتة اذا كان جسمًا كان حارًا اتفاقيًا مع كذب النتيجة وهذان المثالان اتيان في
الصغرى الجزئية واما الثاني ان يكون الاوسط جزءًا غير تام فيهما وهو على اربعة اقسام
لان الاشتراك اما بين المقدمتين او بين التاليين او بين تالي الصغرى ومقدم الكبرى
او بالعكس وينعقد الاشكال الاربعة في كل قسم من هذه والشرط في الاول ايجاب
المقدمتين وكلية الكبرى وانتاجه مقدم الصغرى مع احدى النسب الثمانية لمقدم
الكبرى او ملزومه واعني بالنسب الثمانية نسبة الاكبر الى الاصغر او بالعكس بالايجاب
او بالسلب كلية كانت النسبة او جزئية فالشكل الاول والثاني يحصل كون مقدم كبراهما
جزئية ضرورة كون المقدم المذكور حاصلًا من مقدم الصغرى والنسبة على هيئة الشكل
الثالث فان كان الانتاج على هيئة شكل آخر لم يحصل كونها جزئية الا اذا احتيج الى
عكسها ليحصل مقدم الكبرى وكانت موجبة كما في ضروب الشكل الرابع والمنتج في
هذا القسم ضربان الموجبتان الكليتان والموجبتان مع جزئية صغراهما والاشكال
الاربعة منتجة في كل ضرب من هذه مثال الشكل الاول اما قرينة الاولى فكقولنا
كلما كان ه د فا ب وكلما كان بعض د ط فه ز ينتج قد يكون اذا كان ا ب فان كان
بعض ه ط فه ز لصدق قولنا قد يكون اذا كان ا ب فان كان ه ط فبعض د ط بعض
مع الكبرى ويحان المطلوب والدليل على صدق هذه المقدمة صدق قولنا قد يكون
اذا كان ا ب فان كان بعض ه ط وكل ه د وبعض ه ط ولزوم كل ه د
بواسطة عكس الصغرى ولزوم بعض د ط ظاهر واذا صدق كل ه د وبعض
ه ط صدق بعض د ط ينتج قد يكون اذا كان ا ب فان كان بعض ه ط فبعض
د ط واما الثانية فكقولنا كلما كان بعض ه د فا ب وكلما كان بعض د ط

فه ز ينتج قد يكون اذا كان ا ب فان كان كل ه ط فه ز واما مقدم تالي
النتيجة كليًا لينتج مع مقدم الصغرى مقدم الكبرى واما الثالثة فكقولنا كلما كان
كل ه د فا ب وكلما كان ليس بعض د ط فه ز ينتج قد يكون اذا كان ا ب فان كان ليس
بعض ه ط فه ز واما الرابعة فكقولنا كلما كان بعض ه د فا ب وكلما كان ليس بعض
د ط فه ز ينتج قد يكون اذا كان ا ب فان كان لا شيء من ه ط فه ز والبيان ما مر
ضروب الشكل الثاني الاول كلما كان لا شيء من ه د فا ب وكلما كان ليس بعض ط د
فه ز ينتج قد يكون اذا كان ا ب فان كان بعض ه ط فه ز لانه على تقدير ا ب ان
صدق بعض ه ط صدق بعض ه ط مع مقدم الصغرى بالعكس واستلزما
مقدم الكبرى المستلزم لتالي النتيجة الثاني كلما كان ليس بعض ه د فا ب وكلما كان
ليس بعض ط د فه ز ينتج قد يكون اذا كان ا ب فان كان كل ه ط فه ز الثالث كلما كان
كل ه د فا ب وكلما كان بعض ط د فه ز ينتج قد يكون اذا كان ا ب فان كان بعض
ه ط فه ز الرابع كلما كان بعض ه د فا ب وكلما كان بعض ط د فه ز ينتج قد يكون
اذا كان ا ب فان كان كل ه ط فه ز الشكل الثالث الاول كلما كان كل د ه فا ب
وكلما كان كل د ط فه ز ينتج قد يكون اذا كان ا ب فان كان كل ه ط فه ز لانه على
تقدير ا ب اذا صدق كل د ه صدق كل د ه وكل د ط المستلزم فان لمقدم الكبرى
المستلزم لتالي النتيجة وانتاج النسب المذكورة مع مقدم الصغرى في هذا الشكل
من الاول الثاني ان يكون الصغرى بحالها والكبرى كذلك الا ان تحقق مقدمها سالبة كلية ينتج موجبة
جزئية مقدمها تالي الصغرى ومقدم تاليها سالبة كلية كما نقول كلما كان كل د ه فا ب
وكلما كان لا شيء من د ط فه ز ينتج قد يكون اذا كان ا ب فان كان لا شيء من ه ط فه ز
الثالث الصغرى بحالها والمقدم في الكبرى موجبة جزئية وينتج كالضرب الاول
فكان مقدم التالي في النتيجة هنا كليًا لصلوح كبرى الاول ولا ينتج هذه القرينة مقدم
الكبرى بعينه بل ما يستلزمه الرابع الصغرى بحالها ومقدم الكبرى سالبة جزئية
ينتج موجبة جزئية مقدمها تالي الصغرى وتاليها استلزام سلب النسبة سلبًا كليًا

لتالي الكبرى الخامس مقدم الصغرى والكبرى موجبان جزئيان والنتيجة كما هي في الضرب
الاول السادس مقدم الصغرى موجب جزئي ومقدم الكبرى سالب جزئي والنتيجة
كما في الضرب الرابع والثاني والبيان ظاهر بما ذكرنا ومقدم الصغرى جزئي مع عكس
مقدم الكبرى لا ينتج مع النسبة جزئيا فلا يستلزم مقدم الكبرى الشكل
الرابع وضروبه الناتجة ستة الاول كلما كان كل د ه وآ ت وكلما كان بعض ط د ف ز
ينتج قد يكون اذا كان آ ت فان كان كل ه ط ف ز لانه يصدق آ ت اذا كان كل د ط
صدق كل ه ط وكل د ه وهما يستلزمان من الرابع مقدم الكبرى المستلزم لتالي
النتيجة الثاني مقدم الصغرى موجب جزئي ومقدم الكبرى بحاله والنتيجة كما في
الاول الثالث مقدم الصغرى والكبرى سالبان كليان والنتيجة كما مر في الاول
كما نقول كلما كان لا شيء من د ه وآ ت وكلما كان لا شيء من ط د ف ز ينتج قد يكون
اذا كان آ ت فان كان كل ط ه ف ز لانه على تقدير صدق آ ت اذا صدق كل ط ه
صدق كل ط د ولا شيء من د ه الذي هو مقدم الصغرى وهما يستلزمان مقدم
الكبرى المستلزم لتالي النتيجة الرابع الصغرى بحالها ومقدم الكبرى سالب جزئي
والنتيجة كالاول الخامس مقدم الصغرى موجب كلي ومقدم الكبرى سالب كلي
ينتج موجبة جزئية مقدمها تالي الصغرى وتاليها استلزام سلب النسبة سلبا كليا
لتالي الكبرى كما نقول كلما كان كل د ه وآ ت وكلما كان لا شيء من ه ط ف ز ينتج
قد يكون اذا كان آ ت فان كان لا شيء من د ط ف ز السادس الصغرى بحالها
ومقدم الكبرى سالب جزئي والنتيجة كما في الخامس والبيان ظاهر في الجميع واما اذا
كان الاشتراك بين التاليين فشرط الانتاج استعمال البعض على تاليف منتج
وايجاب المقدمتين وكلية احدهما فالمنتج في هذا القسم ثلثة الموجبتان الكليتان
والموجبتان احديهما كلية والاخرى جزئية ونتيجة الاول من هذه في جميع الضروب
الاشكال متصلتين كليتين مقدم احديهما مقدم احدى المقدمتين وتالي
ملازم نتيجة التاليف لمقدمة الاخرى ومقدمة الاخرى المقدم من الاخرى وتاليها

هو التالي المذكور كما نقول كلما كان آ ت فكل ه د وكلما كان ه ز فكل د ط ينتج كلما كان آ ت
فان كان ه ز فكل ه ط لانه على تقدير آ ت اذا صدق ه ز صدق كل ه د وكل د ط
المستلزمان لتالي النتيجة وينتج ايضا كلما كان ه ز فان كان آ ت فكل ه ط مثال
الشكل الثاني كلما كان آ ت فكل ه د وكلما كان ه ز فلا شيء من ط د ينتج كلما كان
آ ت فان كان ه ز فلا شيء من ه ط مثال الشكل الثالث كلما كان آ ت فكل د ه
وكلما كان ه ز فكل د ط ينتج كلما كان آ ت فان كان ه ز فبعض ط د مثال
الرابع كلما كان آ ت فكل ه د وكلما كان ه ز فكل ط ه ينتج كلما كان آ ت فان
كان ه ز فبعض ه ط وهذا ظاهر والثالث النتيجة الاخرى وقس عليه باقي
الضروب واما الضربان الباقيان المشتملان على المقدم الجزئية فيحصل منهما متصلة
جزئية مقدمها مقدم المتصلة الجزئية وتاليها ملازمة نتيجة التاليف لمقدم المتصلة
الكلية ومثال المقدمة الجزئية صغرى قد يكون اذا كان آ ت فكل د ه وكلما
كان ه ز فكل د ط ينتج قد يكون اذا كان آ ت فان كان ه ز فكل ه ط ومثالها
والجزئية كبرى كلما كان آ ت وكل د ه وقد يكون اذا كان ه ز فكل د ط ينتج
قد يكون اذا كان ه ز فان كان آ ت فكل ه ط واما اذا كان الاشتراك بين
تالي الصغرى ومقدم الكبرى فشرطه اشتمال المشاركين على التاليف المنتج
وايجاب المقدمتين وكلية الصغرى والمنتج ضربان الموجبتان الكليتان والموجبتان
اذا كانت صغراهما كلية والنتيجة متصلة جزئية مقدمها تالي الكبرى وتاليها ملازم
نتيجة التاليف لمقدم الصغرى مثال الكلية كلما كان آ ت فكل ه د وكلما كان
كل د ط فه ز ينتج قد يكون اذا كان ه ز فان كان آ ت فكل ه ط بعكس الكبرى
ليرجع الى القسم الثاني وينتج ايضا متصلة جزئية مقدمها مقدم الصغرى
وتاليها ملازمة لنتيجة التاليف لمقدم الكبرى استلزاما كليا كما نقول قد يكون
اذا كان آ ت فقد يكون اذا كان ه ز فكل ه ط مثال الجزئية الكبرى كلما كان آ ت
وكل ه د فقد يكون اذا كان كل د ط فه ز ينتج قد يكون اذا كان ه ز فان كان آ ت

وكل د ط وبالعكس ليرجع ايضاً الى القسم الثاني وينتج ايضاً وقد يكون اذا كان آ ت
وقد يكون اذا كان ه ز وكل د ط واما اذا كان الاشتراك بين مقدم الصغرى والى
الكبرى فشرطه اشتمال المشاركين على التاليف المنتج وايجابها وكلية الكبرى
فالمنتج ضربان الاول الموجبتان الكليتان والثاني الموجبتان والنتيجة متصلة
جزؤه مقدمها تالي الصغرى كما بالكامل ثم ينتج التاليف لمقدم الكبرى
مثال الاول كلما كان كل د ز وآ ت وكلما كان ه ز وكل د ط ينتج قد يكون اذا كان آ
ت فان كان ه ز وكل د ط بعكس الصغرى ليرجع الى الثاني وينتج ايضاً قد يكون اذا
كان ه ز فقد يكون اذا كان آ ت وكل د ط مثال الجزئية الصغرى قد يكون
اذا كان كل د ز فآ ت وكلما كان ه ز وكل د ط ينتج قد يكون اذا كان آ ت فان
كان ه ز وكل د ط بعكس الصغرى وينتج ايضاً قد يكون اذا كان ه ز فقد يكون
اذا كان آ ت وكل د ط وقس على هذا باقي الاشكال الثالث ان يكون الاوسط
جزءاً تاماً من احدى المقدمتين غير تام من الاخرى وذلك انما يكون بان يكون
الشرطية التي للاوسط جزءاً غير تام منها مركبة من شرطية وغيرها والشرطية
اما متصلة واما منفصلة مشاركة لتالي الصغرى او لمقدمها او لتالي الكبرى
او لمقدمها وعلى هذه التقادير فالشرطية السالبة التي هي الجزء اما ان يكون
مقدم الشرطية او تاليها وعلى هذه التقادير فالمتصلة اما موجبة او سالبة
فالاقسام اثنان وثلثون ويعقد الاشكال بحسب وضع الحد الاوسط
الذي هو جزء لتلك الشرطية مع المقدمة المشاركة لها وشرط في الكل اشتمال
المشاركين على التاليف المنتج والنتيجة كما ان كانت المقدمتان كليتين وكان
الجزء المشارك من المتصلة الشرطية الجزء هو التالي وكانت الشرطية التي جزؤها
شرطية موجبة والا فهي جزئية مثاله والمتصلة الشرطية الجزء صغرى
والشركة مع التالي وهي موجبة كلما كان د د وكلما كان آ ت فه ط وكلما كان
ه ط فو ز ينتج كلما كان د د فكلما كان آ ت فو ز مثاله والجزء المشارك

هو المقدم كلما كان كلما كان ه ط فو ز فج د وكلما كان و ز فكل ل ينتج قد
يكون اذا كان ج د وكلما كان ه ط فكل ل بعكس الصغرى ليرجع الى القسم الاول
وهو ان يكون الشركة مع التالي مثاله والمنفصلة سالبة كبرى والشركة مع
التالي كلما كان آ ت فج د وليس البتة اذا كان ج ط فكلما كان ح د فه ز ينتج
قد لا يكون اذا كان كلما كان آ ت فه ز فج ط والا لصدق كلما كان كلما كان آ ت
فه ز فج ط فيجعله صغرى لكبرى القياس ينتج ليس البتة اذا كان كلما كان آ فه
ز وكلما كان ج د فه ز وينعكس الى قولنا ليس البتة اذا كان كلما كان ح د فه ز فكلما كان
آ ت فه ز وهو كاذب لانه على تقدير صدق المتصلة الاولى وهي كلما كان ح د فه ز
نجعل صغرى القياس صغرى له وينتج التالي وهو كلما كان آ ت فه ز مثاله والشركة
مع المقدم في المتصلة المذكورة كلما كان آ ت فج د وليس البتة اذا كان كلما كان ح د
فه ز فج ط ينتج قد لا يكون اذا كان كلما كان آ ت فه ز فج ط والا لصدق كلما كان
كلما كان آ ت فه ز فج ط فيجعلها كبرى لكبرى القياس ويكون النتيجة ليس البتة اذا كان
كلما كان ه د فه ز فكلما كان آ ت فه ز وانه كاذب لان على تقدير مقدمها
وهو كلما كان ح د فه ز اذا ضممنا اليه صغرى القياس ينتج من الشكل الاول
التالي مثاله والمتصلة المذكورة جزؤها منفصلة موجبة والشركة مع التالي كلما
كان ه ز فدائماً اما آ ت او ه د وكلما كان ح د فج ط ينتج كلما كان ه ز
فكلما لم يكن آ ت فج ط لانه على تقديره يصدق كلما لم يكن آ ت فج د
وهو مع الكبرى يستلزم المطلوب مثاله والشركة مع المقدم كلما كان
دائماً اما آ ت او ه د فه ز وكلما كان ج د فج ط ينتج قد يكون اذا كان ه ز فكلما
لم يكن آ ت فج ط بعكس الصغرى مثاله والمتصلة سالبة والشركة مع التالي
كلما كان آ ت فج د وليس البتة اذا كان ح ط فاما ه د او ه ز ينتج قد لا يكون
اذا كان فقد يكون اذا لم يكن آ ت فه ز فج ط والا لصدق كلما كان فقد يكون اذا لم يكن
آ ت فه ز فج ط ولصدق وقد يكون ونجعله صغرى للكبرى ينتج من الاول

ليس البتة اذا كان فقد يكون اذا لم يكن آ ب فه ز فاما ج د او ه ز وينعكس الى قولنا
ليس البتة اذا كان اما ج د او ه ز فقد يكون اذا لم يكن آ ب فه ز وهو باطل
لصدق قولنا كلما كان اما ج د او ه ز فقد يكون اذا لم يكن آ ب فه ز لا انتاج مقدم
هذه الشرطية مع صغرى القياس تاليها شاله والمشركة مع المقدم كلما كان آ ب
فج د وليس البتة اذا كان اما ج د او ه ز فح ط فج د لا يكون اذا كان فقد يكون
اذا لم يكن آ ب فه ز فح ط ولا لصدق كلما كان فقد يكون اذا لم يكن آ ب فه ز
فح ط ويجعل كبرى للكبرى لينتج من الثاني ليس اذا كان اما ج د او ه ز فقد
يكون اذا لم يكن آ ب فه ز وهو باطل لانه كلما كان اما ج د او ه ز فقد يكون
اذا لم يكن آ ب فه ز ولا انتاج مقدم هذه المتصلة مع صغرى القياس تاليها
وقس على هذا اما في الضرب القسم الثاني ما تركب من المتصلات وانواعه
ثلثة الاول ان يقع الاشتراك في جزء تام من المقدمتين واقسامه ستة احدها
ان يكون المقدمتان حقيقيتين قال الشيخ ان الموجبتين عقيم لا يصح
اعتبارهما على هيئة القياس لان الطرفين ان تغايرا لزم كذب احد المنفصلتين
وان لم يتغايرا لزم عناد الشيء لنفسه في النتيجة قال المتاخرون ان اردت
بالمغاير المعنى المفهوم منها لم يلزم من مغايرة الطرفين كذب احدى
المقدمتين لجواز ان يكون الحقيقية مركبة من الشيء وما يساوي نقيضه
في احدى المقدمتين او في كلتيهما وان غيرتها يكون احد الطرفين مع صدق
الاخرى يلزم من نقيضه عناد الشيء نفسه بل لما يساويه لكنا لا نقول النتيجة ههنا
يكون منفصلة وانما هي المتصلة او المنفصلة التي يستلزمها هذه المنفصلة واقول
ولعل الشيخ انما نفى القياسية عن هذا لاشتراط اللزوم الذاتي في صور القياس كما
حددناه اولا فلا يكون هذه نتائج ولا يكون القرينة قياسا وايضا انه شرط في
النتائج المساواة في الجنس للمقدمات ولم يكن المتصلة المذكورة نتيجة لهذه القرينة
ثم ان المتاخرين اشترطوا فيها كلية احدى المقدمتين وايجاب احديهما لانه يجوز انه

لا يعاند الشيء شيئا من المتعاندين والمثال زوجين ولا تنتج في المؤلفة من المنفصلات
حقيقية كانتا او غيرها شكل من شكل ولا احدى المقدمتين عن الاخرى ولا ايجاب
طرفي النتيجة عن صاحبه وينتج المؤلفة من الحقيقيات متصلة مركبة من الطرفين
مع عين استلزام احد الطرفين نقيض الاوسط المستلزم للاخر وينتج ايضا ست
منفصلات حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو مركبة من عين احد الجزئين
ونقيض الاخر وحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو مركبة من عين الاخر
ونقيض الاول لان عين كل واحد من الطرفين يستلزم الاخر لما فهو بين نقيض
الملزوم وعين اللازم معاندة في الكذب وبين عين الملزوم وعين اللازم
مباينة في الجمع لان كل منهما ملزوم للاخر ولازم له فيصدق المنفصلتان المذكورتان
بالنسبة الى نقيض احد الطرفين وعين الاخر واذا صدقت المنفصلتان صدقت
الحقيقية وكذلك في الطرف الاخر هذا في الموجبتين واذا كانت احديهما سالبة كانت
النتيجة متصلة جزئية سالبة مقدمها اما طرف الموجبة وتاليها طرف الاخرى او
بالعكس لا لصدق نقيضها ان المتصلتين على استلزام كل من الطرفين صاحبه
استلزاما كليا فيلزم وقوع العناد الحقيقي بين جزئي السالبة لاستلزام العناد
الحقيقي بين احد من العناد الحقيقي بين احدهما ولازم الاخر المساوي وهذا خلف مثاله
اذا صدق ليس البتة اما آ ب او ج د ودائما اما ج د او ه ز تصدق احد الامرين
وهو قد لا يكون اذا كان ه ز فآ ب او قد لا يكون اذا كان آ ب فه ز والا لصدق
كلما كان ه ز فآ ب وكلما كان آ ب فه ز فيكون ه ز لازما مساويا لآ ب فاذا
كان ه ز معاندا لج د كان آ ب المساوي له معاندا هذا خلف وكذب السالبة
وبعض الناس زعم ان هذا القياس واحدهما سالبة عقيم لانه يصدق دائما اما ان
يكون هذا العدد زوجا او فردا وليس البتة اما ان يكون فردا او عددا مع
صدق كلما كان زوجا كان عددا ويصدق قولنا دائما اما ان يكون هذا العدد
زوجا او فردا وليس البتة اما ان يكون فردا او غير منقسم بمتساويين مع كذب

كلما كان زوجا كان غير منقسم بمتساويين ومنع بعض المتأخرين صدق قولنا ليس البتة
اما ان يكون الشيء فردا او عددا فان من جملة اوضاع العدد كونه زوجا وعدم التعاند
بين الفردية والعددية على هذا الوضع ممنوع وثانيها ان يكونا مانعتي جمع فانه ينتج متصلة
جزئية موجبة من نقيض الطرفين والبرهان من الثالث والاوسط هو الاوسط هنا ان
كانتا موجبتين وان كانت احديهما سالبة فالنتيجة سالبة جزئية متصلة من عين الطرفين
مقدمها طرف السالبة لانه اذا صدق ليس البتة اما آ ت او ه د دائما اما ه د او ه ز
مانعتا الجمع صدق ليس كلما كان آ ت فه ز والا لصدق كلما كان آ ت فه ز وذلك
يستلزم امتناع الجمع بين جزئي السالبة لان ه ز اللازم لـ آ ت لما عاند ه د في الجمع
كان آ ت الملزوم معاندا له فيلزم كذب السالبة هذا خلف ولا يصدق العكس
وهو ان يكون المقدم طرف الموجبة لانه يصدق قولنا هذا الشيء اما ان يكون انسانا
او لا ناطقا وليس البتة اما ان يكون لا ناطقا او حيوانا مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان
انسانا فهو حيوان اقول ولمانع ان يمنع الكبرى السالبة فان بين الحيوان
واللاناطق معاندة على بعض الاوضاع لكون هذا الشيء انسانا او صاهلا وثالثها
ان يكونا مانعتي خلو فان كانتا موجبتين كانت النتيجة متصلة موجبة جزئية من
الطرفين مقدمها اي طرف كان منها لاستلزام نقيض الاوسط كل واحد من
الطرفين المتحان المطلوب في الثلث وان كانت احديهما سالبة فالنتيجة سالبة
جزئية متصلة مقدمها طرف الموجبة لانه اذا صدق اما آ ت او ه د وليس البتة
اما ان يكون ه د او ه ز يصدق قد لا يكون اذا كان آ ت فه ز والا لصدق
قولنا كلما كان آ ت فه ز وذلك يستلزم كذب السالبة لان امتناع الخلو عن آ ت
الملزوم و ه د يستلزم امتناع الخلو عن ه د و ه ز اللازم ورابعها ان يكون
احديهما حقيقية والاخرى مانعة الجمع فان كانتا موجبتين كليتين كانت النتيجة متصلة
كلية مقدمها طرف مانعة الجمع لاستلزام هذا الطرف نقيض الاوسط المستلزم
للطرف الاخر من الحقيقية واذا كانت احديهما جزئية فالنتيجة جزئية موجبة

مقدمها اي طرف كان لاستلزام طرف مانعة الجمع نقيض الاوسط المستلزم
لطرف الحقيقية وذلك هو المطلوب وينعكس ايضا الى ما يكون المقدم فيه طرف
الحقيقية هذا اذا كانت الكلية حقيقية فان كانت مانعة الجمع نتجت متصلة
جزئية من نقيضي الطرفين لاستلزام نقيض طرف الحقيقية الاوسط جزئيا
المستلزم لنقيض الاخر من مانعة الجمع كليا وهو المطلوب وان كانت احديهما
سالبة فان كانت الحقيقية فهو عقيم لصدق قولنا اما ان يكون هذا الشيء
انسانا او فرسا وليس البتة اما ان يكون فرسا او انسانا مع العناد بين
الانسان ونقيضه ولو بدلنا الكبرى بقولنا ليس البتة اما ان يكون فرسا او
ناطقا كان الحق سلب العناد وان كانت مانعة الجمع كانت النتيجة سالبة متصلة
جزئية مقدمها طرف مانعة الجمع مثاله اذا صدق دائما اما آ ت او ه د حقيقة
وقد لا يكون وليس البتة اما ه د او ه ز ينتج قد لا يكون اذا كان ه ز فآ ت
وذلك يستلزم كذب السالبة لان امتناع اجتماع ه د و آ ت اللازم يقتضي امتناع
ه د و ه ز الملزوم ولا يصدق والمقدم طرف الحقيقية لانه يصدق اما ان
يكون هذا الشيء حيوانا او ليس بحيوان وليس البتة اما ان لا يكون حيوانا او
جسما مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان حيوانا فهو جسم اقول ولمانع ان يمنع
الكبرى وخامسها ان يكون احديهما حقيقية والاخرى مانعة الخلو فان كانتا موجبتين
كليتين انتج القياس متصلة كلية موجبة من الطرفين ومقدمها طرف الحقيقية
لاستلزام نقيض الاوسط المستلزم لطرف مانعة الخلو وان كانت احديهما جزئية
فالنتيجة متصلة جزئية من الطرفين والمقدم اي طرف كان منهما والبرهان من الثالث
والاوسط اما ان يكون هذا الشيء حيوانا او لا انسانا مانعة الخلو وليس البتة
اما ان يكون لا انسانا او لا حيوانا حقيقة مع العناد بين الحيوان ونقيضه ولو
بدلنا الكبرى بقولنا ليس البتة اما ان يكون حيوانا او لا ناطقا حقيقة كان الحق
التلازم بين الانسان واللاناطق وان كانت مانعة الخلو فالنتيجة سالبة جزئية

متصلة ومقدمها طرف الحقيقية لانه اذا صدق دائما اما ان يكون آ ب او ج د
حقيقيا وليس البتة او قد لا يكون اما ان يكون ج د او ه ز صدق قد لا يكون اذا
كان آ ب فه ز ولا الصدق كلما كان آ ب فه ز وذلك يقتضي كذب السالبة لان امتناع
الخلو عن آ ب الملزوم و ج د يقتضي امتناع الخلو عن ه ز اللازم و ج د ولا
يصدق في المقدم طرف مانع الخلو لانه يصدق هذا الشيء اما حيوان او لا حيوان
وليس البتة اما لا حيوان او انسان مانعا من الخلو مع كذب قولنا قد لا يكون اذا
كان انسانا فهو حيوان واعلم ان المنع هاهنا يتوجه في الكبرى كلما هو سادسها
ان يكون احديهما مانع الجمع والاخرى مانع الخلو فان كانتا موجبتين كليتين فالنتيجة
متصلة موجبة كلية من الطرفين ومقدمها طرف مانع الجمع لاستلزامه نقيض
الاوسط المستلزم لطرف مانع الخلو وان كانت احديهما جزئية فان كانت المانع الجمع
فالنتيجة متصلة جزئية من الطرفين ومقدمها اي طرف كان لما مر وان كانت المانع
الخلو فالنتيجة متصلة جزئية من بعض الطرفين والمقدم اي واحد كان لاستلزام
بعض طرف مانع الخلو بعض الاوسط المستلزم لنقيض طرف مانع الجمع
كليا وبيان المدعى فان كانت احديهما سالبة فان كانت جزئية فعقيم لانه ان
كانت مانعة الخلو فلصدق قولنا دائما اما ان يكون هذا الشيء انسانا او فرسا
وقد لا يكون اما ان يكون فرسا او لا انسانا مانعا من الخلو مع المعاندة بين
الانسان ونقيضه فلو بدلنا الكبرى بقولنا قد لا يكون اما ان يكون فرسا او
ناطقا كان الحق التلازم بين الانسان والناطق وان كانت مانع الجمع فلصدق
قولنا دائما اما ان يكون انسانا او حيوانا مانعا من الخلو وقد لا يكون اما ان
يكون حيوانا او انسانا مانعا من الجمع مع التعاند بين الانسان ونقيضه ولو
بدلنا الكبرى بقولنا قد لا يكون اما ان يكون حيوانا او لا ناطقا كان الحق
التلازم بين الانسان واللاناطق فان كانت كلية وان كانت مانع الخلو انتج
القياس سالبة متصلة جزئية مقدمها طرف مانع الجمع كلية كانت مانع الجمع

51

او جزئية لانه اذا صدق دائما اما او قد يكون اما آ ب او ج د وليس البتة اما ه
د او ه ز مانعا من الخلو انتج قد لا يكون اذا كان آ ب فه ز والا لصدق كلما
كان آ ب فه ز وانتج مع قولنا قد يكون اذا لم يكن ج د فآ ب قولنا قد يكون
اذا لم يكن ج د فه ز ويلزمه قد يكون اما ج د او ه ز مانعا عن الخلو هذا
خلف وان كانت السالبة مانع الجمع فالنتيجة متصلة جزئية سالبة من بعض
الطرفين مقدمها نقيض طرف مانع الخلو لانه اذا صدق دائما او قد يكون
اما آ ب او ج د مانعا من الخلو وليس البتة اما ج د او ه ز ينتج قد
لا يكون اذا لم يكن آ ب لم يكن ه ز والا لصدق كلما لم يكن آ ب لم يكن ه ز وانتج
مع قولنا قد يكون اذا لم يكن آ ب فج د قد يكون اذا كان ج د لم يكن ه ز
ويلزمه قد يكون اما ان يكون ج د او ه ز مانعا من الجمع هذا خلف
النوع الثاني ان يقع الاشتراك في جزء غير تام منهما وهو لا يخلو اما
ان يشارك جزء واحد من احديهما المقدمتين جزءا واحدا من الاخرى فقط او
يشارك جزء واحد من احديهما كل واحد من اجزاء الاخرى او يشارك كل واحد جزئي
احديهما احد جزئي الاخرى والجزء الاخر يشارك الجزء الاخر فقط او يشارك كل
واحد من جزئي احديهما كل واحد من جزئي الاخرى او يشارك احد جزئي احديهما احد
جزئي الاخرى والاخر يشارك كل واحد من جزئي الاخرى فالاقسام خمسة ويعتبر
الاربع الاشكال في الجميع والشرط في الجميع ايجاب المقدمتين وان يكونا
حقيقيتين او مانعتي خلو والا لم يلزم اجتماع مقدمتي التاليف على الصدق ومانع
الجمع لا ينتج الا اذا كانتا جزئيتين او لا تناقض ما بينهما لكون في مانع الخلو ولكن
ذلك لا يقلبها الى المتصل المانع الخلو المناقضة للجزئين في مانع الجمع وان يكون
احديهما كلية وان يكون التاليف على هيئة المنتج فالاول من الخمسة ينتج منفصلة
مانع الخلو موجبة مركبة من ثلثة اجزاء هي نتيجة التاليف بين المشاركين والجزئين
غير المشاركين لامتناع الخلو عن مقدمتي القياس وعن الجزئين الاخرين مثاله

دائما اما كل آ ب او كل آ ه ودائما اما كل ج د او كل ه د ينتج دائما اما كل آ ب
او كل آ د او كل ه د مثال اخر دائما اما كل آ ب او كل آ ج ودائما اما ان يكون كل
ه د او كل ه ز ينتج دائما اما كل آ ب او كل آ د او ه ز مثال اخر دائما اما ان يكون
كل آ ب واما ان يكون كل ج د ودائما اما كل د ه واما ان يكون و ز ينتج
دائما اما ان يكون كل آ ب واما كل ج ه واما كل و ز وبين هذه الامثلة تفاوت
فما وقس عليه باقي الضروب بعد الاول وباقي الاشكال في الثاني والثاني منها ينتج
منفصلة موجبة مركبة من ثلثة اجزاء وهي نتيجتا التاليفين والجزء غير المشارك
كقولنا دائما اما ان يكون كل آ ب واما ان يكون كل آ ج ودائما اما كل ج د
او كل ج ه ينتج دائما اما كل آ ب او كل آ د او كل آ ه والثالث ينتج منفصلتين
موجبتين مانعتي الخلو احديهما من نتيجة احدى التاليفين والجزء الاخرى للتاليف
الاخر والاخرى من نتيجة التاليف الاخر ومقدمة التاليف الاول كقولنا دائما اما
كل آ ب او كل آ ج ودائما اما كل ب ه او كل ج ه ينتج دائما اما كل آ ه او كل آ ج
او كل ج ه وينتج ايضا دائما اما كل آ ه او كل آ ب او كل ب ه والرابع ينتج
منفصلة موجبة مانعة الخلو ذات اربعة اجزاء وهي نتائج التاليفات الاربع كقولنا
دائما اما كل آ ب او كل ج ب ودائما اما كل ب ه او كل ب د ينتج دائما
اما كل آ د او كل آ ه واما كل ج د واما كل ج ه والخامس ينتج منفصلتين
موجبتين مانعتي الخلو كل واحدة منهما ذات ثلثة اجزاء وهي الجزء المشارك لاحد
جزئي الاخرى فقط ومن نتيجتي التاليفين من الجزء المشارك لكليهما للاحد منهما من احدى
المقدمتين والاخرى من الاخرى كقولنا دائما اما كل آ ب او كل ج د ودائما
اما كل د ه او كل د آ ينتج دائما اما كل آ ب او كل ج ه او كل ج آ وينتج
دائما اما كل ج آ او بعض ب د او كل د ه النوع الثالث
في الاشتراك في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى فلا بد من اشتمال
على منفصلة تشتمل على شرطية هي اما متصلة او منفصلة فههنا اقسام

الاول ان يكون من المنفصلة متصلة ونتيجته شبيهة بالمركب من المتصل
والمنفصل كما تقول دائما اما كل آ ب او كلما كان ه د فه ز ودائما اما ه ز
او ح ط مانعة الخلو ينتج دائما اما آ ب واما قد يكون اذا لم يكن ح د فح ط
لما ياتي من انتاج المتصل مع المنفصل الثاني ان يكون الجزء منفصلة والنتيجة
اشبه بما تركب من المنفصلتين كقولنا دائما اما آ ب واما ان يكون اما ج د
او ه ز مانعة الخلو ودائما اما ه ز او ح ط مانعة الجمع ينتج دائما اما آ ب واما ان
يكون ج د او ليس ح ط وبحثنا ان يكون المشترك على هيئة التاليف المنتج وان يكون
المقدم التي جزؤها شرطية مانعة الخلو القسم الثالث ما تركب من
الحملي والمتصل وهو على اربعة انواع الاول ان يكون الحملية صغرى والمشارك هو التالي
والشرط فيه ايجاب المتصلة واشتمال التالي والحملية على شرائط الانتاج وان يكون
الحملية صغرى والتالي كبرى مثاله كل د ب وكلما كان ه ز فكل ب آ ينتج كلما كان ه ز
فكل د آ مثال الشكل الثاني كل د ب وكلما كان ه ز فلا شيء من آ ب ينتج كلما كان ه ز
فلا شيء من د آ مثال الثالث كل د ب وكلما كان ه ز فكل د آ ينتج كلما كان ه ز فبعض
ب آ مثال الرابع كل ب د وكلما كان ه ز فكل آ ب ينتج كلما كان ه ز فبعض د آ
الثاني ان يكون الحملية كبرى والشركة مع التالي والشرط فيه كما في الاول الا الاخير
فانه يشترط في هذا ان يكون الحملية كبرى والتالي صغرى مثاله كلما كان ه ز فكل د آ
وكل آ ب كلما كان ه ز فكل د ب واذا كانت المتصلة جزئية كانت النتيجة جزئية وحينئذ
يكون الاوان من هذه ضعف ما في الحمليات والنتيجة لا تنتج ايجاب المنفصل
فيستنتج من السالبة ايضا كلية وجزئية لكن يشترطان يكون تاليها نقيض ما يجب ان
يكون تالي كانت المنفصلة موجبة ففي الضرب الاول من الشكل الاول من القسم الاول
يكون التالي سالبا جزئيا وفي الضرب الثاني سالبة جزئية وحينئذ يكون عدد الضروب
اربعة امثالها في الحمليات مثاله كل د ب وليس البتة اذا كان ه ز فليس كل ب آ
ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فليس كل د آ لا استلزام المتصل كلما كان ه ز فكل ب آ

وهي مع الحملية تنتج كلما كان ه ز فكل ج آ وهو يستلزم ليس البتة اذا كان ه ز فليس
كل ج آ وامثال الثاني ليس البتة اذا كان ه ز فليس كل ج ب وكل ب آ ينتج المذكور
بالقياس اذ بينه وكلا الاستلزامين المذكورين ثابت على قاعدة المشهورة وهي
ان المتصلتين المتخالفتين في الكيف المتوافقتين في الكم والمقدم المتساويتين
في التالي متلازمتان معا لكنا وبحثنا لما توقفنا في هذا ابطل هذا التفريع وأورد
النتيجة اشكالا فقال قد يصدق الحملية في نفس الامر ويكذب على تقدير مقدم المتصلة
فلا ياتي الحملية والتالي على تقدير المقدم فلا يحصل نتيجة وتمثل كلما كان الخلاء
موجودا كان بعدا قائما بذاته وصدق في نفس الامر لا شيء من القائم بذاته ببعد
وكذلك لا شيء من البعد بقائم بذاته فينتج الاول كلما كان الخلاء موجودا فليس كل بعد
بعد والثاني كلما كان الخلاء موجودا فليس كل قائم بذاته قائما بذاته واجاب
بامرين احدهما انا لا ندعي كلية الانتاج مع كل حملية بل ندعي انتاج المتصلتين مع
الحملية التي لا يكون صدقها منافيا لصدق مقدم المتصلة بل يصدقان معا وحينئذ
تندفع النقض المذكور لثبوت التنافي بين الحمليتين ومقدم المتصلة وثانيهما المنع
من كذب النتيجة فان المقدم وهو وجود الخلاء لما كان محالا كان مستلزما للمحال
والجواب الثاني منع صورة نقضه النوع الثاني ان يكون الحملية صغرى
والشرطية مع المقدم وشرط الشكل الاول فيه امران احدهما ايجاب الحملية او
موافقتها للمقدم في الكيف مع كلية المقدمتين والثاني كلية الكبرى او مقدمها
فالمنتج ثمانية وعشرون ضربا ستة عشر من الصغرى الحملية الموجبة كلية وجزئية
مع المتصلة الكلية موجبة او سالبة ومقدمها احد المحصورات الاربع وثمانية
اخرى من الحملية المذكورة مع المتصلة الجزئية موجبة او سالبة اذا كان المقدم
موجبا كليا او سالبا كليا والنتيجة من هذه الضروب متصلة مقدمها نتيجة
التاليف من المشاركين وتاليها تالي المتصلة ومقدم المتصلة جاز ان يكون كليا
وجزئيا الا اذا كانت الحملية موجبة جزئية فان ذلك المقدم يكون مانعا النتيجة في

الكم والنتيجة تابعة للمتصلة في الكيف ولما كان مقدم المتصلة احدى الكليتين
فالنتيجة جزئية مثاله كل ج ب وكلما كان كل ب آ فه ز ينتج قد يكون اذا كان كل ج آ
فه ز والا فليس البتة اذا كان كل ج آ فه ز ونجعله كبرى للكبرى فينتج ليس البتة
اذا كان كل ب آ فكل ج آ وهو باطل لانه كلما كان كل ب آ فكل ج آ لانتاج الحملية
وهي كل ج ب مع المقدم بالبداهة من الشكل الاول وكذلك الحال ومقدم الكبرى
سالبة كلية فان كان مقدم المتصلة احدى الجزئيتين فالنتيجة كلية كقولنا كل ج ب وكلما
كان بعض ب آ فه ز ينتج كلما كان بعض ج آ فه ز لانه كلما كان بعض ج آ
فكل ج ب وبعض ج آ ولزوم كل ج ب لصدق الحملية ولزوم بعض ج آ ظاهر
وكلما كان كل ج ب وبعض ج آ فبعض ب آ من الثالث ينتج كلما كان بعض ج آ
فبعض ب آ وهو مع الكبرى ينتج المطلوب وكذلك الحال ومقدم الكبرى سالبة جزئية
فهذه اربعة اضرب واذا كانت المتصلة سالبة كلية فالنتيجة سالبة كل ج ب وليس البتة
اذا كان بعض ب آ فه ز ينتج ليس البتة اذا كان كل ج آ فه ز لانه كلما كان كل ج آ فبعض
ب آ لما مر ونضم الى السالبة المذكورة للمطلوب وان كان المقدم موجبا كليا فالنتيجة
سالبة جزئية كقولنا كل ج ب وليس البتة اذا كان كل ب آ فه ز ينتج قد لا يكون اذا كان
كل ج آ فه ز والا فكلما كان كل ج آ فه ز فنجعله كبرى للكبرى وينتج ليس البتة اذا كان
كل ب آ وكل ج آ وهو باطل لما مر وكذلك نقول ومقدم المتصلة احدى السالبتين
فهذه اربعة اخرى وان كانت المتصلة سالبة جزئية مقدمها احدى الكليتين فالنتيجة
سالبة جزئية مقدمها كلي فهذان ضربان اخران وان كانت المتصلة موجبة جزئية
فالمقدم احدى الكليتين والنتيجة متصلة جزئية موجبة مقدمها نتيجة التاليف كلية
وجزئية وتاليها تالي المتصلة كقولنا كل ج ب وقد يكون اذا كان كل ب آ فه ز
ينتج قد يكون اذا كان بعض ج آ فه ز والا لصدق ليس البتة اذا كان بعض ج آ
فه ز فنجعله كبرى للكبرى وينتج قد لا يكون اذا كان كل ب آ فبعض ج آ وهو
باطل لانه كلما كان كل ب آ فبعض ج آ ولذلك اذا كان مقدم المتصلة سالبا

كليًا لكن يكون مقدم النتيجة سالبًا جزئيًا فهذا نقض بأن أخرانا وإذا كانت الحملية
جزئية موجبة أنتجت مع المتصلتين الكليتين في ضروبهما الأربع ومع الجزئيتين في
ضربيهما وهما اللذان يكون المقدم فيهما كليًا النتائج المذكورة لكل ضرب منها نتيجة نظيره
من الضروب الأولى والبرهان ما ذكر إلا أن مقدم النتيجة الكلية ههنا لا يكون كليًا
بل إنما يكون جزئيًا وإذا كانت الحملية سالبة كلية أنتجت مع المتصلتين الكليتين
في ضربيهما السالبي المقدم موجبة جزئية مقدمها موجبة جزئية مثاله إذا صدق لا
شيء من ج ب وكلما كان وليس البتة إذا كان لا شيء من ب آ فه ز ينتج قد يكون إذا
كان بعض ج آ فه ز إن كانت الكبرى موجبة وقد لا يكون إذا كان بعض ج آ
فه ز إن كانت سالبة لأنه كلما كان كل آ ج وكل آ ج ولا شيء من ج ب وكلما كان
كذلك فلا شيء من آ ب وكلما كان كل آ ج ولا شيء من آ ب وكلما كان لا شيء من آ ب
فلا شيء من ب آ فكلما كان كل آ ج فلا شيء من ب آ وينتج مع الكبرى الموجبة
كلما كان كل آ ج فه ز ومع السالبة ليس البتة إذا كان كل آ ج فه ز فإذا
ضممنا إلى الأول كلما كان كل آ ج فبعض ج آ ينتج من الثالث قد يكون إذا كان
بعض ج آ فه ز وإن ضممنا إلى الثاني ينتج من الثالث قد لا يكون إذا كان
بعض ج آ فه ز وكذا إذا كان مقدم المتصلتين الكليتين سالبًا جزئيًا فالمجموع
ثمانية وعشرون <u>الشكل</u> الثاني وشرطه إما أن أحدهما كلية الكبرى
أو مقدمها الثاني اختلاف الحملية ومقدم المتصلة في الكيف وكون المتصلة
كلية مقدمها موافق للحملية في الكيف وليس اشتراط منها في الكم فالمنتج ستة وستون
فالصغرى الموجبة الكلية مع المتصلة الموجبة الكلية في ضروبها الأربعة ينتج
موجبة جزئية موجبة المقدم جزئية إن كان المقدم موجبًا كليًا وإن كان جزئيًا
فالنتيجة موجبة كلية المقدم وإن كان سالبًا كليًا فموجبة جزئية سالبة
المقدم كلية وكذلك مع السالبة الجزئية فهذه أربعة أضرب مثال الأول كل
ج ب وكلما كان كل آ ب فه ز ينتج قد يكون إذا كان بعض ج آ فه ز لأنه كلما كان

54

كل آ ب فكل آ ج وكل ج ب وكلما صدقا صدق كل آ ب وكلما كان آ ج فكل آ ب
وكلما كان كل آ ب فه ز وهو مع قولنا كلما كان كل آ ج فبعض ج آ ينتج
المطلوب مثال الثاني كل ج ب وكلما كان بعض آ ب فه ز ينتج كلما كان بعض
ج آ فه ز لأنه كلما كان بعض ج آ فبعض ج آ أو كل ج ب وكلما صدقا
صدق بعض آ ب وكلما كان بعض ج آ فبعض آ ب ونضمه إلى الكبرى ينتج
المطلوب مثال الثالث كل ج ب وكلما كان لا شيء من آ ب فه ز ينتج قد يكون
إذا كان لا شيء من ج آ فه ز وإلا لصدق ليس البتة إذا كان لا شيء من ج آ
فه ز فنجعله كبرى للكبرى ينتج ليس البتة إذا كان لا شيء من آ ب فلا شيء من
ج آ وهو باطل لأنه كلما كان لا شيء من آ ب فلا شيء من ج آ لإنتاج مقدمها
مع الحملية بالبيان الثاني وكذلك الرابع فإن الثالث أعم من الرابع لأن مقدم
المتصلة الموجبة الكلية إذا كان جزئيًا استلزم أما كليًا والصغرى الموجبة
الكلية مع المتصلة السالبة الكلية أربع أخرى ينتج كل ضرب منها ما ينتجه
نظيره من الأربع الأولى إلا أن النتيجة سالبة مثال الأول كل ج ب وليس البتة
إذا كان كل آ ب فه ز ينتج قد لا يكون إذا كان بعض ج آ فه ز لأنه كلما كان كل آ ج
فكل آ ب لما مر ينتج مع الكبرى ليس البتة إذا كان كل آ ج فه ز وهو مع استلزام
مقدمها لعكسه ينتج المطلوب من الثالث والصغرى الموجبة الكلية مع المتصلة الموجبة
الجزئية ضرب واحد وهو أن يكون المقدم سالبًا كليًا ومع السالبة الجزئية هذا الضرب
بعينه مثاله كل ج ب وقد يكون إذا كان لا شيء من آ ب فه ز ينتج قد يكون إذا كان
لا شيء من ج آ فه ز وإلا لصدق نقيضه واستعمل مع الكبرى واتحد الثاني قد لا
يكون إذا كان لا شيء من آ ب فلا شيء من ج آ وهو باطل لما مر مثال الثاني كل
ج ب وقد لا يكون إذا كان لا شيء من آ ب فلا شيء من ج آ فه ز والصغرى السالبة
الكلية مع المتصلة الموجبة الكلية في ضروبها الأربع أخرى كما مع المقدم السالب
الكلي فالنتيجة كما في الضرب الأول كقولنا لا شيء من ج ب وكلما كان لا شيء من آ ب

قد ر فقد يكون اذا كان بعض ج آ فه د لانه كلما كان كل آ د فلا شيء من آ ت لما مر
وهو مع الكبرى ينتج منفصلة هي مع استلزام مقدمها لعكسه ينتج المطلوب من
الثالث وان كان المقدم سالبا جزئيا فالنتيجة موجبة كلية مثل ما مر في الثاني بالبيان
المذكور ثم وان كان المقدم احدى الموجبتين فالنتيجة موجبة جزئية مقدمها سالبة
كلية كقولنا لا شيء من ج ت وكلما كان كل آ ت فه د فقد يكون اذا كان لا شيء من ج آ
فه د والا لصدق نقيضه فنجعله كبرى للكبرى وينتج ليس البتة اذا كان كل آ ت
فلا شيء من ج آ وهو باطل لما مر والصغرى السالبة الكلية مع السالبة الكلية اربع
اضرب اخرى وبيان كل منها بينتج بطريق من الاربع الاولى لانا اذا قلنا في المثال
الاول لا شيء من ج ت وليس البتة اذا كان لا شيء من آ ت فه د فقد لا يكون اذا كان
بعض ج آ فه د لانه كلما كان كل آ ج فلا شيء من آ ت وهو مع الكبرى ينتج ليس البتة اذا
كان كل آ ج فه د وهو مع استلزام مقدمه لعكسه ينتج المطلوب والصغرى المذكورة
مع الجزئيتين ضربان وهو ان يكون المقدم موجبا كليا والنتيجة متصلة جزئية موافقة
للمتصلة في الكيف ومقدمها سالبة كلية مثاله لا شيء من ج ت وقد لا يكون او قد يكون
اذا كان كل آ ت فه د ينتج مع الموجبة قد يكون اذا كان لا شيء من ج آ فه د وينتج مع
السالبة قد لا يكون لانه كلما كان كل آ ت فلا شيء من ج آ وينتج مع المتصلة المدعى من
الثالث والصغرى الموجبة الجزئية ينتج مع المتصلتين الكليتين فيما يكون المقدم فيها
سالبا كليا او جزئيا او موجبا جزئيا وهي ستة اضرب ومع المتصلتين الجزئيتين فيما يكون المقدم
فيه سالبا كليا وهو ضربان والصغرى السالبة الجزئية ينتج مع الكليتين فيما يكون
المقدم فيها موجبا جزئيا وهو ضربان والنتيجة في هذه الستة عشر متصلة جزئية مقدمها
سالبة جزئية موافقة للمتصلة في الكيف الا فيما يكون مقدم المتصلة الكلية فيها جزئيا
موافقا للحملية في الكيف وهي اربعة اضرب ضربان من الصغرى الموجبة الجزئية مع
المتصلة الكلية سالبة وموجبة اذا كان مقدمها موجبا جزئيا وضربان من الصغرى السالبة
الجزئية مع المتصلة الكلية موجبة وسالبة اذا كان مقدمها سالبا جزئيا فان فيها النتيجة

جزئية موافقة للمتصلة في الكيف ومقدمها موجب كلي **الشكل الثالث**
وشرطه اما في الاول كلية احدى المقدمتين او كلية المقدم الثاني كلية المتصلة اذا كانت
الحملية سالبة ولا يكون مقدمها اشرف من الحملية في الكم والكيف فالمنتج اربعة وثلثون
فان الحملية الموجبة الكلية مع كل واحد من المحصورات الاربع في ضروبها الاربعة عشر
والموجبة الجزئية مع المتصلتين الكليتين في ضروبها الاربعة مع الجزئية فيما يكون المقدم كليا
اثنا عشر والسالبة الكلية مع المتصلتين الكليتين اذا كان المقدم سالبة اربعة والسالبة
الجزئية مع المتصلتين الكليتين اذا كان المقدم سالبة اربعة والسالبة الجزئية مع المتصلتين
الكليتين اذا كان المقدم سالبا جزئيا ضربان والنتيجة متصلة كلية ان كانت المتصلة كلية ومقدمها
كلي وهي موافقة للمتصلة في الكيف الا في موضعين احدهما ما يكون الصغرى فيه سالبة
كلية او جزئية وذلك ستة اضرب فان النتيجة جزئية ومقدمها جزئي مثال الاول كل ج ت
وكلما كان كل ت آ فه د ينتج كلما كان كل ج آ فه د لانه كلما كان كل ج آ فكل ج د وكل ج آ
وكلما صدق فاصدق كل ت آ فكلما كان كل ج آ وكلما كان كل ت آ فه د ينتج كلما كان كل ج آ
فه د مثال ما يكون المقدم فيه جزئيا لا شيء من ت ج وكلما كان لا شيء من ت آ فه د
ينتج قد يكون اذا كان بعض ج آ فه د لانه كلما كان آ ج فلا شيء من ت ج وكل آ ج وكلما
صدق فاصدق لا شيء من ت آ وكلما كان كل آ ج فلا شيء من ت آ وكلما كان لا شيء من ت آ فه د
ينتج كلما كان كل آ ج فه د فنجعلها كبرى لقولنا كلما كان كل آ ج بعض ج آ وينتج المطلوب
وثانيهما ان يكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى كلية موجبة وسالبة والمقدم احدى
الكليتين وذلك اربعة اضرب فان النتيجة جزئية موافقة للمتصلة في الكيف ومقدمها جزئي
موافق لمقدم المتصلة في الكيف كقولنا بعض ت ج وكلما كان كل ت آ فه د ينتج قد
يكون اذا كان بعض ج آ فه د والا لصدق ليس البتة اذا كان بعض ج آ فه د فنجعله
كبرى للصغرى ينتج ليس البتة اذا كان كل ت آ فبعض ج آ وهو باطل لانه كلما كان كل ت آ
فبعض ج آ لا استلزام مقدمها مع الصغرى الحملية بالبيان في الثالث وان كانت المتصلة
جزئية فالنتيجة جزئية موافقة للمتصلة في الكيف ومقدمها جزئي موافق للمقدم في الكيف

كقولنا كل ب ج وقد يكون اذا كان كل آ فه د ينتج قد يكون اذا كان بعض ج آ فه د وهو
باطل لصدق نقيضه لانتاجه مقدمها مع الحملية بالبرهان الثالث الشكل الرابع وشرطه
مثله الاول لايجاب الحملية او كليتها الثاني ان لا يكون المتصلة جزئية الا اذا كانت كلية والحملية
جزئية ولا سالبة جزئية والمتصلة جزئية فالنتائج اثنان وثلثون من الصغرى الموجبة الكلية
مع الكليتين في ضروبها الاربعة والنتيجة متصلة كلية مقدمها كلي موافق لمقدم المتصلة
في الكيف الا في ضرب واحد وهو ما يكون المقدم فيه موجبا كليا فان النتيجة جزئية
مقدمها جزئي مثال الاول كل ج ب وكلما كان لا شيء من آ ب فه د ينتج كلما كان لا شيء
من ج آ فه د لانه كلما كان لا شيء من ج آ فلا شيء من ج آ وكل ب ج وكلما صدق فاصدق
لا شيء من آ ب وكلما كان لا شيء من ب آ فلا شيء من آ ب وهو مع الكبرى ينتج المطلوب
مثال ما يكون المقدم موجبا كليا كل ب ج وكلما كان كل آ ب فه د ينتج قد يكون اذا كان
بعض ج آ فه د والا فليس البتة اذا كان بعض ج آ فه د فاذا جعلناه كبرى للكبرى
انتج ليس البتة اذا كان كل آ ب فبعض ج آ وهو باطل لانتاج المقدم مع الحملية
كلما كان كل آ ب فبعض ج آ من الرابع وستة اضرب من الصغرى المذكورة مع
الجزئيتين فيما يكون المقدم احدى المحصورات غير السالبة الجزئية والنتيجة جزئية مقدمها
جزئي موافق لمقدم المتصلة في الكيف مثال الاول كل ب ج وقد يكون اذا كان
كل آ ب فه د فقد يكون اذا كان بعض ج آ فه د والا فليس البتة اذا كان بعض ج آ
فه د وينتج مع الكبرى فقد لا يكون اذا كان كل آ ب فبعض ج آ وهو باطل للمنافاة
وثمنية اخرى من الصغرى الموجبة الجزئية مع المتصلة الكليتين فيما يكون المقدم
منها غير الموجب الكلي ومع الجزئيتين فيما يكون المقدم فيها سالبا كليا والنتيجة
جزئية مقدمها جزئي موافق في الكيف لمقدم المتصلة الخلف والبرهان من الثالث
الا اذا كان مقدم المتصلة الكلية موجبا جزئيا فان النتيجة كلية موافقة للكبرى
في الكيف ومقدمها موجب كلي لاستلزام مقدم النتيجة مع الحملية مقدم الكبرى
من الشكل الرابع وانتاجه مع الكبرى الموجبة او السالبة المطلوب من الاول

وثمنية اخرى من الصغرى السالبة الكلية مع الكليتين في الضروب الاربعة فان
كان المقدم سالبا جزئيا فالنتيجة كلية مقدمها موجب كلي وان كان سالبا كليا فمتصلة
جزئية مقدمها موجب جزئي وان كان احدى الموجبتين جزئية مقدمها سالب كلي
وضربان اخران من الصغرى المذكورة مع الجزئيتين فيما يكون المقدم موجبا كليا
والنتيجة جزئية مقدمها سالب كلي والنتيجة تابعة للمتصلة في الكيف واما النوع
الرابع ان يكون الحملية كبرى والشركة مع المقدم وشرط الاول امران احدهما كون
الحملية كلية او موجبة جزئية والمتصلة كلية مقدمها موافق للحملية في الكم والكيف
الثاني كلية المتصلة او ايجاب المقدم فالمنتج ستة وعشرون ثمنية من الحملية الموجبة
الكلية مع الكليتين في الضروب الاربعة واربعة من الكبرى كذلك مع الجزئيتين
فيما يكون المقدم احدى الموجبتين وثمنية من الكبرى السالبة الكلية مع الكليتين
في ضروبها الاربعة واربعة من الكبرى مع الجزئيتين فيما يكون المقدم احدى الموجبتين
وثمنية من الكبرى السالبة الكلية مع الكليتين في ضروبها الاربعة واربعة من الكبرى
مع الكليتين اذا كان مقدمها موجبا جزئيا وان كانت المتصلة كلية ومقدمها سالب
فالنتيجة كلية مقدمها موافق للمقدم في الكم ومخالفا للحملية في الكيف وذلك ثمنية
اضرب اربعة من الكبرى الحملية الموجبة الكلية مع الكليتين اذا كان المقدم سالبا
واربعة من الكبرى السالبة الكلية اذا كان المقدم سالبا كقولنا كلما كان لا شيء من
د ب فه ر وكل ب آ ينتج كلما كان لا شيء من ج آ فه ر لانه كلما كان لا شيء من ج آ
فلا شيء من ج آ وكل ب آ وكلما صدقا صدق لا شيء من ج ب وكلما كان لا شيء من
ج آ فلا شيء من ج ب وهو مع الصغرى ينتج المطلوب من الاول وكقولنا
كلما كان لا شيء من ج ب فه ر ولا شيء من ب آ ينتج كلما كان كل ج آ فه ر
لانه كلما كان كل ج آ فلا شيء من ج ب لما مر وكلما صدق فاصدق لا شيء من
ج ب وكلما كان لا شيء من ج ب فلا شيء من ج ب وينتج مع الصغرى المطلوب
واذا لم يكن مقدم الكلية سالبا فالنتيجة جزئية مقدمها موافق لمقدم المتصلة في

الكم وللجلية في الكيف وذلك ستة عشر ضربا كقولنا كلما كان كل ج د فه ز وكل ه ا
سح قد يكون اذا كان كل ج ا فه ز والا الصدق ليس البتة اذا كان كل ج ا فه ز فيجعله
كبرى للصغرى سح ليس البتة اذا كان كل ج ت وكل ج ا وهو باطل لانه كلما كان كل ج ت
فكل ج ا الصدق للجلية واذا كانت الجلية جزئية موجبة لا يأتي هذا البرهان بل الطريق
اخرنا له كلما كان بعض ج ت فه ز وسح بعض ت ا سح قد يكون اذا كان بعض
ج ا فه ز لانه كلما كان كل ا ج بعض ت ا وكل ا ج وكلما صدقا صدق بعض ت ج
وكلما كان بعض ت ج بعض ج ت فكلما كان كل ا ج بعض ج ت وهو مع الصغرى
سح كلما كان كل ا ج فه ز وهو سح مع استلزام المقدم للعكس المطلوب من الثالث
وهكذا ان كانت الصغرى سالبة لكن النتيجة سالبة الشكل الثاني وشرطه
اما ان صدق كلية الجلية وموافقتها للمقدم في الكم والكيف الثاني كلية المتصلة او
مخالفة مقدمها للجلية في الكيف فالمنتج ستة وعشرون ستة من الموجبة الكلية الجلية
مع الكليتين في الضروب الاربعة واربعة منها مع الجزئيين في المقدم السالب وستة
من الجلية السالبة الكلية مع الكليتين في الضروب الاربعة واربعة منها مع الجزئيين في
المقدم الموجب والنتيجة متصلة كلية ان كانت المتصلة كلية ومقدمها موافقا للجلية في
الكيف والمقدم في النتيجة موجب موافق لمقدم المتصلة في الكم وذلك ثمانية اضرب
اربعة من الجلية الموجبة واربعة من السالبة كقولنا كلما كان او ليس البتة اذا كان
كل د ت فه ز وكل ا ت سح كلما كان ان كانت موجبة وليس البتة اذا كان اذا كانت
سالبة كل ج ا فه ز لانه كلما كان كل ج ا وكل ج ا وكل ا ت وكلما صدقا صدق كل ج ت
فكلما كان كل ج ا فكل ج ت وهو سح مع الصغرى المطلوب وكقولنا كلما كان
او ليس البتة اذا كان لا شيء من ج ت فه ز ولا شيء من ا ت سح كلما كان في الايجاب
وليس البتة اذا كان في السلب كل ج ا فه ز لما مر وان لم يكن المتصلة كلية موافقة
المقدم للجلية في الكيف فالنتيجة جزئية مقدمها سالب موافق لمقدم المتصلة في الكم
كقولنا كلما كان او ليس البتة اذا كان كل د ت فه ز ولا شيء من ا ت سح قد يكون

اذا كان لا شيء من ج ا فه ز في الصغرى الموجبة وقد لا يكون في السالبة والا الصدق
نقيضه وصار كبرى للصغرى سح ليس البتة اذا كان كل ج ت فلا شيء من ج ا وهو
باطل لصدق كلما كان كل ج ت فلا شيء من ج ا الصدق الجلية واما اجتماع المقدم
التالي وان كانت الكبرى للجلية موجبة او سالبة مع الكليتين فما يكون المقدم موافقا
للجلية في الكم والكيف وذلك اربعة اضرب كانت النتيجة متصلة جزئية مقدمها موجب
جزئي كقولنا كلما كان او ليس البتة اذا كان بعض ج ت فه ز وبعض ا ت سح قد
يكون اذا كان بعض ج ا فه ز مع الصغرى الموجبة وقد لا يكون مع السالبة لانه كلما كان
كل ا ج بعض ج ت لا ينتج مقدمها مع الجلية اياه من الثالث وهو مع الكبرى
الموجبة سح كلما كان كل ا ج فه ز ومع السالبة ليس البتة اذا كان كل ا ج فه ز وانتج
كل منهما مع استلزام المقدم عليه المطلوب والنتيجة دائما تابعة للمتصلة في الكيف
الشكل الثالث شرطه امران الاول كلما كان مقدم المتصلة سالبا كانت
المتصلة كلية ولا يكون مقدمها والجال هنا اثر من الجلية في الكم الثاني كلية احدى
المقدمتين او كلية المقدم فالمنتج اربعون ستة عشر من الجلستين الكليتين مع الكليتين
في الضروب الاربعة وستة منها مع الجزئيين اذا كان مقدمها موجبا كليا او جزئيا واثنا عشر
من الجلستين الجزئيين مع الكليتين فيما يكون المقدم فيها غير السالب الكلي واربعة من
الجلستين الجزئيتين مع الجزئيين اذا كان المقدم كليا والنتيجة كلية ومقدمها كلي مخالفة للجلية
في الكيف ان كانت المتصلة كلية مقدمها سالب كقولنا كلما كان لا شيء من ت ج فه ز
وكل ت ا سح كلما كان لا شيء من ج ا فه ز لانه كلما كان لا شيء من ج ا فلا شيء من ت ج
لا ينتج مقدمة هذه مع الجلية المطلوب الثاني واذا جعلنا هذه المقدمة صغرى
للصغرى انتج من الاول المطلوب وكذلك اذا كانت المتصلة سالبة كلية والنتيجة
يكون سالبة وسواء كانت الجلية موجبا او سالبة كلية او جزئية وسواء كان المقدم سالبا
جزئيا او كليا فهذه اثنا عشر ضربا واذا لم يكن المتصلة كلية سالبة المقدم فالنتيجة جزئية
المقدم موافق الجلية في الكيف كقولنا كلما كان كل ت د فه ز وكل ت ا سح قد يكون

اذا كان بعض ج آ فد ز وليس البتة اذا كان بعض ج آ فد ز فجعلناه كبرى للصغرى ينتج
ليس البتة اذا كان كل ب ج فبعض ج آ وهو باطل لانه كلما كان كل ب ج فبعض ج آ
لانتاج المقدم مع الحملية الثاني من الثالث والنتيجة تابعة للمتصلة في الكيف دائما
الشكل الرابع وشرطه امور ثلثة الاول ان تكون الحملية ومقدم المتصلة
الجزئية احدى المحصورات عند السالبة الجزئية الثاني ايجاب المقدم وكليته عند كون
المتصلة جزئية او تكون مخالفا للحملية الكلية في الكيف على ذلك التقدير الثالث
كلية الحملية اذا كان مقدم المتصلة سالبا كليا والمنتج اثنان وثلثون فان الحملية
الموجبة الكلية مع الكليتين في الضروب الاربعة ثمانية والحملية المذكورة مع الجزئيتين
اذا كان المقدم احدى الكليتين اربعة والحملية السالبة الكلية مع الكليتين في الضروب
الاربعة ثمانية والحملية المذكورة مع الجزئيتين اذا كان المقدم احدى الموجبتين اربعة
الحملية الموجبة الجزئية مع الكليتين فيما لا يكون المقدم سالبا كليا ستة والحملية المذكورة
مع الجزئيتين اذا كان المقدم موجبا كليا اثنان والنتيجة كلية ان كانت المتصلة كلية
وكان المقدم والحملية سالبتين كليتين او كان المقدم الكلي موجبا جزئيا والحملية موجبة
كلية او كان مقدم الكلية سالبا جزئيا ومقدم النتيجة كليا اذا كان المقدم سالبا
وكلي وجزئي ان كان موجبا ويخالف المقدم عند سلب الحملية ويوافقه عند ايجابها
كقولنا كلما كان لا شيء من ب ج فد ز ولا شيء من آ ب ينتج كلما كان كل ج آ فد ز لانه كلما
كان كل ج آ وكل ج آ او لا شيء من آ ب وكلما كان كذلك فلا شيء من ج ب وكلما كان كذلك فلا
شيء من ب ج فكلما كان كل ج آ فلا شيء من ب ج وينتج مع الصغرى المطلوب من
الاول وكذلك اذا كانت المتصلة سالبة بان نقول ليس البتة اذا كان لا شيء من ب ج
فد ز وضممنا الى الحملية المذكورة لكن النتيجة تكون سالبة وهي ليس البتة اذا كان
كل ج آ فد ز والبرهان هو البرهان مثال المقدم الجزئي الموجب كلما كان او ليس البتة
اذا كان بعض ب ج فد ز وكل آ ب ينتج كلما كان مع الموجبة وليس البتة مع
السالبة اذا كان بعض ج آ فد ز لانه كلما كان بعض ج آ فبعض ج ب لانتاج المقدم

مع الحملية اياه وكلما صدق التالي صدق عكسه فاذا ضممناه مع الصغرى انتج
مع الاول المطلوب مثال المقدم الجزئي السالب قولنا كلما كان او ليس البتة اذا كان
ليس بعض ب ج فد ز وبعض آ ب ينتج كلما كان لا شيء من ج آ فد ز او ليس البتة لانه
كلما كان لا شيء من ج آ فليس بعض ب ج لانتاج المقدم مع الحملية من الثاني الرابع
وينتج مع المتصلة المطلوب فان لم يكن الصغرى كلية مع شيء من الامور الثلثة
فالنتيجة جزئية مقدمها نتيجة التاليف كقولنا كلما كان او ليس البتة اذا كان كل ب ج
فد ز وكل آ ب ينتج قد يكون اذا كان بعض ج آ فهو مع الايجاب وقد لا يكون
اذا كان بعض ج آ فد ز مع السلب والا لصدق نقيض النتيجة وصار كبرى القياس
في الشكل الثاني للصغرى ينتج ليس البتة اذا كان كل ب ج فبعض ج آ وهو باطل لانه
كلما كان كل ب ج فبعض ج آ لانتاج المقدم مع الحملية اياه من الرابع والنتيجة تتبع
المتصلة دائما في الكيف القسم الرابع ما يتالف من الحملي والمنفصل وهو على اقسام
الاول القياس المقسم وهو الذي يشترك فيه الحمليات باسرها في احد طرفي المطلوب
ويشترك اجزاء الانفصال في الاخر مثاله اما ان يكون كل آ ب او كل آ د وكل
ب ج وكل د ج ينتج كل آ ج لامتناع الخلو الواقع عن احد اجزاء الانفصال وعن
الحملية مثاله والمنفصلة كبرى كل آ ب وكل آ ج واما ان يكون كل ب ه او كل
ج ه ينتج كل آ ه وفي القسم الاول وهو ان يكون المنفصلة صغرى اذا جعلت الاجزاء
الذي يقع فيها الاشتراك موضوعات في اجزاء الانفصال ومحمولات في الحمليات
كان انتظام القياس من الرابع وفي القسم الثاني اذا جعلت محمولات في اجزاء
الانفصال وموضوعات في الحمليات كان انتظامه من الشكل الرابع مثال الشكل
الثاني والمنفصلة صغرى اما ان يكون كل آ ب او كل آ ج ولا شيء من ه ب ولا
شيء من ه ج فلا شيء من آ ه مثاله والمنفصلة كبرى كل آ ب وكل آ ج واما ان
يكون لا شيء من ه ب او لا شيء من ه ج فلا شيء من آ ه مثال الشكل الثالث
والمنفصلة صغرى لنا اما ان يكون كل آ ب او كل ج آ او كل ب ه وكل ج ه فبعض

آ ه مثاله والمنفصلة كبرى كل ت آ وكل ح آ واما ان يكون كل ت ه او كل ح ه فبعض
آ ه وشرط انتاج كل شكل هو المعتبر في ذلك الشكل بين كل واحد من اجزاء
الانفصال ومن ما يشاركه من الحمليات مثل ايجاب الانفصال في القسم الاول وكلية
الحمليات اذا كان التاليف مثل الاول وعلى هذا القياس وقد يقع التاليفات من
اشكال مختلفة كقولنا اما ان يكون كل آ ت او كل آ د ولا شي من ت ه ولا شي
من ح د فلا شي من آ ه ويجب كلية المنفصلة وايجابها ومنعها الخلو فيجتمع
الجزء المشارك من نتايج الحملية على الصدق ويجب ايضا ان يكون عدد الحمليات
مثل عدد اجزاء الانفصال الثاني ان يكون عدد الحمليات مثل اجزاء الانفصال
ويشارك كل واحد من الحمليات جزءا واحدا من اجزاء الانفصال لكن الحمليات
لا يشترك في حد هو غير الحد الاوسط من الحدين الاخرين ولا اجزاء الانفصال
فيه وينتج منفصلة مانعة الخلو من نتايج التاليفات مثاله اما ان يكون كل آ
ت او كل آ د ولا شي من ت ه ولا شي من ح د فلا شي من آ د ويجب كلية
المنفصلة وايجابها ومنعها الخلو ويجتمع الجزء المشارك من نتايج الحملية على
الصدق ويجب ايضا ان يكون عدد الحمليات مثل عدد اجزاء الانفصال الثاني
ان يكون عدد الحمليات مثل اجزاء الانفصال ويشارك كل واحد من الحمليات
جزءا واحدا من اجزاء الانفصال لكن الحمليات لا يشترك في حد هو غير الحد التي
او كل ح ت وكل ت ه وكل ت ط ينتج اما ان يكون كل آ ه او كل ح ط واقتصر على
هنا واقول الحق انه ينتج منفصلة اخرى هي نتيجة التاليف الاخر وهي اما
كل آ ط او كل ح ه الثالث ان يكون الحمليات بعدد اجزاء الانفصال ويشارك كل واحد
منها واحدا من اجزاء الانفصال لكن اجزاء الانفصال فقط او الحمليات فقط يشترك
في حد هو غير الحد الاوسط من الحدين الاخرين مثاله اما ان يكون كل آ ت او كل آ د
وكل ت ه وكل د ط ينتج اما كل آ ه او كل آ ط الرابع ان يكون عدد الحمليات كعدد
الاجزاء ويشارك كل واحد من الحمليات واحدا من اجزاء الانفصال ويشترك اجزاء الانفصال

59

في احد الحدين اللذين هما غير الاوسط والحمليات في الحد الاخر لكن لا يشترك التاليفات
في نتيجة واحدة مثاله اما ان يكون كل آ ت او كل آ د وكل ت ه ولا شي من ه د ينتج اما
كل آ ه او لا شي من آ ه الخامس ان يكون عدد الحمليات اكثر من عدد اجزاء الانفصال
والرابع لا بد فيهما من مشاركة احد الاجزاء والا لم يكن داخله في القياس فذلك الجزء
من الانفصال المشارك لها يشارك ايضا اخرى ويكون القياس باعتبار شركة ذلك الجزء
لاحدى الحمليتين غيره باعتبار شركته لاخرى مثاله دائما اما كل آ ت او كل آ د وكل ت ه
ولا شي من ت ه ولا شي من د ط ينتج باعتبار الشركة مع كل ت ه اما كل آ ه او لا
شي من آ ط وباعتبار الشركة مع لا شي من ت ه اما لا شي من آ ه او لا شي من آ ط
واما باعتبار مشاركة كل آ ت لمجموع القضيتين فانه ينتج اما كل آ ه او لا شي من
آ ه او لا شي من آ ط وهذا الاعتبار مغاير للاولين فان اعتبار المشارك مع الافراد
غير اعتباره مع الجملة السادس ان يكون عدد الحمليات اقل من اجزاء الانفصال
فلنفرض الحملية واحدة والمنفصلة ذات جزئين وهو على قسمين احدهما ان يكون الحملية
مشاركة للجزئين مثاله اما ان يكون كل آ ت او كل ح ت وكل ت ه ينتج اما كل آ ه او
كل ح ه وثانيهما ان يشارك الحملية احد الجزئين فقط مثاله اما ان يكون كل آ ت او كل
آ د وكل ح ت ينتج اما كل آ ت او كل ح د القسم الخامس ما يتالف من
المتصل والمنفصل واقسامه ثلثة الاول ان يكون الاوسط تاما من المقدمتين فان
كانت المتصلة صغرى فلا امتياز بين الاول والثاني ولا بين الثالث والرابع وان
كانت كبرى فلا امتياز بين الاول والثالث ولا بين الثاني والرابع لعدم الامتياز
في اجزاء المنفصلة وهذا القسم يشتمل على اربعة اقسام احدها ان يكون المتصلة صغرى
والشركة مع التالي فالموجبتان ينتجان مانعة الجمع ان كانت المنفصلة مانعة الجمع
لاستلزام امتناع الاجتماع بين اللازم والغير امتناع الاجتماع بين الملزوم وذلك
الغير ومتصلة جزئية ان كانت مانعة الخلو من نقيض الاصغر وعين الاكبر لانعكاس
المتصلة بعكس النقيض الى متصلة مقدمها نقيض الاوسط وتاليها نقيض الاصغر

واستلزام المنفصلة المتصلة التي هي مقدمها نقيض الاوسط وتاليها عين الاكبر وينتج من الثالث المطلوب وان كانت احديهما سالبة فان كانت هي المنفصلة وكانت مانعة الخلو والمقدمتان كليتان فالنتيجة سالبة مانعة الخلو كلية لاستلزام جواز الخلو عن اللازم جواز الخلو عن الملزوم مثاله كلما كان ا ب فج د وليس البتة اما ه ز او ح ط فليس البتة اما ا ب او ح ط وكذلك ان كانت احديهما جزئية لكن النتيجة جزئية وان كانت مانعة الجمع فعقيم للاختلاف فانه يصدق كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وليس البتة اما ان يكون حيوانا او ناطقا مع صدق كلما كان هذا انسانا فهو ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا وليس البتة اما ان يكون حيوانا او لا ناطقا مانعة الجمع كان الصادق اما ان يكون انسانا او لا ناطقا حقيقا اقول في صدق الكبرى في هذا المثال نظر وان كانت السالبة هي المتصلة والمقدمتان كليتان فمانعة الخلو ينتج القياس منها ومن الاخرى منفصلتين كليتين احديهما مانعة الجمع والاخرى مانعة الخلو مثاله ليس البتة اذا كان ا ب فج د ودائما اما ج د او ه ز مانعة الخلو ينتج ليس البتة اما ا ب او ه ز مانعتا الخلو والجمع لانه لو صدق نقيضها وهي مانعة الخلو اعني قد يكون اما ا ب او ه ز لزمه قد يكون اذا لم يكن ه ز فا ب والمنفصلة يلزمها كلما لم يكن ه ز فج د ينتجان قد يكون اذا كان ا ب فج د وهو نقيض السالبة ولو صدق نقيضها وهي مانعة الجمع اعني قد يكون اما ا ب او ه ز لزمه قد يكون اذا كان ا ب لم يكن ه ز وينتج مع المتصل المذكور اللازم للمتصلة قد يكون اذا كان ا ب فج د هذا خلف وان كانت احديهما جزئية فالنتيجة جزئية مانعة الخلو فقط للبرهان المذكور في الكلية المانعة الخلو ان كانت الجزئية منفصلة وان كانت الجزئية هي المتصلة فالنتيجة سالبة جزئية مانعة الجمع فقط لما مر في الكلية من مانعة الجمع ومانعة الجمع ينتج القياس منها ومن الاخرى ان كانتا كليتين منفصلة سالبة جزئية مانعة الخلو مثاله ليس البتة اذا كان ا ب فج د ودائما اما ج د او ه ز

مانعة الجمع ينتج قد لا يكون اما ا ب او ه ز ولا فاذا اما ا ب او ه ز مانعة الخلو ويلزمه كلما لم يكن ه ز فا ب والمنفصلة يلزمها كلما كان ج د لم يكن ه ز وهما ينتجان كلما كان ج د فا ب وينعكس الى قولنا قد يكون اذا كان ا ب فج د وهو نقيض السالبة وان كانت احديهما جزئية وان كانت هي المنفصلة فالنتيجة ما ذكرنا بعين البرهان وان كانت هي المتصلة فعقيم لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو حجر ودائما اما ان يكون حجرا او حساسا مانعة الجمع مع صدق قولنا كلما كان حيوانا فهو حساس ويصدق قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان ودائما اما ان يكون انسانا او لا حيوانا مع صدق قولنا دائما اما ان يكون حيوانا او لا حيوانا حقيقا وثانيها ان يكون المتصلة صغرى والشركة مع المقدم فالموجبتان ان كانتا كليتين والمنفصلة مانعة الخلو فالنتيجة كلية مانعة الخلو لاستلزام امتناع الخلو عن الشيء والملزوم امتناع الخلو عنه وعن اللازم وكذلك ان كانت احديهما جزئية لكن النتيجة جزئية وان كانت مانعة الجمع فالنتيجة متصلة جزئية من عين الاصغر ونقيض الاكبر مثاله كلما كان ه ز فا ب ودائما اما ا ب او ح ط ينتج قد يكون اذا كان ا ب فليس ه ز لاستلزام المنفصلة كلما كان ا ب فليس ه ز وينتج مع الصغرى المطلوب من الثالث وان كانت احديهما سالبة فان كانت هي المنفصلة وكانت مانعة الجمع فالنتيجة سالبة مانعة الجمع لان جواز الجمع بين الشيء والملزوم يستلزم جوازه بينه وبين اللازم وان كانت مانعة الخلو فعقيم لصدق قولنا كلما كان هذا متحركا فهو حيوان وليس البتة اما ان يكون متحركا او حساسا مانعة الخلو مع صدق كلما كان حيوانا كان حساسا ويصدق كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وليس البتة اما ان يكون انسانا او لا حيوانا مع صدق دائما اما ان يكون حيوانا او لا حيوانا وان كانت السالبة هي المتصلة فالمنفصلة ان كانت مانعة الخلو وكانت المقدمتان كليتين انتج القياس منفصلتين سالبتين كليتين مانعة جمع ومانعة الخلو مثاله ليس البتة اذا كان ه ز فا ب ودائما اما ا ب او ح ط مانعة الخلو ينتج ليس البتة اما ا ب او ه ز مانعة

جمع وخلو اما لزوم مانع الخلو فلانه لو صدق نقيضها وهو قد يكون اما آ ت او ه ز
لزمه قد يكون اذا كان آ ب فليس ه ز ينتج مع لازم المنفصلة قد يكون اذا كان ا ب فهو د
وعكسه ناقض الصغرى وان كانتا جزئيتين فان كانت المنفصلة فالنتيجة سالبة كلية
جزئية منفصلة مانعة الخلو للبرهان المذكور وان كانت المتصلة فعقيم لصدق قد لا يكون
اذا كان هذا الا فرسا فهو لا انسان ودائما اما ان لا يكون لا فرسا او لا ناطقا مانعة الخلو
مع صدق كلما كان لا انسانا فهو لا ناطق وبصدق قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان
ودائما اما ان يكون حيوانا او لا انسانا مانعة الخلو مع صدق اما ان يكون انسانا
او لا انسانا وان كانت المنفصلة مانعة الجمع فالنتيجة سالبة جزئية منفصلة مانعة
الخلو كقولنا ليس البتة او قد لا يكون اذا كان ح د فآ ت وقد يكون او دائما اما
ح د او ه ز ينتج قد لا يكون اما آ ت او ه ز مانعة الخلو والا فدائما اما آ ت او ه ز
ويلزمه كلما لم يكن ه ز فآ ت ويلزم المنفصلة قد يكون اذا كان ح د لم يكن ه ز
ينتج قد يكون اذا كان ح د فآ ت وهو ناقض الصغرى هذا ان كانت المنفصلة هي
الجزئية وان كانت المنفصلة هي الكلية لزمها كلما كان ح د لم يكن ه ز وينتج كلما كان
ح د فآ ت وهو يناقض الصغرى ايضا ورابعها ان يكون المتصلة كبرى
والشركة مع التالي وحكمه حكم الاول الا ان المتصلة الجزئية الموجبة اللازمة
من القياس المذكور المركبة من عين احد الطرفين ونقيض الاخر يكون في هذا
القسم كما في الثاني وخامسها ان يكون المتصلة كبرى والشركة مع المقدم
وحكمه حكم الثاني الا في المتصلة الجزئية الموجبة اللازمة من القياس المذكور المركبة
من عين احد الطرفين ونقيض الاخر فانها في هذا القسم كما في الاول وان كانت
المنفصلة المنقسمة الى المتصلة حقيقية فالموجبة ينتج حيث ينتج الموجبة المانعة
الجمع والموجبة المانعة الخلو ضرورة استلزام الخاص لازم العام والسالبة لا
ينتج لانها لو انتجت شيئا لانتجه المنفصلتان السالبتان المانعتا الخلو والجمع
لانها ايضا اخص من تلك والخاص يستلزم لازم العام لان المنفصلتان لا ينتجان

في شيء من الاقسام المذكورة مطلقا عن نتيجة معتبرة الثاني ان يكون الاوسط غير تام
فيهما وينحصر حينئذ في احديهما المتصلة مقدمها الطرف الغير المشارك من المتصلة وتاليها
عناد نتيجة التأليف الاخر من المنفصلة والاخرى منفصلة من الطرف غير المشارك من
المنفصلة واستلزام مقدم المتصلة لنتيجة التأليف مثاله كلما كان ه ز وكل د ت
ودائما اما كل ت آ او كل د ه ينتج كلما كان ه ز فاما كل د آ او د ه وينتج ايضا اما د ه
واما كلما كان ه ز وكل د آ لما عرفت بعينه استجماع الشرائط في المشاركين في المقدمتين
الثالث ان يكون الاوسط تاما من احدهما غير تام من الاخرى فالتام فيها اما ان
يكون متصلة او منفصلة فان كان الاول فحكمه حكم القياس المركب من الحملي والمتصل
مثاله كلما كان آ ت فح د ودائما اما كلما كان ه د فه ز واما ح ط ينتج كلما كان آ ت
فه ز واما ح ط وان كان الثاني فحكمه حكم القياس المؤلف من الحملي والمنفصل كقولنا
دائما اما ان يكون آ ت او ح د وكلما كان كلما كان ح د فه ز فح ط ينتج قد يكون اذا
كان ح ط فاما آ ت او ه ز وقد ظهر ان كل واحد منها انتج نتيجة القسم الذي رجع
اليه الا ان نتيجة التأليف بين تلك الشرطية والمقدمة الاخرى موضوع مكان نتيجة
التأليف بين الحملية والجزء المشارك من الشرطية **البحث الرابع**
في القياس الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى استثنائية
هي وضع لوضع او رفع او رفع لوضع او رفع فالشرطية اما متصلة او منفصلة
اما المتصلة فان كانت لزومية وكانت موجبة كان استثناء المقدم ينتج عين التالي
استدلالا بوجود اللازم واستثناء نقيض التالي يوجب نقيض المقدم استدلالا بعدم
اللازم على عدم الملزوم واما استثناء نقيض المقدم او عين التالي فلا يلزم منه شيء
لجواز كون اللازم اعم ولا يلزم من وجود العام وجود الخاص ولا من عدم الخاص
عدم العام والقدماء سهوا في هذا فقالوا ان الملزوم المساوي يجري فيه الاستثناءات
الاربع وهذا بالحقيقة ليس بمتصلة واحدة بل متصلتان مقدم احديهما المقدم ومقدم
الاخرى التالي قال بعض المتأخرين النتيجة بالذات من الاستثنائي انما هو استثناء

العين للعين واما النقيض للنقيض فانه بواسطة الاول فان عدم اللازم ملزوم لعدم
الملزوم وعلى هذا التقدير يكون الانتاج فيه عقيما لانا لو استثنينا عين المقدم لزم الدور
لان العلم بوجود التالي حينئذ يكون مستفادا من العلم بالاتصال فلو استفيد من الاتصال
والاستثناء دار ولم يبق في الاستثناء فائدة واذا كانت المتصلة سالبة لم يحصل الجزم
بالانتاج فانه لا يلزم من سلب الاتصال بين شيئين مع العلم بوجود احدهما او نقيض الاخر
شيء قال بعض المحققين ان السالبة ينتج استثناء عين احدهما كان نقيض الاخر كما تقول
ليس البتة ان كان زيد يكتب فيده ساكنة وفيه نظر فان الانتاج انما حصل ههنا
لخصوصية المادة وهي التي ظنوا هاهنا قيس والمتاخرون اوجبوا كونها كلية لانها
لو كانت جزئية فالاستثناء الكلي لا يحصل معه نتيجة لاحتمال ان يكون الزمان الذي يتحقق
فيه الملازمة غير الزمان الذي صدق فيه عين المقدم او نقيض التالي وهذا فيه ضعف
بحث اذا كان المقدم في المتصلة مهملا او جزئيا وان كانت
كلية لم يقع الجزم بالنتيجة كما تقول كلما كان ا ب او بعض ا ب فج د لكن ا ب لا يلزم
منه ثبوت ج د لجواز ان يكون الا الذي صار ب في هذا الاستثناء غير الذي
كان في موضوع المقدم في المتصلة والسبب فيه ان الاستثناء ههنا ليس للمقدم جزئيا
بل ما يحتمل ان يكون المقدم فاذا اريد استثناء المقدم جزئيا في هذين اتى بعضه كلية
موافقة للمقدم في الكيفية الطرفين وقد يرد الاستثنائي الى الاقتراني فيقال في
قولنا ان كان هذا انسان فهو حيوان هذا انسان وكل انسان حيوان وكذلك في
استثناء النقيض ولما المنفصلة فان كانت حقيقية وكانت ذات جزئين فان استثناء
عين ايهما كان ينتج نقيض الاخر وبالعكس وان كانت اكثر فاستثناء عين ايها كان ينتج نقيض
الباقي واستثناء نقيض ايها كان ينتج منفصلة حقيقية مركبة من البواقي وان كانت
مانعة الجمع فاستثناء عين ايها كان ينتج نقيض الباقي واستثناء النقيض لا ينتج لجواز
كونه اعم من عين الباقي وان كانت مانعة الخلو فاستثناء نقيض ايها كان ينتج عين
الباقي واستثناء العين لا ينتج لاحتمال عمومه البحث الخامس

في الاقيسة المركبة لا يتركب قياس من اقل من مقدمتين ولا يلزم الصادق على المطلوب
الاول ولا اكثر من مقدمتين لان الثلاث ان تباينت من جميع الوجوه فلا اقتران وان باينت
الواحد منها من جميع الوجوه فلا يقترن معهما وان وقعت الشركة بين الثلثة على الاطراف
فهناك حدان وسطان مختلفان والاوسط تحت كل اثنين واحد فهناك نتيجتان مختلفتان
من القرينتين المختلفتين فهناك قياسان منتجان لا على نتيجة واحدة وان تشاركت الثلثة لا على
الاطراف بل في شيء واحد فاما ان يحصل نتيجة واحدة ذات اصغرين واكبرين او اكبرين
واصغر وهو محال او يحصل فهناك قياسان وفي الاستثنائي ايضا اذا اخذت المتصلة على
انها مقدمة فليس الاستثناء الا مقدمة اخرى فهما مقدمتان لا غير وان اخذت المتصلة
مع مقدمة على غير نسبة فلا مدخل لاحدهما في الاستثناء الواحد وان اقترنت المتصلة
لا على نسبة الانتاج فهو اقتراني لا ينفع الاستثناء الا ان مقدمه هي نتيجتها وفي المنفصلات
قد يشكل الحال فيما يكون الاستثناء فيها نقيض بعض اجزائها لانتاج العين مثاله هذا
المتحرك اما ان يكون حيوانا او نباتا او جمادا فانه يحتاج ان يقال مثلا لكنه ليس بجماد
ولا نبات وهما قضيتان كما تراه ومع المنفصلة يصير المجموع ثلث قضايا الا ان يقال
القضيتان في الاستثناء مقدمة واحدة وهو باطل فان المقدمة قضية جعلت جزء
قياس فلا يتصور كون قضيتين مقدمة واحدة او يقال قولنا هذا غير جماد وغير نبات
قضية واحدة ذات محمولين وهو محال او يقال القياس هو الذي يدل بالذات احد الاجزاء
الباقي بالذات واثبات المقدمات هذا القياس وهو باطل فان الدوائر والمثبتة لمقدمات
القياس اذا صدقت يلزم من القياس النتيجة وهنا ما لم يذكر القضايا باسرها لم يلزم النتيجة
او يقال انهما نتيجتان لا يمكن حصولهما بقياس واحد بل بقياسين ينتجان بالذات مجموعهما
لا كل واحد منهما تلك النتيجة وهذا فاسد او يقال ان قولنا القياس لا يتالف من اكثر
من مقدمتين مخصوص بالبسيط فيه منفصلة يحتاج الى كثرة قضايا كما في الاستثناء
والاستقراء التام في مثل قولنا كل متحرك اما جماد او حيوان او نبات وكل جماد جسم
وكل حيوان جسم وكل نبات جسم فان هذه قضايا كثيرة يلزم منها قولنا كل متحرك جسم

وقد يمكن الجواب بان هذه ليست اقيسة واحدة بل قياسات كثيرة فان الاول في تقدير
قولنا اما ان يكون هذا المتحرك حيوانا او نباتا او جمادا لكنه ليس بجماد ينتج هذا المتحرك
اما ان يكون حيوانا او نباتا ثم نستثني فنقول لكنه ليس بنبات فهو حيوان وكذلك
الثاني في تقدير قولنا كل متحرك اما جماد او حيوان او نبات وكل جماد جسم ينتج هذا
المتحرك اما حيوان او جسم او نبات ثم نقول وكل نبات جسم ينتج هذا المتحرك اما
ان يكون حيوانا واما ان يكون جسما نقول وكل حيوان جسم ينتج هذا المتحرك جسم
ــــ القياسات المركبة هي التي نتائجها تساق منها
الى نتائج اخرى ويكون تلك النتائج مقدمات لهذه فالنتائج التي هي المقدمات
قد يكون بان يجعل تارة مقدمة وتارة نتيجة وقد تطوى فلا تذكر الا الاخيرة
التي هي مركبة من اكثر المقدمات واصغر اولها والناتج لها بالذات هو القياس
المؤلف من المقدمة الاخيرة ومشاركتها من النتائج ــــ قياس الخلف
مركب من قياسين احدهما اقتراني مركب من متصلة وحملية تشاركها في المتصلة والثاني
استثنائي مقدمته الشرطية متصلة هي نتيجة القياس الاول ومقدمته الاستثنائية
رفع تالي المتصلة مثاله لو لم يصدق قولنا ليس كل ج ب صدق قولنا كل ج ب ونجعلها
مقدمة صادقة هي قولنا وكل ب آ ونجعلها كبرى فينتج ان لم يصدق ليس كل ج ب
صدق كل ج آ ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة للاستثنائي ونستثني النقيض وهو انه
ليس كل ج آ على انه حق مفروض الصدق فينتج نقيض المقدم وهو ان قولنا ليس كل ج ب
صادق وقياس الخلف يفارق المستقيم فان المستقيم يقصد فيه القياس اولا الى
اثبات المطلوب بمقدمات صادقة والخلف يقصد فيه اثباته بنفي نقيض المطلوب لبيان
الكذب اللازم من كونه صدق نقيضه وطريق رده الى المستقيم ان ناخذ نقيض المحال
ونضمه الى المقدمة الصادقة لينتج نقيض المقدمة الكاذبة الذي هو المطلوب مثاله
اذا اردنا ان نثبت السالبة الكلية وهي قولنا لا شيء من ج آ بالخلف نقول لو لم يصدق
لصدق بعض ج آ ونضمها الى قولنا كل آ د لينتج بعض ج د الذي هو محال

لصدق نقيضه فرضا فاذا اردنا رد الخلف الى الاستقامة اخذنا النقيض وهو
لا شيء من ج د وضممناه الى قولنا كل آ د ينتج لا شيء من ج آ وهو المطلوب واعلم ان
الخلف لا يفيد تعيين المطلوب لانه مبني على نقيض المطلوب المقتضي لتعيينه فقد
يوضع بدل المطلوب غير ما يظن انه هو ويبنى الخلف عليه فان تم دل على ان الشيء
الموضوع صادق فلم يدل على انه هو المطلوب نفسه او بعض لوازمه
ــــ عكس القياس هو اخذ نقيض النتيجة او ضدها وضمه الى
احدى المقدمتين لينتج نقيض المقدمة الاخرى او ضدها ويستعمل في الجدل
لابطال القياس مثاله من الشكل الاول كل ج ب وكل ب آ فكل ج آ وضده لا شيء
من ج آ ونقيضه ليس بعض ج آ فاذا قرنا الضد بالكبرى انتج من الثاني لا
شيء من ج ب وهو ضاد الصغرى ولو قرنا النقيض انتج نقيض الصغرى
ويفارق هذا قياس الخلف بان هذا يكون دائما عقيب قياس مفروض ثم عقد بعد ذلك
قياس آخر لابطال معلوم وهو احدى مقدمتي القياس الذي قبله والخلف قياس
مبتدا لا يحتاج قبله قياس ويستعمل فيه التقابل بالتضاد والتناقض ولا يستعمل في
الخلف الا النقيض ــــ قياس الدور وهو ان يجعل المطلوب
الذي لزم من القياس المنعقد لاجله مع عكس احدى مقدمتي ذلك القياس قياسا على
انتاج المقدمة الاخرى وانما كان دورا لان المقدمة تارة تكون مبينة للنتيجة وتارة
تكون النتيجة مبينة لها وهو يستعمل في الجدل والمغالطة عندما يكون احدى الموجبتين
غير بينة وتلطف ويغير المطلوب عن صورته اللفظية ليوهم انه مغاير للمطلوب
ثم يقرن به عكس الاخرى مع حفظ الكمية لينتج المقدمة ولا يتم الا عند تساوي
الحدود مثاله كل انسان ناطق وكل ناطق ضحاك فكل انسان ضحاك ثم نضع هذه النتيجة
ونضم اليه عكس الكبرى وهو قولنا كل ضحاك ناطق لينتج كل انسان ناطق
البحث السادس في تتمة القول بالقياس ع اذا اردت
الكتاب بقياس فضع طرفي المطلوب وحصل ما يمكن حمله على كل منهما من الكليات

الخمسة وايضا جميع ما يمكن حمله على الخبر الصادق على احدهما وجميع ما يحمل كل منهما
عليه وفي السلب يطلب جميع ما يسلب هذا عنه فان كان مطلوبك كليا ايجابيا ووجدت
في محمولات موضوع مطلوبك ما يكون موضوعا لمحموله ثم قياسك من الاول وان
كان سلبيا كليا ووجدت في محمولات احدهما ما يسلب عن الاخر تم من الثاني والاول بواسطة
العكس وان كان موجبا جزئيا ووجدت موضوعا لطرفيك تم من الثالث والاول وان
كان سلبيا جزئيا ووجدت في موضوعات احدهما ما ليس موضوعا للاخر تم من الثالث وان
وجدت في محمولات بعض الموضوع ما لا يحمل عليه المحمول تم من الاول وان وجدت
في محمولات احدهما او بعضه ما لا يحمل عليه الاخر او بعضه تم غرضك من الثاني وان
وجدت في موضوعات احدهما ما يسلب عن الاخر تم من الرابع [ش]
وقد يقولون ان كل ما ينتج انتاجه الاشكال الاربعة فهو ينتج بالاثنين الا شكل واحد
والذي ينتج بضروب كثيرة ما ينتج بالاثنين الا بضرب واحد قالوا فالكلي الموجب اصعب اثباتا
من جميع المطالب لانه لا ينتج الا بالضرب الاول من الشكل الاول وابطاله اسهل فان نقيضه
وهو الجزئي السالب ينتج في الاشكال الاربعة ثمانية ضروب وضده وهو الكلي السالب
ينتج في الشكل الاول والثاني والرابع باربعة اضرب فالمبطل له اثنا عشر ضربا والمنتج له
واحد قالوا والكلي اعسر اثباتا من الجزئي فانه اذا ثبت الكلي ثبت الجزئي ولا ينعكس
والكلي يبطل بالكلي المضاد وبالجزئي المناقض والجزئي لا يبطل الا بالكلي المناقض والجزئي
ينتج بالاشكال الاربعة في اربعة عشر ضربا منها والكلي انما ينتج في ثلثة اشكال بخمسة اضرب
وقد نازع في هذا بعض المتاخرين فقال الصعوبة اما ان يكون بحسب الصورة او
المادة او بحسبهما ولا نسلم الاول فان الكلي الموجب من حيث هو كلي موجب ينتجه الضرب
الاول من الشكل الاول وكلما كان الشكل الاول ابين الاشكال وضربه الاول ابين الضروب
وما ينتج ما هو اقرب فهو اقرب ولا يصح الحكم على التقدير الثاني مطلقا فان بعض
المواد قد ينتج منها الكلي الموجب دون الجزئي السالب وبالعكس فاذا كانت المادة
صحيحة يكفيها مرة واحدة وان كان بحسب المواد والصور مختلف الحال باختلاف

المواد اقول هذا لا يخلو من مجازفة فان القدماء عنوا بهذا ان المنتج للسالب
الجزئي اكثر ما ينتج نقيضه فيكون اوضح لا بالنظر الى خصوصية المادة وكون الشكل
الاول اوضح الاشكال وضربه الاول ابين الضروب لا يستدعي سهولة استنتاج الموجبة
الكلية فان تحصيل ما ينتجها يتعسر [ش] ان المطالب العلمية قد يذكر
في الكتب مستغنى عن مقدمات غير مترتبة ترتيبا على هيئة الاشكال طلبا للاختصار بل
جعل ذلك موكولا الى الماهر في المنطق ويقولون تلك القياسات على هيئة شكل
منتج ويسمون مثلها الناتج فاذا كانت الحجة مذكورا فيها مقدمتان غير موصولتين
اجتهد الناظر في توصيلها وكذا ان وجدت مقدمات مفردة اذا وجد فيها حد
اوسط واذا ثالث ولم يناسب المطلوب ولم يحصل حد اوسط فلا انتاج فان لم
يوجد الا مقدمة واحدة فلينظر هل هي مناسبة للمطلوب ام لا فان لم يكن مناسبة فهي
غريبة وان ناسبت كل النتيجة فهي شرطية والا كان مصادرة والقياس اذا استثنائي لم
ينتج فيه الا بتحصيل طريق الاستثناء وان ناسبت موضوع النتيجة او مقدمها فهي صغرى
وان ناسبت محمولها او تاليها فهي كبرى ثم ضم الى هذه المقدمة مقدمة اخرى احد طرفيها
احد طرفي المقدمة والطرف الاخر طرف المطلوب فان تالفا فهو الوسط والا لم يكن
القياس بسيطا بل مركبا ويفعل العمل المذكور في كل واحد منها مثاله اذا كان مطلوبنا كل
ج ا ومعنا كل ج ب وكل د ا فان صح لنا كل ب د تم القياس والا افتقرنا الى وسطين
ب و د وان كان المطلوب لا شيء من ج ا ومعنا كل ج ب ولا شيء من د ا فان صح لنا
كل ب د تم القياس والا احتيج الى وسط بين ب و د واقل ما يكون القياس المركب
من اربعة حدود [ش] اذا قام القياس على شيء بالذات فقد قام على ما
يلزمه بالعرض من العكس وعكس النقيض وكذب النقيض والمنتج الكلي منتج
للجزئي والمنتج للحمل على كل الاصغر منتج للحمل على كل ما يصدق عليه الاصغر
[ش] قد يكون القياس فاسدا لكذب بعض مقدماته وينتج
الصدق مثاله كل انسان فرس ولا شيء من الحمار بفرس ينتج لا شيء من الانسان بحمار

وقد يغلطون ههنا فيظنون انه لما كان القياس الصادق المقدمات يلزمه نتايج
صادقة كان العكس الكلي لازمًا وليس كذلك وما ضربناه من المثال يكذب هذا الاعتقاد
وقد يستعمل في القياس مقدمات متقابلة يستعملها الجدلي والمغالطيون ليسكت
خصومهم وتغليطهم كما يتسلمون منهم ان كل انسان حيوان ولا شيء من البشر بحيوان
وينتجون لا شيء من الانسان ببشر واعلم ان الشكل الاول اذا كان المطلوب منه كليا
وكانت الكبرى كاذبة في الكل لا ينتج القياس النتيجة الصادقة والا لزم اجتماع صدق
الضدين لانتاج الصغرى مع ضد الكبرى الصادقين ضد النتيجة الصادقة وان كذبت
في البعض فقد ينتج مثاله كل انسان حجر وكل حجر جسم او لا شيء من الحجر بفرس او بعض الحيوان
حجر وكل حجر جسم او لا شيء من الحجر بفرس فيما يكون المطلوب جزئيا وان كان المطلوب جزئيا
والكذب في الكبرى فقد ينتج كقولنا بعض الحيوان حساس وكل حساس انسان وان كان
الكذب في الكل وهو في الكبرى ولا شيء من الحساس بانسان وفي الشكل الثاني قد ينتج
الكاذبان معًا كقولنا كل فرس حجر ولا شيء من الجماد بحجر وكذلك ان كانت احديهما كاذبة
وكذلك الشكل الثالث كقولك كل حجر حيوان وكل حجر انسان وكذلك الرابع كقولك كل
حجر حيوان وكل انسان حجر **بحث** المقاومة قياس يتألف من مقدمتين
ينتج مقابل مقدمة اخرى لقياس آخر ليبطل به مع القياس ينتج المقدمة التي عليها مدار
ذلك القياس مثاله اذا كان القياس الاول بعض ج ب وكل ب آ ينتج بعض ج آ فيعارض
بانه ليس ج آ لان ج ب ولا شيء من ب آ والمعارضة قياس ينتج نقيض نتيجة قياس آخر او
ضدها كقولنا كل ج ب وكل ب آ فكل ج آ فيقول المعترض سلمنا ما ذكرتم من الدليل
لكن معنا ما يبطله وهو ان كل ج د ولا شيء من د آ فلا شيء من ج آ والضمير قياس
يحذف كبراه للوضوح او للاخفاء كذبها ومن انواع الضمير الدليل وهو قياس اضماري
حد الاوسط فيه اما ان لوجود الاكبر ومع التصريح ينتج على الشكل الاول مثاله
هذه المرأة ذات لبن فهي قد ولدت والكبرى محذوفة وهي كل ذات لبن والدة
بالفعل فوجود اللبن الذي هو الاوسط علامة لوجود الاكبر الذي هو الولاد

65

البحث السابع في الاستقراء والتمثيل ه والاستقراء منه تام وهو
القياس المقسم وقد مضى ومنه ناقص وهو الذي يستعمله الوهم في البرهان استدلالا لانهم
وهو الاستدلال على الكلي بما وجد في اكثر جزئياته وهو غير تام الدلالة فانه يجوز ان
يكون البعض مغايرًا للآخر في الحكم الثابت له فلا يثبت للكلي لفقدانه في ذلك الجزئي والفقهاء
يسمونه ارادًا من هذا وهو الاستدلال لما ثبت في جزئي على ثبوته في آخر ويسمونه الحى
ناقص غير مشتمل على اثبات مشترك بين الامرين وعلى ان ما هو المشتمل على اثبات المشترك ويسمون
عليه المشترك بالسبر والتقسيم فيجمعون الاوصاف الثابتة في الاصل ويسمون عنها العلية
الا المشترك وبالدوران وهو الاستدلال بالمتابعة وجودًا وعدمًا وانما كان هذا اردأ من
الاول لتوقفه عليه مع مزيد فساد فان الحكم الثابت في الاصل جاز ان لا يكون معللا وان
كان معللا لكن العلة هي ما هو مجهول عندكم وان كان بعض ما عددتموه لكن جاز اجتماع
امرين منها على العلية او انقسام احد الاقسام الى قطعتين يكون احديهما علة او يكون
العلة احد ما ذكرتم مع شرط المحل وان كان علة مطلقًا لكن وجد مانع في الفرع فلا
يثبت الحكم **المقالة الخامسة** في البرهان **وفيها** مباحث
الاول في النظر في المقدمات من جهة انواع التصديق ه القضية اما ان
يؤثر تصديقًا او لا والثاني هو القضايا المخيلة فانها تؤثر قبضًا وبسطًا ولها
نفع عظيم ولا يشترط صدقها وكذبها فان احدث الحجة على انها ما يؤثر تصديقًا لم
يكن المؤلف من المخيلات حجة وانما هو قياس شعري والذي يؤثر تصديقًا على اقسام
الاول البديهيات وهي التي يكفي في الحكم بها تصور طرفيها كالحكم بان الكل اعظم من الجزء
ومثل هذه القضايا لا يستعين العقل فيها بغيره وقد يتوقف العقل في الحكم بها
لخفاء في تصور حدودها لا في النسبة الثاني المشاهدات وهي القضايا التي يحكم بها
العقل بتوسط القوى الظاهرة كالحكم باضاءة الشمس واحراق النار او بتوسط القوى
الباطنة كالحكم بان لنا خوفًا وغضبًا وهذا القسم يسمى بالوجدانيات الثالث المجربات
وهي قضايا يحكم بها العقل لتكرر المشاهدة تكرارًا او وقع لقياس خفي انضم الى

بلك المشاهدات وهوانه لو وقع المجرب اتفاقيا لما كان دايما ولا اكثريا كالحكم بان شرب
السقمونيا مسهل الرابع الحدسيات وهي قضايا يحكم بها العقل بواسطة الحدس القدسي
كالحكم باستفادة نور القمر من الشمس بسبب اختلاف التشكلات بالقرب والبعد وقد فرق بين
التجربة والحدس بان هذا لا يتوقف على فعل يفعله الانسان بخلاف التجربة وقد فرق بينهما
بفرق اخر هو ان السبب في المجربات معلوم السببية غير معلوم الماهية وفي الحدسيات
معلوم بالوجهين وانما يوقف عليه بالحدس لا بالفكر فان المستفاد من الفكر انما هو العلوم
الكسبية وهي لا تعد في المبادي الخامس المتواترات وهي التي يحصل الجزم بها لتكرر
الشهادات التي يومن معها المواطاة والاجتماع على الكذب وبعض العقلاء حصر هذه
الشهادات في عدد وهو مردود وانما المرجع فيه الى القطع متى حصل حصل التواتر
والا فلا السادس قطرية القياس وهي القضايا التي قياساتها معها كقولك الاثنان عدد
ينقسم الا ربعة اليه والى ما يساويه وكلما ينقسم عدد اليه والى ما يساويه فهو نصف
ذلك العدد فالاثنان نصف الاربعة وهذه الانواع الستة يطلق عليها اسم الواجب قبولها
والمعتبر منها في الاحتجاجات واقامة البراهين هو الاول والاخير هكذا قالوه وفيه بعد
فان القضايا البواقي علّلوا كونها غير حجة على الغير لجواز عدم المشاركة في السبب
الموجب للجزم وهذا عايد الى الاول فان القضايا البديهية قد لا يشترك بين الكافة
لوجود السبب الذي هو التصور عند قوم دون اخرين السابع المشهورات وهي
قضايا مبدأ التصديق بها عموم الاعتراف لمصلحة او رقة او حمية او انفعالات من
عادات وشرايع واداب ويدخل تحتها الاوليات وغيرها مما هو واجب القبول
لا من حيث هي واجبة القبول بل من حيث عموم الاعتراف واذا اطلقت المشهورات
فانما يراد بها الاراء المحمودة وهي التي لا عمدة لها الا الشهرة ولو خلي الانسان وعقله
ووهمه وحسه ولم يؤدب ولم يحصل له انفعال كرحمة وخجل وغير ذلك لم يقض بها
كالحكم بان الظلم قبيح والعدل حسن بخلاف الحكم بان الكل اعظم من جزءه فانه لا يتغير
ما دام العقل على هيئته واسباب الشهرة اما حقية للشي كقولنا الصدق لا يجتمعان

او المناسبة للحق مع المخالفة بقيد خفي فهو مشهور مطلقا وحق باعتبار القيد كقولنا
حكم الشي حكم شبهه مطلقا فاذا قيد بقولنا فيما هو شبهه كان حقا واما اشتماله على مصلحة
النظام كحسن العدل واما اقتضاء الاخلاق والانفعالات لها كقولنا الذب عن الحرم
واجب وايذاء الحيوان لا لغرض قبيح واما لحصول الاستقراء كقولنا العلم بالمتقابلات
واحد لكونه بالمتضادات والمتضايفات وغيرها كذلك واعلم ان المشهورات اما ان
يكون عند الكل كقولنا الاحسان الى الاباء حسن او عند الاكثرين كقولنا الاله
واحد او عند طايفة كاستحالة التسلسل والاراء المحمودة هي ما يقتضيها المصلحة
العامة او الاخلاق الفاضلة وهي الذايعات وقد يقابل المشهورات كقولنا
الحياة موثرة باعتبار وموت الشهداء باعتبار الثامن الوهميات الصرفة وهي قضايا
كاذبة يقضي بها الانسان لمجرد وهمه قضاء شديد القوة واذا كان حكم الوهم في المحسوسات
فهو حق لكونها بحاله واما يكيف في المعقولات الصرفة فانه يحكم عليها بما يحكم على
المحسوسات كالحكم بان كل موجود مشار اليه بالحس والعقل يكذبه في مثل هذه
القضايا والوهم يساعد العقل في اساس ما يناقض حكمه فلا ابعد الى النتيجة حكم
العقل ووقف الوهم وهذه القضايا اقوى من المشهورات التي ليست باولية فان
اكثر تصرفات العالم انما تصدر عن هذه القوة وهي تشاكل الاوليات في القوة
ويدخل في جملة المشبهات بها ولولا مخالفة السنن الشرعية والقضايا العقلية لها
لقد كانت تكون مشهورة وهذه الانواع الثمانية يطلق عليها اسم المعتقدات التاسع
المأخوذات فمنها المقبولات وهي الاراء المأخوذة عن جماعة يحسن الظن بهم كنبي او امام
ومنها التقريرات وهي المأخوذة بحسب تسليم المخاطب او التي يصدر بها العلوم فان كانت
مع استنكار فهي مصادرات والا فهي الاصول الموضوعة العاشر المظنونات وهي
القضايا التي لا يبلغ في الاعتقاد بها الى الجزم وان كان المحتج بها قد يستعملها على
سبيل الجزم الا انه انما يقع فيها مع نفسه على غالب الظن واسباب الترجيح الظني قد
يكون شهرة غير حقيقية ويسمى المشهورات في بادي الراي كقول القايل انصر

اذا كان كاذباً او مظنوناً وهي يقابل المعتقد التي يحكم فيها بات الظان الا اسم وان كان
اذا وقد يقابل المظنونات باعتبارين الحادكم عن المشبهات وهي التي تشبه الاوليات
وما معها او المشهورات وسبب الاشتباه قد يكون لفظياً وقد يكون معنوياً فان كان
المستعمل له في مقابلة المبرهن فهو مغالطي وان كان في مقابلة الجدلي فهو شاغبي
وسياتي تفصيل الاسباب في باب المغالطات **البحث الثاني**
في البرهان وقسمته ه القياس اما ان يوثر تصديقاً او تخييلاً والثاني هو القياس
الشعري والاول اما ان يكون جازماً او غير جازم والثاني الخطابة والاول اما ان
يعتبر كونه حقاً او لا يعتبر والثاني الجدل والاول اما ان اعتبر فيه عموم الاعتراف
به وكان كذلك او لم يكن كذلك فهو الشعر والاول اما ان يكون حقاً او لا والاول هو
البرهان والثاني هو السفسطة ويندرج السفسطة والمشاغبة تحت اسم المغالطة
فالبرهان قياس يولف من قضايا واجبة القبول وهي اليقينيات لا فاده اليقين والمصدق
بها يكون ضرورياً ويجوز ان يكون هي في انفسها ضرورية او ممكنة فان كونها ضرورية
القبول غير كونها ضرورية في انفسها فان كانت ضرورية في انفسها كانت نتائجها
ضرورية في انفسها وبحسب القبول وان كانت ممكنة كانت نتائجها ممكنة ضرورية
القبول والجدل انما تالف من المشهورات ومن الماخوذ من تسليم الخصم من جملة المقررات
وغاية الجدل الالزام او دفعه الا النقيض والجدل اعم من البرهان بحسب المادة والصورة
اما بحسب المادة فلانه كما استعمل فيه المشهورات فقد يستعمل فيه الواجب قبولها
من حيث دخولها تحت المشهورات واما بحسب الصورة فلاستعمال الاستقراآت فيه
فانها يسح بحسب الشهرة وهو اتم اقناعاً فان الاستقراء اقرب الى الجمهور والمجيب يولف
اقيسة من المشهورات والسايل يولفها من تسلمه من المجيب وكانت مواد الجدل مسلمات
ومسلمات فنتائجها كذلك وقد يقع في الجدل الاصناف الثلثة من القضايا اعني الواجب
والممكن والممتنع والخطابة قياس يولف من المظنونات والمقبولات والمشهورات
في بادي الراي هذا بحسب المواد واما الصور فيجوز استعمال القياس والاستقراء

والتمثيل فيها فانها اجمع ينتج بحسب الظن وقد يستعمل القياس العقيم فيها كوجيز
التالي اذا ظن انتاجه فهي اعم من الجدل وغايتها الاقناع ومنفعتها في تقرير المصالح
الجزئية المدنية والشعر قياس مولف من مخيلات يوثر تخييلاً سوا كانت صادقة
او كاذبة وقد يوثر التخييل بغير صدقها وقد يوجد الوزن والمحاكاة والقدما
لم يعتبروا الوزن ومنفعته العامة في الامور الجزئية المدنية وربما يكون اكثر نفعاً
من الخطابة لانقياد الناس الى التخييل اكثر من الاقناع والمغالطة قياس مولف
من المشبهات والوهميات وصورها كذلك وغايتها الترويج وعند قوم ان البرهان
مالف من الواجبات والجدل من الممكنات الاكثرية والخطابة من المتساوية والشعر
من الممتنعات والمغالطة من الممكنات الاقلية واخرون قالوا ان البرهان يالف
من الصادقات والجدل مما يغلب صدقه والخطابة من المتساوي والمغالطة مما
يغلب كذبه والشعر من الكواذب وهذان التفسيران فاسدان فان الجميع قد يستعمل
في البراهين لاستنتاج امثالها ستر الحد الاوسط في البرهان علة
للنتيجة في العقل والا فهو غير برهان فان كان علة لها في الخارج ايضاً فهو البرهان
اللمي والا فهو الاني ثم ان كان معلولاً لوجود الحكم في الخارج فهو الدليل والاول
احق باسم البرهان فهو ما يقع على اصنافه بالتشكيك واعلم انه قد يكون الاوسط
معلولاً لوجود الاكبر مطلقاً ويكون علة لوجود الاكبر في الاصغر وعلة وجود
الاكبر انما يكون علة وجوده في الاصغر في موضعين احدهما ان لا يكون للاكبر
وجود الا في الاصغر والثاني ان يكون علة الاكبر علة له اينما وجد **البحث
الثالث** في شرايط المقدمات وبيان المطالب ه المقدمات يجب ان
يكون يقينية فان اليقين انما يستفاد من امثاله وان يكون اقدم من نتايجها عند
العقل بمعنى انها يكون اعرف منها ليكون علة للتصديق بها والا لم يحصل الاولوية
باستنتاج احدهما من الاخر وفي برهان لم يجب ان يكون اقدم بحسب الطبع
ويجب ان يكون المقدمات مناسبة للنتايج بمعنى انها تشتمل على محمولات ذاتية

لموضوعاتها والذاتي هٰهنا ما يوجد في حد الموضوع كالحيوان المأخوذ في حد الانسان
وهو المقوّم او يوجد الموضوع في حدّه كالافطس في قولنا انف افطس حين يقال الافطس
انف ذو تقعير او الذي يوجد في حد جنس الموضوع كالناقص على الفرد فانه يوجد في
حد العدد ويقال الناقص هو العدد الذي اذا جمع ما فيه من الاجزاء لم يكن مساوياً له
او يوجد في حد معروض الموضوع كالمفرق للبصر المحمول على الابيض من حيث انه ابيض
فانه يوجد في حد الجسم الذي هو معروض الابيض ويقال المفرق للبصر جسم موصوف
بالبياض او يوجد في حد موضوع جنسه كزوج الزوج المحمول على عدد معين
والزوج جنس كذلك العدد اذ ينقسم اليه والى غيره والعدد موضوع للزوج فيقال
في تحديد زوج الزوج عدد يزوج بعدد زوج مرات زوج واطلق على الجميع اسم
الذاتي لانه خاص بموضوع الصناعة او بشيء من موضوع الصناعة فلا يكون غريباً
وما يوجد في حد جنس موضوع المسئلة التي يطلب في ذلك العلم نسبة محمولها الى موضوعها
فان كان ذلك الجنس اعم من موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة الا مخصصاً وما خرج
من موضوع الصناعة فلا يعتد به واما اذا كان خارجاً عن موضوع المسئلة وليس
خارجاً عن موضوع العلم فلا يؤخذ في حد موضوع المسئلة بل جنسه او ما هو اعم لكن
ينتهي الى ما يوجد في موضوع العلم فهو مما يدخل في البرهان كما يقال هذا المضروب
في نفسه زوج فان الموضوع هٰهنا اخص فيستحيل اخذه في حد المحمول بل يقال في
حد المحمول انه عدد ينقسم بمتساويين فقد اخذ العدد الذي هو حد الحساب في
حد المسئلة فهو مما يدخل في البرهان ويجب ان يكون المقدمات ضرورية اما بحسب
الذات او بحسب الوصف يعني يكون مشروطة عامة لان المحمول على شيء بحسب
جوهره هو المحمول المناسب له فلا يزول بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه
موضوعاً وربما لا يزول فان المحمول بسببها يساوي كالفصل يزول بزوال النوع
ذلك الفصل واما المحمول بحسب الجنس فانه قد لا يزول بزوال ذلك النوع
وهذا يختص بالمطالب الضرورية ويجب ان يكون كلية وهي التي يحمل فيها على جميع

الاشخاص في جميع الازمنة حالاً او ثانياً اي لا بسبب امر اعم من الموضوع كالحساس على
الانسان فانه انما يحمل عليه بواسطة الحيوان ولا اخص كالناطق على الحيوان فانه انما
يحمل عليه بواسطة كونه انساناً ما يكون محمولاً على بعضه لا على كله وهذا يختص بالمطالب
الكلية وفرق بين المقدمة الاولية والتي محمولها اولي فان الاولى هي التي يكون الحكم
فيها متوقفاً على تصور الطرفين من غير واسطة اخرى والثانية قد تتوقف على وسايط
مسئلة الاعراض الذاتية غير الخاصة بالنوع الذي وجدت له انما كانت
اعراضاً ذاتية له لان جنسه يوجد في حدها وهي اعراض ذاتية لجنسه لانه نفسه يوجد في
حدها ومن العرض الذاتي قد يكون عرضاً ذاتياً للموضوع فقط كالزوج الذي هو جنس
لزوج الزوج وكل واحد منهما عرض ذاتي للعدد وفي هذا المثال نظر وقد يكون عرضاً
ذاتياً لجنسه ايضاً كالمنقسم بمتساويين الذي هو جنس الزوج فانه ليس عرضاً ذاتياً
للعدد فقط لانه يؤخذ في المقادير بل للجنس الذي هو الكم مسئلة من المحمولات
الاولية المقوم للماهية ما هو خاص كالحدود والفصول المساوية ومنها ما هي غير
خاصة كالاجناس وفصولها فالجنس القريب اولي غير خاص والمتوسط والبعيد غير اولي
ولا خاص والحد اولي خاص ومن المحمولات العارضة ما هو اولي خاص كتساوي الزوايا للمثلث
للمثلث ومنها ما هو اولي غير خاص مثل كون الزاويتين اللتين من جهة واحدة مساويتين لقائمتين
فانه اولي للخط الواقع على خطين متوازيين ومثل المتبادلتين متساويتين وللخط الواقع
على خطين متوازيين الخارجة مثل الداخل وليس بخاص لاحدهما وهذا الخط وان كان داخلاً
بالذات لكنه متغاير بنوع من الاعتبار مسئلة المطالب البرهانية قد تكون
ضرورية كتساوي الزوايا للمثلث وقد تكون ممكنة كالبرء للمسلولين وقد تكون وجودية كالخسوف
للقمر وقد يؤخذ الممكنات بنوع من الاعتبار فيندرج تحت الضروريات وذلك اذا كان
المطلوب هو امكان الحكم والبرهان ينتج كل وصف جامع له ويورد هٰهنا سؤال
وهو ان المنطقيين اتفقوا على ان الصغرى المطلقة مع الكبرى الضرورية ينتج ضرورية
كما في قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق بالضرورة واجيب بانهم انما استنتجوا

ذكر مطلقًا الى مجرد صورة القياس في كتاب البرهان لما كانت المادة معتبرة فلا بد ان نضبطها
فنا سنة المطالب الضرورية لان وجود الضحك لو كان هو المفيد للعلم بالنطق لكان
الحكم بالنطق حالة زوال الضحك كاذبا وايضا الحكم بوجود الضحك لكل انسان لا استفادة من
الحس لعدم اعطائه الكلي بل من العقل والعقل انما يحكم به يقينا اذا اسنده الى علة الموجبة
له المقارنة لكل شخص وهي كونه ناطقا ويلزم من ذلك ان يكون الحكم بكونه ضاحكا بعد الحكم
بكونه ناطقا ولو فرض لضحك الانسان علة سوى النطق كان الحكم في الصغرى على كل انسان
بانه ضاحك يقينا نظرا الى تلك العلة كانت الصغرى ضرورية **مسئلة**
المطالب البرهانية لا تشتمل على المقومات فان الماهية لا تعلم الا بعد معرفة اجزائها
الا في موضعين الاول ان يكون الماهية غير معلومة الحقيقة بل باعتبار عارض كما
طلب الجوهرية للنفس والثاني ان يكون المطلوب اثبات علة الذاتي لذاتي اخر كما تقول
الانسان حيوان والحيوان جسم فان المطلوب ههنا هو بيان علة ثبوت الجسمية للانسان
وقد نازع بعض المتاخرين في هذا اما في الاول فلان المطلوب ليس هو ثبوت الذاتي
للشيء بل المعروض الشيء واما الثاني فلان المطلوب لو كان هو العلة لم يكن المحمول ذاتيا
ايضا ولانه لو كان المطلوب هو العلة لكان القياس محالا وليس كذلك انما ينتج صدق الاكبر
على الاصغر **مسئلة** المطالب البرهانية يستحيل ان يكون جزئية معتبرة لان
المقدمات الناتجة لها لا بد فيها من الاشارة المشخصة فلا يكون يقينية الصدق لجواز
تغيرها ونحن قد قلنا ان البرهان انما يتالف من المقدمات اليقينية وفي هذا نظر
على انهم قد اعترفوا باستعمال القضايا الممكنة في البراهين **مسئلة**
امهات المطالب هل وما ولم ويشتمل كل منها على امرين اما هل فمنه بسيط يطلب به
نسبة الوجود الى الماهية ومنه مركب يطلب به نسبة وجود شيء لها واما ما فقد يطلب
به نفس الماهية ويجاب باصناف المقول في جواب ما هو بالحدود التامة وعند
الاضطرار بالرسوم وقد يطلب به ماهية مفهوم الاسم كقولنا ما الخلاء ولا يراد
بهذا الا طلب السؤال عن مفهوم الاسم والا لكان لغوا بل الماهية التي يدل عليها

69

ذلك الاسم فهو سؤال عن تفصيل مدلول الاسم الاجمالي والمطلوب الاول من مطلبي ما
متاخر عن مطلب هل البسيط والثاني متقدم واما لم فقد يطلب به العلة في التصديق
لا غير كما يقال لم كان المبدأ واحدا وقد يطلب به علة الوجود كما يقال لم جذب
المغناطيس ومن المطالب الجزئية كيف واين ومتى وكم ومن واي ويستغنى عنها
بمطلب هل المركب وما **البحث الرابع** في اجزاء العلوم وهي
ثلثة الموضوعات والمبادي والمسائل موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية
كالمقدار للهندسة واختلاف الموضوعات سبب في اختلاف العلوم وتمايزها واختلاف
الموضوعات قد يكون بالحقيقة وقد يكون بعوارض واعلم ان الموضوع قد يكون شيئا
واحدا على الاطلاق كالعدد للحساب وقد يكون واحدا على اعتبار عارض اما ذاتي
كالجسم المعتبر للطبيعي او غريب كالكرة المتحركة لعلمها وقد يكون اشياء كثيرة ومثل
هذه انما يكون موضوعا لعلم واحد اذا تناسبت وما به المناسبة هو الاشتراك اما
في ذاتي كالخط والسطح والجسم التعليمي المشاركة في المقدار اذا جعلت موضوعات
الهندسة واما في عرضي كما اذا جعلنا موضوع الطب بدن الانسان واجزاءه واحوال
الادوية والاغذية لتشاركها في كونها منسوبة الى الصحة التي هي الغاية **مسئلة**
قد يكون موضوع علم اعم من موضوع علم اخر تحقيقا بان يكون الاعم جنسا كالمقدار
الذي هو جنس موضوع الهندسة فانه جنس للجسم التعليمي الذي هو موضوع المجسمات
والذي موضوعه خاص بهذا المعنى خاص بالنسبة الى العلم الاول وجزء منه او تقديرا
بان يكون العموم باعتبار عرضي وله اقسام ثلثة الاول ان يكون الموضوع في العلمين
واحدا لكنه وضع مطلقا في العام ومقيدا بالعارض في الخاص كالكرة مطلقا لعلمها
والكرة المتحركة لعلمها الثاني ان يكون الموضوع شيئين لكن موضوع العام عرض عام
لموضوع الخاص وقيد موضوع الخاص بقيد عارض فيجتمع فيه العمومان التحقيقي
والتقديري كالمقدار الذي هو موضوع الهندسة وهو جنس الخطوط المفروضة
وسطح مخروط فهذا النوع اذا اخذ مقيدا بعارض كان موضوعا لعلم المناظر

فان موضوعه هو الخطوط المفروضة في سطح مخروط النور المتصل بالبصر فيفقد
النور المتصل بالبصر صارت موضوعه واعلم ان العلم الخاص من القسمين الاولين يكون
داخلا تحت العام ولا يكون جزءا منه واما الثالث فانه اولى بالدخول تحت العام
لاجتماع الوجهين فيه لكن الخاص منها لا يكون جزءا من العام لانه لم يوخذ النوع من حيث
هو جزء من الجنس بل اخذ من حيث عرض له عارض وقد لا يكون بين الموضوعات عموم وهو
على اقسام الاول ان يكون الموضوع شيئا واحدا لكن وضع في احد العلمين مع قيد
وفي الاخر مع قيد مغاير للاول كاجرام العالم اذا اخذت من حيث الشكل كانت موضوعا
للهيئة ومن حيث الطبيعة موضوعا للسماء والعالم من الطبيعي وفي مثل هذا قد يتفق اتحاد
بعض المسائل في الحدود فيكون موضوع المسئلة ومحمولها في العلمين واحدا لكن البرهان
مختلف كما يستدل في هذين على ان الارض مستديرة الثاني ان يكون الموضوع شيئين لكن
بينهما اشتراك في البعض كالطب والاخلاق فان موضوعيهما اشتركا في البحث عن القوى
الانسانية لكن من جهتين مختلفتين الثالث ان يكون بينهما تشارك لكنهما يندرجان تحت ثالث
ويكون العلمان متساويان في الرتبة كالهندسة والحساب المندرج موضوعاهما تحت
الكم الرابع ان لا يكونا كذلك لكن احد الموضوع في احدهما مقيدا بالاعراض الذاتية المختصة
بالاخر كالموسيقى والحساب فان موضوع الموسيقى هو النغم من حيث عروض التاليف
والبحث عن النغم مطلقا يكون في العلم الطبيعي لكنه بحث عنه في الموسيقى من حيث
عروض نسب عددية مقتضية للتاليف وتلك النسب اذا اخذت مجردة كان البحث
عنها في الحساب ومثل هذا القسم يكون العلم الباحث عن الموضوع المعروض داخلا
تحت الاخر فيكون الموسيقى داخلا تحت الحساب دون الطبيعي الخامس ان لا يكونا
كذلك فيكون العلمان متباينين مطلقا كالطبيعي والحساب ش
اكثر مبادي العلوم الجزئية انما تبين في العلوم الكلية وقد تبين بعض مبادي
العلم الكلي في العلم الجزئي بشرطان لا يكون المسئلة في السفلاني متوقفة على ما يبين
بها في الفوقاني ومن هذا الباب امتناع ان الجسم من الجواهر فانه مسلم من الطبيعي

ومبدأ المسئلة في الالهي لاثبات الهيولى وقد يكون العلم متوسطا بين فوقاني وسفلاني
كالطبيعي الذي هو فوق الطب وتحت الفلسفة ولا تنتهي الاشياء الى علم كلي لا يعلوه غيره
وهو الذي يكون موضوعه اعم الاشياء كالالهي ولما كان الوجود الذي هو موضوعه عارضا
لجميع موضوعات العلوم كانت مندرجة تحته غير جزء منه ش
المبادي هي الحدود والمقدمات اما الحدود فهي اما لموضوع العلم كقولنا في الطبيعي
الجسم هو الجوهر القابل للابعاد واما لجزئه كقولنا الهيولى جوهر قابل واما لجزئي
تحته كقولنا الجسم البسيط هو الذي لطبيعه واحدة واما لعرض ذاتي كقولنا الحركة
كمال اول لما بالقوة من حيث هو بالقوة واعلم ان التصديق بوجود الموضوع
وجزئه لا يمكن حصوله في العلم المتوقف العلم عليه فيلزم الدور فهذه الحدود اذا صدرت
بها كانت حدودا بحسب الاسم واما التصديق بالواقع فانما يكون في العلم نفسه فالحدود
يكون حدودا بحسب الماهيات واما المقدمات فهي التي يبرهن بها على الصناعة
فمنها ما هو بين كالاوليات وهي القضايا المتعارفة فهي مبادي مطلقا ومنها ما ليس كذلك
لكن يجب تسليمه ليبنى عليها ومن شانها البيان في علم اخر فهي مبادي لهذا ومسائل فيما
يبين فيه فان سلمت مع المسامحة وحسن الظن فهي الاصول الموضوعة والا فهي المصادرات
والنوع الاول من المقدمات وهي الواجب قبولها مندرج مع الحدود تحت اسم الاوضاع وتصدير
العلم بالمبادي اولى كما في الهندسة وقد يخلط بالمسائل كما في غيره واعلم ان الواجب
قبولها اذا كانت عامة كان استعمالها في العلوم الجزئية غير مخصصة فيما يستعمل
في الهندسة الشيء اما ان يكون ثابتا او منفيا والتخصيص اولى كما نقول المقدار اما مشارك
او مباين مخصصا كلي الطرفين فان المقدار هو شيء خاص المشارك والمباين اخص من
المثبت والمنفي وقد يقع التخصيص للموضوع فيتخصص المحمول بحسبه كما نقول المقادير
المساوية لمقدار واحد متساوية فانها اخص من قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد
متساوية وقولهم ان المبادي قد يكون مشتركة انما هو على سبيل المجاز فان التصديق
بمثل هذه المبادي قبيح ولا بد من التخصيص ومعه تزول الشركة ش

تعاون العلوم هو ان يكون بعض احدهما مسئلة لاخر وذلك على وجوه منها ان يكون العلمان بحسب العموم والخصوص فيبرهن شيء في الاعلى ويوضع مبدأ في الاسفل وهذا مبدأ حقيقي وقد يكون على العكس فيكون مبدأ غير حقيقي ومنها ان يتحد الموضوع لكن اختلف جهة النظر فيه كما قلنا في الاجرام فان الطبيعي يفيد النجومي وجوب استدارة الحركة الفلكية ومنها ان يكون الموضوعان اشتركا في الجنس لكن احدهما ينظر في نوع ابسط كالحساب والاخر فيما هو اكثر تركيبا كالهندسة فان الناظر في الاول يفيد الناظر في الثاني كثيرا من المبادي

بحث المسائل هي المطلوبة في ذلك العلم ومحمولاتها عوارض ذاتية للموضوع او لانواعه او لاعراضه فموضوع المسئلة قد يكون نفس موضوع العلم كقولنا الجسم ينقسم الى ما لا يتناهى وقد يكون نوعه كقولنا الهواء طالب للعلو وقد يكون عرضا ذاتيا له كقولنا الحركة غير مؤلفة من الاجزاء وقد يكون عرضا ذاتيا لنوع الموضوع كقولنا حركة السماء علة للزمان وقد يكون موضوعها موضوع العلم مع عرض ذاتي كقولنا المقدار الوسط في النسبة ضلع سطح يحيط به المقداران الطرفيان وقد يكون موضوعها نوع موضوع العلم مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قام على خطين متوازيين فالحادثتان قائمتان او مساويتان لهما والمحمولات خارجة عن الموضوعات لماهياتها

بحث يقال البرهان يقال لمعنيين احدهما ان يكون شيء ماخوذا في علم ويبرهن في اخر على احد الوجوه المذكورة في تعاون العلوم مسلما في ذلك العلم وينقل برهانه الى الاخر ليحال به عليه وثانيهما ان يكون شيء ماخوذا في علم على انه مطلوب ثم يبرهن عليه ببرهان حده الاوسط من علم اخر فيكون حدود القياس صالحة للوقوع في العلمين كما برهن في المناظر على زوايا المخروط الخارج من البصر بمقدمات هندسية على وجه لو جعلت بعينها تلك الزوايا هندسية محضة لكان البرهان هو ذلك البرهان

البحث الخامس في مشاركة الحد والبرهان — قد بينا ان مطلبي ما الحقيقي ولم متاخران عن مطلب هل والجواب الحقيقي عن لم هو العلة الذاتية وهي مقومة للشيء فهي داخلة في الحد كما تقول لم انكسف القمر فيقول لتوسط الارض بينه

وبين الشمس وتقول ما كسوف القمر فيجاب بانه انمحاء نور القمر لتوسط الارض الا انها في الحد ليس حدا واحدا في البرهان بل حدين اي حدين من مقدمتي البرهان فالمحمول الاول منهما على الموضوع في البرهان هو الاوسط يكون في الحد محمولا بعد الاول لمثاله اذا قلت في ما ذكرنا ان القمر قد توسط الارض بينه وبين الشمس وكل مستضيء من الشمس توسط الارض بينهما انمحى ضوءه ينتج ان القمر انمحى ضوءه ثم تقول والمنمحي ضوءه منكسف ينتج ان القمر منكسف فقد حملت التوسط اولا ثم الانمحاء وفي الحد التام تعكس فتقول انكساف القمر هو انمحاء ضوءه للتوسط

بحث اذا ذكرت في الحد الحد الاوسط من البرهان كان ناقصا ويسمى مبدأ البرهان وان ذكرت الاكبر اذا كان مساويا كان ناقصا ويسمى نتيجة البرهان مثال الاول الكسوف توسط الارض بينهما مثال الثاني الكسوف انمحاء نور القمر والحد التام انما يكون بمجموعهما وهذا انما يتسق اذا كان بعض اجزاء الحد التام علة للاخر فاقتصار كل على العلة هو المبدأ وعلى المعلول هو النتيجة والحد يقال على خمسة معان بالاشتراك ثلاثة على ما هو مبدأ البرهان والثاني على ما هو نتيجة والثالث على المجموع والرابع على المعنى الشارح لمعنى الاسم من غير اعتبار وجود الشيء فان كان الوجود مسلكا اخذ الحد اولا على انه شارح للاسم فاذا ثبت وجوده كان حدا بحسب الماهية كحد المثلث المتساوي الاضلاع فاذا برهن على وجوده في اول مقالات اقليدس كان الحد بحسب الماهية الخامس الحد لامور لا علل لها ولا اسباب او اسبابها وعللها غير داخلة في جواهرها كتحديد النقطة والوحدة واشباههما فان حدودها ليست بحسب الاسم فقط ولا هي مبدأ برهان ولا نتيجة ولا مركبة منهما

البحث السادس في تتمة القول في البرهان — اعلم ان كل ذي سبب فانه انما يعرف وجوده مع العلم بسببه فانه واجب وبدونه ممكن سواء تعلمت ان الصنع يفتقر الى صانع وهذا الاستدلال بالمعلول على العلة اجاب الشيخ في الشفاء ان الموضوع في الصغرى ان كان جزئيا مثلا ان يعلم ان هذا صنعة وكل صنع فله صانع ومثل هذا لا يفيد اليقين فان الجزئيات تفيد فلا يبقى الاعتقاد ثابتا وان كان كليا مثلا ان تقول كل جسم مؤلف من المادة والصورة وكل مؤلف فله مؤلف

فالصغرى كما انما ان يكون محمولها هو كون الجسم مولفا من الجزء ذاتيا للموضوع فان موضوعها هو الجسم
اولا زما بغير وسط او بوسط وعلى التقدير الاخير لا يكون العقد حاصلا بسببه لا بغير
بل يكون حاله كحال المطلوب به وعلى التقديرين الاولين وهو ان يكون ذاتيا او لازما
بغير وسط فالمحمول علة ليس هو المولف بل ان له مولفا وهذا المحمول وهو ان له مولفا
هو اول للمولف ثم للمولف من هيولى وصورة واذا كان له مولفا في نفس الوجود هو اولا
للمولف فهو لما تحت المولف بسبب المولف فيكون العقد حاصلا بعلة فيكون المولف علة
لوجدى المولف للجسم والحد الاكبر في الشيء البسيط لا يكون علة بلا وسط ويجوز ان
يكون فيه جزء العلة واعتبار الجزء غير اعتبار الكل فان المولف غير ذي المولف فان الثاني
يحمل على المولف دون الاول سوال نعلم ان زيدا اخ مستفيد منه ان له اخا جواب
المضافان يعلمان معا والسبب في العرفان متقدم بشر القضايا
البديهية تشتمل على حرفى ها سبب التصديق اعني الموضوع والمحمول والقضايا الكسبية
لا بد من توسط السبب فيها والاسباب اربعة الفاعل والصورة والمادة والغاية
وكل واحد من هذه قريب وبعيد وبالقوة وبالفعل وخاصة وعامة وبالذات
وبالعرض والمعطى في البراهين انما هو ما بالذات منها الخاصة القريبة التي بالفعل
واذا كان المعلول انما يحدث بالفاعل والقابل معا لم يكفى احدهما في التوسيط وقد
يجتمع الاربع في معلول واحد وقد يكون لبعض الاشياء بعض العلل دون بعض
فلذلك لا يحتاج براهين التعليميات الى علة مادية واعلم ان وجود كل واحد من الصورة
والغاية يلزم منه وجود المعلول فالصورة مع المعلول في الزمان والغاية متاخرة
وكلاهما اقدم في العلية بشر اذا كان للشيء علة مساوية او اعم وكانت
ذاتية فدخولها في الحد ظاهر واما العلل التي هي اخص من الشيء كالحمى المعلولة
للعفونة وللحركة العنيفة للروح فلا يدخل في الحد ويدخل في البرهان وقد يحد
الشيء بجميع علله الاربع اذا كانت ذاتية كمن يحد القدوم بانه الة صناعية من حديد
شكلها كذا لتقطع به الخشب نحتا فالالة جنس والصناعية دالة على المبدأ والفاعل

والشكل على الصورة والنحت على الغاية والحديد على المادة بشر
في الالهيات ما هو علل على الدور فيكون في القياس كذلك مثاله ما يقال لم كانت سحاب
فيقال لانه كان نديا فيقال ولم كان نديا فيقال لان الارض كانت ندية وفعل الحر فيها
فيقال ولم كانت الارض ندية فيقال لانه كان مطر فيقال ولم كان مطر فيقال لانه كان
سحاب فينتج من هذا انه كان سحاب وسحاب من جملة الاوساط لكن السحاب وهذا بالحقيقة
ليس بدور لاتحاد السحاب المستحب والمنتج في النوع دون الذات بشر
ما استصعبه الشيخ قول الاوايل ان الاخص قد يكون علة لوجود الاعم فيما هو نوع
للاخص فقال كيف يكون الحيوان مثلا علة لجسمية الانسان وحساسيته فان هذين مالم يثبتا
للانسان لم يكن حيوانا لكونها شيئين للحيوانية ثم اذا كان انضياف النفس الى الجسم يصير
المجموع هو الحيوان فكيف يحمل الجسم على الحيوان فان هذا حمل الواحد على الاثنين واجاب
بالفرق بين الجنس والمادة والذي يوجد للنوع اولا انما هو الجسمية بمعنى المادة والذي
يوجد بتوسط الحيوانية انما هو الثاني فان الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة انما
وجوده واتصافه بوجود انواعه وما يوضع بجنسه ففي اسبابه وجوده وكذلك
الحال في الحد وقد سبق ما يفيد في هذا المعنى زيادة اعتبار وسياتي تتمة الكلام
في هذا ان شاء الله **المقالة السادسة** في المغالطات سبب
المغالطة في القياس اما ان يكون لفظيا واما ان يكون معنويا فالاغلاط اللفظية
تنحصر في ستة لانها اما ان تتعلق بالالفاظ لا من حيث تركيبها واما ان تتعلق بها
من حيث تركيبها والاولى لا تخلو اما ان تتعلق بالالفاظ انفسها وهو ان يكون
مختلفة الدلالة فيقع الاشتباه بين ما هو المراد وبين غيره وهذا يشتمل على الاشتراك
والمجاز والمستعار واشباه ذلك ويسمى الجميع بالاشتراك اللفظي واما ان تتعلق
باحوال الالفاظ وهي اما ذاتية داخلة في صيغ الالفاظ قبل تحصيلها وذلك
كالاشتباه في الكل بسبب التصريف واما ان تكون تلك الاحوال عرضية عرضت
بعد تحصيلها كالاشتباه بسبب الاعجام او الاعراب والمتعلقة بالتركيب ينقسم الى ما

يتعلق بالاشتباه فيه بنفس التركيب والى ما يتعلق بوجوده وعدمه والاخير ينقسم الى ما
يكون التركيب فيه موجودا فسقط بعد ومًا ويسمى بتفصيل المركب والى عكسه ويسمى بتركيب
المفصل والاغلاط المعنوية تنحصر في سبعة لان الغلط في المعاني انما يقع في المؤلفات
ضرورة فان مفرداتها لا يقع فيها غلط وحينئذ لا يخلو اما ان يتعلق بتاليف القضايا او
بتاليف القضية الواحدة والاول اما ان يكون التاليف قياسيا او غير قياسي والاول
اما ان يقع الغلط فيه بنفسه لا بالقياس الى النتيجة او بالقياس اليها والاول اما ان
يتعلق بالمادة او بالصورة اما المادية فكما يكون بحيث اذا اريد المعاني منه على وجه
تصدق لم يكن قياسا واذا اريدت على وجه القياس لم يبق صادقا واما الصورية فكما
يكون على ضرب غير منتج ويسمى الجميع سوء التركيب او سوء التاليف والذي يقع الغلط فيه
بسبب القياس الى النتيجة فلا يخلو النتيجة فيه اما ان لا يكون مغايرة لاحد اجزاء القياس
وهو المصادرة على المطلوب واما ان يكون مغايرة لكنها يكون غير المطلوب من ذلك
القياس ويسمى وضع ما ليس بعلة علة واما الواقع من القضايا التي لم يؤلف تاليفا
قياسيا فيسمى جمع المسائل في مسئلة واحدة واما المتعلقة بالقضية الواحدة فاما
ان يقع فيما يتعلق بجزئي القضية جميعا وذلك يكون لوقوع احدهما في مكان الاخر
ويسمى ايهام العكس واما ان يقع فيما يتعلق بجزء واحد منها وذلك اما بان يورد فيه بدل
الجزء غيره حاشية كعوارضه او معروضاته ويسمى اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات
واما ان يورد فيه بدل الجزء نفسه لكن لا على ما ينبغي وذلك بان يوخذ معه ما ليس
منه او يحذف عنه ما هو منه من الشروط والقيود ويسمى سوء اعتبار الحمل
واذ قد اتينا على حصرها فلنات على ذكر تفاصيلها اما الاول وهو
ما يقع الغلط فيه بسبب الاشتراك اللفظي فمثاله قول القائل هل شيء من الشرور
واجب او لا فان كان واجبا وكل واجب خير فبعض الشر خير وان لم يكن واجبا
لم يوجد شيء من الشرور مع ما هو موجود كالظلم والموت والجهل والغلط فيه بسبب
ان الواجب يطلق على ما يجب وجوده وعلى ما يجب العلم به بالاشتراك ومفهوم

43

الواجب الاول ان وجوده ضروري ومفهوم الثاني ان اتيانه محمود ومن
هذا الباب ما يقع الغلط بسبب حرف العطف لتردده بين دلالته على جميع
الاجزاء وبين دلالته على جميع الصفات كقولنا الخمسة زوج وفرد فانه يصدق ان
دل بالواو على جميع الاجزاء لحصول الخمسة من عدد فرد وزوج وان دل بها على جميع
الصفات كذب فانه لا يجتمع هاتان الصفتان في الخمسة ولا في غيرها ومن هذا
الباب ما يقع الغلط بسبب المجاز كقولنا الله نور وكل نور محسوس ومن هذا الباب
ما يقع بسبب احتمال دلالة الواو على الابتداء والعطف مثل قوله تعالى وما يعلم تاويله
بيان الا الله والراسخون في العلم فانه على تقدير الابتداء يحصر العالم في الله تعالى وعلى تقدير
العطف لا يحصر واما الثاني وهو الذي يكون الاشتراك فيه بحسب احواله الذاتية
اعني الاشتباه بسبب الشكل وكقول القائل الهيولى قابلة والقابل من له القبول
والقبول فعل فالهيولى لها فعل وكذلك السالم وامثالها وكقولنا ضرب زيد فان زيدا
هنا يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا وذلك الاشتباه بسبب التانيث والتذكير
وغير ذلك واما الثالث وهو الذي يقع بسبب الاعجام فقد قصره قوم على المكتوب
والصحيح جعله اعم من ذلك وهو ان يكون تغير المعنى بترك الاعراب او بعض النقط والشكلات
والمحققات والمدات والتشديدات بحسب عادة اهل اللغة والعجم كتابة كقولنا
قتل عمرو بتسكين الراء فانه يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا وكذلك جميع ما يختلف
بالتشديد والتلين والمد والقصر ويشابه حروفه في الاصل ويختلف بالنقط
واما الرابع فمثل قولك ما علم الانسان فهو كما علمه والانسان يعلم الحجر فيكون الانسان
حجرا فان الغلط فيه وقع من جهة عود الضمير الى العالم تارة والى المعلوم اخرى وكذلك
ما قلته موجودا فهو موجود وقلت ان الحجر موجود فانت موجود حجر الان
وقولك انت تجوز ان تفهم ان انت موضوع وموجودا هو محمول عليه وتجوز ان
يكون انت بالكل القول قلته او قلت واما الخامس فمثاله ان الجسم يقال على
الهيولى والصورة اي على المجموع فيحكم ان الجسم يقال على الهيولى وكما يقال

قد يمكن للجالس ان يمشي والذي ليس بكاتب ان يكتب فانه لما عطف والذي ليس ان يكتب
عطفه على انه في مثل حكمه من الامكان فان فصل هذا الكذب ان يقال الذي ليس يكتب يكتب
وانما كان صادقا عند التركيب للامكان والقوة وكان معناه والذي ليس يكتب
يكتب بالامكان واما السادس فمثاله قولنا يمكن للماشي ان يجلس حال ما هو
ماش فان هذا المركب كاذب فاذا فصل صدق وايضا من وجد النفس جوهرا وانه بالقوة
مركب فقال النفس جوهر بالقوة فيلزم انها ليست جوهرا بالفعل فهذه امثلة باب
الاغاليط اللفظية واما المعنوية فمثال الاول منها قول الجالس في السفينة
متحرك وكل متحرك لا يثبت على موضع واحد فانا اذا اخذنا المقدمتين على وجه يصدقان
معا اختلت الصورة كما تقول الجالس في السفينة متحرك بالعرض وكل متحرك بالذات لا
يثبت على موضع واحد فلا وسط وان اخذنا بحيث يتكرر الاوسط فيهما كذب بعض
المقدمات وجميعها مختل المادة مثال الثاني كل انسان بشر وكل بشر
حيوان ينتج كل انسان حيوان فيتوهم انه ينتج في هذا المثال لانه بعينه الكبرى
بدلت فيها احدى الالفاظ فانما يستعمل هذا الفن كثيرا المغالطون وقل ما يفطن
لمثل هذا اذا وقع في اقيسة متباعدة مثال الثالث ما يستعمل في نفي قديمين
بقولهم الاله واجب الوجود وكل واجب الوجود فهو واحد فلا اله الا الواحد كما تقول هو
زيد كامل النظر في العلوم وكل من كان كذلك فهو حكيم فزيد هو الحكيم ومن هذا
الباب استنتاج المحتمل من الاخص كقولنا كل جزء الجوهر وكل جزء الجوهر جوهر وكذا
جوهر مثال الرابع قولنا الانسان وحده ضحاك وكل ضاحك حيوان ينتج الانسان
وحده حيوان فان الغلط فيه باعتبار المقدمة من هذا الباب وباعتبار القياس
من باب وضع ما ليس بعلة علة وقد اجيب عن هذا بان لفظ وحده هي جزء من
المحمول فيجب ان يوجد في الكبرى كذلك وحينئذ ينتج كل انسان حيوان وهذا ليس بشيء
فان القياس قد يذكر الرابطة ويجعلها متاخرة عن لفظ وحده كما تقول الانسان
وحده هو ضحاك وحينئذ ياتي المنتج الانسان وحده حيوان واجيب بان

الصغرى ليست على شرط المقول على الكل ولا في قوة المقول على الكل فانا لو ادخلنا لفظ
كل او بعض كذبت القضية ويحمل على الطبيعة يجوز ان يذكر في القياس اذا كان في قوة المقول
على الكل كقولنا الانسان حيوان وكل حيوان جسم فان لفظ كل او بعض اذا ادخلت على الصغرى
لا يكذب مثال الخامس قولنا كل اسنان للحبشي كل الحبشي ابيض مثال السادس قولنا
الهيولى بالقوة فيكون معدومة وهي باعتبار ذاتها بالفعل وقوتها بالنسبة الى امور اخرى
فههنا قد اخذ ما هو محمول على الشيء حالا عرضا مكان ماهيته ومن هذا الباب اخذ العدم
والملكة مكان السلب والايجاب فانه اخذ ضد الشيء بدله مثال السابع قولنا بعض الجسم
ممتد في الجهات الى غير النهاية والا فلا شيء من الجسم بممتد في الجهات الى غير النهاية وينعكس
فلا شيء من الممتد في الجهات الى غير النهاية بجسم وهو محال والجواب ان الجهات ان اخذ بحسب
الوجود كان كاذبا ونقيضه حق وعكسه صادق وان اخذ بحسب التصور وفسر عدم
النهاية بالفعل كان ايضا كذلك وان فسر بالمعنى الصادق وهو ان لا ينتهي الى حد لا يمكن
تجاوزه فان القضية صادقة ونقيضها كاذب وعكسها ايضا كاذب ومن هذا الباب
ما يوردونه من المثال في اجتماع النقيضين وهو قول القائل كل كلامي في هذه الساعة
كاذب فانه ان كان صادقا لزم اجتماع النقيضين وكذلك ان كان كاذبا والجواب ما ذكره
بعض المحققين وهو ان الصدق والكذب انما يعرضان للخبر مغاير المخبر عنه حتى يتحقق
المطابقة وعدمها اما اذا اتحد الخبر والمخبر عنه لم يتصور فيه المطابقة وعدمها بمعنى
الملكة بل بمعنى السلب فلا يتصور الصدق والكذب فيه فاذن ذلك الخبر يصدق عليه انه
ليس بصادق ولا كاذب ولا يلزم من سلب احدهما ثبوت الاخر فالغلط في هذا الموضع انما كان لانه
حكم بعروض الصدق والكذب لما لا يعرضان له بسبب عروضهما لما هو من نوعه فهو من باب سوء
اعتبار الحمل اقول والحق ان الغلط في هذا انما هو من باب اخذ ما بالعرض مكان ما
بالذات ههنا ما اردنا ذكره في هذا الفن ولنقطع الكلام ههنا ثم نشتغل بالبحث في الطبيعي
حامدين لله تعالى ومصلين على رسوله محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه

بسم الله الرحمن الرحيم توكلت على الله

قد اجمع راينا على الاشتغال من العلوم المنطقية طالبين العلوم الطبيعية اذ هي اقرب الاشيا
بالنسبة الينا فانا انما ندرك الاشيا بحواسنا اولا ثم ننتقل منها الى المعقولات اذ كانت
فطرتنا لا تفي بادراك المعقولات الا بتوسط المحسوسات والاشيا المدركة بالحواس
انما هي الاجسام ولواحقها فالعلم بها ينبغي ان يتقدم على العلم المتكفل بالبحث عن الامور
المجردة عن المادة وعلايقها وموضوعه هو الجسم الطبيعي من حيث يلحقه التغير الذي
هو اما الحركة او السكون وفيه مقالات **المقالة الاولى** في لواحق
الاجسام الطبيعية وفيه مباحث **الاول** في الجز الذي لا يتجزى اختلف
الناس في تركيب الاجسام وبساطتها فقال قوم انها مركبة من جواهر لا تتجزى فعلا او فرضا
وهي متناهية وربما زعم اخرون انها غير متناهية وقال اخرون انها مركبة من اجسام صغار
لا تقبل القسمة الفعلية وان قبلت القسمة الفرضية والوهمية او الواقعة باختلاف الاعراض
وهذا ينسب الى ذيمقراطيس وذهب جمهور الحكما الى انه مركب من الهيولى والصورة
وسياتي البحث عنهما وقال بعض المتاخرين ان الجسم بسيط في نفس الامر كما هو بسيط عند
الحس وان الهيولى عبارة عن الجسم البسيط واتفق هولا وجمهور الحكما على ان الجسم
وان كان غير مولف من اجزا مقدارية الا انه ينقسم اليها قسمة لا تقف عند نهاية ولكل قوم حجج ولنات
عليها فنقول اما الذاهبون الى تالف الاجسام من الجواهر الافراد فقد استدلوا
بوجوه احدها ان الحركة منقسمة الى اجزا لا تتجزى لان الزمان كذلك فان الماضي
والمستقبل من الزمان معدومان فان لم يكن للان وجود لزم عدم الزمان مطلقا والان
غير منقسم والا لكان بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا فلا يكون الان حاضرا هذا خلف
فالقدر الموجود من الحركة في الان ان كان منقسما انقسم الان والا لزم وجود جز للحركة لا
يتجزى ثم بعد الان يحصل جز اخر عقيبه فالقدر المسلوك بتلك الحركة ان كان منقسما
انقسمت الحركة لانقسامه فان الحركة الى نصفه نصف جميع الحركة فيلزم وجود جز لا
يتجزى من المسافة ثم يتلوه جز اخر الى ان يقطع **الثاني** النقطة ان كانت

75

جوهرا فالمطلوب وان كانت عرضا فمحلها ان لم ينقسم انقسمت الحال في احد المحلين
لا يجوز ان يكون عين الحال في المحل الاخر اللهم الا ان يقال انها حالة في المجموع من
دون الحلول في الاجزا لكنه معلوم البطلان **الثالث** السطح المستوي
اذا وضع عليه كرة حقيقية لاقته بنقطة فان الملاقاة بالخط تقتضي تضليع الكرة
فاذا دحرجت عليه لاقته بنقطة اخرى مماسا له مركب الكرة والسطح منها ويتلاقى
هذا في طرفي خط يتحرك على خط حتى انتهاه **الرابع** ان كل جسم فلا بد له من اجزا
مقدارية فانه منقسم وكل متصل فله طرفان وتلك الاجزا ان كانت متناهية فهو المطلوب
وان كانت غير متناهية لزم منه محالات احدها قطع المسافة المتناهية في زمان غير
متناه فان المتحرك لا يقطعها الا بعد قطع اجزائها فلو كانت غير متناهية كانت الازمنة
غير متناهية وثانيها عدم لحوق السريع بالبطي فان البطي اذا قطع جزا ثم ابتدا
السريع فاذا قطع ذلك الجز يكون البطي قد قطع اخر وثالثها عدم حصول المقدار
من التاليف والا فلو فرض الكرة غير المتناهية اجزا متناهية ثم يضم طولا وعرضا
وعمقا فان لم يزد مقدارها على مقدار الواحد لزم ما قلنا وان زاد فله نسبة الى
المولف مما لا يتناهى وهي نسبة متناه الى متناه في المقادير لكنها هي نسبة الاجزا اعني
ما لا يتناهى الى ما يتناهى وهو باطل بالضرورة ورابعها مساواة انقسام الجبل
للخردلة وربما جعل هذا الوجه مستدلا براسه في ابطال مذهب القايل بقبول القسمة
الغير المتناهية **الخامس** الاستدلال بالبرهان الذي ذكره اقليدس على وجود
اصغر الزوايا الحادة فانه يدل على وجود الجز واحتج الفريق القايلون
بتركب الاجسام من الاجزا التي لا تتناهى بانه قالوا قد ثبت وجود اجزا في الجسم وسيظهر
بالبراهين الاتية انقسام الجسم الى ما لا يتناهى كانهم اخذوا الشي الذي ينقسم اليه
الجسم فجعلوه جزا واعتذروا عن الوجهين الاولين من الزامات الفريق الاول
باثبات الطفرة وعن الثالث بالتداخل والزموا الفريق الاول وقوع التفكك
في الرحى المتحركة فالتزموا به والعذر المذكوران باطلان اما الطفرة فلانه لا

بل فيما من المرور على الوسط واما الداخل فانه يقتضي عدم تألف الاجسام من
الاجزاء وعلى تقديره يلزم انقسام الجزء فان الجزء حال الملاقاة يلاقي بالاماسة حال
المداخلة واحتج ديمقراطيس بان اجزاء الجسم قد ثبت انها متناهية وثبت بالبرهان
ان الجسم قابل لانقسامات غير متناهية بالفرض لا بالفعل وايضا فالجسم ينقسم اما الى
لا شيء مطلقا وهو محال واما الى النقطة وهو ايضا محال والا لتركب منها فاذن هو ينقسم
الى اجسام لا تقبل القسمة فعلا واحتج نفاة الجوهر بوجوه الاول ان الجوهر
من الجوهرين ان لاقاها بالاسر لزم التداخل المستلزم للانقسام وان كان لا بالاسر لزم
الانقسام الثاني الخط المركب من ثلثة جواهر اذا وضع على طرفيه جزآن
وتحركا بالاتفاق على الوسط فانقسم الجميع الثالث لو ثبت الجوهر لامتنعت الحركة
والتالي باطل بالضرورة فالمقدم مثله بيان الملازمة ان وصف الجوهر بالحركة لا يكون
وهو حاصل في المكان المنتقل عنه ولا المنتقل اليه فلا بد من وسط الرابع
البئر النازلة مائه اذا كان في منتصفها خشبة وعلق فيها حبلان احدهما الى فوق
والاخر الى اسفل ثم جذب السفلاني بالفوقاني يتحرك مائه مع حركة الفوقاني خمسين
فاذا تحرك السفلاني جزءا تحرك الفوقاني باقل وهو عين مثبتي الطفرة الخامس
بطؤ الحركات ليس لتخلل السكنات على ما يأتي فيلزم انقسام الجزء لانه اذا تحرك السريع
جزءا تحرك البطيء اقل السادس شكل العروس برهن فيه على مساواة مربعي
ضلعي القائمة لمربع وترها فاذا كان كل ضلع عشرة كان الوتر جذر مائتين المنكسر
السابع المربع المركب من ستة عشر جزءا متلاقية ان لاقت اجزاء قطره بالفعل
فالقطر كالضلع وهو باطل بشكل العروس وان تباعدت بما يسع للجزء فالقطر كالضلعين
وهو باطل بشكل الحمار ثم قالوا الاولى اما ما احتججتم به في الاول من انقسام
الزمان الى الماضي والحاضر والمستقبل فانه ليس كذلك وسيأتي الكلام فيه بل الآن طرف
للزمان وهمي ليس له تحقق في الخارج وانقسام الحركة انما هو بالفرض بل هي
شيء واحد متصل فاندفعت حججكم الاولى واما الثانية فالكلام فيها من وجهين

احدهما ان النقطة امر عدمي لانها فناء الخط والثاني ان العرض لا يجب مساواته
للمحل بحيث يسري في جميع اجزائه فانه ليس بين ان الحال في المجموع حال في
اجزاء ذلك المجموع او في احدها واما الثالثة فالمنع من وجود كرة وسطح متلاقيين
ثم مع التسليم المنع من امكان حركة الكرة على السطح ثم مع التسليم نقول الحركة
انما تكون في زمان فالكرة حال الحركة تكون مماسة للسطح في زمان والمماسة في الزمان
بالخط وانما تكون المماسة بالنقطة في حالة الثبات والسكون او في حالة الوهم
للآن فعلم ان المماسة في الآن انما تكون بنقطة وممنوع ان الكرة تكون مماسة
للسطح وآنات متعاقبة حتى تكون مماسة له بنقط متعاقبة فان هذا هو اول المسألة
بل كما ان الآنات المفروضة انما تفرض اذا تخللتها ازمنة كذلك النقط المفروضة انما
تفرض اذا كانت اطرافا للخطوط فاصلة بين كل نقطتين منها واما الحجة الرابعة
فانها في غاية المنع فانه ليس بمسلم ان الاجزاء المفروضة الموجودة في المقدار حاصلة
فيه بالفعل حتى يلزم ما ذكرتم واما قولكم يلزم مساواة الجبل للخردلة في
الانقسام فانه حق لكن الشنيع ان يقال ان تلك الاجزاء متساوية لهذه في المقدار
ونحن لا نقول به واما الخامسة فانها مغالطة فان اقليدس برهن على وجود زاوية
هي اصغر الزوايا الحادة التي تكون من خطين مستقيمين ولا يلزم منه ان يكون تلك
اصغر من كل زاوية مفروضة سواء كان خطاها مستقيمين او غير مستقيمين ثم قالوا
للفريق الثاني قد بينا بطلان تركب الجسم من الاجزاء فبطل كلامكم بالكلية ثم كيف يلزم
من قبول الجسم القسمة تركبه مما انقسم اليه وهذا وارد على ديمقراطيس ايضا في حجته
الاولى واما في حجته الثانية فساقطة بالكلية فان انقسام الجسم اذا كان غير
واقف عند حد لا يلزم ما ذكره على ان قوله اذا انقسم الجسم الى اقسام وتركب منها لا يخلو
عن ضعف قد سبق بيانه ثم ان الشيخ نقل عنه ان تلك الاجزاء متساوية ومساوية للجميع
في الطباع وانما تختلف بالاشكال ولا شك في ان المتساويات تتساوى في القبول
فاذا صح على المنفصلين الاتصال الرافع للاثنينية صح على المتصلين الانفصال

الرابع للوجه واعلم ان لنا في بعض كلام هولاء نظرا فان قول الفريق الاول
ان اجزاء الجسم لو كانت غير متناهية كانت المسافة المتناهية مقطوعة في زمان
غير متناه ان ارادوا به عدم النهاية في المقدار فهو غير مسلم وان ارادوا به عدم النهاية
في الاجزاء فهو مذهب الخصم فان المسافة المتناهية المقدار كما اشتملت على ما لا يتناهى
من الاجزاء كذلك القدر المقطوع فيه المسافة من الزمان وان تناهى لكنه اشتمل من
الاجزاء على ما لا يتناهى وكل جزء من اجزاء المسافة متقابل لكل جزء من اجزاء الزمان
وقولهم ان المولف من المتناهي لا نسبة له الى المولف من غير المتناهي وهي نسبة الافراد
الى الافراد ممنوع ايضا فان النسبة انما يجب ان يكون محفوظة بين المتناهي القدر
غير المتناهي الاجزاء وبين المتناهي القدر المتناهي الاجزاء ولو بقيت اجزاء الاولى محفوظة
على ما كانت عليه منزلته في امكنة متغايرة حتى يزيد المقدار بزيادتها اما على
تقدير صحة مذهبهم من التداخل لا تبقى النسبة محفوظة لعدم تغاير الامكنة المستلزم
لعدم زيادة المقدار فالاولى الاشتغال مع هولاء في ابطال التداخل اولا وقول
الفريق الثاني في الجواب عن حجة اصحاب الجزء وهو ان العرض قد يحل في محل منقسم بان
كان غير منقسم فانه لا يخلو اشى وهو ان المحل الذي هو منقسم الى الاجزاء لا يخلو اما
ان يكون قد حصل عند اجتماع الاجزاء هيئة متغايرة للاجزاء زائدة عليها او لا يكون
فان كان الثاني وجب ان يكون الحال في ذلك المحل حالا في اجزائه وان كان قد حصل
عند الاجتماع هيئة مغايرة فاما ان يكون منقسمة او غير منقسمة ويعود البحث
فيه واما جوابهم عن الحجة الثالثة لاولئك القوم قد سلموا فيه ان السطح يلاقي
الكرة بالنقطة فنقول حينئذ تلك النقطة ان كانت جوهرا ثبت المطلوب وان كانت
عرضا فكيف يمكن ان يقال ان العرض يلاقي الاجسام وهو غير مقدار فان كان ما
يلاقي غيره وكان عرضا فانه لا بد وان يكون له طرفان طرف يلاقي به محله وطرف
يلاقي به ذلك الجسم الاخر ثم كيف يمكن وجود عرض متوسط بين جسمين فاذن
انه لاقت النقطة غيرها وجب ان يكون محلها ملاقيا للسطح لكن البرهان الهندسي

دل على ان الملاقي للبسيط من الكرة شي غير منقسم فثبت الجوهر وانما
طولنا في هذه المسئلة لكونها من المسائل الشريفة التي ينبني عليها مطالب عظيمة

البحث الثاني في الحركة

ان لفظ الحركة وان كانت مشهورة
عند الناس لكن معناها لا يخلو عن بعض الخفاء حقيقتها وقد حدت بحدود متداولة
احدها ان الحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على التدريج او يسيرا
يسيرا لا دفعة وذلك لان الخروج الى الفعل قد يكون دفعة كحدوث الصور والاعراض
القارة وقد يكون على التدريج كالحركة وهذا التعريف لا يخلو من فساد فان
الحصول على التدريج او الذي يكون يسيرا يسيرا انما يعرف بعد معرفة الزمان وكذلك
الدفعة انما تعرف بالحصول الاني والان لا يعرف الا بالزمان ثم الزمان يعرف بانه
مقدار الحركة فيلزم الدور وربما اعتذر بعض المتاخرين عن هذا بان الحصول
لا دفعة ليس هو نفس الزمان وانما هو امر يلزمه الزمان واخذ لازم الشي مكان
الشي غلط وهذا العذر فاسد فان الحصول لا دفعة وان كان مغايرا للزمان لكنه
لا يمكن تصوره الا بعد تصور الدفعة التي لا تتصور الا بانها الحصول في آن والآن
هو طرف الزمان والزمان مقدار الحركة فلزم الدور بمراتب والمعتذر توهم ان
الحصول لا دفعة اخذ السائل نفس الزمان الثاني انه كون بين المبدا الذي
منه الحركة والمنتهى الذي اليه الحركة بحيث اي حد يفرض لا يكون المتحرك قبله ولا
بعده فيه وهذا التوسط هو صورة الحركة وهذا التعريف اكثر اختلالا من الاول
فانه قد اخذ فيه القبل والبعد وسائر اقسام القبلية والبعدية التي ذكرها
غير مرادة ههنا سوى القبلية والبعدية الزمانية فيكون قد اخذ الزمان في
تعريف الحركة وكان الالزام مشتركا وايضا فان التعريف قد اخذ فيه مبدا الحركة
ومنتهى الحركة فقد اخذ في تعريف الحركة نفسها وكذلك اخذ المتحرك في التعريف
فهو لا يعرف الا بالحركة وايضا المبدا والمنتهى ليسا حاصلين للحركة الفلكية الا بالقوة
فان تعينا بالقوة خرجت الحركات المستقيمة ذوات المبدا والمنتهى بالفعل وان

اطلقا كان اللفظ مشتركا اذ القوة لا تخلو عن عدم فلا اشتراك معنويا بين
العدم والوجود وامثال الالفاظ المشتركة في الحدود تنبهي عنه الشارح
ان الحركة كمال اول لما بالقوة من حيث هو بالقوة فان الساكن كونه في المكان
الثاني بالقوة وحصوله فيه كمال له لكنه مسبوق بكمال هو التوجه نحوه فالتوجه
هو الكمال الاول لكن لا مطلقا فان حصول احد الكمالين سابقا على صاحبه يصدق
عليه انه كمال اول لما بالقوة فاذا قيد بقولنا من حيث هو بالقوة انطبق حينئذ
الحد على الحركة وهذا فيه خلل ايضا فان الكمال الاول ان ارادوا به الكمال السابق
والمعنى بالسبق هاهنا هو السبق الزماني فيكون قد اخذوا الزمان في تعريف
الحركة على ان تصور الكمال لا يخلو عن خفاء وللقدماء تعريفات اخر ردية كقولهم
الحركة هي الغيرية اذ كانت تفيد تغير الحال او هي زوال من حال الى حال
او سلوك من قوة الى فعل فان المفيد لشيء لا يجب ان يكون نفس ذلك الشيء والزوال
والسلوك من الالفاظ المرادفة للحركة متن الحركة تطلق بمعنيين
احدهما الامر المتصل المعقول للمتحرك بين المبدا والمنتهى والثاني التوسط بين
المبدا المفروض والنهاية بحيث اي حد يفرض لا يوجد المتحرك قبله ولا بعده فيه
وهذا التوسط هو صورة الحركة وهو صفة واحدة لا تتغير ما دام متحركا بل قد
تتغير حدود المتوسط وليس المتحرك متوسطا لوجوده في حدود دون اخر بل لانه
بحيث اي حد يفرض لا يكون قبله ولا بعده فيه قال الشارح والاول لا يحصل
في الاعيان وانما حصوله في الذهن لانه لا يحصل والمتحرك بين المبدا والمنتهى وانما
يتوهم حصوله اذا كان المتحرك عند المنتهى وهناك يكون هذا المعنى المعقول قد
انقطع وعدم فليس له ذات قائمة في الاعيان وارتسامه في الذهن لان المتحرك له
نسبة الى مكان متروك والى اخر مطلوب فيرتسم في الخيال حصوله في المكان المتروك حالة
ارتسام الحصول في المكان المطلوب في الحس ثم قال والحركة بمعنى التوسط توجد في
آن لان كل آن يفرضه يصح ان يقال ان المتحرك لم يكن قبله ولا بعده فيه وما يقال

من ان الحركة في زمان انما يشيرون بذلك الى الحركة بالمعنى الاول الذي وجوده في الذهن
واما الحركة بهذا المعنى فان كونها في الزمان لا يعني به مطابقتها للزمان بل لا بد لها من قطع
يكون ذلك القطع مطابقا للزمان وكان المسافة مسافة متخصصة انما يوجد لها حدود وقطع
بالفرض كذلك هذا الكون المتوسط انما هو كون متخصص لا يوجد له حدود الا بالفرض التابع
لفرض حدود المسافة فاذا وافى حدا من حدود المسافة المفروضة كون كان ذلك الكون
حاصلا بالفرض وكان حصول الحدود في المسافة بالفرض لا يخرجها عن التخصص
كذلك الحدود في هذا الكون ولو كانت حدود هذا الكون حاصلة بالفعل لكان منقسما
الى ما لا ينقسم فكان آن حصوله غير آن خروجه وبين الآنين يكون ساكنا ولم يكن كذلك
متن اختلف الناس في وجودها فاقوى شبه النفاة انها لو كانت
موجودة فاما ان تقبل القسمة او لا والثاني يلزم منه الجزء الذي لا يتجزى والاول يلزم دائما
منه عدم وجود الحركة لانها حينئذ لا وجود لها في الحال والا لانقسم الحال لانقسامها
والماضي والمستقبل معدومان فالحركة معدومة والجواب عنه ان الحركة صحيح
انها لا وجود لها في الحال ولا يلزم من نفي الوجود الحالي نفي مطلق الوجود هذا ان
قلنا بانقسام الجوهر وقولهم الماضي والمستقبل معدومان ان ارادوا به العدم في
الحال فهو حق والا فهو ممنوع واعترض صاحب المعتبر على الحركة المكانية بانها
اما ان يكون عبارة عن المماسة الاولى او عن الثانية او عن الزوال عن المماسة الاولى
او عن مجموع المماستين او عنها وعن الزوال والاولان باطلان والا لما بقي فرق
بين الحركة والسكون والثالث باطل فان الزوال عدمي والحركة عندكم موجودة
وكذلك مجموع المماستين فان الاولى معدومة حال حصول الثانية فلم يجتمع
اجزاؤها فلا تكون موجودة وكذلك الخامس واجاب عنه بان المماسة الاولى
كانت حاصلة اولا ثم بعد ذلك حصلت المماسة الثانية فالمماستان حاصلتان
ولا يلزم من كونهما حاصلتين حصولهما دفعة والحركة مجموع المماستين
واذا كان مجموع المماستين موجودا وان كان لا دفعة فالحركة موجودة وهذا الجواب

لا يخلو اما ان يبطل **تنبيه** تعلق الحركة الى ستة امور المتحرك وهذا ظاهر فانها عرض
لا بد له من محل ولا يجوز ان يكون بالقوة من كل وجه والا لكان معدوما فكيف تحل فيه الحركة
الموجودة فهو لا محالة بالفعل فان كان من كل وجه استحال الحركة ايضا لان الحركة طلب
لكمال معدوم فيكون المتحرك بالقوة من حيث ذلك الكمال وقد فرض بالفعل من كل وجه
هذا خلف فالمتحرك يشتمل على قوة وفعل فهو جسم تعرض له الحركة وليست الحركة صورة
مقومة ولا لجسم لانها عرض والجسم لا يتقوم بعرضه ولانها تعرض لجسم بالفعل ولا وجود لجسم
عام ولان الحركة لا يوجد انواعها بالفعل فلا نوع ما هو بالفعل ولانها فانية باجزائها
فكيف تقوم ما هو موجود وقد ظهر من هذا فساد ظن ان الحركة هي الطبيعية
اعني جوهر الشيء الصوري الثاني للحركة فان الحركة امر موجود حادث لا بد له من
سبب ولا يجوز ان يكون سببه هو الجسم من حيث هو هو والا لدامت الحركة بدوامه
بل كان كل جزء مفروض من اجزاء الحركة يدوم بدوام الجسم ويجب دوامه لا يوجد
بتعاقبه فلا توجد الحركة ولان الاجسام متساوية في الجسمية فهي كلها متحركة
وكان يجب تشابه حركاتها لاستلزام التساوي في العلل التساوي في المعلولات
ولانه ان طلب مكانا معينا سكن عنده وان لم يطلب مكانا فلا اختصاص الجهة
من الجهات فيتحرك الى الكل او لا يتحرك ولا ينتقض هذه بالطبيعة الباقية فان
الطبيعة لا تقتضي لذاتها الحركة والا لزم دوام الحركة بل انه لا يحصل حركة بل انما
تقتضي الطبيعة الحركة عند خروجها عن الحالة الملائمة الى الحالة الغير الملائمة
ثم هذه الغير الملائمة تشترك في الوصول الى الاولى التي يصل اليها المتحرك
على سبيل القطع والتجدد مما يفصلها الوهم وان كانت المسافة والجهة في
الاعيان موصولة ففعل الحركة امران ثابت هو الطبيعة ومتجدد وهو الوصول
الى الحدود والاسباب الغير الملائمة على سبيل التجدد حتى يصل الجسم
الى مكانه الطبيعي وكذلك القول في النفوس الثابتة احوالها فانها لا تقتضي
الحركة ما لم يتجدد لها ارادات ودواع متجددة **سؤال** جعلت

الوصول الى اقرب الاماكن علة للوصول الى ابعدها والعلة حاصلة مع المعلول
جواب هو من العلل المعدة بمعنى ان الطبيعة تقتضي الحصول في
المكان الثالث بشرط حصولها في المكان الثاني ثم **اعلم** ان المحرك ان كان
داخلا في الجسم فان حركه بارادة وكانت الحركات مختلفة فهو القوة الحيوانية
وان كانت متفقة فهو القوة الفلكية وان كان بغير ارادة فان حركه حركات مختلفة
فهو القوة النباتية والا فهو الطبيعة وقد يطلق الطبيعة على الثالث والرابع
وقد يخص ما يحدث عن الطبيعة لا الارادة الحادث بسبب الطباع وان كان خارجا
فان كان مبدأ الحركة من الجسم فهو القاسر والا فالحركة عرضية وسيأتي البحث
عن هذه الاقسام **الثالث** ما فيه الحركة والمعنى ههنا كون الجوهر يتحرك
من نوع مقولة الى نوع اخر ومن صنف الى صنف وقد حصر في المشهور في
اربع مقولات الاولى الكم ويقع فيه الحركة باعتبارين احدهما التخلخل والتكاثف
والثاني النمو والذبول اما اعتبار الاول فالدليل عليه ما سيأتي من تركب الجسم
من الهيولى التي لا تتقيد بذاتها والصورة وحاصل كلامهم ان المقدار زائد على
الجسم فنسبة المقادير اليه على السوية فجاز انتقاله من احد تلك المقادير
الى الاخر وهذه الحجة على تقدير تسليم اصولها دالة على جواز المعنى الاعم من
الحركة وهو الخروج مطلقا وليست دالة على الخروج التدريجي وربما احتجوا
بالقارورة اذا كبت على الماء بعد المص فانه يداخلها الماء مع انه لا خلاء لما
ياتي بل لان الهواء بالمص خرج منه شيء فاكتسب الباقي مقدارا اكبر [illegible] الضرورة
للخلا فعند دخول الماء رجع الهواء الى حجمه الطبيعي فدخل الماء وقد يحتجون
بالاواني المصدعة عند الغليان لزيادة المقدار وهاتان الحجتان وان لم يرد عليهما
ما ذكرنا على الاولى لكن يضعفان من حيثية اخرى وهو عدم البرهان على
حصر السبب فيما ذكروه واما الاعتبار الثاني فانهم قالوا اذا ازداد الجسم
باتصال اخر وكانت الزيادة مداخلة للاصل دافعة لاجزائه الى جميع الاقطار

منشؤه بطبيعة الجسم المدخول فيه فهو النمو وضده الذبول ولا شك في ان
ههنا حركة مكانية اما الحركة التي ذكروها زايدة على المكانية فالكلام عليها
كما في الاولى المقولة الثانية الكيف واثبتوا الحركة في الانفعالات
والانفعاليات منه فان الحار قد يبرد يسيرا يسيرا وبالعكس وانكرها جماعة
الاستحالة وسيأتي البحث معهم وكذلك الحال والملكة فان البدن قد ينتقل الى
الصحة على التدريج والنفس قد ينتقل الى العلم يسيرا يسيرا وكذلك القول في
القوة واللاقوة ومنعوا من الحركة في الكيفيات المختصة بالكميات واعلم
ان الذي يمكنهم الاستدلال به على وقوع الحركة فيما ذكروا انما هو البناء على الحس
وانت تعلم ان الحس قد يحصل فيه الشيء على التدريج وان كان في نفس الامر بخلاف
ذلك كالنطفة المتكونة حيوانا فجاز العكس المقولة الثالثة الاين
ووقوع الحركة فيه ظاهر الرابع الوضع وقد ينتقل الجسم من وضع
الى غيره على التدريج قطعا كالحاوي كالثابت في مكانه المتحرك في وضعه بالدور
وانتقال اجزائه لا يوجب انتقاله في المكان ولا استبعاد في حركة اجزاء الجسم في العين
وحركة جملة الجسم في الوضع واما باقي المقولات فقد منعوا من وقوع الحركة فيها
اما الجوهر فلانه غير قابل للشدة والضعف فلا يكون فيه حركة والاولى ممنوعة
وسيأتي البحث فيها والثانية منتقضة بالكم وايضا موضوع الصور الجوهرية
لا تقوم بالفعل الا بالصورة والذات التي لا توجد الا بالقوة يستحيل ان تتحرك
بالفعل فان جعل المتحرك هو الهيولى فلا بد له من صورة حال الحركة فان كان
الجوهر حال الحركة هو الجوهر السابق فليست الحركة في الجوهر وان كان غيره
يكون الاول قد فسد وحدث الجوهر المتوسط وقد يكون جوهران متميزين
بالفعل ويكون الكلام في الانتقال الى الوسط كالكلام في الانتقال الى الطرف فانه
ان كان دفعة فلا حركة وان كان على التدريج فلا بد من جوهر متوسط ولا يلزم على
هذا الكلام الحركة في الاعراض لان الهيولى مستعدة في دوامها موضوعا بالفعل الى

وجود الصورة فيستحيل ان يكون الجوهر المتوسط من الجوهرين حاصلا بالفعل
ولا كذلك العرض المتوسط بين العرضين لاستغناء الموضوع عنه واعلم ان
هذا الفرق ضعيف لان الكيفية المتوسطة بين الكيفيتين ان كانت هي الكيفية الاولى
فلا حركة في الكيف بل عسى يكون شيء اخر غير الكيف وليس الكلام فيه وان كانت
غيرها فالانتقال اليها ان كان دفعة فلا حركة وان كان على التدريج فثم كيفية متوسطة
غيرهما وينتقل الكلام اليها ولا ينفعهم الاعتذار بان الكيفيات المتوسطة موجودة
بالقوة غير متناهية لان الذي بالقوة معدوم فاذن لا متوسط وهو ينافي
الحركة وقد يستدل في هذا الموضع بان الجوهر لو تحرك من الجوهرية لكان الى لا
جوهر والثاني باطل فان الجوهر لا يمكن انقلابه علته والسلوك ينتهي الى غير
الذي منه ابتداء الحركة فاذا كانت الحركة من نفس الجوهرية فالانتهاء الى شيء غير جوهر وهذا
الاستدلال ردي جدا اذ وقع الخلاف فيه لوقوع الغفلة عن اعتبار الحيثيات فان
الحركة المنازع فيها ليست من الجوهر من حيث هو هو بل من جوهر معين هو الصورة
المعينة الى جوهر آخر وهذا كما في الكيفيات اذا تحرك الجسم من كيفية الى اخرى واما
المضاف فانه ابدا عارض لغيره فان كان معروضه قابلا للحركة فيلحقها متوسطة كالسخونة
والبرودة لما قبلتا الزيادة والنقصان كان الاسخن والابرد قابلين لها والا فلا فيكون
الحركة اولا وبالذات للمعروض وثانيا وبالعرض للاضافة واما متى فان الانتقال
فيها يقع دفعة كالانتقال من سنة الى اخرى ولا يقع في زمان والا لكان للمتى متى اخر
ويتسلسل واما الملك فانه لما كان عبارة عن نسبة الجسم باعتبار الشامل له كان
تبدله انما هو في السطح الحاوي وفي المكان فلا يكون فيه لذاته حركة والحق ان
الملك عبارة عن نسبة الشيء الى غيره نسبة الملك فلا يكون ايضا فيه حركة فلا يقع
دفعة واما ان يفعل وان ينفعل فقد منعوا من الحركة فيهما وان كان قد جوز قوم
الحركة فيهما واحتج المانعون بانه لو كان الانفعال من التبرد الى التسخن
على التدريج لكان لا يخلو اما ان يكون ذلك والتبرد يتزايد او عند ما ينتهي التبرد



والقسمان باطلان اما الاول فلان الاستقبال الى السحق احد من طبيعة طبيعة السحق
وفي طبيعة السحق احد من طبيعة السخونة فيكون عندما يقصد الحجر نقصدا لبرد واما
الثاني فلانه يكون عند الانتهاء والوقوف على البرد كما سياتي من ثبوت السكون
بين الحركات المتضادة وايضا فان ذلك الاستقبال ان كان بعض السحق فليس بين
التبرد والسحق الا زمان سكون ولا آن وان كان استقبالا الى السحق فحينئذ لا يخلوا اما
ان يكون الاستقبال الى السحق احد من طبيعة السحق او لا يكون فان لم يكن فليس ذلك
استحالة وان كان فههنا كالاحد من طبيعة السخونة فيكون عند الاستقبال الى السحق قد
وجد السحق الا ان يفرض السحق ما هو الغاية لكن السحق مستمر والا لكان ستاغر منقسم
فلا يكون حركة بل سخونة واذا كان منقسما فلا يكون من السحق ما هو الغاية ح
واحتج المجوزون بان الشيء قد ينتقل من انه لا ينفعل ولا ينفعل اليهما على التدريج
مثل السواد فانه غاية السود وايضا فان الانفعال قد يكون بطيئا فيتدرج يسيرا
يسيرا الى ان يشتدوا بالعكس واجاب الشيخ عن الاول بان الحركة لا يكون فيهما
بل في اكتساب الهيئة والصورة التي بها يصح ان يجدد الفعل والانفعال وعن الثاني
بان الاستقبال يكون في السرعة وهي كيفية ليست بفعل ولا انفعال الرابع والخامس
ماهيته وما اليه ويتعلقها بهما ظاهر فان حد الحركة انها كمال اول يتوصل بها الى
كمال وقد يكونان ضدين وقد يكونان بين ضدين لكن احدهما اقرب من ضد الاخر
اقرب من الاخر وقد لا يتضادان ولا يتوسطان المتضادين بل لهما نسبة الى امور
متضادة او متقابلة بوجه ما كما في الفلك وقد يشترط الحصول فيهما زمانا فيحصل
بين الحركتين سكون وقد لا يشترط الا آنا كالفلك وقد يكونان بالفعل كما في حركات
الاجسام المستقيمة الحركة وقد يكونان بالقوة كما في الفلك فانه اذا فرضت فيه
مبدا كان ذلك الحاصل بالقوة والفرض ومبدا الحركة المستديرة هو بعينها
المنتهى لكن باعتبارين واذا قيس المبدا والنهاية الى معروضها الى الحركة كان
قبيل التضايف واذا قيس احدهما الى الاخر لم يكن قبيل التضايف فانه قد

81 ينفعل احدهما لا مع الاخر بل يكون احدهما مضادا للاخر السادس الزمان وتعلق
الحركة به على ما قلناه اولا مسئلة الجسم في حال سكونه له نسبة
ما الى الامور الثابتة وله عدم الحركة والسكون ان اطلق على الاول فهو ثبوتي
وان اطلق على الثاني فهو عدمي والحكماء جعلوا الاول من مقولة الوضع والثاني
هو السكون والمتكلمون جعلوا السكون هو الاول مسئلة
السكون يقابل الحركة اما تقابل الضدين او تقابل العدم والملكة على الخلاف
في التفسير وقد جعل قوم السكون يقابل الحركة عن المكان واخرون جعلوه
مقابلا للحركة اليه واخرون قالوا ان السكون لا يقابل حركة خاصة والا لكان
المتحرك عنه ساكنا لكونه مسلوبا عنه الحركة اليه بل السكون في المكان يقابل
الحركة عنه واليه فاذا جعل السكون عدم الحركة لم يكن عدما مطلقا بل عدم مع
امكان الوجود بخلاف عدم القرنين للانسان فانه نحو من الوجود وله علة هي علة
الوجود لكن عند ارتفاعها فانه سيظهر ان علة العدم هي عدم العلة ويستدعي
المحل استدعاء الامور الوجودية فانا لما قلنا انه عدم شيء عن شيء فقد جعلنا
للعدم محلا واعلم ان السكون لما كان عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك وجب
اشتراطه بالزمان فان الجسم من الآن الواحد من حيث هو في آن لا يمكن ان يتحرك
فلا يكون ساكنا ولا متحركا فلا استبعاد في خلو الجسم عن هاتين الحالتين ومثبتوا
الجزء يجعلون ذلك **البحث الثالث** في المكان
قد وقعت المشاجرة في وجود المكان اولا ثم في ماهيته ثانيا اما النفاة
له فقد احتجوا بحجج الاولى انه لو كان موجودا لكان اما جوهرا واما
عرضا والقسمان باطلان اما الاول فلانه ان كان متحيزا والمتمكن حال فيه لزم
التداخل وافتقاره الى مكان لصحة الانتقال عليه وان كان مفارقا استحال
اختصاص المحادثة به لعدم الاولوية وايضا فكيف يكون مفارقا مع وقوع
الاشارة الحسية اليه واما الثاني فلانه ان قام بالمتمكن كان منتقلا بانتقاله

والمكان مستقل عنه ولزم افتقاره الى المحل في الحلول وافتقار المحل اليه ايضا في
ذلك فيتحد جهة الدور وان قام بغيره وكان ذلك الغير متحيزا تسلسل وان كان غير
متحيز استحال وقوع الاشارة اليه الثانية انه ان كان جسما لزم ما ذكرنا من
المحال وايضا فليس هو من بسائط الاجسام ولا مركباتها وان كان غير جسم بطل ما
يقولونه من مطابقته للجسم ومساواته له فان مساوي الجسم جسم الثالثة
الانتقال او حيثيات المكان للجسم وللسطح وللخط وللنقطة مكان ومكان
النقطة مساو لها وكيف يختص احدى النقطتين بالمكانية دون الاخرى فلا يمكنكم
ان يقولوا ان كل واحد منهما مكان للاخرى الرابعة لو كان النامي في مكان
لكان مكانه ناميا بحسبه فيكون للمكان مكان واحتج المثبتون بوجود النقلة
التي هي مفارقة لغير جوهر وكم وكيف فهي اذن لشيء كان الجسم فيه ثم انتقل وايضا
فالتعاقب دال على وجود المكان فانا نرى الجسم يفارق موضعا ثم نشاهد آخر حاصلا
فيه ولان الفوقية والسفلية معلومة لكل احد وليس يصير الجسم فوقا باعتبار
جوهره او كميته او كيفيته بل باعتبار حلوله في المكان الاعلى والاسفل واثبات المكان
قريب من الاولي بنفسه ولهذا ما توسع عند الدهماء اثبات كل موجود في مكان
وان ما لا مكان له لا وجود له ثم اجابوا عن حجج النفاة اما عن الاولى
فلان المكان عندهم اما عرض هو سطح فينقطع التسلسل باعتبار وجود جسم
لا مكان له هو المحيط واما بعد قائم لا في مادة ولا يلزم وجود كل بعد في بعد
واما عن الثانية فلان المساواة ان صدقت على الاطلاق فهو على سبيل
المجاز والا فالمقصود منها اما مساواة الظاهر من الجسم للباطن من الحاوي
واما مساواة البعد المكاني للبعد المتمكن واما عن الثالثة فلان الانتقال
قد يكون انتقالا بالذات وقد يكون انتقالا بالعرض وليس المحوج الى المكان هو مطلق
الانتقال بل الانتقال الذاتي الذي لا يكون على سبيل الاتباع واما
عن الرابعة فلان النامي كما يستبدل الكم كذلك يستبدل المكان وانما كان يجب

82 فان المكان تبعا للنامي لو كان المكان واحدا حالتي النمو والذبول سر
اختلف العقلاء على وجود المكان في ماهيته وتحقيق الخلاف ان يقول المكان
ليس هو نفس الجسم بل اما ان يكون جزءا منه او خارجا والاول اما ان يكون هو
الهيولى او الصورة والثاني اما ان يكون مساويا لاقطار الجسم الثلث او لا يكون
والاول هو البعد والثاني هو السطح والبعد قد يكون فارغا وقد يكون
ممتليا والسطح قد يكون اي سطح كان وقد يكون هو السطح الباطن من
الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وقد صار الى كل واحد من
هذه الاحتمالات فريق والاول منقول عن افلاطون وتؤولوا بان المراد من الهيولى
في كلام افلاطون ههنا هو البعد والاخير هو المنقول عن ارسطو واحتج
القائلون بالهيولى بانها قابلة للتعاقب والمكان قابل له فالهيولى هي المكان
واحتج القائلون بالصورة بان الصورة حاوية ومحددة فالصورة هي المكان
وهذان مذهبان باطلان فان المشهور في الاصطلاح من امر المكان انه الذي
يتحرك ذو المكان عنه وتفارقه بالحركة وتقع الحركة فيه واليه ومفارقة الشيء لجزئه
غير معقول وكذلك وقوع الحركة الى الهيولى والصورة او عنهما على ان البراهين
التي ذكروها عواقر فان من شرط انتاج الشكل الثاني الاختلاف بالكيف على
ما مر في المنطق واحتج القائلون بالبعد بوجوه احدها ان المكان
مساو للمتمكن والمساوي ليس الا البعد فالمكان هو البعد الثاني التخيل
يقتضي جعل المكان هو البعد فانا لو رفعنا الاجسام المحوية في الاناء لثبت البعد
لنعلم ان تلك الاجسام كانت حاصلة فيه الثالث ان المكان لو كان سطحا لزم حركة
الساكن والتالي باطل فالمقدم مثله وبيان الشرطية ما يمثلون من الحجر الواقف في
الماء والطير الساكن في الهواء الرابع وصف الناس المكان بالفراغ والامتلاء
مع عدم وصفهم السطح بذلك الخامس من المعلوم ان كل جسم في مكان وليس
كل جسم في سطح لتناهي الابعاد فالمكان غير السطح السادس النار في حركتها

علوا ليست طالبة نهاية الجسم الفوقاني لعدم ملاقاة النهاية ساير اجزائها فهي اذن طالبة
للترتيب في البعد والجواب عن الاول ان المساواة ان عنى بها المساواة في المقدار
فهو ممنوع وان عنى بها مطابقة النهايات فهو مسلم فان السطح الظاهر من المحوي
مساو للباطن من الحاوي وعن الثاني ان التحليل انما يقتضي وجود الشي
بعد اقامة البرهان عليه ويكون مخلوطا بغيره متميزا عند العقل فيه التحليل تميز
عما عداه على ان رفع المتمكن لا يقتضي اثبات البعد ما لم يتوهم نهايات الجسم المحيط محفوظة
على الوضع الاول وعدم دخول شي اخر فيها فلا يحصل من رفع المتمكن ثبوت البعد
وعن الثالث ان الطاير والحجر ليسا متحركين وان فارقا السطح المحيط
بهما ضرورة ان مبدا الحركة والتغير ليس منهما فان اخذت الحركة على معنى اعم من هذا
كانا متحركين وهما غير ساكنين ان عني بالسكون محافظة الجسم لمكانه زمانا ولا استبعاد
في سلب الحركة والسكون عن هذا كما انهما يسلبان عن الجسم اذا اول وجوده معدا
كالان واما ان عني بالسكون محافظة الجسم للنسب التي لها بالقياس الى الاشياء فهو
ساكن ولا مشاحة في هذه المباحث اللفظية وعن الرابع ان البعد ابعد
عند الناس من وصفه بالفراغ والامتلاء وانما يصفون الجسم المحيط ونسبة
السطح الى الجسم المحيط اقرب من نسبة البعد اليه ولهذا لو توهموا قيام السطح
المحيط بنفسه مجردا من جسم يقوم به لوصفوه بما وصفوا الجسم على ان العبرة
ههنا ليس بما تعرضه العامة وعن الخامس انه لا نزاع على تقدير وجوب هذه
الكلية فان للمنازع ان ينازع فيها على ان هذه الكلية لو سلمت لنوزع في دلالتها
على جعل المكان بعدا فلعله غير البعد والسطح وعن السادس
ان طلب النار ليس لان يلاقي كل سطحها كل جزء من المطلوب فان هذا محال بل لان
يلاقي بها نهايته نهاية المطلوب وحينئذ يندفع الاشكال ثم لو سلم انها غير طالبة
للسطح فلم لا يكون طالبة للوضع ولا يحتاج استدعاء الوضع البعد واحتج
القايلون بالسطح مطلقا بان البعد باطل والسطح الحاوي يوجب ان يكون

بعض الاجسام غير متمكنة في مكان والجواب بما مر على ان هولاء يلزمهم
ان يكون لبعض الاجسام مكانان وهو فاسد واحتج القايلون
بالسطح الحاوي بان الجسم لا بد وان يحصل في مكان وذلك اما ان يكون بالمداخلة
كما ذهب اليه اصحاب البعد وهو باطل او بالمماسة وهو السطح ثم ردوا على
اصحاب البعد بان المكان لو كان بعدا لزم تداخل البعدين وهو بعد المكان
والمتمكن وهو محال لان كل مجموع فهو اعظم من اجزائه واما لزوم التداخل
لان عند وجود المتمكن ان بقي البعد المفطور الذي جعل مكانا لزم ما قلنا والا
لكان المعدوم متمكنا في الوجود او بالعكس وهو محال وايضا البعد قابل
للحركة وكل قابل للحركة فله مكان فللبعد مكان اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى
فلانه لو امتنع عليها لكان الامتناع اما للذات او لغيرها والاول يقتضي امتناع
قبول الاجسام ذوات الابعاد الحركة والثاني باطل لان ذلك الغير ان كان لازما
نقلنا الكلام اليه وان كان عارضا جازت مفارقته فافتقر حينئذ الى مكان
والاقرب الى الحق احد هذين والاخير اقرب **البحث الرابع**
في الخلا كنا قد نقلنا عن القايلين بان المكان بعد ان البعد قد يكون
خاليا على ما يراه قوم وقد لا يكون ولنذكر الآن حجج الفريقين اما النفاة فقالوا
ان المثبتين للخلا يختلفون فيقول بعضهم انه لا شي محض وهولاء لا منازعة
معهم ويقول اخرون انه بعد يتقاطع فيه على زوايا قايمة وهو غير قايم في مادة
واحتجوا على بطلان هذا بوجوه احدها ان الخلا لو كان موجودا
لامتنعت الحركة والسكون فانهما انما يكونان بحسب تعين حيز اقتضاه الطبع
فاذا استوى نسبته الى الجميع فلا يتعين لان الخلا متساو والقسري انما يكون لميل
طبيعي على ما ياتي ولان القسري عارض على الامر الطبيعي فهو مسبوق به
او بالسكون ولان الميل القسري انما يبطله المعاوق ولا معاوق في الخلا
الثاني لو وجد الخلا لساوت الحركة مع العائق الحركة الخالية عنه

والثاني باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة انا نفرض الجسم يتحرك مسافة ما في زمان
مع الخلاء ويتحرك تلك المسافة بعينها مع الملاء في ضعف الزمان مرات معدودة
ثم نفرض ملاء اخر ارق من الملاء الاول بحيث يكون نسبة مقاومة الملاء الاول
الى مقاومته كنسبة ضعف الزمان الاول الى زمان الخلاء فيتحرك المتحرك تلك
المسافة مع الملاء الثاني في زمان حركته مع الخلاء ولو كانت المقاومة اقل
لكانت الحركة مع الملاء اسرع وهذا محال الثالث الخلاء قابل للمساواة
والمفاوتة وكل ما كان كذلك فهو اما كم او ذو كم فان كان كما فله هيولى فالخلاء
حال في الهيولى فلا يكون خلاء وان كان ذا كم فهو جسم فالخلاء غير خلاء الرابع
الابعاد متناهية على ما ياتي فهي مشكلة والشكل اما ان يحصل للبعد لذاته فيكون
الجزء والكل متساويان فيه او الفاعل المجرد فلا بد من مخصص ويعود الكلام او
لحال فيه ويعود الكلام ايضا او للمحل وكل بعد له محل فالخلاء محل هو الهيولى فليس
بخلاء الخامس تلازم سطوح الاجسام دال على امتناع الخلاء فان الاناء
الضيق الراس اذا كان في اسفله ثقب ضيقة وعلى وضع راسه لم ينزل الماء وان
فتح نزل والانبوبة اذا امتص احد طرفيها صعد الماء من الاخر وامثال الجسم العظيم
بالشيء اليسير اذا احكم اللحام بينهما واما المثبتون فقد احتجوا بامرين
احدهما ان مع الملاء يمتنع الحركة اذ من شرط حصول الجسم في الحيز الثاني
خلوه والا لزم التداخل والثاني السطوح المتلاقية اذا رفع بعضها عن
بعض دفعة ففي حال الرفع يخلو الوسط لاستحالة الانتقال اليه من خارج
دفعة ثم اجابوا عن حجج النفاة اما عن الحجة الاولى فلان
مقصد الحركات ليس هو احد اجزاء الخلاء بل هو القرب من بعض الاجسام دون
البعض واما ما ذكروه لنفي الحركة القسرية فضعيف جدا لما ياتي من عدم
استلزام الميل القسري للطبيعي وقولهم لا تفاوت مع الخلاء ممنوع اما اولا
فلان انتفاء الحركة القسرية ليس لوجود المعاوق بل لعدم القوة القسرية

التي يفرض لها احاد يحمل عليها فيصح ان يقال ان بعض ما يحمل عليه تلك
الطبيعة دائما موجود بالقوة ولا يجوز ان يخرج الى الفعل بالاسفي بعقبه منه
شيء بالقوة واما ان يعتبر ان كل واحد من الحدهمين بحسب وقت معين وجوده
بالقوة وليس كل واحد منه بالفعل بل لا شيء منه بالفعل وهذا اوضح الصحة
وفي بعض هنا تطرفات قولهم ان الكلية لا توصف بالقوة ولا بالفعل خطأ لان
من مذهبهم ان النفوس غير متناهية وهي موجودة بالفعل وقولهم الكلية لا ثبوت
لها فلا يصح الحكم عليها خطأ فان الكلية وان لم يكن ثابتة عينا فانها ثابتة في الذهن
والحكم انما هو على الامور الذهنية في هذا المقام واما من جهة التناهي فانه يصح
ان يقال للاشياء الكائنة انها متناهية بالفعل لا بمعنى ثبوت النهاية التي لا نهاية بعدها
فانها بهذا الاعتبار غير متناهية لا بالفعل ولا بالقوة ولكن بحسب نهاية بعدها
شيء يغايرها لها فيصح ان يقال انها غير متناهية بالفعل دائما لانها قد حصل لها
كل واحد من اجزاء النهاية لها لكن من حيث انها دائما يسلب عنها التناهي الى النهاية
الاخيرة ويصح ان يقال انها متناهية بالقوة دائما لا بحسب النهاية الاخيرة
ولكن بحسب النهايات الاخر في القوة بعد النهاية الحاصلة دائما يوصف انها
بالقوة متناهي الى نهاية ما فيكون بالقوة دائما بالقياس الى ما لم يوجد من النهايات
وبالفعل دائما بالقياس الى ما وجد ولا بالقوة ولا بالفعل بالقياس الى نهاية
بعينها اخيرة وما لا نهاية له لا يوجد لا بالقوة ولا بالفعل وما لا نهاية له موجود
بالفعل دائما بحسب اعتبارين الاول باعتبار انه لا يمكن ان يكون اشياء عددها
او مقدارها بحيث لا شيء احدث منه بقي غير منه موجودا بالكلية والثاني
باعتبار انه لم يتناه الى نهاية اخيرة بحث اوجب توهم وجود
ما لا نهاية له حتى بادى بعضهم فزعم ان هذا الاعتبار من جملة المبادي للموجودات
وهو خطأ فانه امر عدمي لا وجود له بالفعل والسبب الداعي لاثبات ما لا نهاية
له عندا وليك تضعيف الاعداد الى ما لا يتناهى وانقسام المقادير الى ما لا



متناهي ولامتداد الزمان فيما مضى وسيأتي ودوام الكون والفساد وظنوا ان هيهنا
ثبوت امتداد لا نهاية له فبعضهم جعلها جسما بسيطا اما نارا او هواء او ارضا
او ماء وبعضهم جعلها البخار ولهم اختلاف في تعيينها ليس هذا موضع ذكرها
وانما دعاهم الى اثبات ما لا نهاية له مشاهدتهم للامور المحسوسة فان ما يتناهى
منها انما يتناهى الى شيء غيرها والادلة الاول لا يعطيهم اثبات ما لا يتناهى
الا على نحو التفصيل الذي ذكرناه واما الخامس فانه في غاية الغلط اذ لا
يجب ان ينتهي الشيء الى غيره نعم يجب ان ينتهي بغيره كما نقول في الجسم فانه ينتهي
بالسطح مثلا اللهم الا ان يؤخذ بحسب الوهم وحينئذ يسلم صحة ما لا يتناهى
في الوهم وهو غير متنازع فيه **البحث الثالث**
في تناهي الابعاد قد صدر عن القوم حجج منها انا يمكننا ان نفرض خطين
احدهما غير متناه والاخر متناه كقطر دائرة مثلا متوازيين فاذا زال المتناهي
من الموازاة الى المسامتة فلا بد من نقطة هي اول نقطة المسامتة لكن وجود
اول نقطة المسامتة في الخط الغير المتناهي محال فانه لا نقطة يتوهم حصول
المسامتة معها الا وقد سبقها نقطة اخرى كذلك وهذه الحجة ساقطة بالكلية
فانها مبنية على نفي الجوهر الفرد اولا وثانيا على وجود اول نقطة للمسامتة
وهو غير مسلم فان المسامتة انما تحصل في زمان الحركة التي ليس لها اول بل يقع
في الحركة واما اول المسامتة من الآنات هو ان الموازاة كما كان في الحركة
الحجة الثانية انا نفرض خطا غير متناه من جهة ومتناهيا من اخرى اما نقطع
او نفرض فاذا اخذنا من ذلك الخط قطعة واطبقنا ما بقي بعد الاخذ على ما بعده كان
الماخوذ منه قبل ان يوخذ منه زائدا وبعد الاخذ منه ناقصا فيلزم تناهي
الناقص والزائد انما زاد بما اخذ فهو متناه فالخطان متناهيان الحجة
الثالثة انا نفرض امتداد خطين ذاهبين الى غير النهاية ابتداء من نقطة
واحدة كساقي مثلث فنسبة الانفراج كنسبة الذهاب والذهاب غير متناه

وكذلك الانفراج ولا يمكن ان يقال فيزدادان ويتناهى الانفراج واذا كان
الانفراج غير متناه كان ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين وبعض المهندسين
غير هذه الحجة فقال نفرض زاوية الخطين تلتقي غاية فاذا كان الخطان غير
متناهيين كان الفاصل بينهما غير متناه ضرورة تساوي زاويتي القاعدة
وتساويهما لزاوية الخطين فالخطوط متساوية وهذه الحجة غير تامة فانها
انما تدل على التناهي من بعض الجهات والمدعى فاسدة لا يخلو من مصادرة على
المطلوب وقد يقال هيهنا ان كل جسم بسيط اذا تناهى من جهة لزم تناهيه من
جميع الجهات لان الطبيعة الواحدة يستحيل ان تقتضي شيئين مختلفين ه
البحث الرابع في تناهي القوى الجسمانية اعلم
انه اذا قيل ان قوة ما متناهية او غير متناهية انما هو بحسب ما يصدر عنها
فان التناهي وعدمه بمعنى المعقول انما يلحقان بالذات لما هو كم وبواسطته
لما يتعلق به فاذا قيل هذه القوة متناهية كان المراد منه بقاء فعلها الواحد في
ازمنة مختلفة كرماة يقطع سهامهم مسافة محدودة في ازمنة مختلفة وهيهنا
يكون القوة التي اقل اشد من التي زمانها اكثر ويقع على القوة البالغة الى غير
النهاية لا في زمان او يكون المراد منه صدور عمل منها على الاتصال في ازمنة مختلفة
كرماة يختلف ازمنة حركات سهامهم وهيهنا يكون القوة التي زمانها اكثر اشد
من التي زمانها اقل ويقع على غير المتناهية في زمان غير متناه او يكون المراد
منه صدور اعمال متوالية عنها مختلفة بالعدد كرماة يختلف عدد رميهم وهيهنا
يكون القوة الغير المتناهية يصدر عنها اعمال غير متناهية والاول اختلاف
بالشدة والثاني بالمدة والثالث بالعدة والدليل على تناهي القوى الجسمانية
بالمعنى الاول انها لو فعلت ما لا يتناهى في الشدة لكان فعلها اما في زمان
وهو محال لانه يمكن فرض زمان اقل فيقع ذلك الفعل في ذلك الزمان الاول
بحسب الامكان العرضي ويكون اشد مما فرض انه غير متناه في الشدة هذا خلف

واما ان يقع لا في زمان وهو محال لان كل حركة فهي منقسمة على ما علم ولا يخلوا
هذا البيان عن البحث على نفي الجوهر مع انه مختص بما يقع على الاتصال الزماني
والدليل على تناهيها بحسب المعنيين الاخرين انا نقول القوة اما ان يكون طبيعية
او قسرية والطبيعية يتساوى فيها مقبول الجسم الكبير والصغير ضرورة عدم
العائق الطبيعي عنهما ثم يختلفان لاختلاف القابل فان الطبيعة في الكبير
اكثر منها في الصغير لوجوب انقسام القوى الطبيعية لانقسام محالها والقوة
القسرية يختلف الكبير والصغير في قبول التاثير عنها لوجود العائق الطبيعي لا
لاختلاف في الفاعل فاذا تقرر هذا فنقول لو حركت القوة الطبيعية جسما
حركات لا تتناهى في المدة او العدة لامكن تحريك جزء تلك القوة جزء ذلك الجسم
فان حركته حركات لا تتناهى ايضا لان كل القوة وجزءها متساويين في التاثير هذا خلف
وان نقصت حركات الجزء وجب ان يتناهى ضرورة حصول النقصان عن الجانب الاخر
لانا نفرض المبدأ واحدا واذا تناهت حركات الجزء تناهت حركات الكل لان
نسبة الاثر الى الاثر كنسبة المؤثر الى المؤثر ولو حركت القوة القسرية جسما حركات
غير متناهية لامكن ان يحرك تلك القوة بعينها جزء ذلك الجسم من ذلك المبدأ المعين
فان زادت على الاول تناهت الاولى لانقطاعها في الجهة الاخرى مع انقطاعها
في جهة المبدأ واذا تناهت الاولى تناهت الاخرى لان نسبة الزيادة الى النقصان
كنسبة كثرة العائق وقلته وان لم تزد كان تحريك الشيء مع العائق كتحريكه مع
عدم العائق هذا خلف **سؤال** لم لا يجوز ان يتفاوت القوى
بسرعة التحريك وبطوئه **جواب** المراد تناهي القوة ههنا تناهيها
بحسب المدة او العدة لا بحسب الشدة ولا يخلوا من ضعف **قيل** ايضا
على هذا ان المتكلمين لما استدلوا بزيادة الحوادث ونقصانها على تناهيها
منعتم الدلالة وجوزتم فيما لا يتناهى وجود الزيادة والنقصان اجاب
عنه بعض المحققين بان اللانهاية اذا حصل الذي امتداد في احد طرفيه

واما ثانيا فلان الخلاء جاز ان يوجد فيه اجزاء مبثوثة يكون عائقة للمتحرك
من النفوذ الدائم واما عن الثانية فان الحركة تستدعي زمانا من حيث هي هي
وبسبب المعاوقة زمانا اخر والقابل للزيادة والنقصان من الزمان بحسب
الزيادة والنقصان في المعاوقة انما هو الثاني فاندفع المحذور وايضا
جاز ان لا يوجد مقاومة يكون نسبتها الى المقاومة الاولى كنسبة زمان الحركة
في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الرقيق واما عن الثالثة فلان القابل
للمساواة والمفاوتة ليس هو الخلاء الموجود بين طرفي الجدار مثلا بل الجسم
الحاصل فيه تقديرا على ان القابل للمساواة والمفاوتة لا يجب ان يكون حالا
في الهيولى واما عن الرابع فلان الشكل جاز ان يستند الى الذات وقولهم
الجزء والكل يتساويان فيه فالجواب عنه اما اولا فلا نسلم فان الجزء يقتضي
الشكل شكل الكرية والكل يقتضي ذلك الشكل بعينه فاذا ادعوا انه يلزم
منه التساوي في المقادير على ما ذكره الشيخ فانه في غاية المنع واما ثانيا
فلان الجزء والكل انما يكون مع القسمة بحيث لا قسمة فلا جزء ولا كل واما
عن الخامسة فلان هذه العلامات امور جزئية جاز ان يستند الى اسباب اخر
غير ما ذكرتموه واجاب البغاوي عن حجتي المثبتين بان التخلخل والتكاثف
الحقيقيين يدفعان الاولى والثانية يندفع بامتناع ارتفاع احد السطحين عن الاخر
دفعة بل متى ارتفع احدهما صحبه الاخر واعلم ان بعض هذه الاجوبة لا
يخلوا عن تعسف اما الاول فلان طلب الحركة هو التوسع القريب من بعض
الاجسام لا يخلوا من ضعف لان الكلام في الاجسام المطلوب قربها كالكلام
في الاجسام الطالبة من تحصيل سبب التخصيص واما الثاني فقد اجاب
عنه بعض المحققين بان الحركة لا تخلوا عن حد معين من السرعة والبطوء مع
فقدانهما الحركة فهي لا تقع واحدهما غير موجود فكيف يكون مقتضيا للزمان
المعين وهذا الكلام ضعيف جدا لان الحركة وان كان لا وجود لها دون السرعة

قولهم

والبطؤ لكن اذا اخذت شيئاً من حيث هي هي لا يلزم جواز خلوها عن لوازمها
ولا يلزم دخول تلك اللوازم في الموثوقية واجاب الشيخ عن الكلام الاخير
بان هذا البرهان لا يستقر الى المقاومة المذكورة لانا نقول ان زمان
هذه الحركة في الخلا يكون مساوياً لزمان حركة في مقاومة ما لو كانت موجودة
وهذه المقدمة قد بينا صدقها ويعينا مقدمة صادقة وهي ان الحركة في خلاء
حركة في عدم مقاومة واخرى صادقة وهي ان الحركة في عدم مقاومة ليست
مساوية البتة لحركة في مقاومة ما لو كانت موجودة فنجعل الوسطى صغرى
والاخيرة كبرى فيحصل قرينة من الاول ناتجة لقولنا لا شيء من الحركة في الخلا مساوية
لحركة في مقاومة ما لو كانت موجودة فنجعلها كبرى للاولى البينة الصدق
فيحصل قرينة من الثاني ناتجة لقولنا لا شيء من الحركة في الخلا بحركة في الخلا

البحث الخامس في الزمان ح النزاع في وجود الزمان
وماهيته كالنزاع في المكان فان بعض الناس ذهب الى انه لا وجود للزمان
وبعضهم الى ان وجوده ذهني واخرون قالوا ان وجوده لا على ان يكون
واحداً في نفسه بل على انه نسبة ما على جهة ما لامور انها كانت الى امور انها
كانت فان الزمان مجموع الاوقات والوقت عرض يحدث مع عرض آخر فهو
وقت للآخر كحضور زيد مع طلوع الشمس واخرون جعلوا للزمان وجوداً
وحقيقة قائمة احتج النفاة بان قالوا لو كان الزمان موجوداً لكان
اما قار الذات فيكون الحادث اليوم حاصلاً في زمان الطوفان فلا تقدم
ولا تاخر وهذا باطل بالضرورة وان كان غير قار الذات فاما ان يوجد منه
شيء اولا فان كان الاول فاما ان يكون منقسماً اولا والاول يلزم منه ان يجتمع
جزآن منه في الوجود هذا خلف والثاني يلزم منه تتالي الآنات وهو محال
وان لم يوجد منه شيء لم يكن الزمان موجوداً وايضاً فاجزاء الزمان منه ماض
ومنه مستقبل وهما معدومان والحال ان لم يكن زماناً لم يكن الزمان موجوداً وان

كانت آناً فان كان غير موجود فالزمان ليس بموجود وان كان موجوداً فان
انقسم لم يكن الحال حالاً هذا خلف وان لم ينقسم كان آناً والآن عندكم ليس بزمان
فالزمان ليس بموجود والموجود غير زمان وايضاً يلزم منه تتالي الآنات اجاب
المثبتون عن هذا بان الزمان غير قار الذات والموجود منه منقسم ولا يلزم اجتماع
اجزائه دفعة واحدة في الوجود وانما يلزم ذلك لو كان موجود المنقسم هو الموجود
في الآن ونحن نعترف بانه لا وجود للزمان في الآن اصلاً في زمان بل وجوده ثابت
مطلقاً والماضي والمستقبل موجودان في حديهما ولا يلزم اذا لم يكونا موجودين في
الحال ان لا يكون لهما وجود مطلق وليس قولنا اما ان لا يكون الزمان موجوداً او
يكون موجوداً في الآن او في الزمان المستمر منحصراً اطرافه في النقيض كما ان قولنا الشيء
لا يكون في مكان واما ان يكون في هذا المكان او ذلك المكان ليس منحصراً اطرافه في
النقيض فالحاصل من هذا ان كل واحد من الماضي والمستقبل معدوم في الحال
ومعدوم في صاحبه وموجود في حد نفسه واعلم ان في هذا الجواب نظراً
من حيث ان الماضي والمستقبل يحكم العقل بعدمهما وكيف يعقل وجود الماضي
وهؤلاء القوم يعترفون بان اجزاء الزمان غير قارة في الوجود وان معنى غير
القار عدم جزء وجود آخر ثم كيف يكون الزمان موجوداً وبعض اجزائه مفقوداً
والشيخ قد جعل الحركة التي بمعنى القطع من الامور الذهنية لا من الامور الخارجة
لكونها مشتملة على اجزاء متعاقبة وكيف يمكن وجود ما كذلك الزمان وكيف يكون
الزمان موجوداً وهو عندهم مقدار الحركة التي بمعنى القطع لان الحركة التي بمعنى التوسط
قد نقلنا عنهم انهم يقولون انها موجودة في الآن ثم يقولون انهم احتجوا
على انه موجود بامرين ضعيفين الاول ان عدم الشيء قد يسبق وجوده سبقاً
لا بالذات ولا بالعلية ولا بانواع السبق الاخر الا الزماني فيجب وجود الزمان
الملحوق بالقبلية والبعدية لذاته والمتقدمان هاهنا متغايران الثاني انه قد يمكن
قطع مسافة معينة بسرعة معينة فاذا ابتدأ معه متحرك آخر وقطع معه

وتساويا في السرعة تساويا في القطع وان اتحدا مع بطؤ وقطع معه تفاوتا في القطع
وان اتحدا بعد ما هو مساو في السرعة واستويا في القطع دفعة تفاوتا في القطع وادن
من ابتدا موضع للمسافة واسهلها امكان قطعها بتلك السرعة وامكان اجرا اقل من الاول
فالامكان ذو مقدار موجود وهو الزمان وبيانه بضعف الاولى من وجوه احدها
ان هذه القبليات لو كانت وجودية لكانت القبلية الاولى موجودة قبل قبلية اخرى
بقبلية اخرى فيلزم التسلسل اجاب عن هذا بعض المحققين بان الزمان هو
الموجود في الخارج الذي يلحقه القبلية والبعدية لذاته وما سواه انما يلحقان به
لوقوعه فيه وبعض القبلية والبعدية اعتبار ذهني غير مختص بزمان دون زمان بل
يصح تعقله في كل زمان وان اخذت من حيث يقع في زمان معين كانت حكمه حكم ساير
الموجودات في لحوق قبلية اخرى يعتبرها العقل وينقطع القبليات بانقطاع
الاعتبار وفي هذا الجواب نظر اما اولا فلان لحوق القبلية والبعدية للزمان وان
كان لذاته على راي القوم لكنه يقتضي اختلاف اجزاء الزمان بالماهية ووجود
الآنات المتعاقبة وهما باطلان عندهم واما ثانيا فلان القبلية والبعدية لو
كانتا من الاعتبار الوهمية بالماهيات لا تستدعي وجود تلك الماهيات في الخارج
والا لكان الممتنع موجودا نعم اذا يقتضي العقل بكون بعض الاعتبارات يستحيل ان
يلحقها العقل بالماهية الا عند وجود تلك الماهية في الاعيان كان الاستدلال
بلحوق ذلك الاعتبار لتلك الماهية على وجود الماهية صحيحا كما في الوجوب
الذي هو اعتبار عقلي اذا لحظه العقل بالنسبة الى ماهية من الماهيات
كانت تلك الماهية ثابتة في الاعيان فهذا تحقيق هذا الموضع وثانيها
ان القبلية والبعدية من باب المضافات وستعرف ان من خصوص المضاف وجوب
وجودهما معا فالقبلية مع البعدية والقبل مع البعد هذا خلف اجاب
عن هذا بانهما اضافتان عقليتان يوصف بهما معروضاهما معا في العقل ولا يحصلان بوجودهما
في الخارج معا اقول هذا اعتراف بان اعتبار العقلية لشيء في العقل لا

يقتضي ثبوته في الخارج وثالثها ان القبلية لو كانت وجودية لكان العدم
المستمر موجودا اجاب بان الاعدام المتصفة بالقبلية ليس هو العدم
المطلق بل هو عدم الملكة وذلك العدم معقول من حيث التقييد بالملكة فيصح
لحوق الاعتبارات العقلية به والكلام في هذا كما في الثاني ورابعها ان السبق هذام
حاصل في اجزاء الزمان فيلزم ان يكون للزمان زمان اجاب بان الزمان ماهية
واحدة متصلة لا تعرض له الاجزاء الا بالفرض وليس فيه قبل التجزية تقدم ولا تاخر
ثم اذا فرض له اجزاء فالتقدم والتاخر ليسا بعارضين لها حتى يصير الاجزاء بسببهما متقدم
ومتاخر بل بتصور عدم الاستقرار الذي هو حقيقة الزمان يستلزم تصور تقدم وتاخر
للاجزاء المفروضة لعدم الاستقرار ولا لشيء آخر وما له حقيقة غير عدم الاستقرار
كالحركة وغيرها اذا قارنها عدم الاستقرار فانها تصير متقدمة ومتاخرة بسبب
عروض القبلية والبعدية لها وهذا هو الفرق بين ما يلحقه التقدم والتاخر
لذاته وبين ما يلحقه بسبب غيره فانا اذا قلنا اليوم امس لم نحتج الى ان نقول
اليوم متاخر عن امس لان نفس تصورهما يقتضي التقدم اما الوجود والعدم
فانهما متى لم يلحقهما شيء ثالث لا يلزم فيهما التقدم والتاخر لاحدهما على التعيين اقول
كون بعض الاجزاء موجودا حال عدم صاحبه يقتضي حصول التجزية للزمان ولان
للزمان اجزاء متصلة بعضها عن البعض سواء وجد فرض او لم يوجد وقوله ليس
فيه قبل التجزية تقدم ولا تاخر يناقض قوله التقدم والتاخر ليسا بعارضين
لاجزاء الزمان وقوله اذا قلنا اليوم امس لم نفتقر الى امر ثالث يقتضي تقدم بعض
هذين على البعض بخلاف العدم والوجود مغالطة لان اليوم انما عقل كونه
متاخرا لا من حيث انه جزء من الزمان مطلقا بل لاجل ان اليوم لفظ موضوع
للزمان المتاخر وامس موضوع للمتقدم بخلاف العدم والوجود نعم لو فرضنا
جزء من الزمان كيوم وجد زيد فيه ويوم وجد عمرو لم يحصل الجزم بتقدم احدهما
بعينه على الآخر وقوله ماهية الزمان عدم الاستقرار فيه نظر لانه ان جعله

عبارة عن نفس العدم كان اعترافًا بان الزمان من الامور العدمية وان جعله
امرًا يلزمه عدم الاستقرار لم يبق فرق بين الزمان والحركة فان ماهية الحركة تقتضي
لذاتها تقدمًا وتاخرًا ولولا التقدم والتاخر اللذان للحركة لما وجد الزمان واما
الثانية فلانها مبنية اولًا على ان للامكان وجودًا عينيًا وسياتي البحث فيه
وثانيًا ان الامكان هو المعروض للتفاوت والمساواة وهو ممنوع لان المتفاوت فيهما انما
هو الحركة فان قطع المسافة بحركة اقل وبحركة اكثر لا يستدعي ثبوت مقدار لامكان
الحركتين والا لجاز ان يكون مقدار الجسم الكبير والصغير متساويًا بحسب امكانها
فيكون له مقدار عارضًا فان المقدار المفروض ههنا ليس امرًا عينيًا وانما هو امر فرضي
وايضًا فان الزمان جعلتموه نفس الامكان المقدر كان المقدار عارضًا للزمان وهو
خلاف مذهبكم وان جعلتموه نفس مقدار الامكان المقدر كان الزمان مقدارًا للامكان
لا مقدارًا للحركة وهو خلاف مذهبكم ايضًا بحث اختلف العقلاء
على وجود الزمان وماهيته وضبط الاقوال فيه ان يقال الزمان اما ان يكون
واجب الوجود لذاته واما ان يكون ممكن الوجود فان كان ممكنًا فاما ان يكون
جسمًا واما ان يكون عرضًا وان كان عرضًا فاما ان يكون نفس الحركة او مقدار
الحركة او يكون مقدارًا للوجود وكل واحد من هذه الاقسام مذهب لقوم وفي
القسمة احتمالات اخر لم يعرف قائلًا ذهب اليها واحتج القائلون بوجوب
وجوده بان فرض عدمه يستلزم المحال لان عدمه بعد وجوده يستدعي ثبوت
قبلية وبعدية بالزمان فيكون الزمان موجودًا حال ما فرض معدومًا وكلما
كان وجوده حاصلًا عند فرض عدمه كان عدمه محالًا فيكون وجوده واجبًا
وهذا الاحتجاج باطل فانهم اخذوا فيه الوجوب مشروطًا بشرط وجعلوه
انه مطلق وفرض عدم الزمان بعد وجوده على تقدير تسليم ان البعدية لا
تنفك عن الزمان هو فرض عدم الشيء مع وجوده والمحال اذا لزم من هذا
لم يلزم ان يكون عدمه مطلقًا ممتنعًا واحتج القائلون بان الزمان جسم

ان الزمان محيط بالحوادث وذلك يدل على انها محيط بالحوادث فهو الزمان
وهذا الاستدلال ضعيف اما اولًا فلان هذا القياس عقيم ضرورة كون الاختلاف
في الكيف شرطًا في الشكل الثاني واما ثانيًا فلان احاطة الزمان بالحوادث واحاطة
الفلك لا تعد لهما الى معنى واحد فالغلط نشا لهؤلاء من قبل الاشتراك اللفظي والقائلون
بان الزمان نفس الحركة قالوا ان هذه الحركة هي حركة معدل النهار والغلط نشا لهؤلاء
من اخذ لازم الشيء مكانه واحتج القائلون بان الزمان مقدار الحركة فلم يذهبوا الى
ان تلك الحركة اية حركة كانت بل هي الحركة المستديرة الوضعية واولى الاشياء بها هي
حركة معدل النهار وهم جمهور الحكماء واحتجوا عليه بان الزمان كم على ما مر فهو
اما منفصل وهو باطل والا لتناهى في القسمة الى ما لا ينقسم فيلزم تتالي الانات وهو
محال عندهم واما متصل ولا يجوز ان يكون قار الذات على ما مر فهو اما ان يكون
حركة او مقدارًا لها ولا يجوز ان يكون حركة لان يوصف الحركة بالسرعة والبطوء ولا
يوصف الزمان بهما ولانه قد يوجد حركتان معًا ولا يوجد زمانان معًا ولان الحركة مساوية
لصفتها في الماهية واللوازم وغير مساوية لها في المقدار فتعين ان يكون مقدارًا للحركة
من جهة التقدم والتاخر العارضين لها بسبب المسافة والتحقيق ان للحركة تقدمًا وتاخرًا
بازاء تقدم بعض اجزاء المسافة على بعض وتاخرها الا ان المتقدم من الحركة لا يوجد
مع المتاخر منها بخلاف المتقدم في المسافة فانه موجود مع المتاخر ويكون التقدم
والتاخر اللذان لا يوجدان معًا من خواص الحركة وللحركة ايضًا تقدم وتاخر بسبب
الزمان فان الجزء الموجود منها في المتقدم من الزمان متقدم على المتاخر منها
الموجود في زمان متاخر ولا يجوز ان يعرف الزمان بانه مقدار الحركة من جهة التقدم
والتاخر العارضين لها بسبب الزمان والا لزم الدور وقالوا والحركة يعرض لها الاتصال
اما باعتبار المسافة او باعتبار الزمان وهي في نفسها كالاولى لما بالقوة واما اتصال
الزمان فعلته القريبة اتصال الحركة بالمسافة لا اتصال المسافة وحدها فان
اتصال المسافة وحدها لو لم يوجد حركة متصلة لم يوجد زمان فانا لو فرضنا

المتحرك يقف في اثناء المسافة لم يكن للزمان وجود متصل ويكون المسافة متصلة
بل يحسان يكون علة الزمان اتصال المسافة بتوسط الحركة وليس هذا الاتصال علة
لصيرورة الزمان متصلا فانه لذاته متصل بل هو علة لوجود الزمان فانه ليس
للزمان شيئا يعرض له الاتصال بل هو نفس الاتصال ولا نقول في بعض الالوان انها
علة لبعضها لا بمعنى انها علة لكونه لونا بل لوجوده كذلك ههنا اذا قلنا اتصال الحركة
سبب لاتصال الزمان لا بمعنى صيرورته متصلا بل بمعنى وجوده واعترض
الشيخ ههنا عليه فقال ليس للحركة اتصال سوى اتصال المسافة او الزمان وايضا
يمتنع ان يكون اتصال المسافة سببا لاتصال الزمان ومحال ان يكون اتصال الزمان
سببا لاتصال الزمان فبطل قولكم اتصال الحركة سبب لاتصال الزمان واجاب
بان علة اتصال الزمان هو اتصال المسافة لا مطلقا بل من حيث صار للحركة فصارت
الحركة بها متصلة واعتبار اتصال المسافة بعينه شيء واعتباره مقارنا للحركة شيء
فاتصال المسافة من حيث هو للحركة علة لوجود ذات الزمان ثم قالوا الزمان مقدار
للحركة الاولى فهو مقدار يقدر غيره بالمقاييس من غير طول فقيل على هذا لو فرضنا
عدم الحركة الاولى لكان يوجد الزمان ويلزم ان لا يختص بالحركة الاولى او كان
يكون معدوما فلا يوجد تقدم وتاخر في الحركات اجيب عن هذا بان
الحركة المستديرة متى لم يوجد الجسم المستدير لم يعرض للمستقيم جهات فلم يعرض حركات
اخر المستقيم الا في التوهم وحينئذ نقول لم لا يوجد زمان في التوهم يكون محدودا
والكلام ليس في الامور الوهمية انما هو فيما يصح في الوجود وفي هذا الجواب نظر
فان الحركات المستقيمة تتبع الجهات وهي تتبع الجرم المستدير على رايهم لا على حركته
واما القايل بان الزمان مقدار الوجود فهو ابو البركات فانه قال الزمان ليس
عرضا في حركة خاصة لان تلك الحركة انما تخالف غيرها من الحركات لا في ماهيتها
بل في الموضوع وهو المتحرك او في السرعة والبطء او بالمكان او بالزمان وهذه
الامور خارجة عن ماهية الحركة وهذه الامور المخصصة ليست موضوعة

للزمان فان المتحرك من جهة حركته لو سكن لوجد الزمان والسرعة والبطء انما
يكون بالزمان فليست هذه موضوعة له وكذلك المسافة وما منه وما اليه فالزمان
ليس يعرض يوجد في الحركة فانه ما من حركة يتصور الا ويمكن رفعها ومع وجود
الزمان بل لو رفع سكون كل ساكن وحركة كل متحرك لثبت الزمان فهو متعلق
بالوجود لا بهما فهو مقدار الوجود وكان الزمان للعدد في الاعيان لا العدد كذلك
الوجود الاقل زمانا والاكثر وجودا اكثر الزمان فاما تعرف في الدهر لا غير
قال والزمان لا يرتفع الا بارتفاع الوجود والوجود لا يعدم كما لا يوجد فلا يقال
ان الوجود موجود ولا معدوم انما يحكم بالعدم على الموجود ولا يتصور
الا ذكا ان وجودا ليس له زمان ولا وجود خالق ولا وجود مخلوق والقائلون بان
الزمان مقدار الحركة جردوا الخالق عن الوجود في الزمان لتجرده عن الحركة
وقالوا انه موجود ثابت اذا اعتبرت نسبته الى الثابت كانت تلك النسبة هي السرمد
وان اعتبرت مع غير الثابت كانت هي الدهر قال وهذا من التعبيرات اللفظية
فان السرمد هو البقاء الدائم وكذلك الدهر والدوام من صفات المدة والزمان
ولا يخلو هذا الكلام عن ضعف والقائلون بان الزمان مقدار الحركة قالوا
ان كان الشيء اذا وجد دفعة لم يكن شيء البتة حتى وجد شيء اخر دفعة فان كان بينهما تجدد
امور كانت بينهما فلتات وبعدما سبقا لم يكن بينهما امكان تجدد امور لزم تتالي
الانات ويلزم ثبوت الجوهر الفرد فاذن ما لم يوجد حركة لم يوجد زمان ولهذا فان
عدم الشعور بالحركة لا يشعر بالزمان كاصحاب الكهف
اذا ظهر ان الزمان من عوارض الحركة ظهر ان الاشياء الموجودة في زمان لا
تخلو عن ان يكون حركة او ذات حركة فان معنى المتقدم والمتاخر انما يوجد لهذين
والسكون ان كان بحيث يتوهم له عروض التقدم والتاخر بالعرض بسبب الحركتين
المكتنفتين له كان له دخول بوجه ما في الزمان فهو داخل بوجه السكون فيه
واما الامور التي لا يوجد فيها تقدم ولا تاخر بوجه ما فلا يوجد في الزمان

المتحرك بعضه في اثناء المسافة لم يكن الزمان موجود متصلا ويكون المسافة متصلة
بل يجب ان يكون علة الزمان اتصال المسافة بتوسط الحركة وليس هذا الاتصال علة
لصيرورة الزمان متصلا فانه لذاته متصل بل هو علة لوجود الزمان فانه ليس
للزمان شيئا يعرض له الاتصال بل هو نفس الاتصال ولا تقول في بعض الالوان انها
علة لبعضها لا بمعنى انها علة لكونه لونا بل لوجوده كذلك هٰهنا اذا قلنا اتصال الحركة
سبب لاتصال الزمان لا بمعنى صيرورته متصلا بل بمعنى وجوده واعترض
الشيخ هٰهنا على نفسه وقال ليس للحركة اتصال سوى اتصال المسافة او الزمان واسم
ممتنع ان يكون اتصال المسافة سببا لاتصال الزمان ومحال ان يكون اتصال الزمان
سببا لاتصال الزمان فبطل قولكم اتصال الحركة سبب لاتصال الزمان واجاب
بان علة اتصال الزمان هو اتصال المسافة لا مطلقا بل من حيث صار حركة فصارت
الحركة بها متصلة واعتبار اتصال المسافة بنفسه شيء واعتباره مقارنا للحركة شيء
فاتصال المسافة من حيث هو للحركة علة لوجود ذات الزمان ثم قالوا الزمان مقدار
للحركة الاولى فورد مقدار ويقدر غيره بالمقايسة من غير طول فيقال على هذا لو فرضنا
عدم الحركة الاولى لكان يوجد الزمان فيلزم ان لا يختص بالحركة الاولى او كان
يكون معدودا فلا يوجد بعدم ما دخلنا في الحركات اجيب عن هذا بان
الحركة المستديرة متى لم يوجد لجسم مستدير لم يعرض للمستقيم جهات فلم يعرض حركات
اخر اللهم الا في التوهم وحينئذ نقول لم لا يوجد زمان في الوهم يكون محدودا
والكلام ليس في الامور الوهمية انما هو فيما يصح في الوجود وفي هذا الجواب نظر
فان الحركات المستقيمة يتبع الجهات وهي يتبع الجرم المستدير على رايهم لا على حركته
واما القايل بان الزمان مقدار الوجود فهو ابو البركات فانه قال الزمان ليس
عرضا في حركة خاصة لان تلك الحركة انما تخالف غيرها من الحركات لا في ماهيتها
بل في الموضوع وهو المتحرك او في السرعة والبطؤ او بالمكان او بالزمان وهذه
الامور خارجة عن ماهية الحركة وهذه الامور المخصصة ليست موضوعة

للزمان فان المتحرك من جهة حركته لو سكن لوجد الزمان والسرعة والبطؤ لما 90
يكون بالزمان فليست هذه موضوعة له وكذلك المسافة وما منه وما اليه فالزمان
ليس بعرض يوجد في الحركة فانه ما من حركة يتصور الا ويمكن رفعها ومع وجود
الزمان بل لو رفع سكون كل ساكن وحركة كل متحرك لبقيت الزمان فهو متعلق
بالوجود لا بها فهو مقدار الوجود ومكان العدد في الاعيان لا العدد كذلك
الوجود الاقل زمانا والاكثر وجودا اما الزمان فانما يقدره في الذهن لا غير
قال والزمان لا يرتفع الا بارتفاع الوجود والوجود لا يعدم كما لا يوجد فلا يقال
ان الوجود موجود ولا معدوم انما يحكم بالعدم على الموجود ولا يتصور
الا ذلك وجودا ليس له زمان ولا وجود خالق ولا وجود مخلوق والقائلون بان
الزمان مقدار الحركة جردوا الخالق عن الوجود في الزمان لتجرده عن الحركة
وقالوا انه موجود ثابت اذا اعتبرت نسبته الى الثابت كانت تلك النسبة هي السرمد
وان اعتبرت مع غير الثابت كانت هي الدهر قال وهذا من العبارات اللفظية
فان السرمد هو البقاء الدايم وكذلك الدهر والدوام من صفات المدة والزمان
ولا يخلوا هذا الكلام عن ضعف والقائلون بان الزمان مقدار الحركة قالوا
امكانه الشيء اذا وجد دفعة لم يكن شيء البتة حتى وجد شيء اخر دفعة فان كان بينهما تجدد
امور كان بينهما مهلة وبعد ما وان لم يكن بينهما امكان تجدد امور لزم تتالي
الانات فيلزم ثبوت الجوهر الفرد فاذن ما لم يوجد حركة لم يوجد زمان ولهذا فان
عدم الشعور بالحركة لا يشعر بالزمان كاصحاب الكهف تنبيه
اذا ظهر ان الزمان من عوارض الحركة ظهر ان الاشياء الوجود في زمان لا
يخلو عن ان يكون حركة او ذات حركة فان معنى المتقدم والمتاخر انما يوجد لهذين
والسكون ان كان بحيث يتوهم له عروض التقدم والتاخر بالعرض بسبب الحركتين
المكتنفتين له كان له دخول بوجه ما في الزمان فهو ادخل وجهي السكون فيه
واما الامور التي لا يوجد فيها تقدم ولا تاخر بوجه ما فلا يوجد في الزمان

واما توجد معه ولا يلزم من المعية العينية فان العالم موجود مع الخردله وليس منها
ولما كانت انواع الشي واجزاؤه وسهامانه تعالى انها موجودة في الشي جاز ان يقال المقدم
والمتاخر والآن والساعات والشهور في الزمان قالوا والآن في الزمان كما يقال
الوصف في العدد والمقدم والمتاخر كالزوج والفرد فيه والساعات والشهور
والاثنين والثلثة فيه اقول الآن ليس جزءا من الزمان ولا يحصل الزمان عدد تكرره
فلا يكون قول الآن في الزمان قول الوصف في العدد بل الاولى بالمناسبة معها
وجود الشهور والساعات وكذلك الاثنان في العدد ليس كالشهر في الزمان لان
الشهر جزء منه والاثنان نوع من العدد والشهر والسنة ليس لها وجود عيني فانه
لا توجد اجزاؤها فكيف توجد هي وانما وجودها في الاعتبار الذهني ﻫ ﻫ

البحث السادس في الآن ﻫ قد نقلنا عن المتكلمين ان الآن
جزء من الزمان كما ان الجوهر الفرد جزء من الجسم والبحث ههنا على ما نعاه الجوهر
متقول يقال الآن بحسب المجاز للزمان القصير جدا وبحسب الحقيقة للذي
يقع فصلا متوهما بين زمانين ولا وجود له الا في التوهم والا لزم انقطاع الزمان
قالوا وهو محال لان القطع اما ان يكون في ابتدائه ولا قبل لذلك الزمان
فلم يسبقه عدمه واما ان يكون في انتهائه فلا بعد له فلا يتاخر عنه عدمه ويجب
لما جوزنا وجود قبليات وبعديات للزمان سقطت هذه الحجة عندنا قالوا
فالآن انما توجد وجودا متوهما اما ان يفرضه فارض واما موصول حركة
حدا ما غير منقسم كمبدأ طلوع او غروب فهذا هو الآن الذي يقع بين زماني
الماضي والمستقبل بحسب الفرض وقد يتوهم الآن على معنى آخر فانا قد نتوهم
شيئا في المسافة والزمان فالمتنقل يفعل بسيلانه سيلانا هو الحركة بمعنى
القطع ويلزمها الحركة بمعنى التوسط فكان الحركة بهذا المعنى هي الفاعلة
للاولى وهي غير منقسمة كذلك توجد في المسافة جزءا ما يحاذيه عند المتحرك بمعنى
التوسط وفي الزمان آن ما يتحرك فيه المتحرك الحركة بمعنى التوسط ايضا

فكان هذا الآن يفعل بسيلانه الزمان كما ان الحركة بمعنى التوسط كانت فاعلة
بسيلانها الحركة بمعنى القطع فان المتحرك بمعنى التوسط لا يوجد معه خط
المسافة فانه قد قطعه ولا الزمان فقد سبق وانما يوجد معه من كل واحد طرفه
فموصله من الزمان الآن ومن خط المسافة الحد الذي هو فيه اما نقطة او
خط وهذا الكلام في غاية السقوط فانه كيف يصح ثبات الآن واستمراره حتى
يفعل الزمان قالوا ولا يمكن وجود آنات متعاقبة والا لزم وجود اجزاء
لا تتجزى وكذلك لا يمكن ان يكون للآن اجزاء والا لكان بعضها مترتبا على بعض
فيكون سيلانا زمان واشكل ههنا امتناع عدم الآن اما ان يقع دفعة فما لي
الآنات واما ان يقع على التدريج فيلزم انقسام الآن قال الشيخ هذه القسمة غير
حاصرة فان ههنا قسما آخر وهو ان يكون عدمه في جميع الزمان الذي بعده ولو قيل
ليس الكلام في استمرار عدمه بل في ابتدائه قبل ابتداء عدمه هو وجوده ولا استبعاد
في ان يكون الشي في زمان دون طرفه بخلاف الحركة والساكن فانه حاصل في جميع
الزمان وليس بحاصل في طرفيه وتحقيق هذا الموضع ان يقول المتقابلان ان كانا
في قوة المتناقضين استحال خلو الزمان وطرفه عنهما معا واذا كان في الزمان
احدهما جاز ان يكون في الآن الآخر كالمتحرك وغير المتحرك والماس وغير المماس
والموجود والمعدوم فاذا كان الشي متشابه حاله في اي آن احدث من زمان
وجوده ولا يحتاج الى مطابقة مدة فانه يكون موجودا في الآن كالمماسة والملاقاة
والتربيع وغيرها من الصفات القارة وان كان لا يصح وجوده في الآن بل يفتقر في
وجوده الى مطابقة مدة فانه لا يكون موجودا في الآن بل في الزمان الثاني
كالحركة والمفارقة واللامماسة وهذا القسم على امرين احدهما ما يجوز ان
يتشابه حاله في آنات من زمانه دون آن وقوعه المبتدا ومنه ما لا يجوز اما
الاول فكاللامماسة التي هي المباينة فانها متشابهة بالنسبة الى جميع الآنات
التي تفرض في زمان وجودها لكنها لما استحال وجودها دون الحركة استحال

ووقوعها في الآن المبتدا وشيه ان يكون الحركة بمعنى التوسط من هذا القبيل
واما الثاني وكالحركة بمعنى القطع فانها لا تتشابه احوالها في جميع الآنات المفروضة
في الزمان فقد اشترك هذان القسمان في ان الزمان المفروض يوجد فيه ما يخالف
الموجود في الآن الفاصل ويتميز الثاني عن الاول بان الثاني لا تتشابه احواله في
الآنات والاول متشابه والحاصل من هذا ان الوقوع لا دفعة ان عنى ما يشمل
هذين كان من احوالها ان يكون عدم الآن من هذا القبيل ولا يلزم ان يكون زمانيا
وان عنى به هذا الاخير من القسمين بمعنا القسمة بانه الاول من هذين وان لم يكن
المقابلان في قوة المتناقضين لامكان خلو الزمان وطرفه عنهما وهو ظاهر فان قيل
ههنا حصول الشيء وعدمه على التدريج غير معقول فان الجزء الاول من الزمان
ان لم يحصل فيه شيء لم يكن الحصول في جميع ذلك الزمان وان حصل فاما ان يكون
الحاصل هو الذي يحصل في الجزء الثاني فيكون ذلك الشيء في الجزء الاول موجودا
معدوما معا هذا خلف وان كان غيره لم يكن ذلك الشيء الحاصل في ذلك الزمان
واحدا بل اشياء كثيرة حاصلة في جميع اجزاء ذلك الزمان فاذن عدم الآن انما
يحصل في آن ويستمر فيلزم تتالي الآنات اجاب عن هذا بعض المحققين
بان معنى الحصول على التدريج هو حصول الشيء الذي كله هوية اتصالية لا يمكن
ان يحصل الا في زمان الحركة ولا يلزم من ذلك ان يكون حصولها حصول اشياء كثيرة
في اجزاء ذلك الزمان لانها من حيث هويتها الاتصالية ليست مشتملة على اشياء كثيرة
بل هوية واحدة من شانها القبول للانقسام الى اجزاء فهي قبل عروض القسمة شيء
واحد منطبق على ذلك الزمان فهذا هو الحصول التدريجي ويقابله ما لا يحصل
على التدريج بل اما في طرف زمان فقط كما افاده واما في زمان لا بالمعنى الاول
بل بمعنى انه لا يوجد في ذلك الآن الا ويكون ذلك الشيء حاصلا فيه وهذا ينقسم الى ما
يوجد في الآن الذي هو طرفه كما كان موجودا فيه كالتربيع مثلا والى ما لا
يكون كالا وصول والحركة بمعنى التوسط فان جميع ذلك انما يحصل في زمان

وفي طرفه او فيه دون طرفه تنبيه معية الشيء بالزمان غير
معيته احدهما للزمان فان تلك تفتقر الى امر ثالث هو الزمان بخلاف هذه والكلام
في هذا كالكلام في المتقدم والمتاخر والقدم قد يفسر بما يستطال زمان وجوده
وهذا على سبيل المجاز وبحسب الحقيقة يقال للذي ليس لزمان وجوده اول فيقال
ولا يجوز تفسيره بانه الذي لا اول لوجوده فان الوجود لا اول له ولا آخر
انما يعرضان للزمان فان كل ما يكون له اول وآخر فمعناهما احلاق معنوي كالجنس
والنوع او مقداري او عددي وليس للوجود شيء من ذلك البداية وكذلك الحدوث
ما يكون لزمان وجوده ابتدا فالامور التي ليست بزمانية لا يكون قبله ولا بعده
كواجب الوجود والزمان نفسه واذا اعتبرت نسبة واجب الوجود او غيره من الثوابت
الى الثوابت كانت هي السرمدية وان اعتبرت الى غير الثوابت كانت هي الدهر ودوام
الوجود في الماضي هو الازل ودوامه في المستقبل هو الابد والدوام المطلق
هو الدهر والزمان كالمعلول للدهر والدهر كالمعلول للسرمد فانه لولا دوام نسبة
المجردات الى مبدائها ما وجدت الاجسام فضلا عن حركاتها ولولا دوام نسبة
الزمان الى مبدا الزمان ما وجد الزمان ونحن لا نستصوب هذا الكلام واعلم
انه قد يقال الآن لكل فصل مشترك بين زمانين ولو في اقسام الماضي والمستقبل
وقد يفهم منه طرف الزمان وان لم يدل على اسر الكل بل هو صالح لان يجعل طرفا
في الوهم فاصلا غير واصل وان كان لا يمكن ان يكون الا واصلا لكنه غير
منظر آخر ويقال آن ويفهم منه زمان قصير من الآن حدا واذا ما لو وجد الآن سمي
بعينه عوامه نسبة الامر الى زمان غير مشعور به مقصر بعدانه لا يكون الامر
متوقفا ويقال دفعة لما وجد في آن او لما يوجد قليلا قليلا والمتقدم في الماضي
يدل على ما هو ابعد من الآن الحاضر والمتاخر على ما يقابله وفي المستقبل بالعكس فيهما

المقالة الثانية في الامور العارضة للطبيعيات من جهة مالها

كم وفيها بحوث **الاول** اعلم انا نريد ان نتكلم في هذه المقالة في

النهايه واللانهايه وقبل ذلك لابد من البحث عن معاني امور وهي التتالي
والمتتاليان هما اللذان لا يتوسطهما شيء من جنسهما كالبيوت المتتاليه ولا يشترط
الاتفاق في النوع وقد يكونان مختلفان فيه مثل شجره وانسان متتاليان لانه
ليس بينهما شيء من جنسهما اعني من الاجسام ومثل هذه الامور انما تتوحد تتاليه
لاعتبار عموم عارض لها لا من حيث هي مختلفه نوعاً والتماس والمماسان هما
اللذان يتحد اطرافهما في الوضع اعني في الاشاره الحسيه فان كان التماس
بالاسر لم يكن مماسه بل كان مداخله ومثل هذه المماسه لا يجب عن مماسه اخرى
بل كلما ماس احدهما ماس الاخر والا لم يكن المماسه بالاسر وقيل على هذا قد يكون
احد المتداخلين مماساً لغيره من جهه ولا مماسه الاخر من تلك الجهه ولا استبعاد
في ذلك كما انه قد يكون الشيء معلوماً من وجه مجهولاً من آخر وهذا غلط فاحش
فانه ليس اذا تشا العلم الشيء من جهه واستتر عنه من اخرى وجب ان يكون الملاقاه
لاحد المتداخلين ثابته من غير ثبوتها للاخر والسامع والمراد منه حال تماس قال
من حيث هو تتال وقيل شرط فيه التتالي في النوع وقيل لا يشترط والالتصاق
وهو التماس مع الملازمه بينهما اما الاتساع وقوع الخلاء بينهما كما في السطحين
الملاقيين اذا لم يكن احدهما اولى بالاتساع من الاخر وكان يصعب الا بعد تقعر
بحيث لا احد السطحين واما لانه تعلق اجزاء احدهما في اجزاء الاخر وقد يحدث الالتصاق
لتوسط جسم بينهما كالغراء وشبهه والاتصال وهو يقال بالاشتراك على معنى
احدهما صفه للشيء لا بالقياس الى الغير وهو كونه بحيث يمكن ان يعرض له اجزاء
مشتركه في الحدود وهو بهذا المعنى فصل الكم وقد يطلق على الصوره الجسميه
المستلزمه للجسم التعليمي وقد يقال الاتصال للجسم التعليمي عند ما يطلق المتصل
على الصوره الجسميه وثانيهما صفه للشيء بالقياس الى الغير وهو ايضاً بمعنى
احدهما اتحاد نهايه المقدارين فيقال للكل واحد منهما انه متصل بالاخر وثانيهما
استصحاب حركه احد الجسمين للاخر وقد يقال للاشياء لكل واحد منها مكان

98

خاص ليس جزءه جزءاً من مكان عام له ولا للآخر وللمعيه المكانيه عن الزمانيه
فان الثانيه يقال الشيئين وجدا في زمان واحد واما هاهنا فلا يمكن ان يوجدا في
مكان واحد الا على وجه التداخل بل انما يقال معاً الشيئين ومكانين لهما كشيء
واحد فكان واحد وكل واحد من المكانين جزء من ذلك المكان والوسط يقال
لما يقع بين شيئين **البحث الثاني** في النهايه واللانهايه
اعلم ان اللانهايه قد يقال للشيء الذي يعرض له هذا المفهوم كما يقول عدد غير متناه
وقد يقال لنفس هذا الاعتبار العارض لغيره وهذا الاخير قد يعني به السلب
وحينئذ يصح هذا في جميع الاشياء فيقال متناه او غير متناه لا الى شيء فرض وقد
يعني به العدول وهو ان يسلب النهايه عن الشيء الذي يمكن ان يعرض هذا
الاعتبار بحسب نوعه او جنسه وقد يقال للنقطه بل والاشياء المجرده انها
غير متناهيه بالاعتبار الاول دون الثاني واعلم ان النهايه اذا اضيفت
الى الكم المتصل كان المراد منها وجوب الطرف لامتداده ولا يبقى وراءه شيء
اصلا واذا اضيف الى الكم المنفصل لم يرد هذا المعنى فان الاعداد ليس
لها اطراف فالسبعه اذا اخذت مجرده لم يكن ذات طرف نعم قد يعرض الطرف
لمعروضها فيقال لها ذات طرف بهذا الاعتبار بل يعني به انه ليس فيه مرتبه من
المراتب النوعيه المعقوله ليس لم يرد عليه امكان او انه ليس فيه مبلغ لا يحتمل
التضعيف وانتفا في جنسه خارجاً عنه غير متصور واما الاشياء العارضه
لها العدد فاذا قيل لا نهايه لها كان المعنى انها بحيث لو عدها عاد سوهم
بان القوم لا تفرغ عن تعديد ابداً ولا يعني به انها لا يتصور عليه الزياده
فان النفوس الحاصله في زمان اذا اخذت مع غيرها ما حصل بعد ذلك الزمان
يكون زائده على الجمله الاولى مع وصفها جميعاً بعدم التناهي وقد يقال انما
يضاف اليه اللانهايه على اقسام منها ما لا يتناهى في جميع التضعيف ومتناهي
في الطرف الاخر كالعدد ومنها ما يتناهى في جهه التضعيف ولا يتناهى في

الطرف الآخر كالمقدار ومنها ما لا تناهي في التضعيف والتنصيف كالحركة
فانها من حيث مقدارها المطابق لمقدار المسافة يعرض لها من القسمة ما يعرض
لمقدار المسافة ومن حيث امتدادها الزماني يحصل لها عدم النهاية في جانب
الزيادة لعدم تناهي الزمان على رأيهم وكون الحركة غير متناهية بحسب
الزمان اذ المسافة متناهية وان كانت علة لوجود اللانهاية للزمان فانه يجوز
ان يعطي الشيء غيره امرا لا يتصف به كالحركة الحاصلة للاجسام
الصادرة عن طبائعها والمراد بعلية الحركة للانهاية الزمان ليس ان يجعل الزمان
ما اتصف به بهذا الاعتبار فانه حاصل للزمان لذاته كما قيل في الانقسام بل المعنى
منه حصول هذا الوصف للزمان بالفعل واعلم ان في بعض هذا الكلام نظرا وذلك
لان اللانهاية المأخوذة في المتصل ان عني بها بحسب الوجود فانه لا فرق بين الزيادة
والنقصان لوجوب تناهي الانقسام في المتصلات وان عني بها بحسب الوهم
فانه قد يمكن ان يأخذ الوهم اي مقدار شاء ابدا على اي مقدار شاء كما في
جانب النقصان **لا يقال** قد يذهب الزيادة الموجودة الى حد لا يتجاوزه
طبيعة الجسم كما في الاوائل بخلاف النقصان **لانا نقول** لا استبعاد في تناهي
الاجسام من جانب النقصان الى حد بمقتضى الطبيعة **بحث**
قالوا بناء على مذهبهم انه قد يقال للغير المتناهي انه موجود بالقوة او بالفعل
بان في الوجود وتارة في التناهي والاول اما ان يعتبر كليته او يعتبر كل واحد
من اجزائه اما الكلية فلا وجود لها بالقوة ولا بالفعل واما كل واحد من
الاجزاء فاما ان يعتبر ان كل واحد منها يصف انه بالقوة وقتا ما وهو اعتبار
صحيح وقول حق واما ان يعتبر ان كل واحد منها بالقوة دائما وهو ظاهر
البطلان واما ان يعتبر الكلية مع اعتبار الاجزاء بان يعتبر ان الكلية يوصف
بان لها دائما بعضا موجودا بالقوة وهو صحيح من جهة وباطل من جهة اما
جهة البطلان فلانه لا كلية لها واما جهة الصحة فلان الطبيعة المعقولة

امكن الحكم بالزيادة والنقصان على الطرف الآخر وحينئذ يلزم تناهيه فالحكماء
لما جوزوا القول بان الحركات الماضية لا تتناهى وان الزيادة انما يحصل من طرف
المستقبل لم يكن الاستدلال بزيادتها ونقصانها في طرف الاستقبال على تناهيها
في الطرف الماضي صحيحا اما ههنا لما فرضنا اتحاد المبدأ في الصورتين استحال
الحكم بعدم التناهي في الطرف الآخر لوجود الزيادة والنقصان **سؤال**
القوى الجسمانية صور والصور جواهر لا تشتد ولا تضعف **جواب**
سلمنا ان الصور لا تشتد لكن تأثيرها يتفاوت بالزيادة والنقصان فانها
انما تؤثر باعراض يقبلها والزيادة والنقصان غير الشدة والضعف **سؤال**
عندكم الفلك الاعظم يحرك كرة النار حركات غير متناهية **جواب** انها
متحركة بالعرض **سؤال** نحن نشاهد ان الارض لو بقيت دائما لبقيت
ساكنة دائما **جواب** السكون عدم فعل لا وجود فعل على ان بقاء الاجرام
الكائنة على اوضاعها مدة لا تتناهى محال **سؤال** لم لا يكون القوى انما
تؤثر مع الاجتماع فاذا انقسم الجسم لم يبق للقوى اثر كالمزاج **جواب**
مثل هذه القوى سارية في الجسم والا لكانت قوى لبعضه لا للجميع وان كانت
مع الانفصال يبطل لكنها اذا كانت مؤثرة حال الاجتماع كان لها اثر
جزء باثر المجموع **بحث** قد يمكن على رأيهم ان يوجد ما لا يتناهى
بالقوة بنوع من الاعتبار وذلك لانا نأخذ خطا ونقسمه بنصفين ثم نقسم
احد نصفيه بنصفين الى ما لا يتناهى من الاقسام المحتملة لكنها اذا كانت مع
التنصيف لا يلزم ان ينتهي الى الخط المقسوم والسبب فيه حفظ الزيادات النسب
بحث قد اختلف في ان الاجسام الطبيعية هل ينتهي اذا قسمت الى
مقادير غير حافظة للصور التي هي غير الاتصال ام لا فذهب قوم الى انها قد ينتهي
الى الخط المقسوم والسبب فيه عجز الحس في القسمة الى ما لا يحفظ تلك الصور وآخرون
جوزوا استمرار الصور الطبيعية محفوظة مع استمرار القسمة قال صدر

المبانى لو نقب الاجسام حافظة لصورها النوعية مع القسمة المترامية الى ما لا يتناهى
لا يمكن ان يحصل امتزاج من اجسام فى غاية الصغر جدا فيجوز وجود فيل فى قدر البعوضة
ولا يلزمهم العكس وهو امكان وجود بعوضة فى قدر الفيل اذ الامتزاج يقتضى
تصغر الاجزاء لا تكبرها فانها اذا كبرت وبلا نقص لم يحصل الانفعال الذى يحصل
حال التصغر والتداخل وكان من الممكنات لا الكبرى وقوع هذا الفرض ذا الاجزاء
المصغرة متلاقية قبل الكسر وكان يلزم فى الكم الامران يحصل الفيل فى قدر
البعوضة وهذا الكلام غير صواب خصوصا على رايهم فى انقسام الاجزاء وان
الكبر انما يكون ذا اجزاء بالقوة لا بالفعل وكيف يتأتى مع مذهبهم هذا ان
يقولوا ان انفعال الصغار قبل انفعال الكبار وانضافات المزاج غير
كاف فى حصول الصور بل لا بد مع ذلك من استعداد تام والاستعداد انما
يحصل بمقدار خاص نعم هذا القول قد يمكن ان يرد به مذهب القايل بالخليط
والحق فى هذا ما ذهب اليه الشيخ هو ان الانقسام ان كان على سبيل الانفصال
والانفكاك فانه سبب لعدم حفظ الصورة ضرورة سرعة انفعاله عن المحيط به
فكلما كان اصغر كان انفعاله اسرع وان كان لا على سبيل الانفكاك فانه لا يقتضى
خروج الجسم عن صورته لكونها سارية فيه فيقسم بانقسامه قال الشيخ والحق
قول من قال اصغر جسم هو حافظ للصورة الارضية هو اكبر من اصغر جسم هو
حافظ للصورة النارية خطا لان اصغرها يمكن ان يوجد نارا بل للكون الى ما يقتله
كله النار بل هو اولى واذا استحال ذلك المفروض الى الارضية صار اصغر اذ
النار اذا استحال ارضا صارت اصغر بحث الحركة ايضا تنع
المقادير ذلك فانه قد يقسم الحركة الى ما لا يتناهى من الاقسام الحافظة لصورة
الحركة على رايهم فى انقسام الجزء وقد يمكن ان يوجد حركة هى ابطأ الحركات
الطبيعية وهو حركة اصغرها يمكن ان يحفظ صورته من ابطأ الاجسام
المستقيمة الحركة حركة

البحث الخامس فى الجهات

قالوا الجهة طرف الامتداد لا من حيث هو طرف ولكن باعتبار انه يقصد بالحركة
وهى موجودة لانها يشار اليها ولا يقصد بالحركة ولا قصد الى المعدوم سؤال
الجسم يتحرك من نوع كيفية الى نوع آخر والمتوجه اليه هاهنا معدوم جواب
الحركة الى الجهة انما هى ليحصل المتحرك فيها والحركة الى الكيفية ليحصل الكيفية بها
فهنا فرق ما بين الحركتين بحث لما كانت الجهة ما يقصد بالحركة كانت ذات
وضع متناولها الاشارة الحسية بالضرورة وعن يقينه والا لكان المتحرك فى حال
سكونه اما متوجه اليها فالجهة الطرف الاخر والاول ليس بجهة واما عنها فالطرف
هو الجهة لا الاخير وقد قسموا الجهة الى طبيعية وفرضية والاولى لا تتبدل بتبدل
الفروض بخلاف الثانية فالطبيعية الفوق والسفل والفرضية البواقى وكل جسم
فان له بحسب ما يفرض فيه من الاطراف جهات بعددها والذى انما حكموا بكونها ستا
لان الانسان ذو جهات ست اعتبروها واهملوا البواقى وايضا فان الجسم ذو امتدادات
ثلثة متقاطعة ولكل امتداد فله طرفان فحكموا بتعديد الجهات حسب تعدد الاطراف
وهو سهو فان الاطراف غير حاصلة بالفعل موجودة فى الجسم وانما هى امور فرضية
يمكن اعتبارها كل وضع مما على وضع آخر بعد الاول ويحصل تقاطع لا على القوائم
والكرة لا جهة فيها بالفعل وذوات الاضلاع لها جهات بالفعل بحسب اضلاعها
واطراف اضلاعها ان اعتبرناها معا ولها جهات بالقوة لا تتناهى ايضا ه
بحث قالوا الجهتان الطبيعيتان لا بد لهما من محدد ولا
يتحدد فى الخلاء الصرف على ان وجوده محال عندهم ولا يحصل التحديد بجسم واحد
من حيث انه واحد لانه اذا احد القرب منه تعدد البعد ولا يتعين متناهيه لان كل
واحد منها يحدد القرب منه دون البعد وايضا محصوليهما فى جهتيهما ان كان من
الواجبات فيهما جهات متمايزة ويتحدد لها لا بهما والا امكن انتقال كل منهما الى موضع
رفيقه فيتبدل بها الجهات ويلزم منه ايضا وجوب التحدد من غيرهما ولا يحصل
التحديد بما هو مفارق لان نسبته الى جميع الاوضاع بالسوية فلم يبق الا ان يحصل بمحيط

يتحدد غاية البعد بمركزه وغاية القرب بمحيطه وفي هذا الكلام نظر اما اولاً فهو افتقار
تحدد الجهتين الى محدد وذلك لانا نقول لم لا يحصل التمايز بينهما بمحالهما فانها عندكم من
الاعراض القائمة بالاجسام او بامر آخر مما يعرض لهما واما ثانياً فهو عدم الكفاية
بجسم واحد فانا نقول انه يتحدد به غاية القرب واما غاية البعد عنه فانه يحصل
بانقطاع الامتدادات واما ثالثاً فهو المنع من التحديد بجسمين وانا نقول لم لا يتحدد
بجسمين ويكون كل واحد منهما يتحدد به غاية القرب واما غاية البعد فانها تحصل
بالاخر فوجب ان يكون التحديد انما يقع بشيء واحد واما قوله ان حصولهما في الجهات
اركاناً ولحاقاً فلهما جهات متحددة لهما الى اخرة فمغالطة وذلك لانهما اذا فرضا محددين
لم يكن لهما جهات كما تقولون انتم في الجسم الواحد واما رابعاً فلم لا يحصل التحديد بالمفارق
والذي ذكره من انا نتكلم على تقدير كون المفارق لا يفعل بواسطة القصد والاختيار
ثم نقول المركب عن حاصل بالفعل وما لا يحصل بالفعل لا يتحدد به ما هو بالفعل

تنبيه

المحدد اول ما يتحدد له عن ذاته وحركته قطبان ومنطقة
فاذا كان محيطاً على غيره اشتمل على جهة اليه وجهة اخرى مقابلة لها واذا نوسب
بين اجزائه المفروضة وبين ما يتصل بها مما اشتمل عليه فقد يتحدد له جهات اخرى كما
اذا فرض في طول حركته ثلث نقط سواء ينحو الوسطى نحو الاخرى وتباعد عن
الاولى حصل هناك جهة مشرق وجهة مغرب وايضاً جهة تلي خط الزوال واخرى
مقابلة لها تحت الارض فالجهة التي خط الزوال هي التي تنحو اليها الحركة الصاعدة وهي
غاية خط الزوال هو القدام ونسبها بالحيوان الذي يكون المتحرك بحركته هو القدام
والمقابل لها خلف وجهة المشرق التي عنها مبدأ الحركة هي اليمين ونسبها بالحيوان
الذي يمينه هو مبدأ حركته القوية واليسار ما يقابله وهو المغرب والقطب الجنوبي
في الحركة الاولى هو العلو ومقابله السفل وعلى العكس في الحركة الثانية لانا لو توهمنا
انساناً يتحرك على نفسه مستديراً وتبعته حركة من يمينه لقد كان يكون قدامه
ما يلي وجهه وهو ما بين يمينه ويساره وخلفه ما يلي ظهره واذا اطبقنا بين

يمينه وجهة المشرق وبين يساره وجهة المغرب وبين وجهه وجهة خط الزوال
انطبق رأسه مع القطب الجنوبي لا غير ولو دار على نفسه مثل دور السماء لكان
الدائر يلزم الجنوبي والوجه يلزم وسط السماء حسب اليمين يلزم المشرق وهذا البحث
قليل الفائدة جداً **المقالة الثالثة** في عوارض هذه الامور ومناسباتها
وفيها مباحث الاول في تقاسيم الحركة الحركة اما ان تكون واحدة
بالشخص او بالنوع او بالجنس او كثيرة والمعني بالوحدة هاهنا الوحدة الاتصالية
واعلم ان قوماً من القدماء منعوا ان يكون للحركة وحدة بالعدد بل منعوا ان يكون
لها هوية فانه كيف تكون الحركة واحدة وهي دائماً لا يحصل منها شيء موجود بل منها
انما هو ماض ومنها ما هو مستقبل وايضاً فان وحدة الحركة عندكم بانعدام وحدة الزمان
وكل حركة فلها زمان وايضاً فان كل واحد فانه تام فيما هو فيه واحد وكل تام فانه
ما له الاخر وان كان ذا اجزاء والحركة لها اجزاء غير قارة فهي غير تامة فهي غير واحدة اجاب
الشيخ عن الاول بان الحركة بمعنى الكمال الاول الذي هو التوسط لا يكون منقسماً الى
الماضي والمستقبل واما الحركة التي بمعنى القطع فانها لا تحصل الا في زمان ماض وايضاً
فالحركة ان انقسمت الى ماض ومستقبل فانها انما تنقسم بالعرض لا بالذات وقسمتها
تابعة لقسمة الزمان والمسافة وليس الشرط في وحدة الحركة ان يكون زمانها واحداً غير منقسم
ولا بالقوة بل ان لا يكون لها انقسام ولا له بالفعل وهذا هو الجواب عن الثاني وعن
الثالث ان الواحد بمعنى التام غير الواحد بمعنى الاتصال ولا يلزم من كون الشيء واحداً
بمعنى ان يكون تاماً بمعنى آخر وايضاً فان الحركة بمعنى التوسط غير منقسمة فهي
تامة ثابتة بعينها الى ان تنتهي واما الحركة بمعنى القطع ان استوفت البعد المستقيم
او تمت الدائرة فهي تامة اذ التام هو الذي ليس شيء منه خارجاً عنه واعلم ان لنا
في كون الحركة بمعنى التوسط واحدة باسطاً او يعقل الشيء عن تقدم جواباً لم
يتصل وهو ان الحركة وان كان يعدم منها شيء لكن صورتها محفوظة شيء يعاقب
الاول ولكن الصورة الحاصلة للمتحرك التي بعينها اذا نزع منه لبسه وجعل

عوضها اخرى كانت الصورة ثابتة وان تغيرت حواملها ومنع كل المنع ان تكون
الصورة ثابتة مع زوال المواد ولكن تحدث صورة اخرى عقيب زوال الاولى
شرح قالوا الاتحاد وحدة الحركة من وحدة الموضوع لاستحالة ان يكون
العرض الواحد قائما بمحلين ومن وحدة الزمان لاستحالة اعادة المعدوم فان المحل الذي
يتصف بالسواد اذا عدم عنه السواد ثم وجد فيه سواد آخر استحال ان يكون هذا الثاني
هو الاول بعينه والمعنى بوحدة الزمان هي اتصاله ومن وحدة ما فيه لجواز ان يتحرك
المتحرك حركتين كيفية وكمية في وقت واحد مع التغاير من الحركات لتغاير ما فيه الحركة
واما المحرك فلا تعتبر وحدته لجواز وجود حركة من محرك وقبل انقطاع الحركة
ابتدأ محرك آخر في التحريك حتى اتصل الزمان كانت الحركة واحدة قيل على هذا
المحرك الثاني اما ان يكون له اثر اولا والثاني باطل والا لم يكن محركا والاول اما ان
يكون الحركة الصادرة عن الاخير هي الصادرة عن الاول وهو باطل لاستحالة تحصيل
الحاصل واما ان يكون غيرها وهو يقتضي تغاير الحركات لتغاير المحركين وهذا
الكلام ضعيف لانا اذا عنينا بوحدة الحركة اتصالها لم يتوجه هذا وارادوا ويلزم من
وحدة هذه الامور الثلثة وحدة المبدأ والمنتهى لكن وحدة المبدأ غير كافية لجواز سلوك
الجسم من السواد الى الاسفاف ومنه الى السواد وكذلك وحدة المنتهى لجواز سلوك
احدهما من الاسفاف والثاني من السواد ووحدتهما غير كافية لجواز ابتداء الجسمين من
السواد الى السواد على طريق مختلفة والاستر الكيفي الآن لا يوجب اتحاد الحركات
لجواز استحالة في آن ابتداء استحالة واولى الحركات بالوحدة هي المستديرة التامة
لا يراد عليها بلا تكرر ولا كذلك المستقيمة فانها انما تتم لمنتهى البعد وقيل ان المستقيمة
اولى بذلك لاشتمال على ابتداء وانتهاء وتوسط والشيخ جعل هذا الكلام دليلا
على ان المستديرة اولى بالوحدة فان الابتداء والتوسط والانتهاء انما توجد في ذات عدد
والواحد اولى بالتمام شرح تكثر الموضوع بالنوع لا يوجب تكثر الحركة
به لان تكثر الشيء بالنوع يتبع تكثر الفصول واضافات الاعراض الى موضوعاتها بين جله

الاحكام العرضية للاعراض نعم تكثر الموضوعات يقتضي تكثر الحركات بالشخص لان
تكثر الحركات بالشخص لا يتبع الفصول بل قد يحصل باختلاف الاعراض واما الزمان
فانه ان كان فيه تكثر حصل بسبب القسمة العارضية فانها تكثر اشخاص لا تكثر انواع
لانها اقسام المتصل واما المحرك فان كثرته لا تقتضي كثرة الحركة لا بالنوع ولا
بالشخص فلم يبق من الامور التي تتعلق بها الحركة سوى ما منه وما اليه وما فيه فان
تكثر احد هذه الامور يقتضي تكثر الحركة بالنوع مثاله تكثر ما فيه واتحاد ما منه
وما اليه كالمتحرك من مبدأ الى منتهى على الاستقامة ومنه اليه على الاستدارة فان
الحركة مختلفة بالنوع ولو اتحد ما فيه وتكثر ما منه وما اليه بالنوع كالصاعد
والهابط فان الحركة متكثرة فاذن تكثر الحركة في النوع يتبع تكثر احد هذه الامور
في نفسه او في شرائط واحوال داخلة في تعلق الحركة بها واذا كانت الحركتان في الكم او
في الكيف كانتا واحدة بالجنس وان كانت احديهما في الكم والاخرى في الكيف كانت
متكثرة بالجنس ويكون الحركة واحدة بالجنس الاسفل ايضا كالحركة الى السواد
ومنه وهنا الكلام عندنا ردي جدا اما اولا فلا يجاد تكثر الحركة بالنوع في
متعلقاتها فانه جاز ان يتكثر الحركات بصفات قائمة بها كالسرعة والبطؤ
مثلا وقد ابطلوا هذا بان السرعة والبطؤ عرضان لجميع اوصاف الحركات
وللمنازع ان ينازع في هذا وانه اذا عرضت السرعة لحركة فان البطؤ لا يمكن
ان يعرض لتلك الحركة بعينها بل يعدم تلك الحركة ويوجد حركة اخرى بطيئة كما
قالوا في الاستقامة والاستدارة وبالخصوص على رأي من قال ان السرعة شدة
الحركة وان الاختلاف بالشدة يوجب الاختلاف بالنوع واما ثانيا ففي
اختلاف المستديرة والمستقيمة بالنوع فان للمنازع ان ينازع فيه قالوا لان الخط
الواحد يستحيل ان يكون موضوعا للاستدارة والاستقامة معا ويجعلون هذين
فصلين لا عارضين لان الخط الواحد اذا كان مستقيما لم يقبل الحنية الا اذا
كان رطبا ان يفرق اتصال الحدبة او يمتد المقعر على العكس ومع تفرق

الاتصال لا يبقى الخط ولا لكم مع الامتداد فان الخط الواحد لا يصير اطول مما هو
بالمد فاذا كان هذان الخطان يستحيل انتقال احدهما الى الطبيعة الاخرى ولا في الوهم
المنافاة الوهم ان يفعل ذلك منفردًا للخط عن السطح وقد جعل الخط ذا جهتين
فلم يا احدهما الا ذا طرف فاذن لم يكن الموضوعان واحدًا ثم نقول ان كثرة اشخاص
الانواع العرضية انما تكون بكثرة موضوعاتها او باعراض تقارنها وتفارقها والاستقامة
والاستدارة ليست لكثرة الموضوع فان مستقيمي ومستديري كثيرة الموضوع
مع اتفاقهما في الاستقامة والاستدارة واما كثرة الاعراض فاما ان يكون لان
تلك الاعراض تقارنها مقارنة اولية او لانها تقارنها لامور اخر سابقة والاعراض
الاولية اما ان يكون لازمة او مفارقة واللوازم تشترك فيها طبايع الاشخاص
والمفارقة تدعى امكان اتصاف المحل بالاستقامة والاستدارة في وقت وقد
بينا انه غير ممكن وهكذا الكلام في القسم الثاني وهو ان يكون لواحق لامور آخر
سابقة فلم يبق الا ان يقال ان هذه لوازم تدل على اختلاف الملزومات فهي اما
فصول او لوازم للفصول وقد سقط بهذا طعن من قال ان في الامور السماوية
تضادًا هو المحدب والمقعر وذلك لان موضوعها اما ان يكون واحدًا فلا
تضاد واما ان يكون مختلفًا كالسطحين فلا تضاد اذ يستحيل انتقال السطح
من المقعر الى المحدب على ما ذكروا واذا ثبت اختلاف السطحين المستقيم والمستدير
بالنوع وجب اختلاف الحركتين اللتين عليهما بالنوع ايضًا كما ان الحركة في نوع
السواد غير الحركة في نوع البياض ونحن نقول ان هذا الاستدلال ساقط بالكلية
اما اولًا فلانه يجوز ان يكون الخطان متفقين بالنوع ويستحيل انتقال احدهما
من الاستقامة الى الاستدارة لانهما متصلان تشخصهما كما في جانب الموضوع المقتضي
لتشخص الاعراض فانه يستحيل انتقال احد العرضين المتصاحبين لاجل استناد تشخصه بحث
اليه واما ثانيًا فلان الاستقامة والاستدارة عند هولاء نوعان من الكيف
والخط نوع من الكم وكيف يصح ان يقع شيء واحد تحت مقولتين وهولاء هم

البايعون لهذا كل المنع فاستحال ان يكون الاستقامة والاستدارة فصلين
ثم لنرجع الى اصل برهانهم ونقول لم اذا اختلط الخط المستقيم والمستدير
بالنوع وجب اختلاف الحركة الواقعة فيهما بالنوع والقياس على التسود
والتبيض غير مفيد اما اولًا فللمنع من ثبوت الحكم في الاصل واما ثانيًا
فللمطالبة بالجامع الذي لا يمكن اقامته على ان لقايل ان يقول ان اختلاف
ما منه وما اليه ليس اختلافًا نوعيًا ما لم يعتبر في الزمان ان تكثر به
الحركات لكثرة اشخاصه لان كثرتها كثرة متفقة في النوع فكيف
يجوزون بعد ذلك استناد تكثر الحركات بالنوع الى تكثر ما منه وما اليه
مع ان كثرتها قد يكون كثرة اشخاص تحت نوع ولنا ان نمنع اختلاف
حركتي الصعود والهبوط بالنوع ثم على التقدير تسليم اختلاف ما منه وما
اليه تم المنع ايضًا اذ الحركة تتم حركة لابتدائها من طرف وانتهائها الى طرف
اخر لا من حيث ان احد الطرفين علو والاخر سفل ستر

وتما قسموا الحركة الى التضاد وعدمه قالوا والحركات المتضادة لا تدرس
وقوعها تحت جنس اخير فان حركة النمو والكيف قد يجتمعان في واحد وهذا
مستفاد من الاستقراء الذي لا يفيد القطع ثم انهم سلكوا في تضاد الحركات نهجهم
الذي سلكوه في تكثرها فقالوا ان تضادها ليس لتضاد المتحركين فان الحار
والبارد متضادان مع اتفاقهما في حركة واحدة كالصعود طبعًا وقسرًا مع
اتفاقهما في النوع ولا للزمان لان الزمان واحد لا تضاد فيه وايضًا قد يتفق
وقوع حركتين متضادتين في زمانين واحد كالصعود والهبوط وقد يختلف
الزمان مع اتفاق الحركات في النوع لجسم يتحرك من حد معين الى منتهى معين
مرات متعددة ولا لما فيه الحركة فان الطريق من السواد الى البياض هو
بعينه الطريق من البياض الى السواد اذا لم يعتبر المبدأ والمنتهى فيهما ولا
للمحرك فان المحرك الواحد قد يحرك حركتي صعود وهبوط ولا بسبب القسر

والطبع لاتفاق النار والماء الصاعدين في نوع الصعود واختلافهما بالقسر
والطبع ولا لما اليه وحده فان الحركة من السواد واليه لا تتضادان الا لما
يلزمهما من كون الحركة من السواد الى البياض ومن كون الحركة الى السواد
من البياض فانهما لو كانا الى الاسفاف ومن الاسفاف لم يكن ثم حركات
فضلا عن تضادها فلم يبق الا ما منه وما اليه معا فانهما اذا كانا ضدين تضادت
الحركات كالحركة من السواد الى البياض ومن البياض الى السواد ثم قالوا
ان ما منه وما اليه قد يتضادان بالذات كالسواد والبياض وقد يتضادان
بالعرض وهذا على قسمين احدهما ان يكون التضاد عارضا لهما لا من حيث الحركة بل
من جهة عارضية اخرى ككون احدهما في غاية القرب من الفلك والآخر في غاية
البعد عنه حتى صار احدهما سفلا والآخر علوا والاخر ان يكون التضاد عارضا
لهما من حيث عروض امر لهما باعتبار الحركة ككون احدهما مبدأ والاخر
منتهى فان التقابل بينهما تقابل التضاد وتقابل الحركة مقابلة التضايف
فان المبدأ مبدأ الذي المبدأ قالوا ولا نزاع في ان الاول يقتضي التضاد
واما الآخران فقد نازع فيهما جماعة ذهبوا الى ان التضاد اذا كان
عارضا لشيء لم يقتض ان يكون عارضا للعارض لشيء الا بالعرض قالوا
وهذا خطأ فانه ليس يجب اذا كان التضاد عارضا لشيء ان يكون عارضا لما يعرض
للشيء فانه جاز ان يكون التضاد لهذا العارض بالذات وللمعروض بسببه كما ان
الحار والبارد يتضادان بالعوارض وهي الحرارة والبرودة اللتان هما متضادتان
لذاتيهما والحركة ههنا كذلك فان تعلق الحركة بما منه وما اليه من حيث انهما مبدأ
ومنتهى فان الحركة بجوهرها تقتضي التقدم والتأخر فهي تقتضي المبدأ والمنتهى
اما بالفعل واما بالقوة القريبة منه فهي تتعلق بهما من حيث هما متقابلان
فهي مقومة للحركة وان كانت ليست مقومة بذلك فالضدان عارضان
للحركة لذاتها وان كانا عارضين للاطراف **سؤال** قد يجتمع ما منه

99

وما اليه في جسم ولا شيء من الاضداد يجتمع في جسم **جواب** احد
الكبرى مطلقة خطأ فان الاضداد قد تجتمع في جسم اذا لم يكن الجسم موضوعها
الاول اما اذا كان هو الموضوع الاول للاضداد استحال اجتماعها فيه وموضوع
البداية والنهاية هو الطرف فلا يجتمعان في طرف واحد بالفعل بالقياس الى
حركة واحدة مستقيمة ونحن نقول جاز ان يكون للحركة شيء يقتضي التضاد
غير ما ذكرتم وقولكم الحار يضاد البارد مع اتفاقهما في الصعود لا يدل
على ما ادعيتم فان الحار والبارد يتضادان بالعرض والصواب ان يقال ههنا
المتحرك لا يكون الا جوهرا والجواهر لا تتضاد ثم لا نزاع ان بادعيتم في تضاد ما
منه وما اليه في الحركات الا انه ثم على تقدير التسليم يمنع تضاد الحركات
لاجل تضادها وقولكم ان الحركات تتعلق بما منه وما اليه ان اردتم بالتعلق
تعلق الخارجي بالخارجي فهو غير مفيد لكم ولا يقتضي التضاد وان اردتم
تعلق الجزء فكيف يصح لكم هذا وقد يجوز ان يذهب الحركة الى غير نهاية
وان استحال ذلك في الوجود ومعلوم ان الشيء لا يعقل مفارقا لجزئه وبهذا
استدللتم على ان ما هي المضاد بخارج عنها غير مقوم لها ثم كيف يعقل
ان يكون الاطراف مقومة للحركة وهي متساوية في الماهية فان الاطراف
خطوط او سطوح لا يعتبر جواب ما هو منها يعتبر كونها مبدأ ومنتهى
ثم اذا كان ما منه وما اليه انما يتضادان بالعرض في بعض الصور
وهو كون احدهما مبدأ والآخر منتهى وجعلتم الحركة تتعلق بهما من حيث هما
ضدان فلم قلتم ان تضاد المتعلق يقتضي تضاد المتعلق ثم قالوا التضاد
ليس للحصول في الاطراف بل للتوجه اليها **مسئلة** قالوا المستقيمة
لا تضاد المستديرة لان الخط المستقيم يمكن ان يكون وترا لقسي غير متناهية
وغير متشابهة فلو كانت الحركة المستقيمة ضدا للمستديرة لزم ان يكون الشيء
الواحد اضدادا كثيرة غير متناهية ولانه لا قوس يفرض ضدا الا وثم خط

المستقيم الا وهناك ما هو اكثر بعدا منه فهو اولى بالضدية ولانهما لو تضادتا
لاجل الاستقامة والاستدارة لكانتا متضادتين لان ما يقتضي التضاد لا بد
وان يكون متضادا وقد قلنا ان الاستقامة والاستدارة لا يصح ان يتعاقبا
على موضوع واحد قالوا وليس شيء من المستديرات يضاد غيره منها كالحركة
من التوالي وخلافه لان كل واحد منهما يفعل في القوس الاخرى ما فعلته
الاولى في الاولى ولانا قد بينا ان التضاد انما هو لتضاد الاطراف
والمستديرة التامة لا طرف لها فاذا افرض قطعها وقدرت فالمبدأ هو
المنتهى بعينه ولم يعرض تضاد اذا كان التضاد في المبدأ والمنتهى انما
يكون على تقدير عدم اجتماعها في محل واحد ان يكون الحركة مستقيمة وان
فرض وهي غريبة فانما عرض لها المبدأ والمنتهى بالفرض والقطع ولو لم
تقطع لعدت كان ثم حركة متصلة واحدة شر قالوا والسكون
يضاد السكون كالسكون في المكان الاعلى والاسفل وليس التضاد لتضاد
المحل ولا الساكن ولا الزمان على ما مر وليس له تعلق بما منه والية فتعين ان
يكون لمائية واعلم ان هذا يهدم احدى قاعدتيهم وهي ان كون السكون
عدميا او كون الضدية لا يشترط فيها الوجود شر الحركات
المطابقة هي التي مسافاتها متطابقة اما بالفعل كخط لخط او بالقوة كالمثلث
والمربع فانهما يتطابقان بالقوة ويخرج التطابق الى الفعل بان يهدم
احدهما الى الاجزاء بالتوهم كالمستقيم والمستدير شر ومن
تقاسيم الحركة انها اما بطيئة او سريعة والسريعة هي التي تقطع الاطول في
الزمان المساوي او المثل في الاقل والبطيء بالعكس وسبب البطوء في
الحركات الطبيعية ممانعة المخروق وفي القسرية ممانعة الطبيعية قالوا
والاختلاف بالسرعة والبطوء لا يقتضي الاختلاف بالنوع لانهما قابلان
للشدة والضعف وكانا قد ذكرنا في هذا ما يجب ولما كانت السرعة

100

والبطوء يعقل احدهما دون صاحبه لم يكن التقابل بينهما تقابل التضايف ولا بالوجود
والعدم لان احدهما نقصان المسافة والاخر نقصان الزمان فاذن التقابل بينهما
تقابل التضاد وقيل السرعة والبطوء كيفية واحدة قابلة للشدة والضعف
وانما يختلفان بالاضافة العارضة فما هو سريع بالقياس الى شيء بطيء بالقياس
الى غيره وعند القائلين بانقسام الجوهر ان بطوء الحركات ليس لتخلل السكنات
والا لكانت نسبة بطوء حركات الفرس الى حركات الشمس كنسبة السكون الى الحركة
لكن حركات الشمس اضعاف حركات الفرس وسكنات الفرس اضعاف حركاته
وكان يجب ان لا يرى تحركا هذا خلف ولان الثقل سبب لزيادة الحركة السفلى
وكلما زاد الثقل اشتدت الحركة فاذا بلغ في الثقل الى حيث يخلص حركاته من
السكنات فاذا زاد الثقل عليها كانت الحركة اشد من غير تخلل سكون قيل
لم قلتم ان الزيادة في الثقل حينئذ ممكنة اجاب عنه الشيخ بان الزيادة لا
يشترط حصولها بل نقول لو فرضت لزم المحال شر
وما قسموا الحركة اليه الاستقامة والاستدارة والحركة المستديرة لا يكون الا
ارادية على ما ذهبوا اليه لانها لو كانت طبيعية لكانت هاربة عن المطلوب
الطبيعي ثم سالوا السهم في الحركة المستقيمة فانها اذا توسطت المسافة
يكون تاركة للوسط مع انه كان مطلوبا بالطبع واجابوا بان الهرب هنا
عن الوسط ليس هو بعينه التوجه اليه بخلاف المستديرة ولا يكون قسرية
لان القسر على خلاف الطبع وحيث لا طبع فلا قسر وهي اقدم من غيرها
من انواع الحركات فان الحركة الكمية اذا كانت بالنمو والذبول فهي لا تخلو
عن حركة مكانية واذا كانت بالتخلخل والتكاثف فهي لا تخلو عن حركة كيفية
والحركة الكيفية لا تخلو عن المكانية والحركة المكانية لا تحصل الا بعد تحدد
الجهات الذي لا يحصل الا بالجرم المستدير المتحرك بالاستدارة وهذا يقتضي
التقدم وعلى الاطلاق للحوادث عنهم سواء كانت حركات او غيرها مسبوقة

حركات سرمدية متصلة دورية فهي متقدمة ونحن لما اسندنا الحوادث الى
الفاعل المختار سقط هذا الكلام عندنا شرح قالوا لا يجتمع في
جسم واحد مبدا حركة مستقيمة ومستديرة لانه يلزم اما حصول الامرين معًا
فيكون متحركًا بالاستقامة والاستدارة هذا خلف لانه بالحركة المستقيمة يقتضي
التوجه الى المطلوب وبالحركة المستديرة يقتضي التوجه عنه او لا يحصل الاثران
معًا واحدها بحيث لا يجتمع في الجسم المبدان او يلزم اجتماع المدافع تعذر
حصول الاثر مطلقًا وهو ظاهر قيل على هذا لم لا يقتضي الجسم الحركة المستقيمة
عند الخروج عن مكانه الطبيعي والمستديرة عند وجوده فيه كالطبيعة المقتضية
للسكون عند حصولها في حيزها الطبيعي والحركة عند خروجها عنه اجاب بعض
المحققين بان اقتضاء الحركة والسكون بالحقيقة شيء واحد يقتضيه الطبيعة
الواحدة وذلك الشيء هو استدعاء المكان الطبيعي فان كان غير حاصل فذلك
الاستدعاء يستلزم حركة محصلة وان كان حاصلا فهو بعينه يستلزم سكونا
ومعناه انه لا يستلزم الحركة واما اقتضاء الحركة المستديرة فانه مغاير
لاستدعاء المكان الطبيعي اذ قد يوجد احدهما منفكا عن صاحبه وهو يوجد
معه ايضا في الامكنة مكان طبيعي يطلبه المتحرك بالاستقامة وليس في
الاوضاع وضع طبيعي يطلبه المتحرك على الاستدارة ولذلك استند احدى
الحركتين الى الطبيعة دون الاخرى وان ليس مبداهما شيئا واحدا اقول
هذا الجواب ضعيف لا يصلح في مقاومة السؤال فانه احد بحث عن سبب
استدعاء الطبيعة الواحدة الحركة والسكون معًا وهو كلام على المثال وهب
ان هذا المثال بطل اليس يبقى السؤال متوجها شرح وقد قسموا
الة الحركة انها اما ان يكون بالذات او بالعرض والتي بالذات اما ان يكون
صادرة عن قوة حالة في الجسم تفعل من غير شعور وهي الطبيعة واما ان
يكون صادرة عن قوة ذات ارادة وهي الحركة الارادية واما ان يكون صادرة

عن قوة خارجة عن الجسم وهي القسرية والطبيعة انما تقتضي الحركة لخروج
المحل عن الامر الطبيعي حتى ترده اليه لانها لو كانت علة له مطلقة لدامت
بدوامها وقد سبق مثل هذا بل انما توجب الحركة عند الخروج عن الحال الطبيعة
كالحجر المرمي الى فوق والماء المسخن وكالذابل بالمرض والسبب في الحركة
الطبيعية انما هو الطلب للامر الطبيعي لا الهرب عن غير الطبيعي لا غير والا لم
يكن الحركة على مسافة اولى من غيرها شرح الحركة القسرية قد
يكون خارجة عن الامر الطبيعي كحركة الجسم جرا على وجه الارض وقد يكون
مضادة لمقتضى الامر الطبيعي كحركته الى فوق وهي قد يكون مع جذب وقد
يكون مع دفع واما الحمل فانه بالحركة العرضية اشبه والدوير القسري مركب
من الجذب والدفع والدحرجة ربما كانت عن سببين خارجين وربما كانت عن
ميل طبيعي مع دفع او جذب فيتركب هذا في الاين واما في الكم فالزيادة في
النمو كالعظم الكائن بسبب الاورام وفي التخلخل كانبساط الهوا الذي في القارورة
والنقصان كالذبول بسبب الامراض واما في الكيف فكالاستحالة في الماء البرودة
الى الحرارة واما في الوضع فكانحناء الخشب المستقيم شرح
قد وقع بين القوم تشاجر في سبب الحركة القسرية التي يكون مع مفارقة
المتحرك فذهب قوم الى ان السبب في ذلك التيام الهواء المدفوع فيه ورجوعه
الى خلف المرمي الماسا بضغطها امامه وقال اخرون بل السبب فيه ان الدافع
كما يدفع المتحرك فكذلك يدفع الهواء الذي فيه المتحرك لكن الهواء اقبل للدفع فيحمل
معه المتحرك وقال المحققون ان المحرك يفيد المقسور قوة يستدفعه بها الى
ان يبطل بمصادمات متصلة وارده عليه بما ماسه وكلما ضعفت تلك القوة
الميل الطبيعي الى ان يضعف بحيث لا يفي بغلبة الطبيعة وهناك يقع
التقاوم بينهما ثم يقوى الطبيعة فتوجد ميلها الطبيعي والمذهبان الاولان
ضعيفان اما الاول فان الهوا الدافع اما ان يبقى متحركا بعد مفارقة المحرك ٢

القاسر للمتحرك فيكون تلك الحركة مفتقرة الى سبب آخر ويعود البحث واما ان
لا يبقى متحركا فالحركة القسرية علة غيره وكذلك المذهب الثاني فان حركة الهواء
لا بد لها من سبب وليس سرعة قبوله للتشبه دليلا على استغنائه عن العلة الموجبة
للحركة وقيل على الثالث ان القوة المستفادة من القاسر ان لم يضعف لزم وصول
الحجر المرمي قسرا الى المحيط وان ضعفت لزم عدم الشديدة ووجود الضعيفة
فان استند وجود الضعيفة الى الشديدة السابقة فلتستند الحركة الثانية الى
الحركة الاولى والا فلا بد من سبب آخر فيكون هو سبب الحركة واجيب بان
الضعيفة يجوز ان يكون سببها مقاومة الهواء المانع عن الحركة فيه وههنا
مذهب آخر وهو القول بالتولد قالوا من طبع الحركة ان تتولد بعدها حركة
ومن طبع الاعتماد ان يتولد بعده اعتماد وجوزوا ان يعدم الحركة فيحصل
السكون ثم يتولد عن الاعتماد بعد ذلك حركة واعلم ان تولد الحركة من الحركة
باطل فان المعدوم لا يكون علة للموجود **بحث** القوى الطبيعية
كلما قربت من الموضع الطبيعي ضعف العائق لان العائق انما هو الجسم
المخروق وكلما كان نفوذه فيه ضعف تأثيره وكلما ضعف العائق اشتد
الميل الطبيعي واما القوى القسرية فانها تقوى في الوسط فان تأثير
السهم في الوسط اشد من تأثيره قريبا او بعيدا والسبب فيه ان الجسم اذا تحرك
عن المرمي اكثر يسخن فلا يزال تزداد السخونة وتضعف القوى لان اللطيف
المستفاد بالتسخين يكون معوقا على ما يفوت بالضعف فيزداد القاسر
فاذا ترادف الضعف على القوى واشتدت حتى ضعفت ولم يبلغ الحد
بلغا ينفي تدارك الضعف وههنا اشكال وهو ان القوى الضعيفة انما تغاير
بالنوع للشديدة او بالشخص وعلى التقديرين يلزم عدم القوى الاولى ووجود
غيرها والكلام في علة وجود تلك القوى كالكلام في الحركة **بحث**
الحركة التي بالعرض هي التي يكون مبدؤها المفارقة ليس في المتحرك بل فيما يقارنه اما

102

في الاين كالساكن في السفينة المتحركة واما في الوضع كالكرة الملصقة
بكرة اخرى التصاقا يلزم منه المصاحبة في تبدل الوضع فاذا تحركت الحاوية
في الوضع تحركت المحوية ان عني بالحركة في الوضع تبدل المحاذيات التي تكون
بالقياس الى الثابت مطلقا وان عني بها تبدل الاوضاع بالنسبة الى ما يحويه
لم يكن حركة اصلا وكذلك الحركة في الكيف اذا قلنا الناس سود فان الناس من حيث
هو هو انما يسود بالعرض والمتسود بالذات هو الجوهر هذا في الاشياء التي
يصح عليها المفارقة وقد يقع الحركتان الاوليان في شيء يستحيل عليه المفارقة
كالصور والاعراض المستقلة بانتقال محالها في الاين والوضع وكذلك في
الاخيرين فانه يقال الصورة تسود لاسوداد المحل بالعرض وقد يتركب من
الحركة بالذات والحركة بالعرض حركة اخرى كما في الكرات السفلى فان كانت الحركتان
الى جهة واحدة حصل حركة مركبة تساوي مجموعهما وان كانتا الى جهتين مختلفتين
حدثت حركة اخرى مركبة الى جهة تتوسط تلك الجهات على نسبتها وان كانتا الى
جهتين متضادتين حدثت حركة مساوية لفضل احدهما على الاخرى ان كان ثم
فضل والا حدث السكون ان لم يكن ثم فضل **البحث الثاني**
في المناسبات الواقعة بين الحركات والازمنة والمسافات والمناسبات بين العلل
المحركة اذا كانت المسافة متجزية بجزئيات الحركة فان الحركة الى نصف تلك المسافة
نصف الحركة الى جملتها وكذلك على العكس فان نصف الحركة يقع في مسافة هي
نصف المسافة المقطوعة بجملة تلك الحركة واذا كانت الحركة متجزية بجزء الزمان
فان الزمان الذي يقع فيه نصف الحركة نصف الزمان الذي يقع فيه جملة الحركة
وكذلك على العكس فان الحركة الواقعة على نصف الزمان نصف الحركة الواقعة في
جملته وقد يعرض للحركة انقسام لا لانطباقها على الزمان كانقسامها بانقسام المتحرك
وقد يقال انها لا تتجزى لو كان موجودا لاستحال عليه الحركة لانه اما نقطة او لا
مثل نفسه وكذلك في القطع الثاني ان عني المسافة فيلزم وجود النقط فيتركب

المسافة سها قال الشيخ هذا البرهان الذي يدعون صحته كما يتناول المتحرك بالذات
كذلك يتناول المتحرك بالعرض فالنقط الموجودة بالفعل في طرف الخط اذا تحركت
بحركة شيء بعينها فيلزم ما ذكرتم ثم سلك مسلكاً آخر فقال ما لا يتجزى لا وضع
له بانفراده وما لا وضع له بانفراده استحال حركته بالذات اما الكبرى فظاهر
واما الصغرى فلان ما لا يتجزى اذا فرض بين طرفي خطين فان لاقاهما بالاسر
لزم مساواة طرف كل خط للخط ضرورة مباينة الوسط الملاقي بالاسر للخط
طرف غيره والكلام فيه كالكلام في هذا وان لاقاهما لا بالاسر لزم الانقسام
وبرهن على هذا ان ما لا يتجزى لا طرف له يلي المقصد ولا طرف يلي المهرب فلا
يصح عليه الحركة واعلم ان المتحرك اذا كان واحداً وتعددت المسافة تعدد
الزمان لامتناع حصول الجسم الواحد في مكانين دفعة وان تعدد الزمان وكانت
الحركة في الاين لم يتعدد المسافة لان المتحرك الواحد قد يسلك مسافة واحدة
في زمانين وان كانت في الكم او الكيف تعددت المسافة الحركة لامتناع بقاء الكمية
التي وقع فيها التبدل الى الزمان الثاني وان تعدد المتحرك فان كانت الحركة في
الكم والكيف تعددت المسافة الحركة لاستحالة كون احد العرضين القائمين باحد
المحلين عين القائم بالمحل الآخر فان كانت في الاين فان اتحدت المسافة تعدد
الزمان وان اتحد الزمان تعددت المسافة لامتناع حصول جسمين في مكان واحد
ش نصف المتحرك لا يلزم منه ان يتحرك كل المتحرك نصف
الزمان واقول فان مائة يحركون سفينة يوماً وليس يلزم ان يقع من الخمسين
تحريك تلك السفينة مسافة ما في زمان ما وقيل ان نصف المتحرك يتحرك عن المحرك
ضعف المسافة في ذلك الزمان او المسافة في نصف الزمان والحق خلاف هذا
فان القوى الطبيعية منقسمة بانقسام المتحرك فاذا نصف المتحرك لم يكن كله
المحرك بحركة بل النصف الموجود منه الا على سبيل التخمين والتقدير والقوى
القسرية لا تحفظ الحركة على نظام فانها تقوى في الوسط وتضعف في الآخر

103

على انه قد يعرض ان القاسر يفعل في الاثقل اشد مما يفعل في الاخف ويفعل في
الضعف اشد مما يفعل في النصف قالوا والمحرك في نصف الزمان يحرك
المتحرك بعينه نصف المسافة والحق خلاف هذا فان القوى الطبيعية والقسرية
لا تتساوى تأثيرها في اجزاء المسافة فان الطبيعية تشتد اخيراً والقسرية وسطاً
وكذلك قالوا المحرك في نصف المسافة يحرك في نصف الزمان والابعاد واحدة
والمشهور حفظ النسبة بين نصف المحرك ونصف المتحرك وفيه نظر لجواز
ان لا يحرك نصف المحرك ساقطاً لقوته ويجوز ان يكون انطباق تحريك الكل
للكل فان اجتماع القوى القوة وتردها وقد يسع من الحجم ما هو ازيد
نسبة الى الحجم الجزء من العظم الى العظم ولذلك قالوا النسبة محفوظة بين
نصف المحرك ونصف الزمان والاولى وكذلك نصف المتحرك في نصف المسافة

البحث الثالث في الحيز الطبيعي للاجسام

اعلم ان كل
صفة لا يخلو الجسم عنها فان للجسم فيها شيئاً طبيعياً والحيز من هذا القبيل فان
الجسم لو فرض خالياً عن جميع العوارض فاما ان يحصل في كل حيز وهو محال
او لا يحصل في شيء من الاحياز وهو محال او يحصل في البعض دون البعض
فان استند الى طبيعة في الجسم فهو المطلوب والا لزم الترجيح من غير مرجح وهو
محال ولانا نرمي الحجر قسراً الى فوق ويعود بطبعه فاذن لكل جسم حيز طبيعي
قال الشيخ فان كان ذا امكان كان حيزه مكاناً وبهذا الطريق اثبتوا الشكل الطبيعي
للجسم فانه لا يخلو عن شكل بالضرورة فله منه شيء طبيعي لانا لو فرضناه خالياً عن
جميع العوارض والقواسر فلا بد له من شكل يستند الى طباعه والذي بطباعه
لو صادم الطبع الا ان نقر والشكل المقتضى عن الطبيعة البسيطة هو الشكل
المستدير لان مقتضى الطبيعة الواحدة يستحيل ان يكون مختلفاً ولا شيء من الاشكال
غير مختلف سوى المستدير ويورد ههنا سؤال وهو ان الارض بسيطة وتقتضي
اليبس فانه لم تقتض شكلاً لم يكن الشكل طبيعياً لكل جسم وان اقتضت شكلاً

فيجب ان يكون مستدير البساطة الطبيعية فاما ان يكون من اليبس ومن الشكل
معا فيلزم ان يكون الطبع الواحد يقتضي امرين متنافيين واما ان لا يكون
فيجب اذا سلب جزء من الارض ان يعود الى شكله الطبيعي اجابوا عنه بان
اليبس انما يقتضي ليحفظ ما يقتضيه طبيعته من الشكل الطبيعي حفظا قويا فاذا
حفظ شكله لزم من ذلك ان يحفظ كل جزء منه ما يوجبه طبيعته من انبساطه الذاهب
الى شكله فاذا ثلم شيء من شكله بقسر القاسر لم يكن الباقي شاغلا لما حدث بل
يكون عليه ان يحفظ ما اوجبته الطبيعة واذا تكون جزء عنصر غير الارض الى
الارض شكله ولم يكن مستدير الشكل فذلك لموانع مسـ في المشهور
انه يمتنع ان يكون لجسم واحد مكانان طبيعيان لانه اذا حصل في احدهما فان طلب
الثاني كان الطبيعي متروكا بالطبع وان لم يطلبه فكذلك لانه اذا كان خارجا عنهما
لم يكن توجهه الى احدهما اولى من توجهه الى الاخر ولان مقتضى الواحد بالتشخص
واحد بالتشخص ولان الطبيعة النوعية لا تقتضي امرين متنافيين والحصول في احد
الحيزين ينافي الحصول في الاخر وفي هذه الوجوه ما هو ركيك جدا فان قوله في
الاول اذا حصل في احدهما ولم يطلب الثاني لم يكن طبيعيا ممنوع فان الطبيعي
اذا كان كلا الامرين وحصل احدهما لم يجب حصول الاخر اذا كان في حصوله غنا
عن حصول الاخر وهذا كالجزء من العنصر الحاصل في احد اجزاء حيزه واما
الثاني فلا نسلم عدم الاولوية لجواز ان يستفاد من امر خارج وعوارض غريبة
فان قلتم نفرض خلوه من جميع العوارض قلت هذا الفرض ههنا محال لان
خروجه عن المكان الطبيعي من الغريبة وهذا كما يقولونه في العنصر المتكون
وانه يختص طلبه باقرب المواضع اليه مع ان هذا من الغرايب واما الثالث
فضعيف ايضا لانا نمنع ان يكون مقتضى التشخصي امرا تشخصيا ثم لو سلم لكان لنا
ان نقول ان كل واحد من هذين المكانين تشخصي واذا اقتضاهما امر لم يكن مقتضيا
لامر كلي انما يقتضي تشخصي والممنوع ان يكون التشخصي يقتضي امرا كليا

واحد منها او منهما معا فاين احدهما من الاخر والكلام على الرابع قريب من هنا
مسـ المركب من العناصر ان كان تركيبا من بسيطين متساويين
وكانا متجاورين كان مكانه الفصل المشترك وان كانا غير متجاورين حصل في الوسط
وان كان احدهما اغلب كان مكان الغالب هو مكان المركب وكذلك في المركب من ثلثة
اما المركب من اربع فان غلب احدها كان مكانه هو مكان الغالب وان تساوت فلم
يكن في مكان لانه لا اولوية في احد الامكنة فاذن لا يوجد وفيه نظر لانا نقول لم لا
يختص بالمكان الذي وجد فيه نعم لو وجد لفرض بيان بعايته حقا فان الامور الخارجة عنه
تحيله الى ما يلايمها فالاولى وليس للمركب مكان مبدع لان التركيب عارض بعد الابداع فلو
وجد مكانه مبدعا لكان خاليا في حال الابداع ولان البسيط لو طلب مكانا بعد
طريان التركيب عليه لوجب خلو مكانه الاول ولان التركيب لا يقتضي زيادة في وجود
الاجسام فلا احتاج بسببه الى مكان زايد على ما للبسايط واما مكان الجزء من البسيط
فان كان الجزء كان منفصلا عن كلية الجسم فمكانه ما اتفق وجوده فيه وان كان
متصلا فقد قيل انه جزء مكان الكل لكنه لما كان وجوده هذا بحوز بالقوة وكذا المكانة
مع ان التمكن يقتضي بحد المكان وهذا فيه اشكال على راي القائلين بكون المكان بسيطا
والحق عندهم ان جزء مكان الكل جزء مكان الجزء مسـ الحركة الطبيعية
تطلب الحيز الطبيعي لا مطلقا لكن مع ترتيب من اجزاء الكل مخصوص ووضع مخصوص
والكلية التي لكل بسيط ليست بمقصودة من الحركة الطبيعية بل الكلية موضوعة
حيث الامر الطبيعي وهو الحيز فالطلب متوجه الى هذه الغاية ولو كان المكان
مطلوبا مطلقا لكان الماء الواقف في الهواء غير هابط لانه في مكانه الطبيعي اعني
السطح الهوائي ولكانت النار طالبة ان تشتمل عليها سطح الفلك وهو محال فان
ساير اجزائها لا يمكن ان تماس سطح الفلك ولو كان الجسم يطلب كليته لكان الحجر الواقف
على شفير البير غير هابط واعلم انا لو توهمنا النار حاصلة في المركز بحيث لا يكون
جزء منها ايل الى جهة اذ لا اولوية ويستحيل ان يخرج عن فرجة في وسطها والحق

كل جزء منها اجزاء من سطح الفلك لاستحالة وقوع الخلاء وههنا يكون المكان الطبيعي متروكاً
وقيل ان هذا الترك طبيعي وهو ممنوع **البحث الرابع** في الميل
قالوا الحركة يمتنع انفكاكها عن حد ما من السرعة والبطؤ والطبيعة التي هي مبدأ الحركة
تتساوى نسبتها الى جميع الحركات فانها بذاتها لا تشتد ولا تضعف فامتنعت اولاً ثم انها
تشتد وتضعف بحسب اختلاف الجسم ذي الطبيعة في الكم اعني الكبر والصغر او
الكيف اعني التكاثف والتخلخل او الوضع اعني اندماج الاجزاء وانفشاشها او غير
ذلك او بحسب الخارج عنه كحال ما فيه الحركة من رقة القوام وغلظه وذلك هو
الميل ثم امتنعت عن الحركة وهذا الامر محسوس عند المانع كالحجر الواقف في
الهواء فانا نحس منه ثقله والزق المملوء هواء المقسور في الماء المحسوس
منه خفته ونحن نقول هذا الميل ان كان في نفسه قابلاً للشدة والضعف
استحال استناده الى الطبيعة والا جاز استناد الحركة اليها وان لم يكن الحركة
مستندة اليه والا جاز استناد الحركة الى الطبيعة ايضاً قالوا ثم الميل منه طبيعي
ومنه قسري فان الميل لما كان هو السبب القريب للحركة انقسم بانقسامها والميل
الطبيعي منه ما يحدث بالطبيعة كميل الحجر عند هبوطه ومنه ما يحدث بالنفس
اما مع الارادة كميل الحيوان عند توجهه الارادي الى جهة واما بدونها
كميل النبات عند بروزه من الارض والميل القسري كميل السهم عند نفوذه
وكلما اشتد الطباعي ضعف القسري كالحجر العظيم وقد يضعف الميل
القسري لا من خارج وهي اما عدم تمكن القاسر منه كالثقلة الصغيرة او
عدم تمكنه من دفع الموانع كالثقيل او لتخلخل المقتضي لتطرق الموانع الخارجية
اليه بسهولة كالريشة وقد يكون لمثل ذلك والحال في الميل القسري والطبيعي
كالحال في برودة الماء وسخونته وكما لا يمكن اجتماع طرفي الحرارة والبرودة
في الماء كذلك لا يمكن اجتماع الميلين الشديدين لاستحالة تحرك الجسم الى جهتين
مختلفتين فانه هو السبب في الحركة نعم لما جاز اجتماع حركتي ذات وعرض جاز

اجتماع ميلين كذلك كالحامل للحجر فانه يحس ثقله وهو الميل الذاتي ويحرف
عنه الهوا وهو الميل العرضي الذي هو للانسان بالذات فاذا ورد على ذي ميل طبيعي
ميل قسري تقاومت الطبيعة والقاسر فان غلب القاسر حدث الميل القسري
وبطل الطبيعي ثم اخذ الطبيعة مع الموانع الخارجية في افنائه على التدريج فتقوى
الميل الطبيعي كذلك الى ان يحصل التعادل فيبقى الجسم عديم الميل ثم تحدد الطبيعة
ميلها ضعيفاً وتشتد على التدريج واعلم ان الجسم الحاصل في حيزه الطبيعي لا يوجد
فيه ميل طبيعي لانه حاصل في الحيز الطبيعي فلا يكون طالباً له ولا هارباً عنه فلا يكون له ميل
اليه ولا عنه فان قيل ان الحجر قد يوضع على الارض ويحس ثقله عند دخول اليد تحته
اجيب بان الحجر المفصول يطلب الموضع الطبيعي لانه انما يكون في المكان الطبيعي
لو كان مكانه جزءاً من مكان الارض فاذا انفصل عدم منه **مسئلة** الحركة
الطبيعية اذا صادفت العائق القسري امكن اجتماع ميلين طبيعي وقسري فان
الهواء العائق عن هبوط الحجر يعارض الحركة الطبيعية فيمكن وجود ميل قسري بدل
بعض تلك المعاوقة فيكون الحركة اسرع واذا لم يكن ثمة عائق فقد قيل انه لا يمكن
لان الطبيعة حينئذ توجد حركتها خالصة من العوائق **مسئلة** قالوا
الحركة لا تخلو عن حد معين من السرعة والبطوء فاذا فرض المتحرك في مسافة بحد سرعة
وبحد بطوء في زمان واحد كان البطيء قطع اقل والسريع اكثر وان اتحدت المسافة
قطعها البطيء في زمان اكثر فان البطوء بازاء القلة في المسافة والكثرة في الزمان
والسرعة بالعكس فيهما ولا يخلو حركة ما منهما واذا تقرر هذا فنقول لا يمكن ان
يكون جسم عديم الميل الطبيعي قابلاً للحركة القسرية والا فلنفرض جسماً ذا معاوقة
اخرى نسبتها الى المعاوقة الاولى كنسبة زماني حركة المعاوقة وحينئذ يتحرك تلك المسافة
في ساعة فيكون الحركة الممنوة بالعائق مساوية للخالية عنه هذا خلف **قال**
ابو البركات الحركة بنفسها تستدعي زماناً ومع المعاوقة اخر والزايد بسبب زيادة
العائق من الزمانين انما هو زمان المعاوقة وكذلك الناقص وعلى هذا التقرير

يكون الحركة مع المعاوقة الماسة تقع في ساعة وغيرها ساعة واجاب عن هذا بعض
المحققين بان الحركة بنفسها لا يمكن ان تستدعي زمانا لانها لو وجدت لا مع حد
السرعة والبطوء لكانت بحيث اذا فرض وقوع اخرى في نصف ذلك الزمان او ضعفه
يكون اسرع او ابطأ وقد فرضت خالية عنهما هذا خلف فاذن لا يمكن ان يوجد منها
خالية عن حد السرعة والبطوء واذا كانت غير موجودة حينئذ فكيف تستدعي
زمانا فان ما لا وجود له لا يستدعي زمانا اقول هذا الجواب ضعيف اما
اولا فلان السرعة والبطوء انما يحصلان نوعا من الحصول عند مقايسة الحركة الى
اخرى والحركة وحدها من غير اعتبار حركة اخرى لا تتصف بالسرعة ولا بالبطوء
واما ثانيا فلان الحركة لو سلم ملزوميتها للسرعة والبطوء لكن لا يجب من ذلك ان
لا يكون الحركة بنفسها تستدعي شيئا فان كثيرا من العلل الملزومة لغيرها تقتضي
معلولا لها لا باعتبار تلك اللوازم حتى يكون لها مدخل في التاثير واعترض على
هذه الحجة ايضا بان نسبة اثر الموثر الضعيف الى اثر القوي ربما لا يكون
كنسبتهما ولا يلزم ان يكون تلك القوة منقسمة بانقسام المحل لانه قد يكون للاجتماع
مدخل في وجود القوة كما في كثير من الامزجة اجيب عن هذا بان من القوى ما
ينقسم بانقسام المحل كالصور والاعراض ومنها ما لا ينقسم كالقوى الحيوانية فان
الجزء من الحيوان لا يكون حيوانا والقوى ههنا من الصنف الاول وفي الجواب نظر
قال صاحب البصائر قد يوجد حركة لا يوجد اصغر منها وحركة لا اكبر منها كما في
الميول وهذا ضعيف فان الحركات يوجد فيها اصغر ما يمكن ان يكون فعلا وقد
يتصور فرض ما هو اصغر من ذلك وكذلك الميل فانه لا يمكن ان يوجد حركة سريعة الا ويتوهم
وجود ما هو اشد سرعة منها البحث الخامس في اتصال الحركات ه
لا خلاف بين المحققين في ان الحركة المستديرة متصلة وكذلك المستقيمة التي ليست
ذات زوايا وانعطاف وانما وقع التشاجر بينهم في الحركات المنعطفة والراجعة
كالصاعدة والهابطة فذهب المعلم الاول الى ان مثل هذه الحركات لا تتصل

وانه لا يتخلل سكون بينها وذهب افلاطون الى نفي هذا السكون وقدماء المشائين
احتجوا على ما قالوه بوجوه الاول ان الجسم الواحد لا يجوز ان يكون مماسا
لغاية بعينه ومباينا لتلك الغاية في آن واحد بل يقع احدهما في آن والاخر في
آن اخر وبين الآنين لا بد من زمان ليس فيه مباينة ففيه سكون الثاني لو
جاز اتصال الصاعد بالهابط لكانت الحركتان واحدة اذ وحدة الحركة هي اتصالها
فيكون المتضادتان واحدة هذا خلف الثالث لو اتصلت حركتا الصعود
والهبوط لكانت غاية الصعود هي ما ابتدأ منه الحركة ويكون الهارب بالحركة المستقيمة
عن شيء طالبا له بتلك الحركة الرابع اذا كان الشيء ينقص فابيض وهو مسود
من حيث يسود ففيه سواد ومن حيث هو كذلك فهو فوق على البياض فيكون
مع اتصافه بالبياض فهو فوق على البياض وهو محال واحتج النافون
للسكون بوجوه الاول لو وجب السكون بين حركتي الصعود والهبوط
لوجب وقوف الرحا عند مصادفة حصاة قد اصعدت حركتها في آن وصول الرحا
اليها وهو محال الثاني علة هذا السكون المفروض اما ان يكون عدميا وهو
يقتضي ان لا يكون في الجسم مبدأ حركة طبيعية فكان يجب ان لا يتحرك الجسم هابطا
الا ان يعتبر جوهره واما ان يكون وجودية فيكون مانعة عن الحركة الطبيعية
وليست تلك العلة طبيعية ولا ارادية ولا قسرية لفقدان الجميع الثالث
اذا فرضنا كرة مركبة على دولاب دائر وفرض وقوفها بسطح يلقاه عند الصعود
ثم يفارقه فانها تماس ذلك السطح بنقطة ولا يبقى مماسا له بعد ذلك زمانا واذا
جاز زوال المماسة في زمان بعد آن المماسة من غير حصول آن هو اول الزوال
بطل عدم الاولى والشيخ ذهب الى الاول لكنه لم يستصلح ادلة المشائين واعترض
على الاول منها بان المقارنة والمباينة لنا نقيضان في زمان فان ارادوا بآن المفارقة
الآن الذي يعرض الجسم فيه مفارقا فلم يجب ان يكون الزمان المتوسط بينهما زمان سكون
بل يكون مماسا فيه مفارقة وان ارادوا بآن المفارقة اول زمان المفارقة لم يجب

ان يكون آناً غير الآن المفروض اولاً وهو ان الوصول وقد مضى في مباحث الآن ما يشبه
هذا وبعض فيه وهذا البرهان لو صح لاقتضى ان يتوسط السكون في الحركات
المستقيمة بحسب ما يفرض فيها من النهايات وعلى الثاني بان الاتصال مطلقاً لا يقتضي
اتحاد المقادير بل الاتصال الذي يكون الفصل المشترك فيه معدوماً بل ان كان له
وجوداً بحسب الفرض اما الاتصال بمعنى الاشتراك في طرف وذلك لا يوجد المتصلين
وهذا بعينه يرد على الوجه الثالث فان غاية الهبوط انما يكون هي غاية الصعود
لو كان الهبوط والصعود متصلين بالمعنى الاول وعلى الرابع بان الشيء اذا صار
ابيض لا يقال انه يتسود بل ذلك يكون بعده في زمان طرفه هو الآن الذي فرض فيه
ابيض واعترض على الاول من ادلة النفاة بان هذا مجرد استبعاد وتشنيع ليس
فيه بيان استحالة وايضاً فان الهواء المتحرك في وجه الرحا قد يصل الى الحصاة
قبل وصول الرحا وحينئذ يصرفها عن حركتها فتسكن فاذا وصلت الرحا اليها
هبطت معها وعلى الثاني بانه يجوز ان يكون السبب عدمياً وهو عدم حدوث
الميل عن القوة المحركة فان الميل الغريب اذا استولى على الميل الطبيعي اعدمه
ومنع الحركة الطبيعية فيجوز ان يكون عند انتهاء الحركة قد بقي من الميل الغريب
ما يقاوم الطبيعي ويمنع عن فعله ويكون ضعيفاً من ان يقوى على تلك الممانعة
على التحريك ويجوز ان يكون السبب وجودياً وهو ان المحرك كما افاد قوة غريبة يقتضي
التحريك قسراً كذلك يفيد بتوسط هذه القوة قوة مسكنة قسراً وهو ما لم كالمضاد
للميل اذ هو غريب به يحفظ الجسم مكانه فيه ولا استبعاد في ذلك فانه كما ان
من الميل ما هو طبيعي وقسري فكذلك من القوى ما هو طبيعي وما هو قسري
وعلى الثالث بان هذا العمل غير ممكن بل متى فرضت حقيقة فلا يحيط بها الا
كن ولو فرض وجود الكرة الحقيقية لكان يجب الوقوف على ان هذا تعليق
لامور طبيعية باوهام رياضية وهو غير صواب ولا يلزم منه المراد نعم يجب منه
اتصال الحركتين في الوهم وهو غير ممنوع بل انما يمنع الاتصال في الامور الطبيعية

ثم ان الشيخ بعدما اعترض على القبيليين اخذ يستدل على مذهبه بان قال الحركة
لا بد لها من ميل على ما تقرر يتبع الوصول الى الغاية المطلوبة والميل الذي يقتضي
الوصول غير الميل الذي يقتضي المفارقة لاستحالة ان يصدر عن علة واحدة امران
متضادان والعلة يجب وجودها حال وجود المعلول والميل انما يوجد في آن ليس يسبق
في وجوده الى زمان واذا تقررت هذه المقدمات فنقول الميل الذي يقتضي الوصول
يجب ان يكون موجوداً حال الوصول فاذا فارق الجسم طالباً للعود فلا بد له من ميل آخر
يوجد في آن ويستحيل ان يكون ذلك الآن هو آن الوصول والا اجتمع فيه ميلان
متضادان هذا خلف والآنان متغايران وبينهما زمان يكون الجسم فيه عديم الميل
فلا يكون فيه حركة وهو المطلوب واقول ـــ استصحاب الحركة الميل ما قد مضى
الكلام فيه واما كون الميل انما يوجد في آن فانهم ما اقاموا فيه حجة فان قالوا لان
الوصول يقع في آن وعلته موجودة معه نازعناهم في ان الميل علة للوصول
علة فاعلية بل هو علة معدة والحق انه كذلك اذ ليس هو علة الحركة علة فاعلية
والعلل المعدة لا يجب حصولها حال حصول معلولاتها وايضاً الميل الطبيعي
موجود في الجسم لكنه مقهور ولا يزال يشتد على التدريج ما دام القسري
آخذاً في الضعف على التدريج فلا يلزم حصول آنين يوجدان فيهما متغايرين
بحيث يكون بينهما زمان سكون ولو وجب حصول المعادلة لكفى حصولها في
الميل ثم يشتد الميل الطبيعي في جميع الزمان الذي بعد ذلك الآن من غير ثبوت
ان يشتد الى ذلك الاشتداد يوجد فيه الاشتداد وبعض الناس القائلين بنفي السكون
على سطح ذات ثقب في وسطها وجعل في ذلك الثقب خيطاً علق فيه شاقولاً
ثم وضع الطرف الآخر من الخط على طرف المسطح مشدوداً في جسم ثم اجرى
ذلك الجسم على خط مخطوط في المسطح من اوله الى آخره ماراً على الثقب
فهذا الجسم ما دام يتوجه نحو الثقب فالشاقول آخذ في الهبوط الى ان ينتهي
الى غاية بعدها منه ثم يعود صاعداً ساعة الحركة حيث يتوجه عنه الى الطرف

الاخر ولا يجعل لذلك الشاقول من الثقل قدر ما يظن انه لو وقف ايدينا فسكن ريثما ان
الحركتان المتضادتان للشاقول قد لزمتا على طريق الاتساع لحركة واحدة مستقيمة
على مسافة واحدة من متحرك واحد متصل وهذا القول لا يفيد القطع بل ولا الظن
لجواز ان يقال ان الجسم يحث وقوعه عند اتصاله بحركة الشاقول الى اسفل في بعض
الاخر وان لم يحس بوقوفه قال ابو البركات قول المحتجين على ثبوت السكون
ولا يظن ان الحجر المرمي الى فوق منه ميل الى السفل بما يراد فيه على الثبوت او الامر به
والاعتقاد والظن لا يرفعها الامر والنهي بل الدليل فللمجيب ان يقول لا اعتقد ذلك
محتجا بانه لو لم يكن فيه ميل مقاوم لما اختلف حال الحجرين المرميين من يد
واحد في مسافة واحدة بقوة واحدة في السرعة والبطء اذا اختلفا في الصغر
والكبر قال ولو وجب ثبوت السكون حال المعادلة لوجب ان يبقى على حاله الى
ان يطرأ عليه سبب متغير اما القاسر او الطبيعة فان لم يطرأ سبب بقي ولم
يسكن لانه اذا كان القوى لا يزال يضمحل من جهة عدم سببه فاول ما يساوي
الطبيعة يستمر على الان بعينه مبدأ زمان الانحطاط ولو كان مقاومة المخروق
هي التي يضعفه لفكان في وقت السكون لا يبقى خارق ولا مخروق فما الذي
يضعفه حينئذ ويغلب الطبيعة عليه ثم قال ونعم الحجة القائلة بان هذا السكون
لا سبب له وبئس الجواب جواب من قال ان سببه عدمي وهو عدم اسباب الحركة
اذ القاسر قد بطل والطبيعي لم يحدث بعد فما الذي اوجب حدوث الطبيعي
بعد بقائه زمانا الا مانع فيه من الحدوث واردأ من هذا من جعل سببه وجوديا
هو القوة الغريبة وهو القائل بانه لو لا ما نعه ما فيه الحركة وابطل الدليل القسري
لاستمر ابدا ثم الحجة هذا السكون وهو لازم للمتحركات صغيرة كانت او كبيرة
اسرعت حركتها ام ابطأت وقدره واحد بحيث يخفى عن حس المدركين فهلا
زادت مدته او نقصت **المقالة الرابعة** في السماء والعالم
وفيها مباحث الاول في قوى الاجسام البسيطة والمركبة واصنافها

الجسم البسيط هو الذي طبيعته واحدة والمركب هو الذي يتركب من طبائع
مختلفة وقد عرفوا الطبيعة بانها مبدأ اول لحركة ما هي فيه وسكونه بالذات لا بالعرض
وعنوا بالمبدأ المبدأ الفاعلي لا غير وارادوا بالاول كون المبدأ فاعلا في اثر
من الحركة والسكون من غير واسطة فان النفس الحيوانية تحرك ما هي فيه كالانماء
والاحالة ولكن بتوسط استخدامها للطبائع والكيفيات ولا يرون بالحركة والسكون
ان يكون الطبيعة علة لهما معا بل هي علة للامر الذاتي حركة كان او سكونا وخطوا
قولهم بالذات على وجهين احدهما بالقياس الى المحرك وهو ان الطبيعة تحرك لذاتها
حين ما تحرك لا عن تسخير قاسر فيستحيل الا تحرك ان لم يكن مانع والاخر
بالقياس الى المتحرك وهو ان الطبيعة تحرك ما تحرك عن ذاته لا عن خارج وخطوا
قولهم لا بالعرض على وجهين ايضا احدهما بالقياس الى المحرك وهو ان الطبيعة
تحرك لا بالعرض كحركة الساكن في السفينة بحركة السفينة بل بالذات والثاني
بالقياس الى المتحرك وهو ان الطبيعة تحرك الشيء الذي لا يكون متحركا بالعرض كصنم
من نحاس فانه يتحرك من حيث هو جسم بالذات ومن حيث هو صنم بالعرض ويندرج
تحت الطبيعة بهذا المعنى ما تصدر عنه هذه الافعال بتوسط الارادة فان
اريد التخصيص زيد في هذا الحد قولنا على وتيرة واحدة من غير ارادة
قال بعض المتاخرين عن المعلم الاول هذا التعريف للطبيعة بحسب اثارها
وهو امر خارج عنها واذا اريد تحديدها من حيث ذاتها قيل الطبيعة قوة سارية
في الاجسام تفيد الصور والخلق هي مبدأ الحركة ما هي فيه وسكونه بالذات
لا بالعرض واعترض عليه الشيخ بان هذا التعريف مع ما فيه من الخلل ليس
تعريفا ما طلب المعرف فان القوة عبارة عن المبدأ للتغير من الشيء في
غيره من حيث هو غيره وقوله سارية في الاجسام هو معنى قولنا فيه وقوله
تفيد الصور والخلق هو معنى اقتضاء الحركة والسكون **بحث**
قد منعوا ان يكون للجسم الواحد صورتان لان كل واحد منهما اما ان يكون

كانه في تقويم المادة فيكون كل واحد منهما عرضا لتقويم المادة بصاحبتها هذا
خلف واما ان يكون احديهما كافية فيكون هي الصورة ويكون الاخرى عارضة وان
لم يكن شيء منهما كافيا في تقويم المادة بل حصل المقوم من مجموعهما فاما ان لا
يكونا متميزين في ذاتيهما بل يكون احديهما كالجنس والاخرى كالفصل فيكون الصادر
عن المعنى الجنسي فعلا جنسيا وعن الفصل فعلا فصليا فيتحد الفعل الجنسي كما
يصدر عن احديهما حركة مطلقة وعن الاخرى ما يقتضي تخصيص نوعها وهذا ممكن
الوقوع واما ان يكونا متميزين وهو محال لان كل واحد منهما ليس وحدها مقوم
للمادة ولا متقوم بنفسها والا لكانت تابعة فيكون عارضة وهو ممكن الوقوع
متى ان يكون كل واحد منهما متقومة للمادة لوجودها فيها فالمادة متقدمة
على كل واحد منهما وكل واحد متقدمة على المجموع والمجموع متقدم على المادة
هذا خلف اقول لا يلزم من تقويم احديهما للاخرى كون احديهما تابعة
للجسم بل يكون تابعة للاخرى وجاز ان يكون صورة للجسم وكذلك لا يلزم من كون
كل منهما غير مليته باقامة المادة احتياجها اليها بل ولا كونها علة متقومة لها
فانه يجوز ان يكون لكل واحد منهما مدخل في التقويم وقوله وكل واحد منهما
متقومة بالمادة لوجودها فيها غير مستمر على قانونه فان الحال في الشيء لا يجب
افتقاره اليه والا لزم الدور في الصورة الواحدة قالوا والجسم الواحد لا
يكون له الا صورة واحدة يجوز ان يصدر عن الصورة قوى مختلفة بالقياس
الى اشياء مختلفة حتى يصدر عنها ما هي قوى فعلية كالبرودة للماء من جهة
مادتها قوى انفعالية كالرطوبة وبحسب ان الجسم قوي ثقيل وبحسب كيف
الجسم قوى مسخنة لكن يكون احدى هذه اقدم من الاخرى كالمسخنة مثل
المثقلة فالمكتسب سخونة بالعرض يميل الى فوق او يكونان معا لكن احديهما
يستند الى الصورة والاخرى اليها مع عارض كالميل للجسم فانه يصدر عن الطبيعة
مع عارض وهو الخروج عن المكان الطبيعي القوة

109

الواحدة بالنوع انما يقصد غاية بالنوع واما اذا كانت واحدة بالجنس فان
الغاية واحدة بالجنس كالحركة الصادرة عن الماء والارض الى السفل فانهما واحدة
بالجنس لا بالنوع قالوا واذا كان الفعل الطبيعي واحدا بالنوع فمبداه واحد
بالنوع لان مبداه لو كان واحدا بالجنس لكان البسيط الذي يشاركه في نوع تلك
الحركة لا يشاركه في العلة النوعية بل في العلة الجنسية والقوى الجنسية ويخالفه
في زيادة فصل لقوته فذلك الفصل اما ان يخصص فعل القوة او لا يخصص فان
خصص فليست الشركة في نوعية الفعل وان لم يخصص فليس ذلك فصلا للقوة
من حيث هي قوة بوجه ما في القوة من حيث هي قوة فيكون امرا عرضيا لا فصلا
وفي هذا الكلام نظر وقد يقولون ههنا ان ما يصدر عن طبيعتين متضادتين
يجب ان يكون متضادا لان ما يقتضيه الضدان ان كان موافقا فيهما فهو امر عام عرض
منهما ليس عن احدهما من حيث انه ضد وان كان عن احدهما من حيث انه ضد وجب
ان يقابل مقتضى الضد الاخر لا تقابل التضايف لامكان تعقل كل منهما دون صاحبه
ولا تقابل العدم والملكة فان احدهما لو اقتضى السكون ما تصور عليه الحركة لان
صورته الخاصة مقتضية له فليس فيه مبدا الحركة والا لكان في جسم واحد
مبدا حركة وسكون وهو محال وهذا الكلام ضعيف جدا فان الطبيعة اذا
كانت جوهرا لم يكن فيها تضاد على رايهم فان عنوا بتضاد الصورتين تضاد
اثرهما كان اثبات التضاد بسببها وان فسروا الضدين بالمتعاقبين على محل
واحد وبينهما غاية الخلاف ولا يخص الموضوع فمقولة الصور غير محسوسة
وكيف نعلم غاية الخلف الا بالاثر فان صدق عن الحد غاية الخلاف كانت صورة
الماء والهواء متضادتين مع اقتضائهما الرطوبة الحركة قد
تكون الى الوسط بمعنى انها تبلغ نهاية الوسط بل يكون متجهة اليه وقد يكون
عن الوسط لا بمعنى انها متحركة عن حاق الوسط وقد يكون على الوسط وهو
تارة يكون الوسط مركزا له كالمحدد وساير الممثلة وتارة يكون خارجا

عنه كما في الافلاك الخارجة المراكز وهذا الاخير يعرض له القرب من الوسط
والبعد عنه لا انه يتحرك اليه او عنه بالذات بل انما يتحرك بالذات على مداره ويعرض
لمداره ان كان جزء منه اقرب وجزء ابعد ولو كان القرب هو المطلوب الذاتي
لكان يقف عنده ولكان يتحرك اليه على اقرب المسافات وهو الاستقامة فالمتحرك
بالطبع الى الوسط هو الثقيل وعنه هو الخفيف وقد يقال الثقيل والخفيف
بالاضافة واما الثقيل الاضافي فانه على قسمين احدهما انه الذي بطباعه يتحرك في
اكثر المسافة الممتدة من حدي الحركة المستقيمة حركة الى الوسط ولا يبلغه وقد
يتفق ان يتحرك عن الوسط ولا يكون هناك حركتان متضادتان على ما ذهب
اليه بعضهم مثل الماء اذا حصل في حيز الهواء او الارض والثاني انه الذي
اذا قيس الى الثقيل بالطبع كان الثقيل سابقا له الى الوسط واشد ميلا
اليه كالارض اذا قيست الى الماء فانها ثقيلة بالاضافة اليه وهذان الاعتباران
متغايران ولكنهما متلازمان فان هذا الاعتبار للماء كان من حيث يشارك
الارض في حركتها الى الوسط ولكنه يبطئ ويتخلف عنها واما الاعتبار الاول
فانه اصل للماء من حيث انه لا يبعد من الوسط الحد الذي يبلغه الارض ولا
يشك في تغايرهما فان البطيء والسريع قد يشتركان في الغاية اذا كان اختلاف
ما بينهما بالصغر والكبر واذا عرفت هذين الاعتبارين في الثقيل فاعتبرهما
في الخفيف والاجسام المستديرة الحركة لا ثقيلة ولا خفيفة فانها لا تتحرك الى
الوسط ولا عنه الا بالعرض كما في الخوارج المراكز واعلم ان الثقيل والخفيف
قد يقالان بمعنيين احدهما كون الجسم الثقيل بحيث اذا خرج عن مكانه
الطبيعي اقتضى الهبوط لميل فيه طبيعي وكذلك الخفيف وحينئذ يكون
كل جسم اما ثقيلا واما خفيفا والثاني كون الجسم متصفا باحد الميلين
بالفعل وحينئذ يكون الجسم الساكن في مكانه الطبيعي غير ثقيل ولا خفيف
وتحقيق هذا انا نقول للخفيف والثقيل احوال ثلثة حال الحصول في

المكان الذي يؤمه المتحرك في حركته وحال الحركة وحال وقوفه ممنوعا عنه
في الحالة الاولى ليس فيه ميل بالفعل والا لما كان المكان مستقره الطبيعي
ولا بالقوة والا لامكن خروجها الى الفعل فيميل بالفعل عن موضعه الطبيعي
نعم ان جعلت القوة بازاء القاسر امكن وفي الحالتين الباقيتين فيه ميل
بالفعل لكن في اوليهما الميل عامل وفي ثانيهما الميل ممنوع عن العمل فان
عني بالخفيف ما له ميل عامل فالطرفان خاليان عن الخفة وان عني بالخفيف
ما له في ذاته الصورة الطبيعية التي هي مبدأ الحركة والميل الى فوق حالتا
الحركة والسكون حالما يحصل هذا الجسم في احواله الثلث خفيف سر
قد زعم بعض الناس ان الاجسام كلها ثقال وانما تختلف في رسوبها لاختلاف
ثقلها فالاثقل يسبق الاخف في الهبوط وانها كلها طالبة للمركز وهذا خطأ
يشهد به الحس فان الحركة القسرية تضعف كلما ازداد المقسور مقدارا والنار
الصاعدة على العكس وقيل ان الارض انما كانت في الوسط لجذب كل جزء من
الفلك اياها او لدفعه والايراد الاول انه هيهنا ثم ما بال الحجر المرمي الى فوق
يعود ولم يجذبه الجزء الفوقاني من الفلك وما بال الحجر المرمي منه ويسرع ويسكن
ويهبط موضع هبوطه ولم يدفعه ما قرب اليه بل الاولى ان يحال هذا الى
القوة الحاصلة في الاجسام واعلم ان كل جسم يساوي الماء في الحجم وفي الثقل
اذا القي في الماء اخذ من المكان بقدر ما اخذه ما يساويه من الماء ولا يرسب
ولا يطفو لمساواته الماء في الثقل والخفة بل يصير بحيث ينطبق سطحه الاعلى
على السطح الاعلى من الماء وان كان الجسم المساوي في الحجم اثقل من الماء فانه
يرسب وان كان المساوي في الحجم اخف رسب منه في الماء بقدر ما لو
امتلأ ماء لكان مساويا للماء في الثقل وبقي الباقي خارجا مثل الخشبة
الطافية سر الحركة الطبيعية البسيطة يكون للاجسام
البسيطة لان المركبة لو صدر منها حركة بسيطة لم يخل اما ان يصدر عن

قوة يحدث عن امتزاج قوى يكون بعضها ممتزجا امتزجت منه القوة
فان تساوت ولم يقهر احدهما الاخر لم يحصل الحركة وان قهر بعضها كان ذلك البعض
هو قوة الجسم البسيط لا قوة المركب لكن يكون حركته غير خالصة من الانطباع
الحاصل من جانب القوى الاخر فلا تكون بسيطة وان لم يكن القوة ممتزجة بل
حدثت بسبب الاستعداد المزاجي لم يكن الحركة طبيعية لانها قاهرة لطبايع
البسايط اقول لا يلزم من كون تلك الطبيعة قاهرة لطبايع البسايط
كون الحركة الصادرة عنها غير طبيعية ولو سلم ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون تلك
القوة معينة لبعض تلك الطبايع في حركتها ولا يلزم من ذلك ان يكون من نوع
تلك الطبيعة لجواز استناد المتفقات الى العلل المختلفة **البحث الثاني**
في ترتيب الاجسام البسيطة وتقدم بعضها على بعض ه قالوا بناء على
مذهبهم الاجسام ذوات الحركة المستقيمة انما يتحرك قاصدة لجهات وتاركة
لاخرى فهي مسبوقة بالجهات او حاصلة بعدها والمحدد متقدم على الجهات فهو
متقدم على الاجسام لان المتقدم على المتقدم او المصاحب متقدم قالوا
والاجسام المستديرة تخالف بطبايعها طبايع ذوات الحركة المستقيمة
بناء على ان الاختلاف في المعلولات يستلزم الاختلاف في العلل والطبيعة
الخامسة ليست واحدة بالنوع بل بالجنس لاختلافها في جهات الحركات وفي
السرعة والبطوء ويورد ههنا سوال وهو ان اتفاق الطبايع في الحركات
لو كان مقتضيا لاتفاقها في انفسها وكذلك اختلافها في الحركات مقتضيا
لاختلافها في انفسها لكانت الارض والماء متفقين في الطبيعة لاستدعائهما
حركة واحدة هي الهبوط وهذا خطا لان حركة الارض والماء ليست واحدة
بالنوع بل بالجنس وايضا فان الاختلاف يقتضي الاختلاف اما الاتفاق
فلا يستلزم الاتفاق **بحث** انهم اثبتوا توسط الحركة اليومية
الفلك المحيط الخالي من الكواكب وتوسط الحركة الاخرى التي الى التوالي

فلك البروج التي فيه سائر الكواكب الثابتة ثم يتلوها هذه الكرة كرة زحل
ويتلوها كرة المشتري ثم كرة المريخ ثم كرة الشمس ثم كرة الزهرة ثم كرة
عطارد ثم كرة القمر والفلكان الاولان بسيطان واما البواقي فانها مركبة
فالثلثة الاول والكرة الزهرة تشتمل على فلكين محيطين بالارض احدهما الممثل
والثاني الخارج المركز وعلى فلك آخر غير محيط بالارض هو فلك التدوير
واما كرة الشمس فانها تشتمل على الممثل وعلى كرة اخرى اما الخارج المركز
او فلك التدوير واكتفوا منهما باحدهما عن الاخر واما كرة عطارد فانها
تشتمل على ثلثة افلاك محيطة بالارض الاول منها مركزه مركز العالم وهو الممثل
والثاني مركزه خارج مركز العالم وهو الفلك المدير والثالث مركزه خارج
عن مركز العالم ايضا وعن مركز المدير منتصف ما بين مركزي العالم والمدير
وعلى فلك غير شامل للارض يسمى فلك التدوير وكرة القمر تشتمل على ثلث كرات
شاملة للارض الاول مركزه مركز العالم يسمى فلك الممثل وفلك الجوزهر والثاني
مركزه مركز العالم ايضا ويسمى الفلك المايل والثالث مركزه خارج مركز
العالم ويسمى الفلك الحامل الفلك والخارج المركز وعلى فلك غير شامل
للارض يسمى فلك التدوير ثم ترتب بعد ذلك وجود العناصر فيتلوا فلك
القمر الفلك الاثير وهو النار ويتلوها كرة الهواء ثم كرة الارض واعلم
ان هذه الاحكام مستندة الى ارصاد ضعيفة لا تفيد اليقين ه

البحث الثالث في بقية الكلام في الفلكيات ه

قالوا الفلك المحدد للجهات لا يصح عليه الحركة المستقيمة والا لكان ذا جهة
مطلوبة ومتروكة ويكون ما يتحدد بها لا به وهو بسيط والا لكان مركبا
ويكون لاجزائه جهات سابقة عليها فلا يكون محددا ولا يلزم منه ان يصح
عليه الانحلال ومحدد الجهات على رايهم لا يصح عليه الانحلال واذا كان
بسيطا فليس حصوله على وضع معين اولى من حصوله على سائر الاوضاع

فالفلك فيه بمكنة فيه ميل بالفعل يقتضي الحركة المستديرة فهو متحرك
بالاستدارة قيل عليه هذا مع ان الحركة لا تستدعي وجود الميل بالفعل بل وجود
الحركة بالفعل فاثبات الميل انما يتم بوجود الحركة فلو استدل بالتمسك على ثبوتها
بوجود الميل لزم الدور وايضا بسائط العناصر ليست ذات ميل مستدير
وايضا الاجزاء التي يدور عليها الفلك كسائر الاجزاء فلو لزم من تشابه الاجزاء
التغير في الوضع لزم ان تتحرك حركات مختلفة وان يكون لها ميول لا تتناهى
بحسب الاجزاء المفروضة اجاب بعض المحققين عن الاول بان الامكان
بحسب ذات الشيء كاف ههنا لانه مع ذلك الامكان وقطع النظر عن الموانع
الغريبة يمكن فرض التحريك القسري المقتضي لوجود الميل الطبيعي وعن
الثاني بان العناصر فيها ميل طبيعي يقتضي الحركة على الاستقامة فلا يمكن فرض
ميل آخر فيها يقتضي الحركة المستديرة لامتناع اجتماع المثلين وعن الثالث
انه لا بد من سبب يقتضي التخصيص ويكون ذلك المخصص عائدا الى الآخر
المحرك لا الى المتحرك اذ هو بسيط ولا يلزم معرفة ذلك السبب على التفصيل
اقول اما الجواب الاول فضعيف لان امكان التحريك يستدعي امكان
الميل لا ثبوته ولهذا انما قالوا في العناصر الحاصلة في امكنتها الطبيعية انها
ليست ذات ميل بالفعل وانما هي ذات ميل بالقوة واما الثاني فضعيف
ايضا اما اولا فلانا نمنع جواز اجتماع المثلين احدهما يكون على الاستدارة
والآخر على الاستقامة واما ثانيا فلانه يجوز ان يوجد عائق في الفلكيات
طبيعي غير الميل يمنع من وجود الميل على الاستدارة فان ادعيتم حصر
الموانع في الميل المستقيم طالبناكم بالبرهان واما الثالث فانه وارد
عليكم فانكم لما جوزتم ملازمة بعض اجزاء البسيط لوضع معين بسبب
الامور الخارجة فجوزوا مثله في سائر الاجزاء ثم انهم قالوا ان تبدل النسبة
قد يكون للمحدد بالنسبة الى بعض الافلاك المتحركة بحركته لكن يشترط الاختلاف

في الجهة او في السرعة والبطؤ اما بالنسبة الى الساكن فانها على
الاطلاق متن ثم بنوا على ان المحدد ليس فيه ميل مستقيم
انه لا يقبل الخرق والا لكان عند خرقه وخرق الخارق يعود الاجزاء الى امكنتها
الطبيعية بالاستقامة ونحن لما ابطلنا الاصل بطل هذا الفرع وبنوا عليه
ايضا انه لا يقبل الكون والفساد قالوا لان كل جسم يقتضي بحسب صورته
النوعية مكانا خاصا فالمتكون قبل التكون ان كان في مكانه الطبيعي
فبعد التكون يجب خروجه عن ذلك المكان الى مكان المتكون الثاني على الاستقامة
وان كان في مكانه الغريب فهو الآن في مكانه الطبيعي فيكون الجسم المستحق
لهذا المكان مائلا بالطبع للقطع عن مكانه والا لما كان الكائن قبل التكون
من اجزائه اقول هذه الحجة ردية جدا اما اولا فلانها مبنية على ان
الجسم المحدد للجهات في مكان وانه قبل التكون وبعده بحسب تغاير مكانه
وهو باطل على رايهم فانهم يقولون انه ليس في مكان واما ثانيا فلانه يجوز
ان يكون قبل التكون في مكانه الطبيعي وبعده في مكانه الطبيعي فان
قالوا يلزم منه ان يكون لمكان جسمان مختلفان بالنوع وهو محال منعنا
استحالته فانا لم نجد لهم برهانا على ذلك اكثر ما ذكره الشيخ وهو ان الاجسام
ذوات الميول المختلفة ظاهر انها لا تقتضي مكانا واحدا واما ذوات
الميول المتفقة فكذلك فانه يستحيل ان يصدر عن الاشياء المختلفة من حيث هي
مختلفة شيء واحد ولكن هذا في غاية الضعف فانه يجوز استناد الاشياء
المتساوية الى العلل المختلفة كالاجناس مع الفصول ثم لو سلمنا ان
المختلفات لا تقتضي اشياء متساوية لكنا نقول ان طبيعتي الجسمين المختلفين
لا تقتضيان المكان وانما تقتضيان الحصول فيه فلم قلتم ان حصول احدهما
فيه يساوي الآخر متن قالوا المحدد ليس بحار لان الحرارة
تقتضي الخفة فيكون خفيفا وقد مر انه ليس بخفيف ولا ببارد لان

البرودة تقتضي الثقل وقد مرّ انه ليس بثقيل ولانها لو اسخنت احرقت
الكثيف وجاز ان يكون بالغاية لحصول الطبيعة المقتضية لها في المادة
القابلة خالية عن العائق فيلزم ان يكون ما علا من الهوا اسخن مما يلي الارض
بل يجب ان يحترق الغمام هذا لفظه وهذان الوجهان ضعيفان اما الاول
فلانه يجوز ان يكون الحرارة الفلكية مخالفة بالنوع لحرارة النار مثلا فلا يجب
تساويهما في الاقتضاء ولو سلمنا التساوي في النوع لكن لا يجب من حصول
العلة الفاعلية حصول الاثر لتوقفه على القابل واما الثاني فلانه لا يتاتى
على راي من يقول ان الاختلاف بالشدة والضعف اختلاف بالنوع لانه
على هذا التقدير يجوز ان يقتضي الطبيعة الفلكية نوعا من الحرارة الضعيفة
فلا يلزم ان يكون بالغة فيها وايضا يجوز ان يكون الطبيعة الفلكية غير قابلة
للحرارة الشديدة فلا يلزم من حصول الفاعل حصول الاثر وايضا ينتقض
ما ذكرتم بطبيعة النار المقتضية لليبوسة التي ليست كاملة وطبيعة الهوا
التي لا تقتضي السخونة الكاملة فان قالوا الهوا لا يقتضي السخونة الكاملة
لاقتضائه الرطوبة وهي مانعة عنها قلنا فلم لا يجوز ان يكون في الفلك
ما يقتضي المنع من السخونة الكاملة وكذلك قالوا في يبوسة النار فان
الحرارة مانعة عنها والايراد عليهم ايضا **بحث** قالوا الافلاك
غير ملونة والا لما رأينا الثوابت ولانها بسيطة واللون تابع للمزاج وهذان
ضعيفان اما الاول فلانه يجوز ان يكون لها لون لا يحصل معه المنع
من الرؤية كما في الماء والزجاج والبلور فان هذه غير مانعة من الابصار
وان كانت مانعة من كماله **سؤال** وكان يجب ان يرى ذلك اللون
جواب يجوز ان يكون ضعيفا واما الثاني فلانا لا نسلم
البساطة ولو سلمت لكان لنا ان نمنع تبعية اللون للمزاج كما في القمر
عندهم ثم قالوا بناء على مذهبهم السماء شفافة والشفاف اذا لم يكن وراءه

ملون بل نرى مظلما وفي الجو اجزاء غبارية مضيئة محسوسة فاختلط
المضي بالمظلم فتخيل من المجموع هذه الزرقة **بحث**
قالوا نور القمر مستفاد من الشمس وادعوا ان هذا الحكم حدسي لان
تقدر الانوار انما هو بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس في القرب
والبعد ولانه يزول عنه الضوء عند توسط الارض بينه وبين الشمس
واختلفوا في محوه وضبط الاقوال فيه ان يقول امتناع بعض المواضع
في وجه القمر من قبول النور التام اما ان يكون لسبب خارج عن جرم
القمر او غير خارج والاول اما ان يكون لمثل ما يعرض للمرآة من وقوع
الاشباح فيها فلا ترى تلك المواضع مضيئة حتى يكون القمر اذا تصورت
اشباح الجبال والبحار فيه لم ترى تلك المواضع مشرقة واما ان يكون لان ساترا
ستر تلك المواضع وهو اما ان يكون عنصريا او فلكيا والعنصري اما ان يكون
بسيطا او مركبا كالبخار والفلكي اما ان لا يكون مركوزا فيه او يكون وابطلوا
الاول بان الصور المنطبعة في المرآة تختلف باختلاف مقامات الناظرين
وبهذا الوجه ابطلوا الثاني وابطلوا الثالث بان المركب من العناصر لا
يدوم والرابع بانه اذا لم يكن مركوزا فيه لزم ان يكون له اختلاف منظر
فكان يجب ان يرى الساتر تارة ساترا وتارة غير ساتر ويختلف باختلاف
مقام الناظرين فتعين الخامس ولا يخلو هذا الكلام من ضعف ظاهر واختلفوا
في انوار ساير الكواكب هل هي ذاتية او مستفادة وتمسك مرجحوا الاول لعدم
تشكلها باشكال الهلالية في التزيد والتنقص بسبب القرب والبعد من الشمس
بحث قد ذهب قوم من القدماء الى ان الكواكب هي المتحركة
وان الافلاك ساكنة وبطلميوس واتباعه منعوا هذا كل المنع لما استقر
من كونها غير قابلة للخرق واخرون ذهبوا الى انهما جميعا متحركان وان
كانتا مختلفة الجهة وان الكواكب خارقة للافلاك ايضا وبطلميوس واصحابه

جعلوا الحركة للافلاك وان الكواكب مركوزة فيها وانها تتحرك بالعرض وهولاء
اختلفوا في مبدا التحريك فذهب قوم الى ان الكواكب وان نسبة الكوكب
الى الفلك كنسبة القلب الى البدن منه تنبعث حركة البدن واخرون قالوا
بل هو الفلك اذ هو المتحرك بالذات واختلف القايلون بعدم مفارقة
الكوكب لموضعه فقال بعضهم انها لا تتحرك في الوضع واخرون قالوا انها
تتحرك فيه لانها بسايط وحكمها في استخراج الكمالات من القوة الى الفعل
بتوسط الحركة حكم الافلاك **البحث الرابع**
في ان العالم واحد ه قالوا لو وجد عالم اخر لكان شكله الطبيعي الكرة
فيلزم وقوع الخلاء ولانه لو وجد عالمان في كل منهما نار وارض لزم ان
تكون الاجسام المتفقة الطبايع احيازها مختلفة وهو باطل لان طبيعتها
تقتضي جواز الاتصال فاذا اتصلت في احد المكانين كان ذلك المكان
طبيعيا والا لكان لجسم واحد مكانان طبيعيان هذا خلف وهذان
الوجهان ضعيفان اما الاول فلانه يجوز ان لا يكون كريا وعلى تقدير
التسليم يمنع امتناع الخلاء وايضا فلم لا يجوز ان يكون هذا العالم حاصلة
مركوزا في ثخن فلك اخر فلا يلزم الخلاء واما الثاني فقد عرفت ضعف
ما تمسكوا به في امتناع استحقاق الجسم مكانين ولانه لا يدل الا على امتناع
وجود عالم يشاركه هذا في الطبيعة اما على امتناعه مطلقا
بحث قالوا كل كاين فاسد وبالعكس وهذا البحث وان كان
موضعه غير هذا الكتاب لا يخلوا عن مناسبة لهذا البحث وما احتجوا عليه
ههنا ان المادة يمكن فيها وجود الصورة دايما وعدمها دايما فانه لو كان
لها قوة وجود الصورة دايما وليس فيها قوة لا كونها دايما بل قوتها على
العدم في وقت ما فيكون بعد ذلك الوقت يجب وجود الصورة في
ثبوت المادة بحالها وساير الاحوال وهو محال فاذن لها قوة على عدمها

دايما فلا يستحيل ان يكون ما يقوى عليه والا لما كان مقويا عليه فلنفرضه
نا واقعا فيكون مع فرض وقوع القوة الاولى وهي قوة الوجود
مكن فرض وقوع قوة العدم بالفعل وهو محال لاستحالة اجتماع
و العدم وهذه الحجة مختلة جدا فانه اخذ فيها الامكان مقابلا
هو خطا فان الدايم لا ينافي الامكان كما في ساير الممكنات على
وله اذا فرض معدوما لا يمتنع لان ممكن الوقوع ممكن اللاوقوع
جودا معدوما معا خطا فان فرض العدم لا ينافي استمرار
لكنا اذا فرضنا عدم هذا الجسم الممكن في الحالة هو موجود
جتماع الوجود والعدم معا وهو محال فوجوده محال
وسبب الغلط انه اذا فرضه معدوما جعله موجودا
د بل اذا فرض معدوما دفع الوجود عنه ه
المقالة الخامسة في بسايط العنصريات ومركباتها **وفيها**
في حركتي الكون والفساد والاستحالة قد انكرها
الكون فقالوا ان البسايط العنصرية لا توجد صرفة
انما تسمى باسم الغالب فالذي يغلب فيه الارضية
ارضي ويعرض لغير الغالب ان يبرز ويظهر في
طن انه قد فسد الاول وحدث الثاني وليس كذلك
وكمن ما كان بارزا وانكروا ايضا الاستحالة
بسبب استحالة من البرودة في نفسها الى السخونة
ت وظهرت فحصلت السخونة ظاهرة ولان
ح فيما طلبته فاحس منه السخونة وكذلك في باقي
لا استحالة في الماء البياض بل لحصول اجزاء سود
هب لنزونا الى وجود الكون ومنعوا من

الاستحالة وآخرون اعترفوا بالاستحالة وانكروا الكون واكثر هولاء هم القائلون
بعنصر واحد اما نارا او ماء الى غير ذلك ومن هولاء من يرى كثرة في العناصر
واحتج منكروا الكون بانه يستحيل ان يكون شيء لا عن شيء فان الكون
يستدعي موضوعا واللاشيء يستحيل ان يكون موضوعا للشيء فالمكون ان
كان موجودا فمكون عن شيء فقد كان الشيء قبل تكونه والمكون
قبل تكونه فالمكون غير مكون هذا قد صح انه يكون شيء عن شيء
الكون لا ابد وبدل الاستحالة صيرورة الشيء شيئا اخر وهذه الحجة
فانه لو سلم ان يكون الشيء لا يكون عن شيء لم يجب ان يكون ذلك ا
عنه مشابها للكائن في الطبيعة والنوع والمنع من صيرورة
اخر هو نفس المتنازع على ان قولهم اذا استحال ان يكو
وجب ان يكون عن شيء لا يخلو عن غلط فان نقيض الكون
هو الكون عن شيء بل هو اللا كون عن اللاشيء ثم نقول
بالكون باطل فان الماء لسهولته يمكن خرقه فلم لا يحس
التي فيه كما يحس بها اذا وردت بل يجب ان يكون الحس
اولى فان الاجزاء تكون مجتمعة يحس بها ما لا يحس ا
فالنار القاسية في الزجاج الذائب لو كانت موجودة ف
لشفافية الزجاج فقيل على هذا حجارة العرسوس انما
الكنارية على ما ذهب اليه الطبائع انها لا تظهر في الح
بانها لا تظهر لكونها مكسورة الكيفية للمزاج و
لانه يناقض مذهبهم وايضا فان الظهور لابد له من
قوة طبيعية وجب ان لا يبقى الى وقت وكان الاحسا
حاصلا ابدا وان كان السبب خارجا فهو اما حد
مماسة او بعد منها ولو كان مع مماسة لوجب ان تكو

لنفوذ الحار دونا والدافع وان كان لا عن مماسة بل لان النار الخارجة مجاورة
للكاس فلم لا يقتضي الاجزاء الكامنة الخروج لمجاورة بعضها بعضا والقول
بالورود ايضا باطل فان الانسان قد يعرض مسخن في بشرته والجسم يحرك
مسخن من غير ورود نار غريبة اليه وايضا فلان اعظم الاجسام كثيرا ما قد يحترق
بمماسة نار صغيرة كالجبل من الكبريت اذا قربت اليه شعلة مصباح ثم ازيل
عنه فانه يشتعل كله نارا وايضا فان الجسم اذا وضع على الجمد اجتمع على
طرفه قطرات من الماء مع استحالة صعود الماء الى اطراف الكوز فانه لا يقتضي
الصعود ولا يمكن ان يقال ان الماء ورد عليه من خارج والا لكان اذا ازيل ذلك
القطر المجتمع دفعة في المرة الثانية اوسطى زمان اجتماعه فلم يبق الا ان
الهواء المحيط بطرف الانية يشتد برده لاشتداد برد الانية فيكون ماء قيل
على هذا ان برد الاناء الهواء الذي اعظم من تبريد الاناء في الجمد اياه في
صميم الشتاء بل في المواضع التي يستتر الشمس عنهم ستة اشهر وذلك يقتضي
انقلاب الهواء ماء ولان بعد نزول الثلج يصير الهواء ابرد ويوم الصحو
ابرد من يوم المطر فتشمر المطر والثلج الى ان يعتبر الفصل اجاب
عن هذا بعض المحققين بانه لا يجوز تخلف الكون لموانع مجهولة وهو
غير قادح في الكون ويورد ههنا سوال اخر وهو ان يقول الماء
لو امتصت فساد الهواء المحيط بالاناء لفسد كذلك الهواء مثل
ويتصل به هواء اخر وينعقد الى ان يحصل ماء صالحا واجيب
عنه بان جرم الاناء لصلابته يعسر تكيفه بالكيفيات الغريبة ومع تكيفه
يستحفظ لها ولهذا توجد الاواني الرصاصية اشد في كيفياتها
الغريبة من غيرها فالاناء لشدة برده يحيل الهواء المحيط به ماء والماء
لسرعة قبوله للكيفيات الغريبة يحيل الهواء الملطف به ظاهره عن
برودته الشديدة سريعا فلا يفسد الهواء ما دام على سطح الاناء ماء

واما اذا نحي عنه واتصل الهوا بالسطح عاد الجمد وايضا المحكوك
والمحصص يحمى من غير ان يطرء عليه لان السخونة لو كانت بسبب النفوذ
لكانت سخونة الماء في اناء سخيف اشد من سخونة في اناء مستحصف ولان
الاناء الملآن اذا اشتد ماسه لا يمتنع عن السخن التابع فاذن قد ثبت
امكان الكون والفساد وامكان الاستحالة لكن المشكل هو ان الاستحالة
انما يكون على التدريج الحقيقي واعلم ان العناصر لما كانت اربعة كانت
انواع الكون والفساد على اثنى عشر وجها وهي يكون النار من الهوا
كما في السراج الحاصل من الحاح النفخ على الهوا المحتقن في كير الحدادين
وبالعكس كما في انطفايها ههنا ويكون الهوا من الماء كما يسخن الماء المسخن
وبالعكس كما في الكائن على اطراف الاناء المفروض ويكون الماء من الارض
كما يفعله طلاب الاكسير فانهم يصيرونها املاحا بالاحراق وما يجري مجراه
ثم يذيبونها بالماء وبالعكس كما في المياه التي ينعقد حجرا بعد حين وحوالي
منابعها ويكون الماء من النار وبالعكس ويكون الهوا من الارض وبالعكس
ويكون النار من الارض وبالعكس وهذه المكونات حاصلة ويكون
سابق عليها فان الاطراف لا يكون بعضها من بعض الا بتوسط الاوساط

البحث الثاني في عدد الاسطقسات توصلوا اليها
بالبحث عن الكيفيات واعلم ان الكيفيات الملموسة هي الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة
والجفاف والبلة والثقل والخفة وقد يعدون من جملتها الخشونة
والملاسة والصلابة واللين وذكروا ان خاصية الحرارة ان الممل
المصعد وتوسطه يحصل الحركات وتوسط الحركات يحصل لها
خاصة اخرى هي الجمع بين المتماثلات والتفريق بين المختلفات فان
المركب من الكثيف واللطيف اذا سخن يكون اللطيف اقبل للتسخين

وتوسط السخونة يقتضي التخلص من الكثيف والتحاقه بالاجسام اللطيفة
ويبقى الكثيف هابطا ومن خواصها انها تسود الرطب وتبيض اليابس كالبيض
في الجص والبرودة على العكس منها فانها تجمع بين المتشاكلات والمختلفات
ويحصل منها تسويد اليابس وتبييض الرطب وما يحصل من الحرارة اقوى
القوام كبياض البيض انما البرودة وقد ذهب جماعة الى انها عدم الحرارة
وهو مكابرة في المحسوسات فانا لا نحس من الجسم البارد مطلق الحس
ولا عدم الحرارة لكونها امرا عدميا واما الرطوبة فيفسرونها بامرين
احدهما انها الكيفية التي بها يكون الجسم سهل الالتصاق بالغير سهل
الانفصال عنه وثانيهما بانها الكيفية التي يكون بها سهل التشكل بشكل
الحاوي الغريب سهل الترك له فان فسرناها بالاول لم يكن الهوا رطبا
وان فسرناها بالثاني كان رطبا وكانت النار ارطب والجمهور يفسرون
الرطوبة بالبلة واراكه لا يجعلون الرطب غير الماء وذكر الشيخ ان البلة هي
الرطوبة الغريبة الجارية على ظاهر الجسم كما ان الانتقاع هي الرطوبة الغريبة
النافذة الى باطنه والجفاف عدم البلة فيما من شانه ان يبتل واما اليبوسة
فانها كيفية يقتضي عسر التفرق والاتصال والتشكل والجمهور يطلقونها
على الجفاف واما اللطافة فانها يقال على رقة القوام وهي سهولة قبول
الاشكال الغريبة وتركها وقبول الانقسام الى اجزاء صغيرة وسرعة التأثر
من الملاقي والشفافية بالاشتراك والكثافة يقال لمقابلات هذه واللزوجة
كيفية يكون الجسم بها سهل التشكل عسر التفريق ويمتد بها متصلا ويحدث
من امتزاج الرطب الكثير باليابس القليل والهشاشة لما يقابلها وكذلك
الملاسة واما الثقل والخفة فقد مضى البحث فيهما واما الصلابة واللين
فالحق انهما من باب الكيفيات الاستعدادية لا من باب المحسوسات فاللين
كيفية يقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون قبوله الغمز من الرطوبة

ويماسكه من اليبوسة والصلابة ما يقابلهما وأما الخشونة والملاسة فالحق أنهما من
باب الوضع وسيأتي تفسيرهما وعرّف الشيخ اللذع بأنه كيفية سيّالة حادّة لطيفة يحدث
بها في الاتصال تفرّقاً كثير العدد متقارب الوضع صغير المقدار فلا يحس كل واحد
بانفراده ويحس بالجملة كالوجع الواحد والتخدير بأنه تبريد للعضو بحيث يصير
جوهر الروح الحامل لقوة الحس والحركة إليه بارداً في مزاجه غليظاً في جوهره
فلا تستعملها القوى النفسانية ويجعل مزاج العضو كذلك فلا يقبل تأثير
القوى النفسانية **البحث الثالث** في المزاج
ويرسم بأنه كيفية متوسطة تحصل من كيفيات متضادة متفاعلة بعضها
في بعض وإذا حمل التضاد على التضاد الحقيقي لم يتناول هذا الرسم الأمزجة
الناقصة وفي كون الكيفيات هي المتفاعلة نظر سيأتي البحث فيه قالوا فلا
يصح أن يكون الاسطقس واحداً وإلا لما حصل الفعل والانفعال فلم يحصل
الامتزاج فإن الفعل والانفعال قد دلّ على ثبوت قوى متضادة ويستحيل
صدور تلك القوى عن صورة واحدة فإذن هي كثيرة ذات صور تصدر عنها
كيفيات تتم فيها بها فعلاً وانفعالاً فيجب أن يكون اسطقساً حتى يكون
منها المركبات بالامتزاج ولأنها اسطقسات للأجسام المحسوسة لا
للموهومة فكيفيتها محسوسة والمحسوسة منحصرة بحسب الحواس
ولا نجد سوى الكيفيات الملموسة فإن المحسوس بالبصر كالألوان أو
بالسمع كالأصوات أو بالشم كالروائح أو بالذوق كالطعوم ليست
كيفيات أولى فإن كثيراً من الأجسام يخلو عن هذه والسبب فيه
أن هذه الحواس إنما تحس بتوسط أجسام أخرى بينها وبين المحسوسات
فتلك الأجسام يجب خلوها عن تلك الكيفيات فإن البصر إنما يدرك
بتوسط الهواء الشفاف الخالي عن اللون والسمع إنما يدرك بتوسط
الهواء أيضاً وكذلك الشم والذوق إنما يدرك بتوسط الرطوبة اللعابية

الخالية عن الطعوم وإلّا لما أدركها على هيئتها فإن المحرورين لا يدركون
الطعوم على ما هي لاتصاف المتوسط بالطعم وإذا كانت الأجسام تخلو عن هذه
ويستحيل أن تخلو عن أوائل الملموسات فالملموسات هي النافعة في الامتزاج
وليس كلها نافعة فيه سوى الكيفيتين الفعليتين وهما الحرارة والبرودة وما
نسب إليهما والكيفيتين المنفعلتين وهما الرطوبة واليبوسة وما نسب
إليهما أما اللطافة والكثافة والجفاف والبلة فهي راجعة إلى الرطوبة
واليبوسة ببعض الاعتبارات وأما اللزوجة والهشاشة فهما كيفيتان
مزاجيتان من الرطب واليابس على ما فسرناه وأما الثقل والخفة فإنهما
من الكيفيات التي توجب المنافرة فهي مما ينافي الامتزاج الذي لا يتم
إلا بالمفاعلة وأما الخشونة والملاسة فإنهما من باب الوضع وأما الصلابة
واللين فهما من الكيفيات المزاجية أيضاً **أقول** هذا الكلام كله لا
يخفى أنه من باب الظنون وهم معترفون بأن استنادهم حصر الكيفيات التي
يكون بها الامتزاج فيما ذكروا إنما هو الاستقراء وقد عرفت ضعفه
وتعليلهم بأن المزاج إنما يكون عن هذه إذ الأجسام تخلو عن سائر الكيفيات
الأخرى وفيه نظر فإنه لا يجب أن يكون الكيفية التي بها يحصل الامتزاج ملازمة
للجسم فإن الماء الحار والبارد إذا امتزجا حصل كيفية متوسطة بينهما
مع خلو الماء منهما مع أن ثم سار عهم في ملازمة الأجسام لهذه الكيفيات فإن
عنوا فيه على الاستقراء لم ينفعهم في إفادة اليقين وقولهم في الثقل والخفة
إنهما يوجبان التباعد وبأنه لا انفعال يحصل به التقارب فيه نظر فإن
الحرارة والبرودة يوجبان التباعد أيضاً بتوسط الحاجة بهما الثقل والخفة
تنبيه قالوا وإذ لا كيفية نافعة سوى هذه الأربع تركب منها
أربع مزاجات فالحار اليابس هو النار والرطب هو الهواء والبارد الرطب
هو الماء واليابس هو الأرض ولو قيل لهم لم لا يجوز وجود جسم متصف

باحد هذه الكيفيات دون اتصافه بالاخرى اعتمدوا في دفعه على الاستقراء
قالوا والغاية من الرطوبة قبول الشكل للمركب ومن اليبوسة حفظه ومن
الحرارة حصول النضج ومن البرودة حفظ الشكل المستفاد من التركيب
ومع اجتماع هذه العناصر الاربعة ينكسر صرافة كيفية كل واحد منها بالاخر
فيحصل كيفية متشابهة في الكل متوسطة بين الاضداد وهي المزاج
ثم اختلفوا في كيفية حصول المزاج فذهب جماعة من القدماء الى ان
العناصر يفسد صورها عند المزاج ويحصل للمركب صورة اخرى
مغايرة لتلك واحتجوا بان النار لو اتصفت بالصورة اللحمية مع بقاء
طبيعتها النارية لم يبعد ان يعرض للنار الصرفة ما يجعل حرارتها بالغة الى
الحد الذي يستعد لقبول الصورة اللحمية وحينئذ يصير ذلك الجزء من
النار وحده لحما فلا يحتاج في المركبات بكثرة بسطقسات وهذه الحجة ردية
جدا ومع ذلك فانها لازمة عليهم ايضا لان عندهم ان تلك النار اذا اختلطت
بغيرها من العناصر يعرض لها ما يزيلها عن تلك الصورة النارية ويفيدها
الصورة اللحمية فلم يبعد ان يحصل هذا العارض للنار الصرفة فان شرطتم في
هذا الحصول وجود التركيب كان لنا ان نقول مثله والمشاؤون اتفقوا
على بقاء تلك الطبايع وانكسار الكيفيات واحتجوا بامرين احدهما
انه لو فسدت الصورة النارية لم يحصل المزاج فان الامتزاج يستدعي
بقاء الممتزجات الثاني المشاهدة فانا اذا وضعنا المركب في القرع والا
نبيق حصل جوهر مائي وكلس ولولا اختلاف الموجود في المركب حالة التركيب
والا لما حصل الاختلاف عن الفاعل الواحد قالوا ولو كان المنفعل يستحيل
في صورته ويفعل بصورته لزم انقلاب المغلوب غالبا على تقدير تاخر
اثر البعض عن البعض او حصول الغالبية والمغلوبية لشيء واحد في وقت
واحد على تقدير المقارنة فان قالوا وكذلك نقول في الكيفيات فان

كيفية كل واحد منهما اذا كانت فاعلة في الاخرى ومنفعلة عن الاخرى كما لزم
ما الزمونا به اجابوا بان الكيفيات ليست هي الفاعلة وانما الفاعل هو
الصور والمنفعل هو الكيفيات وحينئذ حصل التغاير بين الفاعل والمنفعل
سقط ما ذكرتم وههنا سؤال وهو ان يقال انكم تجعلون الحرارة
والبرودة من الكيفيات الفعلية بمعنى انها تعد موضوعاتها لان يكون فاعلة
في غيرها والصور انما تفعل بتوسطها وههنا جعلتم الصور فاعلة والكيفيات
منفعلة ويلزم منه محذوران احدهما جعل الصور فاعلة لذاتها لا بتوسط
الكيفيات والثاني جعل الكيفيات الفعلية منفعلة واجيب عنه
بان الكيفيات ليست هي المنفعلة بل المنفعل هي المادة لكن انفعالها هو
استحالتها في تلك الكيفيات ولم نجعل الصور فاعلة في غير موادها
بذاتها بل بتوسط الكيفيات فان الصورة النارية هي المبدأ لحصول
حرارة جرم النار فان انفردت فعلت الحرارة لذاتها في المادة شديدة
واذا امتزج الماء بها اثرت هي ايضا بتوسط حرارتها تلك في مادة الماء
البارد بسبب الصورة المائية نقصان البرودة ولو كانت مادة الماء
خالية عن البرودة اثرت فيها الحرارة وفعلت صورة الماء في مادة النار
مثل ما فعلت صورة النار في مادة الماء فاستقرت الكيفية المتوسطة
في المادتين على الثبات والدليل على ان الصورة تفعل في غير مادتها
بتوسط الكيفية ان الماء الحار والبارد اذا امتزجا اثرت حرارة الماء في
برودة الاخر اقول الالتجاء الى جعل المنفعل هو المادة غير مفيد
لان الحرارة البالغة من النار لا شك في انكسارها ففاعل الانكسار ان كان
هو صورة الماء لا غير لزم ما ذكره السائل وان كان هو صورة الماء مع
البرودة وجب حصول البرودة حال الانكسار لكن انكسار البرودة بعد
ذلك ان كان مستندا الى صورة النار لا غير لزم المحذور وان كان اليها والى

الحرارة البالغة لزم صيرورة المطلوب غالبًا وان كان هو الحرارة المتوسطة لزم ان
تكون الصورة مع الحرارة المتوسطة اقوى منها مع الحرارة البالغة وهو محال
وقولهم ان الصورة والكيفية معًا مؤثران في المادة الاخرى فيه نظر فان
صورة الماء الحار لا تقتضي الحرارة وانما الحرارة غريبة فاذا انفعل البارد عن
الماء الحار كان المؤثر هو الكيفية لا غير وقيل ايضًا ان الجزء الناري كلما
ينزل من كرة النار فانه لا قسر هناك واستعداد غير الجزء الناري لصيرورته
نارًا اضعف من صيرورته شيئًا آخر واجيب عنه بالمنع في الثاني فان
الجزء الناري يحصل من الفاعل بتوسط استعداد الجزء العنصري لصيرورته
نارًا بسبب استعداد حرارته بمحاذاة الشمس وبالحركة وغير ذلك مما يؤثر
في السحق بحث الامزجة تسعة ثمانية فيها خارجة عن الاعتدال
وخروجها اما في كيفية واحدة كالبالغ في الحرارة والمعتدل في البواقي
وكذلك في باقي الكيفيات واقسامه اربعة واما في كيفيتين كالمعتدل
في الحرارة والبرودة والبالغ في الرطوبة او في اليبوسة وكالمعتدل
في الرطوبة واليبوسة البالغ في الحرارة والبرودة فهذه اربعة
اخرى ومع المعتدل تسعة وقد بينا امكان وجوده وان كان نقاوة
سعدًا ومن المزاج ما هو اول وهو الذي يحصل من تفاعل البسايط
العنصرية ومنه ما هو ثان وهو ما يحصل من تفاعل المركبات منها
كالذهب المتولد عن الزيبق والكبريت وغيرها البحث الرابع
في الكلام في الاسطقسات هي الاركان بالذات وغيرها بالاعتبار
فانها من حيث هي اجزاء العالم اركان ومن حيث يركب منها المركبات
اسطقسات وعناصر من حيث ينحل التركيب اليها وهي اربعة النار
والهواء والماء والارض فالبالغ في الحرارة بطبعه هو النار وقد ذهب
قوم غير محققين الى ان الحرارة صورة مقومة للنار وهو خطأ فان

الصورة لا تشتد ولا تضعف والحرارة بالخلاف ولا نزاع في كون النار
المجاورة للناجان وانما وقع الخلاف في النار المجاورة للفلك فاحتج
النافون بانها لو كانت حارة لاحرقت ما يجاورها ويلزم انقلاب العناصر
نارًا وهذا ضعيف واحتج المثبتون بان طبيعتها تقتضي الحرارة
والمادة قابلة فوجب بلوغها الغاية فيها ولان النار التي عندنا مع مخالطة
ما يجاورها من الادخنة والابخرة التي هي غير حارة يلزم ان تكون الخالية
من المضادة اقوى في الكيفية واثبتوا للنار كيفية اخرى هي اليبوسة فان
ارادوا بها ما لا يلتصق بالغير فالنار كذلك وان اريد بها ما يصعب تشكله
بالاشكال الغريبة فليس قالوا والنار البسيطة غير مرئية فانها لبساطتها
لا تكون ذات لون اذ اللون تابع للمزاج والنار المرئية ليست على حد
صرافتها بل ممتزجة من النار والاجسام الارضية ولهذا حيث تكون
النار قوية تكون شفافة كما في اصول الشعلة ولان النار لو كانت ملونة
لمنعت الابصار عن رؤية الكواكب والنار المطفاة قد يكون سبب طفوها
شفافيتها بحيث تحيل كل ما يجاورها الى طبيعتها فاذا فنيت حسب
انها طفئت وهذا يكون في نار ذات قوة وقد يحصل الاطفاء بسبب آخر
وهو احالتها الى الهواء لاجل استيلاء البارد عليها وهذا يكون في نار
ذات ضعف واكثر الاطفاء من قبيل هذا الاخير واما في الجو العالي
من الاولى وليست النار المشتعلة نارًا واحدة باقية على الاستمرار بل كل نار
تشتعل فانها تطفى وتتجدد اخرى بعدها على الاتصال وقد جعلوا كرة
النار متحركة على الدور واستدلوا عليه بامرين احدهما السبب والثاني
اختصاص كل جزء منها من اجزاء الفلك لكونه مكانًا له وهذا ضعيفان
اما الاول فان الشهب لا يتحرك جميعها على الدور واما الثاني فلان
الاجزاء التي في النار والتي في الفلك ليست حاصلة بالفعل بل بالقوة

ولما كان ما انفعل عن بال الهواء ساكناً ولم يتحرك لتحرك كرة النار بسبب اختصاص
الاجزاء الهوائية بالاجزاء النارية لكونها سكاناً الهوا المعقد
المعلية الحران فان الماء اذا اريد اقله به الى الهواء سخن فصل سخونة وفي
هذا الوجه نظر فانه لا استبعاد في ان يكون السخونة تقتضي اشتداد
الاستعداد للصورة الهوائية وان لم يكن الهوا حاراً فليس كل ما اعد شيئا
كان ذا كيفية مايله فان الشيء قد يؤدي الى مقابله كالحركة وقد ينازع في
هذا جماعة فقالوا انه لو كان الهوا حاراً لكان بالغاً في الحرارة اذ الطبيعة فاعله
والمادة قابلة فان قلت الرطوبة مانعة من كمال الحرارة قلنا كيف تقتضي
الطبيعة كيفيتين متنافرتين ثم كيف يكون الرطوبة بمعنى رقة القوام مانعة من
السخونة وقد مضى في كلامنا ما يمكن ان يكون اعتراضاً على هذا واما كيفيته
الانفعالية فالرطوبة وهو امر ضروري اذا فسرت الرطوبة بمعنى سهولة
قبول الاشكال لا بمعنى البلة واعلم ان كرة النار لما كانت محيلة لما يلاقيها الى
طبيعتها كانت طبقة واحدة واما الهوا فانه اربع طبقات الطبقة الاولى
التي تلي الارض والثانية الطبقة الباردة اما القائلون بسخونة الهواء
فعللوا برودة هذه الطبقة بارتفاعها لا يصل اليها واما القائلون
بانه لا يقتضي السخونة فقالوا السبب فيه بعده من الارض فان
القريب منها يسخن بمجاورته اياها والثالثة الطبقة الصرفة من الهواء
والرابعة الطبقة التي يخالطها شيء من النار الماء
الذي هو احد الاسطقسات محيط بالارباع الثلثة على سبيل الظن وهو
ماء البحر والا لكان اما فوق الارض او تحتها والثاني باطل والا لكان
عنصر الماء اصغر كثيراً من الارض فان يكون مغموراً وان كان فوقها
فهو البحر وسبب ملوحته اختلاط اجزائه المائية بالاجزاء الارضية المرة
الطعم المحترقة ولا يستند الملوحة الى ذاته والا لكان كل ماء ملحاً ولا

الى اختلاط الهوائية فانه يزيل عذوبته وقال بعض الحكماء ان سبب
ملوحة البحر كونه عرق الارض والشيخ نسب هذا الكلام الى الشعر وذكر
له احتمالاً من التاويل وهو ان العرق رطوبة من البدن تتحلب بما خالطها
من المادة المحترقة من البدن وماء البحر ملح تقريب مزاجه وغاية ملوحته
عدم اجرائه وغاية ملوحته عدم اجونته لئلا يحدث بسبب الاجون الوباء
العام والملوحة وكثرة ارضية هو اكثر ثقلاً من عذب من المياه ولما
كانت جميع اجزاء الماء قابلة للاختلاط لم يكن ثم طبقات للماء واختصاص
البحر بموضع دون غيره ليس بواجب بل قد ينتقل من موضع الى اخر في
مدد متطاولة فان استمداد البحار من الانهار والعيون والسماء والنبع
الكلي انما هو من الانهار فان العيون قد تغور والسماء انما يكون في
فصول معينة وكثيراً ما ينحط ثم لا العيون ولا السماء ولا الانهار تشابه
احوالها في بقاع معينة باعيانها فربما حدث اودية وانهار ويحصل عيون
وانهار من جهة اخرى ويلزم نضوب البحار لنضوب الانهار واعلم ان
البحر ساكن لطبعه وانما يتحرك ظاهره بسبب رياح ينبعث من قعره او
رياح تعصف في جهة او لمضيق يكون فيه ينضغط فيه الماء الى الجوانب
لعلة ويسيل الى ادنى تحرك وقد يكون لاندفاع اودية فيه وكيفية الماء
الفعلية هي البرودة وهذا ظاهر وكيفيته الانفعالية هي الرطوبة
بالتفسير وقد ذهب قوم الى ان برودته اشد من برودة الارض
بناء على الاحساس وهو ضعيف فان الحس يدرك ما ليس بالغ في كيفية
تا العاقبها واما في المشهور فان الارض ابرد لانها اكثف ولانها
ابعد من التاثيرات الفلكية كالحركة وهذا الاخير ضعيف واعلم ان
الماء يقتضي البرودة بطبعه فيقتضي الجمود والمعاد انما يحصل بسبب
السخونة المستفاد من الشمس اذا قربت من سمت الراس كما في الشتاء لم يحصل

السخونة للارض مبقية على طبيعتها وهي البرودة وبرد الهواء المجاور لها
والماء اقتضى الجمود **قال** اما الارض فلا شك في يبوستها
واما البرودة فلانها كثيفة وهل هي ابرد من برودة الماء فيه خلاف والاقرب
الى الحق ذلك والحس لا يساعد على ما في نفس الامر قالوا والاجزاء الاصلية
للارض غير متواصلة في الحقيقة بل هي متفاصلة بالفعل وفي هذا نظر
ولها ثلث طبقات الطبقة الاولى ارض محضة وهي القريبة من المركز
وطبقة طينية متكثفة وقد يحصل لها السوسة بسبب تأثير الشمس وهو
البر وطبقة طينية احاط بها الهواء **قال** ومما ذكروا ههنا من
الاحكام المشتركة العناصر كونها كرية الشكل لانها بسائط والبسيط لا
يحصل فيه اختلاف وضع لبعض الاجزاء عند بعض ينبعث عن طباعه
وكون الارض ذات اغوار وانجاد لا يقدح في الكرية اذ هي بعيدة على
ظاهر الكل الحقيقة ومما ذكروا ايضا استحالة انقلاب كل عنصر الى
كلية عنصر اخر او انقلاب الجميع الى اجسام مغايرة لها وهذا من الاحكام
التي لم يقم عليها برهان **البحث الخامس** في الافعال
والانفعالات المنسوبة الى هذه العناصر **م** هذه العناصر قد يصدر عنها
بتوسط الكيفيات افعال وانفعالات فمنها ما ينسب الى الفاعلين ومنها
ما ينسب الى المنفعلين ومنها ما ينسب اليهما معا فمن المنسوب الى الحرارة المنضج
وهو احالة من الحرارة للجسم الرطب الى موافقة الغاية المقصودة وله اصناف
منها نضج النوع كالثمرة والفاعل له موجود في جوهرها يحيل الرطوبة الى
موافقة الغاية المقصودة وهو ان يكون فيما يولد المثل الى ان يصير بحيث يولد
المثل ومنها نضج الغذاء وهو نفسه الغذاء ويحله الى مشاكلة المغتذي والفاعل
له موجود لا في الناضج بل في المغتذي وهو مع ذلك احالة من الحرارة للرطوبة
الى موافقة الغاية التي هي افادة بدل ما يتحلل وهذا هو المسمى بالهضم ومنها

121

نضج الفضل وهو احالة للرطوبة الى قوام ومزاج يسهل به دفعها وهو
ايضا احالة من الحرارة الى الرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة فهذه اصناف
النضج الطبيعي ويقابلها امران احدهما عدمي كالنهوة وهو ان تبقى الرطوبة غير
مبلوغ بها الغاية ولا تستحيل الى كيفية منافية للعلة والثاني وجودي هو كالضد
مثل العفونة فانها تفعل في القسم الاول لضعف الحرارة الغريزية وتقوية الغريبة فان
القوية من الغريزية تحسن احالة الرطوبة او حفظها ولو لم تكن حرارة غريبة لما كان
هذا تستحيل الى كيفية حارة ردية ولهذا فان الميت اسرع الى التعفن بالحرارة
الغريبة من الحي واعلم ان سبب النضج الثاني والثالث انما هو حرارة غريبة
لكنها غريزية للشيء الذي لاجله ما نضج النضج المبلوغ به الغاية فان استولت
على هذه الحرارة حرارة غريبة اخرى فسد على الغريزية فعلها بزوال الغذاء عن
طبيعته ولا تستحيل الى طبيعة البدن وهو العفونة ومادة النضج الاجسام
الرطبة والفاعل الحرارة والصورة تكسب الرطوبة بكيفية موافقة للغرض
الطبيعي والعارض يتم نشوء الاشخاص الحيوانية ومن المنسوب اليها الطبخ فاعلم
جسم فيه حرارة ورطوبة ومادته جوهر فيه رطوبة فيصح بالحرارة وتركب
بالرطوبة ويقال لليابس انه منطبخ كالذهب وذلك اذا نضجته الحرارة من
الجوهر العرض ولكن لفظ الطبخ يطلق عليه وعلى الاول بالاشتراك ومنه
والفاعل له حرارة خارجة ومادته جوهر رطب فانا احدثت الحرارة من رطوبة
ظاهرة اكثر مما احدثت من رطوبة باطنة فهو الشي ان كان بتوسط هواء وان كان
ايضا فان كان بين الفاعل والمنفعل واسطة فهو القلي والا فهو التكبيس
ومنه التبخير وهو تحريك الاجزاء الرطبة من شيء رطب الى فوق بسبب الحرارة
والفرق بينه وبين التدخين الاختلاف في المادة فان مادة التبخير الجسم الرطب
ومادة الدخان الجسم اليابس ومنه الاشتعال والفاعل له الحرارة والمادة
هو جسم رطب دهني او نابت لطيف فان كان يابسا كثيفا او رطبا لا دهنية

فيه لم يشتعل والمشتعل هو الذي ينفصل عنه بخار ليس من الرطوبة والبرودة
بحيث لا يستحيل نارًا والبخور الغير المشتعل هو الذي يستحيل اجزاؤه الى النارية
اشراقًا واضاءً وحينئذ لا ينفصل عنه شي ومقابلات هذه الاشياء
منسوبة الى البرودة والمشترك بينهما كالتعفين ومن المنسوب الى المنفعل
اما لليابس فكالانبلال والانتقاع والسف والمعان وللرطب كالجفاف
بحث من المحسوس انه اذا اشتد حر على ظاهر بارد اشتد برد
باطنه وبالعكس وهذا هو المسمى بالتعاقب وللقدماء فيه رايان احدهما
ان الحرارة والبرودة يهرب كل منهما عن الاخرى فاذا استولت احدهما على
الظاهر هربت الاخرى الى الباطن وبالعكس كما يهرب الماء عن النار وهذا
المذهب بطلانه ببطلان انتقال الاعراض الثاني ان هذا انما يكون
في جسم يسخن بسبب سريان جسم حار فيه او يبرد بسبب سريان جسم بارد
لطيف فان كان الجسم حارًا فاستولى البرد على ظاهره احتقن الحار في
داخل الجسم المستولى على ظاهره ولم يتحلل فازداد سخونة او كان المستولى
حرًا يحقق الظاهر وكيف كان ذلك الجسم اللطيف لا يتحلل بل يبقى داخلا
محتقنًا ويزداد لا محالة قوة اذ لولا الاحتقان لكان يتحلل وهولاء لا
يصدقون بامر العمق والاغوار ويجعلون ذلك من اغاليط الحس كما يعرض
لداخل الحمام فانه يستحي ما يصبه من ماء فاتر فاذا استحم استبرد
ذلك الماء بعينه لانه في اول دخوله كان باردا للبشرة وكان الماء بالقياس
اليه حارًا ولما اقام تسخنت بشرته حتى غلبت سخونة الماء فاحس برده
وكذلك الابدان في الشتاء فانها ابرد من ماء العمق وفي الصيف اسخن
والشيخ ابطل هذا بان المياه المذكورة قد تسخن في الشتاء اذا ادام الجمد
في حال الملاقاة وفي الصيف لا يدنيه في الحال ثم ان الشيخ ذكر السبب
فيه وهو ان القوة الواحدة تفعل في الجسم الصغير اكثر من الكبير فاذا

122

استولى البرد على الظاهر قل موضع تاثير المسخن فيقوى فعله وفي هذا
الكلام نظر فان هذا لا يتاتى في القوى الطبيعية فانها تقتضي انقسام
محلها فاذا استولى البرد على الظاهر بطلت قوته وتسخن الباطن بقوته
من غير معاونة قوة الظاهر اذ هي قد بطلت بحث ان
الجسم كلما ازداد مقداره زادت كيفيته كالنار العظيمة اذا دخل فيها حديد
فانها تحمي بسرعة وفي الصغيرة يسخن ببطوء اقل مع ان المجاور من الحديد
من النار واحد وكذلك الماء الكبير والصغير اذا انغمس فيهما يغرق وللناس
فيه رايان احدهما ان الجسم يزداد كيفيته بزيادة مقداره لان الماء اذا جاور
ماء آخر كان له برودة طبيعية وبرودة اخرى بسبب مجاورته اما اذا
جاوره جسم حار انكسرت كيفيته في نفسه وهذا الراي مما مال اليه الشيخ
ونقل عمن تقدمه اعتراضا على هذا فقال لو كانت الزيادة في المقدار توجب
الزيادة في الكيفية لكان نسبة ماء البحر الى برد ماء آخر كنسبة المائين وليس
كذلك فان برد ماء البحر لو كان شديدًا الى انه لا يبلغ في الشدة بحيث
يكون نسبته الى نسبة مقدار الآخر واجاب عنه بان هذا انما يجب لو ثبت ان
النسبة الحاصلة في الاصل محفوظة في الزيادة وذلك غير معلوم
الثاني راي من يقول ان الجسم المائي الكبير يتدارك باجزائه البعيدة
ما يحصل للقريبة من السخونة المستفادة من الجسم المغموس فيه والجسم
الصغير ليس له ما به يتدارك برودته الزائلة عن الاجزاء القريبة ورد
الشيخ هذا الراي كل الرد بان قال هولاء يجعلون للاجزاء برد من
الاجزاء وليس يحسن ان يسخن الشي حتى يبرد بل البارد الذي ليس بجامد فيه
برد زائد البرد ويكون الاجزاء كلما تجاورت ازدادت برودة وان
لم يكن ثم مسخن واورد على نفسه بان الماء مثلا ما يستحيل ان يفعل
جزء منه في جزء لان الشي لا يفعل في شبهه فما دام المجاور للبارد باردا

لا تأثيرا تاما اذا تحقق بسبب مجاور امكن ان تأثر واجاب عنه بان البارد
لا ينفعل من المجاور من حيث هو بارد بل من حيث كون المجاور مبردا وهو
ناقص البرد مستعد للزيادة والمستعد من حيث هو مستعد مقابل للحاصل
بالفعل ومعنى قولهم الشيء لا ينفعل في شبهه هو ان الشيء الحاصل بالفعل
يستحيل ان يقال انه يستفاد من طارئ من شانه ان يحدث عنه مثل ذلك
الحاصل بخلاف ما يعرض اذا كان الطارئ بهذه الصفة والمطرو عليه عادم
لذلك الشيء الذي فرضناه فيما كلامنا فيه حاصلا بل فيه ضده واما الزيادة
على الحاصل فقد يقع من الطارئ اذا كان بطبعه فاعلا لها وكان المجاور فيه
بقية استعداد لقبولها لكن كان الطارئ في كيفيته كان قويا او ضعيفا
الا ان يكون ضعفه في تلك الكيفية يجعله الى ضدها اقرب فيكون القاهر في
التأثير هو الضد فهذا هو الذي يجب تسليمه من قول الناس الشيء لا ينفعل
في شبهه على ان المبرد هو الطبيعة وهي غير باردة والمبرد هو المادة
المجاورة **البحث السادس** في الكائنات التي لا نفس لها
سبب التحجر ان الطين اللزج يعمل فيه الحرارة فاذا استحكم العمل واشتد
الممازجة من الرطب واليابس صارت حجرا ولا يكون الارض الخالصة في اكثر
الامر فان استيلاء اليبس يعدها تشتتا لا استمساكا ويكون الحجر من الماء
بان يجمد الماء حال سيلانه او بعد وقوفه وقد ادعوا في هذه المشاهدة ان
بعض الاراضي يسيل منها الماء فيتحجر فهذا يكون بسبب قوة في الارض معدنية
تحيل السيال الى الجمود وقد يحكى هذا في غير الماء وقد يكون الحجارة من
النيران اذا اطفئت ولهذا يحدث الاجسام الحديدية والحجرية في الصواعق
بسبب ما يعرض للنارية ان يطفى فيصير باردة يابسة وسبب تكون الجبال
الكبرى قد يقع دفعة كما يصادف الطين الكبير اللزج حر عظيم وقد يقع على
التدريج وسبب الارتفاع قد يكون بالذات كما يتفق عند كثير من الزلازل

ان ترفع الريح الفاعلة للزلزلة قطعة من الارض دفعة وقد يكون بالعرض
كما قد يعرض لبعض اجزاء الارض الحفارة من رياح سافية او مياه جارية
يتفق لها حركة على ذلك الموضع فيحفره ويبقى ما لا يسيل عليه راسا ثم كذلك
يبقى ما انحرف عنه شاهقا ومنافع الجبال تكون العيون والسحب والمعادن
فان الارض اذا كانت رخوة انفصلت الابخرة عنها فلا يحصل العيون فاذا
كانت صلبة احتقنت فصارت مبدأ للعيون والجبال من المواضع الصلبة ولان
باطن الجبال يحوي من النداوات ما لا يكون في غيرها ويبقى على ظواهرها
من الانداء والثلوج ما لا يبقى على غيرها ويحتبس الابخرة فيها من غير تحلل كانت
انفع المواضع في تكون السحب ومادة المعادن البخار الذي يمدها متطاولة
ولا يبقى في موضع الا في الجبال فهي انفع من غيرها في تكونها مسئلة
قالوا الابخرة التي تحت الارض ان قويت على شق وجه الارض بحيث يتسع كل
جهتها صاحبة حدثت العيون السيالة وان كان بحيث لا يتسع لخروجها
صاحبة حدثت العيون الراكدة وان لم يقدر على شق الارض فهي مياه القنى
واذا كان البخار دخانيا كثير المادة وكان وجه الارض مستحصفا وطلب ذلك
البخار الخروج لم يمكن لكثافة الارض فيتحرك ويحرك وجه الارض فيحدث
الزلزلة وربما تشق الارض لقوته فانفصل نارا مسئلة البخار
الصاعد ان كان كثيرا او قليلا عين واحد لما يحلله وبلغ الطبقة الاولى
فان لم يقو عليه البرد تكاثف بذلك القدر من البرودة ويقاطر فالمتكاثف
هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان قوي البرد نزل ثلجا ان وصل اليه
قبل صيرورته حبا او بردا ان وصل بعد ذلك وان لم يبلغ الطبقة
الباردة فان كان كثيرا فقد يتقاطر بشدة برد الهواء السافل وقد لا
يتقاطر فيكون ضبابا وان كان قليلا واصابه برد الليل ولم يجمد نزل طلا
وان جمد نزل صقيعا واذا تصاعدت الادخنة الى الطبقة الباردة فان

انكسر حرها بالبرد نزلت فتموج الهواء فيحصل الريح وان لم ينكسر تصاعدت
الى كرة النار ثم هبط لان الحركة الدورية القوية تعوقها عن الصعود الى
كرة النار وتحدث ايضا الريح واذا ارتفع المختلط من البخار والدخان الى
ان وصل الطبقة الباردة من الهواء وانعقد سحابا واحتبس الدخان في السحاب فان
بقي على حرارته قصد العلو وخرق السحاب فيحصل الرعد وان صار باردا
ثاقل ونزل ومزق السحاب فيحصل الرعد وللطافة هذا الدخان وعمل
الحرارة والحركة فيه تقرب الى مزاجه من الدهنية مشتعل فيحصل البرق واذا
ارتفع الممتزج من الارض وكان دهنيا من غير ان ينقطع اتصاله عن الارض
فاذا وصل الى النار احترق ويرى فيه الاحتراق الى الارض وان انقطع
اتصاله عن الارض مع وصولها الى كرة النار اشتعل فيها حتى الاشتعال
ويرى كان كوكبا ينقض وربما تبقى فيه الاحتراق فيرى كانه ذوابة الكوكب
او ذنبا وحية واذا ارتفع من المواضع التي طبيعتها كبريتية في الليالي
ابخرة على طبيعتها وخالطت الهواء الرطب بسبب برد الليل صار الهواء
على تلك الطبيعة فاشتعل من انوار الكواكب ورؤيت الانوار المشاهدة
ليلا واعلم ان هذه الاحكام باسرها ليست يقينية وانما هي على سبيل من
الظن **بحث** قالوا السبب في حدوث الهالة ان الغيم الرطب
يجري مجرى المراة وهي اجزاء متصلة حسا منفصلة في الحقيقة فلا يظهر
كل واحد من تلك الاجزاء صورة القمر المرئي لصغره فان المنقسم لا يرى فيما
لا ينقسم ومع اجتماعها جميعا تؤدي اللون دون الشكل ولو انفصلت
اتصالا موحدا لادت مع ذلك الشكل فاذا توسط هذا الغيم بين الرائي
والقمر وكان رقيقا فالذي يقابل القمر لا يستره ولا تؤدي خيال القمر
فان المرئي انما يرى على الاستقامة بنفسه لا بشبحه والذي لا يقابل
من الاجزاء فانها تؤدي الخيال ولا تؤدي الشكل فيظهر الضوء في كل

واحد منها فاذا كان القمر على سمت الراس كان نسبة الحدقة الى تلك الاجزاء
والى القمر نسبة واحدة فيرى الهالة مستديرة وان لم يكن على سمت الراس
كان البخار الذي يلي سمت الراس اقرب من الاجزاء فاذا وقعت الخطوط على
ظاهر السحاب كان الخط المتصل بالجانب الاقرب اقصر من المتصل بالاخر
وذلك يخل بالاستدارة فيجب ان يكون الجانب الاقرب اثخن من الاخر حتى
يبعد الخط المتصل في عمقه الى ان يصير طوله مساويا لطول الجانب الاخر
حتى يتم الاستدارة قالوا واما اذا وجد في خلاف جهة الشمس اجزاء مائية شفافة
وكان وراءها جسم كثيف كجبل او سحاب مظلم فاذا استدبر الانسان الشمس وقابلها
انعكس الشعاع البصري من كل واحد من تلك الاجزاء الى الشمس وادى
اللون ولا تؤدي الشكل ولا تؤدي اللون على ما هو فان تلك الاجزاء قد لونت
تلك الجسم الكثيف بلادت لونا ممتزجا من ذلك اللون ومن لون المرئي و هذا
هو قوس قزح واما النيازك فانها خيالات شبيهة في اللون الا انها
في جهة الشمس يمنة ويسرة وسبب استقامتها ان مقام الناظر بحيث يرى
المتحدد مستقيما او كونها قطعا من دوائر عظام بحسبها الرائي مستقيمة
والله اعلم **المقالة السادسة** في النفوس **وفيها** مباحث
الاول في وجود النفس وتحديدها اعلم ان من الاجسام ما يشاهد
منه صدور الحس والحركة الارادية والتغذي والنمو والتوليد مع الاشتراك
في الجسمية ولوازمها فيجب ان يكون لها مبادي مغايرة للجسمية والمادة
فان المادة لكونها قابلة يستحيل عندهم ان يكون فاعلة ولانها مشتركة
في العنصريات والمبدا لمثل هذه الاشياء يسمى عندهم النفس فالنفس عندهم
اسم لهذا المبدا من حيث اضافته الى هذا الصادر لا من حيث جوهره واعلم
ان النفس من حيث يصدر عنها هذه الامور يقال لها قوة ومن حيث
انها اذا انضمت الى المادة يحصل منها حيوان او نبات يقال لها صورة

ومن حيث انها مكملة لطبيعة الجنس الناقصة قبل الفصل يقال لها كمال ومن الكمال
ما هو اول ومنه ما هو ثاني فالكمال الاول هو الذي يصير النوع نوعاً والكمال
الثاني هو الذي يلحق النوع واذا عرفت هذا فنقول عرفوا النفس بانه كمال اول
لجسم طبيعي ولم يعرفوها بانها قوة فان القوة تقع بالاشتراك على القوة الفعلية
والانفعالية واللفظ المشترك يحترز عنه في التعريفات ولم يعرفوها بانها
صورة فان النفس الانسانية والفلكية عندهم غير حالة في البدن فلا تكون
صورة فيه وقيد الكمال بالاول لان النوع يتم بالنفس والجسم ههنا بمعنى
الجنس لا المادة وقيد بالطبيعي ليخرج الصور الصناعية فانها كمالات اول لجسم
لكنه غير طبيعي بل صناعي كالسرير وهذا المعنى مشترك بين النفوس الفلكية
والعنصرية وليس بحد لها فان هذا التعريف انما هو باللوازم فاذا ارادوا
تمييز النفس الارضية عن الفلكية اضافوا الى هذا بعد قولهم لجسم طبيعي
قولهم آلي ذي حيوة بالقوة يعنون به كونه ذا آلات يصدر عنه بتوسطها
وبغير توسطها افاعيل الحيوة كالتغذي والنمو فيصير هذا المعنى مساوياً
للنفوس النباتية والحيوانية والانسانية فاذا اريد تمييز النباتية عن غيرها
اضافوا اليه يصدر عنه افعال مختلفة من غير قصد ولا اختيار وان اريد
تمييز الحيوانية عن غيرها اضافوا اليه يصدر عنه الافعال المختلفة بواسطة
القصد ويكون لها قدرة على الفعل والترك وان اريد تمييز الانسانية
اضافوا اليه يصدر عنها ادراك حقائق الموجودات على سبيل الفكر
والحدس واذا ارادوا تمييز الفلكية اضافوا الى قولنا كمال اول لجسم طبيعي
وقولهم ذي ادراك وحركة تابعين لتعقله كلياً حاصلة بالفعل واعلم ان
وجود النفس من الامور الضرورية انما يفتقر الى البحث الكلام في ماهيتها
وصفاتها المشتركة والخاصة

البحث الثاني

في ماهية النفس ذهب قوم الى ان النفس جسم حال في البدن وهو

اجزاء اصلية فيه وذهب آخرون الى انه جوهر ليس بجسم ولا جسماني والاول
قول الجمهور من المتكلمين والثاني قول الجمهور من الحكماء وللناس اختلافات
كثيرة في ماهيتها واقربها الى الحق هذان اما الاولون فقد استدلوا بوجهين
احدهما علم كل واحد بذاته مع عدم علمه بالجوهر المجرد والمعلوم مغاير
للمجهول ورد بان كل عاقل غير هذا الجوهر الثاني ان مدرك الجزئيات جسم على
ما ذهب اليه الحكماء فالمدرك للكليات جسم بيان الملازمة انا نحكم على زيد بانه انسان
والحاكم على الشيء مدرك لهما فالنفس مدركة للجزئيات والكليات ومدرك
الجزئيات جسم فمدرك الكليات جسم وهاتان الحجتان ضعيفتان اما الاولى
فلانكم ان ادعيتم العلم الضروري بالماهية فهي نفس النزاع وان ادعيتم
العلم بالوجود فهو مسلم ثم نقول هذا بعينه عائد عليكم فان كل عاقل يعلم
وجود ذاته ويشك في هذه الاجزاء التي شرطتها واما الثانية فان قولكم
النفس لا تدرك الجزئيات خطأ فانها مدركة للجزئيات بالآلات ولا يلزم
من ذلك عدم ادراكها للجزئيات واما الآخرون فقد احتجوا بحجج
الاولى ان الماهيات البسيطة الكلية معلومة وهي غير منقسمة فالعلم
بها غير منقسم لانه لو انقسم لكان اما الى جزئين متشابهين او مختلفين والاول
باطل لان كل واحد منهما مخالف للكل لامتناع التساوي مطلقاً وليست
المخالفة بالذات واللوازم بل ان كان فبالعوارض المادية كالمقدار والشكل
فلا يكون العلم مجرداً واذا لم يكن مجرداً لم يقع فيه اشتراك وايضاً فان الانقسام
ان كان شرطاً في كون الصورة معقولة فقبله لا تعقل ولان الكل يكون مخالفاً للاجزاء
مخالفة الشرط للمشروط ولان هذا يقتضي القسمة فليس كل معقول كذلك
وان لم يكن شرطاً كانت الصورة مشوبة بالعوارض الغريبة كالجمع والتفريق مع
فرض خلوها عنه والثاني باطل لانه يقتضي انقسام البسيط وهو محال
واذا تقرر عدم انقسام الصورة فالمحل ان كان جسماً كان منقسماً وانقسام

المحل يستدعي انقسام الحال وان كان جسمانيا فان كان منقسما لزم الخلف والا كان
نقطة ويستحيل ان يكون النقطة نفسا لما بينا انها جوهر ولان النقطة طرف الامتداد
يستحيل ان يحل فيها بالاستقلال شي نعم قد يحل فيها طرف امتداد حال في
محلها وهذه هي عمدة القوم الحجة الثانية ان ههنا معقولات كلية
فانا نعقل امرا مشتركا بين زيد وعمرو وهو الانسانية فالعاقل ان كان جسما
او جسمانيا لزم انطباع الكلي في المادة فيكون جزئيا يستحيل فيه وقوع
الشركة الثالثة لو حلت العاقلة في قلب او دماغ لوجب ادراك المحل
ابدا او لا يدرك ابدا والتالي بقسميه باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة ان
تعقل الآلة ان كفى فيه حصول صورة الآلة وهي حاصلة ابدا وجب الادراك
ابدا وان افتقر الى حصول صورة اخرى للآلة لزم حالة في العاقل الحال في
الآلة لزم اجتماع الامثال الرابعة لو كانت جسمانية لضعفت لضعف
المحل كما في وقت الشيخوخة والتالي باطل بالوجدان فالمقدم مثله الخامسة
العاقلة تقوى على ما لا يتناهى من المعقولات كالاعداد والاشكال
والقوى الجسمانية متناهية على ما مر السادسة القوى الجسمانية
تكل بكثرة الافعال ولا تدرك الضعيف اثر القوي وفي العقل العكس صادق
في البابين واعلم ان هذه الحجج ردية اما الاولى فلان قولهم جزء العلم
لو ساوى العلم في كونه علما لزمت المساواة مطلقا وتقع المخالفة بعوارض
مادية قلنا ممنوع وهذا بناء على مقدمة هي ان اشخاص النوع الواحد انما
تتمايز بالمادة ونحن نمنع هذه المقدمة واما قولهم اذا لم يكن محلا لا نقع
فالاشتراك ممنوع فانكم فسرتم الاشتراك بان اي شخص ادرتم في النفس معناه
ارتسم في النفس ماهية مقصودة لو ادرتم في النفس شخصا اخر من تلك الماهية
لم يحصل امر زائد في المعقولية واذا فسر الاشتراك بهذا المعنى جاز ان يقع
في الاشخاص وهذا كما تقولون ان الصورة الجزئية الحاصلة في نفس زيد

مشتركة لا من حيث انها حاصلة في تلك النفس الجزئية وقولهم المحل اذا انقسم
انقسم الحال قلنا هذا منقوض بالنقطة وتحقيق القول فيه ههنا ان نقول
الحال قد لا يقتضي انقسامه انقسام المحل وقد يقتضي فالاول الحال الذي
لا ينقسم الى اجزاء متباينة في الوضع كانقسام السواد الى جزئيه المعقولين اعني
الجنس والفصل وكالاشياء الكثيرة الحالة في محل واحد كالسواد والحركة
والثاني الحال الذي ينقسم الى اجزاء متباينة في الوضع كالسطح المنقسم الى جزئين
متباينين في الوضع فانها تقتضي انقسام المحل وانقسام المحل ايضا قد لا
يقتضي انقسام الحال كما في انقسام الجزء الجوهري المعقولين او الى مادته
وصورته وقد ينقسم الى اجزاء متباينة في الوضع ولا ينقسم الحال فيه من
حيث ان الحال قد حل فيه لا من حيث هو منقسم بل من حيث لحوق طبيعة
اخرى كالنقطة الحالة في الجسم فانها حلت فيه باعتبار لحوق التناهي به
وكالمحاذاة الحالة في الجسم لا من حيث طبيعته بل من حيث وجود جسم
اخر منه على وضع ما وكالوحدة فانها لا تنحل الاجزاء من حيث هي بل من
حيث لحوق المجموعية لها واذا تقرر هذا فنقول لم لا يجوز ان يكون
العقل بهذه المثابة فان قالوا الاعراض المنقسمة بانقسام المحل هي الاعراض
السارية في محالها والنقطة ليست من هذا القبيل قلنا ما ذكرتم سريان العلم
فان البرهان عليه على ان هذه الحجة تنتقض الى نفي الجوهر والكلام فيه قد مضى
واما الثانية فانا نقول قد بينا معنى الاشتراك في الصورة المعقولة وهو
لا يقتضي التجرد واما الثالثة فانه عائد عليكم على تقدير التجرد وذلك
لان ادراك النفس لهذه الآلات ليس لانطباع صورها في النفس فان المجرد
لا يرتسم فيه الامر المادي بل لحصول صورة الآلة في مادتها او لحصول
صورة اخرى في الآلة وعلى التقديرين يلزم ما ذكرتم وجوابكم عن هذا
هو بعينه جوابنا عما قلتم وايضا ينتقض هذا بلوازم النفس وصفاتها فانها

بحث ان يكون معقوله ابدا او غير معقوله اصلا واجاب عن هذا بعض
المحققين بان صفات النفس منها ما يحصل لها بتعقلها لكونها مدركة لذاتها ومنها ما
يحصل لها بالمقايسة بالغير لكونها مجردة عن المادة والنفس معقولة للصنف الاول
دائما دون الصنف الثاني لافتقارها في التعقل الى امر زائد على ذاتها واقول
النفس قد تغفل عن ادراكها لذاتها والا لوجب ترتب امور متسلسلة دفعة واحدة
في النفس وهو محال وايضا فان الصورة اذا حصلت في الالة لم يلزم اجتماع مثلين
في محل واحد لان احد المحلين هو الالة والثاني هو المادة اجاب عن
هذا بعض المحققين بان المحال عائد بعينه هاهنا فان اقتران احد المثلين بشيء
بحيث منه اقتران الاخر به على انا نقول هذا متوقف على استدعاء التعقل حصول
صورة المعقول في العاقل ومع تسليمه نقول الصورة الذهنية لا شك في
انها مغايرة للصورة الخارجية فان احديهما عرض والاخرى جوهر وعلى تقدير
ان يكونا عرضين يكون احدهما ذهنيا والاخر خارجيا يصدر عنه ما يستحيل
صدوره عن الاول فالمشاركة بينهما ليست حقيقية وعلى هذا التقدير جاز
ان تحل الصورة الذهنية فيما حلت فيه الصورة الخارجية ولا يلزم اجتماع
صورتين متماثلتين في محل واحد واما الرابعة فانا نقول ان العاقلة تضعف
لضعف محلها لا لضعف القوى مطلقا ووقت الشيخوخة تضعف القوى
الجسمية انما محل القوة العاقلة فلا واما الخامسة فقد بينا ضعف
قولهم في ان القوة الجسمانية لا تقوى على ما لا يتناهى ثم نقول ان التعقل ليس
هو بفعل وانما هو قبول وعندهم ان القوة الجسمانية قابلة لانفعالات
غير متناهية وايضا انما احالوا كون الجسمانية غير متناهية اذا كانت مبدا
بالاستقلال والكلام على السادسة قد مر من هنا
قالوا النفس ليست مزاجا فان مقتضى النفس مانع مقتضى المزاج كما
يقع بينهما الممانعة في حركات الجهات بل في الفساد حالة الاعياء ولان الادراك

المزاجي انما يكون بعد الانفعال والشيء لا ينفعل عن شبيهه ويستحيل عند لقاء
ضده فلا يقع ادراك ولان المزاج مركب من العناصر المتضادة المتداعية الى
الانفكاك فلا بد له من جامع يجمعها وحافظ يحفظ بقاءه على ما هو عليه من
التركيب ويكون متقدما عليه وذلك هو النفس اعترض على هذا بان النفس
انما تفيض بحسب الاستعداد الحاصل من المزاج فهي متاخرة عنه فكيف يكون
هي الجامعة للاسطقسات اجاب عن هذا بعض المحققين بان نفس الابوين
تجمع بقوتها الجاذبة اجزاء غذائية وتجعلها اخلاطا وتفرز بقوتها المولدة
مادة المني وتجعلها مستعدة لقبول قوة من شانها اعداد المادة لتصير ورتها
انسانا فتصير تلك القوة منشأ وتلك القوة تحفظ المزاج الذي للمني كما
في الصور المعدنية ويتزايد المني كمالا في الرحم لتزايد استعداداته المكتسبة
هناك الى ان يبلغ الاستعداد الى قبول نفس اكمل تفعل مع ما يصدر عنها اولا
افعال النبات من جذب الغذاء والتنمية والتربية الى ان يستعد لقبول نفس اكمل يصدر
عنها مع ذلك الافعال الحيوانية فيتم البدن ويكمل فيستعد لقبول الناطقة
وتبقى مدبرة له فهذه القوى كالشيء الواحد متوجهة من النقصان الى الكمال وامر النفس
واقع على الثلث الاخير فالجامع لاجزاء الغذائية نفس الابوين والجامع
للاجزاء المضافة اليها الى ان يتم البدن ويحفظ هو نفس المولود وهذا البحث
ساقط عنا حيث نسند هذه الافعال الى واجب الوجود

البحث الثالث في القوى النباتية وهي ثلث الغاذية والنامية
والمولدة اما الغاذية فهي التي تحيل الغذاء الى شبه جوهر المغتذي ليخلف بدل
ما يتحلل ورد على من توهم ان الغاذية هي النار فان الغاذية لو كانت
هي النار لما وقف النمو عند حد فان النار ما دامت موجودة لا تزال مؤثرة
ولان غاية فعل النار الاحراق وغاية الغاذية الاحالة الى الجوهر الشبيه
بالمغتذي وللغاذية اربع قوى خادمة الجاذبة وهي التي بها الدد واستدلوا

عليه بان الاخلاط اذا كانت مخلوطة مع الدم في الكبد فان كان كل واحد منها
ينصب الى عضو معين فلولا ان في ذلك العضو جاذبا لذلك الخلط المعين والا
لما اختص الجذب به والماسكة وهي التي تمسك الغذاء في المعدة حتى تهضمه
الهاضمة والهاضمة وهي التي تحلل الغذاء وتعده للنفوذ المستوي لقبول اثر
الغاذية وتحيل الغاذية الى ما يليق بجوهر الحيوان وقيل الهاضمة هي التي تحيل
ما جذبته الجاذبة الى قوام يهيأ لان تجعله الغاذية جزءا بالفعل من المغتذي
والفرق بين الهاضمة والغاذية ان الجاذبة اذا جذبت شيئا من الدم وامسكته
الماسكة حصل له من الطبخ ما لاجله تستعد الصورة الدموية في الانتقاص
والعضوية في الازدياد الى ان ينتهي الاستعداد بطلان الصورة الاولى
وحدوث الصورة الاخرى فههنا حالتان احديهما الاستعداد لزيادة احدى
الصورتين ونقصان الاخرى وهذا فعل الهاضمة والثانية حدوث احدى
الصورتين وفساد الاخرى وهو فعل الغاذية فهذا فرق ما بين غاذية كل
عضو وهاضمته ونقل عن جالينوس ان الهاضمة هي الغاذية والدافعة للفضل
قالوا وهذه الاربع متغايرة لان القوة الواحدة لا يكون مبدأ الافعال
مختلفة ولان العضو الواحد يكون ضعيفا في احدها قويا في الاخر وهما ان
ضعيفتان لجواز تعدد الاثار لتعدد الشرائط وضعف القوة لاختلال في
الشرائط واعلم ان الغذاء يقال للذي يقوم بدل ما يتحلل عن الشيء بالاستحالة
الى نوعه ويقال للذي يمكن ان يصير غذاء كالحنطة ويقال لما استحال الى
جوهر المغتذي بالفعل قبل الالتصاق ويقال لما صار من المغتذي جزءا اما
بالفعل وشبيها به ولما كان الحيوان مركبا استحال ان يكون غذاؤه بسيطا
لانه لا يشبه البسيط وفيه نظر فانه لما جاز ان يكون لبعض القوى تاثير في
استحالة الغذاء ولبسه صورة جاز ان يفعل ذلك في البسيط كما ان النبات
يغتذي بالماء ويصير جزءا منه وفعل الغاذية الاحالة والتشبيه والتلصيق وهو

128

انما تتم بامور ثلثة تحصيل الخلط الشبيه بالقوة القريبة من الفعل بالمغتذي
وقد لا يحصل كما في وقت عدم الغذاء ويصيره جزءا للعضو وقد لا يحصل كما
في الاستسقاء اللحمي وشبهه في قوامه ولونه وقد لا يحصل كما في البهق
والبرص وعند وقوف الغاذية يحل الاجل ويحصل الموت قالوا والسبب
فيه كونها جسمانية وكل قوة جسمانية فهي متناهية التاثير واقول هذا
كلام ردي حقا اما اولا فلما بينا من ضعف قولهم في تناهي التاثير الحاصل
من القوى الجسمانية واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون التاثير الحاصل من هذه
القوة انما تتم لمشاركة من الغير فلا يكون مؤثرة على سبيل الاستقلال واما
ثالثا فلانتقاضه بالنفوس الفلكية على ما ذهب اليه بعضهم من كونها جسمانية
وقد يقولون ههنا ان الرطوبة الغريزية تعد سبب الوقوف بالاخذ في الانتقاص
المؤدي الى الانحلال ومتى انحلت الرطوبة انطفت الحرارة الغريزية وسبب
انتقاص الرطوبة الحرارة الخارجية والداخلية والحركات البدنية ولا
تفي القوة الغاذية بايراد البدل وقت الكهولة لان المتحلل وقت الكهولة
اكثر منه وقت الشباب وهذا ايضا لا يخلو من ضعف واما النامية فانها
قوة توجب الزيادة في اجزاء المغتذي على نسبة محفوظة في الاقطار والفرق
بين النمو والسمن ان الواقف في النمو قد يسمن كالشيخ اذا صار سمينا فان اجزاءه
الاصلية قد جفت وتصلبت فلا تقوى الغذاء على تفريقها فلا يتحقق النمو
فان النمو انما يكون لنفوذ الاجزاء الغذائية في المنافذ المتسعة مع تشبهها
بالاصل ويورد ههنا سوال وهو ان النامي اما ان يبقى منه شيء ثابت
اولا فان كان الاول فالثابت اما الصورة وهو محال لاستحالة بقاء الصورة
مع الانفصال واما المادة وهو محال لانه ان كان النامي كل المادة لزم بقاء
البدن مدة العمر وهو محال وان كان بعضها لزم ترجيح بعضها بالبقاء
والبعض بالتغير من غير مرجح وهو محال وان كان الثاني لزم ان يكون

البدن جاذباً في كل وقت وهو محال واجيب عنه بان المتحلل في اول الامر انما
هو اللطيف واما الكثيف فانه لا يتحلل ويتحلل القليل منه ويبقى على الاستمرار
ما يحفظ القوى والصور الواجبة وهذا لا يخلو عن نظر واما المولدة فهي
التي تفصل جزءاً من فضل الهضم الاخير للمغتذي وتودعه قوة من جنسه قالوا ومن
شانها تخلق البزر وتطبعه واما اجزاؤه هيئات ما بسبها ما يصلح لمبدئيه شخص
اخر من نوعه وهذا ما يحكم ببطلانه فان القوى الطبيعية يستحيل ان يصدر
عنها اثار مختلفة **البحث الرابع** في القوى الحيوانية
وهي قوتان قوة ادراك وقوة تحريك وادراك الحيوان قد يكون بحواس ظاهرة
وقد يكون بقوى باطنة وفي المشهورات الحواس الظاهرة خمس الاولى القوة
اللمسية وفائدتها ادراك المنافي من الملاقي الخارج فان الحيوان لما كان مركباً
من العناصر كان بقاؤه على الصحة ببقائها واذا استولى احدها فسد المزاج فلا
بد من قوة سارية فيه يدرك بها المنافي ليحترز عنه فان كل من له هذه القوة
فان له قوة التحريك وكل حاس متحرك بالارادة وربما قيل ان هذه القوة
ليست قوة واحدة بل هي حس لاربع قوى الحاكمة بين الحار والبارد والحاكمة
بين الرطب واليابس والحاكمة بين الصلب واللين والحاكمة بين الاملس والخشن
ونحن ربما نتوقف في هذا واعلم ان الحامل للقوة اللمسية هي الواسطة
فهي خالية عن جميع الكيفيات حتى يقع الالتذاذ على الصرافة فالاقرب الى
الاعتدال اشد لمساً والبسايط لا اعتدال فيها فلا امكان لحصول حاسة
لمس لها فلا حيوة لها ولانها اذا ارادت اجزاؤها الى اصغر الاجزاء ولا يقع
لها ادراك بذلك البعض فليس لاجزائها جامع ادراكي فلا حيوة لها على ان بعضهم
جعل للبسايط العنصرية احساساً مستدلاً بطلب بعضها ما يساويه في الطبع
كما يطلب الحيوان الملائم وهذا في غاية الضعف الثانية الذوقية وهو
يتلو اللمس في الفايدة فان الحيوان لا بد له من قوة يدرك بها النافع المستجلبة

لكن اللمس اقدم فان دفع الضرر سابق على جلب النفع ولا بد فيه من الملامسة وهي
غير كافية بل لا بد من متوسط هو الرطوبة اللعابية العذبة وهي عديمة الطعم
لتؤديه كما هو وقد يتركب من الطعم واللمس ادراك لا يتعين للحس كالحرافة
فانها تفرق وتسخن وتفعل عنها سطح الفم انفعالاً لمسياً ولها اثر ذوقي
فلا يتميز بادراكها الثالثة الشم ولا يحتاج الى الملامسة من ذي الرايحة والا
لكان فوحان يسير يتحلل من المسك وغيره من البخار ما ينتشر في بيت كبير
بحيث يجده الشامون في كل جزء من اجزاء البيت نعم قد يقع بسببه الاحساس
وقد يقع لانفعال الهواء وقد يتوهم بعضهم ان ادراك الشم يتعلق بالمشموم
من حيث هو وهو في غاية البعد واخرون زعموا انه ليس في الجسم رايحة بل
له خاصية توجب انفعال الهواء عنها بالرايحة ومن له ادنى حدس يكذب بهذا
انظر الى العنبر كيف تزداد رايحته بالتسخين وبعض الناس توهم ان لا رايحة
الا في عالم العناصر بناءً منه على ان الهواء والبخار لا بد منهما في حصول الرايحة
وهو خطأ اما اولاً فلان اشتراط الهواء والبخار انما حصل بتوسط الاستقراء
واما ثانياً فلانه يجوز ان يكون الهواء شرطاً ههنا وليس شرطاً في الفلكيات
الرابعة السمع وهي قوة يدرك الاصوات والصوت ليس له وجود ثابت
مستمر كوجود البياض بل هو امر حادث متجدد ولا يحدث الا عن قلع او قرع
وليس القلع ولا القرع نفس الصوت فانهما يحسان بالبصر دون السمع والصوت
بالعكس واعلم ان القلع والقرع يستدعي تموج الهواء وقد ظن بعضهم ان
التموج هو نفس الصوت وهو ايضاً خطأ فان جنس الحركة قد يحس احياناً
ثانياً بساير الحواس دون الصوت وايضاً لا يلزم من فهم التموج فهم الصوت
نعم التموج سبب للصوت وليس المراد من التموج حركة انتقالية لهواء واحد
بعينه بل حالة تشبه بحالة الماء المتموج فانه يحصل بالتدافع صدم بعد صدم
وسكون بعد سكون وليس مطلق القرع والقلع سبباً لحدوث الصوت

بل انما يكون سببا له اذا حصل بعنف وفي المشهور ان الاحساس السمعي يتوقف
على وصول الهواء الحامل له الى الصماخ لان صوت المؤذن يميل من جانب الى
اخر بميل الرياح اليه ولان البعيد يرى ضرب الخشبة على اخرى قبل
سماع الصوت وجماعة من المتاخرين منعوا من ذلك فان الصوت قد يسمع من
وراء جدار مع استحالة بقائه على الشكل عند نفوذ الهواء الحامل فيه واعلم
ان الصوت ثابت في الخارج لانا اذا سمعناه ادركنا جهته ولو كان
الادراك انما هو حال وصوله الى الصماخ لم يدرك جهته كالملموس واما الصدى
فانه يحدث من تموج بوجه هذا التموج اذا قاومه جسم كجبل او جدار لزم ان
يتموج الهواء الحاصل بين هذا الهواء والجدار الى مكان الاول فيحدث الصوت
الذي هو الصدى وهو تابع لكل صوت لكنه قد لا يسمع لانتشاره كما في
الصحارى او لقرب زماني التموجين فيحس بهما كالصوت الواحد كما في الدور
ولهذا يسمع الصوت فيها ارفع مما يسمع في الصحارى واما الحرف فانه هيئة
عارضة للصوت يتميز بها عن صوت اخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع
ومنه مصوت وهي حروف المد واللين وصوامت وهي ما عداها الخامسة
الابصار وللناس فيه ثلثة مذاهب الاول ان الابصار انما يكون بخروج
شعاع من العين على شكل مخروط رأسه عند البصر وقاعدته عند سطح
المبصر الثاني ان شعاع لا يخرج من العين لكن يكيف الهواء بكيفية فيصير
الهواء آلة في الابصار الثالث ان المبصر ترد صورته على البصر فينطبع
فيه وهذه المذاهب عندنا باطلة اما الاول فلان الخارج من العين اما
ان يكون عرضا وهو محال لاستحالة انتقال الاعراض واما ان يكون جسما
فيلزم ان يخرج من العين جسم متصل يخرق الثوابت ولانه لو كان جسما
لزم التداخل ولان الخارج من العين في غاية اللطافة فيجب تشوشه
عند هبوب الرياح فيرى الانسان ما لا يقابله دون مقابله ولانا نظر الى

الارض من تحت الماء الصافي فيجب ان يكون ثم خلاء يدافعه الشعاع
قال بعض المحققين هذا ينتقض باشعة الكواكب النيرة وهذا ليس بصحيح
لانا لا نقول ان الشعاع ينحدر من تلك الكواكب حتى يملأ في الاجسام الثقيلة
بل بمحاذاة النير الجسم كسب بعد لحصول الشعاع في ذلك الجسم الكثيف لا
بانفصال من النير اليه واما الثاني فلان الابصار لو توقف على الاحالة لكان
الابصار مع المشاركة اتم منه مع الانفراد ضرورة ازدياد الاحالة في صورة
الاشتراك ولان عين العصفور كيف يعقل خروج نور منها يستقضي احالة
الهواء العظيم واما الثالث فلانه يقتضي انطباع العظيم في الصغير وهو محال
اجابوا عنه بانه قد ينطبع العظيم في الصغير كما في المرآة وليس هذا بصحيح
لان العظيم لا ينطبع مع عظمه في الصغير بل ينطبع صورة مساوية له في
الشكل دون المقدار ولا يمكنهم القول ههنا بمثل ذلك لان البصر يدرك العظيم
على عظمه والصغير على صغره وايضا فكان يجب ان لا يرى البعيد على بعده
والصغير على صغره والحق عندنا ان البصر اذا قابل المرئي مع شروط الادراك
حصل الادراك للنفس في المقابلة بسبب معد لا بسبب الانطباع ولا بخروج
الشعاع **تنبيه** زعم بعض القائلين بالانطباع انه ينطبع في
المرآة صورة المحاذي ثم ينطبع من تلك الصورة صورة اخرى في العين واصحاب
الشعاع قالوا بخروج الشعاع من العين الى المرآة وينعكس عنها لصقالتها
الى الوجه فيصير الوجه مرئيا والقولان باطلان لما فيهما من زيادة بيان اما
ابطال الاول فلان الانطباع لا بد وان يكون في موضع معين وحينئذ
يستحيل تغيره لانتقال الرائي واما ابطال الثاني فلان انعكاس الشعاع
عن المرآة اما لصلابتها او لملاستها او لهما والاول والثالث باطلان
بالماء والثاني ايضا باطل لانه اما ان يعتبر في ذلك السطح الكبير
المتصل الاجزاء وهو باطل لان الشعاع الخارج عن العين يكون عند

للخروج في غاية صغر الاجزاء ويلاقي طرف كل خط منه جزءا مساويا له وينعكس عنه
ولا يقع لذلك ما يرد عليه او لا ينعكس لكثرة السطح وكان يحال الانعكاس عن السطوح
الخشنة لان سبب الخشونة الزاوية ولا تدني الزوايا من سطوح ملس ولا الاذهب
الزوايا الى غير النهاية خرج القائلون بالانطباع رؤية الشيء
الواحد شيئين على اسباب احدها ان الالة المودية للشبح التي في الجلدية الى ملتقى
العصبتين يعرض لها الانتقال فلا يتقاطعان بل يودي كل واحد منهما شبحا على حدة
والادراك انما هو عند الملتقى فيحصل خيالان بحسبهما شيئان وثانيها ان يقع للروح
الباصرة حركة وتموج يتقدم لاجلها عن موضع التقاطع فيودي الخطان اليه خيالين
وبالثها ان يقع للروح تقدم وتاخر على سبيل السرعة حتى يقع لها حركتان
متضادتان حركة الى الحس المشترك وحركة عنه كانها ادادت الصورة الى الحس
المشترك رجع منها جزء يقبل ما توديه القوة الباصرة وذلك بسرعة الحركة كانه
لما زال المقابل الاول من الروح عن مركزه لاضطراب حركته وطلبه جزء اخر
فقبل قبوله قبل ان يمحي عن الاول فيقع للروح المتحرك الى جزء متقدم واخر متاخر
قال اصحاب الشعاع انه قد يحصل بين ايدينا جسمان بعد احدهما عشر اذرع وبعد
الاخر ذراع ولا يكون الاقرب مانعا عن رؤية الابعد فاذا جمعنا نظرنا الى الاقرب
راينا الابعد شيئين وبالعكس ومن المحال ان يتفق تركب العصبتين في حال واحد وان
لا يتفق وايضا فالروح الدماغي لطيف يستحيل بقاؤه من غير تقدم وتاخر في
اكثر الامر فكان يحصل الحول غالبا لاكثر الناس ثم انهم عللوا هذا على مذهبهم
بان الشعاع الخارج من العين يكون على شكل مخروط قاعدته عند المرئي
وفوق هذا الشعاع انما هو في سهمي المخروط وهما يلتقيان عند المبصر اما
في حق الاحول فلا يجتمعان فيدرك الشيء شيئين
المرئيات بالذات انما هي الضوء واللون فههنا ثلثة مقاصد الاول المرئيات
انما هي الضوء واللون والاطراف والحجم والبعد والوضع والشكل والفرق

والاتصال والعدد والحركة والسكون والملاسة والخشونة والشفيف
والكثافة والظل والحسن والقبح والتشابه والاختلاف والظلمة والترتيب
والاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر والكثرة والقلة اما الاطراف
فقيل انها مرئية بالذات وهو خطا فانا انما ندرك السطح والجسم بواسطة
الضوء واللون واما الحجم فانه داخل تحت الجسم والبعد غير مرئي بالذات
فانا لم نر بين المتباعدين جسما خاليا لم ندرك البعد بينهما كما في الكواكب
والوضع انما ندرك بواسطة حصول الجسمين المفترقين الملونين في مكانين
وكذلك البعد والاتصال انما ندرك بواسطة المقارنة والحركة لا يدرك الا
عند اختلاف اوضاع الجسم المتحرك من الاجسام الملونة والسكون انما
ندرك لثبات وضع الجسم من تلك الاجسام والملاسة والخشونة من باب
الوضع واما الشفافة فالحق انها غير مرئية نعم اذا علمنا حصول جسم بين
ايدينا ثم شاهدنا ما وراءه حكمنا بانه شفاف والكثافة انما ندرك بواسطة اللون
والظل من باب اللون والحسن والقبح من الاحوال العارضة بسبب تركب
اللون والشكل والمتشابهة والاختلاف من مدركات النفس عند ادراك
الجسم وعرضهما والظلمة غير مرئية والترتيب من باب الوضع والاستقامة
والانحناء والتحدب والتقعر من باب الشكل والكثرة والقلة من باب العدد
فاذن ظهر ان الاشياء المرئية بالذات ليست الا الضوء واللون الثاني
في الضوء وهو من باب الكيف ولا حاجة الى تعريفه وقد ظن بعضهم انه جسم
وهو خطا فان الجسم اذا ازداد ضوءه ازداد ظهوره ولو كان الضوء جسما
لكان الحال بالعكس وفي هذا نظر واعلم ان الضوء ان كان للشيء من ذاته يسمى
ضوءا وان كان مستفادا يسمى نورا واما اللمعان الذي يرى يترقرق على الاجسام
ويستر لونها حتى كانه شيء يفيض عنها فان كان للشيء من ذاته فهو الشعاع
كما للشمس وان كان مستفادا فهو البريق كما في المراة والضوء منه اولي كما في

وهو المستفاد من مقابل الشمس ومنه ثان وهو المستفاد من المقابل للمقابل للشمس
كما يضيء الارض قبل الطلوع وبعد الغروب لمقابلة الهواء المقابل للشمس لها
وهذا الضوء هو المسمى بالظل واما الظلمة فانها عدم الضوء عما من شانه ان
يكون مضيئا الثالث في اللون وهو من باب الكيف وهو متصور بانواعه
تصورا اوليا وقد يذكرون الخواص لبعض الانواع لا على سبيل التعريف
كما يقولون ان السواد قابض للبصر والبياض بالعكس لكن قد ذهب قوم الى
انه لا وجود للالوان بالحقيقة والبياض انما يتخيل عند مخالطة الهواء
للاجسام الشفافة كما في زبد الماء والثلج والحق ان البياض قد يكون
لهذا الامر وقد يكون صفة حقيقية ومن الناس من سلم ان البياض
والسواد كيفيتان حقيقيتان والبواقي انما يحصل من تركيبهما والحصر
مشكل والاستناد محتمل واعلم ان اللون كما هو موجود بالفعل حال
الاضاءة فهو موجود حال الظلمة وزعم الشيخ انه لا وجود له في الظلمة قال
لان عدم الرؤية له اما ان يكون لعدمه او لان ظلمة الهواء عائقة عن
الرؤية والاول هو المطلوب والثاني باطل والا لحجبت الكواكب عن الرؤية
ولان الهواء ليس فيه كيفية مانعة من الابصار فان الجالس عند النار لا
يبصر المتباعد عنها والمتباعد يبصره ولو كانت الظلمة قائمة بالهواء حاجبة
عن الابصار لما اختلف الحال وهذا الكلام ركيك جدا فانه قد يكون عدم
الابصار لعدم شرط هو الضوء وقال ايضا اللون انما هو كيفية ينفعل
عنها البصر فاذا لم ينفعل عنها البصر في الظلمة فليس بحاصل وللمانع ان
يمنع هذا ونقول لا نسلم ان حقيقة اللون هو ما ذكرتم فان انفعال البصر
انما هو حقيقته بانه فاذا لم يثبت ثم حقيقته لم يوجد الانفعال فان قال ان
الانفعال لازم له كان للمانع ايضا ان يمنع ونقول ان الشيء قد يكون ملونا
ولا يكون مبصرا لعدم حصول ناظر ولاختلال آلة البصر واقدم تعدد او لفقدان

الضوء واما القوى الباطنة فخمس اولها الحس المشترك
وهو قوة مرتبة في التجويف الاول من الدماغ ومبادي عصب الحس يجتمع
عنده مثل المحسوسات واستدلوا على اثباته بانا نحكم على هذا الملون بانه
صاحب طعم ما فلا بد من قوة مدركة لهما والنفس لا تدرك الجزئيات فلا بد
من قوة واحدة يجتمع فيها هذان الامران حتى يتم الحكم وهو المراد بالحس
المشترك وايضا نرى القطرة النازلة خطا مستقيما والشعلة الجوالة دائرة
مع انه في نفس الامر ليس كذلك فلا بد من ارتسام النقطة في قوة للانسان
وقبل انمحائها يحصل النقطة في مكان آخر فترتسم الصورتان في القوة
فيحسب خطا وايضا النائم والمبرسم يشاهدان صورا ولا كان لشيء منها مع انه
في الخارج فنقول على الاول على سبيل المعارضة انا نحكم على زيد انه انسان وليس
المدرك لهما شيئا واحدا وعلى الثاني انه يجوز ان يكون اتصال الارتسامات
في الهواء بان يكون كل شكل يحدث في جزء من الهواء لوصول النقطة اليه
فانه يحدث قبل زوال الشكل السابق فيتصل الشكلان وترى خطا على انه
يمكن ان يكون الارتسام انما هو في البصر والعلم بان البصر لا يرتسم فيه الا صورة
المقابل ليس برهانيا والتجربة لا تفيد وعلى الثالث ان مشاهدة ما ليس في الخارج
سفسطة اجاب بعض المحققين عن الاول بان المدرك لهما هو النفس
الناطقة لكن لاحدهما بآلة وللآخر بغير آلة وعن الثاني ان بقاء الشكل السابق
عند حصول شكل بعده يقتضي الخلاء فان الشكل انما حدث في الهواء لنهاياته
المحيط بالجسم المتحرك وبقاء النهايات بحالها عند خروج المتحرك عنها يقتضي احاطة
النهايات بالخلاء واما تجويز الارتسام بالبصر فانه محال لانه مع القول بمشاهدة
ما ليس في الخارج قول بمشاهدة ما لا يقابل البصر ولا يكون في حكم المقابل
وعن الثالث ان انكار مشاهدة النائم والمرضى سفسطة ايضا اثباتا قوة للانسان
يدرك بها الاشياء بعد الغيبة فانه غير مستبعد فضلا عن ان يكون محالا

اقول على الاول اذا اراد ان يكون الحاكم هو النفس من غير افتقار الى آلة في
الامر الكلي جاز ان يكون الحاكم ههنا هو النفس مع افتقار الى آلتين احديهما آلة الذوق
والاخرى آلة البصر مع حصول هاتين الآلتين يمكن الحكم من النفس ان صاحب هذا
اللون هو صاحب هذا الطعم فان قلت قد يحكم بان صاحب هذا اللون
صاحب هذا الطعم من غير ادراك الطعم في الحال والذوق لا يبقى فيه ما يدركه
بعد المفارقة قلت يكفي في هذا اثبات قوة هي الخيال حافظة للمدركات بعد
الغيبوبة وعلى الثاني ان للمانع ان يمنع كون الشكل انما حصل بسبب الاحاطة
ما لنا يزول بعد زواله وانما ما الزمه في ارتسام البصر بانه ادراك لما لا
يكون في الخارج ولا يكون مقابلا ولا في حكم المقابل فهو مشترك بين الامرين
وثانيها الخيال وهي قوة مرتبة في آخر التجويف الاول تجتمع فيها مثال جميع
المحسوسات بعد الغيبوبة حافظة لها وهي خزانة الحس المشترك واستدلوا
على مغايرته للحس المشترك بانه حافظ والحس قابل وهما متغايران كما في الماء ولان
القبول والحفظ لو صدرا عن قوة واحدة لصدر عن الواحد اكثر من واحد
وايضا الفرق واقع بين حصول الصورة والذهول عنها والنسيان لها فالاستحضار
هو حصول الصورة في القوتين والذهول زوالها عن المدرك وانحفاظها
في الخزانة والنسيان زوالها عنهما اقول على الاول ان تغاير قوى القبول
والحفظ في صورة الماء لا يستدعي التغاير مطلقا فان التمثيل غير مفيد
واما كون الواحد لو صدر عنه القبول والحفظ لصدر عن الواحد اكثر من واحد
معارض بالحس المشترك والمدرك لاشياء مختلفة وبالنفس الفاعلة لافعال
مختلفة وايضا الخيال اذا كان حافظا وجب ان يقبل حتى يمكنه الحفظ وعلى
الثاني ان تجويز الحصول في الحافظة حالة الذهول يقتضي القول بان
الادراك ليس هو حصول الصورة في المدرك وعلى هذا التقدير جاز ان يحصل
الصورة في الحس المشترك من غير ادراك وايضا القوة العاقلة ليست

133

لها حافظة مع حصول الاحوال الثلثة لها فان جعلتم الحافظ لها العقل
الفعال قلنا فليكن هو حافظا للحس المشترك اجاب بعض المحققين عن الاول
بان الماء لم يذكر على سبيل التمثيل بل برهانا على حكم جزئي مناقض للحكم الكلي بان
القابل هو الحافظ وصورته من الشكل الثالث الماء قابل الماء ليس بحافظ
فبعض القابل غير حافظ وهو دل على تغاير النفوس وعن المعارضة بالحس
والنفس بان الواحد يصدر عنه الكثير اذا كان الصادر بالذات شيئا واحدا ثم
يتكثر بتقصيد ثان اذا اختلفت جهات الصدور فالصادر عن الحس المشترك هو
ارتسام الصورة المادية ثم يصير مثبتا للالوان والاصوات وغيرها بتقصيد
ثان وذلك لانقسام تلك الصور اليها لبصر الذي فعله ادراك اللون ثم يصير
مدركا للضدين لاشتمال اللون عليها وكذلك النفس واما الخيال فقد يجتمع فيه
القبول والحفظ القويين فيه فانه لا استبعاد في ذلك واجتماعهما في شيء لا يدل
على وحدة مصدرهما لامكان اجتماعهما في شيء واحد لقوتين فيه كما لا يخفى نعم افتراقهما
في صورة يدل على تغاير المصدرين وعن الثاني ان الادراك هو حصول الصورة
في المدرك لحصوله في الآلة والصورة حالة الذهول حاصلة في الآلة لا في المدرك
فلا يقع ادراك والعقل الفعال يرتسم فيه المعقولات دون المحسوسات
فامكن ان يكون حافظا للنفس دون الحس المشترك اقول على الاول
القابل لا شك في انقسامه واتاحة الحكم الجزئي لكنه لا يدل على تغاير كل
قابل للكل حافظ وعلى هذا التقدير جاز ان يكون الامران متحدين ههنا وقوله الحس
المشترك يدرك الامر العام وبواسطته يدرك الامور المندرجة تحته معارض ههنا
بمثله فانه يجوز ان يكون الحس المشترك يصدر عنه مطلق الارتسام الذي هو اعم من
القبول والحفظ ثم يصدر هذان الامران عنه بتقصيد ثان واما الخيال فيستحيل
ان يكون له قوتان باحدهما يحفظ وبالاخرى يقبل والا لزم التسلسل وعلى الثالث
انه يجوز ان يكون حافظا آخر غير العقل الفعال على انه مبني على ان النفس لا تدرك
الجز

للجزئيات وهو ضعيف وثالثها الوهم وهو قوة مرتبة في التجويف الاوسط من
الدماغ تحكم احكاما جزئية وتدرك في المحسوسات معاني غير محسوسة جزئية
والواقع انها من حيث تدرك المعاني الجزئية كانت مغايرة للنفس ومن حيث انها
تدرك ما ليس بمحسوس لا تكون حسا مشتركا ولا خيالا ولا يخفى ضعف هذا الكلام
قالوا وهذه القوة هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما ليس فصلا كالحكم العقلي
بل حكما تخيليا مقرونا بالجزئية وبالصورة الحسية وعنه تصدر اكثر افعال
الحيوانية ورابعها المتخيلة وهي قوة مرتبة في الجزء الاول من التجويف الاوسط
لها ان تركب وتفصل بعض المعاني من بعض وتركب ايضا الصورة الحسية
وتفصلها وتسمى عند استعمال العقل مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة فقيل
على هذا هذه القوة ان كان لها ادراك كان الشيء الواحد مدركا ومتصرفا معا
والا بطل القول بان القاضي على الشيء لا بد وان يحضر المقضي عليهما ولان
استخدام الوهم لها يتصرف فيها فالوهم مدرك ومتصرف معا اجاب بعض
المحققين عن الاول بان هذه غير مدركة وتصرفها في شيء يقتضي الحضور لا
الادراك وعن الثاني ان الشيء الواحد يمكن ان يكون مدركا ومتصرفا من جهتين
مختلفين احدهما بحسب ذاته والاخر بحسب آلة او كلاهما بحسب آلتين وقد اعترض
على اثبات القوة فقيل هذه القوة اذا لم يكن مدركة كيف تركب وتفصل فان هذا
الفعل ان كان طبيعيا لم يكن على جهات متنافية كتفصيل شيء وتركيبه وان كان
اراديا فالارادة ان كانت لها كانت مدركة وان كانت لغيرها لم يكن ارادة كلية لان
الارادة الكلية لا تقتضي التفصيل والتركيب الجزئي بل لا بد من ارادة جزئية و
لا بد لها من تصور جزئي لتفصيل جزئي وتركيب جزئي وتخصيصه انما يكون
لتصور ذلك الحكم الخاص والصورة الخاصة حتى تتعلق ارادة جزئية خاصة
فذلك الشيء اذا جمع التصورات الخاصة والاحكام الخاصة الجزئية فله الجمع
والتفصيل بذاته فلماذا يحتاج الى متخيلة وما الذي دل عليها الا التفصيل

او التركيب وخامسها الذاكرة وهي قوة مرتبة في التجويف الاخير من الدماغ من
شانها حفظ احكام الوهم وجميع تصرفات المتخيلة والوهمية ونسبتها الى الوهم
كنسبة الخيال الى الحس المشترك وهذه القوة تسمى متذكرة وحافظة فكونها
حافظة لصيانتها ما فيها وكونها متذكرة لسرعة استعدادها لاستيعابها والتصور
بها مستعيدة اياها اذا ادبرت وذلك عند اقبال الوهم بقوته المتخيلة مستعرضا
واحدا واحدا من الصور واستدلوا على اختصاص كل قوة بالمكان بان الفساد اذا
تطرق الى التجويف اختلت القوة المنسوبة اليه وبهذا استدلوا على تغاير القوى
فان تجويف كل قوة اذا اصابته آفة اختلت تلك القوة مع بقاء غيرها وقد
يستدلون ايضا بان القوة الواحدة لا تصدر عنها آثار وهذان الوجهان
فاسدان اما الاول فلاحتمال ان يكون ذلك التجويف شرطا لكمال ادراك القوة
المنسوبة اليه من غير حلول فيه ثم كيف يمكن هذا الغرض في القوة الوهمية
والمتخيلة وتجويفهما واحد واما الثاني فان هذا لو سلم لكان في الامور
المجردة من حيث بساطتها لا في القوى البدنية التي لها تركب مع المواد
والاعضاء وتصرفات النفس وغير ذلك مما يقتضي التكثر



واما قوة التحريك فانها تنقسم الى قوة محركة على انها باعثة والى قوة محركة
على انها فاعلة فالباعثة هي القوة الشوقية فان الحيوان ما لم يشتق الى ما يدركه
حسا او عقلا او خيالا لا يتحرك اليه بالارادة والشوق غير الادراك فانا قد
ندرك اشياء لا يقع لنا اليها شوق والشوق انما يكون لجذب ملائم او لدفع
منافر والاول هو القوة الشوقية الشهوانية والثانية هي القوة الغضبية
والفاعلة هي القوة المحركة في الاعصاب والعضلات تصدر عنها تشنج العضلات
بجذب الاوتار والرباطات وارخائها واثبتوا قوة اخرى هي الاجماع قالوا لانه
قد يكون شوق ولا اجماع ولعل المنازع ان يطعن في هذا ويجعل الاجماع
قوة الشوق واعلم ان اليقظة حال يكون النفس فيها مستعملة للحواس والقوى

المحركة في امور ظاهر البدن كالاذان وليس استعمال الحاسة بالفعل شرطاً للتقطار بل
هي حالة يأتي فيها هذا الفعل والنوم مقابل لها وهو حالة اعراض النفس عن الامور
الظاهرة الى الامور الباطنة اعراضاً طبيعياً كالاغماء والغشيان ويحدث الروح
في النوم من الظاهر الى الباطن فيتعطل الحواس الظاهرة لان النفس انما يتعلق اول
تعلقها بالروح وهو جسم لطيف حار يتولد من القلب ويحصل من لطافة الاخلاط
وبخاريتها وهو حامل جميع القوى فاذا انصبت الى داخل لم تولد تعلق بالظاهر فيتعطل
ادراك النفس كالاعضاء الظاهرة وقد يحدث النوم لعا وتيا القوى الطبيعية
فان النفس اذا اشتغلت بجانب ينقطع عنها الجانب الاخر وقد يكون لتحلل الروح
وضعفه فيقصر عن الانبساط ونحوه ويتحدد معه القوة البدنية لانه هو حاملها
وهذا التحلل فلا يكون من كثرة الحركات البدنية وقد يكون عن كثرة الافكار فيتحلل اكثر
ما يرد من الهدو الفكر قد يكون سبباً للنوم فانه يعرض منه تسخن الدماغ
فيجذب الرطوبات اليه لان الرطوبة يجذب الى جسم يعلمه منه الحرارة فيمتلى
الدماغ من الرطوبة ويثقل ويعجز عن الحركة وقد يمتلى الاعصاب ويسد
من ابخرة فلا يبقى للروح منفذ وقد يكون لغلظ الروح وجموده بسبب
البرد وقد يحصل انقباض للروح الى داخل بسبب الخوف فيعرض النوم
[illegible] من شان القوة المتخيلة التصوير والنسخ ولو طبعت
طباعها لما فترت عن هذا الفعل لكن يصدها عن هذا امران احدهما اشتغال
الحس المشترك بالصور الكثيرة الخارجية بحيث لا يبقى من اللوح شي الا وقد
اشتغل بالاشتغال فلا يبقى قابل لما تصوره المتخيلة الثاني جذب العقل او الوهم
اياها واستعمالها فانه يصدها عن العمل ففي حالة النوم يزول احد الشاغلين
وهو الاول وفي حال المرض يزول احدهما وهو الثاني فان النفس اذا انبعثت
الى البدن واشتغلت بتدبيره اعرضت عن هذه القوة فاحدث في التصوير
والنسخ في هاتين الحالتين وينطبع ما تصوره في الحس المشترك فيصير

مشاهدة لان المشاهد ليست مشاهدة لكونها مستفادة من الخارج بل لحصول
المشاهد في الحس المشترك وهذه الصور التي تركبها المتخيلة قد يكون كاذبة
وقد يكون صادقة فالكاذبة على ثلثة اوجه احدها ان الانسان اذا احس
بشي وانتقش صورة المحسوس في الخيال فبعد النوم ترتسم تلك الصورة في الحس
المشترك وثانيها ان المفكرة بالمقصود تولفها وترتسم في الخيال فعند النوم
ترتسم في الحس المشترك وثالثها قد يتغير مزاج الروح الحامل للمتخيلة فيتغير
افعالها فالمشاهد للنيران يتغير مزاجه الى الحر واما الصادقة فانما يكون لان
جميع الامور الكائنة مرتسمة في العقول وللنفس اتصال بها والعائق لها
الاشتغال بالبدن ومع اتفاق فراغها تتصل الى الاتصال المكونة اليه بها فينطبع
فيها ما هو اقرب من الاهل والولد والمتخيلة من شانها المحاكاة فتحاكي تلك
المشاهدات الكلية بصور جزئية وينطبع في الحس المشترك فيصير مشاهدة فان
كانت تلك الصورة شديدة المناسبة للمعاني الكلية حتى لا يقع تفاوت بينهما
الا بالكلية والجزئية كانت الرؤيا غنية عن المعبر وان كانت ضعيفة المناسبة
كان يقع من الشي بضده او بلازمه افتقر الى المعبر وان لم يقع مناسبة كانت
اضغاث احلام وربما راى الانسان تعبير رؤياه في رؤياه ويكون ذلك
بدلاً فان القوة المفكرة كما تنتقل من الاصل الى المحاكاة للمناسبة فقد ينتقل
من المحاكاة الى الاصل بسبب تلك المناسبة واكثر من يتفق له ذلك من يكون
همته مشغولة بما راى فاذا نام راى الشغل بحاله فاحدث القوة المتخيلة
حالة يعكس ما حاكته اولاً وقد يعرض لها ان يحتال معلقها مرة اخرى فيرى
كان مخاطباً يخاطبها بذلك ومن الناس من يكون اصح احلاماً وذلك
اذا كانت نفسه قد اعتادت الصدق وقهرت التخيل الكاذب فيجب
ان يكون اعدل الناس مزاجاً فان اليابس المزاج وان كان يحفظ جيداً
لكنه لا يقبل جيداً والرطب بالعكس والحار المزاج مضطرب الحركات

وبادخه بليد **البحث الخامس** في القوى الانسانيه

وللنفس اعتباران احدهما تدبير البدن والثاني ادراك المعقولات فلها قوتان
بحسب هذين الاعتبارين فالقوة التي بها اقبال النفس على تصرفات البدن تسمى عقلا
عمليا والقوة التي بها تقبل النفس على ما عندها من المعقولات تسمى عقلا نظريا والعقل
لفظ مشترك بين هذين المعنيين وليس النفس عبارة عن هاتين القوتين قال بعضهم لان
القوة عدمية والنفس وجودية وفي الصغرى نظر فان القوة تطلق بالاشتراك على
معان احدها المعنى الذي به يصير الشيء فاعلا او منفعلا وهو ليس بعدمي والثاني
القوة التي بمعنى الاستعداد وهو امر عدمي والفرق بين هذين الامرين واضح فان
الاول قد يجتمع مع المقوى عليه بخلاف الثاني وليست هاتان القوتان صورتين
للنفس حتى يكون النفس مادة لهما فان قد ابطلنا تقوم مادة واحدة بصورتين
والحق عندي في هذا الموضع ان هذه القوى ليست الا مجرد اعتبارات واضافيه
للنفس وان النفس واحدة بان توصف باعتبار رقيها ساكنا الى ما فوقها توصف قابليه
لما يستطيع فيها من المعقولات مكون فيها انفعال للانطباع وتارة توصف
باعتبار رقيها سالكا الى ما دونها وهو البدن فتوصف فاعله ومحركه مكون فيها فعل ولا
استبعاد في صدور فعل عن شيء واحد بسيط لا باعتبار وجود جهات فيه بل
باعتبارات واضافات تعرضها العقل بالقياس الى امور خارجة عنه واعلم
ان العقل العملي يقال على معان بالاشتراك احدها القوة التي بها يكون
التمييز بين الحسنه والقبيحه والثاني المقدمات التي تستنبط منها الحسنه
والقبيحه والثالث فعل الامور الحسنه والقبيحه والمقصود ههنا هو الاول
والعقل النظري يقال بالاشتراك على معان خمس الاول الجوهر المستعد
لقبول التعقلات الثاني العقل الهيولاني وهو ان لا يحصل في الجوهر المذكور
شيء من التعقلات بل يكون قابلا لها والثالث العقل بالملكة وهو ان يحصل
للجوهر العاقل تعقل الاوليات الرابع العقل بالفعل وهو ان يحصل له

مع تلك الاوليات النظريات لا حصولا بالفعل بل على انه متى شاء احضرها
استحضرها بالفعل الخامس العقل المستفاد وهو ان يكون تلك المعقولات
حاضرة بالفعل وبه تم نوع الانسان وهو اقصى كمالات الانسان وبحسب الاستعدادات
المذكورة وابعد تلك الاستعدادات تخدم اقربها ويخدم القوة النظرية القوة
العملية ويخدمها القوى البدنية واقدمها الوهم وهي تخدم بعضها بعضا حتى
تنتهي الى الكيفيات الفعلية وهي مخدومة بالانفعاليات **بحث**
لا بد من شيء كامل بذاته تخرج كمالات النفس من القوة الى الفعل فان النفس لا
تخرج من الفعل الى القوة والا لما كانت بالقوة ومخرج النفس لو لم يكن عالما
ما اعطى العلم فان الشيء يستحيل ان يعطي ما ليس له اقول في هذا نظر
فانه يجوز ان يكون النفس باعتبار وجود ادراكات لها وارادات وافعال
اخرى تخرج من القوة الى الفعل من غير مخرج ثم لو سلم وجود ما يقتضي
الخروج لكان لا يجب ان يكون عالما قوله يستحيل ان يعطي العلم وليس له العلم
قلت هذا غلط فان المسخن كيف يعطي السخونة وهو ليس بمسخن وربما قالوا في
هذا المقام ان القوة الجسمانية اذا غابت عنها صورة فاما ان تبقى في قوة اخرى
هي خزانة لها او تزول عنها وعن الخزانة فتحتاج الى كسب جديد والنفس
تعرض لها مثل هاتين الحالتين والنفس واحدة يستحيل ان يكون شيء منها مدركا
وشيء حافظا وخزانتها يستحيل ان يكون قوة جسمانية فان المعقولات لا تحل
في الماديات فللنفس معط للكمال في المبدأ ومعيد له عند الزوال وهو
العقل الفعال وهو خزانة المعقولات فاذا اقبلت النفس اليه قبلت عنه واذا
اشتغلت بالجانب الذي يلي البدن انمحت تلك الصور عنها والتخصيص بعض ادراك
المعقولات المرتسمة في العقل الفعال هو بعض فان النفس في الصور
الخيالية والمعاني الجزئية المناسبة لتلك المعقولات الفائضة على النفس
وقد يحصل هذا الاستعداد من صورة عقلية لصورة عقلية لمناسبة بينهما

والعقل الهيولاني علة تبعيته لهذا الاتصال والعقل بالفعل علة مرتبة العقل
بالملكة على متوسطة وحصول الاوايل لا بتوسط فقد ذكره كما قوله في هذا
الكلام موضع نظر فان للمانع ان يمنع استناد كون النفس مختلفة في سهولة
الاسترجاع وصعوبته واذا فقد تعرف هذا الجواز ان يقع الاختلاف في ذلك لزيادة
الاستعداد الحاصل بسبب ادراك الامور الجزئية او العقلية المعدة لامثالها ونقصانها
كما فلم لا يجوز ان يكون من غير ارتسام لتلك المعقولات في عقل فعال بل اذا اشتد
الاستعداد لحصول الادراك الجزئي فاضت الصورة العقلية المناسبة له عن المبدأ
المفارق ثم نقول كما يقع هذا الاختلاف للنفس بالنسبة الى عقايدها الحقة فقد
يقع لها بالنسبة الى عقايدها الباطلة فهل لتلك العقايد الفاسدة ارتسام
في العقل الفعال ام لا فان قلتم بالاول لزم منه محالات منها ارتسام النقيضين
في العقل الفعال ومنها حصول الخطأ في الاعتقادات لذات مجردة عن المادة
وعلايقها وعندكم الخطأ في الاعتقاد انما يحصل بسبب معارضة الوهم
للعقل وكيف يتصور للعقل الفعال قوة وهمية جسمانية وان قلتم بالثاني
فقد اعترفتم بحصول الاختلاف من غير ارتسام في حافظ بحث
قالوا المدرك من القوى للصور الجزئية الظاهرة على هيئة غير تامة التجريد
عن المادة وعلايقها كما تدركه الحواس الظاهرة فاحتياجه الى الالات الجسمانية
ظاهر لان تلك الصورة انما تدرك اذا كانت حاضرة والمادة لا يحضر عند
المفارق واما المدرك للصور الجزئية على تجريد تام من المادة دون علايقها
كالخيال فيحتاج ايضا الى آلة جسمانية فانا نتخيل مربعا مجنحا بمربعين متساويين
متمايزين بالوضع فالتمايز اما ان يكون مستفادا من الخارج وهو باطل
فانا نتخيل ما ليس في الخارج واما ان يستفاد من المربعين وهو محال
لانا فرضنا تساويهما فلم يبق الا ان يقال انما يستفاد من الشيء الذي انطبعا فيه
بحيث يكون احدهما منطبعا في جانب والاخر منطبعا في جانب اخر وهو المطلوب

137 قالوا والفرق بينه وبين العقل ظاهر فان العقل يعقل مربعا كليا ويقرن به حد
التيامن تارة وحد التياسر تارة اخرى واما هذا المربع الجزئي الذي ليس بالفرض فليس
يمكن ان يوصف بهذا الحد دون صاحبه لا لامر به يستحق هذا الحد به دون انسان
الكبر واخر اصغر والصغر والكبر لا يستندان الى الخارج لما مر ولا الى الصورتين
لاتفاقهما في الماهية فلا بد ان يكون ذلك الاختلاف للمحل وايضا لا يمكننا تخيل
بياض وسواد في شيء واحد ويمكننا ذلك في جزئين ولو كان كلا الحالين مرتسمين
في غير المنقسم لما افترق الحال بين الممكن والمتعذر وهذه الحجج لا يخفى ضعفها

البحث السادس في بقية الكلام في احوال النفس ه

كل واحد يشعر بذاته وبانه هو الذي اشتهى وان الذي اشتهى هو الذي غضب
وان الكل يخص نفسا واحدة فليس لبدن واحد نفسان ومن هاهنا ظهر ان من قال من القدماء ان
للانسان نفسا حيوانية وللحيوان نفسا نباتية انما اراد به مجموع القوى النباتية
والحيوانية وكذلك ليس لنفس واحدة بدنان والا لكان احد البدنين اذا احس شيئا
واشتهى او غضب حصل لذلك البدن الاخر والانصاف يقتضي ان هذا اللازم
لم يظهر استحالته بالبرهان بحث المشهور ان النفوس
البشرية متحدة بالنوع قالوا لانها لو كانت مختلفة بالنوع لكانت مركبة من
الجنس والفصل والتركيب من خواص الاجسام وهذه الحجة ساقطة بالكلية
فان التركيب ان اريد به التركيب من الاجزاء العقلية فليس من خواص الاجسام
كيف وعندهم ان التركيب من الجنس والفصل قد يعرض للاجسام والاعراض
والجواهر المفارقة عند القايل بان الجوهر جنس وان اريد به التركيب من الجواهر
الجسمانية فلا شك في انه من خواص الاجسام ولكن الملازمة تبقى في غاية المنع
ومما احتجوا به هاهنا ان النفوس البشرية يشملها حد واحد والاشياء المختلفة
لا يكون كذلك وهذه اضعف من الاولى فانكم قد اعترفتم ظاهرا ان هذا التعريف
الذي عرفتم النفس به انما هو تعريف رسمي والاشياء المختلفة يجوز اشتراكها في

الرسم بحيث يجمعها رسم واحد ثم نقول هذا التحديد انما هو للمفهوم عندكم
من النفس فان ادعيتم ان حقيقة النفس الموجودة في الخارج المشار اليها بانا ليس الا ذلك
طالبناكم بالبرهان وانما الحادون للنفس انما يحدون الماهية الكلية لا افرادها
وتلك الماهية جاز ان يكون افرادها مختلفة بالحقائق ومن الناس من منع انها مختلفة
بالنوع قال لان بعض النفوس يكون بالغريزة في الاخلاق الفاضلة وبعضها متصف
باضدادها الافراط او التفريط وليس هذا الاختلاف لاختلاف الامزجة فانا نرى
شخصين متقاربي الامزجة مع التباين الكلي في اخلاقهما وضعف هذه الحجة لا يخفى

مسئلة ذهب المعلم الاول واتباعه الى ان النفس حادثة وهذا
حق على مذهبنا فانا نستدل على حدوث ما سوى الله تعالى وقد ذكر حجة على
ذلك فقال لو كانت النفس قديمة لكانت اما واحدة او كثيرة والتالي باطل فالمقدم
مثله والملازمة ظاهرة وبيان بطلان التالي انها لو كانت واحدة فبعد
التعلق بالبدن ان بقيت واحدة كان زيد هو عمرو وهو باطل وان
تكثرت والتكثر انما يكون بالانقسام والانقسام من خواص الاجسام ولو
كانت كثيرة فالكثرة اما ان يكون بالذات فيلزم ان يكون مختلفة بالنوع وقد
ابطلوه بما مر واما ان يكون بالعوارض والعوارض انما يكون بسبب
المادة وقبل التعلق بالبدن لا مادة فان مادة النفس انما هي البدن واعلم
ان لهذه الحجة تعلقا قويا باتحاد النفوس بالنوع مع انه لم يبرهن على ذلك
بالكلية كما مضى وقد عرفت ضعفه قال بعض المتأخرين لم لا يجوز ان يكون
اختلافها بالعوارض المادية قوله قبل التعلق بالبدن لا مادة ممنوع
لجواز تعلقها ببدن آخر غير الاول على سبيل التناسخ ولهذه الحجة توقف على ابطال
التناسخ مع ان حجتهم على ابطال التناسخ متوقفة على الحدوث على ما يأتي
فيلزم الدور اجاب عن هذا بعض المحققين بانه قد سلم ان النفوس متحدة
بالنوع ولا شك ان المتحدة بالنوع متفقة في التعلقات فيستحيل تعلقها

138

بامور مختلفة كالمواد وغيرها ومنع تعلق الامور المختلفة بها مع اتحاد
النوع لامتناع الترجيح من غير مرجح فاذن هي غير متكثرة اصلا اقول
لا استبعاد في ان يكون سبب التخصيص في تعلق بعض النفوس ببعض الابدان
هو الاستعدادات الحاصلة من الابدان كما قالوا في ابتداء خلق النفس واحتج
القائلون بالقدم بان كل كائن فاسد والنفس ليست فاسدة فهي ليست كائنة
والمقدمتان ممنوعتان اما الصغرى فلما مر واما الكبرى فلما يأتي ح

مسئلة القائلون بقدم النفس وهم افلاطن واتباعه اختلفوا
في جواز انفكاكها عن التعلق البدني فجوزه قوم وانكره قوم والمنكرون
هم القائلون بالتناسخ فمنهم من منع من انتقال نفس بدن انساني الى غير نوع
ذلك البدن ومنهم من جوز الانتقال الى بدن حيواني وهذا يسمى المسخ
ومنهم من جوز الانتقال الى جسم نباتي وهذا يسمى فسخا ومنهم من جوز الانتقال
الى الجماد وهذا يسمى رسخا وقد صدر عن القوم حجج في ابطال التناسخ احدها
ان النفس لو كانت قبل تعلقها بهذا البدن متعلقة ببدن آخر لتذكرت احوالها
وعوارضها التي عرضت لها سالفا ولمانع ان يمنع الملازمة لجواز ان يكون
التذكر مشروطا بمقارنة البدن المصاحب لتلك الاحوال وثانيها ان النفس
حادثة والحادث لا بد له من استعداد حادث للقابل فان العلة الفاعلية قديمة
عامة الفيض وقابل النفس هو البدن فحدوث النفس مشروط بحدوث مزاج
مستعد لتلك النفس اذا حدث فاضت النفس عن مبدئها المفارق فالبدن
الحادث لو اتصلت اليه نفس مستنسخة مع وجوب حدوث نفس اخرى له لتعلقت
نفسان ببدن واحد وقد مر بطلانه وهذه الحجة ايضا ضعيفة اما اولا فلبنائها
على الحدوث الذي منا ابطال حجتهم فيه واما ثانيا فلجعلهم الاستعداد في
البدن الحادث واما ثالثا فلا نسلم حدوث نفس اخرى عند حدوث البدن
فان لقائل ان يقول جاز ان يتعلق النفس بذلك البدن لان البدن غير مستعد

الا لملك النفس على تقدير ان يكون تلك النفوس مختلفة او لان النفس المنتقلة اليه
تعلقت به اولا على سبيل الاتفاق وثالثها ان النفس المتنسخة اما ان تتصل بالبدن
الثاني حال فساد البدن الاول او قبله او بعده فان اتصلت به في تلك الحالة
والبدن الثاني حدث في تلك الحالة او قبلها فان كان في تلك الحالة فاما ان يكون
عدد النفوس المفارقة والابدان الحادثة متساويا او متفاوتا وعلى تقدير التساوي
يجب اتصال فناء كل بدن بكون بدن وان يكون عدد الكاينات من الابدان والفاسدات
منها متساويا وهما محالان وعلى تقدير التفاوت ان كان عدد النفوس اكثر
فان تشابهت في استحقاق تعلقها ببدن واحد لزم اما تعلق الجميع به او ان لا
يتعلق به شيء منها وهما محالان وان اختلفت وجب تعلق البعض دون الباقي
وهو محال وان كان الاكثر هو عدد الابدان فان تعلقت نفس باكثر من بدن
واحد لزم المحال والا لزم تعطل بعض الابدان المستحقة لفيضان النفس عن
الاتصال به لا يقال يتصل بعض النفوس ببعض تلك الابدان ويحدث للباقي
نفوس اخر لانا نقول لا اولوية في اختصاص بعض الابدان باحداث نفس له دون
بعضها وان كان البدن المنتقل اليه قد حدث قبل تلك الحالة لزم اما اتصال
نفس ببدنين او تعطيله مدة عن التعلق وان كان اتصال النفس بالبدن الثاني
قبل فساد الاول لزم اما تعلقها ببدنين او تعطيل الاول مع استعداده وان
كان اتصالها بعد فساد الاول بزمان كانت معطلة في ذلك الزمان ولان بقاءها
زمانا غير متعلقة يقتضي تجويز بقائها سائر الازمنة وهذه الحجة مع بسطها
وتطويلها لا تخلو من مقامات صعبة لا تتم لهم وهي ظاهرة بحث
اتفق الجمهور منهم على ان النفس الانسانية لا تفسد بفساد البدن ولهم
حجتان الاولى ان كل ما يفسد بفساد شيء فله تعلق به وتعلق النفس بالبدن
ليس تعلق الانطباع ولا تعلق العلية فان الجسم ليس علة لما ليس بجسم لما ياتي
ولا تعلق التكافؤ في الوجود لانهما لو تكافئا لذاتهما كانا متضايفين هذا خلف

وان تكافئا للعارض بينهما لزم من عدم احدهما عدم الاضافة العارضة لا ذات
المضاف واذا انتفى التعلق بينهما لم يلزم من عدم البدن عدم النفس
الثانية كل قابل للعدم مركب ولا شيء من النفس بمركب فلا شيء من النفس
بقابل للعدم اما الصغرى فلان القابل يوجد مع المقبول ولا يمكن وجود
الشيء مع عدمه فلا بد من محل يكون قابلا لامكان العدم فيكون للصورة فيكون
مركبا من المادة والصورة واما الكبرى فلان كل مركب جسم ولان النفس لو
كانت مركبة من المادة والصورة نقلنا الكلام الى مادتها وقلنا انها غير قابلة
للفساد والا لكانت لها هيولى ويتسلسل اقول ها ان المختار رد بيان
هذا اما الاولى فلانها ليست عامة ومع ذلك فلا تخلو من اختلال لقايل
ان يقول ما برهان الحصر للتعلق فيما ذكرتم وسياتي الكلام فيه ثم نقول لم لا يكون
بينهما تعلق العلية الغير من مذهبكم ان الحوادث لا تحدث الا لوجود استعداد
لمستعد فيكون لوجود المستعد مدخل في علية الوجود قالوا انه علة في الحدوث
ولا يلزم من كونه علة للحدوث كونه علة للعدم قلنا مسلم انه لا يلزم لكن لم لا يجوز
ان يكون علة في البقاء لكن لا يكون تعلق التكافؤ ويكون ذلك بسبب عارض يلزم
من زواله زوالها كما تقولون في العلم فانه عندكم من باب الكيف ويلزمه الاضافة
الى المعلوم ويلزم من تغير الاضافة تغير العلم واما الثانية فلان صغراها
في غاية المنع قولهم القابل يوجد مع المقبول قلنا اين البرهان على هذه المقدمة
فانها مبنية على ان الامكان امر ثبوتي وسياتي ابطاله ثم نقول كيف يكون
بقبول بعض الاعراض البسيطة للعدم قالوا القابل هو المحل قلنا فليكن القابل
ههنا هو البدن قال بعض المتاخرين الحدوث والقدم متساويان في احتياجهما
الى امكان يسبقهما فان جعلتم محل احدهما هو البدن فليكن البدن هو المحل الاخر
اجاب عن هذا بعض المحققين بان كون الشيء محلا لامكان وجود ما هو
مباين القوام له او لامكان فساده غير معقول فان معنى كون الجسم قابلا للوجود

السواد هو بهيئة لوجود السواد فيه وكذلك الفساد واذا كان امتنع كون الشيء
محلاً لامكان فساده فالبدن ليس محلا لامكان وجود النفس من حيث
هو مباين ولا لامكان فسادها بل انما كان مع هيئة مخصوصة موجودة
قبل حدوث النفس محلا لامكان وتهيؤ لحدوث صورة انسانية تقارنه
وتقومه نوعاً محصلاً ووجود تلك الصورة غير ممكن الا مع مبدئها
القريب بالذات وهو النفس فحدوث سبب استعداد ذلك مبدا للصورة
المقارنة له المقومة اياه على وجه كان ذلك المبدأ مرتبطاً بهذا النوع
من الارتباط وزال بذلك الحدوث ذلك الامكان والتهيؤ عن البدن
ادرال عنه ما كان البدن معه محلا تحتاج الى حدوث النفس اعني
الهيئة المخصوصة فبقي البدن محلا لامكان فساد الصورة المقارنة له
وزوال ذلك الارتباط عنه فقط وامتنع ان يكون محلاً لفساد ذلك
المبدا من حيث هو ذات مباينة عنه فاذن البدن مع هيئة مخصوصة
شرطاً في حدوث النفس من حيث هي صورة او مبدأ صورة لا من حيث
هي موجود مجرد وليس بشرط في وجودها والشيء اذا حدث لعله بعد
فساد ما هو شرط في حدوثه كالبناء الباقي بعد موت البناء الذي كان
شرطاً في حدوثه فان قيل لم اوجب استعداد البدن لحدوث صورة ما
حدوث مبدأ لتلك الصورة ولم يوجب استعداده لفساد تلك الصورة
فساد مبدئه ذلك وما الفرق بين الامرين قلنا لان ما يقتضي حدوث
معلول ما فانما تقتضي وجود جميع علل ذلك المعلول وشرائطها وما
تقتضي فساد معلول لا تقتضي فساد العلل بل يكفيه فساد شرط ما ولو
كان عدمياً اقول كما جاز ان يكون شرطاً في الحدوث جاز ان
يكون شرطاً في الوجود فان وجود المعلول يستلزم وجود سائر
علله فالبدن لما كان شرطاً في حدوث الصورة الانسانية وشرطاً في

بقائها المستند الى مبدئها كان جاز ان يكون المبدأ مشروطاً بالبدن وقولهم
العلة تستلزم عدمها عدم بعض الشروط لا على التعيين مسلم ولكن جاز
ان يستلزم عدم هذا الشرط المعين فلا بد من نفي هذا الجائز ومن المعلوم
ان نفي اللزوم لا يستلزم نفي الجواز اما الكبرى فانها ممنوعة ايضاً قوله
في الاول يلزم كونه جسم قلنا مضى الكلام فيه قوله مادة النفس باقية قلنا
مسلم لكن لا يلزم من بقاء المادة بقاء النفس قال بعض المحققين
جواباً عن هذا المادة للنفس لا يجوز ان يكون ذات وضع لان ذا الوضع
ليس محلا لما لا وضع له واذا لم يكن ذات وضع فلا يخلو اما ان يمكن وجودها
بانفرادها اولا والاول يلزم منه ان يكون عاقلة فيكون هي النفس والثاني لا
يخلو اما ان يكون للبدن تاثير في اقامتها اولا والاول يلزم منه ان
يكون النفس غير فاعل بانفرادها وهو باطل والثاني يلزم منه تجويز بقائها
مع عدم البدن قوله سيأتي بطلانه محتمم على ان كل مجرد عاقل سلمنا لكن
لا يلزم ان يكون هو النفس سلمنا الكل لا يكون للبدن تاثير في اقامتها بمعنى
انه يكون شرطاً في وجودها قوله يلزم ان لا يكون لها فعل بانفرادها
قلنا لا نسلم فان المشروط بامر اذا اقتضى شيئاً من حيث هو هو لا يلزم
ان يكون لشرطه مدخل في الاقتضاء سلمنا لكن لا نسلم استحالة قوله على
التقدير الثاني يلزم جواز بقائها مع عدم البدن قلنا نعم ولكن هذا ليس
تام في الدلالة على امتناع بقائها قال بعض المتأخرين النفس
داخلة تحت الجوهر وهو جنس قلنا فصل والجنس والفصل مادة وصورة
باعتبار اجاب بعض المحققين بان هذا مغالطة باشتراك الاسم
فان المادة والصورة يقعان على ما ذكره وعلى جزئي الجسم بالتشابه
اقول لا نزاع في ان وقوع المادة والصورة على هذين
الامرين بالاشتراك ولكن المادة التي هي باعتبار ما جنس من مقومات

الماهية وكذلك الصورة التي هي باعتبار فصل فجاز ان يكون تلك المادة محلا
لا كان عين تلك الصورة الآن يقال الفصل علة ومتى عدم عدم الحصة من
الجنس وحينئذ يصح عليه الفصل **شرح** الفكر حركة الانسان الى
المبادي ليتنقل منها الى المطالب والحدس هو سرعة هجوم النفس الى نيل الحد
الاوسط اذا وضع المطلوب او نيل الحد الاكبر اذا وجد الاوسط وبالجملة
سرعة الانتقال من المعلوم الى المجهول قالوا فاذا امكن ان للنفس الحدس
يتأتى لها الادراك للحد الاوسط من غير تجشم وكسب جديد في جميع معقولاتها
فهي ذات قوة حدسية ولا امتناع في وجودها كما يمكن وجود انسان تعسر
عليه الوصول الى الاوسط في جميع تعقلاته واما الذهن فهو قوة للنفس
معدة لاكتساب الآراء والفهم جودة تهيؤ هذه القوة لتصور ما يرد عليها من
خارج والذكاء شدة القوة الذهنية والصناعة ملكة نفسانية يصدر عنها
افعال ارادية بغير روية **شرح** من الناس من اثبت للحيوانات
نفوسا ناطقة لانها مدركة للكليات من حيث انها مدركة للجزئيات والمدرك
للمركب مدرك للاجزاء ولان الحيوان انما يقصد حركة كلية لانه لو قصد حركة
جزئية لكان قصده لتلك الحركة مسبوقا بتحقق تلك الحركة التي لا تتحقق الا
بالقصد واعلم ان في هاتين الحجتين نظر اما الاول فلان المدرك للمعقولات
من الجزئيات مدرك الكليات اما الادراك الحسي الذي لا يستفصل الاجزاء التي
للمحسوس فانه لا يلزم من تحققه تحقق الادراك العقلي واما الثانية فلان
تحقق ذلك الجزئي الذي جعل شرطا في القصد ليس هو التحقق الخارجي حتى يلزم
الدور وانما هو التحقق الخيالي وليكن هذا آخر ما نورده في هذا الفن
ولنقطع الكلام حامدين لله تعالى على آلائه ومصلين على النبي المصطفى محمد وآله

صح

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو الفن الثالث من كتابنا الموسوم بالاسرار الخفية المشتمل على اشرف
المطالب والمحتوي على الغاية القصوى اذ فيه البحث عن مبدا المبادي
ومسبب الاسباب وما يجوز عليه من الصفات وما لا يجوز وقد سلكنا فيه طريق
المحققين مستمدين من الله تعالى اصابة الحق وهدايتنا الى سواء الطريق
وهو يشتمل على مقالات **المقالة الاولى** تشتمل على مباحث

البحث الاول في موضوع هذا العلم يبحث الاوايل في
هذا العلم عن الامور المجردة عن المادة وموضوعه لا يجوز ان يكون من الامور
المادية اذ قد عرفت في البرهان ان موضوع العلم هو الذي يبحث عن اعراضه
ولواحقه ولا يجوز ان يكون هو ذات الله تعالى لان في هذا العلم يستدل على
وجوده تعالى لان اثباته ليس يستغني عن البيان ولا يبين في علم آخر لان هذا العلم
يبحث عن المفارقات للمادة وقد لاح في الطبيعيات ان الباري مجرد عن المادة
من كل وجه فلهذا العلم يبحث عنه ونحن قد منعنا ان يثبت موضوع العلم فيه
وظن بعضهم ان موضوعه الاسباب القصوى وهو خطا فان لهذا العلم بحثا
عن امور ليست اعراضا خاصة بالاسباب كالكلية والجزئية والوجوب والامكان

بل لما بطلت هذه الظنون فالواجب ان نحصل موضوعه
فنقول ان الطبيعي موضوعه الجسم من جهة تغيره لا من جهة وجوده والرياضي
موضوعه المقدار لا من جهة وجوده ايضا والمنطق موضوعه المعقولات من
جهة التوصل بها الى المجهولات وموضوعات هذه العلوم ليست بديهية الوجود
ولا يتعلق بالمادة فاذن لوجودها بحث خارج عن هذه العلوم ولا يجوز ان يبحث عن
المواد كالواحد والكثير الذي يشتمل عليه هذه المسايل وغيرها من المجردة موضوعاتها
عن المواد كالواحد والكثير والوجوب والامكان وغير ذلك وهذا الموضوع اعم
من كل موضوع فلا علم ارفع منه وهو بديهي مستغن عن البيان فلا يحتاج الى

142

علم آخر يبين فيه موضوعه واورد الشيخ سؤالا وهو ان الموضوع لا يثبت مباديه
في العلم فلو كان الوجود موضوعا مع ان هذا العلم يبحث عن مبادي الموجودات
لكان قد انقض واجاب بان البحث في المبادي من عوارض هذا الموضوع
الخاصة به ثم المبدا ليس مبدا للوجود كله ولو كان مبدا للموجود كله لكان مبدا
لنفسه بل الموجود كله لا مبدا له انما المبدا للموجودات فالبحث انما هو عن مبدا
بعض الموجود كساير العلوم الجزئية فانها تبحث عن مبادي بعض ما فيها وفيه نظر
لان موضوع هذا العلم اما ان يكون هو كل وجود واما ان يكون الوجود الواجب
واما ان يكون الوجود الممكن والكل باطل اما الاول فلانه يبحث عن امور لا تعرض
لكل موجود واما الثاني فلان هذا العلم يتكفل باثباته واما الثالث فلانه
يرد الشك حينئذ **سؤال** القسمة متحققة بالوجود من حيث هو هو
جواب سنبين ان الوجود من حيث هو هو امر عارض للموجودات
ممكن فدخل تحت الاخير **البحث الثاني** في مرتبة هذا العلم
ومنفعته لما كان هذا العلم اشرف العلوم وكان الغرض الاقصى من العلم هو
تكميل النفس الانسانية ليحصل لها السعادة الاخروية كان هذا من اعظم منافع هذا
العلم ومرتبة هذا العلم بالنسبة الينا بعد علم الطبيعيات واما بالنسبة الى نفس
الامر فقبله لان هذا يبحث عن الامور المجردة عن المادة **سؤال**
الهندسة والحساب يبحثان عن المجرد **جواب** الهندسة تبحث عن المقدار
وهو مقارن للمادة والحساب ليس موضوعه العدد من كل وجه فان العدد يوجد
في المفارقات فلا يكون موضوعا لانه من كان انما الموضوع لاي نسبة هو المقارن
للهيولي وذلك هو موضوع الحساب وايضا مبادي العلوم ليس فهذا فله تقدم وقد
توقف بعض مسايل هذا على اسدامن غيره ولا دور **البحث الثالث**
في الموجود والشيء زعم بعض الناس انهما يحدان وهو خطا لانهما من
اوايل البديهيات وقولهم ان الموجود والشيء هو الذي يصح ان يخبر عنه احدوه

في حقيقته فان الذي وما من الالفاظ المترادفة للوجود والشي وايضا فانهما
اعرف من صحة الاخبار واستدل بعضهم على ان الوجود بديهي بان علمي بوجودي
بديهي والوجود جزء من وجودي والعلم بالجزء سابق والسابق على البديهي بديهي
وايضا العلم بعدم اجتماع الوجود والعدم مسبوق بتصور الوجود والتصور
الموقوف عليه التصديق البديهي بديهي وهذه المقدمة كذبناها في المنطق وفي
الوجه الاول نظر قالوا ايضا لو عرف فاما بنفسه وهو باطل او باجزائه فان كانت
وجودات لزم ان يكون الوجود الواحد وجودات واحتياج الشي الى مثله وان
كانت غير وجودات فعند الاجتماع ان لم يحصل زايد كان الوجود غير وجود وان
حصل كان التركيب في الفاعل او القابل للوجود لا فيه والملازمة الاخيرة ممنوعة
سؤال الوجود لا يتصور فان كل متصور له صورة فلو كان للوجود
صورة في النفس الموجودة لاجتمع المثال وايضا كل متصور فانما يتصور لتحصل
معرفته تميزه عن غيره ومعنى تميزه هو انه ليس ذلك الغير فيكون تصور الوجود
متوقفا على تصور العدم الموقوف عليه فيدور **جواب** يكفي في
تصور الوجود حصول وجود دائما اما من غير وجود صورة الاخرى وقولهم
كل متصور انما يتصور بعد العلم بتميزه ممنوع بل لا بد من تميزه عن غيره ثم ان
العلم بالتميز يتبع العلم بالتصور **تنبيه** الموجود يعنى به الثابت
المثبت وحينئذ يكون هو الموجود المطلق ونعني به ان حقيقة الشي
وماهيته الخاصة به ويسمى الوجود الخاص **تنبيه** الوجود زايد
على الماهيات لانك تقول حقيقة كذا موجودة فيفيد وتقول حقيقة كذا
حقيقة كذا فلا يفيد ولانا اذا اعتقدنا وجود ممكن جزمنا بوجوده
ونشك في جوهريته وعرضيته ويزول باعتقاد احدهما عند اعتقاد الاخر
واعتقاد الوجوب ثابت ولان تصور الوجود بديهي فلو كان عين كل ماهية
لكان تصور كل ماهية بديهيا ولانه لو كان نفسها او جزءا منها لم يوصف

بالامكان ولان ماهية الجنس غير معلولة للفصل ووجوده معلول له واستدلوا
ايضا بان الماهية معلومة ووجودها مشكوك فيه وترتيب برهانهم الماهية
معلومة والوجود غير معلوم والوسط غير متحد فان العلم المثبت في الاول
هو التصوري والمنفي في الثاني هو التصديقي ومع التسليم فهو جزئي كالنتيجة
تنبيه الوجود مشترك لزوال الاعتقاد الخصوصيات مع بقاء
اعتقاده كاملا ولانقسامه الى الجوهر والعرض ولانحصار قولنا الشي اما موجود
او معدوم **سؤال** المقابلة بين الثبوت والعدم معناها المقابلة
بين تحقق الحقيقة ولا تحققها **جواب** انا نقول الشي اما موجود او
معدوم لنصحح اصطلاحنا في النقيض بالبرهان ولو كان بمعناه قولنا السواد مثلا
لا يخلو عن ان يكون سوادا او لا يكون لكان حقيقة الحق وباطلية الباطل
معلومة بالبرهان **سؤال** اذا كان الثبوت زايدا على الماهية وكان
غير مشترك انحصر التقسيم فان معناه حينئذ الماهية اما ان يكون ثابتة ثبوتها
الخاص او منفية **جواب** لم قلتم انه ينحصر قولنا الماهية اما ثابتة
ثبوتها او منفية لجواز ان يكون ثابتة ثبوت ماهية اخرى كالنفي الا اذا دللتم
على ذلك وحينئذ يكون قد استبد للتم على اول الاوايل وهو محال **تنبيه**
الحكم بزيادة الوجود انما هو في المعقولية اما في الاعيان فليس كذلك والا
لكان للماهية هوية غير الوجود ويكون موجودين لا موجودا واحدا ويتسلسل
قاعدة شريفة الوجود ينقسم الى الخارجي والذهني والقسم الاول
معلوم بالبديهة وشك في الثاني جماعة ويدل عليه انا نتصور امورا كثيرة ونحكم
عليها باحكام ايجابية مع انها معدومة في الخارج فلا بد وان يكون موجودا
في الذهن لان المتصف بالثابت ثابت قطعا **سؤال** الماهية توصف
بالوجود وهو صفة ثبوتية ولا يستدعي ذلك كونها ثابتة قبل الوجود والا
تسلسل **جواب** الوجود ليس زايدا الا في المعقولية **تنبيه**

الشبهة لا تنفك عن احد الوجودين والاولى ان يقال ان الشيء قد يكون معدوما على
الاطلاق ان عني به انه معدوم في الاعيان فحق ان الشيء جاز ان يكون ثابتا في
الذهن معدوما في الخارج وان عني به انه معدوم في الذهن والخارج فهو محال
فان المعدوم المطلق لا يكون عنه اخبار لا بالايجاب ولا بالسلب فانه هو ممتنع
اشاره ولا اشاره الى عدم مطلق لا صوره له ذهنا وكيف يوجب على المعدوم
شيء ومعنى الايجاب وصف كذا حاصل للمعدوم وحصول الشيء للشيء فرع على
حصول ذلك الشيء في نفسه ومعنى علمنا بالمعدوم ان له صورة في النفس لا نشار
بها الى شيء في الخارج فاذا اخبرنا عن المعدوم اخبرنا عن تلك الصورة وبعض الناس
لما لم يفهم الوجود الذهني اثبت المعدوم في الخارج لانه يخبر عنه ولم يدر ان
الاخبار ليس الا عن الثابت ذهنا وبواسطته عن الثابت في الاعيان ان كان له
ثبوت فيه وقالوا ايضا المعدوم معلوم ومراد فهو متميز وكل متميز ثابت وقاسمهم
حتوم لكنهم لم يفرقوا بين الثابت مطلقا والثابت في الذهن ويعارضون بالعلم
بالممتنع والمركب والوجود والعدم ويقول ايضا المعدوم ان ساوى المنفي او
كان اخص فكل معدوم منفي وكل منفي غير ثابت وان كان اعم لم يكن نفيا والا
كان العام هو الخاص فيكون ثابتا وهو باطل وهو مقول على المنفي فالمنفي ثابت
وفيه نظر **مسئلة** ذهب هؤلاء القوم الى ان الشيء قد لا يكون موجودا
ولا معدوما وسموه بالحال وهو جهل **مسئلة** الوجود ليس زائدا على
الشيء الثابت بل هو نفس الثبوت وزعم بعضهم ان الموجود له صفة تقتضي
حصوله في الاعيان وهو محال فان حصول الشيء سابق على حصول صفة له
ولان علة الحصول لا بد وان يكون لها حصول فيتسلسل **مسئلة**
المعدوم لا يعاد لانه لا هوية له فلا اخبار عنه بصحة العود ولانه لو صح لا
عيد الوقت الذي هو فيه ويصح اعادته معا جميعا فيكون مبتدا معادا ولانه لو
حصل مثله لم يتميز احدهما عن الآخر وفي الاول نظر فان الاخبار عن الشيء لا

يستدعي الثبوت خارجا على ما مر فانا نحكم بصحة الايجاد ولانه معارض
بالحكم بامتناع العود وكذا الثاني فانه لا يلزم من اعادة بعض المعدومات
صحة العود على الكل ولقائل ان يقول نحن نستدل بصحة العود على المعدوم
على صحة عود وقته لان وقته من جملة مشخصاته ولقائل ان يقول لا نسلم انه
يكون مبتدا فان المبتدا هو الموجود في الزمان الاول الذي ليس بمعاد والاولى
في هذا الرجوع الى حكم العقل فانه حاكم بالامتناع واستدلوا على صحة العود
بانه لو امتنع فاما للذات فلا يكون موجودا قبل ذلك او بالغير ولا ينازعه
وجوابه انه ممتنع لذاته ولا يلزم من امتناع العود للذات امتناع الابتداء
سؤال تعين زمان يصح وجود الشيء فيه ثم يعدم في الاول فيلزم
ان ينقلب الامكان الى الامتناع الذاتي **جواب** الامتناع الذاتي في
الزمان الثاني هو الوجود بعد العدم والامكان انما هو الوجود المطلق فلا انقلاب
مسئلة حمل الموجود على ما تحته ليس حمل الاجناس والا لكان الفصل
المقوم له موجودا لان على الموجود موجود فيكون الجنس داخلا في طبيعة الفصل
وفيه نظر فانه لا يلزم من حمل الوجود على الفصل دخوله فيه وقولهم علة الوجود
موجود لا يستدعي كون الوجود جزءا من العلة واستدلوا ايضا بان الفصل علة
لوجود حصة الجنس لا للماهية فلو كان الوجود جنسا لكان الفصل علة للماهية
وهو مبني على القاعدة المشكلة قالوا لو كان جنسا لكان اختيار الواجب بفصل
وتركيبه وهو غير لازم لجواز ان يكون جنسا للبعض قالوا الوجود مقول بالتشكيك
فان العلة اولى بالوجود واقدم واشد وكذا الجوهر ولا شيء من الجنس يقول
بالتشكيك ولا نعقل الماهية بجميع ذاتياتها حال الغفلة عن الوجود وهذان
قريبان وقد لاح من هذا ان حمل الوجود ليس بالتواطي ولا بالاشتراك بل بالتشكيك
مسئلة حقيقة الواقع بالتشكيك على اشياء مختلفة لا يجوز ان
يكون مقوما لماهية من الماهيات فان جزء الماهية لا يقبل التفاوت فانه

بحج الضعف انتفى فالنقصان لا في ذاته بل في عوارضه وان عدم عدمت الماهية
ولا مع الشدة بل لا يكون الا ازليا وبحسبها المعاني التي يحمها التقدم والتاخير والشدة
والضعف والاولى وعدمه وقد اجتمعت الثلثة في الوجود فان وجود العلة اشد
من وجود المعلول فان الوجود الواجب والعدم طرفان وبينهما وسايط يختلف
قرب بعضها من احد الطرفين الى الاخر فالعلة الممكنة اقرب الى طرف الوجوب والمعلول
الممكن اقرب الى طرف العدم وهذا معنى الشدة والضعف وظاهر ان وجود العلة
اولى ثم الاشياء المختلفة بالشدة والضعف كالبياض يحمل على كل واحد من انواع
البياض حمل اللوازم فبين طرفي البياض والسواد انواع من الالوان لا نهاية لها
مختلفة بالحقيقة يوصف بعضها اقرب الى طرف البياض من بعض فيقال الاقرب انه اشد
ولا يكون لتلك الانواع اسماء متباينة بل يشملها اسم البياض فكذلك الوجود يقال على
خصوصيات الوجود المختلفة بالحقيقة والانواع قول اللوازم العامة فهو امر
ذهني لا وجود له في الخارج ومنع الشيخ في الهيات الشفا ان يكون الوجود مختلفا
بالشدة والضعف ش الشيئية عارضة للماهيات لا مقومة ولا
لتركب الواجب وقيم ماهيته ولانا نعقل الماهية بذاتياتها مفصلة حال غفلتنا عن
كونها شيئا فهي من المعقولات الثانية فليس في الموجودات موجود هو شي بل
الوجود للانسان وغيره ولحقها انه شي قال الشيخ الموجود اما في الخارج او في
الذهن والقدر المشترك هو الشيئية وفيه نظر من حيث ان الشيئية لازمة للوجود صح
لا نفسه على ما اعترف به وعلى قول الشيخ يكون الشيئية من المحمولات بالتشكيك

البحث الثاني في الواجب والممكن والممتنع والحق والباطل

كل معقول اذا نسب الوجود اليه فاما ان يكون تلك النسبة واجبة او ممكنة
او ممتنعة وهذا بديهي وزعم بعضهم ان الواجب يحد فجعله ما ليس بممكن
ولا ممتنع وحد الممكن بانه ما ليس بواجب ولا ممتنع وحد الممتنع بانه الذي
ليس بواجب ولا ممكن وهذا دور كما تركب الحيوانات تصورها بديهي واعلم ان

كل واحد من هذه الثلثة تعرض للشي بالقياس الى الوجود وقد يكفي في هذه
النسبة المنتسبان وقد يحتاج الى اخر ش للواجب انه يقتضي للوجود
لذاته ولانه غني عن الغير والممكن له مقابل هاتين ش زعم قوم
ان الوجوب امر ثبوتي وهو سهو فانه لو كان وجوديا لتسلسل واستدلوا بان
عدم الوجوب يحمل على الممكن والممتنع المعدومين ولانه نسبة لا تتوقف على حكم
العقل بها فانه لو عدم العقل كان الشي في نفسه واجبا والجواب ان الحمل
يستدعي ثبوت المحمول في الذهن ولا امتناع في حمل النقيض على معدومين
وايضا فانا نحمل الوجوب على الممتنع فنقول الخلاء واجب العدم والحق ان الوجوب
نسبي ذهني يمكن للعقل نسبته الى الطرفين وقولهم نسبة لا تتوقف على حكم العقل
ممنوع قالوا الوجوب يقتضي الامتناع العدمي قلنا الامكان نقيض لهما فيكون
موجودا معدوما قالوا الوجوب متقدم والسلوب متاخرة لانها تعقل معا
الثبوت قلنا يكفي في تعقلها الثبوت الذهني فيكون متاخرا عنه والوجوب
متقدم على الخارجي بل الاولى دلالة هذا على كونه عدميا فان الصفات الوجودية
لا يكون متقدمة ش الامكان معقول بالاشتراك على معان
ذكرناها في المنطق فمنها العام وليس بثبوتي لانه يلزم التسلسل ولانه محمول
على العدمي واما الامكان الخاص فزعم الشيخ انه ثبوتي قال لانه ان كان بمعنى
معدوما لم يكن الممكن ممكنا ولانه نقيض الامتناع وهما ضعيفان والحق
انه امر ذهني ليس له في الخارج تحقق والا كان ممكنا لانه صفة فيتسلسل
ولان الماهية قابلة لامور غير متناهية على البدل فيكون فيها امكانات
غير متناهية لا مرة بل مرارا ولان الامكان مضاف بين الماهية والوجود
متاخر عنهما وهو خلف واعلم ان الامكان انما يعرض للماهية عند اخذها
عن الوجود والعدم وبينهما فيكون لازما لها لا يعقل زواله
ش الحق يعم منه الوجود العيني والوجود الدايم وحال

القول او العقد الدال على حال الشيء في الخارج مع المطابقة ويقال قول حق
وهو كالصادق الا ان القول اذا نسب الى الامر وطابق قيل صادق واذا نسب
الامر اليه فطابق قيل حق والواجب الوجود حق بل هو احق من كل حق والممكن
باطل في نفسه حق بغيره واحق الاقوال ما صدق دائما واحقها ما كان اوليا
واول الاوايل التي يصح لكل شيء اليه بالقوة او الفعل هو اعتقاد ان النفي والاثبات
لا يجتمعان وهي عامة لا تعرض الا للوجود فالمتشكك فيها لا يمكن محادثه
المقالة الثانية تشتمل على الكلام في الجواهر **وفيها**
مباحث **الاول** في تعريفه ه اعلم ان وجود الشيء تارة يكون بحسب الذات
كوجود الانسان وتارة بالعرض كوجود ابيض وكلامنا الآن في الاول
فنقول من الموجود ما يكون وجوده مستغنيا عن موضوع يقوم به ومنه
ما يكون محتاجا اليه والاول هو الجوهر والثاني هو العرض فالجوهر هو
الموجود لا في موضوع قالوا ونعني بالموجود الذي له ماهية وراء الوجود
بحيث يدخل فيه هذا الواجب ونعني بالموضوع المحل الذي يتقوم بدون الحال
فيه ويقوم الحال والعرض هو الموجود في موضوع وقد ظهر من حد كل واحد
منهما استحالة اجتماعهما على شيء واحد بخلاف ما ظنه بعض ارباب الغفلة
البحث الثاني في احكام كلية الجواهر ه المشهور عند
القدماء انه جنس عال وهو احد المقولات العشر ونازعهم على ذلك جماعة
من المتاخرين ظانين ان الموجود من الاعراض العامة وتقييده بعدم الكون
في الموضوع لا يصيره جنسا وهو خطاء فان قولنا الجوهر هو الموجود لا
في موضوع لم نعن به ان حقيقة الجوهر هي ذلك ولان هذا القول حد الجوهر
وانما هو حد رسمي قالوا ان اصحاب لكونه فصل جوهر الا ان مقوم الجوهر جوهر
ويلزم دخول الجنس في الفصل قلنا لا ندعي جنسية الجوهر لكل شيء فانه ربما
كان عارضا للشيء ومن جملة الفصول وقولنا يجب ان يكون مقوم الجوهر جوهرا

لا نعني به ان الجوهرية مقومة له بل انها مقولة عليه قالوا انواع الجواهر
ان كانت بسيطة لم يكن جنسا وان كانت مركبة فبسايطها ان كانت جواهر وكذلك
والا تقوم الجوهر بالعرض والجواب عنه مرتب مما مر ونقل عن بعض القدماء
ان الجوهر مقول على الاجسام بالتواطي فجاز ان يكون جنسا لها اما على
جميعها فليس كذلك فان الهيولى والصورة كل منهما اقدم من المركب في
معنى الجوهرية وقد بينا بحرف في القواعد السالفة ان الجنس لا يقع بالتشكيك
والجواب ان المادة والصورة كل منهما ليس اقدم من المركب في معنى الجوهرية
بل في الوجود الفعلي وهو ممكن ونحن لم نجد للقدماء برهانا قاطعا على ذلك
فتشكلنا فيه **بحث** الكليات من الجواهر جواهر ايضا فان
الجوهر عبارة عن الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع
ولا شك في ان الكلي من الجواهر اذا وجد كان وجوده لا في موضوع فهو جوهر
ولا نشترط في الجوهر الوجود الفعلي والا لكان الشك في وجود زيد
يقتضي الشك في جوهريته فالانسان انما هو جوهر لانه انسان لا لانه موجود
في الاعيان او في الاذهان لا في موضوع والا لكان مقولا بالتشكيك
ولو كان انما هو جوهر باعتبار عوارض تعرض له مشخصة لكانت الجوهرية
عارضة للماهية ولما كانت العوارض والمشخصات لا تخرج الماهيات عن
حقايقها كانت كليات الجواهر وشخصياتها ايضا جواهر وبعض الناس
ظن ان الكلي ههنا هو الماهية مع قيد الكلية وهو خطاء فان الكلي بقيد
الكلية انما وجوده في الذهن لا غير ومنه ولا يستغني في وجوده عنه فيكون
عرضا ويستحيل وقوعه في الاعيان نعم يجوز ان يوجد له مثال من وجه
ويكون مستغنيا عن الموضوع ولا استبعاد في ذلك فمثال الجوهر عرض لا
يستغني عن الموضوع الذي هو الذهن وان كان الجوهر الخارجي مستغنيا عن
الموضوع **سؤال** انك ذكرت ان العوارض لا تخرج الماهيات

عن حقايقها وقد جعلت الكلي الموجود في الذهن عرضًا وقيد الكلية والوجود في
الذهن عارضان وكيف الجمع بين القولين **جواب** الحق ان الموجود في
الذهن ليس هو ماهية الجوهر وانما هو مثالها وصورتها **بحث**
من الجواهر ما هو اول كالشخصيات ومنها ما هو ثان كالطبايع النوعية ومنها
ما هو ثالث كالاجناس وقد غلط ههنا جماعة وسبب غلطهم عدم عرفانهم المعنى
الاول ونحن نحقق هذا القول الطبايع المشتركة في امر عام اذا قيل لبعضها انه
اول بالقياس الى البواقي فانه يقال بمعنيين احدهما ان يكون ذلك البعض اولى واقدم
من الثاني في طبيعة الامر المشترك كما يقال الجوهر قبل العرض واولى منه بالوجود
والثاني ان لا يكون الاولوية والاولية في ذلك المشترك بل في معنى آخر كالجواهر
الشخصية فانها اولى بالنسبة الى الجواهر النوعية لا في طبيعة الجوهرية بل
لانها اول من جهة الوجود ومن حيث الكمال والفضيلة ولان الآثار الجوهرية
في الشخصيات بالفعل ومستورة في الطبايع النوعية ولان الطبايع الكلية
محتاجة الى الجزئية بان كون الكلي كليا يحتاج الى الجزئي ولا ينعكس
سؤال كذلك الجزئي من حيث هو جزئي يحتاج الى الكلي **جواب**
ان الكلي والجزئي بتجريدهما عن الاضافة فحينئذ الكلي هو المقول على كثيرين
والجزئي ما ليس كذلك فيكون الاول محتاجا الى الثاني **سؤال** الجزئي
الحقيقي لا يتعلق وجوده بالكلي وكذلك الكلي **جواب** لانا ناخذ الجزئي
بقيد التشخص بل الطبيعة الجزئية من حيث هي مستغنية عن الكلي ولا عكس
سؤال طبيعة الانسان اقدم من زيد **جواب**
كلامنا في الطبيعة بقيد الكلية هذا خلاصة ما ذكره الشيخ والحق عندنا خلاف
هذا فان الجزئي متقوم بالكلي والمقوم متقدم وقوله في الجواب الاخير
ان الكلام في الطبيعة الكلية فيه نظر فانا بينا ان الكلي بقيد الكلية لا وجود
له في الخارج وليس بجوهر وكلامنا في الجواهر ومراتبها واما الطبايع النوعية

147

فلما كانت اشد مناسبة للشخصيات من الاجناس كانت اولى بالقياس اليها على
قانونهم **بحث** من خواص الجوهر الشاملة انه موجود لا في موضوع
ومن خواصه انه مقصود اليه بالاشارة والاشارة دلالة حسية او عقلية الى
شيء بعينه لا شركة فيها لغيره لو كان من نوعه وهذه الخاصة ليست شاملة لانواع
الجوهر انما تتناول الجواهر الاول فان الكليات لا يشار اليها لا بالحس ولا بالعقل
وجوز بعضهم توجه الاشارة العقلية اليها وحينئذ يدخل الاعراض الكلية فيه
واما الاعراض الجزئية فان الاشارة انما تتناول بالذات الموضوع ومن خواصه
انه لا ضد له وهذه الخاصة اضافية فان بعض الاعراض كالكميات يشاركه فيها
وذلك لان الضدين هما الذاتان الوجوديتان المتعاقبتان على موضوع واحد
وبينهما غاية الخلاف وقد ذكرنا ان الجوهر ليس في موضوع وربما لا يشترط
الضدية بل مطلق المحل فيكون بعض الجواهر متضادة كالصور الحالة في
الغاية وقد لا يشترط ايضا الغاية في الخلاف وهذا امر اصطلاحي ويتبع
هذه الخاصية خاصية اخرى وهي عدم قبول الشدة والضعف فان المشتد
يستدعي حالة هي ضد الحالة التي يشتد اليها فلا يزال يخرج عن حالة الضعف
على التدريج الى حالة القوة والحالتان متضادتان فان كانتا عرضيتين كان
الاشتداد والضعف في الاعراض وان كانتا جوهريتين كانت الجواهر متضادة
وقد منع من ذلك ولا يلزم من كون بعض الجواهر اولى من غيرها كونها اشد
فان الاولوية تتعلق بالوجود والاشدية تتعلق بالماهية ونحن لا نتصور
هذا الكلام قال بعض المحققين معنى الاشتداد هو اعتبار المحل الواحد
الثابت الى حال فيه غير قار يتبدل نوعيته اذا قيس ما يوجد منها في آن آخر
بحيث يكون ما يوجد في كل آن متوسطا بين ما يوجد في آنين يحيطان بذلك
الآن ويتحد جميعها على ذلك المحل المتقوم دونها من حيث تتوجه تلك
المتجددات الى شيء ومعنى الضعف هو ذلك المعنى بعينه الا انه يوجد من حيث

هو متوجه تلك الغاية فاخذ في الشدة والضعف هو المحل لا الحال المتجدد المتصف
ولا شك في ان مثل هذا الحال يكون عرضا لتقوم المحل دون كل واحد من تلك
الهويات المتجددة اما الحال الذي يتبدل هويته والمحل يتبدل له كالصورة فلا يتصور
فيها الاشتداد والضعف لامتناع تبدله على شيء واحد يكون هو هو في الحالين
ولامتناع وجود حالة متوسطة بين كون الشيء هو هو وكونه ليس هو وهذا
الكلام ايضا ضعيف بان الهيولى لا يتقوم بصورة معينة من الصور المتعاقبة
المتبدلة عليها وقوله يمتنع وجود حالة متوسطة بين كون الشيء هو هو وكونه هو
ليس هو ممنوع قوله اولا ان اشتداد الشيء يقتضي تغاير انواع الاشتداد بحيث
يكون ما يوجد في كل آن متوسطا بين ما يوجد في آنين محيطين بذلك الآن لا يخلو
عن مناقضة ومن خواصه ان الواحد منه قد يكون موضوعا لاضداد
كثيرة لتغيره في نفسه لا كالظن الصادق اذا كذب لتغير الشيء المظنون
فان صدقه وكذبه ما كان لتغير الظن في نفسه ولا لكون السطح اسود او ابيض
فانه لتغير في الجسم والجسم الكلي لكونه مقولا على الابيض والاسود ليس لتغير
في ذاته بل لمطابقته الاشياء المختلفة في الالوان وغيرها ولا نعني بقولنا
لتغيره في نفسه تغير الجوهر في ذاته بل ان يكون التغير واقعا في ذاته بالنسبة
الى هيئاته ويكون محل هذا التغير باعتبار الهيئات ذاته وهذه الخاصية
غير شاملة فان العقليات لا تتغير والنفوس البشرية تتغير في اخلاقها
وملكاتها واعتقاداتها وقد توهم بعض الناس ان بعض الاعراض كذلك فان
اللون يقبل فصلي السواد والبياض وهو خطأ فان السواد اذا زال فصله
عن اللونية لم تبق اللونية حتى تقبل فصل البياض بحث الجوهر
اما ان يكون في محل او لا يكون والاول هو الصورة والثاني ان كان
محلا فهو الهيولى وان لم يكن محلا فان كان مركبا من الحال والمحل فهو الجسم
والا فان كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير فهو النفس والا فهو العقل

والكلام في النفس قد مر فلنتجرد للكلام في البواقي بعون الله تعالى

البحث الثالث في تحقيق الجوهر الجسماني واجزائه

المشهور هو ان الجسم يطلق بالاشتراك على معنيين احدهما الكم المتصل القار
الذات المنقسم الى الجهات الثلث وهو عرض ويأتي والثاني الجوهر القابل
للابعاد الثلثة المتقاطعة على زوايا قائمة ولا شك في وجوده واما المباحث
في اجزائه والكلام على الجزء الذي لا يتجزى قد مضى فلنشرع الآن في اجزائه
المشهورة عند القوم قالوا الجسم مركب من محل هو الهيولى ومن حال فيه
هو الصورة ولا يكفي في تعريف الهيولى انها الجوهر القابل للصور فان النفس
داخلة فيه هذا ولان يقال انها الجوهر القابل للصور الذي ليس له معنى غير القابلية
فان القابلية ليست من المعاني الجوهرية وانت قد عرفت ان جزء الجوهر جوهر واجود
ما يقال في تعريفها انها الجوهر القابل للصور الجسمانية وقد يحكى في الكتب ان
الهيولى معدومة في حد نفسها وانها امر عام في الاعيان وهذان على
الاطلاق غير صحيحين وربما امكن تاويل الاول بان وجودها لما يعلق بالاشياء
الخارجة كالصور والفواعل كانت من دونهما معدومة والثاني بانها عامة
باعتبار عموم صلاحيتها لما يرد عليها من الصور واعلم ان الوفاق قد وقع بين
العقلاء على ان ثمة قابلا لما وقع عليه من الصور والهيئات غير ان جماعة
من القدماء زعموا ان القابل هو الاجزاء الافرادية الغير المتجزية وقد فرغ من هذا
وجماعة اخرى منهم انه هو الجسم وهو امر واحد لا تركيب فيه عندهم بوجه من الوجوه
فهو من حيث هو جوهر يسمى جسما ومن حيث قبوله للصور يسمى هيولى وهذا
راي من كان قبل ارسطو واليه مال ابو البركات واما جماعة المشائين فانهم ذهبوا
الى ان الهيولى ابسط من الجسم والجسم مركب منها ومن الصورة التي هي الاتصال
والى هذا مال الشيخ ابو علي واستدل في الهيات الشفاء على ذلك بوجهين
الاول ان الجسم قابل للانفصال يعني انه متصل واحد في نفسه والاتصال له

يقبل الانفصال فلا بد من امر آخر باق في حالتي الاتصال والانفصال فان القابل
للامرين يجب ان يبقى معهما وليس الاتصال نفس حقيقة الجسم ولا خارجا عنها فان
الجسم لا يتعقل الا وان يكون قابلا للابعاد الثلثة وهو لا يعقل الا مع كونه متصلا
لا يقال الفلك غير قابل للانفصال لانا نقول الجسمية طبيعة نوعية اذا
افتقرت في بعض احوالها الى الهيولى افتقرت في الكل الثاني ان الجسم من حيث انه جسم
موجود بالفعل ومن حيث انه مستعد لاى استعداد كان فهو بالقوة والشئ الواحد
لا يكون ذا قوة وفعل والحجة الاولى ضعيفة لوجوه الاول المنع من وجود
الجسم والكلام على ذلك وقد مر الثاني لم لا يجوز ان يكون الانفصال نفس
حقيقة الجسم ويكون معنى قولنا انه قابل للانفصال ما يعنيه بقولنا الشئ قابل
للعدم والحاصل ان الامكان تارة يعنى به الاستعداد وتارة يعنى به الامر
اللازم للماهيات فيجوز ان يكون امكان الانفصال راجعا الى المعنى الثاني دون
الاول الثالث الاتصال ان عنى به ما يفهم الكافة من المعنى المعقول بين
الشيئين فهو امر عرضي فكيف يتقوم به الجوهر وان عنى به الامتداد الذاهب في
الجهات الثلث فان عنى في كونه مغايرا للجسم وقوله ان الجسم قابل للانفصال
والاتصال لا نسلم لا يرد على هذا فان الاتصال المقابل للانفصال هو الذي بالمعنى
الاول واعتذارهم عن الفلك بان الاتصال طبيعة واحدة نوعية لا تختلف في
الحاجة الى المحل والاستغناء عنه ممنوع فانهم لم يبرهنوا على ذلك واما
الثانية فمغالطية نشأت من اهمال الحيثيات فانه من استحالة كون الشئ الواحد
ذا قوة وفعل من حيثية واحدة اما اذا تعددت الحيثيات فلا استبعاد
فان النفس جوهر قابل للصور المعقولة مع ان هذا لا يقتضي ثبوت هيولى لها
وايضا الهيولى نفسها جوهر بالفعل ومستعدة للصور اجاب الشيخ
عن هذا الاخير بان جوهرية الهيولى عبارة عن انها جوهر مستعد لكذا
ويعني انها جوهر انها امر ما لا في موضوع ولا في موضوع امر سلبي فالاثبات

ههنا هو امتها وهو امر عام لا يصير بالفعل الا بفصل وفصله انه مستعد
لكذا فاذن حقيقة الهيولى وكونها بالفعل هو كونها مستعدة وهذا الجواب كما تراه
ضعيف جدا فان كون الهيولى امرا ما ان كان نحو الهاء مع انه من المعقولات الثانية
والاستعداد فصل له مع انه من الكيفيات لزم تقوم الجوهر بالاعراض وبالامور
الذهنية **البحث الرابع** في تفاريع الهيولى والصورة على راى
المشائين قالوا الهيولى حال المفارقة ذات وضع فهي اما نقطة او خط او سطح
او جسم والكل محال اما انها لا تكون نقطة فلانها لو وصل النقاط فاخطين فان
لاقتها بالاسر مع انها مباينة للخط كان طرفا الخطين متباينين لها ويكون لها طرفان
غيرهما فلا يكون الطرف الطرف وان كان لا بالاسر لزم التجزية واما البواقي فلانها تستدعي
هيولى لانها قابلة للفصل وان لم يكن ذات وضع فبعد حلول الصورة فيها لا بد لها
من مكان يحصل فيه فتخصيصها بذلك المكان ان كان قبل لبس الصورة كانت ذات
وضع وان كان بعد لبسها كانت غير متخصصة بحيثيات المكان ولا يرد على هذا ما
نشاهد من العناصر اذا كان قبل الفساد في مكان غريب وبعده في مكان طبيعي
فان الهيولى بعد لبس الصورة كانت اولى بهذا المكان لاجل الوضع السابق لها
مع الصورة الاولى **سؤال** لم لا يختص الهيولى بعد لبس
الصورة بمكان جزئي كما يختص الجزء من الماء اذا صار ارضا بمكان جزئي
جواب الفرق ما ذكرناه فان الوضع السابق هو السبب في تخصيص الصائر
ارضا بما هو اقرب الى ذلك الية بخلاف المجردة واورد فخر الدين على هذا جواز اتصاف
الهيولى بامور متعلقة تقتضي بعضها تخصيصها ببعض الامكنة اجاب عنه
المحقق نصير الدين بان الهيولى حال اتصافها بتلك الامور ان تخصصت بوضع
فهي غير مجردة وان لم تخصص مستندا الى الاوصاف الى جميع الامكنة على السوية
وفي الجواب نظر لان الهيولى جاز ان يحصل لها الاولوية حال لبس الصورة
بمكان جزئي لاجل امر حاصل ايضا حال لبس الصورة واعلم ان هذا البرهان لا يدل

على استحالة خلو الهيولى مطلقا عن الصورة وانما يرد على اثبات الهيولى المجردة
سبيل اقتران الصورة بها ومن استدل لا يتم ان الهيولى لو تجردت مع انها
موجودة بالفعل ومستعدة للصورة لزم حصول القوة والفعل لذات واحدة
وقد مر ضعف هذا وايضا لو تجردت الهيولى فهيولى الكل والجزء متماثلان والا
كان الشيء مع غيره كهو لا مع غيره وانما يختلفان بالكلية والجزئية لان الماهية
واللوازم واحدة فيهما والاختلاف بالكلية والجزئية اختلاف بالمقدار ونحن
ننازعهم في المقدمة الاخيرة وايضا لو انقسم الجسم الى قسمين ثم تجرد لم يتصور
الكل اذ لا امتزاج ولا اتحاد اذ لا اتصال وامتزاج فانها يستدعيان الامتداد
الجرمي فان الاتحاد بين الشيئين انما يصح على هذا التقدير ومن حججهم ان الهيولى
بعد التجرد ان انقسمت كانت متقدرة وان لم ينقسم فعدم انقسامها ان كان لذاتها
لزم البقاء على هذه الحالة فلا ينقسم بعد المقارنة وان كان لصورة غير
منقسمة كان للصورة الجسمية صورة ضدا لها وهذه الحجة عظيمة الاختلال
لان عدم القسمة كان ان يكون لامر عدمي هو عدم الشرط الذي هو المقدار او
يكون لحصول صورة ولا يلزم من كون هذه الصورة مقتضى عدم الانقسام ان يكون
ضدا للصورة الجسمية ومع ذلك فنازعهم في ان الصورة لا ضد لها وقد سبق
الكلام فيه شر قالوا الصورة ايضا لا تخلو عن الهيولى لانها
متناهية على ما مر فهي متشكلة ولزوم الشكل ان كان لذات الجسمية لزم تشابه
الاجسام في مقادير الامتدادات وفي هيئات التناهي والشكل لان اطراف
الاجسام في هذه انما يكون بواسطة الانقسام الذي يتعلق بالمادة وان كان
بسبب الفاعل كانت الصورة حال الخلو يمكن عليها توارد الانفصال والاتصال
فتقع ان يكون لمشاركة الحامل فان قلت الشكل الى البسائط يستند الى
الطبايع فيتساوى الكل والجزء منها واختلافه في الشكل فيهما قلت
البسائط الهامات تعقل بستها الكلية والجزئية اما المجردة فلا وايضا

الصورة قابلة للقسمة وكل قابل له هيولى فالصورة المجردة مقترنة هذا خلف
والجواب منع ان على ان المنقسم يستدعي المادة وتقدم الكلام فيه شر
لما ثبت بينهما التلازم فلا بد من علة بينهما ولا يجوز ان يكون العلة ايضا بينهما على
ما ياتي ولا ان يكون الهيولى هي العلة لانها قابلة والقابل لا يكون فاعلة لما ياتي
فتعين ان يكون العلة هي الصورة ولا يجوز ان يكون علة مطلقة ولا واسطة
مطلقة اما في العضها فلعدم وامتناع الهيولى واما في مطلق الصور
فلانها متاخرة عن الشكل او مصاحبة له والشكل متاخر عن الهيولى على ما مر
والمتاخر عن المتاخر او المصاحب متاخر والعلة متقدمة فاذن الصورة
شريكة لشيء اخر وذلك الشيء مجرد ويكون هو العلة بالحقيقة للهيولى غيرات
الهيولى لما استحال انفكاكها عن الصورة كان مستحفظا لبقاء الهيولى بتعاقب
الصور وقد اعترض على هذا جماعة من المتاخرين اما اولا فمنع استدعاء التلازم
العلية فان الشيئين جاز تلازمهما من غير علة بينهما كالمضافين والجواهر والاعراض
واما ثانيا فمنع استحالة كون الواحد قابلا وفاعلا وسياتي وان سلم هذا
المقام لكن الذي احلتموه هو كون الفاعل التام في الفاعلية لا يكون قابلا ونحن
نقول لم لا يكون الهيولى جزء علة للصورة واما ثالثا فمنع تاخر الصورة عن
الهيولى وقولكم الصورة غير متقدمة على الشكل فهي مصاحبة له او متاخرة
عنه ممنوع لانا لنا ان نسلم ان الصورة غير متقدمة على الشكل بتقدم العلية
فلا يلزم من نفي الخاص نفي العام كيف والشكل عبارة عن هيئة حاصلة للجسم بسبب
احاطة الحد او الحدود به فهو متاخر عن الحدود المتاخرة عن الجسم المتاخر
عن الجسمية واما رابعا فان الصورة على تقدير كونها جزء علة للهيولى يكون
متقدمة على الهيولى بنفسها ثم يتم كونها ليست علة على انها متاخرة واما
خامسا فانكم قلتم الصور المتزايلة لا يكون علة مطلقة لزوالها وهو بعينه عائد
في كونها جزءا فان العلة هي مجموع الصورة والمفارق واذا عدمت الصورة عدم

جز العلة فيلزم عدم العلة واما سادسًا فلانكم قلتم الصوره محتاجه في الشكل
الى الهيولى فقد صارت الهيولى علة للصوره واما سابعًا فان كل واحد
منهما يمتنع بارتفاع صاحبه فهما سوا في التقدم والتاخر اجاب عن
الاول بان الشي اذا استغنى كل منهما عن صاحبه جاز وجوده بدونه فلا تلازم
وهذا من الامور البينة واما النقض بالمضافين والجواهر والاعراض فليس
بصحيح لان العلية ثابتة فيهما ايضًا اما في المضافين فان كل واحد منهما
مفتقر الى الاخر من غير دور وذلك لانا اذا اخذنا ذاتين يلزم كل واحد
منهما صفة بسبب الاخر وتلك الصفة هي المضاف الحقيقي وكل منهما محتاج لا في
ذاته بل في صفته تلك الى ذات الاخر واذا اخذ الموصوف والصفة معًا كان هو
المضاف المشهوري وبحدث حينئذ كل واحد منهما محتاجًا لا في جميعها بل في
بعضها الى الاخرى لا الى جملتها بل الى البعض الغير المحتاج فلا احتياج بينهما دائر
ولا الغنا واقع ونحن لا نستصوب هذا الجواب لان الكلام في المضاف الحقيقي
لا في المشهوري والذي ظهر من الجواب ان كل واحد من المضاف الحقيقي
مستغن عن الاخر ومحتاج الى معروضه وفي هذا اثبات استغناء كل واحد
منهما عن صاحبه مع الملازمة بينهما واما الجواهر والاعراض فان الحق ان
الجوهر المتشخص محتاج الى مطلق العرض لا في ذاته بل في تشخصه والعرض
محتاج في قوامه الى الجوهر وعن الثاني بما ياتي وعن الثالث ان الذي
ذكرتم بعينه تاخر الشكل عن ماهية الصوره وهو حق والكلام في الصوره
الشخصية ولا شك في تاخرها عن الشكل فانه من علل تشخصها ولا استحالة في
احتياج الشي في تشخصه الى ما يتاخر عن ماهيته كما قلنا في الجوهر والعرض
وعن السابع ان المتاخر هو الصوره الشخصية والمتقدم هو الصوره
من حيث هي فالحاصل ان الصوره من حيث هي صوره شريكة علة الهيولى
لا مطلق الصوره الشخصية ولكن الصوره من حيث هي صوره انما يستحفظ وجود

ما بالصوره المتعاقبة سؤال لم لا يكون الصوره من حيث هي علة
مطلقة ولا يلزم المحال الذي ذكرتم جواب العلة المطلقة يجب
ان يكون متشخصة حتى يصير علة للمتشخص ويمتنع ان يكون متشخصة قبل وجود
الهيولى فانها هي العلة له لتشخصها سؤال مجموع العلة المجرده
والصوره من حيث هي ليس علة متشخصة بل هو واحد بالمعنى العام
جواب لا استحالة في كون الواحد بالمعنى العام مستحفظ وحدة
عمومه بواحد شخصي على الواحد شخصي وههنا الواحد بالنوع مستحفظ بواحد
شخصي هو المفارق ويكون مع ذلك الشي يوجب المادة ولا يتم الحاجة الا بواحد امور
تقارنه انها كانت وفي هذا الجواب تسليم للسوال وهذا الجواب عن الخامس
والسادس وعن السابع انه ليس يحق ان ارتفاع كل منهما بارتفاع صاحبه
بل ارتفاع الهيولى مستفاد من ارتفاع الصوره ولا يلزم من مقارنتها
استناد كل منهما الى صاحبه والصوره لا توجد الا في الهيولى لان علة وجودها
الهيولى والا لكانت العلية دائرة كان العلة الواجب الا مع المعلول ولا يلزم
صاحبها اليه بل لان العلة اذا كانت علة بالفعل لزم عنها المعلول وان يكون
معها لذلك الصوره اذا كانت صوره موجوده بالفعل لزم عنها ان يقوم شيا
ذلك الشي يقارن ذاتها وكان ما يقوم الشي ويفيد الوجود منه ما يفيد وهو
سابق ومنه ما يفيد وهو ملاق بحث اثبتوا للجسم صوره اخرى
نوعية باعتبارها يختلف الاجسام انواعها قالوا لانها مشتركة في الجسمية
وبعضها يقبل الشكل المختلف بسهولة كالرطب منها وبعضها يقبله بعسر
كاليابس وبعضها لا يقبله كالفلك وهذه الاعراض لا بد لها من مبادي
هي الصوره وهذه الحجة لا يخفى ضعفها للمعتبر فانها على تقدير تمامها
في الجسمية لو كان اختلافها في هذا الاصل فصورها لعاد الكلام في
الصور جدعًا اللهم الا ان يخصصوا الاختلاف في الصور بالاستعداد

الحاصل للهيولى دون الاختلاف في الاعراض وحينئذ يكونون في غاية التحكم
بحث تشخص الصورة بالهيولى من حيث هي معينة لا على ان يكون
فاعلة للتشخص فان القابل لا يكون فاعلاً بل على ان يكون قابلة له واما الفاعل
فهو شيء اخر واما تشخص الهيولى فانه الى الصورة من حيث هي لا من حيث تعينه
والا دار ولا يجوز استناد تشخص الهيولى الى نفسها والا لكان نوع كل قابل
في شخصه وهو محال فان الاجزاء الممكنة الافتراض في الجسم غير متناهية فيلزم
وجود هيولى غير متناهية بالفعل هذا خلف ولنؤخر الكلام في الجوهر المجرد ولنتكلم الآن
في الاعراض **المقالة الثالثة** في الاعراض **وفيها** مباحث
الاول في احكام كلية لها قالوا العرض ليس بجنس لما تحته من الاعراض
لوجهين الاول ان الشيء يحتاج في اثبات عرضيته الى البرهان كالمقدار والالوان
وغيرهما ولا شيء من الاجناس كذلك وبعبارة اخرى نعلم الشيء ونشك في عرضيته
الثاني ان العرضية عبارة عن عروض الشيء لغيره وهو نسبة له الى
غيره فهي متأخرة عنه والجزء متقدم وهما مدخولان اما الاول فلان الشيء قد
يحتاج في اثبات جوهريته الى البرهان فلا يكون الجوهر جنسا وقولهم نشك
في عرضية الشيء قلنا الشك في العرضية هو بعينه شك في الجوهرية فان
اقتضى ان لا يكون العرض جنسا اقتضى ان لا يكون الجوهر جنسا واما الثاني
فان العروض لازم من لوازم العرض ولازم الجنس لا يكون جنسا بحث
قال قوم العرض لا يقوم بمثله لان تلك الاعراض لا بد لها من محل هو جوهر
مقوم للكل والحق ان العرض قد يقوم بعرض اخر لا على معنى استغنائه
عن محل جوهري والا لزم قيام العرض بنفسه فلا يكون عرضا بل على
معنى اختصاص ذلك العرض به اختصاص المنعوت بالنعت كالبطوء للحركة
فانه يمتنع نعت الجسم به ويصح نعت الحركة به بحث الحق ان
العرض الواحد لا يقوم بمحلين واجاز قيام الجسم بمكانين جماعة من القدماء

سهوا في هذا وجوزوا قيام العرض بأكثر من محل واحد كالاضافيات وهو خطأ
فان القائم باحد المضافين غير القائم بالآخر بحث ذهب جماعة
المشائين الى استحالة انتقال الاعراض بناء منهم على ان تشخصه مستند الى
محله لانه ليس معلول الماهية ولا اللوازم والا لكان نوعه في شخصه ولا الحال
فيه والا لكان مستغنيا في وجوده بالفاعل وفي تشخصه بالحال فيه عن المحل ولا
المفارق لتساوي نسبته اليه والى غيره واذا كان محتاجا في تشخصه الى المحل
استحال مفارقته له وهذه الحجة لا تخلو عن وهن فان تشخص العرض جاز
ان يستند الى الماهية وقوله يلزم انحصار كل نوع في شخص مسلم ولا برهان
لهم على ابطاله اكثر من مشاهدة الحس وهي ضعيفة وقوله لو استند تشخصه
الى الحال لاستغنى عن المحل قلنا ممنوع لاحتمال كون العرض محتاجا في
وجوده الى الفاعل والمحل معا وايضا لو سلمنا احتياج تشخصه الى المحل
لكان لنا ان نقول انه يحتاج الى المحل من حيث هو لا الى خصوصيته
بحث المشهور ان الاعراض تسعة الكم والكيف والمضاف
والاين ومتى والوضع والملك وان يفعل وان ينفعل وان كل واحد منها
جنس عال فقد انقسمت الاجناس العوالي الى هذه العشرة وهذا انما يتم
عند بيان امور منها انه هل يمكن استناد جميعها الى جنس واحد كما قيل من ان
الوجود جنس لها ومنها انه هل يمكن جعل الجوهر جنسا والعرض جنسا
قسيما له يشمل هذه التسعة ومنها ان الجوهر جنس عال ام لا ومنها انه هل يمكن
ان يجتمع في اشيا او فما زاد دون العشرة ومنها ان هذه تشتمل على جميع
الموجودات بحيث لا يشذ منها شيء ومنها ان يبين في كل واحد من هذه العشرة
انه جنس وذلك بان يبين في كل واحد من هذه انه مفهوم مشترك بين انواعه
وثبوتي ومقول على ما تحته بالتواطؤ وذاتي وكمال الذاتي المشترك
فنقول اما البحث الاول فقد اقتصروا في بيانه على ان الوجود ليس بجنس

على ما مضى وهذا البرهان كافٍ لجواز اجتماعهما في جنس واحد غير الوجود واما
الثاني والثالث فقد تقدم الكلام فيهما واما الرابع فقد اقتضى وافي بيان انها لا
تجتمع في اسم بطلان العرض ليس بجنس والجوهر جنس فلا يجتمع في العرض والجوهر
وفيه ما ذكرنا واما انه هل يجوز اجتماعها في اكثر من اشياء او اقل من العشرة
فقد ذهب اليه بعض القدماء فانهم حصروا الاجناس في اربعة الجوهر
والكم والكيف والمضاف فان الاين ليس عبارة عن جوهر المتمكن
ولا عن المكان بل هو نسبة بينهما متى لم تعقل لم يحصل الاين ومتى عقلت
حصل الاين فالنسبة مقومة له وهي اعم منه فالاين ليس بجنس عالٍ وكذلك
المتى فانه نسبة الشيء الى زمانه ولا يفهم متى الا بالنسبة التي بين الزمان والشيء
فهي مقومة له وكذلك الوضع فانه لا يعقل الا بالنسبة الواقعة بين الاجزاء
فالنسبة جزء منه وكذلك الملك فانه نسبة بين المحيط والمحاط به واما ان
يفعل وان ينفعل فالمرجع بهما الى التحريك والتحرك والاصل منهما الحركة لها احدث
مضافة بازاء الى الفاعل واخرى الى المنفعل فالنسبة ذاتية لما عدا مقولتي
الفعل والانفعال مما ذكرناه وهي اعم من كل واحد منها فهي جنس لها فلا تكون
هذه الاجناس اجناسا عالية ثم النسبة من باب المضاف فانها لا تعقل الا بين
شيئين وهذا من خاصة المضاف فيكون المضاف جنسا للنسبة التي هي جنس
لما ذكرناه والشيخ قد ذكر ان المضاف ليس بجنس لهذه الاعراض بل هو عارض
لها واما الخامس فهو الحق ان هذه العشرة لا تشمل جميع الموجودات فان
الوحدة والنقطة وامثالها كالوجود والشيئية غير مندرجة تحت هذه
الاجناس لكن لا يصير كون العشرة اجناسا عوالي الا بعد بيان ان هذه
الاشياء ليست اجناسا لما تحتها واما انها هل تشمل جميع الاجناس حتى لا يوجد
جنس الا وهو مندرج تحت احد هذه العشرة ففيه شك فان بعضهم زعم
ان الحركة جنس لا يندرج تحت هذه الاعراض واضافها الى العشرة وبعضهم

153

اضافها الى الاربعة فصارت الاجناس عنده خمسة وبعض القائلين بعشرية
الاجناس جعلوا الحركة من مقولة الانفعال وبعضهم جعل اسم الحركة واقعا
بالتشكيك على ما تحتها فلا يكون جنسا لما تحتها ثم عولوا في كونها عشرة على الاستقراء
واما السادس فلم نر لهم برهانا على ذلك

البحث الثاني

في الكم وهو في المشهور عبارة عن العرض الذي يقبل لذاته المساواة
واللامساواة ثم اذا عرفوا المساواة اخذوا في حدها الكمية فقالوا انها اتفاق
في الكم فيلزمهم الدور والمحققون يوردون هذا على سبيل حل لا على سبيل
تعريف ويعرفونه بانه الذي يوجد فيه شيء واحد عاد سواء كان بالفعل كما في
المنفصل او بالقوة كما في المتصل وهو زائد على الجسمية لاتفاق الاجسام فيها
واختلافها في المقادير ولتبدلها مع بقاء الجسمية كما في الشمعة المعينة اذا جعلت
كرة وينقسم الى متصل ومنفصل لانه ان كان بحيث يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى
عند حد مشترك فهو المتصل والا فهو المنفصل والمتصل ان كان قار الاجزاء
فهو المقدار والا فهو الزمان والمقدار ان كان ذا بعد واحد فهو الخط
او ذا بعدين فهو السطح او ذا ابعاد ثلثة فهو الجسم التعليمي وقد ذهب قوم
غير محققين الى ان المكان نوع آخر مباين لهذه وهو خطأ فان المكان ليس الا
السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وكون الشيء
حاويا امر اضافي لا يدخل باعتباره تحت الكم وانما هو كم باعتبار كونه سطحا
والمنفصل هو العدد لا غير وبعض الناس اخطأ ههنا اذ ادخل فيه القول لان
القول ليس في نفسه كمية انما الكمية عارضة له وليس كل ما يعرض له العدد فهو
عدد وانما كان المنفصل هو العدد لا غير لان المنفصل قوامه من المفرقات
التي هي المفردات التي هي آحاد فان الواحد من حيث هو واحد فقط
لم يكن الحاصل من اجتماع امثاله الا العدد وان اخذنا باعتبار عروضه لماهية
اخرى كالانسان والحجر مثلا كان اعتبار الكمية المنفصلة متحققا حال اعتبار

كون تلك الاشياء معدوده بالآحاد التي فيها فادن تلك الاشياء انما هي كميات منفصله
لكونها معدوده بالوحدات وهذه هي الكميات بالعرض وكذلك في المتصلات كما يقال
بياض عريض وطويل وانسان طويل او قصير باعتبار مقارنتها للكم وظن ان الثقل والخفة
ايضا من الكميات وهو خطأ لانهما سببان لحركات الشيء الى جهة الفوق او السفل
وهما لا يقبلان المساواة والتفاوت بالذات بل يعرض لهما قبولها مسئلة
المشهورات هذه الكميات موجوده اما الجسم فقد ذهب قوم الى انه عبارة عن
الجسم الذي يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة ولم يثبتوا له زائدا على هذا يكون مقدارا له
والحكماء عولوا في زيادته على التبدل حال بقاء الجوهر على ما بينا واما السطح
والخط فقد انكرهما جماعة لانهما نهايات والنهاية معناها فناء الشيء وعدمه
فهما امران عدميان ولانهما لو كانا عرضين لقاما بالجسم منقسمين بانقسامه الى
الثلث والحكماء قد احتجوا في ثبوتهما بان الملاقاة انما تحصل بهما ولانهما يحدثان
حال قطع الاجسام واجابوا عن الاول بان النهاية عارضة للسطح لا انه نفسه نهاية
وعن الثاني ان الحال المنقسم لا يجب انقسامه اذا كان حالا فيه من بعض
الاعتبارات فان السطح والخط حالان في الجسم باعتبار عروض التناهي له
واما الزمان فقد مضى الكلام فيه واما العدد فقد نفاه جماعة من الاقدمين
وزعموا انه موجود ههنا لا عينا والا فان لم يكن له صورة باعتبارها يكون
واحدا كان حالا في كل واحد من معروضه الآحاد كان الواحد حالا في محلين
وايضا يكون الجزء الواحد عددا هذا خلف وكذلك ان حل في البعض كان له صورة
احدته فان قامت بالاجزاء كان العرض قائما بمحلين وان قام بكل واحد من الاجزاء
صورة لم تكن الصورة واحدة وغير هؤلاء اثبتوا العدد في الاعيان فانه يعرض
له خواص الموجود من كونه اولا ومركبا وتاما وزائدا وناقصا ومكعبا ومربعا
وغير ذلك من الاشكال والامور العدمية يستحيل ان يعرض لها شيء من ذلك
مسئلة هذه الكميات اعراض اما الجسم فلتبدله على الشبهه

وجوهرها باقٍ ولهذا لا يعقل في تصوره حسا الى تقدم تصور التناهي فقد
نتصور جسم غير متناه ويحتاج في ثبوته الى برهان واما الزمان فلكونه مقدارا
للحركة التي هي عرض يكون عرضا واما الاعداد فلانها تكون متقومة بالواحد والواحد
عرض لان وجود الجواهر والاعراض متساويه فيه فلو كانت جوهرا استحال عروضها
للعرض والاشياء المطلوب والمتقوم من جميع اعراض عرض مسئلة
الطول يقال لكل امتداد واحد كيف كان ويقال لاول الامتدادين المفروضين
ويقال لاطولهما اذا احاطا بسطح ويقال للبعد الاخذ من مركز العالم الى المحيط وهو
الطول الذي للانسان اعني الذي منه ابتداء حركة النشو والعرض يقال للكم الذي فيه
بعدان ولثاني الامتدادين المفروضين ولاقصرهما وللبعد الاخذ من يمين الحيوان الى
شماله والعمق يقال للثخن الذي يحصره السطوح ويقال العمق لذلك بشرط الاخذ من
فوق الى سفل وبالعكس يقال له سمك ويقال للبعد الذي يقاطع بعدين مفروضين
ويقال لما يحويه قدام الانسان وخلفه واعلم ان الطول والعرض والعمق من حيث
اضافة جهاتها كيفيات والمضافات اعراض في الكمية والمضايف منها قد يكون على
الاطلاق فلا يكون من شرط ما يضاف اليه ان يصح الاضافة الى ما هو اكثر
وقد يصح كالاكبر والاطول فانهما مضافان الى مضاف الى ثالث وكذلك في
العدد فان الكثير مضاف الى شيء لا يصح الاضافة الى آخر والاكثر مضاف الى
مضاف مسئلة من خواص الكم انه يحتمل التقدير لذاته وغيره انما
يقدر به وهذه هي الخاصية التي يظهر فيها حقيقة الكم وبها تعرف وبعضها
كون الكم متناهيا او غير متناه والمعنى بغير المتناهي ههنا ما هو بحسب العدول
اعني الذي يحصل له ما يتسع يقال له انه متناه او غير متناه ولم يوجد له النهاية بحسب
السلب فانه يصدق على المفارقات ولهذا يصح ان يقال الله تعالى غير متناه بهذا
المعنى ومن خواصه انه لا ضد له اما المتصل فلان الجسم قابل للسطح والسطح
للخط والقابل لا يضاد مقبوله واما المنفصل فلان اي عدد فرضته ضدا

لعدد آخر كان الازيد منه او الاقل اشد بعدا منه فيكون اولى بالضدية **سؤال**
المائة مثلا توجد لها عدد هو في غاية البعد منها وهو الاثنان فلم لا يكون ضدا لها
جواب الشيء انما يكون ضدا للغير اذا كان الغير ضدا له والمائة ليست في
غاية البعد من الاثنين فلا يكون ضدا له والمتصل لا يضاد المنفصل لان المنفصل قد
يعرض للمتصل كما يلحق السطوح والخطوط والاجسام العدد والزمان من المتصل لا
يضاد العدد ايضا لان موضوع الزمان الحركة وموضوع المقادير الاجسام فهو مختلف
واعلم ان الزوجية والفردية كيفيتان عارضتان للعدد لا نوعان منه على ما ظنه
بعضهم لان انواع العدد ذوات بالغة الى حدود معينة كالعشرة والخمسة
وغيرهما والفردية والزوجية لا يتعين فيهما مبلغ ولان الفردية عدم الزوجية ههنا
عدم الانقسام بمتساويين فلا يصلح ان يكون فصلا للنوعيات المحصلة ولان انواع
العدد يصلح جوابا في السؤال عن كمية الشيء فيقال خمسة او عشرة ولا يقال زوجا او
فردا وليستا ايضا ذاتيتين لانواع العدد لانا قد نعقل العدد ونغفل عن كونه زوجا
او فردا فقد ظهر من هذا ان الزوجية والفردية غير متضادتين وان تقابلهما انما
هو تقابل العدم والملكة وعلى تقدير تضادهما لا يلزم وقوع التضاد في الكم
واعلم ان الكبير والصغير والكثير والقليل لما كانت ماخوذة مع اضافات فلا تضاد
بينهما والتقابل العارض لها تقابل التضايف واما الاستقامة والانحناء فانهما
كيفيتان عارضتان للكميات والمكان العالي والمكان السافل غير متضادين لعدم
تعاقبهما على موضوع واحد وايضا العلو والسفل عارضان للكم وتتبع هذه
الخاصية خاصية اخرى وهي انه غير قابل للشدة والضعف وهذه الخاصية اضافية
فان كثيرا من الاعراض والجواهر يلحقه هذه الخاصية فان ثلثة لا يكون اشد ثلاثية
من ثلثة اخرى ولا خط اشد خطية من خط آخر ولا يلحقه الزيادة والنقصان
بهذا المعنى ايضا فان الثلاثة ليست في كونها ثلثة ولا في كونها عددا وكذا العدد
اعني في انها كمية منفصلة بتعدد الاحاد ازيد من رباعية في ذلك المعنى او اقل منها

بل فيما نعرض لها من الاضافات والفرق بين الاشد والاضعف وبين الازيد والانقص
فان الزايد والناقص يمكن ان يشار الى مثل حاصل وقد يزايد والاشد والاضعف
لا يتصور فيه ذلك وايضا فان تفاوت الاشد والاضعف ينحصر في طرفين بخلاف الزايد
والناقص وايضا فان الاختلاف في الشدة والضعف اختلاف في النوع على راي
الجمهور وليس كذلك الاختلاف بالزيادة والنقصان ولو قبلت الكمية للشدة
والضعف لقبلت التضاد ومن خواصه انه لذاته يقبل المساواة واللامساواة
والمساواة هي الحالة التي يكون عندها يمكن تطبيق ابعاد المتصل او احاد المنفصل
بعضها على بعض بان في بردها وله كل واحد المنطبقين يحصل عنده حد لم يحصل
الاخر عنده ذلك الحد وغير المساواة ان يقصر احدهما عن الاخر **بحث**
الواحد يقال بالتشكيك على معان يتفق في انها لا تنقسم بالفعل من حيث كل واحد
هو هو وانما يوجد فيها معنى الواحد بتقدم وتاخر فالواحد بالذات اقدم من الواحد
بالعرض والواحد بالذات منه بعض الوجوه ومنه الواحد بالنوع ومنه واحد بالعدد
وهو قد يكون بالاتصال وقد يكون بالتماس وقد يكون لاجل بالنوع وقد يكون
لاجل ذاته ومنه واحد بالموضوع والواحد بالعرض هو ان يقال في شيء متغايرين
ان احدهما هو الاخر وذلك اما موضوع ومحمول عرضي كقولنا ان زيدا وابن عبد الله
واحد فانه زيد والطبيب واحد واما محمولان في موضوع كقولنا ان الطبيب هو
وابن عبد الله واحد اذا عرض ان كان شيء واحد طبيبا وابن عبد الله او موضوعان في
محمول واحد عرضي كقولنا الثلج والجص واحد اي في البياض والواحد بالنوع
واحد بالفصل والواحد بالجنس كثير بالنوع والواحد بالنوع قد يكون واحدا بالعدد
وقد لا يكون والواحد بالاتصال يستدعي الوحدة بالفعل من جهة والكثرة من
جهة اخرى وهو اما حقيقي او غير حقيقي فالحقيقي ان يكون تلك الكثرة بالقوة في
الخطوط التي لا زاوية لها وفي السطوح السطح البسيط وفي الجسم الجسم الكري
وغير الحقيقي ما يكون فيه كثرة بالفعل الا ان اطرافها ساقة في حد مشترك

كالخطوط المتلاقية عند الزوايا والسطوح وهذه الوحدة هي الوحدة الاعتبارية
والواحد بالاتصال الحقيقي واحد بالموضوع فان الموضوع للمتصل جسم بسيط والواحد
بالعدد ان لم يصح عليه الانقسام فان كان مجرداً شي ليس بمنقسم فهو الوحدة وان
انضم اليه مفهوم زايد فان كان ذا وضع فهو النقطة والا فهو المفارق وان صحت
عليه القسمة فان تساوت الاجزاء والمجموع كان هو المقدار وان كان قبوله للقسمة
لذاته والا فهو الجسم البسيط والاجسام المتشابهة الاجزاء اعتبر حالها قبل
القسمة كانت واحدة بالاتصال وان كان بعد الانقسام فان امكن اتحاد موضوعاتها
كالمياه المتعددة فان موضوعاتها يمكن ان يصير واحدة فهي مع انها واحدة
ايضاً بالموضوع وكل واحد من هذين القسمين ان حصل له جميع ما يكون له فهو
الواحد بالتمام والا فهو الكثير والوحدة التامة اما وضعية كالدرهم الواحد او
صناعية كالبيت الواحد او طبيعية كالانسان الواحد واما الواحد بالمساواة
فهو الوحدة بمناسبة كالنسبة حال السفينة عند الربان وحال المدينة عند الملك واحدة
فان هاتين الحالتين متفقتان وليست وحدتهما بالعرض بل وحدة ما يتحدهما
بالعرض اعني وحدة السفينة والمدينة فيهما وحدة بالعرض واما وحدة الحالتين
فليست وحدة بالعرض واذ قد عرفت اقسام الواحد فاعرف منها اقسام الكثير
قد غلط ههنا جماعة في تعريف الواحد بانه الشي الذي ليس
بكثير ثم اذا عرفوا الكثرة بالواحد انه المركب من الوحدات فلزمهم الدور من حيث
لا يشعرون والحق في هذا الباب ان الوحدة والكثرة من الامور الغنية عن التعريف
نعم الوحدة اعرف عند العقل والكثرة اعرف عند الخيال فاذا اردنا تعريف الكثرة
عند العقل اخذنا في حدها الواحد وانما تعريف الوحدة عند الخيال اخذنا في
تعريفها الكثرة لا شك ان بين الواحد والكثير تقابلاً
وانت ستعرف ان اصناف التقابل اربعة ومعقول ليس التقابل بينهما تقابل التضاد
لعدم اتحاد الموضوع فيهما وتقوم احدهما بالآخر وكذلك ليس التقابل بينهما

تقابل العدم والملكة ولا السلب والايجاب ولا تقابل المتضايفين لان الكثرة ليس
انما نعقل ماهيتها بالقياس الى الوحدة وان كانت لا نعقل الا بها والفرق بينهما
واضح وكذلك الوحدة ليس انما نعقل بالقياس الى الكثرة وايضاً الكثرة متقومة
بالوحدة والمتقوم متأخر والمتضايفان معاً بل الحق ان الاضافة عارضة لهما فان
الوحدة مكيال والكثرة مكيل والوحدة علة والكثرة معلول فتقابل التضايف عارض
لهما هذا اذا اخذت الكثرة لا بمعنى المضاف اعني الذي يكون فيه من الاحاد فوق
واحد واما اذا اخذت الكثير على المعنى الاضافي وهو الذي يكون فيه ما في شي آخر
وزيادة فهو كثير بالنسبة الى ذلك الشي فانه مقابل للقلة تقابل التضايف
لكل مرتبة من مراتب العدد اعتبارات عام وهو انه
كثرة وخاص وهو خصوصية تلك الكثرة وهي صورته النوعية ويقومها انما هو
من الاحاد التي يتم حملها ذلك النوع ولا يتقوم بها دونها من الاعداد فانه
ليس تقوم العشرة بالخمستين اولى من تقومها بالسبعة والثلثة والاربعة والستة
وغير ذلك مع ان كل واحد منها مستقل بالتقويم ومن المحال ان يكون الشي متقوماً بامور
يكون كل واحد منها كافياً في تقويمه واذا قلت ان العشرة تسعة وواحد فقد حملت
فيه التسعة على العشرة وعطفت عليها الواحد فيجب ان يصدق عليه الصفتان
معاً المعطوفة احديهما على الاخرى فيكون العشرة تسعة وهي ايضاً واحد فان لم
ترد العطف بل بحسب التقييد كما تقول الانسان حيوان وناطق على معنى
ان الانسان حيوان ذلك الحيوان الذي هو ناطق فيكون كانك قلت ان العشرة تسعة
تلك التسعة التي هي واحد وهو ايضاً محال وان عنيت ان العشرة تسعة مع
واحد وجعلت مع صفة للتسعة صار كانك تقول ان العشرة هي التسعة التي
تكون مع واحد فلو كانت التسعة وحدها لم تكن عشرة وهو ايضاً باطل
فان التسعة لا تكون عشرة ولو كانت مع اي شي فرض وان جعلت مع صفة
للعشرة فيصير كانك قلت ان العشرة تسعة ومع كونها تسعة ايضاً هي واحد

وهو ايضا خطا بل المراد من هذا ان العشرة مجموع التسعة والواحد اذا اخذا
جميعا فصار منهما شئ غيرهما فاذن لا يصح ان يقال في حد العشرة الا انها عدد مجتمع
من واحد وواحد الى ان يبلغ ذلك العدد **شرح** ذهب قوم الى
ان الوحدة عدد لانه مبدا له وكذلك النقطة كم لانها مبدا للخط وهذا خطا فان
المبدا لا يلزم ان يكون من نوع ذى المبدا الا ترى ان الحيوانية جزء من الانسان
يكون انسانا وذو العظمة بجزم يكون الوحدة والنقطة ليستا من الكميات على ان قولهم
النقطة مبدا الخط لا يخلو من غلط فاحش وقد قام بازاء هولاء طائفة اخرى
انكروا كون الاثنين عددا فقالوا الاثنان زوج الاول فلا يكون عددا كالواحد الذى
هو الفرد الاول وايضا العدد هو المركب من الاحاد واقلها ثلثة وهولاء في التعريف
تنزلون منزلة الاوائل فان خواص العدد حاصلة في الاثنين وقولهم ان الواحد
فرد اول وليس بعدد فلا يكون الزوج الاول عددا كلام لم ياتوا على صحته برهانا
وقولهم اقل الاحاد ثلثة غلط فانه لا نعنى ههنا ما يعنيه النحوى **شرح**
المقادير وان كانت لا توجد في الخارج الا في المادة لكنها في الذهن قد يتصور
من دون المادة فاذا تخيلنا الشكل من غير ان يلتفت الى ما عداه كان ذلك جسما
تعليميا وانما يتخيله متناهيا فاذا تخيلنا ذلك السطح من غير ان يلتفت الى
شئ يقارنه مما في الاجسام كالالوان والاضواء كان ذلك السطح تعليميا وكذلك
الخط والنقطة والفرق بين كون الجسم تعليميا وبين البواقى ان الجسم يمكن ان
يتصور في الذهن من غير وجود المادة اى لا بشرط ان يكون مع المادة وبشرط
ان لا يكون مع المادة واما البواقى فانما يمكن ان يتصورها بالمعنى الاول لا الثانى
فان السطح انما يتخيله ذا وجهين فيكون جسما **شرح** النقطة نهاية
الخط الذى هو نهاية السطح الذى هو نهاية الجسم وكل منها محتاج الى محله فلا يكون
احدها فاعلا للاخر ولا يتالف من نقطتين خط ولا من خطين سطح ولا من سطحين
جسم لا يمكن ان يلاقى الاجسام لزم المطلوب والا لزم الانقسام **شرح**

البحرى المذكور في خواص الكم انما هو بمعنى انه يتاتى ان يفرض فيه شئ بعد شئ الى ما لا يتوهم
وهذا لا يلحق الجسم الا بتوسط المقادير واما البحرى بمعنى القطع والانقسام
فانما يفعله المادة لذاتها لما مرّ من ان الاتصال لا يقبل الانفصال **شرح**
العدد تقدير للمنفصل والمساحة تقدير للمتصل ولهما وجود في نفس الماسح والعاد
وفى نفس الممسوح والمعدود وقد يعرض للممسوح كونه معدودا الا على ان يكون
الممسوح داخلا تحت الكم المنفصل دخول النوع تحت الجنس والزمان متصل
بذاته ومنفصل من حيث ينقسم الى ساعات وشهور واعوام والفصاله بذاته
ومتغير من حيث انه عارض للحركة المتصلة باتصال المسافة ولهذا قال الزمان حركة
فهذا **البحث الثالث** في الكيف **م** المشهور في تعريفه
انه الهيئة القارة التى لا يتوقف تصورها على تصور امر خارج عنها ولا تقتضى القسمة
واللاقسمة في اجزاء محلها اقتضاء اوليا فقولنا معقولتى ان يفعل وان ينفعل لكونهما
غير قارتين وفارقت المضاف والملكوالاين ومتى باستغنائها في تصورها عن تصور
الخارج عنها وحاملها وفارقت الكم بعدم اقتضاء القسمة اقتضاء اوليا والوحدة
والنقطة بعدم اقتضاء اللاقسمة اقتضاء اوليا وقولنا لا يقتضى عدم القسمة
اقتضاء اوليا فقيد بالاولية ليدخل فيه العلم بالمعلومات التى لا تنقسم فان العلم
يقتضى عدم القسمة لكن لا اقتضاء اوليا بل لوحدة المعلوم وهو ينقسم الى اربعة
انواع فان الكيفية اما ان يكون مختصة بالكمية وهى الكيفيات المختصة بالكميات
اما المتصلة كالتربيع والاستقامة واما المنفصلة كالزوجية والفردية
واما ان لا يكون فان كان محسوسا فهو الكيفيات المحسوسة فان كانت راسخة فهى
الانفعاليات والا فهى الانفعالات وان لم يكن محسوسا فان كان استعداد نحو
الكمال فهو الكيفيات الاستعدادية فان كان الاستعداد نحو الانفعال كاللاقوة
وان كان نحو عدم الانفعال فهو القوة وان كان استعداد فهو الكمال وهو الكيفيات
المختصة بذوات الانفس فان كانت سريعة فهى الحال والا فهى الملكة واعلم ان كون

الكيف ينقسم الى هذه الاربعة وقسمة الجنس الى الانواع مما يعسر اثباته فلنبحث عن
هذه الاربعة فنقول يعني بالكيفيات المختصة بالكميات انها التي لا تعرض للجوهر
الا بواسطة الكمية كالاستقامة والاستدارة والسطح والتعقير والشكل والخلقة
وكيفيات الاعداد فان قلت ان الخلقة لا تعرض لذوات الكمية عروضا اوليا
فانه متى لم يكن جسم طبيعي متلون لم يكن خلقة وهذا كالقوة التي تعرض للكميات بعروضها
بالذوات الكميات قلت ما تعرض للكمية منه ما تعرض لها في نفسها بشرط انها
كمية شي ومنه ما تعرض لها لا بشرط انها كمية شي وفي القسمين يكون الكمية هي المعروض
الاول لكن المعروض الاول هو الكمية التي في ذلك الشي وهذا لا يخرج العروض
عن كونه عروضا اوليا للكمية ستر رسم المتقدمون الشكل
بانه الشي الذي يحيط به حد واحد او حدود وهذا التعريف مجمل فان الذي يحيط
به الحد او الحدود انما هو المقدار والمقدار كم والشكل كيف ولا يكون شي واحد داخلا
تحت مقولتين بالذات وان كان بعض الناس جوز هذا بناء منهم على ان الجسم الابيض
ليس من مقولة الجوهر ومن مقولة الكيف وظاهر انه ليس من باقي المقولات فهو داخل
تحت مقولتين وهذا غلط فان الجسم اذا كان من مقولة الجوهر والبياض من
مقولة الكيف ولا يجب ان يكون الكيف منهما داخلا تحت مقولة اخرى وكلامنا في البسائط
لا في ماهية مركبة من مقولتين بل الحق ان الشكل هو هيئة احاطة الحد او الحدود بالجسم
من جهة الاحاطة وقد توهم جماعة اخرى ان الشكل من مقولة الوضع لانه يتعلق بحدود
بينها تحاور وتماس لوضع بعضها عند بعض وهذا غلط من وجوه احدها انه احد
بدل الاجزاء الحدود والاعتبار والوضع في الاجزاء وفي الشكل بالحدود وثانيها الوضع
الاشتباه في لفظ الوضع فانها في المقولة يعني بها نسبة الشي الى الخارج وههنا يعني
بها المجاورة التي هي نوع من المضاف وثالثها ان تعلق الشي بمقولة لا يلزم منه
اندراجه تحت تلك المقولة فان المربع انما يحصل بعدد في الحدود ولا يجب ان يكون كما
ستر اجود ما رسم به الخط المستقيم ما ذكره اقليدس انه الموضوع على

مقابلة اي نقطة كانت عليه بعضها لبعض يعني به ان النقط المفترضة عليه تكون
في سمت واحد لا يكون بعضها ارفع وبعضها اخفض وقد ظهر من هذا ان الاستقامة
والاستدارة مغايرة للشكل ستر لا تضاد بين الخط المستقيم
والمستدير في المشهور بناء منهم على انهما مختلفان بالنوع لان اختلافهما ليس بالموضوع
لان الموضوع قد يتعاقب نوعه في مستقيم ومستدير ولا باللازم للطبيعة فانه بحث
اشتراكه ولا لازم عارض ولاجل تجويز ورود الاستقامة والاستدارة على موضوع واحد
فلا بد ان يكون الاختلاف بالفصول ثم الذي يكون اشد انحناء مخالف للاضعف
بالنوع وضد الواحد واحد وفيه نظر وكذلك الاشكال لا تضاد فان المثلث لا يضاد
المربع لوجود ما هو بينهما وقد سبق ذلك ان الخط الواحد لا يكون موضوعا
للاستقامة والاستدارة لان الخط لا قوام له بذاته وانما تقوم بغيره ومتى لم يلحق
الغير بعد ما لم يتغير حال الخط فالمنحني لا بد وان يفرق اجزاؤه وحينئذ يكون
الحاصل خطا آخر لا اول ستر الزاوية هي كون المقدار ذا حدود فوق
واحد يلتقي عند حد واحد يشترك لها من حيث هو كذلك وهذا يتناول السطحي والمجسمة
وما ذكره اقليدس من انها عبارة عن تماس خطين فيه مسامحة فان التماس من مقولة
المضاف وايضا هذا لا يتناول المجسمة ستر من الظاهرات الزوجية
والفردية من عوارض العدد الذي هو عرض فيكونان اولى بالعرضية وكذلك
الاستقامة والانحناء فانهما عارضان للخطوط والسطوح التي هي اعراض واما
الدائرة فقد شك في وجودها من يذهب الى تألف الاجسام من الجواهر الافراد
وقد استدل ابو علي بوجهين الاول ان الشكل الطبيعي للاجسام هو الكرى
لان الطبيعة لا تفعل افعالا مختلفة والكرة اذا قسمت بنصفين حصلت الدائرة الثاني
الرامي وهو انا نعرض ابن محسوسة وان لم يكن حقيقة على ما سلموا فاذا اطرنا
ما هو المركز في العرض وجعلناه مبدا الخط مستقيمة مولفة من اجزاء ينتهي الى المحيط
عند جزء ثم ادرنا وضع الاول وطابقناه بالمركز وجزء ملاصق للاول عند المحيط

فان زاد او نقص امكن ان يزول الزائد ويتم الناقص وهكذا تفعل بحجر حجر حتى يتم
الدائرة على رايهم ويلزم منها انقسام الجزء بحث الخلقة يقال للهيئة
العارضة للجسم بسبب اللون والشكل فظاهر انها عرض وكذلك بواقي الكيفيات المختصة
بالكميات بحث الكيفيات المحسوسة الثابتة سميت انفعاليات
من حيث انه يحدث منها تابع للمزاج كحلاوة العسل وايضا لانفعال الحواس عنها
والكيفيات الغير الراسخة سميت هذا الاسم وان وجد فيها الفعليات بنوعه
زوالها سميت الانفعالات الذي هو اسم الاثر الذي في المتجدد والنقص وان لم يكن هي
في انفسها انفعالات بحث ذهب بعض الناس الى ان هذه الكيفيات
هي نفس الاشكال وهو خطا فان هذه محسوسة لشاذ من الاشكال ولان
الاشكال قد يتفق في الشكل ويختلف فيها ولانها تتضاد دون الاشكال وقال
آخرون انها هي نفس المزاج وهو في الغلط كالاول وينافيها جماعة اخرى
والظاهر ما يدل على وجودها تغير الجسم من البياض مثلا الى السواد مع ثبات
ذاته وشكله ووضعه وسائر اعراضه الا السواد والبياض والامور العدمية
لا تتعلق حاسة البصر عنها بحث الثقل والخفة من هذا الباب ايضا
وهما ما يحدثان بواسطة الانفعالات الحاصلة للجسم فان المسخن يخف والمتبرد
يثقل وقد ادخل قوم في هذا الباب الخشونة والملاسة وهو خطا فان الخشونة
عبارة عن اختلاف حال الاجزاء الظاهرة على الجسم في الارتفاع والانخفاض
والملاسة عبارة عن استوائها فيه فظاهر انهما من باب الوضع وآخرون
ادخلوا في هذا الباب الصلابة واللين والحق انهما من باب القوة واللاقوة
بحث هذه الكيفيات تنقسم بحسب انقسام الحواس فاوائل
الملموسات الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة
والهشاشة والجفاف والبلة والثقل والخفة واوائل المبصرات الضوء واللون
والمسموعات هي الاصوات والحروف على راي والمذوقات الطعوم والمشمومات

الروائح وهي باسرها اعراض فان كون الجسم اسود ليس نفس الجسم ولا جزءا منه
لاختلاف الاجسام المتفقة في الجسمية فيه فهو خارج عنها فان كان واجب الحصول
فهو عرض وان امكن تحصيله فان لم يكن اليه اشارة فليس هذا السواد المحسوس
وان كان اليه اشارة فهو في جهة وامتداد فهو مفارق للمقدار الذي عليه لانا نعني
بالسواد الهيئة المحسوسة بحث القوة واللاقوة عرفوها باسم
مشترك بينهما وهو انه الذي يرجح به القابل في احد جانبي قبوله وهو في المشهور
جنس تحته ثلثة انواع الاول الاستعداد الشديد على عدم الانفعال
كالمصحاحية والصلابة الثاني الاستعداد الشديد على الانفعال كالممراضية
واللين الثالث الاستعداد الشديد على ان ينفعل وفي هذا الثالث نظر فانت
المصارعة يتعلق بثلثة امور امر في القوة المدركة وهو معرفة صناعة المصارعة
وامر هو القوة المصارعية وامر هو القوة القوية على تلك الصناعة وامر في
البدن وهو كون الاعضاء في خلقتها الطبيعية بحيث يعسر عطفها ونقلها
على الاول انه من باب الحال وان كان اسير تعين في الاخير باب الملكة والثالث
عبارة عن القوة على المقاومة واعلم ان كون هذا النوع عرضا من اظهر الاشياء
فلا يحتاج فيه الى ذلك التعسف بحث الكيفيات النفسانية انقسامها
الى الحال والملكة انما هو انقسام بالعوارض لا بالفصول فان الشيء الواحد يكون
بعينه حالا ثم اذا استحكم صار ملكة ولهذا لم يكن الحال والملكة وجوبا اثنينية كاثنين
الشخص من نوع واحد بل يجوز ان يكون بينهما اثنينية ما من شخص واحد بحسب
زمانيه كالصبي والرجل بحث من الملكات العلوم والفضائل ونعني
بالفضائل لا الافعال المحمودة بل الهيئات النفسانية التي تصدر عنها الافعال المحمودة
بسهولة من غير ان يحتاج الى روية واختيار مستانف ويكون بحيث لا يريد اضداد
تلك الافعال شوقا على اصحابها واحتاجوا الى تكلف مثل خلق العدالة والعفة والرذائل
التي هي اضدادها ملكات ايضا كالعاجز بالخلق تتعذر عليه الرقيق والعلوم

لا باعتبار استعمال اصول الصناعة والمهر فيها كالمتعلم بل ولو في الراي الواحد اذا اعتقد
وعلم عسر زواله وكذلك الصحة والمرض العسر الزوال ومن هذا الباب الاحوال ايضا اذا
كانت سريعة الزوال ومن الحالات الحمرة والخجل والغم والهم والطرب والعقد الذي لم
يحرم به فاذا استحكم شي من هذه فهي ملكات والملكات المكتسبة كانت احوالا في
المبدا وليس كل حال ملكة في المبدا فانها قد تحدث حالا **مسئلة** الالم واللذة
نوعان من الادراك فيهما من قبيل ما عددناه والفرح والحقد ايضا كيفيتان نفسانيتان
وسبب الاول المبادي كون حامله الذي هو الروح على افضل احوال الكيفية
والكمية فان زيادة المقدار توجب زيادة القوة ولان تكثر المقدار اذا انبسط تفشى
قسط وافر عند الفرح ولذلك تسكن الطبيعة عند المبدا او لا يمكنه من الانبساط
والكيفية اذا كانت معتدلة بين الغلظ واللطافة وشديدة الصفا كان الاعداد
للفرح اكثر والفاعل يحد الكمال ويعتبر في تحقق الثاني غيبة ما ثبت لوجوب
تقرير صورة المودي في الخيال لسياق النفس الى الانتقام وعدم سهولة الانتقام
والا يكون كالحاصل **مسئلة** من الظاهرات انواع هذا الجنس اعراض
وانما وقع الاشتباه في العلم فان بعض الناس ربما توهم ان صورة الجوهر جوهر
كما ان صورة العرض عرض ونحن قد حققنا القول في هذا وان الصورة الجوهرية
حالة في النفس حلول شي في شي لا كجزء منه ولا استبعاد في ان يكون مثال الجوهر
وصورته عرضا وليست صورة العرض عرضا باعتبار كونها صورة العرض بل باعتبار
حلولها في المحل المستغني عنها **مسئلة** من لواحق الكيفية انها قد
توجد فيها تضاد كالجبن والتهور والعفة والصواب والخطا من باب الملكات
وكتضاد المصاححة للمراضة في باب القوة واللاقوة وكتضاد السواد
للبياض في باب الانفعالات والانفعاليات ولا تضاد في الكيفيات المختصة
بالكميات والمتضاد من الكيفيات قابل للشدة والضعف بخلاف ما لا تقبله
فان التربيع لا يتزايد ومن خواص الكيفية قبولها للشبه وغير الشبه لذاتها

البحث الرابع في المضاف وهو مقول على معان ثلثة
الحقيقي وهو الاضافة نفسها ومعروضها ويقال المجموع ويقال لهما المشهوري والاولى
جعل لفظ المضاف مقولا عليهن بالتشكيك وعرف الحقيقي بانه هيئة لا تعقل
الا بالقياس الى غيرها وهذا التعريف يرجع الى الدور فان المقايسة نوع من الاضافة
وقد يعتذر عنه بانهم يقولون معقوليته بالقياس الى الغير احتياج في تصوره الى غيره
وهذا باطل فانهم ان عنوا به تصوره بغيره لزم الدور وان عنوا به تصوره معه
فالسقف يتصور مع الحايط ولا تضايف فالاولى ان يتصور معه ومن جهة ما هو
بازائه يرجع الحال في الموازاة جدعا وقطعا فوته بانه الذي وجوده هو انه مضاف
فاذا انهوا ما انهناهم او لا اعتذروا بان المضاف المحدود هو الحقيقي والمذكور
في الحد هو المشهوري وهو اعرف من الاول فلا يجري الدور به ويرجع حاصل تعريفهم
المضاف الى انه البسيط الذي يوصف مع مركب وهو لا يخلو من فساد واعلم انه
ليس كل نسبة اضافة فان لكل ملزوم نسبة الى لازمه في الذهن كالسقف للحايط وان
لم يكن مضافا اليه فان اخذت النسبة مكررة صارت مضافة ونعني بالمكرر ان
يكون الشي نسبة الى غيره من حيث ان ذلك الغير له نسبة اليه فاذا نظرت الى السقف
من حيث هو لم تجده مضافا فاذا نسبته الى الحايط نسبة الاستقرار وجدته منسوبا
اليه من حيث هو مستقر وجدته مضافا الى الحايط لا من حيث هو حايط بل من حيث
هو مستقر عليه وهذا معنى قولهم النسبة تكون من طرف واحد والاضافة من
الطرفين واسم كل واحد من المضافين المشهورين اما ان يدل على ما له من الاضافة بالتضمن
كالاب والابن واسم احدهما لذلك فقط اما المضاف كالجناح دون المضاف اليه
فانه يحتاج الى لفظ دونه كقولنا ذو الجناح والمضاف اليه كالمعلوم فان العلم مضاف
اليه فيقال العلم علم بالمعلوم باعتبار حرف النسبة فانه في نفسه كيفية وقد تضاف
الشي الى شي باعتبارين كالعلم فانه علم للعالم فهو مضاف اليه وحرف الاضافة
قد يختلف كما تقول العلم علم للعالم والعالم عالم بالعلم لا للعلم وقد يكون متحدا

كما اذا اضفنا العلم الى المعلوم **تتمة** من خواص المضاف التكافؤ
في الوجود بالقوة والفعل فان المتضايفين اذا اخذا معا متصاحبين على التعادل
بالفعل وجودا وصدقا معا اذ المضاف الى شيء انما يضاف اليه على تقدير ان يكون معه فاذا
اخذ احدهما بالفعل والاخر بالقوة زال التعادل كالعلم اذا اضيف الى شيء خارجي فان
المعلوم قد يوجد دون العلم لكن لا من حيث المعلوم معلوم بالفعل وقد يورد هاهنا
اضافة المتقدم الى المتاخر بالفعل مع عدم المتاخر ويجيبون عن هذا بان اضافة
هذين الجزئين ذهنية فان الذهن احضر الجزئين الخاصين وحكم بينهما بالاضافة ويورد على
هذا ايضا العلم بان القيامة ستكون مع عدمها واجابوا عنه بان القيامة ستكون
حال من احوالها موجودة في الذهن مع وجود العلم وهو الذي اليه الاضافة فان
تصور القيامة مجرد غير مضافة الى شيء في الوجود من حيث هو تصور ومن خواصه
وجوب الانعكاس وهو ان يحكم باضافة كل منهما الى صاحبه من حيث هو مضاف اليه
كما نقول الاب اب للابن والابن ابن للاب فاذا لم يراع هذا النوع من الاعتبار لم
يجب المعادلة كما اذا وقعت الاضافة الى المعنى المضايف للاول بالذات بل المخصوص عنها
كما نقول الاب اب للانسان والراس راس للانسان وكذلك جنسه كما نقول الاب اب
للحيوان وكذلك اذا اخذت جنس المضاف كما نقول الراس راس لكل ذي شيء واخرى
عارض للموضوع كما نقول الراس راس للحساس فهذه الاشياء لا يقع فيها
التعادل من حيث ان الاضافة هاهنا الى شيء غير مضاف الى الاول بالذات
ضابط اذا اشكل الامر في تحصيل ما اليه الاضافة بالتعادل فتمم
ما لا يقع عليه التعادل فعليك بجمع اوصاف الشيء فان وصف مثلا اذا وضعته
ورفعت غيره امكنك حفظ الاضافة واذا رفعته ووضعت غيره لم يمكنك
حفظها فهو الذي اليه التعادل وغيره ليس اليه تعادل فانك اذا رفعت عن
الشيء انه حيوان او انسان وما امكنك ان تنسب اليه الراس واذا رفعت انه
ذو راس ووضعت انه حيوان او غير ذلك مما عداه لم يمكنك اضافة الراس اليه

بحث من المضافات ما هو متفق في الطرفين كالمساوي والمساوي
ومنها ما هو مختلف اختلافا محدودا كالضعف والنصف وغير محدود كالزائد
والناقص وايضا المتضايفان قد لا يحتاجان الى صفة حقيقية باعتبارها يحصل
التضايف كالميامن والمياسر وقد يحتاج احدهما كالعلم المحتاج الى العلم في
اضافته الى المعلوم وقد يحتاجان كالعاشق المحتاج الى صفة ادراكية والمعشوق
المحتاج الى صفة مدركة **بحث** الاضافات عارضة لغيرها
من المقولات اما للجوهر فكالاب والابن وللكم كالكبير والصغير والكثير
والقليل وللكيف كالاحر والابرد وللمضاف نفسه كالاقرب والابعد وللاين
كالاعلى والاسفل وللمتى كالاقدم والاحدث وللوضع كالاشد انتصابا وانحناء
وللملك كالاكسى والاعرى وللفعل كالاقطع والاصرم وللانفعال كالاشد تقطعا
وتسخنا قالوا فالمعروضات ان تضادت تضادت الاضافات كالاحر والابرد
والا فلا كالعظم والصغر العارضين للكم وقد قنعوا في هذا المثال وتخريطاتهم
بالحجة وكذلك ان تماثل موضوعها الاثنان والضعف فكذلك والا فلا واعلم ان تحصيل
احد المتضايفين يستدعي تحصيل الاخر فان الضعف مطلقا بازاء النصف مطلقا
وضعف هو اربعة بازاء نصف هو اثنان ولما كان المضاف وجوده انه عارض
لغيره كان تخصيصه بتخصيص هذا العارض والتخصيص بالمعروض ويتم
بامرين احدهما ان يوجد العارض والمعروض معا فيوجد مركبا من مقولتين ليس
هو المقولة والثاني ان يوجد العارض مقرونا به العروض الخاص للمعروض الخاص
فيوجدان معا جميعا كعارض واحد للمعروض وهذا يعني تنويع الاضافة وتحصيلها
كالمشابهة مثلا فانها موافقة في الكيفية والموافقة في الكيفية غير الكيف الموافق
فان الكيف كثير هو اضافة بل هو شيء ذو اضافة واما الموافقة المنسوبة الى الكيفية
فهي نوع من المضاف فالاضافة تابعة لمعروضها في نوعيتها وجنسيتها
وشخصيتها وقد يحتاج في الشخصية الى اعتبار زائد على الموضوع كجواز زيد

المتقدم

لعمرو فانه صادق على كثيرين حاصلين في اوقات متعددة او امكنة متغايرة يحتاج
حينئذ الى تعدد المحل والوقت **تنبيه** قد وقع التشاجر في وجود
الاضافة في الاعيان وطائفة انكروه والاكثرون على ان المحل وحلولها اضافة فيتسلسل
وطائفة اخرى كما عرفوا به فان كون السما فوق مجرد اعتبار غير مطابق للخارج فالمضافات
وجود في الاعيان واحتجوا عن كلام الاوائل بان الماهيات الموجودة في الخارج منها
ما هو مضاف بذاته ومنها ما هو مضاف بغيره واذا جرد المعنى المعقول بالقياس
الى غيره في الثاني كان هو المضاف بذاته فلا بد من الانتها الى ما هو مضاف بذاته
والمضاف بذاته ليس هو شي واضافة بل هو اضافة بذاته وهو من حيث انه في هذا
[illegible] الموضوع ماهيته معقولة بالقياس اليه وله وجود آخر كالابوة مثلا فانها
مضافة بذاتها الى الابن ولها اعتبار الحلول في الموضوع فبسببه كانت مضافة الى
المحل والحلول اضافة لذاته ولا [illegible] يقولوا لهولاء انا لا ننازعكم في تغاير
الاضافتين وان كل واحد منهما مضاف بذاته الى ما يضاف اليه ولكن الكلام في
الاضافة اضافة هي الحلول في محلها وهي مغايرة لها فيعود المحذور فان اجابوا
عن هذا بان مفهوم الابوة مغاير لمفهوم الحلول فيثبت التغاير وليس كذلك
الحلول او حلول الحلول قلنا ان الحلول نسبة فهي من المنتسبين والحق ان الاضافة
من الامور الذهنية يعتبرها العقل اذا عقلت الاشيا ككون الاشيا جنسا وفصلا
وذاتية وعرضية والزاعمون انها موجودة جوابهم ان كونها عرضا لا يستدعي تعقلها
الموضوع **البحث الخامس** في باقي المقولات **ا** اما الاين
فانه عبارة عن كون الشي في المكان وهو مغاير للوجود لانه قد يكذب على ما يصدق
عليه الوجود ومغاير للمضاف والاضافة عارضة له كان السواد ماهية يعرض
لها الاضافة الى المحل قالوا وهو جنس لانواع فان الكون فوق والكون تحت
نوعان متغايران وهم مطالبون ببرهان ذلك وانقسم الاين الى [illegible] وحقيقي
وهو كون الشي في المكان الحقيقي له ومنه ما هو ثان غير حقيقي كالكون

162

في المكان الثاني غير الحقيقي كقولنا الشي في السما او في الارض ولا شك ان حصول
في اين واحد بالعدد حقيقي ويشتركان في غير الحقيقي عند بعض القدما كاشتراك
كثيرين في السوق وهو خطا فان كون زيد في السوق مغاير لكون عمرو فيه بالعدد والعامل
المتقدم توهم ان السوق هو الاين ومنه ما هو عام جنس كالكون في المكان ونوعي
كالكون في الهوا ومنه ما هو شخصي كالكون في هذا المكان في هذا الوقت لشخص
معين قالوا والاين المطلق لا يقبل الشدة والضعف فان الكون في المكان
لا تتفاوت للكون في مكان اخر في كونه كونا والاينات النوعية قد تقبلهما فانه قد يكون فوق
اشد من فوق اخر في الفوقية ومنه انما يضاد فان الكون في الفوق المطلق
يضاد الكون في التحت المطلق لانهما معنيان موجودان لموضوع يتعاقبان عليه
وبينهما غاية التباعد **واما** المتى فانه نسبة كون الشي في زمانه او في طرفه وهو
غير الوجود والاضافة على ما مر والمتى عام وخاص وشخصي باعتبار جواهرها
وقد نازع طائفة في وجوده فقالوا لو كان موجودا لكان له متى ويتسلسل قال
الشيخ ان الاين والمتى بسيطان ولا يلزم تركبهما من حيث ان لكل واحد منهما
نسبة الى شي وان النسبة مغايرة للمنسوب اليه ومن المنسوب اليه جزا منها ولا تركب
من مجموع النسبة والمنسوب معنى ونحن نقول ان الاين والمتى وبقية المقولات النسبية
قد اشتركت في مفهوم كونها نسبة وتغايرت في خصوصياتها التي باعتبارها تعددت
المقولات فيكون مركبة من القدر المشترك والمميز وهذا طعن في عرضية الاجناس
واما الوضع فهو لفظ مشترك بين معان احدها نسبة تعرض للشي بحسب
نسبة اجزائه بعضها الى بعض والى الامور الخارجة عنها وهذا المعنى الاخير هو
المقولة عند القوم فمنه ما هو بالفعل ومنه ما هو بالقوة والذي بالقوة منه ما هو
طبيعي كوضع الارض بالنسبة الى السما والذي ليس بطبيعي كحال الساكن الثابت والذي
بالقوة كما قد يتوهم من دائرة منطقة [illegible] من القطب وينتهي الى دائرة الطوق
والدائرتان يتوهمان فوضعهما كذلك والوضع فيه تضاد فان هيئة القائم والمنكس

هشان وصعتان تتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية التباعد وهكذا الحال
في الاستقاء والانطباع وهو قابل للشدة والضعف كالاشد استقاما والانحناء
واما الملك فهو عبارة عن التملك كانفعال الذات لهيئة وزينة اعلم وقد يعبرون
عن هذه بالجدة ومقولة له وفسرت بكون الجسم محاطا بحيزه ينتقل بانتقاله كالتسلح
والتقمص واما ان يفعل فهو كون الجوهر بحيث يحصل منه اثر في غيره غير قار الذات
ما دام الحصول في السلوك والتجدد كالتسخين والتبريد واما ان ينفعل فهو
تاثر الجوهر عن غيره تاثرا غير قار الذات مثل التسخن والتبرد واذا فرغ الفاعل
والمنفعل عن النسبة التي بينهما من تجدد التاثير والتاثر لا يقال لهما تاثير وتاثر اي التسخن وانتهى
الى نحوه قال ولهذا المعنى عدل عن لفظتي الفعل والانفعال الى قولنا ان يفعل
وينفعل لان الانفعال قد يطلق على المستقر بعد حصوله كالاحتراق في الثوب
وكذلك القطع الذي هو الفعل بعد حصوله واستقراره يقال له قطع يفعل وينفعل
فهما يختصان بحالة التوجه وقد نازع قوم في وجودهما لان تاثير الشيء
في غيره او تاثره عن غيره لكان زائدا لزم التسلسل لا دفعة واحدة بل مرات غير
متناهية فان التسلسل انما يعقل اذا ما كان وههنا الصفة المذكورة لصفة
الى صفة اخرى وتاثرها في تلك الصفة زائد ويلزم التسلسل بين كل صفة وبين
ومتاثرها ان قابلتان المتضاد فان اشخاص الاسود والسواد كالابيض ان
لا يجتمعان وموضوعهما واحد وبينهما غاية الخلاف وقابلة ايضا للشدة والضعف
لا من جهة القرب الى الطرف الذي هو سكون في السواد وفرق بين الاسود اذا اعني
الحاصل القار وبين السواد فان الاسود يعقل على انه غاية حركة واما السواد
فلا يحتاج في تعقله سوادا الى سوقه الحركة وكونها غايتها واذا عرفت هذا من
المعلوم ان يسود ان يكون اشد من تسود اذا كان اقرب من الاسود الذي هو
الطرف والسواد اشد من السواد اذا كان اقرب الى السواد الذي هو الطرف واعلم
انهم اولا نفوا الحركة عن مقولتي الفعل والانفعال كما بيناه في الطبيعيات وههنا

اثبتوا الشدة والضعف منهما والاشتداد والضعف انما يكون بحركة وقد يجاب
عن هذا بان الشدة والضعف في الشيء غير اشتداد ذلك الشيء فان يفعل وان ينفعل
فيهما شدة وضعف واعلم ان قولهم في مقولة كذا شدة وضعفا انما يعنون به ان فيها
شديدا وضعيفا وان احدهما يحصل بعد انتفاء الاخر واذا قالوا العرض لا يشتد ولا
يضعف يعنون به ان كان واحد بعينها لا يكون ضعيفة وتشتد وهي هي بعينها
بل يبطل بالاشتداد الضعيف ويحصل اخرى بيشتر لا شك ان السواد
اذا اشتد يبطل السواد الضعيف ويحصل سواد اخر اشد منه فان يكون الضعيف
هو هو بعينه اذا اشتد كما كان اولا باطل قطعا فان الذات الزائد ليست هي الناقصة
ولا بابقاء الضعيف وانضمام شيء اليه فان المنضم ان كان غير سواد لم يصر به السواد
اشد مما كان في سواديته وان كان سوادا اخر فقد حصل سوادان في محل واحد وهما
متفقا الحقيقة والزمان والمحل فلا امتياز بينهما وهو محال وعلى تقدير الاجتماع لا
يكون احدهما قد اشتد فصح ان يكون سوادا واحدا لا اشد فقد زال الاول وحدث
اخر وهل الحادث مخالف للاول في النوع ام لا امو المشاؤون على المخالفة النوعية
بينهما محتجين بان مخالفة السواد الضعيف للشديد بعد اشتراكهما في السوادية لا يتصور
ان يكون بامر خارجي لان التفاوت انما هو في السواد لا في امر خارج عن السواد فتعين ان
يكون بفصل وقد يحتج ايضا بان ذات الشيء ان كانت هي الزائدة والناقص والمتوسط
لسائر الزائد فلسا بدلنا الشيء وكذا ان كانت الذات هي الناقصة او المتوسطة
والمحققون يردون اما الاولى فلان الفصل نسبته الى الجنس نسبة العرض وهم حين
يفصلون بين السواد الضعيف والشديد بفصل ذاتي يجعلون السواد جنسا فلا فرق
بينه وبين العرضي واما الثانية فانها تدل على تعدد الذوات بالتشخص اما بالنوع
فلا فان النوع جامع للزائد والناقص والمتوسط وتحقيق هذا ان مورد قسمهم ان
كانت هي الذات المتشخصة سلمنا القسمة واحتمال كان الزائد المتشخصة مغايرة
للذات الاخرى وان كانت هي الذات النوعية منعنا الحصر وقلنا ذات النوع ليست

ولا المتوسط وانما هي مغايرة لها وان كانت لا تنفك

هي الذات الزايده ولا الناقصه ولا المتوسط وانما هي مغايرة لها وان كانت لا تنفك عن احد هذه العوارض لا بعينه **المقالة الرابعة** تشتمل على كلام في تقاسيم الوجود **وفيها** مباحث **الاول** في المتقدم والمتاخر **م** اعلم ان الموجود منه ما هو متقدم ومنه ما هو متاخر ومن مشاهير القوم ان المتقدم يقال على خمسة معان احدها التقدم بالعلية كتقدم العلة على المعلول وثانيها التقدم بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين والفرق بين هذين التقدمين ان وجود المتقدم في الاول يستلزم وجود المتاخر وليس كذلك الثاني ويطلق على المعنيين معًا التقدم بالذات وقد يخص الاخير بالتقدم بالذات ويجعل التقدم بالطبع شاملًا لهما وثالثها التقدم بالزمان كتقدم الوالد على الولد ورابعها التقدم بالمرتبة اما مرتبة طبيعية كتقدم الجنس على النوع ان جعل المبدأ الجنس وبالعكس ان جعل المبدأ النوع واما مرتبة وضعية كتقدم الامام على الماموم ان جعل المبدأ المقبلة وخاصية هذا التقدم ان ينقلب متقدمه ومتاخره لا في نفسه بل بحسب اصل الاخذ كما بيناه وخامسها التقدم بالشرف كتقدم العلم على المتعلم ولم نرلهم على الحصر برهانًا اكثر من الاستقراء الذي لا يفيد القطع وقد وقعت منازعة في وقوع التقدم على هذه الخمسة فقالت طائفة انه بالتشكيك وان المعنى الجامع هو ان المتقدم ما هو متقدم له شي ليس للمتاخر وهو شي للمتاخر الا وهو موجود للمتقدم وهذا المعنى المشترك يقال لا بمعنى واحد فان المتقدم بالعلية يوجد له التقدم قبل المتقدم بالطبع والتقدم بالطبع قبل سائر اصناف التقدم ونحن نباحثهم في هذا ونقول اما المعنى المشترك ففاسد فان المتقدم في الزمان اذا بطل وجد المتاخر بعد بطلانه فقد حصل للمتاخر زمان لم يحصل للمتقدم كما حصل للمتقدم زمان لم يحصل للمتاخر وايضًا اطلاق قولهم ان المتقدم له كل ما للمتاخر فاسد فان للمتاخر صفات لا يوصف بها المتقدم كالمعلولية والامكان بل يبعي ان يعد بما فيه التقدم واما وقوع المتقدم على ما تحته بالتشكيك ففيه نظر لانه دخل فان المتقدم بالزمان ليس شي منه اولى بالمتاخر مما يقع منه باعتباره التقدم

فان نسبتهما الى الوجود الزماني واحد هذا ما ذكره بعض المتاخرين وهو فاسد فان المتقدم بالزمان قد لا يكون غير متفاوت بنوع ووقوع التفاوت في مطلق التقدم بالنسبة الى اصناف الخمسة على ما بيناه اولًا والتطايفه اخرى كانه واقع على اشتراك اللفظي بين الجميع وهو خطا فان المتقدم بالذات والعلية اشتركا في معنى التقدم فان كل واحد منهما يتقدم ذاته على ذات شي سواء كانت العلة تامة او غير تامة بحيث ان يتقدم ذاتها ووجودها على المعلول وقال بعضهم ان التقدم يقال على البعض بمعنى واحد وعلى الباقي بالاشتراك او بالتجوز اما الذي يقع عليه بمعنى واحد فكما قلنا في التقدم بالذات واما الذي يقع عليه بالمجاز فكالتقدم الزماني فان الشي انما يتقدم احدهما على الاخر بالزمان لاجل تقدم زمان احدهما على الاخر لا بحسب ذاتيهما وجعل قوم بعض اجزاء الزمان على البعض تقدمًا طبيعيًا اذا المتقدم علة للمتاخر فرجع تقدم الشي بالزمان الى التقدم بالطبع ويقال لها بالمجاز وكذلك التقدم بالمرتبة الوضعية فان بغداد متقدمة على البصرة لا بذاتيهما ولا باعتبار حدهما ولا مكانيهما بل باعتبار القاصد من خراسان الى البصرة فانه يقصد اولا بغداد ومعنى قصده اولا اي زمان وصوله اليها قبل زمان وصوله الى تلك فرجع هذا التقدم الى التقدم الزماني واما المتقدم بالشرف فانه لا يخلو عن تجوز واشتراك فان صاحب الفضيلة يعني يعد مقدمًا باعتبار تقدمه في المناصب فالفضيلة سبب لتقدمه في المجالس واطلق عليها لفظ المتقدم اطلاق اسم المسبب على السبب ويكون مجازًا من هذه الجهة ويرجع الى التقدم المكاني الذي يرجع الى الزماني وانهم يعتبرون هذا المعنى في التقدم الشرفي فيكون اطلاقه عليه وعلى ما بالذات بالاشتراك

بحث اذا جعلنا المتقدم واحدًا على اصنافه بمعنى واحد فلا شك في انه ليس بجنس لها لتفاوتها فيه بل هو امر لازم لها واصنافه مجهولة يعرف بهذا اللازم الذي هو المتقدم والتقدم انما يكون بالوجود او بمعنى ثالث كالزمان والمكان واما المعنى فلا يتقدم في نفسه على آخر ولا يتاخر والمتاخر بارا المتقدم وكذا المع الآني

المعيّة التي تكون بالعلية وفيما يعاني الزمان ومعًا في الطبع اذا كانا سكانى الوجود
كالاخ والاخ او لا مع ترتيب الوجود كحركة العلة والمعلول في الماهية كنوعي الجنس المتاخرين
معًا بالطبع والمعنى الثاني ظاهر وليس على زيد بالزمان ولا متاخر عنه وليس هو
معه بالزمان ويصح ان يكون شيئان معًا في الزمان من جميع الوجوه دون المكان
البحث الثاني في الواحد والكثير قد عرفت اقسامهما
فيما مضى فلنشتغل الآن بلواحقهما فلواحق الوحدة الهوهو وهو اما ان يكون بالذات
او بالعرض على قياس ما مرّ في الوحدة والذي بالعرض منه ما يكون في الكيف ويقال
له مشابهة وفي الكم يقال له مساواة وفي المضاف يقال له مناسبة وفي الاطراف يقال
مساواة والذي بالذات والذي في الجنس منه مجانسة وفي النوع مماثلة وفي الخواص مشاكلة
ويقابل هو هو الغير وهو من لواحق الكثرة فهي ايضًا على ما عددنا في الهوهو فههنا
ما تغاير في تعاقبها على المحل الذي على لا يحصل لها عدم الاجتماع كالحلاوة والحركة التي تختلف
بالانواع تحت الاجناس القريبة ويستحيل اجتماعها في موضوع واحد كالحرارة والبرودة
بحث المتغايران متماثلان ومتخالفان والمتقابلان هما المشاركان في
حقيقة واحدة من حيث هما كذلك كالانسان والفرس ليسا مثلين وان كانت الجسمية فيهما
متماثلة فالجسمان مشتركان في حقيقة واحدة نوعية وان كان الانسان والفرس
مختلفي الحقيقة واذا قيل انهما مثلان في الحيوانية او الجسمية كان معناه ان الحيوانية
التي في كل واحد منهما مثل الحيوانية التي في الآخر وكذلك الجسمية والمثلان هما المشاركان
في نوع واحد فلا بد من وقوع مخالفة بينهما ببعض الاعتبارات فان الصفات والنسب
لو تساويا لما كان المثلان لم يكن اثنينية فلم يكن تماثل لان المثلين متغايران وقد يقال
ههنا ان النوع الواحد اذا كان له شخصان فانما يكثر باعتبار المواد لا يتحالّه
استناد الكثرة الى ذاتهما والا لكانا نوعين فلا بد له من سبب خارجي يفصل كلا منهما
عن الآخر ولا بد من مادة قابلة للفصل وهذا لا يخلو عن ضعف عرفته من قبل
وايضا فان من الهيئات والصور التي من نوع واحد ما يقع في مادة واحدة
فيستحيل فيه شخصان فانما استحال احدهما عن الآخر لا بالمادة وقيل بالزمان والمتخالفان
ما لا يكونان كذلك وهما متقابلان وغير متقابلين فالمتقابلان هما اللذان لا يصدقان
على شيء واحد في حال واحد من جهة واحدة واصنافه اربعة في المشهور الاول
تقابل السلب والايجاب سواء كان في القضية او في غيرها ومن قال ان التقابل بالايجاب
والسلب هو تقابل التناقض اخطأ من حيث ان تقابل التناقض انما يصدق في القضايا
الثاني تقابل التضاد والمتضادهما الذاتان الوجوديتان المتعاقبتان على موضوع
واحد وبينهما غاية الخلاف الثالث تقابل العدم والملكة والعدم ههنا عبارة عن عدم
شيء عن شيء من شانه او من شان جنسه ان يكون له والرابع تقابل التضايف والفرق
بين الاول والثواني ان الاول تقابل في الضمير لا في الوجود وايضًا فانه يكون احدهما
صادقًا والآخر كاذبًا والفرق بين الثاني والثالث ان الثاني يشترط فيه وجود
المتقابلين ووجود علتيهما والفرق بين الثاني والرابع ان الرابع لا يعقل انفكاك
احد المتقابلين عن صاحبه والفرق بين الثالث والرابع ما مرّ في الثاني والثالث
واعلم ان بعض المتقدمين لم يشترطوا في تقابل التضاد غاية البعد واشترطوا في تقابل
العدم والملكة كون العدم عدم شيء عن شيء من شانه ان يكون له حتى يكون العمى
عدمًا والحجر الذي لم يصح عنه والامرد لا يطلق عليهما عدم البصر واللحية **بحث**
تقابل السلب والايجاب اقوى من تقابل التضاد لان الخير له امر هو امر ذاتي وله انه
ليس بشر وهو عرضي واعتقاد انه ليس بخير يرفع الامر الذاتي وانه شر يرفع العرضي
والرافع للذاتي اقوى معاندة من الرافع للعرضي فليس بخير اقوى من كونه
شرًا ولان الشر لولا انه ليس بخير لما كان اعتقاده رافعًا لاعتقاد كونه خيرًا ولو
كان بدل الشر شيئا آخر مما ليس بخير لا يمتنع اعتقاده مع اعتقاد كونه خيرًا
فاذن المعاندة الذاتية انما هي بين السلب والايجاب **بحث**
لا تضاد الا الانواع الداخلة تحت جنس آخر فان الاجناس لا تضاد بينها اصلًا
ومن قال ان الخير والشر ضدان مع كونهما جنسين فقد اخطأ اما اولًا فلجعله

الشر طبيعة وجودية وهذا خطأ وأما ثانيا فلمجهله اياها خمس يمنعها السابق لك
فان الخير عبارة عن كون الشيء ملائما والشر عبارة عن كونه غير ملائم والملائمة
وعدمها من المعقولات الثانية العارضة للمعقولات الأولى ولا من الأنواع الداخلة
تحت أجناس متغايرة لا تتضاد بالاشتراك فإن الحلاوة والحرارة يجوز اجتماعهما
ومن نقض هذا بالشجاعة والتهور الداخل أحدهما تحت الفضيلة والآخر تحت
الرذيلة لم يرد أن الشجاعة ضد التهور لكونها فضيلة وهي عارضة لها فالتضاد
إنما هو في العوارض بشرط التضاد الدخول تحت جنس قريب والاختلاف بالفصول
سؤال الجنس بينهما متفق فلا تضاد من قبله وإن كان متضادا فهو من
قبل الفصول فالمتضادان بالذات هما الفصلان وهما غير داخلين تحت جنس قريب
وأيضا الفصلان لا ينسبان إلى الموضوع بانهما ولا يتعاقبان على جنس واحد
وإن جعلا متعاقبين على موضوع فهما عرضان مستقلان لا فصلان لعرضين
وقد يجيبون عن هذا بأن النوع في الخارج شيء واحد ليس لجنسه جعل ولفصله
آخر بل إنما يفصلهما الذهن **بحث** اتفق المشاؤون على أن ضد الواحد
واحد وهو الذي يقع في غاية البعد عنه فإذا فرض شيء كالوسط وله طرفان
كل منهما في غاية البعد فالتضاد الحقيقي بين الطرفين ولا يضاد أحدهما الوسط
وإذا كان الشيء واحدا حقا وله ضدان فأما أن يكونا على غاية البعد من جهة
واحدة فهما من نوع واحد وضد واحد وقد فرضناهما ضدين وأما أن يكون من
جهتين فليس الشيء واحدا حقا بل هو كالجسم الذي يضاد الأسود من حيث أنه أبيض
ويضاد البارد من حيث أنه حار وبالحقيقة المضاد إنما هو السواد والبياض
اللذان هما اثنان لا غير وبين الحار والبارد والمحل مضاد لهما بالعرض
وللقدماء لما لم يشترطوا في الضدين غاية الخلاف جوزوا كون الشيء ضدا لأمور
كثيرة فالسواد كما يضاد البياض يضاد الحمرة والخضرة **بحث**
التعاقب على الأضداد قد يكون ممكنا كما في البياض والسواد وقد لا يكون

كحركتي الصعود عن الوسط والهبوط إليه وأكثر الأحوال الانتقال من أحد الضدين
إلى الآخر إنما يكون بعد الانتقال إلى الوسائط فالأبيض يصفر ثم يحمر ثم يسود
وقد يكون أحد الضدين لازما للموضوع كالبياض للثلج وقد يفارقه إما مع امتناع
خلو المحل عنهما كالصحة والمرض للبدن أو مع جواز امتناع الاتصاف بالوسط سواء
عبر عنه باسم محصل كالفاتر للحار أو بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر أو مع
عدم الاتصاف به كالشفاف وليس كل ما سلب عنه الطرفان يتصف بالوسط كالفلك
إذا سلب عنه الخفة والثقل **بحث** لما كان التقابل في بعض هذه أشد
من الباقي لم يكن جنسا لها بل هو لازم لهذه الأربع وقد يستدلون على الحصر بأن المتقابلين
إن كانا وجوديين فإما أن يكون ماهية كل منهما معقولة بالقياس إلى الآخر وهما المتضايفان
أو لا يكونا كذلك وهما الضدان وإما أن يكون أحدهما وجوديا والآخر عدميا فإما أن
يوصف الوجود والعدم بالنسبة إلى موضوع أو جنسه وهو العدم والملكة أو لا وهو السلب
والإيجاب وأورد الشيخ في الشفاء سؤالا وهو أن السواد من حيث أنه سواد فقط لا
يضاد البياض بل إنما يضاده إذا قيس إلى البياض لكنه إذا قيس صار مضافا إليه فهو من
حيث هو ضد مقول بالقياس إلى غيره فيكون من حيث هو ضد مضايف فيكون
الإضافة نفس الضدية أو جنسها فلا يكون قسيما لها وأجاب عنه بأن السواد من حيث
هو والبياض من حيث هو إذا نظر إليهما معا صدق عليهما أحد الضدين ثم يصدق
عليهما حد التضايف ثم إذا أخذ كل منهما ضدا لصاحبه وجد التضايف عارضا لهما
وأورد سؤالا آخر وهو أن التقابل من حيث هو تقابل من المضاف فهو مندرج
تحته فكيف يكون أعم منه وأجاب عنه بأن المتقابلين يعرض لهما الإضافة وليسا
في أنفسهما متضايفين كما بيناه في السواد والبياض وكل تقابل من حيث هو تقابل
مضاف وليس كل متقابل مضافا ففرق بين التقابل من حيث هو تقابل وبين أحدها
مطلقا ولا استبعاد في عروض الخاص لكل بالطبع العام إذا أخذ العام
باعتبار شرط يصير العام به أخص **البحث الثالث في القوة والفعل**

لفظ القوة كانت في الوضع الاول للمعنى الموجود في الحيوان الذي يمكنه بها افعال شاقة
عنه الافعال الشاقة ليست باكثرية الوجود من الحيوان في كميتها وكيفيتها وسموا ضدّه
الضعف ولهذا المعنى ضدّ اخر هو القدرة اي كون الحيوان بحيث اذا شاء ان يفعل فعل واذا
شاء ان يترك ترك وباراية العجز ولازم وهو ان لا ينفعل ولا ينضعف فنقلت لفظ القوة
اليهما وللقدرة جنس وهو الصفة المؤثرة ولازم وهو كون الفعل ممكنا فنقلت اليهما
فيقال للابيض انه اسود بالقوة وسموا الحصول المقابل لهذه القوة بالفعل ولما
وجد المهندسون بعض الخطوط من شانه ان يكون ضلعا لمربع وبعضها ليس
ممكنا ان يكون ضلعا لذلك المربع جعلوا ذلك المربع قوة ذلك الخط كانه امر ممكن
فيه واذ قد عرفت القوة فقد عرفت مقابلها وهو اما الضعيف او العاجز
او السهل الانفعال او غير المؤثر او الضروري كما او ان لا يكون المقدار الخطي ضلعا لمقدار
سطحي مفروض

بحث القوة المؤثرة ان كانت مصدرا لفعل واحد
من غير ارادة فهي القوة الطبيعية وبارادة هي القوة الفلكية وان كانت مبدأ لافعال
مختلفة من غير ارادة فهي القوة النباتية وبارادة هي القوة الحيوانية التي هي القدرة
وهي غير المزاج لان تأثير المزاج من جنس تأثير بسائطه لكونه كيفية متوسطة بين الحار
والبارد وليست القدرة كذلك وذهب قوم الى ان القدرة لا تتقدم على الفعل وهؤلاء
ان عنوا بالقدرة مبدأ التأثير اعني القدرة والمشيئة الجازمة فهو حق الا انهم قد غيروا
الاصطلاح وان عنوا بها ما ذكرناه نحن فانه باطل قطعا فان القاعد يمكنه ان يقوم
وذهب اخرون الى انها ليست على الضدين والكلام على هؤلاء ما مرّ وقد يقولون
ان القدرة لا يتصف بها الا من شانه ان يفعل وان لا يفعل حتى لو كان من شانه ان
يفعل لا غير لم يتصف بالقدرة وقد نازعهم الشيخ في هذا وقال ان الشيء الذي
يفعل من غير ان يشاء ويريد فذلك ليس له قدرة واذا كان يفعل بارادة دائمة لا
تتغير اتفاقا او وجوبا فانه يفعل بقدرة وذلك لان حد القدرة موجود لهذا
لانه اذا شاء ان يفعل فعل واذا لم يشأ لم يفعل لكن كل من هذين شرطي لا تستدعي

167

صدق الحملي **بحث** القوة الانفعالية قد تكون مخصوصة بالشيء
بحرفتي واحد كقوة الفلك على قبول الحركة على الاستدارة وقد تكون القبول دون الحفظ
كقوة الماء وقد تكون عليهما وقد تكون قوة على قبول الضدين كالحرارة والبرودة للجسم
والهيولى فيها قبول لكل شيء وتخصص قبولها لبعض دون بعض اما باستعداد
على ايهم واما بتخصيص الفاعل المختار على الحق واعلم ان هذا الاطلاق من فساد
فان قوة احد الضدين مغايرة للاخرى بل هما قوتان والاستعداد منه قريبة غاية
القرب وبعيدة ومتوسط والامكان الذي يوجد قسيما للضروري غير الاستعداد
فان الاستعداد فيه ترجيح ما لجانب احد الطرفين بخلاف طبيعة الامكان واعلم ان
القوة متقدمة على الفعل في الاشياء الحادثة ويسمى مبدأ الفعل لاستحالة خروج ما
بالقوة الى الفعل من غير مرجح **البحث الرابع**
في المحدث والقديم **الحدوث** يعني به حصول الشيء بعد عدمه بعدية زمانية
ويعني به حصول الشيء بعد عدمه بعدية ذاتية والقدم بما يقابل المعنيين ويقال لهما الزمانيين
ويقال ان كل محدث حدوثا زمانيا فانه يسبقه امكان وجوده وموضوع لذلك الامكان
لانه قبل حصوله يستحيل ان يكون واجبا او ممتنعا فهو ممكن وامكانه ليس هو العدم
المحض والا لكان الممتنع ممكنا ولان الامكان لا ينافي الوجود والعدم ينافيه ولا عدما
والا لكان الوجوب والامتناع ثبوتيين وليس هو نفس الشيء لانه قبل حصوله ليس بحاصل
وامكانه حاصل ولانا قد نعقل الشيء ونشك في امكانه وليس هو القدرة القادر عليه
لانا نعللها به فهو موجود ولانا قد نحكم على الشيء بانه ممكن في الذهن وليس منشأ
الفرق الا وجود الامكان فيما حكمنا عليه بالامكان في الاعيان ولانه لو كان موجودا
في الذهن لا غير لكان الذهن يمكنه ان يلحقه بجميع الماهيات فاذا الحقه ببعضها
كان ذلك الشيء في الخارج ممكنا وهو باطل وليس مما يقوم بذاته والا لما اختص بشيء
دون غيره ولم يكن اختصاص بعض الاشياء بامكانه دون اخر اولى من العكس
فلا بد له من محل متعلق بالحادث دون غيره والا لما اختص به وكل حادث يسبقه

امكان وموضوع هو الهيولى والهيولى ليست حادثة والا لافتقرت الى هيولى فلا
بحث لا ما له قوة وجود في هيولى وذلك اما ان يكون مع المادة او عنها او فيها واعلم
ان فساد هذه الحجة ظاهر وسببه اخذ الامور الاعتبارية مكان العينية وتحقيق هذا ان
نقول الصفات تنقسم الى صفات موجودة في الذهن والى العين والى صفات توجد
في الذهن لا غير ووجودها العيني هو انها في الذهن كالنوعية المحمولة على الانسان
والجزئية المحمولة على زيد وكذلك جميع المعقولات الثانية كالشيئية على رايهم وكما لا يلزم
من كون الشيء ليس بجزئي في الاعيان ان يكون الوجوب والامتناع ما نحن فيه وكونه ليس
هو نفس العدم لا ينافي ان يكون عدميا وقولهم انا نحكم على الشيء بانه ممكن في الاعيان
ونفرق بينه وبين الممكن الذهني ومنشأ الفرق وجود الامكان فاسد لما تنا ان
نحكم على شيء في الاعيان بشيء لا يستدعي وجود ذلك الشيء كما انا نحكم بان زيدا الموجود
جزئي وان كانت الجزئية من الموجودات الذهنية بل منشأ الفرق هو اعتبار وجود
الشيء في الخارج تارة في الذهن اخرى واما قولهم لو كان الامكان ذهنيا لكان الحكم في
جميع الماهيات فلازمة فاسد فانه ليس من شرط الامر الذهني ان يتساوى
نسبته الى جميع الماهيات كما في سائر الاعتبارات الذهنية من الجزئية والكلية
والامتناع فان الذهن لا يلحقها الا بما يلاحظ صلوحها له واذ قد بينا
فساد هذا الدليل فلنشرع في بيان فساد المطلوب فنقول لو كان الامكان من
الامور العينية لزم تسلسل من امور غير متناهية معا والتالي باطل فالمقدم
مثله بيان الشرطية ان الهيولى قابلة لامور غير متناهية ولا شك ان قبول
الهيولى لبعض تلك الامور مغاير للباقي فيحصل في المادة امكانات غير متناهية
مع ان الامكان طبيعة نوعية ومحله هو الهيولى واحد فلا يقع بينها امتياز
لا يقال تحصل باحد في الممكنات المنسوبة اليها لانا نقول يستحيل ان يقع
امتياز للامور العينية بالاضافة الى اشياء معدومة فان ما لا ذات له لا يتميز
شيء عن شيء ولا يمكن ان يقال ان الاضافة هاهنا عقلية اذ قد عقلنا تلك الاشياء

168

واضفنا اليها الامكان وقع فيه الامتياز لانا نقول يعقل اعداد غير متناهية
على وجه التفصيل باطل بالضرورة ولان يعقل اضافة احد الامكانات الى بعض
الممكنات يستدعي امتياز الامكانات فلا يستند الى التعقل وايضا هذه الامكانات
الغير المتناهية مترتبة فان حدوث كل حادث مشروط بحادث سابق ويكون صفة له
مترتبة عليه فيتسلسل امور غير متناهية وهو باطل اجاب عنه بعض المحققين
بان الامكان اعتبار عقلي متعلق بشيء خارجي من حيث تعلقه بالشيء الخارجي ليس
بموجود في الخارج هو امكان بل هو امكان وجوده في الخارج ولتعلقه بذلك الشيء
يدل على وجود ذلك الشيء في الخارج وهو موضوعه ومن حيث قيامه بالعقل
موجود في الخارج وله امكان آخر يعتبره العقل وينقطع التسلسل بانقطاع
الاعتبار اقول في هذا تسليم ان الامكان من الاعتبارات الذهنية وقوله
تعلقه بشيء يدل على وجوده ان عنى بذلك الشيء هو الممكن فهو باطل قطعا وان عنى
به المحل الذي يوجد فيه فهو نفس المتنازع فانا نمنع تعقله مثل هذا الشيء ولان امكان
الحادث لو كان حالا في غيره كان في وصف الشيء حالا في غيره وهو غير معقول
اجاب عنه بان امكانه قبل وجوده حال في موضوعه فان معناه كون الشيء في
موضوعه بالقوة وهو صفة الموضوع من حيث هو فيه وصفة للشيء من حيث هو
بالقياس اليه فالاعتبار الاول يكون كعرض في موضوع وباعتبار الثاني يكون
كاضافة المضاف اليه اقول حلوله في موضوعه ينافي ما ذكره اولا من انه اعتبار
عقلي وايضا فان امكان اتصاف الموضوع بالشيء مغاير لامكان حلول الشيء
في الموضوع وصفة الموضوع هو الاول والبحث عن الثاني ولان الامكان اضافة
تستدعي ثبوت المتضايفين ويلزم منه تقدم الوجود على الامكان اجاب بان
ثبوتهما في العقل كاف اقول وفي هذا اعتراف بانه غير موجود في الخارج
ولان الهيولى المفروضة اذا قطعناها بنصفين فان بقي في كل واحد منها امكانات
غير متناهية هي الامكانات الحاصلة في المجموع فيكون شيء واحد موجودا في محلين

دفعة وهو باطل او يحدث لها امكانات غير متناهية في تلك الحال وكل حادث فلا بد
له من امكان فللامكانات الغير متناهية امكانات غير متناهية هذا خلف وان بقي في كل
واحد منها امكانات متناهية فمجموعها متناه وقد اجابوا عن هذا بان الامكان انما هو
للانواع لا لآحاد جزئياتها وهذا فاسد لوجوه الاول ان النوع ماهية ليس لها في
الخارج امكان محقق ولنا المحقق هو الجزئيات فما هو ممكن في الاعيان ليس له
امكان وما له الامكان يستحيل تحققه في الاعيان وثانيها ان النوع طبيعة غير حادثة
على رأيهم وثالثها انا نأخذ الجزئي في الحادث بعد الجزئية ونقول هل هو ممكن قبل حدوثه
ام لا ونجيء ما قالوا بعينه **البحث الرابع** في الكلي والجزئي
قد عرفت في المنطق احوالهما والاصطلاحات فيهما فنقول الآن ان الماهية من حيث
هي هي لا واحدة ولا كثيرة ولا عامة ولا خاصة ولا كلية ولا جزئية ولو
كانت الانسانية من حيث هي كلية لم يكن الجزئي انسانا وكذلك لو كانت من حيث هي جزئية
وقد يحكى عن بعض القدماء ان الماهية من حيث هي هي تقتضي الوحدة والا
لاقتضت الكثرة فامتنع وجود انسان واحد وهو فاسد فان عدم اقتضاء الوحدة
لا يستلزم اقتضاء الكثرة لعدم استلزام العام الخاص واذا سئل عن الانسانية
مثلا بطرفي النقيض مثل هل الانسانية الف ام ليس كان الجواب سلب كل شيء كان
ليس على ان السلب بعد من حيث بل على انه قبل من حيث وان كان طرفا المسئلة موجبين
لم يلزم في الجواب احدهما وبهذا يقع الفرق بين المتناقضين وبين الموجبين اللتين
في قوتهما وليست الانسانية كلية باعتبار ان انسانية واحدة بالعدد موجودة في
كثيرين فان الشيء الواحد لا يتصور ان يكون في مادة كثيرة ولو كانت انسانية زيد
هي بعينها انسانية عمرو لاتصف كل واحد منها بصفات الاخرى فيكون ذات
واحدة متصفة بصفات متقابلة بل في كل واحد من زيد وعمرو انسانية تامة لا
تضر احدهما بفعلان الاخرى والامر المشترك منها انما هو امر ذهني فانه لو وقع في الاعيان
لحصلت له هوية متشخصة لا يقع فيها شركة فلا يكون كلية على الحيوان من حيث

هو هو موجود ضمنه وجود الحيوان المطلق ووجود المركب يستدعي وجود
اجزائه ووجود الشيء اذا كان لا ينفك عن غيره لا يخرجه هذا عن كونه موجودا فالحيوان
من حيث هو وان كان لا يوجد الا مع فصل التشخص فانه موجود كالساعي الذي لا يوجد
الا مع المحل والكثير من الموهوبات يحيى ان الحيوان بما هو حيوان لا يجب ان يقال
عليه عموم او خصوص وليس يحق ان الحيوان بما هو حيوان يوجب ان لا يقال عليه
احدهما فالحيوان المأخوذ بعوارضه هو الشيء الطبيعي والمأخوذ بذاته هو الطبيعة
التي وجودها اقدم من الوجود الطبيعي تقدم البسيط على المركب وهو الذي
يخص بانه الوجود الالهي لان سبب وجوده بما هو حيوان عناية الله تعالى
تنبيه قد عرفت وجود الكلي الطبيعي في الاعيان فاعلم الآن ان
الكلي المنطقي انما وجوده في الذهن لا غير وكيف لا وهو من المعقولات الثانية
واما الكلي العقلي فالحق انه كذلك ايضا فانه يستحيل ان يكون في الخارج شيء واحد
هو كلي يقال على كثيرين بل انما وجوده في الذهن ووجوده الذهني يخصص له
فهو جزئي باعتبار وكلي باعتبار فانه من حيث انه موجود في النفس جزئي ومن حيث
يشترك فيه كثيرون كلي وههنا فائدة وهي ان كلية الكلي العقلي يستحيل ان يكون باعتبار
على الجزئيات الخارجية بل ان كان بقياس الى الجزئيات الذهنية وليست هذه
الجزئيات هي الجزئيات المستفادة من الخارج فان ذلك الخارجي والذهني يستحيل ان
يكون انسانا كليا بل الجزئيات المستفادة من الموجودات الذهنية من انواع الكلي العقلي
وقد قيل ان الصور العقلية انما تكون كلية لاجل نسبتها الى امور من خارج على وجه
ان اي تلك الخارجيات سبقت الى الذهن جاز ان يقع عنها فيه هذه الصورة بعينها
واذا سبق واحد واثر النفس منه بهذه الصفة لم يكن لما عداه تأثير جديد ونحن نقول
ان عنى هذا القائل بالصورة العقلية الكلي الطبيعي فهو حق وان عنى به العقلي
فقد بينا ما عندنا فيه واما الكلي الذي في النفس بالقياس الى هذه الصور التي
في النفس فهذا الاعتبار له بحسب القياس الى اي صورة سبقت من هذه الصورة

المفتقرة الى النفس ثم هذه الصورة يكون جزئية باعتبار ما قلنا ولان في النفس ان
يعقل ويعقل انها عقلت وهكذا الى غير نهاية وان يركبها اضافات في اضافات فيجب
ان لا يكون لهذه الصور العقلية وقوف الى نهاية بالقوة لا بالفعل بحث
يقال للجسم انه جنس للانسان ويقال له انه مادته والفرق بينهما انا اذا اخذنا الجسم
جوهرا ذا طول وعرض وعمق من حيث هو هو وبشرط انه ليس داخلا في معناه
غير هذا وان انضم اليه شيء اخر ليس جزءا او بعدا كان مغايرا له زائدا او محمولا فيه
فانه حينئذ يكون مادة وجزءا للانسان وان اخذنا الجسم لا بشرط ان تعرض
لقيد زائد بل لو حصل يكون جسمية لجوهرية مصورة بالاقطار فقط بل
جوهرية كيف كانت ولو كانت مع مقومات كثيرة لخاصية تلك الجوهرية
ويكون تلك المجتمعات داخلة في هوية ذلك الجوهر الا ان يكون الجوهرية
مثبتة بالاقطار ثم لحقت تلك المعاني خارجة عنه حينئذ يكون جنسا والجسم
بالمعنى الاول اذ هو جزء من الانسان لا يكون محمولا عليه لان ماهية الانسان ليست
مجرد انها جوهر ذو اقطار ثلثة فقط واما الثاني فانه محمول عليه وعلى غيره من انواعه
وكذلك الحساس اذا اخذناه جسما او شيئا له حس بشرط ان لا يكون مادة اخرى لم يكن فصلا
وكان جزءا من الانسان وصورة وهو غير محمول عليه وان اخذنا جسما او شيئا له حس من
غير التعرض لقيد اخر كان فصلا محمولا وان اخذت الجسم متضمنا اليه الجزء والبعد
كان نوعا يعني ان الجسم المقيد يكون نوعا الا ان النوع مجموع الجسم والقيد فاشتراط
عدم الزيادة يكون مادة وبعدم اشتراط الزيادة يكون جنسا وباشتراط الزيادة
يكون نوعا وهذا التقسيم انما هو في الذهن لا في الخارج بحث
وجود الجسمية للانسان انما يتقدم على وجود الحيوانية له اذا اخذت بمعنى المادة
اما اذا اخذت بمعنى الجنس فلا فانه يستحيل وجود الجنس اولا ثم ينضم الفصل
فيحصل النوع وكذلك في العقل ايضا فانه لا يمكنه ان يضع الجسمية التي بمعنى
الجنس موجودا محصلا ثم يضم اليه شيئا اخر حتى يحصل الحيوان فانه لو جعل ذلك

لكان ذلك الحيوان غير محمول على الانسان بل انما يحدث للنوع طبيعة الجنسية
في الوجود والعقل معا اذا اخذت النوع بتمامه ولا يكون الفصل خارجا عن
معنى الجنس مضافا اليه بل متضمنا فيه وجزءا منه بحث الامر العام
اذا انضم اليه طبيعة وجب اول شيء ان يكون انضمامها على سبيل القسمة حتى يرد
الى النوع وان يكون تلك الطبيعة مستحيلة عليها ان تتقلب وذلك اشار اليه
ما قسمنا المتحرك وغير بل يجب ان يكون القسمة لازمة فيكون المعنى الخاص لا
يفارق حصة الخاص ويجب ان يكون في الكل الا وان غير لاحق للمعنى العام لاجل امر
غيرها فانه لو كان مثالم يكن فصله كقسمة الجوهر الى قابل الحركة وغير قابلها فان القسمة الاولية
انه جسم او غير جسم واورد الشيخ سؤالا وهو ان النوع انما ينفصل عن مشاركه في الجنس
بالفصل فالفصل نوع من المحمولات واذا كان واقعا تحت اعم المحمولات افتقر
الى فصل ويتسلسل واجاب بان الشيء انما يحتاج في انفصاله عن غيره الى فصل
اذا شاركه في الجنس ولا يجب من كون الفصل واقعا تحت اعم المحمولات الا ان يكون
نوعا لاعم المحمولات واذا قالوا فصل الجوهر جوهر فانما يعنون به ان فصل الجوهر
يلزمه ان يكون جوهرا الا ان يكون الجنس الجوهر معنى من مقوماته بحث
اذا حددنا الانسان فقلنا انه حيوان ناطق فليس المراد منه ان الانسان هو مجموع
الحيوان والناطق بل المراد بذلك انه الحيوان الذي ذلك الحيوان ناطق فليس يكون
الحيوان شيئا وكونه ناطقا شيئا اخر بل الحيوان في نفسه امر مبهم لا تحصيل له فاذا
صار ناطقا صار محصلا وليس هوية الانسان انه ناطق بل هو معنى يدل عليه بالالتزام
فاذا اجتمع للشيء امران لا يتقدم لاحدهما على الاخر كالمعا وقيل في المشهور انهما
فصلان كالحساس والمتحرك بالارادة وفي الحقيقة الفصل بعد وصفها فالفصل يتحد بالجنس
على انه يصرح لا على انه ملزوم له فان الاتحاد على معان احدها اتحاد المادة بالصورة
فيكون المادة شيئا له وجود له بانفراد ذاته وانما يصير بالفعل لصورة على ان يكون
الصورة امرا خارجا عنها ولا يصدق على المجموع واحد منهما والثاني اتحادا شيئا

يكون كل واحد منها في نفسه مستغنيا عن الاخر في القوام الا انها تتحد ويحصل منها شي
واحد اما بالتركيب واما بالاستحالة والثالث اتحاد اشياء بعضها لا يتقوم بالفعل
الا بما انضم اليه وبعضها يتقوم بالفعل فيقوم الاول بالثاني ويحصل من ذلك جملة
متحدة كالجسم والساذج والرابع اتحاد شي لشي فوق هذا النحو منها ان يكون ذلك الشي
لا ان ينضم اليه فان الذهن قد يعقل معنى يجوز ان يكون ذلك المعنى نفسه اشياء كثيرة
كل واحد منها ذلك المعنى في الوجود فيضم اليه معنى آخر ويعين وجوده بان يكون ذلك
المعنى مضمنا فيه وانما يكون آخر من حيث التحصيل والابهام لا في الوجود كالمقدار فانه معنى
يجوز ان يكون هو الخط والسطح والجسم لا على ان يقارنه شي فيكون مجموعهما الخط
والسطح على معنى ان يكون نفس الخط ذلك او نفس السطح ذلك هو اتحاد الفصل
بالجنس وهو يخالف ما مضى بكون كل واحد منها محمولا على الباقية واذا اخذ الجنس
والفصل في الحد من حيث ان كل واحد منها جزءا يحدوه فانه لا يحمل على الحد ولا الحد يحمل عليه
فلا يقال للحد انه جنس ولا فصل ولا يقال لحد الحيوان انه جسم ولا انه ذو حس واما
من حيث الاجناس والفصول طبايع بعث طبيعة على ما علمت فانها تحمل على المحدود
فالحد انما يفيد معنى طبيعة واحدة فانك اذا قلت الحيوان يحصل من ذلك معنى
شي واحد هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان هو بعينه الناطق فاذا التفت
الى ذلك الشي لم يكن كثرة في الذهن واذا التفت الى الحد وجدته مؤلفا من عدة
معان واعتبرتها من جهة فالكل واحد منها معنى في نفسه غير الاخر وجدت هناك
كثرة في الامر المعقول وان غيبت المعنى الثاني لم يكن الحد بعينه معناه في
نفس المحدود بل يؤدي اليه كالمثال له وبالاعتبار الاول لا يكون الناطق والحيوان
جزءين من الحد بل محمولين عليه بانه هو لانهما حقيقتان متغايرتان او متغايرتان
للجميع لكن معناه الحيوان الذي ذلك الحيوان بعينه متحصل بالنطق وبالاعتبار
الثاني يمتنع ان يكون الجنس والفصل محمولين على الحد بل جزءين منه ثم لا يخفى عليك ان
لوجوب المغايرة بين الكلي والجزئي يقع الفرق بين الكلي والكل من وجوه عدة

171

فان الكل موجود في الخارج والكلي ليس بموجود فيه ولان الكل يعد باجزائه والكلي
لا يعد بجزئياته والكل يتقوم باجزائه والكلي قد يقوم الجزئي والكلي محمول على الجزئي
والكل لا يكون محمولا على الجزء واجزاء الكل متناهية وجزئيات الكلي غير متناهية
ويشترط في حصول الكل وجود اجزائه معا ولا يشترط في الكلي حصول جزئياته ولا
يشترك ما ذكرنا في حد اوسط سوى الاول **بحث** الطبيعة الكلية
انما تتكثر بامور مضافة اليها فانا قد بينا استحالة استناد التكثر الى الذات والاشياء المتحدة
لمية فان الاشتراك ان كان بتمام عرضي امتازا بنفس ماهيتهما وان كانت الشركة في
جنس امتازا بفصلهما وان كانت الشركة بنفس ماهيتهما امتازا بالعرضي عن لازم لماهيتهما
فان لازم الماهية متفق والمميز غير متفق وقد يجوز قوم استناد التميز الى الزمان
على ما قلناه اولا واورد عليهم بان الزمان مقدار للحركة الحالة في محل واحد فهما
دائما وجزء منه متجزء وقد اجيب عن هذا بان اجزاء الزمان تتمايز بعضها عن بعض
بذواتها وهذا فاسد على راي القوم فان اجزاء الزمان ان كانت مختلفة بذواتها لزم
[illegible] الى الآنات وان لم تتمايز كل نوع اعتبار شخصان منه بذاتهما وقيل في الجواب ان
اجزاء الزمان لا يجتمع بعضها مع بعض ليصح سلب اشارة حسية عن شي منها في الاعيان
واما في التصور فانه تمتاز بعضها عن بعض بالتقدم والتاخر واورد على هؤلاء
ان الزمان اذا امتاز بالتقدم والتاخر جاز ان يمتاز احد شخصي النوع عن الآخر بحصوله
في زمان متقدم وحينئذ يجوز اجتماع شخصين في محل واحد فقد اجابوا بانه
اذا ابطل [illegible] حدوث كل واحد فلم [illegible] فلا يقع التميز باعتبار نسبته الى
زمان بطل والمميز الشي ينبغي ان يكون حاصلة في حال وجودها وتميزها
بحث مما ينبغي ان تعلم هاهنا انه فرق بين المميز والمشخص فان الفصول
مميزة وغير مشخصة والاشياء المتشخصة بذواتها اذا لم يقع لها شركة مع غيرها
فلا مميز لها لا تفتقر الى مميز مع ان تشخصها والمشخص المشترك يطلق على المعنيين
احدهما بحسب ما يوجد في التصور شخصا واحدا من نوع واحد بنسب اليه غير

متعين لرجل واحد والثاني ان يرى الانسان شخصاً على بعد ولم يعلم انه زيد او
عمرو والفرق بين المعنيين ظاهر فان الاول يتناول اكثر من واحد على البدل دون
الثاني **تبصرة** لا يمكن ان يكون طبيعة واحدة جنساً في موضوع ونوعاً
في آخر وبالجملة لا يمكن استغناء الجنس عن الفصل في موضع وافتقاره في آخر فان
افتقار تلك الطبيعة في تقرر ذاتها الى الفصل ان كان لذاتها ولان تلك الطبيعة لا
تتقرر لها الا بالفصل ولا يصح حصولها دون الفصل وان كان افتقارها لمعنى زائد
عرضي لاحق يجوز زواله عن الطبيعة الجنسية وبقاؤها دونه فكان المفروض
غير فصل فاذن الحقائق البسيطة يستحيل ان يزول فصلها عن طبيعة جنسها الى
بدل يبطل بعدها الطبيعة المخصصة فلا يصح ان يكون شيء فصلاً لشيء فصلاً لآخر
تبصرة حقيقة الشيء وذاته وماهيته من حيث هي حقائق وذوات
وماهيات من المعقولات الثانية لا من حيث انها انسان وفرس فهي من الاعتبارات
الذهنية ولا يطلق الحقيقة الا على الموجود وعرّفوها بانها خصوصية وجود الشيء
الثابتة وعرّفوا الماهية بانها ما به الشيء هو ما هو وقد يرادف اسم الحقيقة
وقد يخص بما ورا الوجود من الاشياء التي يعرض لها الوجود وبهذا الاعتبار
يقال لا ماهية للمبدا الاول ويقال له ماهية بالاعتبار الاول وللذات يقال
ويعني به ما يقع في الاعيان من الماهيات فالذهنيات لا تسمى ذواتاً وان سميت
ماهيات وقد يعنى بالذات الامر القائم لا في محل فلا يكون الصفات ذوات
وعلى الاصطلاح الاول يقال للصفات ذوات وقد يرادف لفظ الذات الماهية
فالبسائط ذواتها ماهياتها اذ ليس لها ما تقبل ذواتها وذاتها صورتها والمركب
ليس ذاته صورته لان صورته جزء من ذاته وهنا فيه فساد من حيث الاشتراك
اللفظي فان اسم الصورة يقع على ذات الشيء وهو المعنى بكون ذات البسيط
ما صورته وعلى الحال المقوم لمحله وهو المعنى بكون صورة المركب غير ذاته
تبصرة اجزاء المركب قد تتميز في الخارج كالنفس والبدن اللتان هما

جزءا الانسان وقد لا تتميز الا في الذهن كالسواد فان جنسه لو تميز عن فصله في
الخارج لكانا محسوسين فان كانا مماثلين للسواد استحال تقومه بهما وان كانا
مخالفين لم يكن الاحساس بالسواد احساساً بمحسوس واحد بل بمحسوسين
وان كانا غير محسوسين فان حدثت عند التركيب هيئة محسوسة لم يكن السواد الا تلك
الهيئة فيكون التركيب في فاعل السواد او قابله وان لم تحدث لم يكن السواد محسوساً
سؤال جنس السواد اذا فصل بفصله في الذهن فان طابق كل منهما نفس
السواد الخارجي فلا فرق بين احدهما وصورة السواد في العقل فاللونية مطابقة
للسواد وهي بعينها مطابقة للبياض وان طابق كل منهما شيئاً من السواد الخارجي
ففيه شيئان يطابق احدهما الجنس والآخر الفصل **جواب** ليس في الخارج
للسواد جنس هو اللونية وفصل ينضم اليها والمطابقة يعتبر فيها الوجود والعينية ان
كانت المطابقة بالنسبة اليه **تبصرة** المنقول عن افلاطن وسقراط
ان كل موجود محسوس فان له مثالاً هو معنى كلي مفارق ابدي لا يتغير وسموا الوجود
المفارق وجوداً ثانياً وجعلوا لكل واحد من الامور الطبيعية صورة مفارقة هي المعقولة
واياها يتلقى العقل اذا كان العقل لا يتناول ما يفسد وكذلك الحدود والبراهين انما
تتناول هذه المعقولة لا المحسوسة وان الانسانية معنى واحد موجود تشترك فيه
الاشخاص ويبقى مع بطلانها وهو واحد ويذهبون الى ان هذه الصورة لا تكون
مفارقة بل المفارق هو مبادي الصور وهي الامور التعليمية التي تفارق بالحدود
والتي تفارق بالحدود فهي التي لا تفارق بالذات وهي الصور الطبيعية وهي تتولد
من مقارنة الصور التعليمية للمادة كالمقعر فانه معنى تعليمي فاذا فارق المادة
صار فطوسة وصار صورة طبيعية فالمقعر من حيث هو مفارق ومن
حيث هو طبيعي يفارق والعقل انما يتناول التعليميات وسبب غلط هؤلاء القوم
اخذوا الشيء المجرد بمعنى انه لم يقترن به اعتبار غيره مجرداً في الوجود عنه وبالجملة
اذا نظر الى الشيء لا بشرط فقد نظر اليه بشرط لا فظنوا ان المعقولات الموجودة

في العالم لما كان العقل بالهادي عثران بعرض لما تقارنها ان العقل ليس بالة
المفارقات منها وايضا اذا قيل ان الانسانية معنى واحد شرك فيه كثيرون ظنوا
ان الواحد ههنا بمعنى الواحد العددي حتى يكون الانسانية معنى عدده واحد
يوجد في كثيرين وايضا اذا قيل ان الامور المادية معلولة للمفارق اذا ظنوا ان اى
المفارقات كان مخصوصا في العلية حتى جعلوا العليات مبادى للطبعيات
والحجة في فساد هذا الالهيات المجرد ان كان مماثلا للمفارق وجب تساوي النسبة
لها الى المادة في الحاجة والغناء وان كان مخالفا في الطبيعة يكون الطبيعة
التي يعقلها ويحملها مغايرة للاشخاص المحسوسة وحينئذ يحتاج الى اثبات تلك
الطبيعة حتى يثبت كونها مفارقة او غير مفارقة على ان هولاء القوم لما خالفوا منها
في الطبائع

البحث السادس في العلة والمعلول

العلة ما يتوقف عليه وجود الشيء وتوقف الشيء على غيره اما ان يكون علة تامة
تامة لزوما يكون جزءا منها وهو العلة غير التامة وهي اربعة الفاعلية والغائية
والصورية والمادية لان المحتاج اليه اما ان يكون جزءا من المحتاج او لا يكون والاول
اما ان يكون الجزء الذي باعتباره يكون المحتاج موجودا بالفعل وهو الصورية
او بالقوة وهو المادية والثاني اما ان يكون موثرا في وجود الشيء وهو العلة
الفاعلية او الموثر في موثرية الموثر وهو الغاية وقيل ان اطلاق العلة على
هذه الاربعة باشتراك الحث وهو خطا وقد خرج من هذا الموضوع فانه علة
قابلة للعرض وليس جزءا منه فان اخذت المادة لا على انها جزء فقط بل على انها قابل
دخل فيه الموضوع والفرق بين المادة والموضوع ان المادة علة للمركب والموضوع
علة لا جزء به وقد عرفت العلة ليس بذلك وهذا التعريف لا يخلو من فساد
لان لفظة من مشتركة بين معان كالتبعيض والابتداء الذي هو جنس لانواع
وهو ابتداء الغاية في الزمان والمكان والشرط والموثر وليس المراد منها الا
الاخير فيرجع التعريف الى الدور وايضا فاخذ في التعريف كون وجود الاخر

173

ليس من الاول ليس بصحيح لانه حكم لاحق بالعلة لا جزء من حقيقتها حتى لو وجد بعليل
كل من الشيئين بصاحبه لكان كل منهما علة ومعلولا ووجود كل واحد مستفادا من
الاخر والصورة ليست علة صورية للمادة بل هي فاعلة لها وانما هي صورية للمركب
وكذلك المادة علة مادية للمركب ومعلولة للصورة ومن الاشياء ما له هذه العلل
كالمركبات وذوات الغايات ومنها ما له علة فاعلية كالبسائط التي لم يوجد لاجل
غيرها **بحث** العلة الفاعلية قد يكون قريبة وقد يكون بعيدة وعامة
وخاصة وكلية وجزئية وبالذات وبالعرض وكذلك غيرها من العلل فالصانع
للبيت علة عامة وللبناء علة خاصة له وهذا البناء علة جزئية وقس عليه وعلة بالقوة
وبعضه علة بالفعل والنجار اذا كان بانيا كان علة للبيت بالعرض من حيث هو نجار وبالذات
من حيث هو بناء وفاعل البناء علة بعيدة **بحث** الامر الجزئي الواقع
لا يصح ان يكون علة تامة لشيء لانه ان توقف على الجميع فلكل مدخل في التاثير وكل
واحد جزء العلة والمجموع علة تامة وان كان منها ما لا يتوقف عليه الشيء فلا يكون علة
ولانه بكل واحد واجب مستغن عن الاخر حال الحالة هذا خلف والامر الكلي يجوز
ان يكون له علل شتى كالحرارة الحادثة من الحركات والاشعة وطبيعة النار لان ما
يكون المطلق يقع في الاعيان ولان ان الواقع له علل شتى واقعة بل لانه لا يتعين
لوقوع جزئياته واحد من الجملة موقوفا على علة لا غير وقد قالوا ان الواحد لا يصدر
عنه اثنان لان مفهوم كون احدهما صادرا عنه مغاير لمفهوم كون الاخر صادرا عنه
فالمفهومان ان اعتبرناه لكم وان عرضا له عاد الكلام وقيل عليه ان صدور الشيء
عن غيره امر اعتباري يتعدد بتعدد ما اليه الاعتبار كما يسلب عن الواحد امور
كثيرة كما يوصف بامور كثيرة مع ان سلب احدهما عنه مغاير لسلب الاخر واتصافه
باحدهما مغاير لاتصافه بالاخر واجيب عن هذا بان سلب الشيء عن الشيء واتصاف
الشيء بالشيء لا يتحقق عندي واحدا لا غير فانه لا يلزم الواحد من حيث هو واحد
بل يستدعي وجود اشياء حتى يلزم بالكل الامور للكل الاشياء باعتبارات مختلفة

وصدق الكثرة عن الكثير ليس بمحال فان السلب يفتقر الى ثبوت مسلوب ومسلوب عنه
والاتصاف يفتقر الى متصف ومتصف به واما صدور الشيء عن الشيء فانه امر يكفي
في تحققه فرض شيء واحد هو العلة ولا امتنع استناد جميع المعلولات الى مبدا
واحد ولا يقال الصدور ايضا لا يتحقق الا عند تحقق شيء يصدر عنه وشيء صادر
لانا نقول الصدور يطلق على معنيين احدهما اضافي يعرض للعلة والمعلول
من حيث يكونان معا والثاني كون العلة بحيث يصدر عنها المعلول وكلامنا
في الثاني وهو متقدم على المعلول وعلى الاضافة وهو امر واحد ان كان المعلول
واحدا وهو نفس العلة ان كانت العلة علة لذاتها وان كانت علة بحسب حالة اخرى
كان عارضا لها اما اذا كان المعلول فوق واحد فلا محالة يكون ذلك الامر
مختلفا ويلزم منه التكثر في ذات العلة وهذا الجواب لا يخلو عن ضعف فان
الصدور كما يوجد بالمعنى الاضافي ويفتقر الى اثنين يوجد بالمعنى الاخر ولا يفتقر
الى كثير كذلك السلب والاتصاف والقبول فان السلب قد يعقل بالمعنى الاضافي
بين المسلوب والمسلوب عنه وقد يعقل بالمعنى الاخر وهو كون الشيء بحيث
يسلب عنه شيء اخر على ان هذا الكلام مبني على كون هذه المعاني امورا محققة
في الاعيان والحق انها امور اعتبارية ومن استدل لامتناع ان احد الصادرين
عن الاخر يكون قد صدر عن الواحد احدهما ولم يصدر عنه احدهما وهو متناقض
وايضا استدل باحالة الاثار على احالة مبادئها فان يستدل على تعددها
اولى وهذان ضعيفان اما الاول فالتناقض انما يلزم من قولنا صدر عنه
احدهما ولم يصدر عنه اما اذا قلنا صدر عنه احدهما وما ليس باحدهما لم يتناقض
واما الثاني فان الاستدلال على الاختلاف انما هو بتخلف اثر كل واحد من الموثرين
عن الاخر بحث المنقول عن بعض الناس استغناء المعلول
بعد حدوثه عن علته حتى لو عدمت ما ضر وجوده ويجعلون حاجة الاثر الى
الموثر انما هي في حدوثه لا في وجوده ويمثلون في هذا كالابن الباقي بعد الاب

والبناء بعد الباني والسخونة الباقية بعد النار وهذا غلط فاحش فان المعلول
بعد وجوده ممكن فلا بد له من موثر فيه وافتقاره الى الموثر حال حدوثه وبقائه
فانه بعد الحدوث لو كان واجبا لذاته لم يكن حادثا ولا ممكنا وان كان وجوده
مستفادا من صفته التي هي الحدوث مع ان الحدوث قد بطل حال البقاء بطل
الوجوب مع ان جعل الحدوث كون الشيء قد حصل بعد عدمه فهو صفة للماهية وصفات
الماهية ان لم تكن لذاتها كان وجوب الوجود لازما للماهية وان حدث مع الوجود
فيكون الكلام فيها كالكلام في الماهية فلا بد من استناد الوجوب الى شيء خارج عن الماهية
وصفاتها على ان الحادث هو الموجود بعد ما لم يكن وليس للفاعل تاثير في انه بعد ان
لم يكن فان ذلك واجب للحادث وانما تاثيره في الوجود واما امثلتهم التي يتلونها
فسبب غلطهم فيها الجهل بالعلة الحقيقية فان البناء ليس علة حقيقية للبناء بل حركته
علة لحركة ما وسكونه علة لانتهاء تلك الحركة التي هي علة الاجتماع الذي هو علة شكل
ما وكل معلول فهو مع علته وكذلك الاب فانه علة لحركة المني التي هي علة الاجتماع
او حركة المني اذا انتهت على الجهة المذكورة علة لحصول المني في القرار الذي هو
علة الامر واما تصويره حيوانا فهو مستفاد من الله تعالى والنار علة لتسخين
العنصر المائي الذي هو علة لاستعداد الماء لقبول الصورة وحصول الصورة
من الله تعالى بحث لا يمكن ان يكون ثبات وجود كل واحد منهما
مستفادا من صاحبه لوجوب تقدم العلة على المعلول بالذات فيتقدم الشيء على
نفسه على ان بعضهم استند في ابطاله الى الضرورة بحث لا يمكن ان
تتسلسل علل ومعلولات لان المجموع يكون حادثا كالاحاد فيؤثره لا يكون بعض
احاده لاستحالة ان يكون الواحد علة لنفسه ولعلة نفسه فتعين ان يكون العلة خارجة
والخارج عن الممكن واجب فينقطع التسلسل عنده وايضا المعلولات التي لا
تتناهى يشترك في كونها اوساطا وطرفاها العلة الغير المعلولة والمعلول الذي
ليس بعلة وجب وجود احد الطرفين في الوسط وجب وجود الطرف الاخر

قطعا بهذا الاخير في غاية الضعف وقد جوز القوم وجود علل ومعلولات
غير متناهية على التعاقب على ان يكون تلك العلل معدات او معدة لا علل انها قوابل
تامة بناء منهم على ان كل حادث يستند الى علة حادثة كانه لو استند الى علة قديمة
لتخلف المعلول عن علته فتسند احد الاوقات بالوجود ترجيح من غير مرجح ونحن
نقول هذه العلل ان كانت علة لوجودها سواء كانت تامة او ناقصة وجب
وجودها مع معلولها على قاعدتكم لكنها غير متناهية فيجب وجود ما لا تناهى
مترتبة دفعة واحدة وهو باطل فان الواحد من تلك الامور الغير المتناهية
المترتبة قطع وطبقنا ما قبل الاحد على ما بعده فلا بد من التفاوت بما تناهي
في انقطاع الجملتين وتناهيهما واعتذارهم عن هذا الحركة التي تقرب المعلول
الى علته بعدما كان بعيدا عنها على سبيل التعاقب لا تفيدهم شيئا فان كلامنا
وارد على الحركة وغيرها ويجوز تخلف الاثر عن المؤثر التام اذا كان مختارا
اما لمصلحة تخصصه بذلك الوقت او لارادة او لتعلق العلم بالوقت المعين
او لامتناع الفعل في الازل او لامتناع الوقت قبل وجوده الى غير ذلك من
اعتبارات ارباب الكلام العلة ان كانت بماهيتها
علة للمعلول وجب مخالفتهما فيها وان كانت علة لتشخصها لم يبعد تساويهما
كالنار المعينة المؤثرة في نار اخرى معينة وهذا على اقسام ثلثة الاول ان
لا يكون بين الفاعل والمنفعل شركة في المادة والاستعداد كضوء الشمس
فيها والحادث عنها فههنا اذ ليس بينهما اشتراك في الاستعداد فلا تساوى
الشخصان اعني الضوء الحادث في الشمس والحادث ههنا ويكونان من نوعين
عند من يرى كان احدهما في الشدة والضعف احد الفرعين الثاني ان يشتركا
في الاستعداد المادي واستعداد المنفعل تام بمعنى ان لا يكون في جوهره
مضاد للمستعد له كاستعداد الماء المسخن للنار وهذا يجوز ان يتساوى
الفاعل والمنفعل فيما وقع فيه الانفعال كالنار المحللة للماء نارا وقد جوز

قوم ههنا زيادة المنفعل على الفاعل واكثر الشيء لان الزيادة لا بد لها من
فاعل ولا يجوز استنادها الى زيادة استعداد المادة فان الاستعداد لا يكفي
في الحصول وان جعل سببها الفاعل والاثر الذي وجد عن العلة فتلك الزيادة
تكون معلول امرين وهما ازيد من المعلول الذي هو الزيادة الثالث ان يكون
استعداد المنفعل انقص من استعداد الفاعل وههنا ليس يمكن ان يشبه
المنفعل بالفاعل التام القوة ويساويه فان القوة الخالية عن المضاد اقوى
من التي مع المضاد فان قبل النار تذيب الجواهر فيحصل ما يحترق فانا لو ادخلنا
ايدينا في النار بسرعة لم يحترق ولو فعلنا ذلك في الشمع كانت لا تحترق بالحرارة
ليس بسبب ذلك شدة سخونة المستولي على الفاعل بسبب امور ثلثة الاول ان المستولى
عليه فيه تشبث ولزوجة وبطوء انفصال فاذا المس ذهب مع لامس ولا يفارق
الا في زمان والفاعل يفعل في زمان اطول اكثر مما يفعل في زمان اقصر الثاني ان
النار المحسوسة انما هي اجزاء من النار الحقيقية مع اجزاء ارضية مخالطة لها
واجتماعهما متجاورين لا متصلين حتى في نفسها مفرقة يحلل منها اجزاء هوائية
وانضغت وسكن شرافة حرها بما يداخلها والمستولى جوهر متصل مجتمع الثالث
انتفاضه للهواء والنار بسرعة ولست قاطعة للمستولى لكل ما علم ان هذا الشيء
غير صحيح اما على راينا فلاستناد الاشياء الى الواجب الوجود المختار واما على
رايهم فلجواز كون المعلول اشد استعدادا من علته والوجود مستفاد من واهب
الصور اذا عنى بالعلة ما يكون محققه وجوب الشيء بحيث لا
يبقى معها النسبة الامكانية دخل بحثنا محل المانع لسنا نقول ان العدم يعطى
وجود شيء فان العدم لا ذات له بل نعني ان يرجح وجود الشيء على عدمه ووجوده
ما يحصل الا بذات مشروط معها عدم المانع والعلة وصف اعتباري وعدم
المانع مفهوم ذهني فيأخذ الذهن جملة ويحكم عليها بالعلية والمنازعة في ان
زوال المانع له مدخل في العلية ام لا لفظية عدم العلة

علة العدم فان العدم لا يستند الى ذات العلة والا لما وجد ولا الى الامر الوجودي
لانه اذا وجد فان لم يخل من الامور المعتبرة في العلة امر وجب وجود المعلول
وعدمه هذا خلف وان اختل كان العلة في الحقيقة هو ذلك العدم فاذن لا يستند
الا الى الامر العدمي وعدم غير العلة لا يؤثر فيه فان ما لا يحتاج اليه الشيء
لا يلزم من عدمه عدمه فهو عدم العلة لا غير ونحن نسنده الى المختار ولا
يلزمهم عدم واجب الوجود لان وجود امور متتالية غير متناهية ممكن على رايهم
فيكون عدمها كذلك ش منعوا من كون البسيط الفاعل قابلا
لفعله فانه من حيث هو فاعل يجب عنه المفعول ومن حيث هو قابل لا يجب عنه
ولان اسناد القابلية والمؤثرية الى امر واحد يقتضي جواز صدور الكثير عن
البسيط وهو ان ورد بانا رجحنا مع اختلاف الحيثيات يتعدد السبب فلا يلزم
ان يكون نسبة الوجوب هي نسبة الامكان وايضا الفعل انما يكون نسبته الى الفاعل
من حيث هو فاعل بالوجوب لو لم يتوقف على غير الفاعل اما اذا توقف على القابل
ايضا فانه بالنظر الى كل واحد من حيثيتي الفعل والقبول ممكن وبالنظر اليهما معا
واجب والقابلية والمؤثرية من الصفات الاعتبارية على ان صدور الكثير عن الواحد
ليس بمحال على ما تبين ش جاعل الصورة قد يكون جسما واحدا كالنار
وقد يكون كثيرا من غير استحالة كالهيئات العددية او باستحالة واحدة كصيرورة
الخبز كيلوسا او باستحالات كصيرورته لحما ولا بد من تناهي الجواعل لبرهاني الوجود
فانتفى برهان التطبيق ولا يتقوم مادة واحدة بصورتين لان الواحدة ان استغنت
بالتقويم استغنت عن الاخرى والا فالمجموع هو الصورة واعلم ان هذا المطلب
حق ان كانت الصورة ههنا الجسمية فانه يستحيل ان يتقوم امتدادات ثلاث
واحدة فانه لا اثنينية فيهما حينئذ وان عني بالصورة الصورة النوعية فنحن
ساعدناهم في ذلك ولا يخفى عليك ضعف البرهان ش السبب ان
ادى المسبب دائما او اكثريا فهو الغاية الذاتية والا فهو الاتفاقية وقد انكرها قوم

176 محتجين بان السبب ان وجد بتمامه وجب وجوده فيكون وجوده عنه
دائما وان لم يوجد بتمامه لم يوجد اصلا وهذا حق لكنا نقول ان السبب الاتفاقي
هو الذات التي لا يكون علة الا مع انضمام امر اخر اليه وقد ينفك عنها في اقل الاحوال
وحينئذ يكون المتادي عنه لغاية وانكر الجمهور للقوى الطبيعية غايات فانها تادي
الى مسببات ادائيا دائما او اكثريا وقد نقل عن بعض القدماء انكار هذا فان الطبيعة
لا روية لها فلا غاية لها ولا غرض ولان التادي الدائم او الاكثري انما هو الى غاية
طبيعية لكان التادي الى الموت يقتضي كون الموت غاية وايضا العبث والجزاف لا
غاية لهما والجواب عن الاول ان الروية لا يحتاج اليها في تحصيل الغاية بل في تعيينها
من بين الغايات المقصودة للنفس اما الطبيعة التي لا تفعل الا فعلا واحدا لا تحتاج الى
روية حتى تعين لها غايتها وعن الثاني ان لوازم الغاية ليس غاية وايضا يجوز ان
يكون الموت غاية لحصول الكمال للنفس او ليحصل للاخر وجود فانهم ليسوا ادوام
العدم ولي هناد دوام الوجود وعن الثالث ان لها غاية وتحقيقه ان الحركة الارادية
مبدؤها بعيد وقريب فالقريب هو القوة المحركة التي في عضل العضو والمبدا الذي
يليه الاجماع ثم القوة الشوقية واقصى المبادي هو التخيل او الفكر فربما كانت
الصورة المرتسمة في التخيل او الفكر هي نفس الغاية التي ينتهي اليها التحريك كالمختار
للمقام في مكان للملال عن مقام في مكان فيه وربما كان شيئا غير ذلك الا انه
لا يتوصل اليه الا بالحركة التي ما ينتهي اليه الحركة كمن يقصد مكانا للقاء صديق
ولا يكون ههنا منتهى الحركة هو المشوق الاول لكن المشوق الاول يتبع ويحصل
بعده وغاية القوة المحركة التي في الاعضاء في القسمين معا انما هو منتهى الحركة
وليس لها غاية غيره لكنه ربما كان للقوة التي فوقها غاية غيرها ولا يجب ذلك دائما
والقوة المحركة التي هي مبدا قريب انما يحصل مع مبداها الذي هو القوة الشوقية
والشوق تابع لتخيل او فكر فتادي الحركات النفسانية الواجبة باعيانها هي
القوة المحركة او الشوقية وعن الواجبة هي التخيل او الفكرية فانه ليس

يجب ان يكون تخيلا او فكرا ولا تخيل فالمبدأ الواجب في الحركة له غاية ولابد منها فالقوى
منه قد يوصل الحركة حالية عن غايته فان امر يطابق المبدأ الاقرب والمبدأين اللذين
بعده كانت غاية الحركة هي الغاية وكان ذلك غير عبث وان احالف لم يكن الغاية
الذاتية للقوة المحركة هي الغاية الذاتية للقوة الشوقية فبالضرورة ان يكون
للقوة الشوقية غاية اخرى بعد غاية القوة المحركة فان كانت القوة الفكرية
والتخيلية قد تطابقتا على غاية القوة الشوقية كان ذلك غير عبث وكان
غاية ارادية وان كان ما يحصل للقوة الشوقية من الغاية انما هو بحسب
القوة التخيلية لا بحسب الفكر فهو العبث وهذه الغاية التي بحسب التخيل
لا غير ان كان التخيل هو المبدأ وحده للشوق يسمى الفعل جزافا ولم يسم عبثا
وان كان تخيله مع طبيعة كالتنفس يسمى الفعل قصدا طبيعيا او ضروريا وان
كان تخيله مع خلق وملكة نفسانية يسمى الفعل عادة فاذا وجدت غاية
القوة المحركة ولم يوجد غاية القوة الشوقية سمى ذلك الفعل باطلا فاذن
كل فعل نفساني لابد له من غاية حتى اللعب باللحية والساهي والنائم يفعلان
فعلا تا ولا يخلو عن تخيل لذة او زوال حالة مملولة وللتخيل شيء وللشعور
بالتخيل اخر وبقاء الشعور بالشيء لا يلزم من عدم الاخير عدم الاول

بحث وجود العلة الغائية مغاير لماهيتها فهي بما هي موجودة
متاخرة عن سائر العلل واما ماهيتها فانها متقدمة على الجميع فانها علة
لعلية العلة الفاعلية فالعلة الغائية علة بماهيتها لعلية الفاعل ومعلولة
بوجودها لها وللمفعول وهي قد يكون في نفس الفاعل كالفرح والعلة وقد
يكون خارج الفعل كوجود صورة للكرسي في الخشب وقد يكون في ثالث
كما يفعل الانسان ليرضى غيره وفي هذا التقسيم على رأيهم قدح وهي متناهية
ان كانت متعاونة لما مر في الفواعل وان كانت متلاحقة فقد جوزوا فيها
عدم التناهي

المقالة الخامسة

في اثبات واجب الوجود

177 منه الكلام في صفاته وآثاره **وفيها** مباحث **الاول** في اثباته انا
قد بينا وجوب انتهاء العلل والمعلولات فيما سلف فنقول الآن هاهنا موجود
بالضرورة فان كان واجبا فهو المطلوب وان كان ممكنا استند الى مؤثر
بالضرورة فمؤثره ان كان واجبا فهو المطلوب وان كان ممكنا لزم
التسلسل او الانتهاء الى الواجب والاول باطل والثاني حق وهذه الطريقة
متينة قوية وقد استدل الطبيعيون بطريقة اخرى مختصة بهم وهو انهم
يقولون الافلاك لا تتحرك لذواتها لما مر من ان الشيء يستحيل ان يحرك ذاته
وليست مقسورة ولا متحركة بالطبيعة فهي اذن نفسانية فلابد لها من
غاية وليست غايتها السوافل والعوالي الجسمانية فهي اذن غير جسمانية
فان كانت ممكنة لزم التسلسل والا فهي واجبة وهذه الطريقة مبنية على
مقدمات فاسدة سنأتي ببيان فسادها ومع ذلك فلها رجوع الى الطريقة
الاولى فاذن لابد من مدبر العالم واجب الوجود ويستحيل عليه العدم
والا فهو ممكن فاذن هو ازلي ابدي

البحث الثاني

في وجوده **ه** اختلف القوم في وجود واجب الوجود وذهبت طائفة الى
ان وجوده نفس حقيقته واخرون الى انه زائد عليها والحق هو الاول والدليل
عليه ان الوجود لو كان زائدا لكان صفة للماهية مفتقرا اليها فيكون ممكنا
وكل ممكن فله مؤثر فلوجوده مؤثر هذا خلف وقد يمكن ان يتم هذه
الحجة بما يقوله طائفة من المحققين بان المؤثر ان كان هو الماهية كانت
الماهية متقدمة بوجودها على وجودها فيكون الماهية غير موجودة
موجودة ويكون الشيء شرطا في نفسه ومتقدما عليه وان كان المؤثر
فيه غير الماهية كان واجب الوجود مفتقرا الى الغير هذا خلف قال
المدعون للزيادة لو كان الوجود نفس ماهيته لكانت الماهية معلومة
للبشر كما ان الوجود معلوم وايضا الوجود طبيعة واحدة فاما ان

يقتضي المقارنة او عدمها او لا يقتضي شيئاً والاولان يلزم منهما اما
زيادة الوجود او كون الموجودات نفس حقائقها والثالث يستدعي
سبباً منفصلاً في اقتضاء الماهية احد الامرين وكيف يقتضي الماهية النوعية
العروض في بعض مواردها دون البعض مع اطباق اكابر القوم على
خلاف هذا وايضاً كيف يكون الوجود من حيث هو وجود مبدأ الغير
فان تقيد الوجود بكونه غير عارض لشيء من الماهيات يستدله ام سلبي
لا يجوز ان يكون مبدأ والاجراسه والجواب عن هذه شيء واحد هو انا بينا فيما
سلف من كتابنا ان الوجود واقع بالتشكيك يقع على مختلفات الماهية
ويندرج تحته اندراج معروض تحت عارضه فوجود واجب الوجود الخاص
به ليس بمعلوم وهو المقتضي للتجرد وهو المبدأ للغير واما المعلوم
من الوجود فليس الا الواقع بالتشكيك الذي لا وجود له الا في الذهن وليس
طبيعة على ما حقق فيما مضى **البحث الثالث** في وحدته تعالى
قال بعض القائلين بتجرد وجوده ان الوجود الواجب لو تكثر لم يكن ثم ما
به الحقيقة فيهما واحد هي الوجود ولازم الماهية لا يختلف فان وقع
بعارض افتقر الى سبب العروض وهذه الحجة ردية جداً فانا قد بينا ان
الوجود مقول بالتشكيك فلا يلزم من اطلاق الموجود عليهما تساويهما
فيه ولا من تجردهما ذلك ايضاً واستدل الشيخ في الاشارات بان
واجب الوجود المتعين ان كان تعينه لانه واجب الوجود فلا يتعدد الوجود
وان كان لغيره فواجب الوجود المتعين معلول وكان هذا كافياً له
غير انه تمم هذه الحجة بان قال ان كان واجب الوجود حينئذ لازماً للتعين
كان واجب الوجود معلولاً للمعلول وان كان عارضاً فكذلك مع مزيد
افتقار الى سبب العروض وان كان ملزوماً كان واجب الوجود للمتعين
معلولاً لما جعله متعيناً وكذلك ان كان معروضاً وقد عرفت في الهبات

التناهي هذا البرهان بعبارة اخرى وهي ان وجوب الوجود اذا كان صفة
لشيء فاما ان يكون واجباً في هذه الصفة ان يكون عنها موجوداً لهذا الموصوف
فلا يوجد لغيره او لا يكون فيكون اتصافه بها ممكناً **لا يقال** وجوده
صفة لهذا لا يمنع وجوده للصفة الاخرى **لانا نقول** كلامنا في تعين وجوب
الوجود نفسه له من حيث هو له من حيث لا يلتفت فيه الى الاخر وذلك ليس
صفة للاخر بل يشبهها الواجب فيها مباحث في هذه تعينها ونوضح ايضاً بان
وجوب الوجود ان لم يختلف بشيء لم يكن كثيراً وان اختلف فاما بالفصول
او بالاعراض وهما محالان **اما الاول** فلان الفصل يفيد وجوب الجنس
ولا يفيد حقيقته وفصل وجوب الوجود انما يفيد حقيقة الجنس لان
وجوب الوجود هو الوجود المتأكد فلو افاد الفصل الوجود لافاد الجنس
وايضاً يكون ممكناً **واما الثاني** فلانه لولا العارض لما كان هذا بعينه
وذاك بعينه فلولاه لم يكن واجب الوجود هذا خلف **تبصر**
لا نعني بالوحدة ههنا نعني وحدتنا كما نعني بها في قولنا متصل واحد بل
نعني به انه لا يقع الشركة في ذاته على ان لنا في الوحدة الاتصالية وثبوتها
في الاعيان نظر **تبصر** لا يمكن ان يكون له اجزاء كمية والا لافتقر الى
اجزائه الفرضية فيكون ممكناً وايضاً فالمقدار لا بد له من محل وهذا محال
في واجب الوجود ولا اجزاء ماهية والا لكان مفتقراً اليها ولا ينقسم الى ماهية
ووجود على ما اسلفنا القول فيه فليس له قسمة بوجه من الوجوه فهو واحد
حقاً من كل جهة فلا يكون جوهراً لان الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في
الاعيان كانت لا في موضوع **سؤال** قد ذكرت فيما تقدم ان للباري
وجوداً خاصاً هو ماهيته وان الوجود الواقع بالتشكيك مغاير له فيعود
عليكم الالزام **جواب** الماخوذ في تعريف الجوهر انما هو الوجود
الخاص بكل ماهية وليس تعرض لوجوب افتقاره الى الموضوع

سؤال وجوب الوجود عارض للماهية التي هي الوجود جواب
اذا قلنا في شيء انه واجب الوجود وقد يعنى به نفس هذا الاعتبار كالواجد يعقل منه
نفس الواجد وقد يعنى به ان ماهيته هي انسان مثلا او جوهر او هو واجب الوجود
ولا نعني بقولنا الله تعالى واجب الوجود الا المعنى الاول فانه لو كان ثم ماهية
ووجوب وجود فلا يخلو اما ان يكون لوجوب الوجود حقيقة او لا يكون
والثاني باطل لان وجوب الوجود بعد ان كل حقيقة بل هي ما حد الحقيقة
وتصحيحها والاول باطل ايضا والا لكان عارضا للماهية فيكون ممكنا هذا خلف
فاذن لا ماهية لواجب الوجود الا انه واجب الوجود سؤال
جواب وجوب الوجود معلوم والماهية غير معلومة
ما ذكرناه في الوجودات ههنا فاذن واجب الوجود لا يشارك شيئا من الاشيا
في جنس فلا يحتاج الى فصل فلا حد له ولما كان الضد انما يقال عند الجمهور
على ما يشارك في الموضوع والله تعالى عن الموضوع استحال عليه التضاد
لشيء ولا مثل لواجب الوجود فلا ند له بحث هل يجوز ان يكون
لواجب الوجود صفات زائدة على ماهيته ام لا المشهور عند الجماهير استحالة
ذلك واستدلوا بان تلك الصفة ممكنة لافتقارها الى الموصوف فالمؤثر فيها لا
يجوز ان يكون غير واجب الوجود لان وجود واجب الوجود متوقف على
وجود تلك الصفة او عدمها المتوقف على الغير فيكون متوقفا فيمتنع ان يكون
واجب الوجود فيكون قابلا وفاعلا وهذه الحجة لا تخلو من وهن لانه لا يلزم
من كون واجب الوجود لا ينفك عن وجود الصفة او عدمها توقفه عليه
وعلى تقدير التسليم فقولهم القابل لا يكون فاعلا قد عرفت ضعفه
البحث الرابع في انه تعالى قادر قال الحكماء القادر هو
الذي اذا شاء ان يفعل فعل واذا شاء ان يترك ترك والله تعالى قادر بهذا
المعنى ولا ارى بينهم وبين الاسلاميين نزاعا في هذا بل في القادر هل يقع منه

المقدور مع صحة الفعل او مع وجوبه فالمسلمون على الاول والحكماء على
الثاني والمتكلمون استدلوا على دعواهم بان العالم محدث ويستحيل ان
يجدد الله تعالى تمكنه من الفعل فيوجد في المستقبل بل هو قادر
ازلا وابدا والحكماء طعنوا في صغراهم وسياتي البرهان عليها
البحث الخامس في ان الله تعالى عالم اما المتكلمون
فقد استدلوا باتقان افعاله على علمه وربما استدلوا بالاختيار ايضا عليه
والحكماء لهم طريق خاص على مذهبهم نحن نذكره ونذكر ما عندنا فيه
فنقول استدلوا على ان الله مجرد عن المادة على ما مضى وكل مجرد
فانه عالم بوجهين الاول ان التعقل هو حصول صورة الشي للذات
العاقلة وذات المجرد حاصلة لذاته فهو عالم بها الثاني ان المجرد يعقل
غيره فهو يعقل ذاته اما الصغرى فلان المجرد يصلح للمعقولية بالضرورة
وكل ما صح ان يعقل وحده صح ان يعقل مع غيره فالمجرد صح ان يعقل
مع غيره والتعقل لهما يستدعي مقارنتهما في الذات العاقلة فصح مقارنة
المجرد لذلك الغير لا يتوقف على حصولهما في الغير لان حصولهما في الغير
نوع من المقارنة فيتوقف الامكان على الوجود هذا خلف وذات المجرد
يصح عليها المقارنة مطلقا والمقارنة هي التعقل فاذن المجرد يصح ان يعقل
غيره وكل من يعقل غيره امكنه ان يعقل لذلك الغير انه عاقل لذلك الغير
بالضرورة وهو مسبوق بتعقل ذاته فذاته معقولة وهذان الوجهان فاسدان
اما الاول فلا نسلم لهم ان التعقل هو الحصول وسياتي البحث فيه ولو
سلم لهم هذا المقام لكن نقول الحصول لفظ مشترك بين معان لحصول
الجوهر للعرض والعرض للجوهر والحال للمحل وبالعكس واحد الحالين للاخر
وحصول العاقل للمعقول وبالعكس ومطلوبهم ههنا هو الاخير ونعود
كل منهم الى الدور المحال واما الثاني فمقول قولهم صحة المقارنة لا يتوقف

على الذهن مغالطة صريحة فان مقارنة العاقل لمعقوله غير مقارنة العاقلين
لذات عاقلة لها غير ولا يلزم من توقف صحة احد الامرين على غيره توقف
صحة الشيء على ذلك وحوله على ان قولهم التعقل هو المقارنة قد عرفت فساده
اجاب عن هذا بعض الفضلاء المحققين بان وجود نوع من المقارنة دال
على وجود مطلق المقارنة وهو كاف في تقرير الحجة وهذا الجواب ضعيف
لان مطلق المقارنة لا يستدعي التعقل انما المستدعي له هو مقارنة مجرد له
صلاحية العاقلية بحال فيه له صلاحية المعقولية على ان هذا البرهان
موقوف على مقدمة هي ان التعقل يستدعي المقارنة وعلم واجب الوجود
منزه عن هذا فلا يمشي فيه هذا البرهان واعترض الشيخ على نفسه بالصور
المادية اذا جردها العقل وقارنت غيرها فيه لم لا يعقل مع وجود المقارنة
واجاب بانها انما تقارن معاني معقولة مرتسمة بها العاقل لها لا تلك الصور
فليس الصور اولى بادراك المعاني من ادراك المعاني لها ومقارنتها غير مقارنة
الصور للمتصور واما وجودها الخارجي فاذكر واعترض بعض المتاخرين
بان تلك الصور مختلفة والا لزم اجتماع الامثال ولانها صور للمختلفات فجاز
ان يكون بعضها اولى بالمحلية من البعض كالبطوء والحركة المختلفين اجاب
عن هذا بعض المحققين بان كون احد الشيئين حالا والاخر محلا يستدعي الاختلاف
دون العكس والحركة ليست محلا للبطوء لاختلافهما والا لكانت محلا للسواد
بل انما كانت محلا لكونه هيئة لها وههنا المعقولات لا يمكن ان يكون احدهما هيئة
للاخر وهما متساويان في النسبة الى المحل الذي يعقلهما فليس احدهما اولى
بالمحلية واقول هذا الجواب ضعيف لان المعترض لم يعلل عدم الاولوية
بالاختلاف بل هو مطالب ببيان عدم الاولوية ثم قال عدم الاولوية لا يجوز ان
يكون ثابتا لان الصورتين متماثلتان لان الصورتين مختلفتان ومع الاختلاف
امكن حصول الاولوية وذكر البطوء والحركة على سبيل التمثيل على انا نقول

سلمنا انه لا اولوية في كون احدهما محلا فلم لا يجوز ذلك ويكون كل واحد منهما اولى ليس
بالمحلية من الاخر بل كل منهما عاقل للاخر واذ قد تبين ضعف هاتين الحجتين فالاولى
الاعتماد على ما تقدم وقد بقي مباحث اخر في كيفية ادراك واجب الوجود
اخرناها عن هذا الموضع ولنذكر ههنا بعض المذاهب المنسوبة الى القدماء
في نفي العلم فنقول ذهب قوم من الاوايل الى انه تعالى ليس بعالم بذاته لان
العلم نسبة فيحال تعدد ما نسب اليه ولان العلم مغاير للمعلوم وصفه
قابلها هو الله تعالى وهو فاعلها وقوم قالوا انه ليس بعالم بالجزئيات
والا لتغير بتغيرها ولاستدعى ادراك الجزئيات الالة والحصول في الخارج
مستند العلم بها وذهب اخرون الى انه ليس بعالم بما لا يتناهى والا لزم
الحصول متناهي والجواب عن الاول ان تغاير الاعتبار كاف فيه فان الذات
من حيث انها حاصلة لشيء تغاير لها من حيث انها يحصل لها شيء وبهذا
الاعتبار كان الواحد منا يعلم ذاته وعن الثاني ان العلم ليس صفة حقيقية
لها وجود في الاعيان وعلى تقدير وجودها نمنع المقدمة الاستثنائية وعن
الثالث ان الناس قد اختلفوا فيه فالمذهب الحق ان يقال انه تعالى عالم
بها على الوجه الجزئي ولا يلزم التغير وذهب اخرون الى ان العلم بها انما
يكون على الوجه الكلي وسياتي البحث في هذا واما كون الجزئيات انما
تدرك بالالات فقد عرفت ضعفه وكذلك الحصول في الاعيان واما
الذاهبون الى انكار العلم بما لا يتناهى فان حجتهم ساقطة بالكلية فان
العلم بحسب المعلوم ان كان متناهيا او غير متناه كان العلم بحسبه
البحث السادس في بقية الصفات ه المسلمون لما
تقرر عندهم ان العالم محدث وان حصوله في ساير الاوقات جايز طلبوا
لمخصصه بوقت دون غيره شيئا وهو الارادة فوصفوه سبحانه وتعالى
بذلك واما الحكماء فانهم قالوا ان المريد لشيء لا بد وان يكون ذلك الشيء

أو لهما من عدمه وكون الشيء خيرًا في نفسه لا يقتضي تعلق الإرادة ما لم يكن خيرًا
بالنسبة إلى الفاعل فلو كان الله تعالى مريدًا لكان مستكملًا بتلك الأولوية
من الفعل والمستفيد ناقص والحق أن هذا الكلام أشبه بالخطابة منه بالبرهان
على أن صاحب الشفا قد نص فيه على جواز تعلق لوازم كثيرة إضافية بحتة
وسلبية بالذات على أنها عوارض ليس لتلك المضافات مدخل في تقرر
الإضافات اللازمة لواجب الوجود على أن قولهم المريد مستفيد لا يخلو
من ضعف وصاحب المعتبر أثبت لله تعالى إرادات لا نهاية لها متجددة
سابقة ولاحقة فيفعل شيئًا ثم يريد بعده شيئًا آخر فيفعل ويريد ثم
يريد فيفعل وله إرادات ثابتة أزلية وإرادات متجددة لا تتناهى وهذا الكلام
في غاية السقوط **بحث** أثبتوا للواجب لذة فإنهم قالوا
إدراك الكمال من حيث هو كمال يوجب اللذة فكلما كان الإدراك أتم والمدرك
أكمل كانت اللذة أقوى ولا إدراك فوق إدراك واجب الوجود ولا كمال
أعلى من كماله فلا لذة أقوى من لذته ونحن نطالبهم بالبرهان على أن إدراك
الكمال يوجب اللذة فإن عولوا فيه على الاستقراء فمع أنه لا يفيد اليقين
بحث قالوا قد ثبت أن الله تعالى فاعل وأنه مدرك فهو حي إذ
الحي معناه الدراك الفعال وليست الحياة معنى تنضم إليه كانضمامها إلى
الجسم الإنساني الصائر بها الإنسان حيًّا متخصصًا بها من دون الأجسام
الجامدة فإن واجب الوجود فاعل لذاته وإدراكه عبارة عن تجرده عن
المادة وعلى هذا فهو حي لذاته وإنه هو حي فإن الله هو كونه بحيث
أن يصدر عنه أفعال الحياة **بحث** الحق يعني به حقيقة الشيء
ويعني به ما يكون الاعتقاد فيه صادقًا ومع صدقه يكون دائمًا ومع
دوامه يكون لذاته وواجب الوجود حق بكلا الاعتبارين فإنه محقق
على حقيقته ووجوب دوامه لذاته حاصل فهو حق بل هو أحق من كل حق

181 **بحث** كل مجرد فإنه عاقل لذاته لما برهن عليه عندهم وقد سلف
بيانه فهو معقول لذاته فهو عقل وعاقل ومعقول وهو وجود
محض ليس لطبع الإمكان عليه مدخل فهو خير محض **بحث**
الجود إفادة ما ينبغي لا لعوض والله تعالى يفيد لكل شيء وجوده غير
مستعيض منه فهو جواد مطلق وقد يطلقون الجود على إفادة شيء مع نفي
العوض ويقولون إنه تعالى جواد بهذا المعنى وسيأتي البحث في هذه
بحث إن كون الوجود واجبًا كاف في استحالة خروجه إلى إمكان العدم
فهو أزلي أبدي وما قيل من الاستدلال عليه بأنه يلزم توقف وجوده على
عدم سبب عدمه فهو خطأ وكذلك كونه واجبًا كاف في كونه مخالفًا لغيره
لما عرفت أن المتساويات في الماهية متساويات في اللوازم التي من جملتها الإمكان
والوجوب وكذلك كونه واجبًا كاف في أنه ليس بجسم ولا عرض وهذه الأمور
في تحصيلها تحصيل معنى الواجب **بحث** المعقول من الله تعالى
كونه قادرًا فاعلًا عالمًا ليس يحتاج إلى غير ذلك من الصفات السلبية والإضافية
وهي أمور مغايرة للذات اعتبارًا أما حقيقته فهي غير مدركة بالعقل
وكيف يتوصل عقل بشر إلى إدراك كنهه تعالى عن ذلك مع أن العقل
قاصر عن إدراك ما دونه ما لم يورد بآلة يتوصل بها إليه وكيف يتحقق
توسط آلة بينه وبين الله تعالى

البحث السابع

في كيفية تأثيره اعلم أن الصنع يطلق على الإيجاد المسبوق بالعدم والإبداع
يطلق على الإيجاد الغير المسبوق بالعدم فهما متقابلان والتكوين هو
الإيجاد المتعلق بالمادة والإحداث قسم من الصنع وفي المشهور أن
الفعل يطلق على ما يطلق عليه الصنع واعلم أن الحادث الممكن يحكم
العقل باحتياجه إلى المؤثر فهل جهة الحاجة الحدوث حتى لو كان الممكن
قديمًا أو كان الحادث مستمرًا استغنى عن المؤثر أو الإمكان حتى لو كان

الحادث واجبًا لاستغنى عن المؤثر ولو كان الممكن قديمًا او مستمرًا لافتقر
فالدهريّة على الاول والحق خلافه والدليل عليه ان الممكن هو الذي يتساوى نسبة
الوجود والعدم اليه على السويّة وكل ما كان كذلك فانه لا يترجّح احد طرفيه الا
لمرجّح وللمقدمتان قطعيتان فالممكن يفتقر الى المرجّح ولا يلتفت العقل
في ذلك الى تقدّم تصوّر كونه حادثًا او غير حادث ولعلّ العقل لو
اخذ يشكّك في وجوب الحادث وامكانه لقد كان يشكّك في افتقاره
واستغنائه وايضًا الحدوث من الكيفيات للوجود المتأخر عن تأثير
الفاعل فيه المتأخر عن علّة التأثير فكيف يكون علّة لعلّة التأثير فيتقدّم
على نفسه بمراتب **تبصرة** قد نقل عن الاوائل اختلافات
كثيرة في قدم العالم وحدوثه وضبط القول فيه المحتاج اليه ههنا ان نقول
العالم امّا ان يكون واجب الوجود لذاته وامّا ان يكون ممكن الوجود والاول
مذهب لبعض القدماء على ما نقل الشيخ عنهم والثاني امّا ان يكون قديمًا
بجميع اجزائه من الذوات والاعراض وهو باطل بالضرورة وامّا ان يكون قديمًا
باعتبار الذوات حادثًا باعتبار الاعراض والصور المتجددة وهو مذهب
الجمهور من الحكماء وامّا ان يكون حادثًا بجميع اجزائه من الذوات والاعراض
وهو الحق واعلم ان الاول قد بيّنّا بطلانه بما بيّنّا ان واجب الوجود يستحيل
عليه الانقسام والكثرة فلننتقل الآن الى الكلام في المذهبين الباقيين
ونحقّق الحق فيهما فنقول احتجّ القائلون بالقدم بوجوه احدها المؤثر
في العالم ان كان قديمًا لزم القدم والا لكان التجدد في وقت دون آخر ان
كان لمرجّح تجدّد فالمرجّح التام غير ازلي وهو ينافي التقدير وان كان
لا لمرجّح فقد حصل الترجيح من غير مرجّح وان كان حادثًا لزم التسلسل
وثانيها ان الحادث قبل حدوثه يكون مسبوقًا بالمادة لما بيّنّا لابدّ لها من
صورة ومجموعهما الجسم فالجسم قديم وثالثها ان الحادث قبل حدوثه مسبوق

182 بقبلية زمانية فان عدمه لا يقارن وجوده واقسام القبلية غير آتية ههنا
سوى الزمانية فالزمان ان كان حادثًا سبقه الزمان هذا خلف والزمان من
لواحق الحركة والحركة من لواحق الجسم والجواب عن الاول ان
هذا الكلام حق في المؤثر الموجب الذي لا يفعل بارادة واختيار وليس
بحق في المؤثر المختار فان الله تعالى تامّ الوجود في الازل ليس له شيء
باعتبار يوجد الافعال الحادثة لكن يتعلق اختياره بوجود العالم فيما بعد
وعن الثاني ما سبق من الكلام على المقدّمتين وعن الثالث ان السبق
والتقدّم كما يكون بالوجوه الذي ذكرتموها فقد يكون بغيرها فانه لا دلالة
لكم على الحصر على ان المنازع يدّعي قسمًا آخر وهو تقدّم بعض اجزاء الزمان
على البعض فان العقل يحكم بثبوت القبلية ويستحيل ان يكون تلك القبلية
بالزمان وظاهر انها ليست بالشرف والرتبة فهي اذن قسم آخر الا انه يقولوا
انها من اقسام التقدّم بالذات لكنّا نقول ان شرط التقدّم بالذات احتياج
المتأخر الى المتقدّم وههنا يستحيل ان يكون بعض اجزاء الزمان محتاجة الى
البعض لوجوه احدها ان المحتاج اليه موجود مع وجود المحتاج والزمان
المتقدّم غير موجود مع المتأخر الثاني ان الزمان متساوي الاجزاء فيستحيل
ان يكون بعض اجزائه لماهيته علّة للباقي على ما يأتي في باب العلّة الثالث ان
الخصم يحكم بان الزمان شيء واحد متصل وليس له اجزاء الا في الفرض
والتقدير فكيف يكون بعض اجزائه الفرضية علّة للآخر لا يقال
التقدّم الذي بين اجزاء الزمان انما هو تقدّم في الفرض والتقدير لانا
نقول اذا عقلتم تقدّم اجزاء الزمان من غير وجود شيء يحصل به التقدّم
فلم لا تعقلونه في غير الزمان والحجة التي اعتمد القائلون بالحدوث
عليها هي ان العالم لا يخلو من الحوادث وكل ما لا يخلو من الحوادث فهو
حادث امّا الصغرى فلان العالم لا يخلو من الحركة والسكون وهذه



حادثة اما حدوث الحركة فظاهر لانها مركبة من امور حادثة والمركب من
الحادث حادث واما حدوث السكون فلانه مساو للحركة في مطلق الحصول
ولمنازعة معارض يعرض له واذا ساوى الحركة والحركة ثبوتية فهو
ثبوتي ولو كان ازليا لامتنع زواله لوجوب دوامه مع دوام علته فيجب ان
لا يتحرك الاجسام الساكنة في الازل والخصم لا يقول به وايضا الجسم اما
مركبة واما بسيط والمركب من الحادث حادث واما حدوث السكون
فلانه مساو للحركة في مطلق الحصول مركب من البسائط والبسيط اذا
لاقى باحد طرفيه احدا امكن ان يلاقيه بالطرف الاخر فامكنت الحركة واما
الكبرى فضرورية قيل على هذا البرهان ان الحد الاوسط غير متحد فلا
قياس فانه ان الحدوث المحمول على الصغرى ان عني به الحدوث الزماني
فان كان المراد بها الحركة النوعية فهي غير محدثة حدوثا زمانيا فان الخصم
منازع فيه وهو نفس المطلوب فيكون مصادرة وقولكم في الكبرى
وكل ما لا ينفك عن المحدث فهو محدث ان عني بالموضوع الحدوث الابداعي
فهو غير مسلم فان الذي لا ينفك عن الحدوث الابداعي لا يلزم ان يكون
حادثا حدوثا زمانيا وان عني به الحدوث الزماني لم يتحد الاوسط ثم لو سلم
اتحاد الوسط لكن قولهم في الكبرى وما لا ينفك عن المحدث فهو محدث
ليس بظاهر فانه لا يلزم من استلزام شيء الشيء كون الملزوم هو اللازم
اليس العلة لا ينفك عن المعلول ومع هذا لا يلزم صدق المعلولية
على العلة والجواب ان المحمول في الصغرى انما هو الحركة من حيث هي هي
فان المتكلمين يستدلون على حدوثها بان ماهيتها عبارة عن المسبوقية
بالغير سواء كانت نوعا او شخصا وهو ينافي الازلية فيكون محدثة
حدوثا زمانيا والموضوع في الكبرى هو الحدوث بهذا التفسير اما

183

قوله في الاشكال ان الشيء المستلزم لامر لا يجب صدق اللازم عليه فهو خطأ
لان المستلزم من حيث هو مستلزم يستحيل ان ينفك عن لازمه فاذا كان لازمه
منفيا في بعض الاوقات كان هو منفيا في ذلك الوقت فضرورة اللزوم والسبب
في هذا الخطأ هو الغفلة عن اعتبار الحيثيات فانا لم نجعل اللازم مطلقا
صادقا على ملزومه بل في هذه الصورة لخصوصية المادة والعقل ساعد
على هذا التخصيص وقيل على هذا البرهان ايضا ان كل واحد من الحركات
مسبوق بالعدم والمجموع ليس كذلك وهذا وان كان نقضا من الاول غير ان
المتكلمين تمحلوا في دفعه الى امور واهية ونحن نذكرها ونذكر ضعفها
ثم نذكر الحق في الجواب فنقول اجاب المتكلمون عن هذا بامور احدها ان
كل واحد من الحركات حادث فالمجموع يكون حادثا ويمثلون في ذلك بالزنجي
فانه لما كان كل فرد من افراد الزنجي اسود كان مجموع الزنجي اسود فاذا
اعترض عليهم بمثل العشرة واحادها فان كل واحد من احادها ليس بعشرة
والمجموع عشرة اخذوا يذكرون للتفصي عن هذا انه فرق بين الحكم الثبوتي
والسلبي واعلم ان هذا الدفع في غاية الخطأ واصل الجواب في غاية السقوط
وقد عرض لهم الغلط من عدم التمييز بين كل واحد وبين المجموع فانه فرق
بين الحكم على كل واحد وبين الحكم على الكل من حيث هو كل الثاني انها محتملة
للزيادة والنقصان وما لا يتناهى لا يحتملهما فاذا عورضوا بمعلومات
الله تعالى ومقدوراته اجابوا الثالث وهو اقوى الوجوه المذكورة
لهم التطبيق ووجهه انهم اخذوا من الان الى ما لا يتناهى في الوهم ثم
اخذوا من زمان سابق عليه مثلا جملة اخرى واطبقوا احديهما على الاخرى
حتى يكون المبدا واحدا ويتدان متطابقتين في الذهاب في جانب
الماضي فيستحيل تساويهما والا لكان وجود السنة الزائدة وعدمها واحدا
فاذن يظهر في احدى الجملتين النقصان في جانب الماضي لكون المبدا

واحدًا فينقطع الناقصة والزائدة انما ذاهبة معه فينقطع ايضا اعترض عليهم
بان التطبيق انما يكون او لا احادًا موجودة لها ترتيب والوهم لا يستحضر ما لا
يتناهى فلا تطبيق اذ لا في الوهم ولا في الوجود وهذا الاعتراض غير وارد عليهم
لان التطبيق امر يفرضه العقل الذي يمكنه استحضار المتناهي وغير المتناهي
الرابع ما ذكره بعض المحققين وهو ان كل حادث موصوف بكونه سابقا على ما
بعده ولاحقا لما قبله والاعتباران مختلفان فاذا اعتبرنا الحوادث الماضية
المتقدمة من الآن تارة من حيث كل واحد منها سابق وتارة من حيث هو بعينه
لاحق كانت السوابق واللواحق المتباينان بالاعتبار متطابقين في الوجود
ولا يحتاج في تطابقهما الى توهم التطبيق ومع ذلك يجب كون السوابق اكثر
من اللواحق في الجانب الذي وقع النزاع فيه فاذن اللواحق متناهية في
الماضي لوجوب انقطاعها قبل انقطاع السوابق والسوابق الزائدة عليها
بمقدار متناه يكون متناهية واعلم ان هذا الوجه لا يخلو من ضعف فان
وجوب اكثرية السوابق انما يكون اذا فرض العقل انقطاع السوابق واللواحق
اما على تقدير عدم النهاية فيهما فليس كذلك الخامس لو وجدت حوادث
لا نهاية لها لكان اليوم متوقفا على انقضاء ما لا نهاية له وانقضاء ما لا نهاية له
محال فيكون وجود اليوم محالا اعترض عليهم بان المراد بالتوقف ان
كان هو ان يوجد زمان ليس فيه شيء من الحوادث ولا اليوم ويحكم في ذلك
الزمان بتوقف وجود اليوم على وجود هذه الحوادث التي لا تتناهى فهو
مسلم الاستحالة ولكن لا نسلم وجود زمان ليس فيه شيء من الحوادث وان
كان عبارة عن كون اليوم لا يوجد الا بعد وجود امور متتالية غير متناهية
فلم قلتم ان مثل هذا التوقف محال والنزاع لم يقع الا فيه واعلم ان الحق
في هذا الموضع ان يقول ظاهر ان كل واحد من الحركات حادث فالنزاع في
حدوثه حينئذ اما ان يكون هو المجموع واما ان يكون هو النوع فلانه

المجموع لو كان قديما لكان اما ان يوجد طبيعة نوعية غير متشخصة بتشخص واما
ان يوجد مع تشخص معين والاول باطل لامتناع وجود الكلي في الاعيان
غير متشخص والثاني ايضا باطل لانه يقتضي عدم ذلك التشخص من الحركة
وهو محال لوجوه احدها ان الخصم لا يقول به وثانيها ان القديم لا
يجوز عليه العدم فذلك التشخص لا يجوز عليه العدم فهو ثابت باق
ولا شيء من اشخاص الحركة بثابت وثالثها ان الحركة اللاحقة انما
يوجد مع عدم السابقة فلو كانت قديمة لما وجدت اللاحقة وهذا كله خلف
واما حدوث المجموع فلان كل واحد من احاده علة له وكل واحد حادث
فعلة المجموع حادثة فالمجموع حادث وايضا فان المجموع لو كان قديما لكان
جزؤه قديما لامتناع وجود المركب بدون اجزائه فنقل على الاول ان
المجموع يعدم ويوجد مع وجود كل حادث فيكون ايضا متجددا على سبيل
التعاقب فانه اذا وجد حادث عقيب تلك الحوادث فقد انتفى المجموع
الاول ووجد مجموع اخر ونقول انه معلول لكل واحد من احاده الحادثة
فيكون المجموع حادثا وقد استفسر بعض المتاخرين عن الحدوث في
قولنا العالم حادث فقال ان عنيتم بالحدوث الابداعي فالخصم يقول به وان
عنيتم به الحدوث الزماني فهو ساقط لمذهبكم لان الحدوث الزماني مشروط
بالزمان فقبل العالم يجب وجود الزمان على ان الزمان من جملة العالم فيكون
قبل الزمان لم يجعل الزمان من الامور الموجودة الثابتة في الاعيان وانما
هو امر ذهني وان لم يشترط فيه الزمان وهو الحق لا يلزم ان يكون الحدوث
ابداعيا لان الابداعي هو الموجود ازلا وابدا والعالم ليس كذلك ولا يلزم من
عدم مسبوقيته بالزمان ان يكون قديما لان التاخر كما يكون بالزمان قد
يكون بغيره على ان الحق في هذا ان التقدم والتاخر والمعية اذا كانت
لا يلزم من نفي احدها ثبوت احد الامرين فلا يلزم من كون الله تعالى غير

ممتنع ولا مفارق لوجود العالم ان يكون مستندا عليه بالبرهان ثم قالت الفرقة الثانية للفرقة الاولى القائلين بالقدم ما تقولون في حادث موجود ما سبب وجوده هل هو الله تعالى او غيره فان كان هو الله تعالى فقد اعترفتم بصدور الحادث عن القديم وان قلتم هو غيره فقد اشركتم بالله افترقوا في الجواب على قسمين احدهما قال ان الله تعالى اراد ايجاد الحادث بارادة متجددة متجددة بسبب ايجاد الحادث السابق فاثبتت ارادات وحوادث لا تتناهى في قدم الصانع والكلام على هؤلاء وفرقة اخرى اسندوه الى علة متجددة بعد علة مسبوقة بعلة اخرى لا الى نهاية واثبتت حركات متصلة متجددة على التعاقب والكلام على هؤلاء قد مر ايضا والذي يرد ههنا ان علة الحادث ان كانت حادثة فلا يخلو اما ان يكون علة بوجودها او بعدمها فان كانت علة بوجودها يجب مقارنتهما في الوجود ويلزم منه عدم التناهي العلل الموجودة معا وقد اعترف القوم باستحالته وان كانت علة بعدمها وجب وجود المعلول قبل وجودها لحصول علته وهو العدم قالوا الغني هو الذي لا يفتقر الى الغير في امور ثلثة في ذاته وصفاته الحقيقية وصفاته الحقيقية الملحوظة بالقياس الى الاخر والله تعالى مستغن عن غيره في هذه الامور فهو غني وقد ثبت انه جواد ويلزم من هذين الامرين ان لا غاية لفعله تعالى فان الشيء الذي يصدر عنه الفعل لغاية لولا وجود ذلك الفعل له لا يحصل له تلك الغاية واذا فعل ذلك الفعل يكون قد فعل ما هو الاولى والاحسن مطلقا وايضا يكون قد فعل ما هو الاولى والاحسن به مضافا فهو بغايته اذن يستفيد كمالا لولاها كان ناقصا وهذا الكلام في غاية السقوط فان المقدمة القائلة بان الفاعل لغرض يكون مستكملا بالاولوية ان عني بالاستكمال تاثير الغاية في ذات الواجب لانه صفة حقيقية فهو

ممنوع وان عني به حصول امر بعد ما لم يكن فهو مسلم على ان الاولوية انما تحصل في الذهن ليس لها في الخارج تحقق الشيء واستدلوا بجواد الله تعالى على قدم العالم وقالوا كيف يحسن من الجواد المطلق تعطيل الوجود مدة لا تتناهى فاذا كان العالم قديما الشيء قد حصل ما هو الاحسن به ثم كيف يعللون كثيرا من افعاله تعالى بغايات ظاهرة لهم كما يقولون انما خلقت الاضراس للطحن وحدوث الاسنان للقطع لما نفوا عنه الغاية وشاهدوا الاثار العجيبة الحادثة في العالم التي لا يمكن ان تستند الى العبث والاتفاق قالوا ان علم الله تعالى نظام العالم وكونه على صفة معينة اقتضى صدوره عنه على تلك الصفة وذلك النظام والى هذا اشاروا بالعناية ونفوا الغاية عن العقول التي شوقها بالقياس الى ما تحتها وكذلك كل نفس من النفوس السماوية بالقياس الى ما هو اخس منها بناء على قاعدتهم الباطلة من يفعل لاجل شيء فهو يستفيد من ذلك الشيء الاولوية والعالي لا يستفيد من السافل ويرد عليهم ما ذكرناه اولا مع مزيد طعن وهو ان الواجب قد ثبت بالبرهان انه لا يستفيد شيئا من شيء فاين البرهان الدال على ان العقول المذكورة او النفوس لا يستفيد مما تحتها حتى يحكم عليها بالامكان

البحث الثامن في ترتيب الموجودات هذا البحث ساقط عنا لانا نسند الاشياء الكثيرة الى واجب الوجود تعالى من غير توسط ارتباط الامور وهؤلاء القوم لما اعتقدوا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد على ما ذكرنا في استدلالاتهم ووجدوا كثرة في العالم طلبوا لها علة الكثرة فقالوا واجب الوجود واحد فلا يصدر عنه الا الواحد والجسم ليس بواحد فلا يصدر عنه الجسم واجزاء الجسم وان كانت بسائط لكن لا يمكن صدورها عنه ابتداء اما الهيولى فلانها لو صدرت عنه

ابتدا الكات علة لما بعدها فتكون فاعلة قابلة معًا وامّا الصورة فلانها
مستقرة في قوامها بالفعل الى الهيولى فهي مستقرة في تاثيرها الى
الهيولى ولو كانت فاعلة لها لكانت غنية في تاثيرها فيها عنها وهو محال
ولا يجوز ان يكون الصادر عنه عرضًا لافتقاره الى الجوهر فلو كان
مبدا له لزم الدور ولا نفسًا لافتقارها في تاثيرها الى البدن والا لكانت
مفارقة الذات والفعل معًا وكان عقلًا فالصادر عنه اذن جوهر
مفارق للذات والفعل معًا وهو العقل وهذه الحجة لا تخلو عن مطاعن
كثيرة احدها في قولهم الواحد لا يصدر عنه الا واحد وقد سبق
الكلام فيه وثانيها لو سلم لهم هذا لكان الواحد لا يصدر عنه الا واحد
اذا لم يكن له جهة ولا نوع تعدد من قبل الاعتبارات السلبية كالامكان
والوجوب والتعقل وعندكم جهات يمكن تكثر المعلولات باعتبارها
فلم لا يجوز ان يكون لواجب الوجود نوع اعتبار يتمايز الاعتبارات
العقلية بسببه يتكثر عنه الاثار وثالثها في قولهم الجسم ليس بواحد
فانا قد بينا ضعف كلامهم في الهيولى والصورة وعندكم انه غير
مركب من الجواهر الافراد فهو واحد فيجوز صدوره عنه ورابعها في
قولهم الهيولى قابلة فلا تكون فاعلة فانا قد بينا ما في هذا الكلام ثم لو
سلم لكن القابل لا يكون علة تامة لمقبوله ويجوز ان يكون جزء العلة او
شرطًا واعتبارًا ويحصل به تكثر اعتبارات لواجب الوجود ويكون
المؤثر هو الواجب كما هو مذهبهم وخامسها في قولهم الصورة مفتقرة
الى الهيولى فلا تكون علة لها فان هذا الكلام مناقض مذهبهم فان
الصورة عندهم جزء العلة الهيولى فكيف جعلوها الآن مفتقرة في التاثير
الى الهيولى وسادسها في قولهم النفس مفتقرة في التاثير الى البدن
فانا نقول من مذهبكم ان النفس قد تعقل بغير آلة كما في جانب العقل

فلم لا يجوز ان يكون ههنا فاعلة بذاتها مع انا نجعلها سببًا لتكثر اعتبار
العلة لا جزءًا من العلة بحيث يكون لها في التاثير مدخل ثم نقول قولكم لو كانت
فاعلة لا باعتبار الآلة لكانت عقلًا ليس بصحيح لان العقل ليس هو الذي يفعل
لا باعتبار الآلة بل من خواص العقل هو التمام وعدم استفادة الكمال
المتجدد وليست النفس كذلك فجاز ان يكون مفارقة الفعل سلمنا لكن لم لا يجوز
ان يكون بعض افعالها يستغني فيه عن الآلة وهذه الحجج اقوى حججهم وحالها
كما ترى ومن استدلالاتهم على هذا المطلوب قولهم حركة السماء ارادية على
ما مر والصادر عن ارادة انما يصدر عن تصور حسي او عقلي والحسي اما ان
يكون الداعي اليه جذب ملائم وهو الداعي الشهواني او دفع منافر وهو
الداعي الغضبي وهذان الداعيان مختصان بالاجسام المنفعلة القابلة للتغير
من حال الملائمة الى غيرها ثم الرجوع الى الحالة الملائمة فيحصل بسبب
ذلك اللذة والالم والاجسام الفلكية غير قابلة لذلك وايضًا الصادر عن
الشهوة والغضب متناهي ولا شيء من الحركات الفلكية متناهية
فهي اذن صادرة عن تصور عقلي ولا بد لها من غاية وتلك الغاية
اما ان يكون محصلة للذات او مقدمتها وان كان الثاني وجب ان يحصل
للحركة والا لكان الطلب طلبًا للاشيء وهو محال والحاصل من الحركة اما
الاين او الوضع او الكم او الكيف او غير ذلك من كمالات الجسم وان كان
غير محصل الذات والحركة بحيث يحصل فهي انما تطلب حالة للمتحرك فاما ان
يكون تلك الحالة من احوال المطلوب كالمماسة والموازاة وغير ذلك واما ان
يكون تلك الحالة حالة منه فيستحيل ان يكون تلك الحالة تناسب حال المعشوق
او ضده والا فلا مدخل له في الغاية ولو كان المطلوب هو الاول لوقفت الحركة
او كان الطلب طلب المحال وكذلك القول في الثاني فيستحيل ان يكون الطلب
هو التشبه بذات المعشوق في صدور الاشياء عنه ولا يمكن ان يحصل ذلك

دفعة فهي ما يحصل بالتعاقب اعني الاوضاع المتجددة ولا يجوز ان يكون المتشبه
بالافلاك العالية على هذا الفلك والسافلة عنه والا لشابهت حركاتها المتشبه
به ولا يجوز ان يكون المتشبه به دائما واجبا مفارقة والا لشابهت الحركات الفلكية
فيجب ان يتعدد العقول وهذه الحجة ضعيفة جدا اما اولا فلان الحق ان السماء ان
كانت متحركة فهي متحركة بالعناية الالهية واما ثانيا فلجواز ان يكون المطلوب من الحركة
امرا غير حاصل ولا يمكن حصوله وقولهم الطالب يطلب المحال قلنا نعم وان قالوا
ان النفس تتصور ان تحققه غير ممكن ولا محالة ولا وهمية طالبناهم بالبرهان
المتعسر عليهم اقامته جدا واما ثالثا فلان المتشبه به لو كان هو الفلك العالي
او السافل لم قلتم انه يجب التساوي في الحركة ولو سلم لكن كذب التالي ممنوع وعلى
هذه الحجة اعتراضات اخر كثيرة ظاهرة تركناها لوضوحها وقد يحتجون على هذا
المطلوب بحجة اخرى وهي ان الحركة السماوية غير متناهية التحريك لما تقرر من
ان حركة السماء هي المستحفظ للزمان والقوة الجسمانية متناهية التحريك لما تقرر فهي
قوة غير جسمانية فهي اما نفس او عقل والنفس انما تحرك جسمها لتخرج من القوة
الى الفعل في كمالاتها فهي تحتاج في التحريك الى شيء يكون كمالاته موجودة
بالفعل ليخرج تلك الكمالات النفسانية من القوة الى الفعل وذلك الشيء
هو العقل فتحريك النفس تحريك فاعلي وتحريك العقل تحريك غائي واعلم ان
هذه الحجة باطلة جدا اما اولا فلكونها مبنية على اصول فاسدة من كون الزمان
غير متناه ومن كون الزمان من لواحق الحركة وغير ذلك من الاصول التي
مر فسادها واما ثانيا فلان احكامهم بكون المحرك غير جسماني مبني على ان القوة
الجسمانية متناهية وهو خطأ فان القوة الجسمانية قد لا تتناهى اثرها باعتبار
صدور امور غير متناهية منها على ما اعترفوا به فجاز ان يكون القوة جسمانية
ويفيض عليها من واجب الوجود ارادات جزئية غير متناهية ويكون تلك
القوة باعتبار الارادات غير متناهية التحريك واما ثالثا فانا نقول العقل

اما ان يكون مباشرا للتحريك وهو منافي قواعدهم من ان الثابت الذات
لا يؤثر في ذات غير قارة وان التحريك انما يكون استكمالا بالكمال المفقود والعقل
كامل لانه حاصل بالفعل وان لم يكن مباشرا للتحريك بل كان غاية في التحريك كان عودا
الى حجتهم وقد تبين خللها **بحث** الجسم لا ينفعل الجسم ولهم في ذلك
مختار الاولى ان الحاوي لو كان علة للمحوي لكان مقارنة امكان وجود المحوي المقارن
لامكان لا وجوده المقارن لامكان الخلاء فيكون الخلاء ممتنعا بالغير هذا خلف
ولا يعنون بكون الخلاء ممتنعا بالذات ان للخلاء ذاتا هي المقتضية لامتناع وجودها
بل ان تصور الخلاء يقتضي امتناع وجوده والمقارن للمحوي هو نفي ما يتصور فيه
فان تصور المحوي من حيث هو خلاء لا يتصور الا مع ذلك النفي وذلك النفي
لا يتصور الا مع تصور المحوي من حيث هو فلا **سؤال** الحاوي وان
لم يكن علة لكن علة الحاوي متقدمة على علة المحوي فالحاوي متقدم على المحوي
ويلزمه ما هربتم منه **جواب** الحاوي انما يكون متقدما لو كان
علة اذ التقدم الزماني منتف ههنا ولا يلزم من تقدم العلة على العلة تقدم
المعلول على المعلول **سؤال** اليس الحاوي مقارن لعلة المحوي في
الصدور عن العلة الواجبة والمحوي مع علته ممكن فهو مع المقارن كذلك
جواب تاخر المحوي انما هو بالقياس الى العلة لا بالقياس الى
ما معها فان المتاخر عن المقارن لا يجب ان يكون متاخرا **سؤال**
اصل البرهان مبني على ان الخلاء والمحوي متقاربان ولو تاخر احدهما لتاخر الاخر
فقد حكمتم بان ما مع المتاخر متاخر وههنا حكمتم بان ما مع المتقدم لا يكون
متقدما فما الفرق **جواب** لا فرق بينهما في الحقيقة لكن انما حكمت
بوجوب التاخر للمقارن حيث كانت المقارنة مقارنة ذاتية بين شيئين بينهما ملازمة
لا يمكن انفكاك احدهما عن الاخر بخلاف هذا الاخير فان العقل والحاوي متقاربان
مقارنة اتفاقية ليست ذاتية لاجل علاقة بينهما **سؤال** الحاوي

والمحوى ممكنا الوجود فخلو مكانيهما جائز **جواب** اذا اخذ امكانهما مكيفين
لم يكن ثم مكان فلا خلا اذ الخلا انما يمكن فرضه مع تحدد المكان وهذه الحجة لا تخلو
عن ضعف وذلك لانا نقول الممكن المحوى بالنظر الى الحاوى لا يخرج عن الامكان
فان الامكان من الاوصاف اللازمة للممكن ولا يختص بحال دون حال وامكان
الكون مقارن امكان لا كون المقارن للخلا فان كان الحاوى ههنا يمنع امكان
لا كون المحوى وقد يقال ههنا ان حركة الجسم المستقيم لجهة مستلزمة على حركة
الهوا انما خرا عن وجوب حركة الجسم مقارن وجوب لجهة امكان حركة
الهوا وامكان حركة الهوا مقارنه امكان لا كون حركة الهوا المقارن للخلا
فامكن الخلا فان امتنع فللجارح والجواب عن هذا ان حركة الهوا وان
كانت ممكنة من حيث هو هو لكنها واجبة الضرورة عدم الخلا ولا يلزم
من امكان لا لحوق الممكن امكان علة بل وجوب العلة وجعل الممكن واجبا
لامكان عدم الممكن بجعل العلة الواجبة ممكنة الارتفاع ثم قالوا واذا
امتنع ان يكون الحاوى علة للمحوى كان العكس اولى بالامتناع فان
المحوى اضعف واخس وجودا من الحاوى وهذا الكلام شبيه بالخطابة
الحجة الثانية ان الجسم انما يعقل لصورته لانه انما يكون موجودا
بالفعل بصورته ولا يمكن ان يفعل بذاته لانه بها موجود بالقوة ولا
يكون من حيث هو بالقوة فاعلا والصادر عن الصور انما يصدر
بواسطة الوضع فان النار انما تسخن ما قرب منها وما بعد عنها انما
تسخنه بواسطة القرب وكذلك الشمس لا تبصر كل شي بل ما كان منها
بوضع خاص ولا وضع بين الجسم والهيولى فلا يكون فاعلة لها فلا يكون
علة للجسم لان علة المركب علة لاجزائه والضعف في هذه الحجة ظاهر
فان الهيولى وان كانت بانفرادها بالقوة لكنها بالفعل مع الصورة
ولا يلزم ان يكون للصورة مدخل في التاثير على ان قولهم الصورة انما

تفعل بمشاركة الوضع انما التجاوا فيه الى الاستقرا **مسئلة**
قالوا قد ثبت ان واجب الوجود واحد وان الواحد لا يصدر عنه الا
الواحد فالصادر عنه عقل اول ثم يصدر عن ذلك العقل عقل اخر وفلك
ثم عن العقل عقل اخر وفلك الى ان ينتهي الى العقل الاخير وفلك القمر
سوال العقل الصادر عن الاول ان كان واحدا استحال ان
يكون مبدا للكثرة وان كان كثيرا استحال ان يصدر عن الاول **جواب**
الواحد انما يصدر عنه واحد اذا اتحدت جهة الصدور اما اذا تكثرت
فلا استبعاد ووجه التكثر ههنا ان العقل الاول له هويته ووجود
وهو تابع لها في المعقولية والهوية تابعة له في الوجود فان الفاعل لو
لم يفعل الوجود لم يكن ماهيته واذا نظر الى الماهية وحدها بالقياس
الى الوجود عقل الامكان واذا قيست بالنظر الى المبدا الاول عقل
الوجوب بالغير واذا اعتبر الوجود من حيث انه قائم بذاته لزمه ان
يكون عاقلا لذاته واذا اعتبر بالقياس الى الاول لزمه ان يكون عاقلا
للاول فهذه ستة اعتبارات. وجود. وهوية. وامكان. ووجوب.
وتعقل للذات. وتعقل للمبدا. واسم العقل يتناول هذه الامور تضمنا
والذاتيات والمعلول الاول من هذه الجملة واحد والهوية والامكان يشتركان
في انهما حال ذلك المعلول في ذاته من حيث كونه بالقوة والتعقل
للمبدا الاول يشتركان في انهما حالة في ذاته والثالثة يمتاز عنها بانهما حالة
بالقياس الى مبداه من حيث انه عاقل للمبدا وانه واجب الوجود يكون
مبدا لعقل ومن حيث انه ذو ماهية وامكان يكون مبدا للفلك
وهذا الكلام في غاية الضعف فانه يستحيل ان يكون مثل هذه الامور
التي لا تحقق لها في الاعيان مبادي لامور موجودة وان جعلوها
شروطا وحيثيات يحصل فحال العقل الاول بها يجوز تكثر الصادر عنه

فما المانع ان يكون للواجب مثل هذه الحيثيات والاعتبارات باعتبارها
يكثر ما يصدر عنه ثم اسندوا الهيولى العنصرية الى الاول وصورها
الى العقل الاخير ولما كانت الهيولى قابلة للتغير والحركة استحال
استنادها الى العقل الثابت فلا بد من مشاركة الاجسام الفلكية
في تحصيلها ولذلك الصور والهيولى مشتركة والصور مختلفة فيجب
ان يستند المشترك الى طبيعة مشتركة للسما وهي الطبيعة الخامسة التي تقتضي
الحركة المستديرة وان يستند المختلف الى الطبايع المختلفة وهذا الكلام
في غاية الركاكة فان الهيولى والصورة جوهران وعندهم لا حركة
في الجوهر بل ان كان حركة ففي العوارض فان اقتضى هذا التغير كون
العلة مشتملة على نوع من التغير وجب ان يكون الاجسام السماوية
علا مستقرة ثم لم لا يجوز ان يكون للعقل تصورات متعاقبة بواسطتها
يعتبر هذه الحوادث وقولهم الهيولى مشتركة يستند الى مشترك
ضعيف لجواز تعليل المتساويات بالمختلف على ان قولهم الافلاك
تشترك في طبيعة خامسة يقتضي بواسطتها الحركة المستديرة لا
يخلو من ضعف فان المقتضي للحركة الخاصة هو المقتضي لاستدارتها
ويستحيل ان يكون لفلك من الافلاك نفسان احدهما مشتركة
والاخرى مختصة بحث والصور تفيض من العقل لكن
تعد تخصيص للبعض دون البعض يستفاد من استعدادات المواد
الحاصلة بسبب التاثيرات السماوية اما بتوسط عنصر كالما المسخن
بالنار او بغير توسط كالما المسخن من اشعة الكواكب قالوا
والسبب في اختلاف العناصر وتفصيلها الى اربع هو الاختلافات
الحاصلة من الاجرام السماوية المقتضية لتفصيل كرة كرة بل المراكز
ما يلي جهة المحيط حتى ينتهي الى حشو الفلك الاخير وتفصيل الجميع

لم يتدا ... الاربع ونقل الشيخ في الشفاء عن الكندي ان السبب في الاختلاف
القرب والبعد من الفلك فان القريب منه يستد سخونته بسبب
حركته فيصير نارا والبعيد يشتد برده لبعده من الحركة فيصير ارضا
والقريب من النار يسخن وهو الهوا والبعيد منها يبرد وهو الما ثم
نسب هذا المذهب الى السخافة فان هذه الصور حينئذ يكون اعراضا
ويكون الاول لجسم مطلق غير متصور باحد الصور ثم قال الاشبه
ان يفيض على المادة المركبة اما عن اربعة اجرام او عن علة محصورة
في اربع جهات عن كل واحد منها ما هيئتها لصورة جسم بسيط فاذا استعدت
بالتالي الصور من واهبها وفي هذا نظر فان افاضة الافلاك اما ان يكون
بالحركة او بدونها وعلى التقدير الاول يلزم ان يكون الوجود لجسم غير
متصور بصورة نوعية ويلزم عليه ما ذكره في الاول وعلى التقدير
الثاني جاز ان يستند الاعداد الى العقول لا الى الاجرام قالوا والامزجة
لا يستغني عن القوى السماوية فان الشمس تحاذي موضعا من الارض
فيقتضي ذلك الوضع ويسخن بسبب الاضاءة فيصعد ويمتزج مع غيره
ومع الامتزاج يستعد المركب لحصول نفس نباتية او حيوانية او
ناطقة فيفيض عليه من واهب الصور وعند الناطقة يعتبر الجواهر وهي
مجردة فانتهى الوجود الى المجرد كما ابتدا منه فاول مراتب الوجود
هو الواجب ثم يتلوه العقول على الترتيب الى ان ينتهي الى الاخير
ثم يتلوه نفوس السماويات ثم يتلوه صورها ثم صور العناصر ثم هيولى
الافلاك ثم هيولى العناصر ثم تتلوا هذه المراتب مراتب العود
فاولها وجود الاجسام البسيطة من الفلك الاعلى الى الارض
ثم تتلوا هذه الاجسام المعدنية ثم النباتية ثم الحيوانية ثم
الناطقة وهذا الكلام شبيه بالخطابة ه ع ه ه ع

المقالة السادسة في الادراك وعلم واجب الوجود والمجاف وما يتعلق به **وفيها** مباحث **الأول** في تحقيق الحق في الادراك **ح** ان قوما من القدما ظنوا ان الادراك انما يكون باتحاد يقع بين المدرك والمدرك وهذا باطل وربما التجاوا جماعة في ابطاله الى الضرورة فان مع الاتحاد ان بقي المتحدان فهما اثنان ولا اتحاد وان عدم احدهما فلا اتحاد ايضا ثم ماذا يقولون في نفس عقلت معقولين هل اتحد المعقولان ام لا والاول ظاهر البطلان فانه يلزم مع ذلك اتحاد الامور الكثيرة والثاني يرجع عليهم بالنقض **واقول** ايضا في ابطال هذا المذهب ان النفس قد يعقل ذاتا عاقلة لشيء فهل يتحد النفس بذلك الشيء فيلزم ان يكون عاقلة له فكل من علم شيئا عالما بشيء آخر كان عالما بالآخر وهو باطل بالضرورة او لا يتحد معه انه متحد بعاقله فلا يتحد النفس بالعاقل وايضا قد يعقل شيئان شيئا واحدا فهل اتحدا معه او احدهما والثاني باطل لعدم الاولوية والاول ظهر منه اتحاد الذوات العاقلة **ش** ذهب آخرون الى ان تعقل النفس الناطقة انما يكون باتحادها بالعقل الفعال وهذا باطل للدليل العام المذكور في ابطال الاتحاد ولان العقل الفعال اذا اتحد بالنفس وجب ان يكون النفس عاقلة لما هو عاقل له او يلزم القسمة حتى يتحد بعضه العاقل لما يعقله النفس دون الآخر **ش** المشهور عند الجمهور ان العقل انما يكون بحصول صورة المعقول للعاقل اذا كان مغايرا له وهذا في حق غير واجب الوجود احتجوا عليه بان المعلوم اما ان يكون ثابتا او لا والثاني باطل لانه قد يحكم عليها بالاحكام الثبوتية والاول اما ان يكون في الخارج او لا والاول باطل لانا قد نتصور ما لا ثبوت له

في الخارج والثاني هو المطلوب وقد اورد على هذه الحجة انواع من الايرادات منها ان هذه الصور ان طابقت الخارج فلا بد من امر في الخارج فجاز ان يكون التعقل هو الاضافة الواقعة بين العاقل والمعقول من غير الاحتياج لحصول صورة ذهنية وان لم يطابق كان جهلا اجاب عن هذا بعض المحققين بان الجهل انما يكون باعتبار كون الصورة الذهنية المحكوم عليها بالمطابقة للخارج غير مطابقة للخارج والعلم باعتبار كونها مطابقة وايضا الصورة قد يكون علما اذا كانت مطابقة وقد يكون جهلا اذا كانت مطابقة اما اذا جعل العلم هو الاضافة استحال فيه المطابقة وعدمها لاستحالة وجودها في الخارج فلم يكن العلم بمعناها علما ولا جهلا **اقول** وهذا الجواب ضعيف اما ما قيل في الاول فان الجهل والعلم على ذلك التقدير انما يلحقان الحكم بالمطابقة وعدمها لا نفس الصورة فلا يكون الصورة علما ولا جهلا لانه اشترط فيهما المطابقة وعدمها واما ما قيل في الثاني فانه شرط في العلم المطابقة وعدمها فلا بد من امر في الخارج ينسب اليه المطابقة وعدمها وكيف يقع العلم بالمعدومات بل كيف يمشي البرهان الذي ذهبوا فيه على حصول الصور هلا ذهبوا الى ما ذهب اليه افلاطن من اثبات المثل ومنها ان هذا البرهان قد يمشي فيما لا وجود له في الخارج اما الموجود الخارجي فلم لا يجوز ان يكون العلم اضافة اليه اجاب **عن** هذا بعض من ذاك ما هيته واحدة فاذا دلت ما هيته في موضع على كونه غير مضاف لذاته بل لعروض الاضافة له دل على انه ليس نفس الاضافة ايما كان وهذا الجواب ايضا ضعيف جدا لانه لا برهان على تساوي افراد الادراكات ومنها ان المدرك للجدار والاستدارة يجب ان يكون

حاراً مستديراً اجاب بان الاستدارة ان كانت ذات وضع فهي حرية بان تستدعي
محلاً مادياً مستديراً لاستدارة الصورة ولا يلزم ان يكون المدرك الذي
هو النفس مستديراً لاستدارة البرودة ان كانت كلية لم يكن ذات وضع ولا
تستدعي استدارة محلها واما الحرارة فانها انما تسخن محلها حال كان عين
ضدها وصورتها لا يلزم ان تسخن اصلاً وهذا الجواب فيه نظر اما
ما ذكره في الاستدارة الجزئية فقد التزم فيه ما هو مستبعد جداً وهو استدارة
الحس المشترك او الخيال اللذين هما التا النفس في الادراك لاستدارته
ويلزم تغير اشكالهما بتغير المدرك واما ما ذكروه في الاستدارة الكلية
فقد التزم فيه حلولها في النفس مع عدم اتصاف النفس به وهو مشكل فان
الشخص ليس موجباً لصيرورة المحل مستديراً انما الموجب له هو حلول
الاستدارة في المحل والاولى ههنا ان يقال ما قيل في الحرارة من
ان الحاصل هو صورة الاستدارة ولا يلزم من حلول الصورة كون
المحل متصفاً بماله الصورة ومنها انا قد نعقل صورة السماء وكيف
تحصل في الدماغ مع صغره اجاب باحتمال انطباع صورة
السماء في مادة الالة او في القوة المدركة الحالة في الالة الذي لا حظ
لها في الصغر والكبر ويحتمل ان يكون المنطبع اصغر مقداراً من السماء
ولا يقدح في حصول المساواة فان الصغير والكبير من الانسان يتساويان
في الصورة الانسانية واقول هذه الاحتمالات ضعيفة اما
احتمال حصول صورة السماء في المادة فلانهم منعوا من حلول مقدارين
في مادة واحدة ولا لزم تعدد تلك المادة بهما فيكون صغيراً كبيراً معاً
هذا محال ثم كيف يجعل المادة محلاً للصورة مع ان الالة انما هي
الجسم الذي هو مجموع المادة والصورة ولو جوّز هذا لوقع
الغنا عن الصورة الجسمية وكانت المادة هي الالة واما احتمال

كون الصورة اصغر مع المساواة في مطلق الصورة فضعيف
ايضاً لانا كما نعقل صورة السماء نعقل مقدارها ومنها ان السواد
حال في الجسم وليس بعاقل له فليس التعقل هو الحصول اجاب بان
التعقل ليس هو مجرد اي حصول كان فانه جنس لانواع كثيرة كحصول
الجوهر للعرض وبالعكس وحصول المدرك لما يدركه وبالعكس وحصول
الجسم السواد للجسم هو حصول العرض لموضوعه لا حصول المدرك لما
يدركه ومنها انا قد نعقل من واجب الوجود انه مجرد ونشك في
انه عاقل لذاته وهذا يدل على ان العلم بالشيء ليس هو حصول ذلك
الشيء له اجاب بان معاني الحصول مختلفة فاذا حقق تجرده وحقق
ان كونه مجرداً قائماً بالذات يقتضي علمه بذاته لم يشكك في ذلك وفي
هذا الجواب ضعف لان هؤلاء القوم انما استدلوا على علمه تعالى
بانه مجرد والمجرد ذاته حاصل لذاته فهو يعقل ذاته فان كان الحصول
المجرد يقع على معان مختلفة لم يكن الاستدلال لحصول الجنس
الذي لا يقتضي العلم على حصول العلم صحيحاً وكنا قد ذكرنا هذا
فيما سلف بحث اذا احسسنا بزيد ثم احسسنا
بعمرو حصل لنا علم بامر مشترك بينهما على معنى انه يحصل صورة في النفس
لو اطلقت على كل منهما مع حذف مشخصاته عنه لكانت تلك الصورة
هي هو فيكون تلك الصورة كلية بهذا الاعتبار وقد يوجد كليتها
باعتبار اخر وهو انا اذا حصل في اذهاننا من صورة زيد ماهية
الانسان ثم حصل لنا علم بعمرو فان الانسانية التي حصلت بزيد اولاً
كافية في حصول الانسانية التي تحصل بعمرو وبانا لو فرضنا تجردنا عن
تلك الصورة السابقة وهذان الاعتباران ماخوذان من حيث النظر
الى الخارج وقد يحصل لها الكلية بنوع اخر مغاير لهذين وهو ان

النفس كما كان لها ان تأخذ الصورة الانسانية من حيث هي من مثال زيد
وعمرو لذلك يمكنها ان تأخذ صورة اخرى من الصور الانسانية التي في العقول
المغايرة لها وهل يمكن ان تأخذ صورة اخرى من الصورة الحالة فيها خيم
به قوم ونحن نتوقف فيه وقد توخذ الصورة المذكورة جزئية لا باعتبار
النظر الى الخارج بل من حيث انها حاصلة في نفس جزئية
العقل قد يكون بالقوة وهو عدم العقل
عما من شانه ذلك وقد يكون بالفعل وربما قسم بعضهم العقل الى ثلثة
تعقل بالقوة وهو ظاهر وتعقل بالفعل على سبيل الاجمال كمن سئل
عن مسائل فتحضر جوابها اجمالا ثم بعد ذلك شرع في التفصيل
فحالة الوسطى مغايرة للطرفين وتعقل بالفعل على سبيل التفصيل
والاقرب الى الحق هو الاول فان التعقل الاجمالي انما هو تعقل
تفصيلي لشيء دون شيء نعم مراتب القوة تختلف بالقرب والبعد
العلم منه فعلي وهو الذي بواسطته تحصل
الصورة في الاعيان ومنه انفعالي وهو الذي يستفاد مما في الاعيان
وقد يخلوا عنهما كعلم الشيء بنفسه ولا يستدعي حصول صورة اخرى لانه
فان كانت تلك الصورة مساوية لذاته لم يكن احدى الصورتين
بالحالية والاخرى بالمحلية اولى من العكس ولانه يلزم اجتماع المثلين
وان لم يكن مساوية استحال ان يعقل الماهية بها فان من شرط
التعقل المساواة ولنا في هذا نظر وذلك لان المساواة التي ذكروا
فيها اما ان يوجد من بعض الوجوه او من كل الوجوه فان كان الاول
اخترنا الاول ولا يلزم عدم الاولوية في الحلول ولا اجتماع المثلين وان
كان الثاني اخترنا الثاني ولا يلزم ان لا يعقل الماهية باعتبار حصولها
فانه ليس من شرط التعقل حصول صورة للمعلول مساوية له من كل وجه

لكنه التصور عرض قائم بالنفس والمعقول جوهر قائم بذاته وقد اورد
ايضا معارضة وهي انا نعقل ذاتنا لو كان نفس ذاتنا لكان علمنا بعلمنا
بذاتنا هو نفس ذاتنا الذي هو نفس ذاتنا ويلزم منه حصول التعقلات
غير المتناهية دفعة وهو محال ولان حصول الشيء للشيء نسبة تستدعي
تغاير المنتسبين واجاب عنها بعض المحققين بان علمنا بذاتنا نفس
ذاتنا بالذات ومغاير لها بالاعتبار والشيء الواحد لا تنقطع اعتباراته
الذهنية ما دام المعتبر يعتبرها وتغاير الاعتبارات كاف في حصول
النسب واقول في هذا نظر وذلك لانا نفرض ذاتنا وعلمنا بذاتنا
عاريين من جميع الاعتبارات ونقول حينئذ هما متحدان او متغايران
ويعود الالزام وربما يقولون ههنا ان الذات باعتبار كونها عالمة مغايرة
لها باعتبار كونها معلومة فتعدد المنتسبان فصحت النسبة وهذا ضعيف
لان المغاير ههنا نوع العلم وقد كان العلم فرع التغاير ويعتذرون ايضا
بان العالم هو الذي يحصل عنده ماهية مجردة وهو اعم من كونه مغايرا
او غير مغاير ولا يلزم من كذب الخاص كذب العام وهذا ردي جدا
لانه لا يلزم من عموم الشيء في العقل صحة وجود العام بدون الخاص
نظرا الى جانب العلية فانك تقول هذا علة وهو اعم من كونه علة لنفسه
او لغيره مع امتناع علية الشيء لنفسه ويعتذرون ايضا بان الانسان
ماهية كلية وزيد شخص من تلك الماهية حصل بانضياف زوايد اليها
فزيد عاقل لتلك الماهية المغايرة وباعتبار الكلية والجزئية وهذا
صحيح في تعقل الكلي ولكن الكلام في تعقل زيد لنفسه والقائلون بان
العلم اضافة بين العالم والمعلوم يشتد اضطرابهم في هذا الموضع
من العلم ما هو واجب الوجود لذاته وهو علم
الله تعالى بذاته الذي هو نفس ذاته ومنه ما هو ممكن الوجود وهو ما عداه

وايضًا منه ما يستفاد من سبب عاقل بمعنى تحصيله في جوهر قابل
كعلومنا المستفادة من العقل الفعال ومنه ما يحصل للجوهر العاقل
لذاته وفي الاخير نظر على تقدير ان يكون العلم صورة فتبين ان من العلم
ما هو جوهر ومنه ما هو عرض والاول كعلم العقول بانفسها الذي هو
انفسها والثاني كعلومنا المكتسبة واذا جعلت الصورة الذهنية علوما
فاذا اخذت من حيث هي موجودة في الاذهان كانت مساوية للامور
الخارجية فبعضها جواهر وبعضها اعراض واذا اخذت من حيث
انها موجودة في الخارج والجميع اعراض حالة في موضوع هو العقل
او الذهن بحث الادراك الحسي انما يتعلق بالامور
المتشخصة من حيث انها متشخصة وهل يمكن ان يدرك بالحدود والبراهين
فان الحدود مؤلفة من التصورات الكلية والبرهان يتألف من الامور الكلية
لوجوب صدقها صدقًا كليًا ولا دوام باقسامها انما يكون باشارة حسية
والجمهور قد اطلقوا العلم على الادراك الكلي ولم يطلقوه على الذي يقع
بسبب الحواس ولهذا لا يوصف الحيوانات العجم بالعلم بحث
لا شك ان تعلق العلم بالاستقبال مغاير لتعلقه بالحال ولهذا قد يقع
الشك في احدهما مع حصول العلم بالآخر وايضًا فان الحصول الاستقبالي
ليس هو الحصول الحالي ولا مستلزمًا له فالعلم المتعلق به يجب ان يغاير
المتعلق بالآخر على تقدير ان يكون العلم صورة وعلى تقدير ان يكون اضافة
بحث العلم بالعلة يقع على ثلثة اقسام احدها العلم بها من حيث
هي ذات وماهية وحقيقة لا من حيث لوازمها وعوارضها والعلم بها
على هذا الوجه لا يوجب العلم بالمعلول لا تامًا ولا ناقصًا الثاني العلم بها
من حيث هي علة لمعلول وههنا يلزم من العلم بها العلم بالمعلول من جهة
المعلولية اذ العلم بالعلة علم باضافتها الى آخر والعلم بالاضافة يستدعي العلم

بالمضافين لكن لا يستلزم العلم التام بالمعلول الثالث العلم بها من حيث هي
هي ومن حيث لوازمها واعراضها وملزوماتها ومعروضاتها وما لها في نفسها وما
لها بالقياس الى الغير ولا شك ان العلم بالعلة على هذا الوجه يستلزم العلم
التام بالمعلول واعلم ان العلم بالمعلول على الوجه المقتضي انما يحصل مع العلم
بالعلة لانه بدونها ممكن ومعها واجب فاذا علم من جهة علته علمًا كليًا لان المعلول
كلي ويتسلسل مبداه لا يسمى الجزئية بحث العلم هو حضور المعلوم
عند العالم والقدرة هي ايجاد الشيء لغيره واذا اوجد شيء شيئًا آخر فقد حضر الموجد
عند الموجد لكن ههنا اعتباران احدهما الحضور وهو العلم والثاني اعتبار
الموجدية وهو القدرة وهذان الاعتباران اضافتان لشيء واحد الى شيء واحد من
جهتين عقليتين فلا يتكثر بهما المتضايفان في انفسهما وهما متغايران على الاعتبارين
بحث الارادة الحيوانية شوق يحصل لها نحو المطلوب
وهي اخص من العلم ضرورة ان كل مراد معلوم ولا ينعكس فهي زائدة عليه
وهل هي زائدة في حق الله تعالى ذهب قوم الى انها زائدة عليه قديمة او
حادثة والمحققون قالوا انها العلم الخاص بما في المخلوقات من المصالح
الداعية اليهم وهي الداعي الى الايجاد والحكماء عبروا عنها بالعناية وهي
قريبة من هذا فانهم فسروها بالعلم بنظام الكل على الوجه الاكمل الموجب
لصدور الفعل والارادة والقدرة والعلم متغايرة بالاعتبار وان كانت
واحدة بالذات بحث علومنا البديهية مستندة الى واجب
الوجود بخلقها فينا على مجرى العادة وعند الحكماء ان النفس لها قوة ان
تدرك ولا استعداد منها لذلك وهي في ابتداء فطرتها عديمة المدارك ويقوى
استعدادها للادراك بسبب الحواس الموهومة لها حتى ينتزع منها الكليات
المجردة ويتوقع المناسبات بينها فاذا استعدت للامور المعقولة افيضت
عليها من واهب الصور واما العلوم الكسبية فقد اسندها قوم الى

الله تعالى كما اسندوا العلوم البديهية اليه ونحن لا نتصور ذلك بل جعلوها الى العلم بالمقدمتين والحكماء قالوا ان النفس كما استعدت لما شاء لادراك العلوم البديهية ولذلك تستعد بالعلوم البديهية لادراك العلوم الكسبية فان تصور الحد والتصديق بالمقدمتين يسبان معدان لحصول الشعور بالمحدود والنتيجة

البحث الثاني

في كيفية علم واجب الوجود ح انا قد بينا ان العلم يطلق بقوة على حصول صورة المعلوم للعالم وقد قيل انه كذلك في حق واجب الوجود وهو محال اما اولاً فلاستلزامه علمه الكثير الحاصلة له بسبب الصور واما ثانياً فلاشتماله على القبول والفعل وهو ناقض مذهبهم واما ثالثاً فلاتصافه بصفات كثيرة غير سلبية ولا اضافية وهو لا يقولون به واما رابعاً فلاشتماله على كونه تعالى محلاً لاثاره الممكنة وعلى ان معلوله الاول غير مباين لذاته بل انما يوجد الاشياء بتوسط الامور الحالة فيه وكل هذه امور تناقض رايهم وقد تخلص بعض محققي المتاخرين عن هذه الالزامات بان قال العاقل لذاته لا يفتقر الى صورة مغايرة لذاته والعاقل لما يصدر عنه لا يفتقر الى صورة غير صورة الصادر عنه التي بها هو هو فانك تعقل شيئاً بصورة تتصورها فهي صادرة عنك لا بانفرادك بل بمشاركة من ذلك الشيء ثم انك تعقل تلك الصورة بذاتها ولا تفتقر في تعقلها الى صورة اخرى مغايرة لتلك الصورة واذا كان هذه حالك مع ما يصدر عنك بمشاركة غيرك فكيف يكون حالك فيما يصدر عنك بانفرادك وكونك محلاً للصورة ليس شرطاً في تعقلك اياها فانك تعقل ذاتك من غير حلول نعم لكونك محلاً لتلك الصور شرطاً في حصولها لك الذي هو شرط في تعقلك ولذا يحصل لك الصورة من غير حلول فيكون عاقلاً ومن المعلوم ان حصول

المعلول للفاعل اولى في باب الحصول من حصول المقبول لقابله فالمعلولات الحاصلة للعلل معقولة لتلك العلل من غير حلول وواجب الوجود عاقل لذاته من غير تغاير بين ذاته وبين تعقله لذاته الا بنوع من الاعتبار وعقله لذاته وعقله على تعقله لمعلوله والعلتان متغايرتان بالاعتبار عين ذات واجب الوجود وتعقله لذاته فالمعلولان اللذان هما ذات المعلول ومعقوليته يجب ان لا تتغايرا الا بالاعتبار فاذن وجود المعلول هو نفس تعقل الواجب له من غير حاجة الى حصول صورة مغايرة له تحل واجب الوجود والجواهر العقلية تعقل ما يحدث فاعلها لحصول صورها فيها وهي تعقل الواجب الوجود ولا موجود الا وهو معلول له سواء كان كلياً او جزئياً فالجميع حاصل فيها وواجب الوجود تعقلها مع تلك الصور لا بصور اخرى بل بعين تلك الجواهر والصور واقول قد بينا ضعف ما تمسكوا به في امتناع احتياج العاقل لذاته الى صورة غير ذاته وقوله العاقل بصورة تعقلها لا يفتقر في تعقلها الى صورة اخرى فيه نظر من حيث انه قياس للامور الذهنية على ما في الخارج فان الصورة الذهنية قد تعقل من غير حصول صورة اخرى واما الصورة الخارجية فانها انما تعقل بواسطة الصورة الذهنية على ان الكلام على عدم الحاجة الى صورة اخرى في تعقل الصورة الذهنية قريب منه وقوله حصول الفعل لفاعله اولى من باب حصول المقبول لقابله فيه نظر اما اولاً فلان الحصول قد ذكرنا انه يطلق على معاني متغايرة المفهوم وليس المعنى المشترك هو الموجب للتعقل بل هو الحصول الذي هو حصول صورة عقلية لجوهر قابل مجرد وليس حصول الفعل لفاعله بنفس للتعقل فان الاثار الصادرة بالاسباب عن عللها وقد

يكون غير معقول لها واما ثانيا فلانه يبطل المذهب المشهور بينهم من استدعاء
التعقل حلول الصورة في القابل وقوله لا تغاير بين العلتين الا بالاعتبار وكذلك
بين المعلولين فيه نظر فان تعقله للمعلول على ما ذهب اليه هذا الفاضل
هو نفس وجود المعلول ليس يستدعي صورة مغايرة له ووجود المعلول
مغاير لتعقل واجب الوجود لذاته بالذات لا باعتبار المعتبر وكيف
يصح الحكم فان تعقل الشيء هو نفس وجود ذلك الشيء في نفسه
فان تعقل الشيء صفة للعاقل ووجود الشيء ليس صفة له على انه يلزم
ان يكون تعقل واجب الوجود مستفادا من الامور الخارجية وان
لا يكون عاقلا للشيء الا بعد وجوده والحوادث غير معقولة حال
عدمها والاشياء التي ليست بصادرة عنه يلزم ان لا يكون معقولة
وقول هذا الفاضل انه يعقل ما عدا الجواهر العقلية لوجوده منها
يقتضي ان يكون للجواهر العقلية كالالات له تعالى يعقل بها ما وجد
فيها فاي فرق بين هذه الجواهر وبين الحواس للنفوس التي هي
الات في الادراك قال ابو علي في الهيات الشفا ان في هذا الموضع
ان هذه الصور المعقولة ان جعلت اجزاء ذاته لزم التكثر وان جعلت
عوارض ذاته لزم ان لا يكون من جهتها واجب الوجود للاصبغه
لممكن الوجود وان جعلت امورا مفارقة لكل ذات عرضت الصور
الافلاطونية وان جعلت موجودة في عقل ما لزم المحال [illegible]
تقول ان الله تعالى اذا عقل الشيء خيرا او جب ولا تشكك لك
الصور تسند اليه يكون قد عقلها واوجدها فان كان عقله
لها هو نفس وجودها كان قولنا عقلها فاوجدها هو بعينه
عقلها بعقلها اذا اوجدها فاوجدها وهو محال وان كان
مغايرا تسلسل الامر ثم قال وعلينا التخلص من هذه الشبهة

[illegible] وبحفظها لا تتكثر ذاته ولا يبالي ان يكون ذاته ما خوذة مع اضافة ما
[illegible] الوجود فانها من حيث هي علة لوجود زيد ليست بواجبة الوجود بل
[illegible] حيث ذاتها ما اقول انه في هذا المقام قد مال الى جواز اتصافه بالصور
[illegible] وجواز حلولها فيه وهو مذهبه في الاشارات وهو في غاية الصعوبة
[illegible] مع انه هو الذي يقول ان تعقل واجب الوجود لو كان مستفادا من الاشيا
[illegible] واجبا من جميع جهاته فانظر الى هذا الخبط الذي اوجبه الخوض في
الامور التي تعجز القوى البشرية عن ادراكها واقرب الاشيا
في هذا الباب امران احدهما ان يجعل العلم اضافة الى الاشياء والاضافات
[illegible] وجودها في الاعيان والثاني ان يجعل العلم نفس وجود
[illegible] المعلومات عنه فاما افتقاره الى الصور حتى يعلم فلا
فائدة قالوا لما كان الله تعالى مبدأ لكل موجود كان
[illegible] لكنه غير ان الموجودات المتغيرة انما يعقلها على وجه كلي لا على
[illegible] جزئي من حيث انها وجدت او يوجد والا فليعلم انها يوجد فاذا
[illegible] هل يبقى العلم الاول فيلزم الجهل او يبقى فيكون ذاته محلا
[illegible] للحوادث المتجددات بل انما يعلمها على وجه كلي فانه اذا علم ان عند
[illegible] سير الشمس كذا درجة يحدث كسوف معين في زمان معين
[illegible] بعد سير الشمس بعده بمدة كان عالما بالكسوف على الوجه
[illegible] لا يتغير مع اذا حضر لا يعلم فانه قد حضر ونحن نقول هذا
[illegible] جدا من امور اما ان لا يكون الجزئي من حيث هو متغير صادرا
[illegible] الاول واما ان لا يكون العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول
[illegible] الامران محالان عندهم فاذن هو عالم بالجزئي من حيث
[illegible] جزئي وقولهم يلزم ان يكون ذاته محلا للمتجددات ليس بشيء فان
[illegible] الاضافات ليس لها تحقق في الاعيان وليس علمه بزيد اذا وجد

كالحلقة لزيد حال وجوده فكما اذا عدم زيد عدم حلقه الذى هو نسبة
له اليه من غير ان يتجدد شى فى ذاته او عدم صفة حقيقية لها ثبوت
فى ذاته فهذا هو المحقق فى هذا الموضع وقوم قالوا بان العلم بان
الشى سيوجد هو بعينه علم بوجوده اذا وجد ولا يلزمه منه التغير
وقد ابطلنا هذا فيما سلف بحث الاشياء المتكثرة منها
ما يتكثر بحسب حقائقها ومنها ما يتكثر تعددها مع اشتراكها فى
حقيقة واحدة والثانى اما ان يوجد احادها غير قارة او يكون قارة
والاول لا يمكن ان يوجد الا مع زمان او فى زمان فان علة كون الوجود
غير قار انما هو الزمان الذى لذاته يقتضى التغير والتصرم والتجدد
لذاته ويتغير ما فيه كالحركة او ما معه كالجسم على الوجه المذكور والثانى
لا يوجد الا فى مكان او مع مكان فان علة التكثر انما هو المادة
المقتضية للوضع والتخصص بجهة دون جهة والماهيات
النوعية اذا تحصلت اشخاصا فان اسباب تعينها الاول
هو اما الزمان كالحركات او المكان كما للاجسام المتغيرة
والذى لا يتعلق وجوده بزمان ولا مكان فان العقل لا
ينسبه اليهما كالانسانية من حيث هى فانها لا تعلق فيها اى
يوجد وان يوجد فالمدركات من هذين القبيلين هل يفتقر الى
آلات جسمانية تدرك المتغيرات الحاصرة فى زمانها فيحكم
بوجودها وبفقدان ما يكون فى غير ذلك الزمان بل يحكم
بوجوده فى احد زمانى الماضى والمستقبل ام لا والحق انه
قد يفتقر فى ذلك الى الالات فى ادراكنا نحن واما فى
حق واجب الوجود فليس كذلك اما البرهان الذى اقمناه
على علمه به فانه فاعل له فعله محكما فيكون عالما به واما

ما ادركته فكانها قد كانت ذوات ادراك فصارت مع ذلك
ذوات نيل واما التى تسل اضداد الكمال فيها واعتقدت فيها
الكمال ووجب الوصول الى ادراكها فانها بعد الموت تفقد ما وجب
الوصول اليه فتصير معذبة بفقدان ما رحمه لا يزول الجرم عنها وفى
الجواب نظر فانها بعد المفارقة لما حصل لها اعتقاد بطلان ما اعتقدته
اولا وانها لم تصل الى الكمال جاز ان يحصل لها اعتقاد بالكمالات
على ما هى عليه والخالية عن الاعتقادات فانها عند قوم لا تبقى لانها
لا موجب لسعادتها وشقاوتها فلا يحصلان لها فيكون معطلة ولا معطل
فى الطبيعة وذهب اخرون الى انها تبقى ولولا تخلو عن الادراك والا
لتعطلت فهى اذن تدرك بالالات الجسمانية فيجب ان تتعلق باجسام
ولا تصير مبادى صورة لها والا لزم التناسخ فلا يجوز ان
تكون تلك الابدان ابدان شى من الحيوانات بل يجوز ان تكون
متولدة من الاجزاء الهوائية والدخانية او يكون بعض الاجرام
السماوية من غير ان يكون مقارنا للروح وهذا فيه نظر هذا
والمراتب النفس بحسب قوتها العلمية واقسامها بحسب قوتها
العملية فلنذكر الاولى اصحاب الاخلاق الفاضلة وهى من ارباب
السعادة فلا الحظ للنفس بحسبها فى السعادة بل فى زوال
المنافات تاثيرها ليس الا فى انقطاع علاقة النفس بالبدن وعدم
كمالها الثانية اصحاب الاخلاق الرديئة وهى التى اشتدت
علاقتها للعلائق البدنية وهى تعذب لحبسها لما هو مفارق عنها
لكن عذابها يكون منقطعا لزوال تلك الهيئة والفرق بينها وبين
الاشقياء ان اولئك سبب عذابهم هو الاعتقاد الذى لا
يزول البدن فيه وهولاء لا يخلون عن معاونة البدن فى استحقاق

العقاب والبدن غير حاصل الثالثة الذين لا اخلاق لهم ولا
اعتقادات كانفس الاطفال وفي بقائهم وفنائهم خلاف واعلم ان
هذا كله انما هو بناء على اثبات النفس **بحث** الذي
ذهبوا اليه وجوب المعاد البدني لان النفس هي الاجزاء الاصلية في
البدن وفي حال الموت تتفرق تلك الاجزاء ولا معنى لاستحالة اعادة المعدوم
وهي لا بد لها من خراب وسرور فيجب اعادتها لتناول لما وعدت
من السعادة والشقاوة والذين انكروا البقاء الدائم لانقطاع
القوى الجسمانية وتناهيها في اثارها فقد عرفت ضعفه وربما قالوا لو
عاد البدن لاعادها اما في هذا العالم وهو تناسخ او في عالم آخر
وهو باطل لان العالم واحد وهو ردي فان التناسخ هو انتقال
نفس من بدن الى بدن مستعد لفيض البدن عليه والنفس عنده
غير ثابتة على ما يقولون بها وايضا قولهم القول بعالمين باطل
ممنوع وقد مر **البحث الخامس في النبوات**
هذا البحث يتاتى على القواعد الاسلامية على ما ذهبوا اليه فانه تعالى
قادر على كل مقدور وعالم بكل معلوم والافلاك يجوز انحرافها و
تعالى في غاية الحكمة وهو غني فامكن اثبات النبوة على رايهم واما
على قواعد الحكماء فانهم قالوا التصورات النفسانية قد يكون مبادي
لحدوث الحوادث البدنية فان المتصور لجبروت الله تعالى يقشعر
جلده والمدرك لحسن صورة ما يحصل له من ادراك ذلك اثارة الشهوة
والفعال بعض اعضائه واذا كان كذلك فان يوجد نفس قوية تكون
تصوراتها مبدا لحدوث الحوادث في هذا العالم العنصري من غير
توسط سبب جسماني والدليل لنا على اثبات النبوة هو اظهار المعجز
المقتضي لحصول العلم بصدقه وهو مستقصى في كتب الكلام و

…نوع الانسان **جواب** يقولون الشقاوة للنفس العاصية
كالمرض للبدن المتناول لغذاء غير لائق به وايضا العقاب من
…قدر فلا يطلب عليه وايضا استحفاظ نظام النوع الانساني واجب
ولا يمكن الا بالتخويف من العقوبات المانع لهم عن الاقدام على
المعاصي حتى يستحفظ النوع والاقتضاء مقتضى التخويف واجب
…لا نقبح عذاب زيد لاجل صلاح النوع كما لا نقبح قطع يد لصلاح
…ن **البحث الرابع في اللذة والالم**
…ادراك ما هو عند المدرك كمال وخير فقد يكون الشيء في
…كمالا وخيرا وليس عند المدرك كذلك فلا يلتذ به وقد يقع العكس
…ل الالتذاذ بل قد يكون شيء واحد كمالا وخيرا بالنسبة الى
…القوى كالوهمية او الغضبية ولا يكون عند الاخرى كذلك فلا يقع
…اد للاخرى دون الاولى والصحة والسلامة وان كانا كمالين الا
لا لاستقرارهما لا يقع الاحساس بهما فلا يحصل شرط اللذة والمرض
…ما هو خير وكمال انما لا يلتذ به لانه لا يدركه من حيث انه كمال
…ادراك لما هو مناف للمدرك وقد يحصل المنافاة ولا يحس بالالم
لعدم الادراك فان المريض الغاشي عن نفسه لا يدرك الالم فاذا ثاب
…صح ادراك المنافي فعظم الالم **بحث** لا شك في
…ان لذات غير جسمانية فان اعند الشعور بمسئلة من المسائل
…بعد ما حاوله وجماعه الكرهاء هم مكابرون ولهم نزاع
…انها اقوى من الجسمانيات والحكماء استدلوا على هذا بان اللذة
…ادراك للكمال ونسبة احد الكمالين الى الاخر كنسبة احد الكاملين
…ونسبة احد الادراكين الى الاخر لكن المدرك اللذة العقلية
الامور الشريفة كالامور المجردة ومدرك القوى الجسمانية هي

الامور المقارنه فادراكها الاولى اشد فانها تصل الى كنه المدرك وحقيقته
فانها تفصله الى اجزائه كالاجناس والفصول والثانيه انما تدرك الشي
الظاهر من الاجسام كالسطوح والاعراض فاذن اللذه في
الاولى اقوى وهذا البحث مبني على اثبات النفس قالوا والكمالات
مفقوده حال تعلق النفس بالبدن ولا يقع لها شوق لحصول
امر مضادها فاذا زال العائق اشتد الشوق **بحث**
قالوا النفوس اما ان يكون ذات عقايد واما ان لا يكون وذوات
العقايد اما ان يكون مطابقة اولا يكون والمطابقة اما ان يحصل
لها ذلك من البرهان اولا فهذه مراتب النفس بحسب قوتها العلميه وذوات
العقايد البرهانية المطابقة من اهل السعاده لحصول الكمال الذي
هو العلم الملايم للنفس لها وذوات العقايد المطابقة الغير البرهانية
ينبغي ان يحكم لها بالسعاده وذوات العقايد الغير المطابقة ذوات
الجهل المركب وهولاء اصحاب الشقاوه العظيمه لانهم مشتاقون
الى المعارف وهي غير حاصله لهم وليسوا مشغولين عنها وهذا الالم
اقوى من الالام الجسمانية لما مر من ان نسبة الالم الى الالم كنسبة
الادراك الى الادراك **سوال** هولاء كانوا جازمين
بحصول العلوم لهم مع انهم ليس كذلك فبعد مفارقه الابدان ان استمروا
على ذلك الجزم لم يحصل الالم لانهم غير حاكمين بفقدان كمالاتهم
كما كانوا قبل المفارقه وان لم يستمر الجزم بحصول العلم لهم
كان للمفارقه اثرما في استيصال عقايد فلم لا يحصل لهم العلم
بعد المفارقه ويحصل لهم السعاده **واجاب** عن هذا
بعض المحققين بان النفوس الكامله يتمثل صور المعقولات
فيها على ما ينبغي وتلتذ بعد المفارقه بمشاهده ما اكتسبه و

198

لم يرها ثم المذكور في علية من حيث انه علة له والعلم بالعلة يستلزم
العلم بالمعلول وهولاء لما قاسوا واجب الوجود في ادراكه لهذه الامور
[illegible]نا ونحن انما ندركها بآلات جسمانية وكانت الالات منفية في
حقه تعالى لا جرم سلبوا ادراكها عنه والغلط انما هو في الاول
على ان القايل بان واجب الوجود انما يدرك الاشياء لارتسامها
في جوهر مجرد معقول للواجب تعالى يلزمه ان يجعل ذلك
الجوهر آلة له في الادراك فلم لا اثبت له في الجهات المتعلقة بزمان
ومكان آلات يدركه بها وهذا ضلال بعيد تعالى الله عن مثل
هذه الاوهام **بحث** قالوا قد ثبت ان الواجب لا
يفعل لغرض ثم قد بينا انه لا يعلم الجهات على الوجه الذي يتغير
وقد نشاهد نظاما في العالم فما سببه اجابوا بان علمه بنظام
الوجود على الوجه الكلي مقتض لفيض ذلك النظام من غير
[illegible] وهذا هو العناية الالهية ونحن لما بينا ضعف كلامهم
[illegible]لمقامين تبين ضعف ما بنوا عليه **البحث الثالث**
[illegible]شر وهل هو داخل في الوجود ام لا اعلم ان الشر ان كان
[illegible]قال على الامور الوجودية فانه اذا حقق ماهيته كان عدم ما
[illegible]يمكن حصوله للشي فان الامور الوجودية التي يقال عليها
[illegible] انما يقال عليها بالعرض ولا يخلوا عن وجه عدم يقال عليها
[illegible] تلك الجهه مثلا القتل انما كان شرا من حيث فقدان
[illegible] التي هي كمال شخص ما لا من حيث قدرة القادر عليه ولا من
[illegible]كونه الاله يستعد للفعل ولا من حيث كون بدن الحي
[illegible] لانفعال واذا قيل للنار مثلا انها شر فليس من حيث
[illegible]ها ولا من حيث قوتها على احالة ما يحاذيها الى طبيعتها

بل من حيث فقدان كمال الشخص انسانى وبالجمله الشر امر عدمى لا
يحقق له والوجود هو الخير والاشياء بحسبها على خمسه اقسام
امران منها موجودان احدهما ما هو خير محض لا شر فيه وما يغلب فيه
الخير على الشر والثلثه الباقيه وهى ما يكون فيه المتساوى الخير
والشر او يغلب الشر او يكون شرا محضا غير موجود والشرور وان
كانت كثيره فهى غير اكثريه وانما وجب وجود الثانى وان كان
فيه شر لعليه الحكمه فان ترك الخير الكثير لاجل شر قليل شر كثير
فوجود ما قد اشتمل على اعظم المصلحتين فهو موجود وقد يورد دون
ههنا سوال وهو انه جاز ان يكون الخير مبرا عن الشر فلا
وجد على هذه الحاله اجاب بان هذا القسم هو الاول بعينه
وقد يفسر على وجوه ويكون غير الذى وقع البحث فيه لكن
الذى وقع البحث فيه بحث وجوه سوال البحث
هذه الامور من الفلاسفه خطا فانهم قايلون بالموجب ومع
سقط السوال عن لميه افعاله جواب هولاء وان
بالموجب لكنه عندهم خير محض فارادوا البحث عن كيفيه
الشر عن ما هو خير محض سوال نوع الانسان اشرف
فى العناصر والغالب عليهم الجهل والانقياد الى موجب شهو
وغضبهم فالشر اكثر من الخير جواب للنفس لهم جو
حال البالغ فى مراتب العقل والخلق وله السعاده الوافره فى الاخ
وحاله الخالى عن الاعتقادات الحقه غير المتصف باضداد
وحاله المتصف بالاعتقادات الباطله وللثانى من هذين قسط
تام من السعاده فاذا ضم الى الاول كثر جانب السعدا سوال
الحكما قايلون بالقدم فكيف يحقق العقاب على فعل

199

فقد برهنوا من وجه آخر على اثبات النبوه فقالوا الانسان لا
تكل وحده بامور معاشه لافتقاره فى امور يحتاج فيها الى معاونه
لباس والغذا وما شاكلهما بل لا بد من مشاركه من نوعه واجتماع
عاون وهو لا ينتظم الا بمعامله وعدل لاستيلاء الشهوه على كل
منهم فى حصول ما يرومه وان يادى به غيره فيقع الاختلاف
لاختلال امر الاجتماع وذلك العدل لا بد له من واضع يضعه
كليه اذ الجزئيات غير محصوره وذلك هو الشارع وهو لا بد
منهم حاصل له من قبله تعالى لا من قبلهم والا لوقع
فى وضع الشارع وتلك الخاصه هى المعجزه ولا بد وان
فى استحفاظ تذكرهم بمعبودهم الموجب بقايهم على
بهم وتكون تلك العوايد مكرره بحيث كلما زال استحفاظهم
كرهم العبادات المشفوعه بالتكرار ويجب ان يكون فى
اشعار بدوام ثواب وعقاب جسمانيين ليكون ادعى لهم
ط النظام على الوجه الذى ينبغى وهذه امور موجوده
الالهيه لاحتياج الناس اليه فهو نظام للعالم متصور له
وجوه عنه ولنكن هذا آخر الكلام فى هذا الفن
الكتاب والحمد لله وحده
على يد اضعف عباد الله تعالى علما واقواهم املا
جعفر بن محمد بن احمد بن صالح اليمنى غفر الله له
لوالديه ولجميع المسلمين وذلك فى يوم الجمعه سلخ
شعبان المبارك من سنه سبع وسبع مايه الهلاليه
بالحله السيفيه حماها الله تعالى من الآفات
على سيد المرسلين محمد النبى واله الطاهرين



